همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

عالم الكتب

همع الهوامع

همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع

١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ٢٠٠١/٢٦٢٠

الترقيم الدولى : 2 - 255 - 232 - 977

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

: ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤٢ - ٠١١/٣٣٨٢٤٤

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

عالم الكتب

الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

شرح وتحقيق

الأستاذ عبد السلام محمد هارون

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الأول

عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

(١) السيوطي في ضوء عصره :

لاشك أن العالم أو المفكّر هو نتاج عصره ، وابن بيئته . ونحن حينما ننظر إلى السيوطيّ في هذا الإطار نجد أنه نشأ في عصر المماليك . أوبعبارة أدقّ في أخريات هذا العصر .

وعصر المماليك وصلت فيه الحركات العلمية والفكّرية إلى أوجها من الرّقي والازدهار . فقد كان بحق عصر الثقافة والفكر .

ومما لاريب فيه أن انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت كان فاتحة عهد جديد للعالم العربي والإسلامي الذي سقط تحت أقدام التتار الغزاة .

وقد حوّل هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكّرين إلى مصر . فوفدوا إليها من الشرق والغرب زرافات ووحداناً .

ورأى المماليك أنهم مسئولون أمام الله وأمام التاريخ عن حياة التراث العربّي والإسلاميّ الذي أوشك على الضّياع بسبب الأحداث الجسام التي مني بها العالم الإسلامي في بغداد ، وفي الأندلس ، فعملوا على نشر الثقافة العربية والإسلامية مستعينين بهؤلاء الوافدين من ناحية وبأبناء مصر العلماء من ناحية أخرى . .

ولأجل أن تؤتي الثقافة ثمارها ، ويزدهر الفكر العربي على أسس ثابتة بنوا المدارس وأنشئوا المساجد ، وشادوا الرُّبُط . وأسسوا الخوانق لتسهم هذه الدور جميعاً في بنا الحركة العلمية والفكرية في مصر .

ومع أن المماليك يرتطنون لُكنة أعجميّة ، فقد شاركوا بأنفسهم في هذه الثقافة وذلك بتعلمهم اللغة ، وجلوسهم في حلقات العلماء . وقد حدثنا التاريخ أن خليل بن قلاوون كان مثقفاً ثقافة أدبيّة ممتازة حتى أنه كان خبيراً بالأساليب العرّبية ، ملم

بالقواعد النحّوية وبلغت دقّته في اللغة إلى الحدّ الذي كان يستطيع فيه أن « ينقد مايعرض عليه من المراسيم ، ويصلحهـا ، ولا يعلّم على مكتوب حتى يقرأه كله . ولا بدّ أن يستدرك على الكُتّاب مايبين لهم فيه الصواب . وكان يُطارح الأدباء بذهن رائق ، وذكاء مفرط » (١)

ولم يبخل المماليك على العلماء بوضعهم في مكانهم اللائق في مجال التقدير والمهابـة ، والاحترام والإجلال من ناحية وفي مجال بذل العطاء ، وتقديم المال الوافر من ناحيـة أخرى مما جعل الكثير من طلبة العلم يسرعون للوصول إلى هذه المكانة المرموقة ، وذلك بالجدّ في تحصيل العلم ، والسّهر على مذاكرته والتنافس في مجال التأليف فيه .

وقد أنشأ المماليك مدارس عديدة في القاهرة والإسكندرية وفي أنحاء البلاد المتعدّدة .

ففي القاهرة أنشئوا : النّاصرية ، والقمحيّة ، ومنازل العز ، والصالحية ، والظاهرية والمنصورية .

وفي الأقاليم المتعدّدة : أنشئوا في منية بني خصيب مدارس للشافعية والمالكية ، وفي القوصيّة مدرستان . وفي منفلوط عدّة مدارس ، وفي قوص ستة عشر مكاناً للتدريس ، وفي إسنا مدرستان . وفي الأقصر مدرستان ، وفي أسوان ثلاث مدارس ، وفي دمنهور عدة مدارس ، وفي رشيد كتّاب للأيتام .(٢)

وبجانب هذه المدارس كانت المساجد ، والرُّبُط ، والخوانق تقوم كما أشرنا بدور كبير في نشر العلم والمعرفة .

ألا يدلّ هذا على أن مصر في هذه الفترة من التاريخ كانت كعبة العلم ، ومستقر الحضارة ، وموئل الفكر ، ومركز الإشعاع .

وقد لمس هذه الحضارة الفيلسوف العربيّ المؤرخ ابن خلدون فقال في مقدّمتـه في الفصل الثالث الذي عقده بعنوان « العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران ، وتعظم الحضارة قال مانصه :

« ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها

---

(١) السلوك ١ : ٧٩١ .

(٢) انظر في هذه المدارس : الجزء الثاني من خطط المقريزي ، والجزء الثاني من حسن المحاضرة للسيوطي .

مستبحر ، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفنّنت ومن جملتها تعليم العلم . وأكد ذلك فيها وحفظه ماوقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك منذ أيام صلاح الدين الأيوبي ، وهلم جرّا .

وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلّفون من ذريّتهم لما له عليهم من الرّق والولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس ، والزوايا ، والرّبط ، ووقفوا عليها الأوقاف المُغلّة ، يجعلون فيها شركاً لولدهم ، ينظرُ عليها ، أو يصيب منها مع مافيهم غالباً من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلاّت والعوائد ، وكثر طالب العلم ومعلّمه بكثرة جرايتهم منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها . والله يخلق مايشاء » (١)

الدراسة النحوية من هذا العصر :

من الظواهر اللافتة للأنظار أن الدراسة النحوية في هذا العصر لاتقوم على الدراسة التخصصيّة ، فالعالم أو المفكر لايعتبر بحقّ عالماً أو مفكراً إلا إذا أحاط بثقافة عصره في شتى الموادّ ، والعلوم المختلفة .

وما دام الأمر كذلك فمن العسير فصل الدراسات النحوية عن هذه الدراسات الأخرى لأن النحو مادّة لايستغنى عنها لمن يتصدّى لمثل هذه الدراسات من ناحية ، ولأن طابع العصر يُلزم أن يكون العالم مُلِمّاً بعلوم عصره من ناحية أخرى .

ولا أدلّ على ذلك من أن علماء النحو في هذا العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات مع أن نبوغهم وشهرتهم كانت في علم النحو لافي علم التفسير أو الفقه .

فابن عقيل مثلا كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الخروبيّة التي أنشأها كبير الخرّوبيّة بدر الدين محمد بن علي الخرّوبي المتوفي سنة ٧٥٠ هـ . (٢)

والسّمين المشهور شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ، نزيل القاهرة كان يتولّى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله من الكتب النحوية :

---

(١) المقدّمة ص ٤٣٤ — ٤٣٥ مطبعة مصطفى محمد . (٢) الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٦٩ .

إعراب القرآن المشهور ، وشرح التسهيل ، وتوفي ٧٥٦ [١] هـ .

وحتى علم التاريخ، فإننا نجد من نبغائه من نبغ في النحو. فابن واصل محمد بن سالم نصرالله بن سالم بن واصل المتوفي ٦٩٧ هـ كان بارعاً في التاريخ كما كان بارعاً في النحو وقد أخذ عنه أبو حيّان ؛ وقال : هذا من بقايا مَنْ رأيناه من أهل العلم الذي ختمت به المائة السابعة [٢] .

ولكن مع هذا كله كانت هناك مدارس تعلّم النحو مستقلة ، فالمدرسة المنصورية ظفرت بمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبّي الملقب بناظـر الجيش ، قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ؛ وله شرح التسهيل ، ودرّس بالمنصورية ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٨٧٨ هـ [٣]

والأزهر ظفر بابن الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندرانيّ ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ ، وفاق في النحو وتصدّر بالجامع الأزهر لإقراء النحو . مات في شعبان ٨٢٧ هـ [٤]

والجامع الأقمر ظفر بالنحوي أحمد بن عثمان السنجاري. قال الصفدي: ولد سنة ٦٢٥ هـ ، وكان إمام الجامع الأزهر متصدّراً في النحو بجامع الأقمر [٥] .

مما تقدّم نرى أن الفصل بين علوم الدين ، وبين الدراسات النحوية لم يكن متيسّراً من منهج الدراسة في هذا العصر ، كما رأينا أن الدراسة النحوية ظفرت بنصيب كبير بين الدراسات المختلفة ، وكانت حلقاتها جنباً إلى جنب مع حلقات المواد الأخرى .

ولا نبالغ إذا قلنا : إن الدراسة النحوية كانت أخطر الدراسات التي تتألّف منها ثقافة العصر ، لانجد عالماً استغنى عنها .

السيوطي : حياته ، ونشأته ، وثقافته :

في أخريات هذا العصر الذي رسمنا خطوطه العريضة في مجال الثقافة والفكر ، نشأ

---

(١) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ١٠٨ .

(٣) البغية ١ : ٢٧٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٨ .

(٥) بغية الوعاة : ١ : ٣٣٦ .

السيوطي . أدرك ثقافة عصره وعايشها في وعي ويقظة ، وذكاء وفطنة حتى وصل إلى مرتبة الأكابر الذين يشار إليهم بالبنان ، بل نستطيع أن نقول : إنه كان نجم القرن التاسع ، وأوائل القرن العاشر في علوم عصره . كان مبرّزاً في هذه العلوم جميعاً ، لم يترك علماً إلاّ وقد أخذ منه بنصيب كبير مما يجعلنا نقول : إن السيوطي كان دائرة معارف تشير بوضوح إلى ثقافته الواسعة ، وفكره الناضج ، وذكائه المشرق. وعلمه الغزير .

والسيوطي لم يترك للمؤرخين بعده مئونة البحث عنه للكشف عن نسبه . ومعرفة أساتذته ، وجلاء حياته الاجتماعية . التي نشأ في ظلالها ، والعلوم التي تعمق فيها ، أو أحاط بها ، والمؤلفات التي أنتجها ، نقول : لم يترك السيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط : لأنه كتب لنفسه ترجمة ذاتيّة صادقة سجلها في كتابه : حسن المحاضرة [1] . ويعنينا في هذا البحث أن نترك له مجال القول ليحدّثنا عن نفسه ، فقال مانصه :

« ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدّثين قبلي . فقلّ أن ألّف أحد منهم تاريخاً إلاّ وذكر ترجمته فيه . وممّن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسيّ في تاريخ نيسابور . وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة والحافظ تقيّ الدين الفارسيّ في تاريخ مكة ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في قضاة مصر وأبو شامة في الروضتين ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

أمّا جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق ، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية . ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة ،منهم من ولي الحكم ببلده ، ومنهم من ولي الحسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي ...

وأمّا نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ماتكون إليه هذه النسبة إلاّ (الخضيريّة) ، محلّة ببغداد ،

---

(١) حسن المحاضرة : ١ : ٣٣٥ — ٣٣٩ .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق ، فالظاهر أن النسبة إلى المحلّة المذكورة .

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب . رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي ، فبرك عليّ . ونشأت يتيماً . فحفظت القرآن ، ولي دون ثماني سنين . ثم حفظت العُمْدة ، ومنهاج الفقه والأصول ، وألفية ابن مالك

وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين . فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض ، عن العلاّمة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشار مساحيّ الذي كان يقال : إنه بلغ السنّ العالية . وجاوز المائة بكثير — والله أعلم بذلك قرأت عليه في شرحه على المجموع .

وأُجزتُ بتدريس العربيّة في مستهل سنة ست وستين . وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقينيّ ، فكتب عليه تقريظاً ، ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولَدَه ، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة ، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العِدد. ومن أول المنهاج إلى الزكاة . ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكاة ، وقطعة من الروضة من باب القضاء ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشيّ ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري .

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي . فقرأت عليه قطعة من المنهاج ، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني ، وسمعت دروساً من شرح البهجة ، ومن حاشية عليها ، ومن تفسير البيضاوي .

ولزمت في الحديث والعربيّة شيخنا الإمام العلامة تقيّ الدين الشِّبْلي الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربيّة تأليفي ، وشهد لي غير مرّة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه . ورجع إلى قولي مجرّداً في حديث ، فإنه أورد في حاشيته على (الشفاء) حديث أبي الحمرا في الإسراء ، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه ، فاحتجت إلى إيراده بسنده ، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده

فمررت على الكتاب كله : فلم أجده فاتّهمت نظري ، فمررت ثانية فلم أجده ، فعدت ثالثة فلم أجده ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع ، فجئت إلى الشيخ وأخبرته فبمجرد ماسمع مني ذلك أخذ نسخته . وأخذ القلم فضرب على لفظ : ابن ماجه ، وألحق ابن قانع في الحاشية ، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي : واحتقاري في نفسي فقلت : ألا تصبرون ، لعلكم تراجعون ؟ فقال : لا ، إنما قلدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبيّ . ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات .

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافيَجيّ أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير . والأصول والعربيّة والمعاني ، وغير ذلك، وكتب لي إجازة عظيمة .

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفيّ دروساً عديدة في الكشّاف والتوضيح وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعضُد .

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، والهند ، والمغرب، والتكرور .

ولمّا حججت شربت من ماء زمزم ، لأمور ، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حجر .

ورزقت التبحرّ في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم ، وأهل الفلسفة .

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخي ، فضلاً عمن هو دونهم .

وأمّا الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً .

ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه ، والجدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسل ، والفرائض ، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ، ودونها الطّبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أحاول جبلاً أحمله .

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لافخراً ، وأيّ شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ،وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها ، وأدلتّها النقليّة والقياسيّة ، ومداركها ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ماشاء الله ، لاقوّة إلا بالله .

وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي ، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك ، فعوّضني الله عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم .

وأمّا مشايخي في الرواية سماعاً ، وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم وهو قراءة الدّراية . » .

بعد هذا العرض لحياته ، ونشأته ، وأساتذته ، والعلوم التي تمكن منها ، وتبحّر فيها ، والعلوم التي لم يصل فيها إلى درجة التبحر انتقل إلى كتابة ثَبَت بأسماء مصنفاته مبتدئاً بفن التفسير ثم بفن الحديث ثم بالأخبار المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب . وبعد ذلك ينتقل إلى عرض مؤلفاته في فنّ العربيّة وتعلقاته ، فإذا فرغ منه بدأ بمؤلفاته في فن الأصول والبيان والتصوف ، ويختم سجل مصنفاته [(١)] بمؤلفاته في التاريخ والأدب .

وبعد ، فإن هذا العصر أدى للعلم رسالة عظيمة استطاعت أن تسير بخطىً ثابتة في قافلة الزمن ، مصونة من عوادي العجمة والانحراف ، والضياع والاندثار .

وقد كان السيوطي بمؤلفاته الكثيرة . ومصنفاته العديدة صاحب الرسالةالكبرى في الحفاظ على تراث الإسلام والعروبة .

وما زالت مائدته في عصرنا هذا حافلة بألوان شتّى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة ، مما يدلّ على المقدرة الفائقة ، والموهبة الخلاّقة .

---

(١) انظر ثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١ : ٣٣٩ — ٣٤٤ .

ولمّا ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره سنة ٩١١هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادى الأول رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفيّ بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى　　مجتهد العصر إمام الوجود

إلى أن يقول :

مصيبة حلّت فحلت بنا　　وأورثت نار اشتعال الكبود

صبرنا الله عليها وأوْ　　لاهُ نعيماً حلّ دار الخلود

(٢) كتاب : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .

من ترجمة السيوطي لنفسه عند الإشارة إلى مؤلفاته في فن العربية وتعلقاته ذكر أن من مؤلفاته : جمع الجوامع ، وشرحه يسمى : همع الهوامع .

وللسيوطي بجانب هذا الكتاب كتب أخرى في مجال النحو نذكر منها : شرحه لألفية ابن مالك ، المسمّى البهجة المرضيّة في شرح الألفية ، والفتح القريب على مغنى اللبيب ، وشرح شواهد المغنى ، والاقتراح في أصول النحو ، والتوشيح على التوضيح ، والسيف الصقيل على حواشي ابن عقيل ، وبعض المؤلفات الأخرى .

ومعنى هذا أن جمع الجوامع وشرحه لم يكن الكتاب الأوحد للسيوطي في النحو ، لأنهم أسهم في حركة عصره النحوية التي كان محورها ألفية ابن مالك ، وكتب ابن هشام

ومع هذا نستطيع أن نقول : إن كتاب الهمع أهم هذه الكتب بالنسبة لمؤلفات السيوطي في النحو ، وبالنسبة أيضاً للمؤلفات النحوية في هذا العصر ، وذلك للأمور الآتية :

(١) الكتاب سجلّ حافل بمسائل النحو ، وقضاياه منذ عصر سيبويه إلى عصر المؤلف .

(٢) وهو موسوعة ضخمة في شواهد العربيّة .

(٣) اعتمد مؤلفه كما يقول في مقدمته — على أكثر من مائة مرجع وبعض هذه المراجع مفقودة من المكتبة العربيّة ، وبذلك يتيح للباحثين ، وبخاصة طلاب الدراسات العليا الفرصة للوقوف على نصوص نحوية أو لغوية من مراجع مفقودة .

(٤) معظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات العربية وغيرها كالتصريح وحاشية الصبان ، وحاشية ياسين والخضري كلها تعتمد في كثير من

المسائل على كتاب همع الهوامع من الاستدلال به ، ونقل النصوص منه .

نسخ الكتاب :

هناك عدة نسخ محفوظة من هذا الكتاب موزعة على المكتبات المختلفة .

وقد اعتمدنا من هذه النسخ نسختين مخطوطتين حصلنا عليهما من المكتبة الأحمدية بتونس :

النسخة الأولى :

نسخت بخط عثمان بن محمد زعيتر المتوفي ١٠٦٠ هـ ولأنها أقدم من النسخة الثانية رمزنا إليها بحرف (أ) .

وهذه النسخة كتبت بخط مشرقي في ٣٩٨ ورقة ، وكل ورقة تضم صفحتين وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٥ كلمة تقريباً .
والنسخة تحمل رقم ٤١٨٣ نحو .

النسخة الثانية :

نسخت بخط محمد الخليل الحلبي المتوفي ١١٣٦ هـ .

وقد كتبت هذه النسخة بخط مشرقي في ٣٢٤ ورقة وكل ورقة تضم صفحتين ، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريباً .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة بحرف (ب) لأنها تعتبر حديثة بالنسبة للنسخة الأولى .
وهي تحمل رقم ٤١٨٤ نحو .

مقارنة بين النسختين أ ، ب .

١ ــ النسخة الأولى قريبة من عصر المؤلف لأن ناسخها توفي سنة ١٠٦٠ هـ على حين توفي المؤلف سنة ٩١١ هـ .
وأما النسخة الثانية فإن ناسخها توفي ١١٣٦ هـ
وهي من هذه الناحية اعتبرت في الدرجة الثانية لحداثتها بالنسبة للنسخة الأولى .
٢ ــ النسخة (أ) كتبت بخط حروفه كبيرة نوعاً ما ، والفراغات التي بين الكلمات

سمة من سماتها على حين كتبت النسخة الثانية بحروف أصغر ، وكثير من كلماتها متداخلة .

٣ — النسخة (أ) تكثر فيها التحريفات أكثر من النسخة (ب) بل إن مواضع السقط فيها يزيد بكثير عن مواضع السقط في النسخة (ب) .

اتفاق النسختين :

تتفق النسختان فيما يأتي :

١ — في كتابة بعض الأبواب النحوية على الهامش .

٢ — لاتوجد في هامش النسختين تعليقات نحوية إلا في القليل النادر .

٣ — كتابة ماسقط من الكلمات على هامش الصفحات في موضع يقابل السطر الذي سقطت منه الكلمة أو العبارة ويذيل بكلمة صح .

٤ — وضع إشارات في النص تدل على البياض الذي يشير إلى سقوط كلمة أو عبارة ، أو نص . وهذه الإشارة عبارة عن حرف (ظ) في (أ) وتكتب بين فراغين وكلمة (كذا) في (ب) ، وأحياناً لاتكتب بين فراغين كما هو الحال في نسخة (أ) .

٥ — الإشارة إلى المتن بحرف ص وإلى الشرح بحرف ش .

تاريخ نشر كتاب الهمع :

طبع هذا الكتاب طبعة يتيمة سنة ١٣٢٧ هـ على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركائه بمصر والآستانة بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .

وعني بتصحيحه السيد محمد بدر النعساني .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة المطبوعة بحرف (ط) . وظلت النسخة المطبوعة المرجع الأول للباحثين منذ تاريخ طبعها إلى الآن .

وقد اختفت هذه النسخة المطبوعة من المكتبات لطول العهد بها ، وقدم نشرها حيث لم يتح لهذا الكتاب أن يرى النور في طبعة أخرى خلال هذه الفترة ، وأصبح الحصول على النسخة المطبوعة أصعب من الحصول على النسخ المخطوطة لندرتها ، ونفادها من المكتبات

وهذه النسخة على الرغم من أنها كانت العمدة لكل الدارسين في النحو واللغة كثيرة

الأخطاء، والتحريفات مما يعوق الانتفاع الكامل بها، بل إنه يصعب على الكثير منهم أن يعرف مكان الصواب في هذه النصوص المحرّفة لأن كثيراً من نصوص الهمع مراجعها مفقودة كما بيّنا .

ولا أدلّ على كثرة هذه التحريفات في النسخة المطبوعة أن الجزء الأول المقدّم للنشر يحتوي على ٣٠٠ تحريف تقريباً استطعنا أن نصوّبها في ضوء التحقيق والدراسة :

ونحن لم نعتبر النسخة المطبوعة أصلاً ، ولكننا اعتبرناها نسخة ثالثة ، فما صحّ لنا من النسخ الثلاث اعتمدناه سواء كان من النسختين المخطوطتين أو من النسخة المطبوعة ؟

أصل النسخة المطبوعة :

أصلها نسخة مخطوطة محفوظة بدار كتب رواق الشوام بالأزهر الشريف وقد جاء في ذيل الصفحة الأخيرة من النسخة المطبوعة مانصه :

وقع في آخر الأصـــل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بـــالأزهر الشريف مانصه :

هكذا بأصل المؤلف رحمه الله ، ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس ، المؤسس بنيانه أي تأسيس ، من نسخة نقلت من خـــط المصنف تغمده الله برحمته، ونفعنا بعلومه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد إحدى شهور سنة ....وخمسين وألف على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح ، اليمنيّ بلداً ، الشافعي مذهباً ، المكّي مولداً ، عفا الله عنه ، وغفر له وللمسلمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، وصحبه وسلم ، حسبنا الله ونعم الوكيل .

قيمة الكتاب في نظر مؤلفه :

وقد عرف السيوطي لهذا الكتاب قدره ، فأشاد به في مقدمته فقال بعد الثناء على الله والصلاة على نبيه . « وبعد فإن لنا تأليفاً في العربيّة جمع أدناها وأقصاها ، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائـــل ، وجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه مايقر الأعين ، ويشنف

المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف ، فلا غرْو أن لقبته جمع الجوامع ... إلى أن يقول : مع إلحاح الطلاّب ، عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائبه وشوارده فنجزت لهم هذه العجاله الكافلة بحلّ مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه . وتعليل أحكامه مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع »

وقد أكدّ هذه الإشادة في الخاتمة فقال :

« فدونك مختصراً انطوى على زُبْدة مائة مُصَنَّف،واحتوى على مابه العيون تقرّ، والأسماع تشنف ، وأتي من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف ، فحقّ أن يكون على كُتُب الأنام سريّاً ، وبأنواع المحامد والمحاسن حريّاً . جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ، ورفعهم مكاناً عليّا .

منهجه في تأليف الهمع :

حصر منهجه التأليفي لهذا الكتاب في مقدمات وسبعة كتب ، فقال مشيراً إلى منهجه بعد مقدمة الافتتاح :

المقدّمات : في تعريف الكلمة وأقسامها ، والكلام والكلم ، والجملة ، والقول ، والإعراب ، والبناء والمنصرف وغيره ، والنكرة والمعرفة ، وأقسامها .

الكتب : الكتاب الأول : في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ

والثاني : في الفضلات ، وهي المنصوبات .

والثالث في المجرورات ، وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضمّ إليها من بقية حروف المعاني .

والرابع في العوامل من هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به. وختم باشتغالها عن معمولاتها ، وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار ، والحكاية ، والتسمية ، وضرائر الشعر ، وهذه الكتب الخمسة في النحو .

والسادس : في الأبنية .

والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخط .

وهذا المنهج أحسّ السيوطي أنه منهج فريد لم يسبق إليه فقال : هذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول .

وفي جعلها سبعاً مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبّان وغيره : « إن الله وتر يحبّ الوِتْر ، أما ترى السموات سبعاً ، والأيام سبعاً ، والطواف سبعاً »

عملنا في التحقيق :

أما عملنا في التحقيق فيتلخّص فيما يأتي :

١ — العمل على سلامة النص من التحريف ، وذلك بمقابلة النص المطبوع على النسختين المخطوطتين .

٢ — اعتمدنا على النسخة (أ) لقربها من عصر المؤلف ، ووضوح خطها رغم كثْرة التحريفات التي تشتمل عليها .

٣ — تصويب النص وسلامته هو الأساس ، وقد يكون هذا التصويب من النسخة (أ) ، أو من النسخة (ب) أو من النسخة (ط) وما صوبناه اعتمدنا عليه ، وكتبناه في الأصل . وأشرنا إلى التحريف في الهامش .

٤ — إذا لم يتيسّر لنا تصويب النص في ضوء النسخ الثلاث رجعنا إلى أمهات الكتب النحوية واللغوية لمحاولة التصحيح .

٥ — الرجوع إلى مصادر أبيات الشواهد ، وبعضها اعتمدنا فيه على معجم الشواهد والدرر اللوامع .

٦ — الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة في ضوء كتاب بغية الوعاة .

٧ — التعريف ماأمكن بالكتب النحوية واللغوية التي ورد ذكرها في الكتاب .

٨ — ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط في النص .

٩ — تفسير الكلمات الغامضة .

١٠ — تكملة الشواهد الناقصة ، ونسبتها إلى أصحابها ماأمكن .

١١ — شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الدارس فهمها .

١٢ — ترقيم الآيات القرآنية ، والإشارة إلى سورها .

١٣ — العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفِقَر في البدء والانتهاء .

١٤ — ترقيم الشواهد

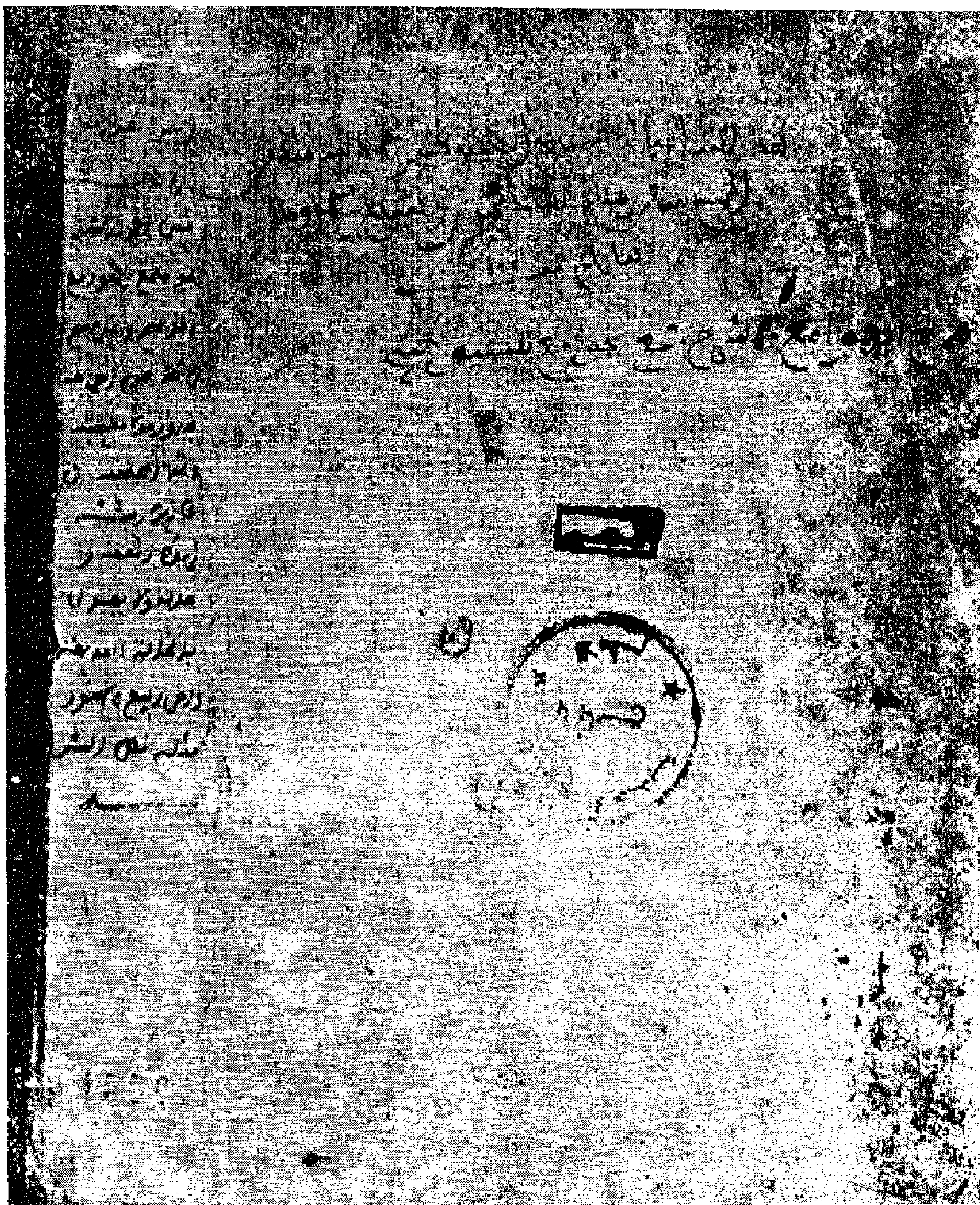
١٥ — ترقيم صفحات النسخة المطبوعة

وإننا نرجو بعملنا هذا أن نكون قد أدّينا واجباً مقدّساً نحو تراثنا العربي والإسلامي وخدمة طالب النحو واللغة من تيسير الانتفاع بهذا الكتاب .

والله نسأل أن يوفقنا إلى مافيه الصواب والرشاد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وفي الختام نتقدم بخالص الشكر للزميل الدكتور علي فودة بكلية التربية بجامعة الرياض لتعاونه معنا في سبيل الحصول على النسختين المخطوطتين من المكتبة الأحمدية بتونس . جزاه الله عنا وعن العلم أحسن الجزاء .

المحققان .



عنوان نسخة أ

[illegible]

أرباب الفضائل [illegible] الأوائل والأواخر [illegible]

[illegible] الأعين ويشنف المسامع [illegible] قاصر طلبها جمع

الهوامع [illegible] جمع الجوامع [illegible]

كتابا أريد أن أضع عليه شرحا وأسعف [illegible] طول الذيول [illegible]

للشواهد والتعاليل [illegible] بالإيجاز [illegible] الأدلة والأقوال [illegible]

الضوابط والفوائد والتقاسيم والمقاصد فواتت الزمان [illegible]

[illegible] الطلبة على [illegible] شرح [illegible] المقاصد

ويطلعهم على غرائبه وشوارده [illegible] الحافلة الكافلة بحل مشكلاته

وتوضيح معضلاته [illegible] سميته همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع والله أسأل أن ينفع به المنافع ويجعلنا ممن سابق

إلى الخيرات وسارع [illegible] أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم

وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم وعلى آله وصحابته [illegible]

[illegible] وأعرب [illegible] واستعملك في [illegible] تأليف مختصر في

العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف [illegible] وحسن

الائتلاف محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد [illegible]

[illegible] الإفهام [illegible] على الدوام [illegible]

وسبع كتب المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة

والقول والإعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها الكتاب

الأول في العمد [illegible] المرفوعات [illegible] النواسخ الثاني

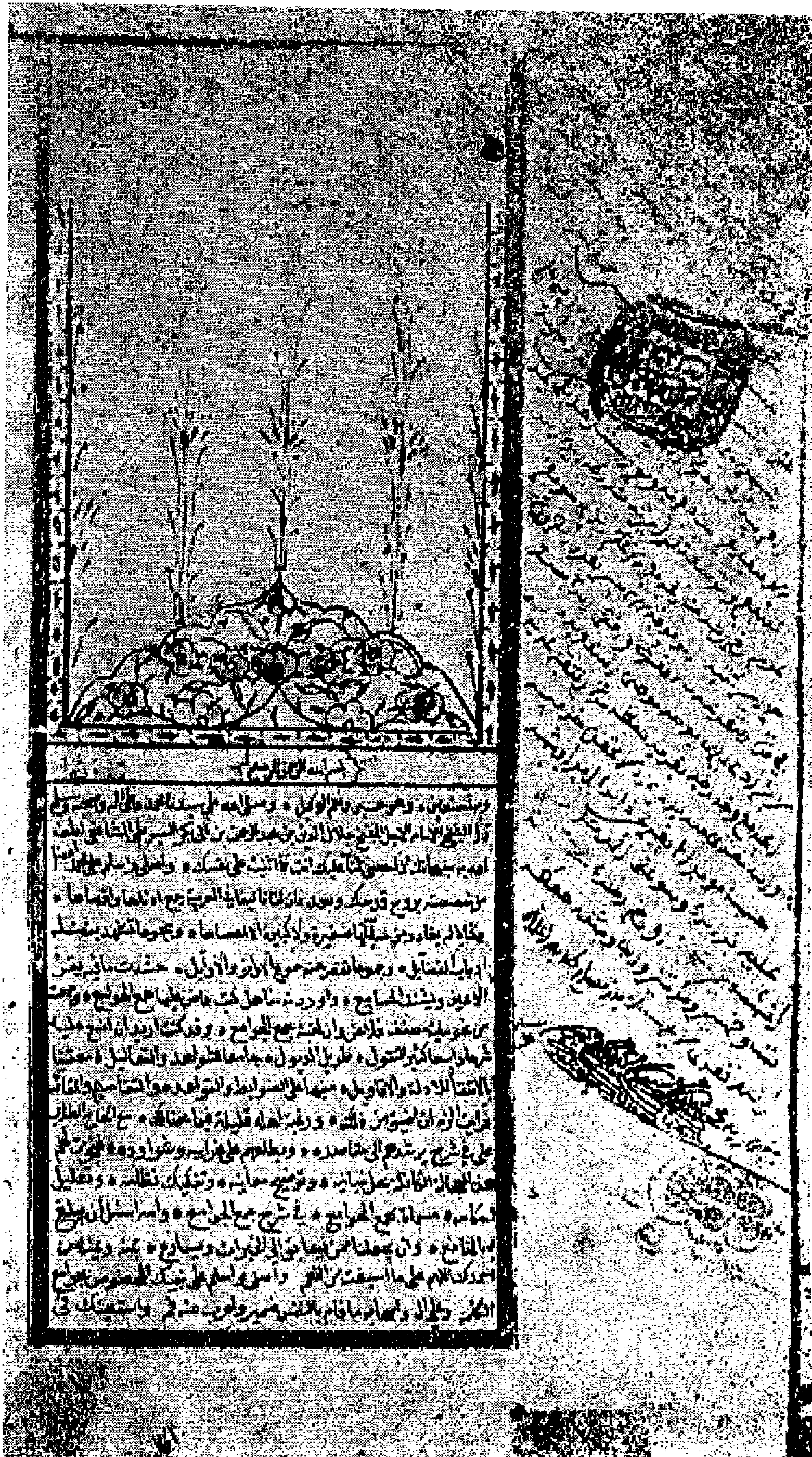
الصفحة الأولى من نسخة أ

الورقة الأخيرة من نسخة أ

في النحو
نفيس جامع لمسائل
النحو وفيه أيضا علم الصرف
وعلم الخط لا يوجد
مثلها في الآفاق
والأدباء إلى تحصيله
مشتاق

من مخطوطات

عنوان نسخة ب



الصفحة الأولى من نسخة ب

وإن تجد عيباً فسد الخللا
جل من لا فيه عيب وعلا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

الورقة الأخيرة من نسخة ب

هَمْعُ الهَوَامِع

في

شرح جمع الجوامع

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعيّ – لطف الله تعالى به – سبحانك! لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتَهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفا في العربيّة جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُموعا قَصُرت[1] عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه[2] ما يُقِرُّ الأعين، ويشنّف المسامع، وأوردْتُهُ مناهِلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنَّف، فلا غرو أن لقّبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعا كثير النُّقُول، طويلَ الذُّيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أَضْيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة[3] فيما هنالك، مع إلحاحِ الطُّلاَّب عليَّ في شرحٍ يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهم على غرائبه وشوارده، فنجَزْتُ[4] لهم هذه العُجالة الكافلة بحلّ[5] مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع). والله أسأل أن يبلِّغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمنّه ويُمْنُه[6].

(١) أ، ب: «تقصر عنه».

(٢) أ: «حشدت ما به تقر» ب: «حشدت ما فيه يقر».

(٣) أ: «ورغبة أهله فيما هنالك».

(٤) ط فقط: «فتخيرت».

(٥) أ: «الكافية لحل»، ط: «الكافلة بحل».

(٦) ط: «بمنه وكرمه».

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النِّعم ، وأصلي وأسلّم على نبيّك المخصوص بجوامع الكَلِم ، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير ، وأعرب عنه فم ، وأستعينك في إكمال ما قصدت اليه من تأليف مختصرٍ في العربية ، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف، محيطٍ بخلاصة كِتَابَيْ (التسهيل) (١) و (الارتشاف) (٢) ، مع مزيدٍ وافٍ ، فائق الانسجام ، قريب من الأفهام ، وأسألك النفع به على الدوام .

* * *

— (ص) وينحصر [٣] في مقدّمات وسبعة (٣) كتب .

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة ، وأقسامها ، والكلام . والكَلِم ، والجملة ، والقَوْل ، والإعراب ، والبناء ، والمنصرف وغيره . والنكرة ، والمعرفة وأقسامها .

والكتاب الأول في العُمَد، وهي المرفوعات ، وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات .

والثالث : في المجرورات ، وما حُمِل عليها من المجزومات ، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة ، وما ضم إليها من بَقِيّة حروف المعاني .

---

(١) تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ، وقد حققه الدكتور محمد كامل بركات ، ونشرته دار الكاتب العربي .

(٢) ارتشاف الضّرب لأبي حيّان الأندلسي . مخطوط ومنه نسخة مصوّرة في معهد إحياء المخطوطات العربيّة من نسخة كتبت سنة ١١١٧ هـ محفوظة بالمكتبة الأحمدية بتونس رقم ٨٩٩ : انظر فهرس المخطوطات المصوّرة ١ : ٣٧٨ .

(٣) أ ، ب : « وسبع كتب » .

والرابع : في العوامل في هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به . وخُتِم باشتغالها [١] عن معمولاتها . وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار ، والحكاية [٢] ، والتسمية ، وضرائر الشعر . وهذه الكتب الخمسة في النحو . والسادس في الأبنية .

والسابع : في تغييرات الكَلِم الإفراديّة كالزيادة والحذف ، والإبدال والنقل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخطّ .

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول . وفي جعلها سبعةً مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حبّان) [٣] وغيره : « إن الله وِتْرٌ . يحب الوتر ، أما ترى السموات [٤] سبعاً ، والأيامَ سبعاً ، والطّواف سبعاً [٥] » الحديث.

الكَلمة وأقسامَها

[الكلام في المقدّمات]

(ص) : الكلمة : قول مفرد مستقل ، وكذا منويٌّ معه على الصحيح . وشرَط قومٌ : كونَهُ حرفين .

(ش) : الكلمة لغةً : تطلق على الجمل المفيدة . قال الله تعالى . : « وكَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيَا [٦] » أي : لا إله إلا الله . « تَعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيْننا وبَيْنَكُمْ ألاّ نَعْبُدَ إلاّ الله [٧] » الآية . « كَلاّ إنّها كَلِمةٌ هُوَ قَائِلُهَا [٨] » . إشارة إلى

(١) أ : « بأشغالها » . (٢) أ : « والحكايات » .

(٣) أ : « أبي حيان » بالياء ، وهو تحريف .

(٤) أ : « أما ترى خلق الأيام سبعاً . والطواف سبعاً » .

(٥) رواه عبدالله بن مسعود . والوِتر : بكسر الواو وتفتح .

(٦) التوبة ٤٠ . (٧) آل عمران ٦٤ . (٨) المؤمنون ١٠٠ .

قوله : « ربِّ ارْجِعُونِ [١] » وما بعده في حديث الصحيحَيْن : « الكلمة الطَّيِّبةُ صدقَةٌ » . و« أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمةُ لبيد :

١ – « ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ [٢] » *

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ [٣] في اصطلاح النحويين ، ولذا لا يُتعرَّض لذكره في كتبهم بوجه [٤] ، كما قال ابن مالك في « شرح التسهيل [٥] » – وإن ذكره في « الألفية [٦] » – فقد قيل : إنه من أمراضها التي لا دواء لها .

[اختلاف النحويين في حدّ الكلمة]

وقد اختلفتْ عباراتهم في حدّ [٧] الكلمة اصطلاحا . وأحسنُ حدودها : « قولٌ مفرد مستقل ، أو منويٌّ معه » .

فخرج بتصدير [٨] الحدّ « بالقول » غيرُه من الدوالّ ، كالخط ، والإشارة .

وبالمفرد : – وهو ما لا يدلّ [٩] جزؤه على جزء معناه – المركّبُ .

وبالمستقل : أبعاض الكلمات الدالّة على معنى ، كحروف المضارعة وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها . ومَن أسقط هذا القيدَ

---

(١) المؤمنون ٩٩ .

(٢) عجزه :

* وكل نعيم لا محالة زائل *

(٣) أ : « باطل » .

(٤) أ : « ولذلك لم يتعرّضوا لذكره في كتبهم كما قاله ابن مالك في التسهيل » .

(٥) لم يكمّل ابن مالك شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى باب المصادر وكمّله عليه ولده . انظر البغية ١ : ١٣٤ .

(٦) حيث قال :

* وكِلْمة بها كلامٌ قد يؤم *

وهو مجاز مرسل عند النحويين من إطلاق الجزء على الكل. حاشية الخضري ١ : ١٧ .

(٧) أ : « في حدّ ها اصطلاحاً » .

(٨) أ : « بتصديري بالقول » .

(٩) أ : « ما يدل جزؤه » من دون لا النافية .

رأي ما جنح إليه الرّضي من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة [١] لشدة الامتزاج فَجُعِلَ الإعرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

ولم أحتج إلى ما زاده في « التسهيل » من قوله : « دالّ بالوضع [٢] » مُخْرِجاً : المهمل ، لتعبيره « باللفظ [٣] » الشامل لذلك . وذِكري « القول » [٤] الذي يخرجه ، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى ، ولذلك عدلت إليه [٥] .

وما قيل من أنّ ذكر « اللفظ » أَوْلي ، لإطلاق القول على غيره — كالرأي — ممنوع ، لعدم تبادره إلى الأذهان ، إذ هو مجاز .

وعدلْتُ « كاللُّباب [٦] » الى جعل الإفراد صفة « القول » عن جعلهم إياه صفة « المعنى » حيث قالوا — ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان — : وُضِعَ لمعنى مفرد ، لأنه كما قال الرَّضيّ وغيره : صفته في الحقيقة ، وانما يكون صفة « للمعنى » بتبعيّة اللفظ [٧] ، ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر ، فإنه كلمة ، ومعناه مركب ، وهو: زيد قائم ، مثلاً ؛ ونحو : ضرب ، فإنه كلمة ، ومعناه مُركّب [٨] من الحدَث والزمان .

وقدمت المعرَّف على المعرِّف كصُنْع [٩] الجُمْهور ، لأنه الأصل في الإخبار عنه . وعكس صاحب «اللّبّ» [١٠] » لتقدم المعرِّف عقلاً ، فقدّم وضعاً .

ومن قال : إن اللاّم في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق ، والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سها سهواً ظاهراً ، بل هي للماهيّة والحقيقة .وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقا كزيد،

---

(١) أ : « مع ما فيها كلمتان صارتا كلمة واحدة » .
ب : « صارتا كلمة واحدة » .

(٢) أ : « ما ذكره في التسهيل دالّ بالوضع » .

(٣) لأن ابن مالك قال في التسهيل : « الكلمة لفظ مستقل » . انظر التسهيل ٣ .

(٤) يقصد تحديده للكلمة في المتن بأنها « قول مفرد » .

(٥) أي إلى التعبير بالقول .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري كما نصّ على ذلك فيما بعد .

(٧) لأن حدّ الكلمة على رأي ابن الحاجب وأبي حيان : « قول وضع لمعنى مفرد » .

(٨) أ ، ب : « ومعناه الحدث والزمان » . (٩) أ : « لصنع الجمهور » .

(١٠) انظر كشف الظنون ٢ : ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ .

وتقديراً كأحد جُزْأي العلم المضاف : كعبد الله ، فإن كُلاً منهما كلمة تقديراً ، إذ لا تأتي الإضافة إلاّ في كلمتين ؛ وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً ، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه .

وشَمِلَ « المَنوِيّ » : المُستَكِنّ وجوباً ، كأنت في قُمْ ؛ وجوازاً – كما سيأتي – في مبحث المضمر .

وخرج بقولي : « معه » : ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة ، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم ، لأنه لم يُنْوَ مع اللفظ . وقَيّده في « التسهيل بقوله : « كذلك [1] » قال : إشارة[4] إلى الاستقلال ليَخرُجَ الإعرابُ المقدّر ، فإنه مَنْوِيّ مع[2] اللفظ . وليس بكلمة لعدم استقلاله ، وحَذَفْتُهُ لِلْعِلْمِ به[3] ، لأنه إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته ، ففي المنويّ أَوْلى .

ومقابل الصحيح فيه [4] ما نقله أبو حيان وَغَيرُهُ أنّ صاحب « النهاية » [5] وهو ابن الخبّاز ، منع تسمية الضمير المستكن اسماً ، قال : لأنه لا يُسَمّى كَلِمَةً .

وذهب قومٌ : إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً ، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرّازي في تفسيره ، ومحصوله ، قال : وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما ، ممّا هو كلمة وليس على حرفين .

[تقسيم الكلمة]

(ص) : فإن دلّت على معنى في نفسها ، ولم تقترن بزمان فاسمٌ . أو اقترنت ففعلٌ . أو في غيرها [6] بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرفٌ .

وقال ابن النّحاس : معناه في نفسه .

(ش) : الكلمة إما اسم ، وإمّا فِعْلٌ ، وإمّا حرف ، ولا رابع لها إلاّ ما سيأتي

---

(١) حيث قال : دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً ، أو منويٌّ معه كذلك . التسهيل ٣ .

(٢) أ ، ب : « منوي به اللفظ » .

(٣) أ : « وحذفت للعلم لأنه » .

(٤) أي ما كان عكس القول الصحيح .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي الضرير . انظر البغية ١ : ٣٠٤ .

(٦) ب ، ط : « أو غيرها » .

في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً ، وسمّاه : الخالفة .

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء ، والقسمة العقلية ، فإن الكلمة لا تخلو ، إما أن تدلّ على معنىً في نفسها أَوْ لا ، الثاني : الحرف . والأول : إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أَوْ لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل . وقد علم بذلك حدّ كُلّ (١) منها ، بأن يقال :

الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه ، ولم يقترن بزمان .

والفعل : ما دلّ على معنى في نفسه واقترن .

والحرف : ما دلّ على معنى في غيره

و« في » في المواضيع الثلاثة للسببية ، أي دلت على معنى بسبب نفسه ، لا بانضمام غيره إليه ، وبسبب غيره ، أي انضمامه إليه (٢) ، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره ، من اسم كالباء في : مررت بزيد . أو فعل : كقد قام . أو جملة : كحروف النفي ، والاستفهام ، والشرط .

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به : كَنَعَمْ ، ولا ، وكأن قد (٣) . وأمّا « ذو » و « فوق » ونحوهما — وان لم تذكر إلا بمتعلّقها (٤) — فليس مشروطاً في إفادة معناها ، للقطع بفهم معنى « ذو » — وهو « صاحب » — من لفظه ، وكذا « فوق » . وإنما شرط ، ليتوصّل بها إلى الوصف باسماء الأجناس ، و« بفوق » إلى عُلُوٍّ خاص . وقس على هذا .

وقيل هي للظرفية ، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره ، أي حاصل فيه ، كَمِنْ في نحو : أكلت من الرّغيف ، فإنها تفيد معناها وهو التبعيض في الرغيف ، وهو متعلّقها بخلاف زيد مثلاً .

ومن جعل الضمير المتصل « بنفس » (٥) و« غير » راجعاً للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد ، إذ لا معنى لقولنا : « ما دل على معنى » (٦) بسبب نفس المعنى ، أو بسبب غيره ، أو ثابت فيه أو في غيره . أما الأول ، فلأن الشيء لا يدُلُّ على معناه

---

(١) أ : « حد كلّ واحد منها » ب : « حد كل منهما » تحريف .

(٢) أ : « بانضمامه إليه » .

(٣) أ : « وكأن ، وقد » تحريف .

(٤) :أ« مما لا تذكر إلاّ بمتعلقها » .

(٥) في قوله في المتن : « معناه في نفسه » .

(٦) أ : « ما دل بسبب نفس ذلك المعنى » .

بسبب عين (١) ذلك المعنى ، وإنما يدلّ عليه بسبب وضعه له ، ودلالة اللفظ عليه .

وأما الثاني ، فلأنّه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه .

والمراد « بالزمان » حيث أطلق المعيّن المُعبَّرُ عنه بالماضي ، والحال ، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى (٢) .

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع ، فنحو : مضرب الشَّوْلِ (٣) اسم ، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان (٤) ، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار ، لأنه – وإن أفهم معنى مقترناً بزمان – لكنه غير معيّن ، وكذا اسم الفاعل والمفعول ، لأنهما ، وإن دلاّ على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة ، وانما وُضِعا لذاتٍ قام بها الفعل ، وكذا أسماء الأفعال. ونحو : نِعْم ، وبئس وعسى ، أفعال لوضعها في الأصل للزمان ، وعرض تجرُّدها منه .

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النّحاة .

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فذهب في تعليقه على « المقرّب (٥) » إلى أنه يدل على معنى في نفسه . قال : لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة : فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له ، لأنه لو خوطب بالاسم

---

(١) أ : « بسبب ذلك المعنى » ب : « بسبب غير ذلك المعنى » .

(٢) أ ، ب : « في هذا الفن » .

(٣) أ : « مضروب الشول » ، ط : « مضرب الشمول » وكلاهما تحريف. والشّوْل: جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : التي أتى عليها من حَمْلها أو وَضْعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وهو جمع على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال ، (اللسان : شول) .

(٤) أي أنه كما قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١ : ٢٢ ، ٢٣ : « إن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضِّراب ، فقولنا : مضرب الشّوْل كقولنا : مشتى ، ومصيف . وقولهم : أتى مضرب الشّوْل ، وانقضى مضرب الشّوْل ، كقولهم : أتى وقته ، وذهب وقته » .

(٥) المقرّب في النحو لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٩٠ نحو ومنه نسخة أخرى مصوّرة كتبت سنة ٧٢٥هـ بقلم نسخ نفيس رقم ١٦٦ نحو. وقد قام بتحقيقه يعقوب غنيم في أطروحة جامعيّة.

والفعل ، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كـــان كذلك . وإن خوطب به من يفهمه ، فإنه يفهم منه معنىً عملا بفهمه موضوعه (١) لغة ، كما إذا خوطب « بهل » مَنْ يفهم أنّ موضوعها الاستفهام (٢) ، وكذا سائر الحروف . قال : والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه (٣) مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما ، فالمفهوم منهما في التركيب عين (٤) المفهوم منهما في الإفراد . انتهى (٥).

[خواصّ الاسم]

(ص) (فالاسم من خواصه نداء ، ونحو : ياليت تنبيهٌ ، وتنوين لا في روى ،

وحرف تعريف، وإسناد اليه . « وتسمع بالمعَيديّ » [٥] على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر . وإضافةٌ ، وجرّ وحرفه ، و « بنام صاحبه » على حذف الموصوف . وعود ضمير ، و « اعدلوا » هو على المصدر المفهوم . ومباشرةُ فعل .

وهو لِعَيْن أو معنى ، اسماً أو وصفاً . ومنه ما سُمِّي به ، أو أريد لفظه كلوّ ، واللّوّ ، «وزعموا مطيّةُ الكذب» ، و«لا حول ولاقوة الا بالله كنزٌ» .

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها ، وذكر منها هنا تسعة . أحدها : النداء ، وهو : الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى ، أو في اللفظ أيضاً – على ما سيأتي – والمفعولية (٦) لا تليق بغير الاسم . فإن أُوردَ على ذلك نحو قوله تعالى : « يَا لَيْتَ قَوْمي يَعْلَمون» (٧) «يالَيْتَنَا نُرَدّ (٨) » . « أَلا يا اسجدوا (٩) » . وحديث البخاريّ : « يارُبَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة » حيث دخل فيه « يا » على « رُبّ » وهما حرفان ، وعلى « اسجدوا » وهو فعل . فالجواب أن « يا » في ذلك ونحوه للتنبيه لاللنداء وحرف

---

(١) أ : « بموضوعه » بزيادة الباء .
(٢) أ ، ب « للاستفهام » .
(٣) أ : « من المفهوم حال الإفراد » .
(٤) أ : « غير » .
(٥) هذه الكلمة ساقطة من ط .
(٦) أ ، ب : « المفعول لا يليق بغير الاسم » .
(٧) يس ٢٦ .
(٨) الأنعام ٢٧ .
(٩) النمل ٢٥ .

التنبيه يدخل على غير الاسم . وقيل : للنداء ، والمنادى محذوف ، أي : يا قوم . وضعّفه ابن مالك في « توضيحه [1] » بأن القائل لذلك قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادى ثابتٌ ولا محذوفٌ .

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلاّ النداء نحو : يامَكْرَمان [2] ، ويا فُلُ ، لأنهما يختصان بالنداء .

الثاني : التنوين — وسيأتي حده ،وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه ، ما عدا الترنّم والغالي اللاحقين لرويّ البيت — وهو : الحرف الذي تُعْزَى له القصيدة — فإنهما لا يختصان به ، كما سيأتي . وإنما اختُصّ الباقي به ، لأن التّمكين فيه [3] للفرق بين المنصرف ، وغيره ، والتنكيرَ للفرق بين النكرة وغيرها ، والمقابلة [4] إنما يدخل [5] جمع المؤنث السالم . والعوض : إنما يدخل المضاف [6] عوضا من المضاف اليه . ولا حظّ لغير الاسم في الصرف ، ولا التعريف [7] والتنكير ، ولا الجمع ، ولا الإضافة . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٢ — ألامُ على لَوٍ ولو كنت عالماً   بأذناب لَوٍّ لم تَفُتْني أوائله [8]

حيث أدخل التنوين على « لو » وهو حرف . فالجواب أن « لو » هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظة « لوْ » ولذلك شدد آخرها ، وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة — كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية .

الثالث : حرف التعريف ، إذ لاحظّ لغير الاسم في التعريف ، والتعبير بذلك أحسن من التعبير « بأل » لشموله لها وللاّم على قول من يراها وحدها المعرِّفة ، ولـ « أم » في لغة

---

(١) التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، حققه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . نشر دار العروبة .

(٢) قال في اللسان(كرم) : « مما يخص به النداء قولهم : يامكْرَمان ، حكاه الزجاجي ، وقد حكى في غير النداء ، فقيل : رجل مَكْرَمان » .

(٣) ط : « منه » .

(٤) ط : « والمقابل » .

(٥) أ : « تدخل على جمع المؤنث » .

(٦) أ : « يدخل على المضاف » .

(٧) أ : « ولا التنكير والتعريف »

(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله غير معروف .

طيء ، ولسلامته من ورود أل الموصولة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « إيَّاكَ واللَّوَّ فإن اللَّوَّ تفتح عمل الشيطان» [١] رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره . فالجواب عنه كما سبق في الكلام على [٢] « لوّ » .

الرابع : الإسناد إليه ، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسميّة [٣] التاء من ضَرَبْتُ .

والإسناد : تعليق خبرٍ بمُخْبَرٍ [٤] عنه ، أو طلبٍ بمطلوب [٥] منه ، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبّرْتُ به دونه . وسواء الإسناد المعنوي واللفظي ، كما حققه ابن هشام وغيره . وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف ، كقولك : « ضرب» فعل ماض ، «ومن» حرف جر . وردّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف ، لإرادةِ لفظهما ، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء ، « فضرب » هنا مثلا اسم ، مسمّاه ضرب الدّال على الحدث والزمان ، وقد صرّح ابن مالك نفسه (في الكافية) [٦] باسمية ماأخبر عن لفظه حيث قال :

وإن نسبتَ لأداةٍ حكمًا فابنِ أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح « أوسط الأخفش » لمبْرمان : [٧] إذا قلت : هل حرف استفهام ، فإنما جئت باسم الحرف ، ولم تأت به على موضعه [٨] ، وهذا — مع [٩] ماتقدّم في الكلام على « لو [١٠] » — معنى قولي : « ومنه ماسُمِّيَ به ، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب : « زعموا مطيّةُ الكذب » ، وحديث الصحيحين : « لاحَوْلَ

---

(١) النهاية لابن الجزري ٤ : ٢٨٠ .
(٢) ب ، ط : « ألام على لو » .
(٣) أ : « إذ به تعرف التاء » .
(٤) أ : « خبر لمخبر » .
(٥) أ : « طلب لمطلوب » .
(٦) الكافية الشافية في النحو والصّرف كتاب منظوم لخّص منه ألفيته ، وقد شرحها ، وسمّى شرحه « الوافية » ، وقد طبع .
(٧) الأوسط في النحو للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة .
ومبرمان هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، تلميذ المبرد والزجاج ، توفي سنة ٣٤٥ .
وانظر كشف الظنون ١ : ٢٠١ .
(٨) أ : « ولم تأت بموضوعه » .
(٩) أ : « مع تقدم » .
(١٠) ب ، ط : « ألام على لو » .

ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة [١] ، حيث أسند إلى الجملة الفعليـــة [٢] في الأول وللاسمية [٣] في الثاني ، فالمعنى في الأول : هذا اللفظ مطيّة الكذب ، أي يقدّمه الرجل أمام كلامه ليتوصَّل [٤] به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكيّ ، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلدٍ مطيّةً ليقضي عليها حاجته . وفي الثاني : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة ، أي كالكنز في نفاسته [٥] وصيانته عن أعين الناس ،

فإن قلت : فما تصنع [٦] بقوله : «تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» ، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل ، [٦] ولم يُرَدْ لفظه ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع ، وهما في تأويل المصدر أي سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم كما هو في قوله تعالى : « وأنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى » . [٧] « وأن تَصُوموا خيرٌ لكم » [٨] . ونظيره في حذف (أن) قوله : [٩]

٣ ــ ألا أيُّهذا اللائمي أحْضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدي[١٠]

فيمن رواه برفع (أحضر) فإنه حذف منه أن لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه ، [١١] وإلاّ لزم عطف مفرد على جملة ، وهو ممنوع .

أمّا [١٢] من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها ، والمضمر [١٣] في قوة المذكور

والثاني : أنه مما نزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل[١٤]

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ : ١٢٥٦ .
(٢) أ : « الجملة اللفظيّة » .
(٣) أ : « والاسميّة » .
(٤) أ : « يتوصل » .
(٥) أ : « في صيانته ونفاسته من أعين الناس » .
(٦) ط : « إلى فعل » .
(٧) البقرة ٢٣٧ .
(٨) البقرة ١٨٤ .
(٩) أ : « قوله » ساقطة .
(١٠) لطرفة بن العبد في معلّقته ، وفي ديوانه ٨٢ :
« ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى »
(١١) أ ، ب : « ليصح عطفه » من دون ذكر : « عليه » .
(١٢) أ : « وأمّا » .
(١٣) أ : « والمفرد » .
(١٤) ط : « مدلول للفعل » .

مع الزمان ، فجرّد لأحد مدلوليه كما في قوله :

٤ــ * فقالوا ماتَشَاءُ ؟ فقلت : ألهو * [١]

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو ، ليكون مفرداً مطابِقاً للمسئول عنه المفرد ، وهو (ما) في ماتشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق ، لأن قوله: ما تشاء[٢]؟ سؤال عما يشاء في الحال ، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقبَلاً فلا يطابق السؤال .

واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللّهْوَ في الاستقبال ، ودفع بأن قوله في تمامه:

* إلى الإصباح آثرَ ذي أثير [٣] *

يمنع ذلك [٤] .

الخامس : الإضافة : أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه .

وأما نحو [٥] : « يوْمَ ينْفَعُ الصّادقين [٦] » .فإن الفعل فيه موضع المصدر .

السادس والسابع : الجر وحرفه ، وإنما اختص به ، لأنه إنما دخل الكلام ليعدّيَ الى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها إليها ، لاقتضائهـا معنى ذلك الحرف ، فامتنع دخولها إلا على اسم [٨] بعد فعل لفظاً أو تقديراً . وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجرّ الذي هو أثره . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٥ ــ والله ما لَيْلِي بِنَامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللّيانِ جانبُهْ [٩]

حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق [١٠] . فالجواب أنه على حذف الموصوف ، أي بليلٍ نام صاحبه .

(١) لعروة بن الورد العبسي من قصيدة قالها في قصة معروفة ، وتكملة الشاهد :

* إلى الإصباح آثر ذي أثير *

(٢) أ : « تشاء » من دون « ما » .

(٣) أ : « آثر في أثير » .

(٤) « يمنع ذلك » ساقطة من أ .

(٥) « نحو » ساقطة من أ .

(٦) المائدة ١١٩ .

(٧) أ : « وحروفه » وانظر ما سبق في المتن .

(٨) سقطت كلمة « اسم » من أ .

(٩) اللِّيان بالكسر : الملاينة ، وبالفتح مصدر لان بمعنى : اللين . والبيت على كثرة دورانه في كتب النحو لا يعلم قائله .

(١٠) « وباتفاق » الكلمة ساقطة من أ .

الثامن : عود ضمير[١] عليه[٢] ، وبه استدل [٣] على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى : « مهما تأتنا به » [٤] . و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل[٥] المستكن عليها في نحو : ماأحسن زيداً . و (أل) الموصولة لعودهِ عليها في قولهم : « قد أفلح المتقي ربه » .

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » [٦] حيث عاد الضمير إلى [٧] فعل الأمر . فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه ، وهو العدل ، لا على الفعل نفسه .

التاسع : مباشرة الفعل ، أي ولاؤه من غير فاصل ، وبذلك استدل على اسمية (كيف) . قال تعالى : [٨] « ألم تَرَ كَيْفَ فعَلَ رَبُّكَ [٩] » .

وبه استدلَّ الرِّياشي على اسمية (إذا) في قوله : ألقاك إذا خرج زيد [١٠] .

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام :

اسم عيْن : وهو مادلّ على الذات بلا قيد ، كزيد ، ورجل .

واسم معنى : وهو مادَلّ على غير الذات بلا قيد : كقيام ، وقعود .

ووصف عين : وهو مادَلّ على قيد في الذات : كقائم وقاعد .

ووصف معنى : وهو مادل على قيد في غير الذات : كجليّ وخفيّ .

وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات ، والوصف كنافع وضارّ .

والمراد بالاسم هنا : قسيم الوصف ، لا قسيم الفعل والحرف ، ولا قسيم الكُنْيَةِ واللقب . وبالمعنى : قسيم الذات ، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق ، فإنه أعمّ .

وقولي : « ومنه ما سمي به » الخ فيه لفّ ونشر مرتّب ، فالمثالان الأولان لما سمّي به ، والأخيران لِما أُرِيدَ لفظُه .

---

(١) ط : « عود الضمير » .
(٢) أ : « إليه » .
(٣) أ : « واستدل به » .
(٤) الأعراف ١٣٢ .
(٥) كلمة : « الفاعل » ساقطة من أ .
(٦) المائدة ٨ .
(٧) أ : « على » .
(٨) أ : « قال الله تعالى » .
(٩) الفيل ١ .
(١٠) كلمة : « زيد » سقطت من أ .

فائدة :

قولهم : « زعموا مطيّة الكذب » لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال ، وذكر بعضهم أنه روى : مظنة الكذب ، بالظاء المعجمة والنون .

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكَلاَعي ، قال : بئس مطية المسلم زعموا ، إنما زعموا مطية الشيطان [١] .

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شُرَيح القاضي قال : « زَعموا كُنْيَةُ الكذب » .

* * *

[تقسيم الفعل]

(ص) : والفعل ماضٍ إن دخله تاء فاعل ، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب ، وقبل نون توكيد ، وهو مستقبل ، وقد يُدَلّ عليه بالخبر وعكسه . ومضارع إن بدىء بهمزة متكلم فرداً ، أو نونه معظّما أو جمعاً ، أو تاء مخاطب مطلقاً ، أو غائبة [٧] أو غائبتين ، أو ياء غائبٍ مطلقا ، أو غائبات .

(ش) : الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم : قسمان ، وجعلهم [٢] الأمر مقتطعاً من المضارع . وذكرت مع كل قسم علامته ، لأنه أبلغ في الاختصار .

أحدها : الماضي ، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب ، وبتاء التأنيث الساكنة . وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء [٣] الأمر بياء المخاطبة ، والاسم والحرف بالتاء المتحرِّكة .

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : « وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس) ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)[٤]. وردَّ الأخير بجواز أن يقال : تَبارَكَتْ أسماءُ الله » .

---

(١) أ : « إنها مطيّة الشيطان » .

(٢) ب ، ط : « وجعلوا » .

(٣) « واستغناء » ساقطة من أ .

(٤) يعني أن نعم وبئس يقبلان التاءالثانية فقط ، وهي تاء التأنيث ؛ وأن تبارك تقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل في قولك : تباركت يا رب . وجميع الأفعال الماضية لها صلاحية قبول التاءين جميعاً .

الثاني : الأمر ، وخاصته أن يُفْهِم الطلب ، ويقبل نون التوكيد . فإن أفهمَتْه كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو : صَهْ . أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع .

والأمر مستقبل أبداً ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو : « يأيها النّبِي اتّقِ الله[١] » . قال ابن هشام : إلاّ أن يراد به الخبر ، نحو : ارْمِ ولا حَرَج ، فإنه بمعنى رميتَ والحَالة هذه ، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرّمي ، وليس كذلك .

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو : « والوَالِداتُ يُرْضِعْنَ[٢] » . « والمُطَلّقَاتُ يَتَرَبّصْنَ[٣] » كما يدل على الخبر بلفظ الأمر ، نحو ، « فَلْيَمْدُدْ له الرَّحْمَن مَدّاً[٤] » أي فيمدُّ .

الثالث : المضارع ، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون والتاء ، والياء . والتمييز بها أحسن من التمييز بـ « سوف » وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم هذه ، إذ لا تدخل على (أهاء[٥]) و (أهلم[٦]) .

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو : أكرم ، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظّماً نفسه نحو : «نحن نَقُصُّ[٧] » .والتاء للمخاطب مطلقا مفرداًكان، أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا مفرداً أو مثنى[٨] أو مجموعاً، وللغائبات . واحترز من

(١) الأحزاب : ١
(٢) البقرة : ٢٣٣
(٣) البقرة : ٢٢٨
(٤) مريم : ٧٥
(٥) هاء بنفسه يهوء هوءاً : رفعها وسما بها إلى المعالي .
(٦) أهلم : بمعنى أقبل . قال المبرد : « بنو تميم يجعلون هَلُمَّ فعلاً صحيحاً، ويجعلون الهاء زائدة . وقال ابن الأنباري : والحجة لأصحاب هذه اللغة أن أصل : « هلم » التصرف ، فعملوا على الأصل ، ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، وإذا قال الرجل للرجل : هلم ، فأراد أن يقول : لا أفْعَل ، قال : لا أهلِمُّ ولا أهَلُمُّ ولا أهَلَمُّ » انظراللسان : « هلم » .
(٧) يوسف ٣ ، والكهف ١٣ .
(٨) « أو مثنى » ساقطة من ط .

همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك : كأكْرم ، ونرْجَس الدَّواء ، إذا جعل فيه نرجساً ، وتكلّم ، ويرنأ الشّيبَ : خضّبه باليُرنّاء [١] ، وهو الحِنّاء .

[زمان مضارع]

(ص) : وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصّه بأحدهما ، ثم المختار حقيقة في الحال ، وثالثها فيهما .

(ش) : في زمان المضارع [٢] خمسة أقوال :

أحدها : أنه لا يكون إلاّ للحال ، وعليه ابن الطّراوة قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود ، فإذا قلت : زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً .

الثاني : أنه لا يكون إلاّ للمستقبل ، وعليه الزّجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً . وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع ، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأي الجمهور وسيبويه ، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما ، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقّف على مُسَوِّغ . وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز ، لتوقُّفِه على مسوّغ [٣] .

(١) في النسخ الثلاث : « باليرناء» ممدوداً ؛ ويقال أيضاً فيه : « اليرنا » بالقصر ، وفتح الياء ، وضمّها . وأمّا الممدود ؛ فيقال بضم الياء فقط .

(٢) معنى المضارع : المشابه ، يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ؛ وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع ؛ يقال : تضارع السخلان : إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل متشابهين متضارعان . فاشتقاقه إذن من الضرع . والمراد أنه ضارع الأسماء : أي شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع ؛ وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، فأعرب لذلك .

انظر هذا البحث في شرح المفصل ٧ : ٦ .

(٣) « لتوقفه على مسوّغ » ساقطة من أ .

الرابع : أنه حقيقة في الحال ، مَجَاز في الاستقبال . وعليه الفارسيّ و ابن أبي رُكب (١) . وهو المختار عندي ، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخُل العلامة إلاّ على الفروع (٢) ؛ كعلامات التثنية والجمع ، والتأنيث.

الخامس: عكسُه ، وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنْتظَراً ، ثم حالاً ، ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال .

ورُدّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال .

[حالات المضارع]

(ص) : ويرجّح الحال مجرّداً . ويتعين بـ (الآن) ونحوه ، و (ليس) و (ما) ، و (إن) ، و (لام الابتداء) عند الأكثر .

والاستقبال بظرفه ، وإسناده لمتوقّع ، وكونه طلباً ، أو وعداً ، ومع توكيد ، وترجٍّ ، ومجازاة ، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً ، ول (لِسّهيلي) في (أنْ) و(لو) مصدريّة ، وحرف تنفيس ، لا (لام قسم) ، و (لا) نافية في الأصح .

وينصرف للمضي بـ (لَمْ) و (لمّا) ، وقيل : كان ماضياً فغيّرت صيغته ، و (لو) للشّرط ، و (إذ) ، و (ربمّا) ، و (قد) للتقليل ، وكونه خبر باب (كان)

(١) هو إسماعيل بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخشني الجيّاني ، أبو الطاهر كما في البغية .

(٢) وقف السيوطي على هذه الفائدة من نص نقله الشيخ بهاء الدين في «التعليقة» قال : وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جنيّ عن أبيه قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم . وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأت للمذكّر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا تحتاج إلى العلامة . وإن أردت التعريف أدخلت العلامة من الفرع الذي هو التعريف ، فقلت : الرجل .

ويعلّق السيوطي على هذه الفائدة بقوله : « وانظر إلى الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين ... » انظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

قيل : و (لمّا) الجوابيّة ، وما عطف عليه [١] ، أو عطف على حال ، أو مستقبل ، أو ماض فكهو .

(ش) : للمضارع أربع حالات :

أحدها : أن يترجّح فيه الحال ، وذلك [٢] إذا كان مجرّداً ، لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي [٨] والمستقبل صيغة تخصّه ، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن ، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة ، وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً [٣] للأقرب ، والأبعد ، فالأقرب أحقّ به ، والحال أقرب من المستقبل .

الثاني : أن يتعيّن فيه الحال ، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين) ، و (الساعة) و (آنفاً) ، أو نَفْيَ بـ (ليس) ، أو (ما) [٤] أو (إنْ) ، لأنها موضوعة لنفي الحال ، أو دخل عليه (لام الابتداء) .

هذا قول الأكثر [٥] في الجميع . وزعم بعضهم : أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن) ، ونحوه مُسْتَقبَلاً ، لاقتران ذلك بالأمر ، وهو لازم الاستقبال ، نحو : « فالآنَ باشِرُوهُنَّ [٦] » . وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ ، وإنما تخلُص للحال إذا استعملت على حقيقتها .

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلّة .

قال حسّان :

٦ـ • وليس يَكُونُ ـ الدّهرَ ـ ما دام يَذْبُلُ [٧] •

وقال تعالى : « قل ما يكونُ لي أنْ أبدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسي إنْ أتّبِعُ إلا

(١) « عليه » ساقطة من ب .
(٢) أ : « وذاك » .
(٣) أ : « إذا كان لفظاً صالحاً » .
(٤) « أوما » ساقطة من أ .
(٥) أ : « هذا قول الأكثرين » .
(٦) البقرة ١٨٧ .
(٧) صدره :
• فما مثلُه فيهمولا كان قبله •

ما يُوحَى إليَّ » (١) . وأجيب بأن الكلام (٢) إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظيّة ، أو معنويّة .

وزعم ابن أبي الربيع (٣) و ابن مالك : أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً ، نحو : « وإنّ ربّك (٤) لَيحكُمُ بينهم يَوْمَ القيامة (٥) » . « إنّي لَيَحْزُنُنِي أن تَذْهَبُوا بِهِ (٦) » . فـ (يحزن) مستقبل لإسناده الى متوقّع (٧) .

وقال أبو عليّ : لا توجد إلاّ مع الحال ، وهذه حكاية حال ، يعني : الآية الأولى . وأوّل بعضهم الثانية على حذف مضاف ، تقديره : نِيّتُكُمْ ، أو قَصْدُكُمْ (٨) أن تذهبوا به .

الثالث : أن يتعيّن فيه الاستقبال ، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له ، أو مضافاً إليه نحو : أزورك إذا تزورني . فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا) ، وإضافة (إذا) إلى الثاني . أو أسند إلى متوقّع كقوله :

٧ - يَهُولُكَ أن تموتَ وأنتَ مُلْغٍ لما فيه النَّجاةُ من العَذابِ (٩)

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود . وهو محال . أو اقتضى

(١) يونس ١٥ .
(٢) يريد أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال يكون للحال .
(٣) عبدالله بن أحمد القرشي الأموي . إمام أهل النحو في زمانه . توفي سنة ٦٨٨ .
(٤) أ : « إن ربك » من دون واو . وهو وجه جائز في الاقتباس . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .
(٥) النحل ١٢٤ .
(٦) يوسف ١٣ .
(٧) يوضح ابن هشام رأي ابن مالك فيقول : « إن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره . المغني ١ : ٢٥١ .
(٨) هذا تقدير أبي حيان كما في المغني ، ونقده ابن هشام بقوله : « وتقدير أبي حيان : قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن « أن تذهبوا » على تقديره منصوب » ، انظر المغني ١ : ٢٥١ .
(٩) والمعنى : يهولك موتك ، والحال أنك ملغ لما ينجيك من عذاب الله من الطاعة ، وأعمال الخير . وليس للبيت قائل معروف .

طلباً نحو : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »[١] . « لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ »[٢] . « رَبَّنا لا تُؤَاخِذْنَا »[٣] .

أو وعداً نحو : « يُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ »[٤] .

أو صحب أداة توكيد كالنّونَيْن[٥] ، لأنه إنما يليق بما لم يحصل[٦] . أو أداة ترجٍّ نحو : « لعلّي أَبْلُغُ الأَسْبَاب[٧] » .

أو أداة مجازاة جازمة أم لا ؟ نحو : « إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم[٨] » . كيف تصنَعُ أصنَعُ[٩] .

أو حرف[١٠] نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله : لا يتعيّن بشيء من حروف النصب ، وللسّهيليّ[١١] في قولـه : لا يتعيّن بـ (أنْ) أو (لو) المصدريّة[١٢] . نحو : «يودّ أحدُهُم لو يعمّرُ أَلْفَ سنة[١٣] » بخلاف (لو)[١٤] الشرطيّة ، فإنها تَصْرِفُهُ للمضيّ — كما سيأتي — أو حرف تنفيس ، وهو : السين ، وسوف ، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال .

قيل : أو (لام) القسم ، أو (لا) النّافية ، وعليه في الأولى الجُزُولي وجماعة

(١) البقرة : ٢٣٣ .
(٢) الطلاق ٧ .
(٣) البقرة ٢٨٦ .
(٤) المائدة ٤٠ .
(٥) أي النون الثقيلة والخفيفة .
(٦) أ : « لأنه لا يليق بما لا يحصل » .
(٧) غافر ٣٦ .
(٨) النساء ١٣٣ .
(٩) كيف ، إذا كانت أداة شرط تقتضي فعلين مُتَّفِقَيْ اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو : كيف تصنعُ أصنعُ .
(١٠) «حرف» ساقطة من أ .
(١١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون ، السهيلي الخثعمي الأندلسي. توفي ٥٨١ .
(١٢) إذا كانت « لو » مصدرية ، فإنها تكون بمنزلة « أن » إلاّ أنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد « ودّ » كقوله تعالى : « ودّوا لو تدهن » آية ٩ من سورة القلم أو « يودّ » كقوله تعالى : « يودّ أحدهم لو يعمّر » .
(١٣) البقرة ٩٦ ، و « ألف سنة » سقطت من ب ، ط .
(١٤) « لو » ساقطة من أ ، ب .

لأنها في معنى التوكيد ، وفي الثانية معظم المتأخرين .

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش و المبرّد [وهو] (١) بقاؤه على الاحتمال معهما ، فقد دخلت على الحال في قوله : « ولا أقولُ لكُمْ عندي خزَائِنُ الله »(٢).

الرابع : أن ينصرف معناه إلى المضيّ ، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا) .

وذهب الجُزُولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً ، فغيرّت صيغته . ونسب إلى سيبويه . ووجهه : أنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ . ورُدّ بأنه لا نظير له . ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو) (٣) إذ المعهود للحروف قلب المعاني ، لاقلب الألفاظ .

ولم أقيّد (لمّا) بالجازمة للاستغناء عنه ، إذ لايدخل على المضارع سواها .

أو (لو) الشرطيّة نحو : « وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النّاسَ » (٤) .

أو (إذْ) نحو : « وإذْ تَقُولُ للذي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ » (٥) أي قلت .

أو (رُبّمَا) نحو : .

٨ — ربّمَا تكره النفوس من الأمْـــر لهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ (٦)

أو (قد) التقْليليّة ، نحو :

٩ — • قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أنَامِلُهُ (٧) •

---

(١) التكملة من ب . (٢) هود ٣١ .

(٣) المضارع الواقع بعد « لو » يراد به المضيّ من ذلك قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على النار » . الأنعام ٢٧ وقوله تعالى : « أن لو نشاء أصبناهم » الأعراف ١٠٠ وقول كعب :

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

انظر المغنى ١ : ٢٩٢ .

(٤) النحل ٦١ ، فاطر ٤٥ ، وقد سقطت كلمة « الناس » من أ . (٥) الأحزاب ٣٧ .

(٦) من شواهد سيبويه . وهو منسوب إلى أميّة بن أبي الصلت .

(٧) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ٧١ ، وعجزه :

• كأن أثوابه مجت بفرصاد •

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل [١] .

أو كان خبراً لباب (كان) [٢] نحو : كان زيد يقوم .

قال ابن عصفور : أو صحب (لمّا) الجوابيّة نحو : لما يقوم زيد قام عمرو .

وقال أبو حيّان : ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السّماع ، أي في جواز [٣] وقوع المضارع بعدها ، [٤] إذ المعروف أنها لاتدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي .

وما عطف على حال ، أو مستقبل ، أوماض ، أو عطف عليه ذلك فهو مثله ، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو « ألم تَرَ أنّ الله أنْزَلَ من السّماء ماء فتُصبِحُ الأرْضُ [٥] » أي ، فأصبحت الأرض . [٩]

١٠– ولقد أمُرّ على اللئيم يسبّني فمضيْتُ ثُمّتَ قلتُ : لايَعْنيني [٦]

أي : مررت .

قال أبو حيّان : ومن القرائن المخلّصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو : جاء زيد يضحك .

[حالات الماضي]

(ص) : والماضي للحال بالإنشاء ، والاستقبال بطلب ، ووعْد ، وعطف على مستقبل ، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم .

ويحتمله [٧] والمُضِيّ بعد همزة التسوية . فإن كانت (لم) بعد أم تعيّن المُضِيّ .

---

(١) أ : « لم تكن تعليليّة » . (٢) ط : « أوكان خبر باب كان » .

(٣) : « جواز » ساقطة من أ .

(٤) لأن« لما » في هذه الحالة تختص بالماضي ،فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو : لما جاءني أكرمته . ويقال فيها : حرف وجود لوجود. وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . المغنى ١ : ٣١٠ .

(٥) الحج ٦٣ .

(٦) البيت لرجل من بني سلول يصف نفسه بالحلم والوقار .

(٧) : « ويحتمله » ساقطة من أ ، وهي ضروريّة كما في الشرح .

وتحضيض ، وكلّما . وحيث . وواقعاً صلة ، أو صفة نكرة عامّة . وأنكر أبو حيّان هذا القسم .

(ش) للماضي أربع حالات أيضاً :

أحدها : أن يتعيّن معناه للمضيّ ، وهو الغالب .

الثاني : أن ينصرف إلى الحال ، وذلك إذا قصد به الإنشاء ، كبعت ، واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود ، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

الثالث : أن ينصرف إلى الاستقبال ، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو : غفر الله لك ، وعزمت عليك إلاّ فعلت ، أو لمّا فعلت ، أو وعداً نحو : « إنا أعطيناك الكَوْثَر[1] » ، أو عطف على ما علم استقباله نحو : «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يوم القيامة فأوْرَدَهُمُ النّار [2]» . « ويوم يُنْفَخُ في الصُّور فَفَزِع [3] » ، أو نفي بـ (لا) ، أو (إن) بعد قسم نحو : « ولئنْ زالتا إن أمْسَكَهُمَا مِن أحد من بَعْدِه [4] » أي : ما يمسكهما .

١١ — * رِدُوا فوالله لاذُدْناكُمُ أبداً [5] *

الرابع : أن يحتمل الاستقبال والمضيّ ، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ ، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود . أو ما يكون من ذلك .

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا ؟ نحو : سواء عليّ أيّ وقتٍ جئتني . فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين[6] المُضِيّ نحو «سواءٌ عَليهم أأنْذَرتَهُم أم لم تُنْذِرْهم [7] » ، لأن الثاني ماضٍ معنىً ، فوجب مضيّ الأول ، لأنه معادل له . أو وقع بعد أداة تحضيض نحو : هلاّ فعلت ، إن أردت المُضِيّ فهو توبيخ نحو : «فَلَوْلا كان

(١) الكوثر ١ . (٢) هود ٩٨ .

(٣) النمل ٨٧ . (٤) فاطر ٤١ .

(٥) أ : « روا » وهو تحريف ، وعجزه :

* ما دام في مائنا وِرْدٌ لورّاد *

ذدناكم : كففناكم ، وهو بالذال ، لا بالزاي كما ورد في النسخ الثلاث .

(٦) أ : « ويتعين » . (٧) البقرة ٦ .

من القُرونِ مِنْ قَبْلِكم أولُو بَقِيَّة[١] »، أو الاستقبال فهو أمر به نحو «فلولا نَفَرَ[٢]» أي : لينفر . أو بعد (كلّما) فالمضيّ : نحو « كلّما جاء أمّةً رسولُها كذّبوه [٣] » والاستقبال : نحو ، « كُلّما نَضِجَتْ جلُودُهم بدّلْناهم [٤] » .

أو بعد (حيث) فالمضيّ نحو ، « فأتُوهُنّ من حَيْثُ أمَرَكُمُ الله [٥] » . والاستقبال نحو « ومِنْ حيْثُ خرَجْتَ فوَلِّ [٦] » .

أو وقع صلةفالمضيّ نحو : « الّذِين قال لهُمُ النّاسُ [٧] » . والاستقبال : نحو ، « إلاّ الّذِين تابُوا مِنْ قَبْلِ أنْ تَقْدِرُوا عليْهِم [٨] » .

وقد اجتمعا في قوله :

١٢-وإنِّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضى   من الأمْرِ واستيجابَ ما كان في غَدِ [٩]

أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمُضيّ نحو :

١٣- رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو   م [١٠] ....

(١) هود ١١٦ .
(٢) التوبة ١٢٢ .
(٣) المؤمنون ٤٤ .
(٤) النساء ٥٦ .
(٥) البقرة ٢٢٢ .
(٦) البقرة ١٤٩ .
(٧) آل عمران ١٧٣ .
(٨) المائدة ٣٤ .
(٩) للطرماح في ديوانه ١٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٤٥ ، ٣٠٤ ، ٢ : ١٧٦ .
وفي أ ، ط : « بذكر ما مضى » ب : « تذكر ما مضى » والصواب ما أثبتنا .
ويروى : « من البر » ، و « من الود » ، و « من الأمس » . وما كان في غد : أي ما سيكون .
وقد سقط هذا الشاهد من الدرر .
(١٠) للأعشى في ديوانه ١٧٠ . والبيت بتمامه :
رب رفد هرقته ذلك اليو   م ، وأسرى من معشر أقتال
وفي رواية أخرى : « أقيال » بالياء جمع : قيْل ، وهو الملِكُ مطلقاً ، وقيل : الملك من ملوك حمير .
أمّا رواية : « أقتال » : فهو جمع قتْل ، وله معنيان ، أحدهما : العدو المقاتل ، والثاني : الشبيه والنظير . وفي أ : « نحو قد هرقته » وهو تحريف .

والاستقبال كحديث : « نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها[(١)] » أي يسمع ، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه .

وأنكر أبو حيّان هذا القسم الرابع بِصُوَرِه كلها ، فقال بعد أن ساقها : وهذه المثل[(٢)] في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك .

والذي تذهب[(٣)] إليه الحمل على المضيّ ، لإبقاء اللفظ على موضوعه[(٤)] . وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به[(٥)] من خارج . ووافقه المراديّ[(٦)] .

* * *

(ص) وليس أصلاً للأفعال[(٧)] ، والباقي فرع . والأمر مقتطع[(٨)] من المضارع على الأصحّ .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : [(٩)] ذهب بعضهم : إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي ، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر[(١٠)] باعتلاله ، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد ، والأمر منه بعد طرحها . والجمهور على أن الثلاثة أصول .

الثانية : ذهب الكوفيّون إلى أن أصول الفعل : الماضي والمضارع فقط ، وأن الأمر مقتطع[(١١)] من المضارع ، إذ أصل : (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب . ولما كان أمر

---

(١) النهاية لابن الجزري ٥ : ٧١ .

(٢) مُثُل : جمع مثال ، ويجمع المثال على أمثلة أيضاً .

(٣) أ : « يذهب إليه » .

(٤) ط : « موضعه » .

(٥) أ : « كما مثل به » .

(٦) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المراديّ ، ويعرف بابن أم قاسم ، وهي جدته أم أبيه ، وكانت تلقب بالشيخة ، فكانت شهرته تابعة لشهرتها وهو من شرّاح الألفيّة ومن أهم كتبه : الجنى الدّاني في حروف المعاني . وتوفي سنة ٧٤٩ .

(٧) أ ، ب : « وليس أصل الأفعال » .

(٨) ط : « والأمر مقتطعاً » .

(٩) أ : « أحدهما » تحريف .

(١٠) لاعتلال الأمر والمضارع .

(١١) أ : « وأن الأمر مقتطعاً » تحريف .

المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها مع [1] حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب . والبصريون على أنه أصل برأسه ، وما ذكر في أصله فممنوع [2] .

[أقسام الحرف]

(ص) : والحرف لا علامة له ، فإن اختص باسم أو فعل عمل ، وإلاّ فــلا . ويستثنى من الأول (هل) التي في حيّزها فعل . ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات .

(ش) : الحرف لا علامة له وجوديّة ، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل .

وهو [١٠] ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم ، ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به ، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل .

وقيّد أبو حيان الأول بألاّ يتنزّل منه منزلة الجزء ، فإن تنزل كـ (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل .

وممّا خرج عن هذا الأصل (هل [3]) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به ، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه ـ كما سيأتي ـ في باب الاشتغال حيث رجحّ النصب بعدها ومع ذلك لاتعمل ، لأن هذا الاختصاص عَرَضِيّ لايلزم .

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، فانها لا تختصّ ، ومع ذلك تعمل ، لأنّ لها شبهاً بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال ، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها .

* * *

(١) ط : « فحذفوها فيه » .

(٢) انظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسألة الثانية والسبعين من كتاب : الإنصاف .

(٣) أدوات الاستفهام يختص جميعها بالفعل إذا رأته في حيّزها ما عدا الهمزة ، فإنها تدخل على الاسم ، وإن كان الفعل في حيّزها ، لكن الغالب دخولها على الفعل ، وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسّعون في الأمّهات. انظر حاشية الصبان ٢ : ٧٣ .

(ص) : وليس منه عسى ، وليس ، وكان وأخواتها على الصحيح .

(ش) : المشهور مذهب الجمهور : أن المذكورات أفعال ، لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها .

وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما [١] ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شُقَيْر [٢] . وردّ بأن ذلك لايصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية .

وذهب الزّجاجيّ إلى أن (كان) وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل) : الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير ، وفي (كان) غريب .

قال ابن الحاجّ [٣] في النقـد : حكى العَبْدي [٤] في (شرح الإيضاح) : أن المبرّد قال : إنّ (كان) حرف . قال العبدي : وهذا أطرف [٥] من قول من قال : إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحاجّ : هو ، وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً إلاّ أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لاتدلّ على حدث . بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه .

---

(١) ط : « تصرفها » صوابه في أ ، ب .

(٢) أحمد بن الحسن بن العباس بن المفرج بن شقير النحوي الشقيري ، بغدادي في طبقة ابن السّراج . ألّف مختصراً في النحو . المذكر والمؤنث . المقصور والممدود .
قال السيوطي : « ورأيت في طبقات ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ، ويسمّى : «المحلى» له . مات ٣١٧ .

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي يعرف بابن الحاجّ ، قرأ على على الشَّلَوْبين . له على كتاب سيبويه إملاء ، وله مختصر «خصائص» ابن جني ، ومصنف في حكم السماع ، وله حواش على « سر الصناعة » . وعلى « الإيضاح » ونقود على الصحّاح ، وإيرادات على « المقرب » توفي سنة ٦٤٧ .

(٤) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي . قال ياقوت : كان نحوياً لغوياً له : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ توفي سنة ٤٠٦ . معجم الأدباء ٢ : ٢٣٦ .

(٥) أ : « وهذا طرف » .

الكلام وأقسامه

(ص) : والكلام قول مفيد ، وهو : مايحسن سكوت المتكلّم عليه . وقيل : السّامع وقيل : هما .

والأصحّ : اشتراط القصد ، وإفادة ما يجهل ، لا اتحاد الناطق

وأشكل تصوير خلافه .

(ش) : الكلام يطلق لغة على الخطّ ، والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء .

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز ، وعلى التكليم [١] الذي هو المصدر . وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة [٢] . وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها ، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد . وهل هو حقيقة فيهما ، أو في الأول فقط ، أو الثاني فقط ؟ ثلاثة مذاهب للنحويين — وعلى الكلمة الواحدة [٣] كما في (الصّحاح) [٤] .

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها : أنه قول مفيد . فخرج بـ (القول) الخمسة الأُوَل المذكورة . و (المفيد) الكلمة ، وبعض المرُكّبات وهو الذي لا يفيد .

والمراد بـ (المفيد) ما يُفْهِم معنىً يَحْسُن السكوت عليه . وهل المراد سكوت المتكلّم أو السامع ، أو هما ؟ . أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التّكلّم ، فكما أنالتّكَلُّم صفة المتكلّم كذلك السكوت صفته أيضاً .

والمراد بـ(حُسْن السُّكُوت عليه) : ألاّ يكون محتاجاً في إفادته للسامع [٥] كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه ، [٦] فلا يضرّه [٧] احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها

---

(١) أي ، ويطلق على التكليم مصدر كلّم.

(٢) قال الخضري : « ويطلق حقيقة على الحدث ، وهو التكلّم كقوله :

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك ؟ قلت : صحيح ذاك لو كانا

(٣) في الصحاح : الكلام جنس يقع على القليل والكثير .

(٤) لأنه في هذه الحالة — على رأي ابن مالك — لا يفيد حيث استفاد السامع مضمونه في المرّة الأولى .

(٥) أ : « السامع » .

(٦) أ : « كاحتياج المحكوم عليه للمحكوم به » . (٧) أ : « فلا يضرّ » .

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك فلا يسمّى نحو : السماء فوق الأرض ، والنّار حارة ، وتكلّم رجل — كلاماً .

والثاني : لا . وصحّحه أبو حيّان . قال : وإلاّ كان الشيء الواحد كلاماً ، وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً . ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدىء [1] به فيصح أن يقال : زيد قائم ، كما أن النار حارة بلا خلاف . ذكره أبو حيّان في (تذكرته) [2] .

وهل يشترط في الكلام القصد ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ، وخلائق ، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي — كلاماً ، وعلى هذا يزاد في الحد : (مقصود) [3] .

والثاني : لا ، وصححه أبو حيّان .

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، فلو اصْطَلَح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً [4] ، والآخر [5] فاعلاً . أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسَمّ ذلك كلاماً . وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلاّ واحداً [6] . وعلى هذا يزاد في الحد : (من ناطق واحد) .

---

(١) ط : « ما إذا ابتدأ به » وذلك لأن الابتداء يقصد منه الإفادة . أمّا في غير الابتداء فيستوي فيه المعلوم ضرورة كالنار حارّة ، وما ليس كذلك مثل : زيد قائم .
على أن الصبّان يرجح رأي أبي حيان ، لأن المراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالتهُ على النسبة الإيجابيّة أو السلبيّة ، سواء كانت حاصلة عند السّامع قَبْلُ أوْلا ؟ قصد بها المتكلّم الكلام أوْلا ؟ طابق كلامه الواقع أوْلا ؟ انظر حاشية الصبان ١ : ٢١ .

(٢) التذكرة من الكتب المفقودة ، وقد وصفه أبو حيان بأنه كتاب كبير فقال في البحر ١ : ٢٨٨ ، ٢ : ٤٤٨ : « كتابنا الكبير الذي سمّيناه بالتذكرة » .
وانظر أيضاً فوات الوفيات ٢ : ٥٦١ ، والبدر الطالع ٢ : ٢٨٩ ، وفي خزانة الأدب للبغدادي ٢ : ٣٦٦ نحو خمسين نقلاً عنه ، وذكر البغدادي أنه اطلع على نسخة بخط أبي حيان نفسه .

(٣) أي قول مفيد مقصود .

(٤) في أ : « على أن أحدهما يذكر فعلاً » .

(٥) أ : « والثاني » .

(٦) أ : « إلا واحد » وهو تحريف .

والثاني : لا [١] ، وصححه ابن مالك و أبوحيّان . كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً .

وقال ابن أم قاسم [٢] صدور الكلام من ناطقين لا يتصوّر [١١] لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى فكأنها مقدّرة في كلامه . وهذا معنى قولي : « وأشكل تصوير خلافه [٣] » .

(تنبيه) :

تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه .

وقد بالغ الخفاجي في إنكار ذلك عليهم ، فقال في كتابه (سِرّ الفصاحة) : الكلام عندنا ما انتَظَم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع مِمّن تَصِحُّ منه أو من قبيله الإفادةُ .

قال : وإنما شرطنا الانتظام ، لأنه لو أتي بحرف ، ومضى زمان وأتي بحرف ، لم يصحّ وصفُ فعله بأنه كلام .

وذكرنا الحروف المعقولة ، لأن أصوات بعض الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف ، لكنها لا تتميّز تميّزها .

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة ، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطّيور كلاماً .

وقولنا : (القبيل) دون الشخص ، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإنْ لَمْ تصحّ منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر . ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو ، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ، ومستعمل .

فالمهمل [٤] : ما لم يُوضَعْ لشيء من المعاني . والمستعمل : هو الموضوع لمعنىً له فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ، وما لم يفد ليس بكلام — لم يكونوا قسموه [٥] على قسمين ، بل كان يجب أن يسلُبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً .

---

(١) أ ، ب : « والثاني ، وصححه ابن مالك وأبو حيان : لا » .

(٢) في النسخ الثلاث «ابن قاسم». وقد تقدمت ترجمته ص ٢٦. (٣) أ: «وأشكل في تصوير خلافه» .

(٤) ب ، ط : « والمهمل » . (٥) ب ، ط : « قسّموا » .

على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة [١] ، وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً .

وقد تصدّى أبو طالب العبدى [٢] في (شرح الإيضاح) لِيَنْصُر مذهب النحويين في ذلك . وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد مـا تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام ، وبقول سيبويه : إن الكلام إنما يقع على الجمل ، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه . وذلك المصدر – وهو التكليم – موضوع للمبالغة والتكثير ، لأن [٣] فعله : (كلّم) دالّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه ، وجب أن يراد به التكثير ، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة .

قال : ولا حجّة له في ذلك ، وأمّا قولهم لقليل الفائدة : ليس بكلام ، فمن باب المجاز والمبالغة ، كقولك للبليد : ليس بإنسان .

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة ، لأن الخصم قال : نعم ، يمكن أن يقال : إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا [٤] الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفِدْ ، لأن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ(ضرب) أفعالاً [٥] . ولو عدَلْنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث . اهـ.

وقال ابن جنّي في الخصائص : فإن قيل : لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه ، وعلى الجملة التّامة دون غيرها ؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرّد السّماع ؟ قيل : لا ، بل الاشتقاق قضى به دون مجرّد السماع ، لأن الكلام مأخوذ من الكَلْم ، وهـو الجرْح والتأثير . وإنما يحصل التأثير بالتامّ المفهوم دون غيره. قال : ومِمّا يُؤْنِسُك بذلك أنّ العرب لمّا أرادت الآحاد من ذلك خصّته باسم له ، لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم : كلمة ، ثم قال في آخر كلامه :

---

(١) أ ، ب : « إنما يقبل بالمواضعة » .

(٢) في النسخ الثلاث : « العبيدي » . وانظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٣) أ : « لأنه » .

(٤) أ : « على أن يسموا » .

(٥) أ : « كتضرب أفعال » وهو تحريف .

١٤ ــ «ولكلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وإمامُها(١)»

[الإسْناد]

(ص) : ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طَلْحة ، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسيّ ولا فعل وحرف خلافاً للشَّلَوْبين (٢) ، بل في اسمين ، واسم وفعل .

(ش) : الضّمير عائد إلى الكلام(٣) ، أو إلى الإفادة .

والحاصل : أنّ الكلام لا يتأتي إلا من اسمين ، أو من (٤) اسم وفعل ، فلا يتأتّى من فعلين ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف ، ولا كلمة واحدة ؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد(٥) ، وهو لا بد له من طَرَفَيْن : مسند ، ومسند إليه .

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه . والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه . والحرف لا يصلح لأحدهما .

فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه .

وكذلك الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسنداً ، والاسم مُسْنَداً إليه .

والفعلان ، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما .

والاسم مع الحرف ، إما أن يفقد منه المسند ، أو المسند إليه .

والحرفان لا مسند إليه فيهما ، ولا مسند(٦) .

والكلمة لا إسناد فيها بالكُلِّيَّة (٧) ، وزعم ابن طلحة(٨) : أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ، كـ (نعم) ، و (لا) في الجواب .

وَرُدَّ بأن [١٢] الكلام هو الجملة المقدرة بعدها .

---

(١) شطر بيت للبيد في معلّقته ، وصدره :

« من معشر سنت لهم آباؤهم »

وقد سقطت كلمة : « وإمامها » من أ ، والنص منقول بتلخيص وتصرّف من الخصائص ١ : ٢١.

(٢) ب ، ط : « خلافاً لشذوذ » تحريف .

(٣) يعني مضمير المستتر في قوله : « ولا يمكن » .

(٤) « من » ساقطة من أ .

(٥) : أ « لا تحصل إلا بالإسناد » .

(٦) : « ولا مسند » ساقطة من أ .

(٧) : « بالكلية » ساقطة من ط .

(٨) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي ، كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ، توفي بأشبيلية سنة ٦١٨ .

وزعم أبو علي الفارسيّ : أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو : يا زيد . وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي)[١] .

وزعم بعضهم : أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو : ما قام ، بناءً على أن الضمير المستتر لا يُعَدّ كلمة[٢] .

[تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء]

(ص) : وهو خبرٌ إن احتمل الصّدق والكذب ، وإلا فإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما .

(ش) : اختلف الناس في أقسام الكلام :

فالحذّاق من النحاة وغيرهم ، وأهل البيان قاطبة ، على انحصاره في الخبر والإنشاء . وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء .

قالوا : لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أوّلا : الأول : الخبر ، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ، وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب .

والمحقّقون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى (اضرب) مثلاً ، وهو طَلَبُ الضّرْبِ مقترنٌ بلفظه ، وأما الضّرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطّلب ، لا نفسه

وقال قُطْرُب : أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار – وهو الاستفهام – وطلب ، ونداء. فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب .

وضعّف بأن (الاستخبار) داخل تحته أيضاً ،[٣] وبأن نحو : بِعْتُ ، واشتريتُ خارج منه[٤] .

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال الأخفش : ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ونداء ، وتمنّ .

---

(١) ط « وأنادي » بالواو . (٢) أ : « لا يعد كلاماً » .

(٣) أي تحت الطلب . (٤) أي من الطلب ، لأن ألفاظ العقود من الإنشاء غير الطلبي .

وقال بعضهم : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجّب ، وقسم ، وشرط ، ووَضْع ، وشَكّ ، واستفهام .

وقال بعضهم : تسعة : بإسقاط الاستفهام ، لدخوله في المسألة .

وقال بعضهم : ثمانية : بإسقاط التشفّع ، لدخوله فيها .

وقال بعضهم : سبعة : بإسقاط الشكّ ، لأنه من قسم الخبر .

وقال بعضهم : ستة عشر : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، وطلب ، وجحود وتمنّ ، وإغلاظ ، وتلهّف ، واختبار ، وقَسَم ، وتشبيه . ومجازاة ، ودعاء ، وتعجّب واستثناء .

والتحقيق : انحصاره في القسمين الأولين ، ورجوع بقيّة المذكورات إليهما .

الكلم

(ص) : والكَلِم : المركّب من ثلاث ، وإن لم يُفِدْ ، وهو اسم جنس لـ (كلمة) لا جمع كثرة ، ولا قلّة . ولا شرطه [1] تعدّد الأنواع خلافاً لزاعميها .

(ش) : الكلم : القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعداً ، أفاد أم لا ؟

فهو أخصّ من الكلام ، لأنه يكون [2] بالتركيب من ثلاث — وأعم منه ، لعدم [3] اشتراط الفائدة .

والكلام عكسه ، فيتأتى إجتماعهما في : قد قام زيد ، وارتفاعهما في : إن قام ، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم [4] ، وعكسه في إن قام زيد . وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة ، أوْ لا ، فتكون من نوْع أو من نوعين [5] ؟ ذكر ابن

---

(١) ط : « ولا شرط » .

(٢) « لأنه يكون » ساقطة من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « بعدم » بالباء .

(٤) أ : « زيد قام » .

(٥) ب ، ط : « أو نوعين » .

النحاس فيه خلافاً ، (١) والصّحيح عدم الاشتراط . والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتَمْر وتَمْرة ، لا جمع كثرة ولا قِلّة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بدليل تذكيره في قوله : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ (٢) » . وأنه لم يتغير فيه نظم واحده (٣) . ذكر ذلك ابن الصّائغ (٤) في شرح الألفيّة ، و ابن فلاح (٥) في (مُغْنيه) .

قال ابن الخشّاب (٦) : ولا يطلق الكلِم على المركّب منْ كلمتين إلاّ عند من يجوّز إطلاق اسم الجمع على اثنين .

وفي (٧) (شرح التسهيل) لناظر الجيش : اختلف النحاة في الكلم : فذهب جماعة منهم الجرجاني : إلى أنه جمع للكلمة ، وذهب الفارسيّ وغيره من المحققين : إلى أنه اسم جنس لها . ثم اختلفوا على مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة ، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء .

والثاني : أنه يقع على الكثير والقليل .

والثالث : أنه لا يقع على أقلّ من ثلاث . وعليه ابن مالك .

الجُملة

(ص) : والجملة قيل : ترادف الكلام ، والأصحّ أعمّ ، لعدم شرط الإفادة ، فإن صُدِّرت باسم فاسمية ، أو فعل ففعليّة ، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة ، وإن تقدمها حرف . والعبرة (٨) بصدر الأصل . واسميّة الصّدر فعليّة العَجُز ذات وجهين ، وتسمّى

(١) أ : « ذكر ذلك ابن النحاس فيه خلاف » . (٢) فاطر ١٠ .

(٣) أ : « نظم مفرده » . وذلك لأن واحده كلمة .

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن علي . توفي ٧٧٦ .

(٥) تقي الدين منصور بن فلاح اليمني توفي ٦٨٠ ، وقد فرغ من تصنيف المغني في محرّم ٦٧٢ . كشف الظنون ٢ : ١٧٥١ .

(٦) عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، توفي ٥٦٧ . قال عنه صاحب النجوم : « تفرد بعلم النحو والعربيّة حتى فاق أهل عصره . النجوم ٦ : ٦٥ ، والإنباه ١ : ١٠١ .

(٧) أ : « فقي » . (٨) أ : « فالعبرة » .

الكبرى إن كان خبرها جملةً ، والصغرى إن كانت خبراً . ولِمَا بينهما اعتباران .

(ش) ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان ، وهو ظاهر قول الزّمخشريّ في (المفصّل) ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام ، قال : ويسمّى الجملة[١] .

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، قال ابن هشام في (المغني): [١٣] ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً . فليس كلاماً[٢] .

وعلى هذا فحدّ الجملة : القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة [٣] الكافِيَجِيّ[٤] في (شرح القواعد)[٥] ، ثم اختار : (الترادف) قال : لأنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة . وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش[٦] وقال : إنه الذي يقتضيه كلام النحاة . قال : وأمّا إطلاق الجملة[٧] على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيّ ؛ لأن كُلا منها كان جملة قبلُ ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين [٨] نظراً إلى أنهم كانوا كذلك . اهـ

وتنقسم الجملة إلى اسمية ، وفعليّة ، وظرفية :

فالاسمية : التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق .

والفعلية : التي صَدْرُها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللص ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً ، ويقوم ، وقم .

والظرفية : المصدّرة بظرف أو مجرور ، نحو عندك زيد ، أو في الدار زيد [٩] إذا

---

(١) انظر شرح المفصل ١ : ١٨ . (٢) مغني اللبيب ٢ : ٤٢ .

(٣) « العلامة » ساقطة من أ .

(٤) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ ؛ أبو عبدالله الكافيجي ، ولقب بهذا اللقب لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو . انظر الكنى والألقاب ٣ : ٩٠ .

(٥) شرح القواعد ، ذكر السيوطي أنه أجمل كتبه وأنفعها على الإطلاق .

(٦) هو محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ،لازم أبا حيان في القاهرة ،وولي نظارة الجيش وتوفي ٧٧٨.

(٧) أ : « وقال : إطلاق الجملة » .

(٨) في قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » . النساء ٦ .

(٩) أ : « عندك أوفي الدار زيد » ب ، ط : «أعندك زيد ، وأفي الدار زيد » بالاستفهام .

قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف أو المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ،(١) ولا مبتدأ مخبراً(٢) عنه بهما .

وزاد الزمخشريّ وغيره في الجمل — الشرطية ؛ والصّواب (٣) أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر (٤) المسند ، أو المسند إليه ؛ (٥) ولا عِبْرَةَ بما تقدّم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائمٌ الزيدان ؛ وأزيد أخوك ؛ ولعلّ أباك منطلق ، وما زيد قائماً ، اسمية . ومن نحو : أقام زيد ، وإن قام زيد(٦) ؛ وهلاّ قمت ، فعليّة .

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل . فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ؟ ونحو : « فَرِيقاً كَذَّبْتُم ، وفَرِيقاً تَقْتُلُون » . (٧) ونحو « فَأَيَّ آياتِ الله تُنْكِرُون » (٨) فعليّة ؛ لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير .

وكذا الجملة من نحو : يا عبد الله ؛ « وإن أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »(٩) « والأَنْعَام خَلَقَها(١٠) » ، « واللَّيْلِ إذا يَغْشَى » (١١) لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ؛ وخلَقَ الأنعام ، وأُقْسِم باللَّيْل

وقد تكون الجملة ذات وجهين ؛ وهي اسمية الصّدر ، فعليّة العجز نحو : زيد يقوم أبوه .

قال ابن هشام : وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو : ظننت زيداً أبوه قائم (١٢) .

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى :

فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم .

---

(١) لأنها حينئذ تكون جملة فعليّة ، والظرف متعلّق بالفعل .

(٢) أ : « مُخبر » بالرفع .

(٣) : « والصواب » ساقطة من أ .

(٤) أ : « المصدر » بالميم .

(٥) أ : « والمسند إليه » .

(٦) أ : « زيد » ساقطة .

(٧) البقرة ٨٧ ، ونص الآية : « ففريقاً » ولكن الاقتباس من القرآن الكريم مع طرح الفاء والواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٨) غافر ٨١ .

(٩) التوبة ٦ .

(١٠) النحل ٥ .

(١١) الليل ١

(١٢) ونص كلام ابن هشام في المغني : « وقد يقال : كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه . المغني ٢ : ٤٥ .

والصغرى : هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين . وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو : زيد أبوه غُلامُه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، وغلامه منطلق صغرى لا غير ، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق ، صغرى باعتبار جملة الكلام .

القـــول

(ص) : والقول لفظٌ دلّ على معنى ، فيعم الثلاثة ، قيل : والمهمل .
وليس مجازاً في غير الكلمة ، ولا خاصّاً بالمركّب ، ولا المفيد خلافاً لزاعميها .
(ش) : القول : هو اللّفظ الدّالّ على معنى .
«فاللفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل ، لأنّه الصّوت المعتمد على مَقْطَع .
« والدالّ على معنى » : فصل يخرج المهمل ، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولا بَدَلِيّاً ، أي : أنه يصدُقُ على كُلٍّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقيّاً ، وقيل : إنه حقيقة في المفرد ، وإطلاقه على المركّب مجاز ، وعليه ابن معطى[1] .
وقيل : حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا ؟ وإطلاقه على المفرد مجاز[2] .
وقيل : حقيقة في المركّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجُوَيْني[3] في تفسيره .
وقيل : إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً ، فيرادف اللفظ ، حكاه أبو حيان في باب (ظن) من (شرح التسهيل)[4] ، وجزم به أبو البقاء في (اللّباب) . أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ[5] إجْماعاً .

(١) « وعليه ابن معطي » ساقطة من أ ، وفي ب : « ابن معط » .
(٢) ما بعد « ابن معطي » إلى هنا ساقط من أ .
(٣) الجويني أبو محمد عبدالله ، كان إماماً في التفسير قدم نيسابور ، ثم رحل إلى مرو ، ثم عاد إلى نيسابور ، وتصدر للتدريس والفتوى .
(٤) أ : « في باب ظن ، وفي شرح التسهيل » .
(٥) أ ، ط : « فمجاز جزماً إجماعاً » بزيادة « جزماً » وهو تحريف .

الإعراب

(ص) : الإعراب .

(ش) : أي هذا بحثه . وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعانٍ :

الإبانة : يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث « والثيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها » (١) .

والإجالة : عربت الدابة : جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها : أجالها .

والتّحسين : أعربت الشيء : حسنته .

والتغيير : عربت المَعِدة ، وأعربها الله : غيّرها .

وإزالة الفساد : أعربت الشيء : أزلت عَرَبَه ، أي [١٤] : فساده .

ويتعدى الأول بـ (عن) . والباقي بالهمزة .

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلمّ بالعربية ، أو صارت له خيلٌ عِراب ، أو وُلِد له ولد عَرَبيّ اللون ، أو تكلمّ بالفحش ، أو أعطى العربون .

فهذه عشرة معان . والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول ، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة — كما ستعرفه — ويصح أن يكون من الخمسة بعده (٢) .

* * *

(ص) : قال الجمهور : لفظيّ : فهو أثر يجلبه العامل ، ظاهراً أو **مُقَدّراً**(٣) **قيل:** أو منويّ وخص المقدّر بما ألفه منقلبة ، والمنوي بغيره .

وقيل : معنوي ، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً ، أو تقديراً ، قيل : أو محلاًّ في المبنيّ .

(ش) : اختلف : هل الإعراب لفظيّ ، أو معنويّ ؟

على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشّلَوْبين وابن مالك ونسبه للمحققين ، وابن الحاجب ، وسائر المتأخرين .

---

(١) أ : « الثيب » من غير واو ، وفي رواية أخرى : « الثيبّ يعرب عنها لسانها » ، وانظر اللسان .

(٢) تلخيص لرأي ابن فلاح في كتابه : المغنى . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ .

(٣) ب : « ظاهراً ومقدّراً » ، ط : « ظاهر أو مقدر » .

وحدّه على هذا : أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب ، وهو الآخر كما سيأتي ، والمراد بـ (الأثر) : الحركة ، والحرف ، والسكون ، والحذف[١] . وبـ (المقدّر) : ماكان في المقصور ونحوه مما سيأتي .

وقولنا : (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتباع نحو : « الحمدِ لِلّه ، ومن حركة البناء ، وسائر الحركات .

فإن قلت : فَلِمَ لَمْ تَزِدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور) ؟ قلت : قد صرّح هو في (شرحه) بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرَزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه ، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة[٢] .

وقد ذكرته بعد ذلك مفصولاً من الحدّ فهو أقْعَدُ ، لِئلاّ يُتَوهّم كونه من تمامه ، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر ، كما سيأتي .

وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان .

وعلى هذا فحدّه : التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً[٣] .

واستدلّ لصحة الأول[٤] بأن الإعراب قد يكـون لازماً للزوم مدلولـه كرفع (لَعَمْرُكَ) ونصب (سُبْحانَ الله) و (رُوَيْدَكَ) ، وجرّ (الكَلاعِ) و (عِرِيْطِ)

---

(١) ط : « والمراد بالأثر الحركة والحذف ، والسكون والحرف » .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٤ .

(٣) على هذا الرأي يكون معنى الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً .

(٤) وهو رأي الجمهور الذي يجعل الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحقّ لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلاّ بعد التعدّد ،فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أوّل أحوالها مبنيّة لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الأعراب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، ونوع الجنس يستلزم الجنس . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٣ .

من ذي الكَلاع[١] ، وأم عِرْيَط[٢] ، فلا يصح قَوْلُ مَنْ جعله تغييراً[٣] .

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيِّر بمعنى أنه صالح للتغير ، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب . ورُدَّ بأن الأول مجاز . والثاني يَرِد عليه المبنيّ على حركة فإنه كذلك .

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه في قولهم : حركات الإعراب[٤] . وأجيب بأنها بيانية . وبأنها توجد[٥] في المبنى . وأجيب بأنها غيرها[٦] . وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب . وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به . وبأن السكون ليس بأثر . وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة ، وحذفها . وبأن فيه تخصيصا للفظ[٧] ببعض إطلاقاته اللغوية[٨] ، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف[٩] ، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي ، وذلك غير جائز للمصطلحين ؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف .

وقسمه بعضهم : إلى ظاهر ، ومقدّر ، ومنويّ . وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو : ملهىً . والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو : حُبْلَى وَأرطَى . وبغير الألف كغُلامِي .

---

(١) ذو الكلاع ملكٌ حِمْيَريّ من ملوك اليمن من الأذواء ، وسمّي ذا الكلاع ، لأنهم تكلعوا على يديه ، أي تجمعوا . اللسان .

(٢) أم عريط : كنية العقرب .

(٣) أ : « من جعله تغيير » وهو تحريف .
وهذا الاستدلال لابن مالك في شرح التسهيل . انظر . الأشباه والنظائر ١ : ٧٤ .

(٤) إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

(٥) أي الحركات .

(٦) أي إن حركة البناء تختلف عن حركات الإعراب .

(٧) أ : « وبأن فيه تخصيص للفظ » وهو تحريف .

(٨) دفاع عن الرأي الثاني الذي ينصّ على أن الإعراب معنوي ، وهو الاختلاف .

(٩) وهو الرأي الأول الذي ينصّ على أن الإعراب لفظي.

وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظيّ ، وتقديريّ هو المشهور .

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة : لفظيّ وتقديريّ ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

* * *

(ص) : ومحلّه آخر الكلمة ، أو ما نُزّل منزلته .

(ش) : المراد بآخر الكلمة نحو : الدّال من زيد ، والميم من يقوم . ومما نزل منزلته الأفعال الخمسة ، فإن علامة الإعراب فيها [1] النون ، وحذفها ، وليست[2] هي آخر الكلمة ، ولا متصلة بالآخر ، بل الضمير الذي هو الفاعل ، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، وكذا اثنا عشر ، واثني عشر ، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة ، قال ابن جنّي في (الخاطريّات) [3] : لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه .

وقال ابن هشام : الذي يظهر في الجواب أن (عشر) [4] حالٌّ محلّ النون ، والنون بمنزلة التنوين .

(تنبيه)

يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبنيّ لاحَرْفَ إعراب له [5]. قال ابن يعيش : وربما سمّي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محلّ الإعراب [6] .

* * *

(ص) : والصحيح أنه زائد على الماهيّة ، ومقارنٌ الوَضعَ [١٥] .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة كما جزم به أبو حيان ، وذكر ابن

(١) « فيها » ساقطة من أ . (٢) أ : « وليس » من دون تاء .

(٣) انظر الحديث عنها في مقدّمة الخصائص تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ٦٤ ، ومنها نقلان في خزانة الأدب للبغدادي .

(٤) « أن عشر » ساقطة من أ . (٥) « له » ساقطة من أ .

(٦) رأي ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥١ .

مالك أنه جزء منها [١] ، وبعضُها ، ووَّهاه أبو حيان .

الثانية : ذكر الزّجّاجيّ في (أسرار النحو) [٢] : أن الكلام سابق الإعراب في المَرْتَبة . وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعْرَب ؟ ثم رأتْ اشتباه المعاني فأعربته ، أو نطقت به مُعْرباً في أول تَبَلْبُل ألسنتها به ، ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام ، كتقدّم الجسم الأسود على السّواد وإن لم يزايله [٣] . خلاف للنحاة . وفي (اللباب) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني ؛ لأن واضع اللغة حكيم ، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدّ أن يعرض فيه لَبْس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام .

* * *

(ص) : وهو أصل في الأسماء ، وثالثها فيهما .

(ش) : مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء ، فَرْعٌ في الأفعال ، لأن الاسم يَقْبَلُ بصيغة واحدة معانيَ مختلفة ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيداً بالنصب في التعجّب . وبالرّفع في النفي ، وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبّس بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِض ، لاختلاف صِيَغه باختلاف المعاني .

وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما ، لأن اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع . نحو : لا تأكل السمك ، وتشرَب اللبن ، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما [٤] . وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً ، وبالرّفع نهي عن الأول ، وإباحة الثاني .

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن) ، والجزم على إرادة (لا) ، والرفع على

---

(١) أ : « وذكر ابن مالك منها » بإسقاط : « أنه جزء » .

(٢) له تسميات مختلفة . ففي البغية ٢ : ٧٦ « الإيضاح » وفي الأشباه يسمّيه مرة : إيضاح علل النحو ١ : ٦ ومرّة إيضاح أسرار النحو ١ : ٨٥ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ من المبحث الثالث في الإعراب والكلام أيهما أسبق .

(٤) أ : « نهى على الجمع بينهما »

القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب . وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له ، لا بذاته ، فهو فرعٌ. وهذا هو القول الثاني المطوّي (١) في (المتن) .

قال في (الارتشاف) : وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة .

البنــاء

(ص) : والبناء ضِدُّه .

(ش) : البناء ضِدُّ الإعراب ، فعلى القول بأنه (لفظيّ) يُحَدُّ — كما أفصح به في التسهيل — بأنه ما جيء به ، لا لبيان مقتضي عامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف (٢) .

وعلى أنه (معنوّي) يُحدّ كما قال ابن جنيّ في (الخصائص) : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ، ولذلك سميّ بناءً ، للزومه طريقةً واحدة ، كلزوم البناء موضعه (٣) . وينقسم أيضاً إلى ظاهر ، كـ (اضْرِب) — و (ضرَبَ) ، وإلى مقدّر ، كـ (عُدّ) أو (رُدَّ) أمراً .

ومحله آخر الكلمة كما مثّل . ولا يكون فيما نُزِّل منزلته (٤) — فيما أعلم . وهو فرع في الأسماء . وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما .

---

(١) حيث قال في المتن : « وثالثهما فيهما » ولم ينص فيه على القول الثاني . لأن الأقوال ثلاثة ، الأول : أنه أصل في الأسماء . والثالث : أنه أصل فيهما ، وهو قول الكوفيين . والثاني : المتأخر : هو أن الإعراب أصل فيهما ، والفعل أحق بالإعراب من الاسم .

(٢) نصّ عبارة التسهيل ١٠ : « ما جيء به ، لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلّصاً من سكونين فهو بناء » .

(٣) يقصد أن البناء يلزم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره . الخصائص ١ : ٣٧ .

(٤) أي منزلة آخر الكلمة .

[المبنيّ]

(ص) : والمبنيّ : الحروف ، والماضي ، وكـذا الأمر خلافاً للكوفيّة . والاسم : قيل : إن أشبه الفعل المبنيّ . وقيل : ان لم يركّب . وقيل : إن تضمّن [١] معنى الحرف . وقيل : أو وقع [٢] موقع مبني ، أو ضارع ما وقع ، أو أضيف إليه . وقيل : أو كثرت علل منع الصرف .

والمختار وفاقاً لابن مالك ، و أبي الفتح ، و أبي البقاء : إنْ أشبه الحرف بلا معارض .

(ش) : هذا حصر للمبنيّات ، فالمجمع على بنائه الحروف ، والماضي ، لعدم وجود مقتضي الإعراب السابق فيهما .

فإن قيل : قد يحصل الإلباس [٣] في بعض الحروف . ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتهما واحدة ، والمعنى مختلف ؟ . وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي .

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي) ، ووقوع [٤] (لام الأمر) ابتداء ، وأنه إذا [٥] خيف التباس (لا) النافية بالناهية[٦] أتى بغيرها من حروف النفي نحو : (ما) .

وأما الأمر فالبصرية على بنائه . والكوفية على إعرابه [٧] .

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً ، أوْ لا [٨] . فعلى الأول : هو معرب ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لبنائه . وعلى الثاني : هو مبنيّ ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لإعرابه . وربما علّل الكوفيّة ذلك : بأنه مقتطع من المضارع ، فأعرب كأصله .

---

(١) ب ، ط : « أو تضمن » .
(٢) « أو وقع » ساقطة من أ .
(٣) أ : « الالتباس » .
(٤) أ : « ووقع » .
(٥) « إذ » ساقطة من أ .
(٦) أ « لا الناهية بلا النافية » .
(٧) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٢ : ٥٢٤ ، المسألة السبعون .
(٨) « أولا » ساقطة من أ .

والبصرية : لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه — كما تقدم . فالخلاف في هذه المسألة مَبنيّ على الخلاف في أصلين : وهذا أمر لطيف نذكره — ان شاء الله تعالى [١] في كتاب (السلسلة) [٢] الذي عزمنا [١٦] أن نؤلفه محاكاة بسلسلة الجويني في الفقه ، ولسلاسل الذّهب [٣] للزركشي [٤] في الأصول .

والاسم بعضه مبنيّ قطعاً . ثم اختلف في سبب البناء . هل هو شيء واحد أو أكثر ؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني : فمنهم من قال : من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ ، ومثّله : بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنيا ، لشبههما بـ (انْزِلْ) و (بَعُدَ) في المعنى.
وردّ هذا — (طرداً) [٥] — بلزوم بناء (سقياً) لك ، و (ضرباً) زيداً ، لأنهما بمعنى الأمر ، و (عكساً) [٦] بلزوم إعراب (أفّ) و (أوّه) ، لأنهما بمعنى : (اتضجّر) و (أتوجّع) المُعْرَبَيْنِ .

ومنهم من قال : من أسبابه : عدم التّركيب ، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال : المبني ما ناسب مبنيّ الأصل ، أو وقع غير مركّب ، فعنده أن الأسماء قبل التّركيب مبنيّة .

وقيل : أسباب البناء : تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط ، والاستفهام . ووقوعه موقع المبنيّ كـ (نزال) الواقع موقع (انزل) ، و (يازيدُ) الواقع موقع كاف الخطاب . ومضارعته لِما وقع موقع المبنيّ كالعلم المؤنث المعدول كـ (حذام) فإنه ضارع (نَزَالِ)

---

(١) هذه من أ .
(٢) سمّاها بعد تمام تأليفها : السلسلة الموشحة في العلوم العربيّة . كشف الظنون .
(٣) أ : « وسلسلة الذهب » .
(٤) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى ٧٩٤.وكتابه : « سلاسل الذهب » ذكر فيه مسائل من أصول الفقه ، ومسائل كلامية ، ومباحث نحوية . كشف الظنون ٢ : ٩٩٥ .
(٥) الطرد : ما يوجب الحكم لوجود العلّة ، وهو التلازم في الثبوت .
(٦) العكس : هو التلازم في الانتفاء بمعنى : كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل : العكس : عدم الحكم لعدم العلّة .
انظر التعريفات لابن السيّد ١٢٢ ، ١٣٤ .

الواقع موقع (انزل) في العدل والتّعريف . وإضافته إلى مبنيّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضٍ . وزاد بعضهم : أن تكثّر علل منع الصرف . قال ابن جنيّ في (الخصائص) : ذهب بعضهم : إلى أنه اذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث[1] امتنع الاسم من الإعراب أصلاً ، لأنه ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ومثّل ذلك بحذام وقطام وبابه ؛ فإنّ ثمّ العلميّة والتأنيث ، والعدل عن حاذمة ، وقاطمة .

قال : وما ذكرهُ فاسد ، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير .

وقوله : ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ممنوع . وتمثيله بباب حذا. مردود[2] ، فإن سبب البناء فيه شبهه بدَراكِ ونَزَالِ .

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، ولم يُبْنَ ، وذلك : (أذربيجان) فإن فيه العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتّركيب ، والألف والنون ا هـ كلام ابن جني .

والذي جزم به ابن مالك في كتبه : أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط ، وهذا هو المختار ، ونقله جماعة من المتأخرين[3] عن ظاهر[4] كلام سيبويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه ، وكذلك أبو البقاء في (التلقين)[5] ثم رأيته أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار[6] وعبارته : وأمّا ما بني من الأسماء ، فإنما بني لشبهه بالحرف ، ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر ، وللوقوع موقع الأمر ، ثم قال : وهذا إنما هو على وجه التقريب ، والصحيح : أن كل اسم بُنِي ، فإنما بني لشبهه بالحروف .

---

(١) أ : « من أسباب الصرف منع ثالث » وهو تحريف .
(٢) أ : « ممنوع » .
(٣) أ : « ونقله بعض المتأخرين » .
(٤) أ : « على ظاهر » .
(٥) التلقين في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنيّ وقد شرحه في حياة المصنف أحمد بن محمد العسكري فرغ منه في رجب ٣٦٩ في حياة المصنف . كشف الظنون ١ : ٤٨١ .
(٦) هو محمد بن محمود بن أحمد البابرتي ، أكمل الدين الحنفي ، أخذ عن أبي حيّان . له : شرح ألفية ابن مالك ، وتوفي سنة ٧٨٦ .

وهذا الشّبه على ضربين : لفظيّ ، ومعنويّ ؛ فاللفظيّ نحو (كم) ، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين .

والمعنويّ : أن يتضمّن معنى الحرف ؛ أو يكون مفتقراً إلى ما بعده . وهذا مذهب الحُذاّق من النحويين . اهـ كلامه بحروفه .

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض ؛ فإن عارضه ما يقتضي الإعراب ، فلا أثر له ، وذلك كـ(أيّ) شرطاً واستفهاماً وموصولة ؛ فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة ؛ لكن عارض هـذا الشبه لزومها للإضافة ، وكونها بمعنى (كلّ) إن أضيفت إلى نكرة ، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة ؛ فعارضت [١] مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب ؛ لأنها داعية إلى فا هو مستحق بالأصالة .

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُن) ، فإنها ملازمة للإضافة ؛ بل هي أقوى من (أي) ميها ، فإنها لا تنفكُّ عنها لفظاً ، وهي مبنيّة .

وقال بعضهم : إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبنيّات الإعراب كما صحّحوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التّصحيح . وبذلك جزم ابن الأنباري في كتابه (لُمَع الأدلة) [٢] .

[شَبَهُ الحرف]

(ص) في وَضْعه على حرف أو حرفين . و (أب) ونحوه ثلاثي . و (مع) لزمت الإضافة . وقيل : أصلها : (مَعَيٌ) .

ومعناه ــ ولو لم يوضع [٣] ــ كالإشارة ، وذان ، وتان للتّثنيـة. واستعماله بأن ينوب عن الفعل، ولا يتأثر كأسماء الأفعال، وقيل : هي منصوبة بمضمر. وقيل : هي مبتدآت :

(١) أ : « فعارض » من دون تاء .

(٢) حققه الأستاذ سعيد الأفغاني ، وطبع بمطبعة الجامعة السورية بعنوان : الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة » .

(٣) أ : « وإن لم يوضع » .

فلتضمّنها لام الأمر ، وحمل الباقي . وافتقاره بتأصّل كموصول . وإهماله كأوائل السور . ولفظه كـ (حاشا) . وعلّة المضمر المعنوي . أو الافتقار . أو الوضع في كثير . أو استغناؤه باختلاف صيَغه . احتمالات .

(ش) : الوجوه المعتبرة في شَبَه الحرف ستّة :

أحدها : (الوضعي) [1] بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف ، أو حرفين [١٧] ، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف ، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما ، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال ، إذ معنى ما قام زيد : نفيت القيام عن زيد . فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال ، وإلاّ لم يكن للعدول عنها إليها فائدة .

فإن أورد على ذلك نحو : (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (فَم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين . فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها ، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارىء .

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح — كما سيأتي في الظروف — فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشّبه — كما تقدّم في (أيّ) — وقيل : إنها ثُلاثيّة الوضع ، وأن أصلها : (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطاً ، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال ، فيقال : مَعاً [2] .

(تنبيه) : —

قال أبو حيّان : لم أقف على مراعاة الشّبه الوضعي إلاّ لابن مالك . وقال ابن الصّائغ : قال سيبويه في باب التسّمية : إذا سميت بباء (اضرب) قلت : (ابٌ) باجتلاب همزة الوصل ، وبالإعراب . قال ابن هشام : وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضعيّ .

---

(١) أ : « الوضع » .

(٢) « فيقال معاً » ساقطة من أ ، ب .

الثاني : (المعنوي) بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكون للحرف ، سواءٌ وضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط ، أم لم يوضع كأسماء الإشارة ، فإنها بنيت لتضمنّها معنىً كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه ، وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه ، والتشبيه ، والخطاب ؛ وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه كذا قيل .

واعترضه الشيخ سعد الدين [1] بأنهم قد صرحوا بأن اللاّم العهديّة يُشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً . غاية ما في الباب أنّها للإشارة الذهنيّة ، ولا فرق بينها وبين الخارجيّة .

فإن أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة ، فإنها معربة بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجرّاً : فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبّه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء .

الثالث : (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل ، أي عاملاً عمله ، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، وذلك أسماء الأفعال ، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها ، فتعمل عملها ، ولا تتأثر هي بالعوامل ، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل ، وهي : (إنّ) وأخواتها ، فإنها تعمل عمل الفعل ، ولا تتأثر بالعوامل . وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وهو رأي الأخفش. ونسبه[2] في (الإيضاح) للجمهور .

وفيها قولان آخران : أحدهما : أن محلّها نصب بأفعال مضمرة ، وعليه المازنيّ .

والثاني : أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في : أقائم الزيدان .

وعلى القولين إنما بُنِيَت لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر ، وحمل الباقي عليه طَرْداً للباب .

واحترزنا بقولنا : (ولا يتأثّر) من المصدر الواقع بَدلاً من فعله نحو : « فَضَرْب

---

(١) الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني توفي ٧١١ .
ومن تصانيفه النحوية : الإرشاد في النحو ، وقد اختصر فيه الحاجبيّة .

(٢) ط : « نسبه » بدون واو .

الرِّقاب »[١] فإنه ينوب عن الفعل ، ويتأثر بالعوامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته للحرف ، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل .

الرّابع : (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّم معناه كالموصولات ، والغايات المقطوعة عن الإضافة ، وإذا ، ونحوها ، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النّكرة الموصوفة بجملة ؛ إلى صفتها ، والفاعل للفعل ، والمبتدأ للخبر . وإعراب اللّذان واللّتان لما تقدّم في ذان ؛ وتان[٢] .

الخامس (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السوّر ، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة ، ولا معمولة .

وهذا على القول بأن أوائل السوّر لا محلّ لها من الإعراب ، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه . وقيل : إنها في محل رفع على الابتداء ، أو الخبر ، أونَصْبٍ بـ (اقرأ) ، أو (جرٍّ) قَسَماً ــ وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التّركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة : كألف ، باء ، تاء ، ثاء ، جيم ، وأسماء العدد : كواحد ، اثنين ، ثلاثة . السادس : ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ . ومثلها (على) الاسمية ، و (كلاّ) بمعنى : حقّاً ذكرهما ابن الحاجب .

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر .

ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبّه المعنويّ ؛ إذ التكلم والخطاب ، والغيبة من معاني الحروف .

والافتقاريّ ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره .

والوضعيّ ، إذ غالب الضمائر على حرف ؛ أو حرفين ، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن [١٨] واحد .

زاد ابن مالك في (التسهيل) : و (الجمُوديّ) ؛ فإنه عديم التصرف في لفظه بوجهٍ حتّى بالتصغير والوصف ؛ وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة ؛ ويمكن رجوعه إلى اللفظيّ بتكلّف .

---

(١) محمد ٤ . (٢) انظر ص ٥١ .

زاد أيضاً : و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، وذلك مغن عن لإعراب ، لحصول الامتياز به .

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه السّتّة أيضاً .

وفي (أمالي ابن الحاجب [١]) : إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد ، بخلاف منع الصرف ، فلا بد فيه [٢] من شبهه بالفعل من وجهين [٣] ، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلاّ في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة ، وشبه الاسم بالفعل – وإن كان نوعاً آخر – إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف [٤] .

المُعْرَبُ من الأسماء والأفعَال

(ص) : والمعرب اسم بخلاف ذلك . والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني . وقيل : إبهامه ، وتخصيصه ، قيل : ودخول اللام . قيل : وجَرَيانه . فإن لحقته (نون) إناث[٥]

---

(١) مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو – دار الكتب المصرية وقد حققه الأستاذ عطية الصوالحي ، ولم يطبع بعد .

(٢) أ : « فيه » ساقطة .

(٣) النص مذكور في : « الأشباه والنظائر » على الوجه التالي :
«قال ابن الحاجب في أماليه : إن قيل : لم بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرف بشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟ الخ . الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٤) تتمّة ذلك قول ابن الحاجب : ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً ، لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدميّ ، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدميّ ، فشبه الآدميّ بالجماد ليس كشبهه بالحيوان ، فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .
انظر الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٥) أ : « الإناث » بأداة التعريف .

بُني خلافاً لابن درستويه (١) .

أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشَرَتْ . لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه .

(ش) : المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة . وهو كثير جداً .

قال ابن خروف : أكثر الأسماء معرب ، وأكثر الأفعال مبنيّ .

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه (٢) .

فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه ، وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة ، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف . قيل : وفي دخول لام الابتداء عليه ، كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر .

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشّبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب ، لتخصيص المضارع بالحال ، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال .

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جرَيانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيّون : إنما أعرب ، لأنه تدخله المعاني المختلفة (٣) ، والأوقات الطويلة . قال صاحب (البديع)(٤) : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة : من الحال والاستقبال ، والماضي نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غداً ، ولم يضرب أمس كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة ، والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التّركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة ، كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يُمَيّز بينها (٥) إلاّ الإعراب ، كما في مسألة : لا تأكل السمّك وتشرَب اللبن (٦) ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ،

(١) ما بعده إلى « ابن درستويه » التالي سقط من أ .

(٢) انظر الإنصاف : المسألة ٧٣ .

(٣) « المختلفة » ساقطة من أ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني ، ويقال له أيضاً : « ابن الذكي » أكثر أبو حيان من النقل عن كتابه « البديع » . وكذا ذكره ابن هشام في المغني ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين .

(٥) أ : « ولا يميز بينهما » .

(٦) انظر الاقتراح ٦٢ .

والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل في الاسم أصلاً ، والمضارع فرعاً ، قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام ، والتخصيص ودخول لام الابتداء ، ومجاراة [١] اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالأعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها . اهـ

قال ابن هشام : وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ، ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وادّعى أن الإعراب بالشّبه .

فإن لحقت المضارع نون إناث بُني . وذُكِر له ثلاث علل :

الحمل على الماضي المتّصل بها ، ونقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال ، كما تعارض الإضافةُ ونحوها سبب البناء . وتركُّبه معها ، لأن الفاعل كالجزء من فعله .

فإن قيل : فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف) ، أو (واو) أو (ياء) ، قيل : منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع .

وادّعى ابن مالك في (شرح التسهيل) : أنه لا خـلاف في بنائه معها . وليس كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم : ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحة ، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ؛ وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي .

وإن لحقته نون توكيد [٢] فأقوال : أصَحُّها بناؤه — إن باشَرَتْ لتركّبه معها ، وتنزّله منزلة صدر المركب من عجُزه [٣] .

وإعرابُه إن فصلت منه بألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة — ولو تقديراً — لعدم [١٩] التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً ، ويدلّ على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو : هل

(١) ط : « ومجازات » وهو تحريف .
(٢) أ : « نون التوكيد » . (٣) أ : « مع عجزه » .

تَفْعَلُنْ ، فإنه عند الوقف تحذف ، وتردّ الواو والنون ، فيقال : هل تَفْعَلُونْ ، ولو كان مبنياً لم يختلف حالُ وصلِه ووَقْفِهِ .

والثاني : مبنيّ مطلقاً ، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله .

والثالث : الإعراب مطلقاً ، كمثل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث .

وإن لحقه حرف تنفيس وهو : السين وسوف ، فالجمهور على إعرابه . وزعم ابن دُرُسْتَوَيه أنه مبنيّ ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً ، ولأنه صار به مستقبلاً ، فأشبه (الأمر) .

وأجيب بأن لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم ، إذ لا يدخلان عليه ، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال ، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى ، وبعضها للمضيّ [1] فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال .

(تنبيه)

قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء ، كما سيأتي في الجوازم .

* * *

(ص) : وزعم الأخفش : بناء جمع المؤنث نصباً ، وغير المنصرف جرّاً . والزّجّاج : المثنى . وفي ما قبل التركيب . ثالثُها المختار وفاقاً لأبي حيّان : واسطَةٌ . وأجْرِيَتْ في المَحْكِيّ بـ (مَنْ) ؛ والمُتْبَعِ . والمضافُ للياء معرب . وثالِثُها واسطة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان ، والكسرةُ في الأول ، والفتحة في الثاني حركتا إعراب .

---

(١) « وبعضها للمضيّ » ساقطة من أ .

وذهب الأخفش إلى بنائهما [١] في الحالة المذكورة ، وقال :

إنهما يعربان [٢] في حالين ، ويُبْنيَان في حال[٣] .

وَرُدَّ بأن ذلك لا نظير له ، واحتجّ بأن (أمْسِ) [٤] كذلك .

وأجيب بأن (أمس) لا يبني إلاّ حالَ تضمّنه معنى الحرف ، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن .

قال الفارسيّ في (العسكريّات) [٥] : ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة : أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل ، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

الثانية : زعم الزجاج : أن المثنى مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف ، وهو العاطف ، إذ أصل قام الزيدان : قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر .

الثالثة : في الأسماء قبل الترّكيب ثلاثة أقوال :

أحدها : وعليه ابن الحاجب أنها مبنيّة لجعله عدم الترّكيب من أسباب البناء ، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها : لا عاملة ولا معمولة .

الثاني : أنها معربة بناءً على أن عدم الترّكيب ليس سبباً ، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل .

والثالث : أنها واسطة لا مبنيّة ولا معربة [٦] ؛ لعدم الموجب لكل منهما ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قافْ ، سينْ ، وليس في المبنيّات ما يكون كذلك . وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان .

الرابعة : المحكيّ بـ (من) نحو : مَنْ زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ .

---

(١) أ : « إلى بنائها » تحريف .

(٢) أ : « معربان » .

(٣) إشارة إلى أن جمع المؤنث يعرب في حالتي الرفع والجر ، ويبني في حالة النصب ومالا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب ويبنى في حالة الجر .

(٤) حيث يعرب في حالتي الرفع والنصب ، ويبنى في حالة الجرّ .

(٥) ويقال له أيضاً « المسائل العسكرية » كتاب ألمّ فيه بكثير من مسائل الخلاف بين النحاة ، وبرهن عليها ، ومنه نقول من خزانة الأدب للبغدادي ١ : ٩ ، ١٤ ، ٢ : ٦٢ ، ٢٧٥ ، ٤٠١ ، ٥٥٢ ، ٣ : ٤٦ . ٤ : ٦٧ ، ٧٣ ، ٥٨٢ .

(٦) أ : « لا معربة ولا مبنيّة » .

قيل : إنه واسطة ، وإن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ، ولا بناء . قال أبو حيّان : وهو الصحيح ، وقيل : إنه معرب وحركته حركة إعراب ، وأنه في الرفع خبر (مَنْ) ، وفي النصب مفعول فعل مُقَدَّر ، وفي الجرّ بدل .

وقيل : إنه مبنيّ . واختاره ابن عصفور ، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه .

الخامسة : المتبع نحو : « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال .

قيل : إنه واسطة . والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى : أنه قابل للإعراب .

وقيل : إنه مبنيّ ، وبه جزم ابن الصائغ .

السادسة : في المضاف إليه ثلاثة أقوال :

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات ، وإن لم يظهر فيه الإعراب ، فهو مقدّر كالمقصور ، ونحوه .

والثاني مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء ، وعليه الجُرْجانيّ[1] وابن الخشّاب[2] .

والثالث : واسطة لا مبنيّ ، لعدم السبب ، ولا معرب ، لعدم ظهور الإعراب فيه ، وعلى هذا ابن جنيّ[3] .

* * *

(ص) : مسألة : الحركة مع الحرف ، وقيل بعده ، وقيل قبله .

(ش) : في مَحَلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنيّ في (الخصائص) بأدلتها وعقد لها باباً .

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسيّ ، وكان من كبار أئمة العربيّة والبيان . من مصنفاته : المغنى في شرح الإيضاح . العوامل المائة . الجُمَل . العمدة في التصريف ، وغير ذلك ، مات سنة إحدى ــ وقبل أربع ــ وسبعين وأربعمائة .

(٢) ابن الخشاب سبق الحديث عنه ص ٣٦

(٣) الأشموني يزيد قَولاً رابعاً وهو : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدّرة ، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

أحدها : — وهو قول سيبويه — : أنها تحدث بعد الحرف ، واختاره ابن جنيّ قال : ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين . مانعةً من إدغام الأول في الآخر نحو : (المَلَل) و (الضَّفَف) [١] ، كما تَفْصِل الألف بعدها بينهما نحو (الملال) [٢] ، فلولا أن [٣] حركة الأول تليه في الرّتبة [٤] لما حجزت عن الإدغام . وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، إذ الفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، [٢٠] فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر ، فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد .

والثاني : أنها معه .

واختاره أبو علي الفارسيّ ، قال : ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها[٥] مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف . واختاره أيضاً أبو حيّان ، وأبو البقاء في (اللّباب) ، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك ، كما يوصف بالشدة ، والجهر ، فهي صفة ، والصفة لا تتقدم الموصوف ، ولا تتأخر عنه ، وبأن حروف العلّة تنقلب إلى غيرها ، لتحرّكها ، فلو كانت بعدها لم تُقْلَب .

والثالث وهو أضعفها : أنها قبله .

قال [٦] ابن جنّي : ويؤيده إجماع النّحاة على أن الفاء [٧] في (يعد) وبابه ، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) لو خرّج على أصله [٨] — فقولهم [٩] : بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها . قال : ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً ، فلو كانت الحركة قبل حرفها

---

(١) أ ، ط : « الصفف » وفي ب : « الضفف » بالضاد وهو الصواب ، ومن معانيه : الحاجة والضيق ، وشدة العيش .

(٢) أ : « الملاك » بالكاف ، وهو تحريف .

(٣) « أن » ساقطة من أ .

(٤) أي تلى الحرف .

(٥) أ : « مخرجها مخرج » .

(٦) أ : « قاله » .

(٧) أ : « على أن الواو » باعتبار حروف الكلمة الموزونة من حروف الميزان .

(٨) أ : « عن أصله » .

(٩) أ : « بقولهم » .

لكانت الألف بعد ضاد ، لا بعد فتحة [١] .

قال الفارسيّ : وسبب الخلاف لُطْفُ الأمرِ ، وغُمُوضُ الحال .

تقسيم الحركات

(ص) : وهي : إعراب ، وبناء ، وحكاية ، وإتْبَاع ، ونَقْلٌ ، وتخلّص من سكونين . قيل : وحركة المضاف للياء ، ورجّحه أبو حيان . وعندي : ومناسبة ، وتعمّها . وهل حركة الإعراب أصل [٢] ، أو البناء أو هما ؟ . أقوال . وليسا مِثْلَيْن خلافاً لقطرب . وهو لفظيّ . ولا الحرف مجتمع [٣] من حركتين على الصحيح .

(ش) : الحركات سبع : حركة إعراب وحركة بناء — وسيأتيان — . وحركة حكاية ، نحو : من زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ . وحركة إتباع كقراءة « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال ، « لِلملائِكةُ اسْجُدوا [٤] » بضم التاء .

وحركة نقل كقراءة « قَدَ افْلَحَ [٥] » . « ألم تَعْلَمَ اَنَّ الله [٦] » بفتح الميم .

وحركة تخلص من سكونين نحو : « لم يَكُنِ الذين [٧] » .

والسّابعة : واستدركها أبو حيّان وغيره على (التسهيل) — حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : غلامي ، فإنها ليست عندهم إعراباً ، ولا بناءً ، ولا هي من الحركات السّتّة .

وعندي أن يقال بدلها : حركة مناسبة فتشملها ، وما يجري مجراها [٨] .

(١) انظر هذا الموضع في الخصائص ١ : ٣٢١ — إلى — ٣٢٧ .
(٢) « أصل » ساقطة من ط .
(٣) أ : « ولا الحرف مجمع » .
(٤) البقرة ٣٤ .
(٥) المؤمنون ١ وغيرها .
(٦) البقرة ١٠٦ وغيرها .
(٧) البيّنة ١ .
(٨) أ ، ب : « وما جرى مجراها » .

واختلف في حركات الإعراب ، وحركات البناء : أيُّهما أصل [١] ؟

فقيل : حركات الإعراب ، لأنها لعامِل . وقيل : حركات البناء ، لأنها لازمة . وقيل : هما أصلان . قال بعضهم : وهو الصحيح .

قلت : وينبغي أن يكون الخلاف مبنيّاً على أن الاعراب أصل في الأسماء فقط ، أو فيها وفي الأفعال [٢] ، أو في الأفعال فقط [٣] ؟

فعلى الأول : يكونان أصلين ، كما أن الاعراب والبناء أصلان .

وعلى الثاني : حركات الإعراب أصل ،لأن البناء فرع فيهما .

وعلى الثالث : حركات البناء ، لأنه الأصل في الاسم الأشرف .

والذي يظهر ترجيحه : أن حركات الإعراب فقط أصل ، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون ، والحركة طارئة . ثم إن الجمهور [٤] على أن حركات الإعراب غير حركات البناء .

وقال قُطْرب : هِيَ هِيَ .

والخلاف لفظي ، لأنه عائد إلى التسمية فقط ، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم .وعلى حركات البناء الضم ، والفتح ، اوالكسر ، والوقف [٥] .

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه .

وفي (اللّباب) لأبي البقاء : ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين ، لأن

---

(١) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . وقد فات ابن الأنباري ذكرها في الإنصاف واستدركها عليه ابن إياز في مؤلفه . انظر الأشباه والنظائر ٢ : ١٤٦ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، شرح الأشموني ١ : ٦٠ .

(٣) وجهة نظر هؤلاء أنّ الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب ، فهو لذاته بخلاف الاسم .
قال الصبّان : وهو رأي باطل ، لأن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . حاشية الصبان ١ : ٦٠ .

(٤) ب ، ط : « ثم الجمهور » .

(٥) أ : « الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف ، والسكون » بزيادة : « والسكون » .

الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها (١) .

والمحققون على خلافه ، لأن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصّ بمخرج ، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام ، وبقيت الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف بحركتين (٢) لم تبق الحركة قبل الحرف .

* * *

(ص) : مسألة

الأصل في البناء السكون كالأمر ، فالفتح كالماضي ، فالكسر ، فالضمّ (٣) . ولا يكونان في الفعل خلافاً للزَّنْجاني . وقد تقدّر ويُناب عنها .

(ش) : الأصل في البناء السكون ، لأنه أخفّ ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ ، وذلك الفتح ، ثم الكسر ، ثم الضم .

فالسكون [٢١] يكون في الحروف نحو : قدْ ، وهلْ ، وبلْ . والأفعال ، كالأمر ، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، والمضارع المتصل بنون الإناث .

والأسماء نحو : مَنْ ، وكَمْ .

والفتح : يكون في الثلاثة أيضاً نحو : سوف ، وثُمَّ ، وواو العطف وفائه ، والماضي المجرّد ، والمضارع مع نون التوكيد ، وكيف ، وأين وأيّان .

والكسر والضمّ يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه ، ومنذُ ، وأمس ، وحيثُ ، ونحنُ ، ولا يكونان في الفعل . وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي) (٤)

---

(١) أ : « بها » بالباء .

(٢) أ ، ب : « كحركتين » بالكاف . ط : « فلو كان الحرف حركتين » من دون حرف جار .

(٣) ط : « كالضم » ، صوابه في أ ، ب .

(٤) الهادي وشرحه أيضاً للزنجاني ، وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجيّ الزنجانيّ وهو شرح مشهور أكثر الجاربَرْدي من النقل عنه في شرح الشافية ، وفرغ منه ببغداد سنة ٦٥٤ ، انظر البغية ٢ : ١٢٢ ، ومقدمة شرح التفتازاني على مختصر تصريف العزى .
أ : ط : « شرع » بالعين ، تحريف .

وجودها فيه [١] في نحو : (ع ِ) و (ش ِ) و (ردُّ) بضم الدّال .

وهو مردود ، فإن الأول مبنيٌّ على الحذف ، والثاني على السكون تقديراً ، والضمة إتباع ، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة ، وأسباب تخصيص الفتحة ، والكسرة ، والضمة في كتاب (الأشباه والنظائر) [٢] وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه .

وقد يقدر سكون البناء وحركته ، كما تقدر حركات الإعراب . مثال تقدير السكون : (ردّ) إذا ضممت الدّال إتباعاً .

ومثال تقدير الفتح : (عدّا) ونحوه من الماضي المعتلّ الآخر .

ومثال تقدير الضم : (يا سيبويهِ) ، فإنه مبني على الكسر لفظاً ، وعلى الضمة تقديرا — كما سيأتي في المنادى .

وقد ينوب عن السكون الحذف ، وعن الحركة الحركة ، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب .

مثال نيابة الحذف عن السكون : (اغزُ) و (اخشَ) و(ارمِ) و(اضْرِبَا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة : (لا مسلماتِ لك) ، نابت الكسرة عن الفتحة .

ومثال نيابة الحرف عن الحركة : (لا رجلين في الدار) ، (لا رجلان) على لغة (كنانة) ، نابت الياء والألف عن الفتحة .

وفي [٣] (يا زيدان) ، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضّمة .

---

(١) أ : « في وجودها فيه » وكلمة « في » مُقحمة .

(٢) انظر الأشباه ٢ : ٢٣ .

(٣) «وفي » ساقطة من أ .

أنواع الأعـراب

(ص) : مسألة .

أنواع الإعراب رفع للعُمَد ، ونصب للفضلات ، وجرّ لما بينهما ، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية . وخصّ الاسم بالجرّ ، وقيل : ليس إعراباً له ، بل ضعف [1] للنصب. والفعل بالجزم .

(ش) : أنواع الإعراب أربعة : الرفع : وهو إعراب العمد . والنصب : وهو إعراب الفضلات .

قيل [2] : ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به [3] العمد ، لأنها أقل ، إذ هي راجعة الى الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . والفضلات كثيرة ، إذ هي : المفاعيل الخمسة ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . وقد يتعدّد المفعول به الى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له ، وما كثر تداوله ، فالأخفّ أولى به .

والجرّ : وهو : لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب . والجزم : خلافاً للمازنيّ في قوله : إنه ليس بإعراب [4] ، إنما هو يشبه [5] الإعراب ، وهو مذهب الكوفيين .

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل ، لقوة عواملهما [6] باستقلالها [7]

---

(١) أ ، ط : « بل ضم للنصب » .
ب : « ليس إعراباً له ضم للنصب » .
والصواب : « بل ضعف للنصب » وانظر قوله في الشرح : « فضعف عن تفريع غيره عليه » .

(٢) أ ، ب : « قيل » ساقطة . (٣) أ : « فخص بها » .

(٤) انظر شرح الأشموني والحاشية ١ : ٦٦ . حيث يعلّل الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

(٥) ب ، ط : « إنما هو عدم الإعراب » صوابه من أ .

(٦) ط : « لقوّة عواملها » ، وهو تحريف . (٧) أ : « وباستقلالها » تحريف .

بالعمل ، وعدم تعلّقها بعامل آخر . فقيل : رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما [(١)] ، ويشاركه المضارع [(٢)] في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، فضعف عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم .

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ، ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب [(٣)] . وقال أبو حيـان [(٤)] : الصواب في ذلك ما حرّره [(٥)] بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل ، والجزم من الاسم ، ولحوق التاء الساكنة للماضي ، دون أخويه ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسّؤالِ عن مبـادىء اللغات – ممنوعٌ [(٦)] ، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال ، إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه : لِمَ كان كذلك ؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع ، والذي كان يجب قياساً هنا خَفْضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان [(٧)] نحو : « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ » [(٨)] وجزم الأسماءالتي لا تنصرف لشبهها الفعل [(٩)] . وعِلّة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعـل ، لا للفعل . وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين ، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ، ولا إعلالان من جهة واحدة.انتهى .

* * *

(ص) : والأصل [(١٠)] رفع بضم ، ونصب بفتح ، وجر بكسر ، وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة .

---

(١) أ : « إذ يفرع عليهما » .

(٢) : « ويشبه به المضارع » .

(٣) فالاسم له الرفع ، والنصب ، والجر ، والفعل له : الرفع ، والنصب ، والجزم .

(٤) « وقال أبو حيان » ساقطة من أ .

(٥) أ : « وما قدره » .

(٦) ب ، ط : « وذلك ممنوع » .

(٧) أ : « اسم الزمان » .

(٨) المائدة ١١٩ .

(٩) ط : « بالفعل » بحرف الجر .

(١٠) ط: « الأصل » من دون واو

(ش) : الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يعدل عنهما [٢٢] — إلا عند تعذرهما .

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة ، والنصب بالفتحة ، والجرّ بالكسرة ، والجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي . قيل [١] : وكان القياس [٢] أن يقال : برَفْعة ، ونَصْبة ، وجرّة ، لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً .

---

(١) أ : « وقيل » بالواو .

(٢) ط : « وكأن القياس » بالهمز ، تحريف .

الباب الأول: ما جُمِع بألفٍ وتاء

(ص) : الأول ما جمع بألف وتاء ، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفيّة الفتح . وهشام في المعتلّ ، وكذا (أولات) ، وما سمّي به كأذرعات وقد يُجْرَى كأرطاة ، أو يُكْسر ولا ينوّن .

(ش) : الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء ، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه ، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه .

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات ، والمذكّر كإصْطبلات ، والسالم كما ذكر والمغيّر نظم واحده[1] كتمَرات ، وغُرُفات ، وكِسَرات . ولا حاجة الى التقييد : بمزيدتين ليخرج نحو : قضاة وأبيات ، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكوران ليسا كذلك .

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل .

وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً . وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة ، كلُغَة ، وثُبَة[2] ، وحكي : سمعت لُغَاتَهم . وألحق بهذا الجمع في النصب

---

(١) أ : « والمزيل نظم واحده » تحريف .

(٢) الثبة بضمّ الثاء ، وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثُبَوٌ . وقيل : ثُبَيٌ من ثبيتُ أي جمعت ، فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء . وأمّا الثبة التي هي وسط الحوض ، فليست مما نحن فيه ، لأنها محذوفة العين ، لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .
انظر شرح التصريح ١ : ٧٤ .

بالكسرة (أولاتِ) ، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها ، وهي : (ذات) ، كما قال أبو عُبَيْدة [١] : قال الله تعالى : « وإن كُنّ أولاتِ حَمْلٍ » [٢] .

وما سمّي به من هذا الجمع فصار [٣] علماً مفرداً كأذرعات ، اسمٌ لبلد [٤] فأصله : جمع أذْرِعَة جمع ذِراع — فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية ، من النصب بالكسرة منوّناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيجرّ وينصب بالفتحة كواحدٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء كأرْطَاة [٥] ، وعَلْقَاة [٦] ، وسِعْلاة [٧] ، ويروى بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس :

١٥ — * تَنَوَّرْتُها من أذْرِعَاتٍ وأهْلُها [٨] *

* * *

(ص) : ويجمع بهما ذو التاء . وعلم مؤنث مطلقاً ، لا قطامِ المبْنيّ ، قيل : ولا غير عاقل . وصفة مذكّر لا يعقل ، ومصغّره ، واسم جنس مؤنث بالألف ، لا شاة ، وشَفَة ، وأمة ، وفَعْلى فَعْلان ، أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة على الأصح فيها [٩] ، وفي غير ذات أفعل خُلْفٌ .

وشذّ في أمّ ، فقيل [١٠] : أمّهَات في الناس ، وأمّات في غيرهم — وعكسه قليل — وما سوى ذلك ، وقيل : يقاس ما لم يُكسّر .

---

(١) من أ : « ابن عبيدة » تحريف . وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى اللغوي ، البصري المعروف ، توفي سنة تسع ، وقيل ثمان ، وقيل إحدى عشرة ومائتين .

(٢) الطلاق ٦ .

(٣) أ : « وصار » .

(٤) أ : « علماً لبلد » وهي بلد بالشام .

(٥) الأرطى : شجر ينبت بالرمل ، وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف ، ورائحته طيبة ، واحدته أرطاة .

(٦) علقاة : واحدته : علقى ، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ ، وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث . وبعضهم يجعلها للإلحاق .

وفي رأي ابن جني : الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها ، وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر ، وسلهب . انظر اللسان .

(٧) السعلاة : الغُول . وقيل : هي ساحرة الجن .

(٨) لامرىء القيس في ديوانه ٣١ ، وعجزه :

« بيثرب أدنى دارها نظر عالي »

(٩) « فيها » ساقطة من أ .

(١٠) « فقيل » ساقطة من أ .

(ش) : لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيّته ، والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

أحدها : ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكّر كطلحة ، أو اسم جنس كَتَمْرَة، أو صفة كَنَسّابة. أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا ؟ كبنت، وأخت. ويستثنى من ذلك : شاة، وشفة ، وأمَة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّي بها، استغناءً بتكسيرها على : شِياه ، وشِفاه ، وإماء .

الثاني : علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء — كما تقدّم — أم لم يكن : كزينب ، وسُعْدى ، وعفراء ، سواء كان لعاقل — كما ذكر — أم لغيره .

وقال (ابن أبي الرّبيع) [1] : شرطه أن يكون لعاقل ، فلو سميت ناقةً بعَنَاق ، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء . قال في (شرح التسهيل) : ولم نره لغيره .

نعم يستثنى باب قَطَامِ في لغة من بناه .

الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و (أيّام مَعْدُودَات) [2] بخلاف صفة المؤنث : كحائض ، والعاقل : كعالم .

الرابع : مصغّر المذكر الذي لا يعقل . كَفُلَيْسَات ، ودُرَيْهِمات بخلاف مصغر المؤنث نحو : أُرَيْنِب [3] ، وخُنَيْصِر .

الخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً : كبُهْمَى ، وصحراء [4] أو صفة كحُبْلَى ، وحُلّة سِيَراء [5].

ويستثنى فَعْلَى فعلان : كسَكْرَى ، فلا يقال سَكْرَيَات ، وفعلاء أفعل : كحمراء ، فلا يقال : حَمْراوات ، كما لايجمع مذكرهما بالواو والنون ، وأجازه (الفراء) وهو قياس قول الكوفيين — الآتي — في المذكّر . ومحلّ الخلاف ما داما باقِيَيْن على الوصفية ، فإن سمّى بهما جُمِعا بالألف والتاء بلا خلاف .

---

(١) ابن أبي الربيع سبق التعريف به ص ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٠٣ .

(٣) أ : « زينب » .

(٤) ط : « وصحرى » .

(٥) السِّيراء بكسر السين ، وفتح الياء والمدّ : بُرْدٌ فيه خطوط صُفْر . و «حلة سيراء» ساقطة من أ ، وبدلها فيها : « ولو دخله تغيير » .

أما فعلاء [١] التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء ، أو من حيث الخِلْقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع [٢٣] الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

ومنعه غيره كما امتنع جمع : أكمر [٢] ، وآدر [٣] بالواو والنون ، ولا فعلاء لهما .

واحترز [٤] بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة : كقِدْر ، وشمس وعنز ، وعَنَاق ، فلا يجمع بالألف والتاء .

وشذّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما ، ثم الأكثر أن يقال في الأناسِيّ : أُمّهات وفي غيرهم : أُمّات ، بزيادة الهاء في الأول للفرق . وقيل : ، لأن أصل : (أمّ) (أُمّهَةٌ) قال :

١٦ — ◦ أُمّهتِي خِنْدِف [٥] ، والْـيَاسُ أَبِـي [٦]◦

وقد تستعمل أُمّهات في غير الأناسي ، وأُمّات فيهم ، قال الشاعر :

١٧— إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الـوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّــاتِكَــا [٧]

وما عدا الأنواعَ الخمسة من المؤنث شاذّ أيضاً ، مقصور على السماع كسموات ، وثَيِّبات [٨] . وأشذّ منه جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كسرادقات ، وحمامات وحسامات .

---

(١) أ ، ط ، « فعلى » تحريف . (٢) الكَمَرة : رأس الذكر .

(٣) الأدرة بالضم : نفخة في الخُصْية ، يقال : رجل آدر بيّن الأدر ، ولا يقال : امرأة أدراء ، إمّا لأنه لم يسمع . وإمّا أن يكون لاختلاف الخِلقة. اللسان .

(٤) أ : « واحترزنا » . (٥) أ: « خندق » بالقاف تحريف .

(٦) بعده :

◦ عند تناديهم بهال وَهَبِ ◦

وهال : زجر للخيل ، وهب : زجر لها أيضاً .

وخندف : اسم ليلى بنت عمران ، وهي امرأة إلياس بن مضر ، ونسب البيت لقصيّ بن كلاب .

(٧) نسب البيت لمروان بن الحكم .

(٨) ثيّبات : جمع ثيّب ، وهي التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسّها . ووجه شذوذه أنه صفة مؤنث مجرّد من علامة التأنيث كحائض . وانظر الصبان ١ : ٩٢ .

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبَّر[١] من المذكّر والمؤنث الذي لم يكسّر، اسماً كان أو صفة: كحمّامات، وسجلاّت، وجَمَل سِبَحْل: أي ضخم وجِمَال[٢] سِبَحْلاَت[٣]، فإن كسّر امتنع قياساً ولذلك لحّنوا (أبا الطيّب) في قوله

١٨ — * ففي النّاس بوقاتٌ لها وطبُولُ[٤] *

* * *

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتّثنية. ويقال: في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فمَا فيه ألف يقصر ويمدّ[٥]، فَبيات[٦]، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة[٧] أو قلبه واواً[٨] نحو: فتيات، وقنوات، وسقّاءات، وسقّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة[٩]، وفي أخت (أخوات) بحذف

(١) ط: « المكسر » وهو تحريف.
(٢) ط: « وجمالات ».
(٣) ط: « سجلات » تحريف.
(٤) من ديوانه ٢: ٨٧. وصدره:
* إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة *
(٥) أ: « يمد ويقصر ».
(٦) أ: « بايات ».
(٧) ط: « سقاة » تحريف.
(٨) « أو قلبه واواً » ساقطة من أ.
أي يجوز في نحو سقّاءة من المنقلبة همزته عن أصل إقرار الهمزة، أو قلبها واواً.
(٩) يجري السيوطي في هذا الرأي على مذهب يونس حيث يرى أن هذه التاء المحذوفة في الجمع لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً فيجب فتحه نحو: قصعة، وضيعة، ولا يسكن إلاّ إذا كان معتّلاً نحو: قناة، وفتاة.
ويرى يونس أن هذه التاء، وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بقُفْل وجِذْع: أُخْت — بِنْت، ومن ثمّ فإن يونس يفرّق بين النسب والجمع، ففي حالة جمع المؤنث يوافق على حذف التاء، فيجريها مجرى تاء التأنيث، ويحذفها. ويخالف في النسب، فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب، فيجريها مُجرى الملحق به، ويبقى أولهما على حركته، ويقول فيهما: أُخْتِيّ، وبِنْتِيّ. انظر شرح التصريح ٢: ٣٣٤.

التاء ورد المحذوف [١] ، وكان القياس (أختات) لما ذكر .

وفي هَنَة (هَنَات) ، و (هَنَوات) ، فالأول على لفظ هَنَة بلا ردّ والثاني بالردّ

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات ، ولو رُدّ لقيل :[٢] (ذَوَيات) إذ لامُها ياءٌ كما سيأتي .

وتجمع حروف المعجم بالألف والتّاء ، لأنّها أعلام ، فما كان فيه ألف كالباء ، فإنه يجوز قَصْرُه ، ومدّه بالإجماع ، فيقال فيه على القصر : (بَيَات) [٣] بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز .

* * *

(ص) : وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء [٤] أوْ لا : ثلاثيّ ، صحيح عين ساكنة ، غير مضاعف ، ولا صفة .

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر . ويمنع ضم قبل ياء ، وكسر قبل واو قيل : وياء . والفرّاء مطلقاً .

وشذ جروات ، وعِيَرات ، والتزم لجبَبَات وربَعات، لفتح [٥] المفرد في لغة. وسكّنه المبرد قياساً . وفَتْحُ جَوَزَات ، وبَيَضَات لغة ، وكَهَلات نادر ، خلافاً لقطرب . وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصّفة قليل ، وغيره ضرورة سهلة .

(ش) : تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنّثاً ثلاثيّاً ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضاعف ولا صفة .

وسواء في الحركة : الفتحة ، والضّمة ، والكسرة ، وفي المؤنث بالتـاء،والعاري

---

(١) لم تُرَدّ اللام في بنات ، ورُدّت في أخوات حملاً لكلّ على جمع مذكّره وهو : أبناء وإخوة لعدم الردّ في أبناء ، والرّد في إخوة .
انظر حاشية الصبان ١ : ٩٣ .

(٢) أ : « لقال » .

(٣) أ : « بابات » تحريف .

(٤) أ ، ط : « بها » والصواب بهاء كما في ب . والمراد : المؤنث مطلقاً سواء ألحقت به هاء التأنيث أم لم تلحق .

(٥) أ : « بفتح المفرد » بالباء ، تحريف .

منها ، فيقال في جَفْنَة ، وغُرْفَة ، وسِدْرَة ، ودَعْد ، وجُمْل ، وهِنْد : جَفَنَات وغُرُفات ، وسِدِرات ، ودَعَدَات ، وجُمُلات ، وهِنِدات .

بخلاف غير الثلاثي ، كجَيْأَل [1] علماً للضبع ، والمعتل العين كـدولـــة ، ونور علماً لمؤنث ، وكذا نارة ، ونار ، وديِمة ، ودِيَم ، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ، فإنه يبقى على حاله . فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو : جَوْزَة ، وبَيْضَة فجمهور العرب أيضاً على التسكين. ، ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم : « ثلاث عَوَرات لكم » [2] ، و « عَوَرات [3] النّساء [4] » ، بالتحريك ، وقال شاعرهم :

١٩ — * أخُو بَيَضَات رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ [5] *

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة ، أما هي ، كجَوْنة ، وهي : السوداء أو البيضاء [6] وعَبْلَة ، وهي السمينة ، فلا تتبعها هذيل كغيرها . وبخلاف المتحرّك العين ، كشَجَرَة وَنَبِقَة ، وسَمُرة [7] ، والمضاعف كجنّة ، وجِنّة [8] ، وجُنّة [9] ، والصفة كضَخْمة ، وجِلْفَة [10] ، وحُلْوة ، فليس فيها إلا التسكين لثقلها ، بخلاف الاسم .

وندر (كهَلات) بالفتح : جمع كَهْلة . وأجار المبّرد القياس عليه . نعم ، فتح

---

(١) أ ،ب : « كجيل » ، ط : « كحثل » والصواب جيأل على زنة : فيعل : علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث . وانظر اللسان : جأل .

(٢) النور ٥٨ .

(٣) أ : « عورات لكم عورات النساء » بدون الواو العاطفة .

(٤) النور ٣١ .

(٥) نسب إلى أحد الهذليين ، وليس في أشعارهم .وعجزه :

* رفيق بمسح المنكبين سبوح *

وفي أ : « مثوب » تحريف .

(٦) أ : « والبيضاء » بالواو ، لا بأو .

(٧) أ : « وسمرة » ساقطة من أ . والسَّمُرَة : شجرة الطلح .

(٨) أ : « وحية » ، ط : « وحبّة » .

(٩) « وجنة » ساقطة من أ . (١٠) أ : « وخلفة » بالخاء .

لَجَبَات ، ورَبَعَات ، جمع لَجْبَة وهي الشاة القليلة اللبن ، ورَبْعَة ، وهو : معتدل القامة ،لأن فيهما [٢٤] لغةً بالفتح في المفرد فالتزمت[١] في الجمع استغناء[٢] بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى . وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين ، فحكموا عليه بالشذوذ ، قال ابن مالك : وحملهم على ذلك عدم اطّلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الإفراد .

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً ، وإن لم يسمع ، ووافقه ابن مالك . ويمْتَنع الإتباع بالضّم قبل الياء ، وبالكسر قبل الواو ، فلا يقال في زُبْيَة : (زُبُيَات) ، ولا في رِشْوة (رِشِوات) بالإتباع ، بل بالسكون ، والفتح . وشذ في جِرْوة (جِرِوات) حكاه يونس ،وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً ، فلا يقال في لِحْيَة (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء .

والصحيح جوازه ، ولا احتفال بذلك ، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوة وخُطُوات .

وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً ، سواء كان من باب رِشْوة ، وهو المتفق على منعه ، أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه ، أو من باب هِنْد ، وهو الجائز عند غيره فإن فِعِلات تتضمن فِعِلاً ، وفِعِل أهمل ألاّ فيما ندر كإبِل ، فإنْ سمع فِعِلات قَبِلَهُ[٣] الفرّاء .

ويجوز الفتح والسكون مع الإتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة ، أو مكسورة ، لا مفتوحةً إلاّ في ثلاث :

معتلّ اللام : نحو ظبية ، فيجوز فيه ظَبْيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنيّ ، والمشهور الفتح .

---

(١) أ : « فأكثر » .

(٢) أ : « استغنى » .

(٣) أ : « قبله قبله » بالتكرار ، وهو تحريف .

وشبه الصّفة : كأهل [١] ، فيقال فيه : أهْلات بالسكون على قلّة ، والفتح أكثر.

والضرورة [٢] كقوله :

٢٠ ــ وَحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطَقْتُها   ومالي بزَفْراتِ العشيِّ يَدانِ [٣]

وهو من أسهل الضرورات . وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم : عِيَرات: جمع عِير ، وهي الإبل التي عليها الأحمال ، وقيل : الحمير . ووجه شذوذه : أنه ليس فيه ما في بيَضات من الإتباع .

(١) الأهل : أهل الرجل ، وأهل الدار ، وكذلك الأهْلة ، قال أبو الطمحان :

وأهْلَة وِدّ قد تبرّيت ودهم   وأبليتُهم في الحمد جهدي ونائلي

ومن جموع أهل : أهَلات ، وأهْلات . اللسان .

(٢) أ : « والضرورات » .

(٣) من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، ومطلعها :

* خليلي من عُليا هلال بن عامر   بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

الباب الثاني: ما لا ينصَرف

(ص) : الثاني مالا ينصرف : فيجر بالفتحة مالم يضف ، أو يَصْحب أل ، أو بدلَها. والمختار ــ وفاقاً للمبرّد ، والسِّيرافي ، وابن السّرّاج والزّجّاجي صَرْفُه . وثالثها : إن بقي علّة فقط .

(ش) : الباب الثاني من أبواب النّيابة مالا ينصرف ، واختلف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف .

فقيل : هو المسلوب منه التنوين ، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذا من الصّريف ، وهو الصّوت الضعيف .

وقيل : هو المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً ، بناءً على أن الصّرف هو التّصرّف في جميع المجاري .

قال (أبو حيّان) : وهذا الخلاف لا طائل تحته .

وحكم ما لا يَنْصرف : أنه لا ينون ــ كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين ــ ولا يجرّ بالكسرة .

واختلف لِمَ مُنِعَ منها ؟ فقيل : لشبه الفعل كما منع التنوين ، وقيل : لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وأنها حذفت ، واجتزىء بالكسرة .

وقيل : لئلا يتوّهم أنه مبنيّ ، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللاّم ، أو الإضافة [١] ، فلمّا مُنِع الكسْرَ حُمِل جرُّه على نصبه فَجُرَّ [٢] بالفتحة

(١) أ : « والإضافة » بالواو ، لا بأو . وفي ب : « أو ألف واللام » .

(٢) أ : « فيجر » .

كما يُنْصَب بها [١] ، لاشتراكهما في الفَضْلِيّة ، بخلاف الرفع فإنه عمدة ، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك . فإن أضيف ، أو صحب (أل) معرّفةً كانت أو موصولة ، أو زائدة ، أو بدلها ، وهو (أمْ) في لغة طيىء ، جرّ بالكسرة اتّفاقاً نحو : « في أَحْسَنِ تقويم » [٢] . « كالأَعْمَى والأَصَمّ » [٣] ،

٢١ — ‏* رأيت الوَليدَ بن اليزيدِ مُباركاً [٤] *

٢٢ — ‏* تَبيتُ بليلِ امْ أرمدِ [٥] اعتاد أَوْلَقا [٦] *

أي بليل الأرمد. وهل هو باقٍ [٧] حينئذ على منع صرفه، وإنما جُرّ لأَمْن دخول التنوين [٨] فيه ، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خَواصّ الاسم [٩] ؟ خلاف ، بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف .

والثاني : هو المختار [١٠] ، وعليه السِّيرافي والزّجّاج والزّجّاجي . وفي رأي ثالث — اختاره كثير من المتأخرين — يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم فانه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فَيُصْرَف ، وما لا [١١] — كالوصف ونحوه — فلا .

* * *

(ص) : ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً .

---

(١) ط : « بهما » تحريف .

(٢) التين ٤ . (٣) هود ٢٤ .

(٤) لابن مياده ، وعجزه :

‏* شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

(٥) أ : « أما رمد » تحريف .

(٦) صدره :

‏* أأن شمت من نجد بريقاً تألّقا *

(٧) « باق » ساقطة من أ .

(٨) لأنه لا يجمع بين التنوين وأل ، وكلمة « فيه » ساقطة من أ .

(٩) وهي « أل » . (١٠) وهو الصرف .

(١١) أي ما ليس كذلك ، وهو ما لم تزل منه إحدى العلتين .

(ش) : الأصل في الاسم الصرف ، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين [(١)] من الجهات الآتية . كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين : إحداهما : أنه مشتق ، والأخرى : أنه يفتقر [(٢)] إليه . قال أبو حيّان: والجهة الأولى [٢٥] لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر[(٣)] .

وعلل منع الصرف عدّها الجمهور : تسعاً ، وبعضهم : عشراً [(٤)] ، أحدها : ألف التأنيث وهي مستقلّة بمنع الصرف ، لأن مدخولها فرعٌ من جهتين: التأنيث ولزومه[(٥)] وقولي : (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبْلى ، أو ممدودة نحو حمراء [(٦)] ، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثّل ، أو جمعاً كسُكَارى [(٧)] وأولياء صفةً كما ذكر ، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى ، نكرة — كما مضى — أم معرفةً كسَلْمَى وكِلْتا علَماً [(٨)] .

* * *

(ص) : وزِنَةُ مَفاعل ، أو مَفاعيل هيئةً [(٩)] ، ولو [(١٠)] سمّي به .

وشَرط الجمهور حركَة تلْو الألف ، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها ، أو ياء نسب ، أو ألف عوض منها ، أو دخله التاء، ولو حذفت ميمّا هي فيه فبقي بوزنه منع .

والأصح منع سراويل ، نكرةً ومعرفة ، وقيل : هو جمع سِرْوالة .

---

(١) وهما : الجهة اللفظية : وهي تسع أو عشر كما ذكر بعد ذلك ، والجهة المعنوية ، وهما : العلميّة ، والوصفية ، وهذا هو المعروف في كتب المتأخرين غيرأن ابن جني في الخصائص فإنه يذكر أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل نحو : أحمد ، وإثمِد ، والثانية الباقية كلها معنوية كالتعريف ، والوصف ، والعدل . الخ . انظر الخصائص ١ : ١٠٩ .

(٢) لأنه يحتاج إلى فاعل : والفاعل لا يكون إلاّ اسماً .

(٣) انظر قصة الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف . المسألة الثامنة والعشرون ١ : ٢٣٥ .

(٤) الكلام من : « وهي مستقلة » : إلى هنا ساقط من ط .

(٥) أ : « ولزومها » .

(٦) أ : « صحراء » .

(٧) أ : « ككسالى » .

(٨) انظر الأشموني ٣ : ٢٣١ .

(٩) أ : « هيه » تحريف .

(١٠) « ولو » ساقطة من أ .

(ش) :الثانية : موازنة هذين الجمعين ، وكلاهما لا نظير له في الآحاد ، وهي مستقلّة أيضاً بمنع الصرف ، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير ، بخلاف سائر الجموع ، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد (١) .

وقولنا : (هيئة) ، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة ، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً ، أيّ حرف كان ، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور (٢) لفظاً ، أو تقديراً ، كدوابّ فإن أصله : دَوَابِب (٣) . فإن كان الساكن بعد الألف لاحظّ له في الحركة نحو : عَبالّ (٤) جمع (عبالّة) ، وحَمارّ جمع (حمارّة)(٥) فمصروف. هذا مذهب سيبويه ، والجمهور .

وذهب الزّجاج إلى أنه لا يشترط ذلك .

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ(توانٍ)(٦) و(تغازٍ) فإن الكسرة فيهما(٧) محوّلة عن ضمة ، لاعتلال (٨) الآخر ، إذ أصله : تفاعُل بضم العين ، مصدر تفَاعَل . ولا ياء النسب: كـ (مدائنيّ) و (حواريّ) (٩) فإنهما مصروفان ، بخلاف نحو (١٠) : كراسيّ وبَخاتيّ ، فإنهما ممنوعان ، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع .

ولا بألف(١١) معوّضة من ياء النسب نحو : يمانٍ ، وشآم، فإنهما مصروفان، لأن(١٢) الألف عوض من ياء النسب ، والأصل : يمنيّ ، وشاميّ .

---

(١) مثل كلاب جمع كلْب ، فإنّ نظيره في الآحاد : كتاب .
(٢) ط : « حرف مكسور مطلقاً » بزيادة : « مطلقاً » .
(٣) أ : « دوايب » بالياء تحريف .
(٤) عبالّ بفتح العين المهملة ، والباء الموحّدة ، وتشديد اللام : جمع عبّالة ، وهي الثقل ، يقال : ألقى عليه عبالّته : أي ثقله . وانظر شرح التصريح ٢ : ٢١١ .
(٥) حمارّة القيظ : شدّة حره ، والجمع : حمارّ .
(٦) أ : « كتزال » .
(٧) ط : « فيها » تحريف .
(٨) أ : « الاعتلال » .
(٩) الحواريّ : الناصر .
(١٠) « نحو » ساقطة من أ .
(١١) ط : « ولا ألف » من دون باء .
(١٢) أ : « فإن »

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو : صياقلةٍ ،[١] ومَوازِجَةٍ[٢] لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كَراهِيَةَ) .

ولو حذفت التاء من كلمة ، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف . كأن يسمّى[٣] رجل (علاَنيّ) من علانية .

ولو سميّت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه ، وقد منعت العرب (شَرَاحيل) من الصرف ، وهو جمع سمّي به الرجل .

أمّا (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجميّ ، لا يصرف معرفة ولا نكرة ، لمشابهة[٤] هذا الجمع في الوزن .

وقال غيره : هو مفرد ، يصرف[٥] نكرةً ، ويمنع معرفة .

وقال آخرون بالمنع في الحالتين ، وأنه جمع سروالة . قال :

٢٣ – عَلَيْهِ من اللـؤْمِ سِـروالَـةٌ فليس يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ[٦]

* * *

(ص) : وعدْله صفة في أُخَر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الأُخَر، وابن مالك وأبو حيّان : آخر ، وابن جنّي آخر من ، وقوم : أُخْريات[٧] .

ووزن فعال ، ومَفْعَل مِنْ عشرة وخمسة فما دونها سماعاً ، وما بينهما قياساً عند (الزجّاج)[٨] والكوفية ، وثالثها : يقاس فُعَال فقط .

---

(١) الصيقل : شحاذ السيوف .

(٢) المَوزَج : الخف ، فارسي معرّب ، والجمع : موازجة . وفي الحديث : «إنّ امرأة نزعت خفها أو مَوْزجها فسقت به كلبها» . اللسان .

(٣) ط : «تسمى» بالتاء .. تحريف.

(٤) أ : «لشبهه» .

(٥) أ : «ينصرف» .

(٦) أ «لمستضعف» تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٧) سقطت «وقوم أخريات» من أ ، وفي ط : «قوم أخريات» من دون واو .

(٨) ط : «عند الزجاجي» .

وقال أبو حيّان : سُمِعَ الجميع . وقيل : لا وصف فيها ، ومَنْعُها للعدل لفظاً ومعنى . وقيل : له وللتعريف بنيّة أل ، وقيل : لِشِبْه [١] أحمر في منع التاء .

ولا تدخلها أل ، وتضاف بِقِلّة ، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء .

(ش) : الثالثة: العدْل : وهو: صَرْفُك لفظاً أولى بالمُسَمّى إلى آخر. وهو فرعٌ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عمّا يستحقه[٢] بالوضع لفظاً أو تقديراً.

ويُمْنَعُ مع الوصفية والعلميّة [٣] .

فالأول : مقصور على شيئين :

أحدهما : أُخَرَ جمع أُخْرى ، تأنيث آخر بالفتح ، المجموع على آخرين .

أما كونه صفة : فلكونه من باب أفعل التفضيل . تقول : مررت بزيد ورجلٍ آخر [٤] أي إنه أحق بالتأخير [٥] من زيد في الذّكر ، لأن الأوّل قد اعتُنِي به في التقدم في الذّكر .

وأمّا عدله : فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلاّ مقروناً بهما كالكُبَر ، والصّغَر ، فعُدِل عن أصله ، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يعطى غيره إلاّ مقروناً ، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً ، ثم عُدِل عن معناهما ، لأن الموصوف به لا يكون إلاّ نكرة ، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناهما مع [٢٦] زيادة، كما نوى معنى اثنين في (مُثَنّى) [٦]

(١) ط : « لشهبه » تحريف .
(٢) أ : « أن يكون مخرجاً عما لا يستحقه » وفي ط : « أنلا يكون محرفاً عما يستحقه » . صوابهما في ب .
(٣) أ : « مع الوصفية العلميّة » بدون واو عطف .
(٤) آخر أصلها : أأخَر ، بهمزتين مفتوحة فساكن ، أبدلت الساكنة ألفاً .
(٥) أ : « بالتأخّر » . (٦) أ ، ب : « مع مثنى » .

مع زيادة التضعيف ، فلمّا عُدِل أُخَر ، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً .

وقال ابن مالك : التحقيق أنه معدول عن أُخَر مراداً به جمع المؤنث ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرّده عن الألف واللام والإضافة ، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو : رأيتها مع نسوة أكْبَر منها ، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفْعل موقع فُعَل [1] ، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال .

وتابعه أبو حيّان ، وقال : فأُخَر على هـــذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به ، وهو : آخر ، لاطّراد الإفراد في كل أفعل يراد [2] به المفاضلة في حال التنكير .

قال : وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح ، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة [3] .

وقال ابن جني : هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ) ، لأنه إذا صحبتـــه صلح لفظـــه للمذكر والمؤنث ، [4] والتثنيـــة والجمع ، كقولك : مررت بنسوة آخر من غيرهن [5] ، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخَر [6] ، وجرى وصفاً بالنكرة ، لأن المعدول عنه نكرة .

وقال قوم : هو معدول عن أُخْرَيات نكرة ، ليصح وصف النكرة به . قـــال في (البسيط)[7] : وهذا ضعيف ، لأن أخريات مما يلزم استعماله : إما بالألف واللام ، أو الإضافة .

---

(١) أ ، ب : « أوقعوا فُعَلاً موقع أفعل» ط : « أوقعوا فُعَل موقع أفعل » والمراد العكس : كما صوبنا . أنظر الأشموني ٣ : ٢٣٩ .

(٢) أ : « في كل أفعل بزيادتها المفاضلة » تحريف .

(٣) الكلام بعده إلى : « إمّا بالألف واللام أو الإضافة » ساقط من أ .

(٤) ب : وقال ابن جني : « هو معدول عن أفعل للمذكر والمؤنث » وما بعده إلى « إمّا بالالف واللام ، أو الإضافة» ساقط من ب .

(٥) في الأصل ، وهو هنا ط فقط « من غير مدّ » . (٦) في ط : « آخر » تحريف .

(٧) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي سنة ٧١٧ . له شرح على الكافية لابن الحاجب .

واحترزت بقولي كـ (التّسهيل) [١] : (مقابل آخرين) — عن أخر جمع أُخرى ، بمعنى آخِرَة ، تأنيث آخِر بالكسر ، فإنه مصروف [٢] .

الثاني : ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ، ومَفْعَل . والمسموع من ذلك : أُحَاد ، ومَوْحَد ، وثُنَاء [٣] ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُبَاع ومَرْبَع ، وخُمَاس ومَخْمَس ، وعُشَار ومَعْشَر . قال تعالى : « أُولي أَجْنِحَة مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاع [٤] » .

قال الشّاعر :

٢٤ — « ولقد قَتَلْتُهُمُ ثُنَاءَ ومَوحَدا [٥] »

وقال :

٢٥ — مَنَتْ لك أن تُلاقيني المَنَايا أُحادَ أُحادَ في الشّهرِ الحَرام [٦]

وقال :

٢٦ — تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانه أُحَادَ ومَثْنى أَصْعَقَتْها صواهِلُهْ [٧]

وقال :

٢٧ — هنيئاً لأرباب البيوت بُيوتُهُمْ وللآكلين التَّمْرَ مَخْمَس مَخْمَسا [٨]

---

(١) « كالتسهيل » ساقطة من أ . (٢) « فإنه مصروف » ساقطة من أ .

(٣) ط : « وثُنى » مقصورة ، ومكتوبة بالياء . والأوضح أن تكون : ثناء بالمدّ .

(٤) فاطر : ١ .

(٥) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد ، وعجزه كما في اللسان : (دبر) :

« وتركت مرّة مثل أمس المدبر »

(٦) مجهول القائل . وفي أ : « مننت » تحريف .

(٧) لتميم بن مقبل ؛ في ديوانه ٢٥٢ .

وفي أ : « تحت لبابه » . وفي ط : « أضعفتها » كلاهما تحريف .

(٨) مجهول القائل .

وقال :

٢٨ ــ فلم يَستَريثُوك حتى رَميـ ـتَ فوق الرجال خِصالاً عُشَارا[1]

واختلف ، هل يقاس عليها : سُداس ومَسْدس ، وسُباع ومَسْبع ، وثُمان ومَثْمَن ، وتُساع ومَتْسَع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا ، وعليه البصريون ، لأن فيه إحداثَ لفظٍ لم تتكلّم به العرب .

والثاني : نَعم ، وعليه الكوفيون ، والزّجّاج ، لوضوح طريق القياس فيه .

والثالث : يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرته ، دون مَفْعَل لقِلّته .

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل) . وذكر في (شرح الكافية) : أن خماس لم يسمع . وذكر أبو حيان : أن سداس وما بعده مسموع أيضاً ، فقال في (شرح التسهيل) : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة.

حكى أبو عمرو و إسحاق بن مرار الشيباني : موحد إلى معشر . وحكى أبو حاتم[2] في كتاب (الإبل) ، و يعقوب بن السكّيت[3] : أُحَاد إلى عشار ، قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز[4]) : لانعلمهم قالوا فوق رباع . فمن عَلِمَ حجة عليه .

ومما ورد في سداس قول الشاعر :

٢٩ــ ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمي أدار سُداسَ أن لايستقيما[5]

---

(١) للكميت كما في الخزانة ١ : ٨٢.

(٢) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني تلميذ الأخفش وشيخ ابن دريد ، توفي ٢٥٥ .

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان راوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين . مات سنة ٢٤٤ .

(٤) نص أبي عبيدة في المجاز ١ : ١١٦ : « ولا تجاوز العرب رُباع ،غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال :

فلَم يَستَريثُوك حتى رَمَيْـ ـتَ فوق الرجال خصالاً عُشارا » .

(٥) مجهول القائل .

قال : وأنشد خلف الأحمر (١) أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار ، وهي :

٣٠ ــ قل لعمرو يا بن هند لو رأيت القوم شنّا (٢)
لرأت عيناك منهم كُلَّ ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فيلق شهباء من هَنّا وهنّا (٣)
وأتت دوسر والملحاء سيراً مطمئنا (٤)
ومضى القوم إلى القوم أحاداً وأُثْنَى
وثلاثاً ورباعاً وخماساً ، فاطّعنّا
وسداساً وسُباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتُساعاً وعشاراً فأصبنا ، وأُصِبْنا
لا ترى إلاّ كَميّاً قاتِلاً منهم ومِنّا

قال : وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة ، وكذا تحريفه ثُناء إلى أُثْنَا .

وقال غيره : هذه الأبيات مصنوعة . والحجة في نقل مَنْ تقدم ، وما ذكر من أنّ

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان ، مولى بلال بن أبي بردة ، كان أعلم الناس بالشعر . توفي في حدود ١٨٠ .

(٢) شن : قبيلة كانت تكثر الغارات كما في « اللسان» . والأبيات مما صنعه خلف الأحمر ، كما ذكر السيوطي .

(٣) ط : « أتينا » تحريف صوابه : « أتتنا » كما في أ ، ب.
والفيلق : هو الجيش الضخم ، أنثه لمعنى الكتيبة ، كما أنثها الكميت في قوله :
في حومة الفيلق الجأواء إذ نزلت قسراً ، وهيضلها الخشخاش إذ نزلوا
انظر اللسان : (فلق) .
وهنّا : بفتح الهاء، وتشديد النون ، وأصلها : هنّن بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً ، لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد .

(٤) دوسر : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي ط : «دوسرة» وصوابه من أ ، ب .
والملحاء : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي النسخ الثلاث : « الملحاء » من دون واو . وفي أ : « المحلا » تحريف .

منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف [٢٧] فيها ، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى . أمّا في اللفظ فظاهر ؛ وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد : اثنان ؛ ومن ثناء : أربعة ، وكذا البواقي .

وذهب الفرّاء : إلى أن منعَها للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام ، قال : لأن ثُلاث يكون للثالث والثّلاثة [١] ، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه ، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل ، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف . ورُدّ بجريانها صفة على النكرات .

وذهب الأعلم : إلى أنها لم تنصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التاء ، لا يقال : ثلاثةٌ ، ولا مَثْلَثَةٌ ، فضارعت أحمر .

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ نكرات ، خبراً نحو : « صَلاةُ اللّيل مَثْنَى مَثْنَى» ، أو صفة نحو : « أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى[٢] » ، أو حالاً نحو : « فَانْكِحُوا ما طاب لكم من النِّساء مَثْنَى[٣] ». وقد جاءت فاعلة ، ومجرورة ، وذلك قليل . ولم يسمع تعريفها بأل . وقلّ [٤] إضافتها في قوله :

٣١ — * ثُنَاءُ الرِّجال وَوُحْدانُهـا [٥] *

وقوله :

٣٢ — * بمَثْنَى الزِّقاق المُتْرَعَات وبالجُزُرْ [٦] *

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، أي منكّرة ، بناءً على رأيه أنها

(١) ط : « لثالث ثلاثة » تحريف . (٢) فاطر ١ .

(٣) النساء ٣ . (٤) أ : « وقد » تحريف .

(٥) قائله غير معروف . وصدره :

* وخيل كفاها ولم يكفها *

(٦) لامرئ القيس في ديوانه ١١٣ ، وصدره :

* يفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا *

والمراد بالزقاق : زقاق الخمر . والجزُر : جمع جزور وهو البعير أو الناقة المجزورة .

معرفة بنيّة الإضافة تقبل التّنكير ، قال : تقول العرب : ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً . والجمهور على خلافه .

* * *

(ص) : وعَلَماً كفُعَل المعدول عن فاعل ، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا علّة .

والمختص بالنداء ، وكذا المؤكّد به .

وقيل : تعريفه بنّية الإضافة ، وعدله عن فُعْل ، أو فَعَالى أو فَعْلاوات ، أقوال . ويُصْرَف . وما سمّى به قبله نكرة . قال الأخفش : ومعرفة .

ومنه : سَحَر ملازم الظرفية ، وعدله عن أل ، وقيل : شِبه العَلَم ، وقيل : لم ينوّن لنيّة أل ، وقيل : الإضافة . وقال ابن الطّرَاوة وصدر الأفاضل [1] : مبنيّ ، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب .

ويصرف مسمّى به وفاقاً ، ومنه عند تميم : فعَالِ لمؤنث كحذام ما لم يُنكّر ، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان .

وقال المبرد : المنع للتأنيث . وتبنيه الحجازيّون كسراً ، وأكثر تميم ما آخره راء . والكلّ فعَال مصدراً ، أو حالاً ، أو صفة مُجْرى العلم ، وكذا أمْراً . وأسَد تفتحه ، وعَدْلُ كُلّها عن مؤنث . فإن سمي بها مذكّر لم يصرف ، وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام .

(ش) : يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء :

(أحدها) : ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً ، وهو معدول عن صيغة [2] فاعل ، وطريق العلم به سَمَاعُهُ غيرَ مصروفٍ ولا علّة به مع العلميّة . والمسموع من ذلك : عُمَر ، وزُفَر ، ومُضَر ، وثُعَل ، وهُبَل ، وزُحَل ، وعُصَم ، وقُزَح ،

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزيّ ، أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل ، كان معتزلياً ، يقال هو خليفة الزمخشري ، توفي سنة ٦١٠ .

(٢) « صيغة » ساقطة من أ ، ب .

وجُشَم ، وقُثَم ، وجُمَح ، وجُحا ، ودُلَف ، وبُلَع : بطن من قضاعة ، ولم يسمع غير ذلك ، نعم ذكر الأخفش : أنّ (طُوَى) من هذا النوع ، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن) .

ومنعه أبو حيان، وقال : المانع مع العلميّة التأنيث باعتبار البُقْعة، بدليل تنوينه في اللّغة الأخرى .

قال [١] : وهذه الأسماء التي ذكرناها كلُّها أعلامٌ عُدِلتْ تقديراً عن فاعل إلاّ (ثُعَل) فعن أفعل . ولو كانت صفات كحُطَم ، ولُبَد دخلت عليها الألف واللام ، وإنما [٢] جعلناها معدولةً لأمرٍ نَجْهَلُه [٣] ، لأن الأعلام يغلب عليها النّقل ، وهي أن يكون لها أصل في النكرات ، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ، فإن ورد فُعَل مصروفاً ، وهو علم [٤] علمنا أنه غير معدول كأُدَد [٥] ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه ، أو مُرْتَجَلاً . قال : ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسمٌ هو علم جنس لا علم شخص ، وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب (الأسد) : جاء بِعُلَقَ فُلَق [٦] بغير ألف ولام ، ولا يُصْرَفْ . انتهى .

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأُخَر [٧] وجُمَع ، وعن غير

---

(١) القائل : هو أبو حيّان .

(٢) أ : « إنما » من دون واو .

(٣) أ : « لأمر نجله » تحريف .

(٤) أ : « عملنا » تحريف .

(٥) قيل : إنه منقول من جمع : أُدّة ، وهي المرّة من الودّ كغُرَف وغُرْفة ، والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في : « أُقتت » . وقيل: إنه علم رجل مشتق عند سيبويه من الود ، فهمزته بدل من واو . وقيل : إنه من الأدّ بفتح الهمزة ، وكسرها ، وهو : العظيم ، فهمزته أصليّة . انظر حاشية الخضري ١ : ٦٥ .

(٦) في النسخ الثلاث : « بعلق وفلق» صوابه من غير واو . قال الجوهري : علق فلق : الداهية . انظر الصحاح في المادّة .

(٧) ط : « كآخر » تحريف .

المعدول كاسم الجنس كنُغَر (١) ، وصُرَد(٢) ، والصفة: كحُطَم ولُبَد، والمصدر كهُدَى وتقىً ، والجمع كغُرَف (٣) .

وقولنا (٤) : (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعَل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل ، كقُتَل (٥) : اسم من أسماء الترك ، فيه مع العلميّة العجمة ، وطُوى فيه معها التأنيث .

ولو وجد فُعَل (٦) ، ولم يعلم : أصرفوه أم لا ؟ ففي الإفصاح (٧) : إن لم يعلم به اشتقاق ، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع ، لأنه الأكثر في كلامهم . وإن علم كونه مشتقا وجهل في النكرات ، صرف الا أن يُسْمَع تركُ صرفه . انتهى .

وهذه النكتة من قاعدة : تعارُض الأصل والغالب في العربية ، وهي لطيفة نادرة ، كما بينتها في كتاب (أصول النحو) (٨) وكتاب (٩) (الأشباه والنظائر في النحو) .

(الثاني) فُعَل المختص بالنداء كفُسَق (١٠) ، وغُدَر ، وخُبَث [٢٨] ولُكَع ، فإنها معدولة عن فاسق ، وغادر ، وخبيث ، وألكع ، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة (١١) ومراعاة اللفظ المعدول ، فإن نُكِّرت زال المنعُ .

---

(١) نُغَر ، وزان : رُطَب : قيل : فرخ العصفور . وقيل : ما يسمّى البلبل .
(٢) صُرَد ، وزن : عُمَر : نوع من الغربان ، والأنثى : صُرَدة .
(٣) أ : « كفرق » تحريف . (٤) أ : « وقلنا » .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ط : «كنُبَل» بالنون، وفي الأشموني : «تُتَل» بتاءين، وقيده الصبان بقوله : « بفوقيتين : اسم لبعض عظماء الترك » .
(٦) أ : « فعلم » تحريف .
(٧) الإفصاح بفوائد الإيضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى ٦٤٦. وانظر النص المنقول في التصريح ٢ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
(٨) المراد به كتاب : « الاقتراح » وقد طبع بمطبعة دار المعارف النظاميّة .
(٩) « كتاب » ساقطة من ط .
(١٠) أ : « الفسق » تحريف . (١١) أ : « فالعلمية » تحريف .

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التّسمية أيضاً ، كما نقلته عنه أخيراً في قولي : قال الأخفش : (ومعرفة) ، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء ، وقد زال بالتّسمية .

(الثالث) : فُعَل المؤكد به وهو جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، جمع : جَمْعاء ، وكَتْعاء ، وبَصْعاء ، وبَتْعاء ، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة . أمّا العدل ، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين ، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر . ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالى كصحارى فيقال : جَمَاعى ، وكَتَاعى إلى آخره . ومن حيث إن مذكّرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات ، لأن قياس كلّ ما جمع مذكّره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء .

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة :

فقال الأخفش والسّيرافي : إنها معدولة عن فُعْل . واختاره ابن عصفور ، قال : لأن العدل عن فَعَالى لم يثبت في موضع من المواضع ، والعدل عن فُعْل إلى فُعَل [1] ثبت ، قالوا : ثلاثٌ دُرَع [2] ، وهو جمع دَرْعاء ، وكان القياس دُرْعاً [3] . وقال قوم : إنها معدولة عن فَعَالى ، وقال آخرون : إنها معدولة عن فَعْلاوات ، واختاره ابن مالك .

وضعّف الأول[4] بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين ، والثاني [5] بأن فَعْلاء [6] لا يجمع على فَعَالى إلاّ إذا لم يكن مذكره على أفعل ،

---

(١) « إلى فعل » ساقطة من ط .

(٢) ط : « نبت ، وذرع » تحريف ، والصواب : ثلاث دُرَع ، كما في أ ، ب .
وهي ثلاث ليال من الشهر : ليلة ست عشرة ، وسبع عشرة ، وثمان عشرة ، اسودّت أوائلها ، وابيضت أواخرها . فسمّين دُرَعا .

(٣) ط : « ذرع » بالذال المعجمة ، صوابه بالمهملة كما سبق .

(٤) الأول : وهو قول الأخفش والسّيرافي .

(٥) الثاني : وهو قول من قال : إنها معدولة عن فَعَالَى .

(٦) في جميع النسخ « فعلا » مساوقة للرسم القديم وإنما هي فعلاء بالمدّ .

وكان اسماً محضاً [١] .

وقال أبو حيّان : الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللّام ، لأن مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الأخسَرُون [٢] ، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام .

قلت : وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعَ الصّرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجرّ على أنها نائبة عن الفتحة . وهو غريب .

وأما العلمية [٣] : فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام [٤] بمعنى الإحاطة ، واستدل لذلك بجمعهم مذكّرها بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العَلَم . واختاره ابن الحاجب .

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنيّة الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ : جُمَعَهُنّ ، كما يقال : رأيت النّساء كُلّهنّ، فحُذِف الضمير للعلم به ، واستغنى بنيّة الإضافة ، وصارت لكونها معرّفة — بلا علامة ملفوظة بها — كالأعلام ، وليست بأعلامٍ ، لأن العَلَم إمّا شَخْصِيّ ، وإما جِنْسِيّ ، وليست هذه واحداً منهما . وعلى هذا ابن عصفور — وعلله بأن المجموع لا تكون أعلاماً — والسهيلي ، وابن مالك ، ونقله عن ظاهر كلام سيبويه . فإن سمى به أعني بفُعَل المؤكّد به ، فمذهب سيبويه : بقاؤه [٥] على المَنْع ، وعن الأخفش صرفه، لأن العدل إنما كان حال التأكيد ، وقد ذهب . فإن نُكِّر بعد التسمية صُرِف وِفاقاً ، لأنه ليس له حالة يلتحق بها ، إذ لم يستعمل نكرة ، بخلاف أُخَر — كما تقدّم .

---

(١) وذلك مثل : صحراء وصحارى . ، أما إذا كان العكس بأن كان صفة ، ومذكّره على أفعل ، فإنه يجمع على فُعْل . شرح الأشموني ٣ : ٢٦٤ .

(٢) ط : « الآخرون » تحريف .

(٣) تتمة الحديث عن فُعَل المؤكّد به حيث استوفى الكلام على عدم صرفها للعدل ، وبدأ في بيان عدم صرفها للعلميّة .

(٤) أ : « أعلم » تحريف .

(٥) أ : « فبقاؤه » بالفاء . تحريف .

(الرابع) : (سَحَر) الملازم الظرفية ، وهو المعيّن ، أي : المراد به : وقتٌ بِعَيْنِه ، فإنه يلازم الظّرفية فلا يتصرّف . ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميّة ، أما العَدْل : فعن مصاحبة الألف واللام ، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعَرَّف بها النّكرات ، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطريق، وهو العلميّة ، فإنه جعل علماً لهذا الوقت . وقيل : إنه امتنع للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة ، من حيث كونُه تعريفاً بغير أداة تعريف ، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفُهُ بالعلمية ، لأنه في معنى السَّحَر ، وتعريف العلميّة ليس في مرتبة تعريف أل . وقيل : إنه منصرف ، وإنما لم ينوّن لنية (أل) ، والأصل : السّحر ، وعليه السّهيلي . وقيل : لنيّة الإضافة ، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم . وقيل : إنه مَبْنِيّ على الفتح لتضمّنه [1] معنى حرف التعريف ، كما أن (أمْسِ) بني على الكسر لذلك ، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرّزي [2] ، وابن الطّراوة [3] ، ونصره [4] أبو حيان ، فقال : الفرق بين سَحَر وأمسِ عندي يَعْسُرُ[5] ، قال : وقد ردّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مبنياً لكان الكسر أولى به ، لأن فتحة النصب توهم الإعراب ، فكان يجتنب كما اجْتُنِب مُوهِمُ [6] الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد) ، والمنادى المبنيّ . وهذا الرد ليس بشيء ، لأن سحر تدخله الحركات كلها ، إذ لم يكن [٢٩] معرفة ، فكانت الفتحة أولى به في البناء ، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، ففتح تخفيفاً ، وتبعاً [7] لحركة ما قبله للمناسبة .

قال : وما ذكره الجمهور من أنه عُدِل عن الألف واللام مُشْكِلٌ ؛ لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها ، لأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عـامر ، وحَذَامِ تضمن معنى حَاذِمَة ، ومَثْنَى تضمن معنى اثنين اثنين ، وفُسَق تضمنَ معنى فاسق ، وهذه حقيقة العدل ، وإذا كان كذلك فكيف يكون

---

(١) أ : « وكتضمنه » بالكاف .
(٢) سبقت ترجمته في ٨٧ .
(٣) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبدالله أبو الحسين ، توفي ٥٢٨ .
(٤) « ونصره » ساقطة من أ .
(٥) أي عسير ، وفي أ : « يفسر » بالفاء تحريف .
(٦) ط : « وهم » .
(٧) أ : « وتبع » تحريف .

سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون عَلَماً ؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام ، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها . انتهى .

وعلى الأول ، لو سمّي به صُرِف وفاقاً . أما (سَحَر) غير المعيّن فإنه لا يلزم الظّرفية ، وهو منصرف نكرةً ، ومعرّفاً باللام والإضافة .

(الخامس) : فَعَالِ علَمُ المؤنّث كحَذَامِ ، وقَطَام ، ورَقَاش ، وغَلَابِ ، وسَجاحِ أعلام لِنِسْوة ، وسَكَابِ لفرس ، وعَرَارِ لبقرة ، وَظفارِ لبلدة عند بني تميم ، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، هذا مذهب سيبويه .

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله ، فلا يكون معدولاً .

قال أبو حيّان : والظاهر الأول ، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتَجَلَة ، لا أصل لها في النّكرات ، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة ،وهي التي لها أصل في النّكرات عُدِلت عنه بعد أن صُيِّرَتْ أعلاماً . وعلى الأول ، لو نُكِّر صرف ، ولو سُمّي به مذكّر جاز فيه الوجهان : المنع إبقاءً على ما كان ، لبقاء لفظ العدل ؛ والصّرفُ لزوال معناه ، وزوال التأنيث بزواله ، لأنه إنما كان مؤنثاً ، لإرادة ما عدل عنه ، وهو : (راقشة) . أمّا الحجازيون ، فإن باب حذام عندهم مبنيّ على الكسر إجراءً لَهُ مُجْرَى فَعَالِ الواقع موقع الأمر ، كنزال ، لشبهه به في الوزن والعدل ، والتعريف . وقيل : لتضمنه معنى الحرف ، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه .

وقال المبرد : لتوالي عِلَل منع الصرف عليه ، وهي التعريف والتأنيث والعدل ، كما تقدّم في البناء .

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسَفَار : اسم لماء ، وحَضَار : اسم كوكب ، فيبنونه على الكسر ، للشّبه السابق . وإنما خصّوه بما آخره راء ، لأن من مذهبهم[1] الإمالة، وإنما يتوصّلون إليها بكسر الراء،ولو رفعوا أوفتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعْرِبُه أيضاً على أصله في حذام ، قال الأعشى فجمع بين اللغتين :

(١) أ : « من مذاهبهم » .

٣٣ – ومــرّ دهرٌ على وبــارِ فهلكت جهرةً وبارُ [١]

فبنى (وبارِ) أوّلاً على الكسر . ثم أعربه [٢] آخراً ، لأن قوافي القصيدة مرفوعة .

قيل : ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة .

واتفق الحجازيّون والتميميّون ، وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً ، ومأخذه السّماع كفَجَارِ ، وحَمادِ ، ويسار :

قــال :

٣٤ – « فقُلْتُ امكُثِي حتى يَسارِ لَعَلّنـــا [٣] »

وقــال :

٣٥ – « فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَـارِ [٤] »

وقرئ : « لا مَساسِ » [٥] ، أو حالاً نحو :

٣٦ – « والخيل تعدو بالصَّعيد بَــدادِ [٦] »

أو صفة جارية مجرى الأعلام ، ومأخذها أيضاً السّماع نحو : حَلاقِ : للمنيّة ، وصَرامِ : للحرب ، وجَنادِ [٧] : للشمس ، وأزامِ : للسَّنة الشديدة ، وصَمامِ [٨] : للدّاهية .

---

(١) انظر الدرر ١ : ٨ . (٢) أ : « لم أمر به » . تحريف .

(٣) من شواهد سيبويه ٢ : ٣٩ . وقائله مجهول : وعجزه :

« نحجّ معاً ، قالت : أعاماً وقابِلَه »

(٤) للنابغة الذبياني ، وصدره :

« إنا اقتسمنا خطتينا بيننا »

(٥) طه : ٩٧ .

(٦) لعوف بن الخرع التميمي ، وصدره :

« وذكرت من لبن المحلّق شربة »

وفي أ « من الصعيد » .

(٧) أ ، ب : « وحفا » تحريف .

(٨) في النسخ الثلاث : « ضمام » بالضاد المعجمة . صوابها بالصاد المهملة . قال الأسود بن يعفر :

فرت يهود وأسلمت جيرانها صمي لما فعلت يهود صَمامِ

أو ملازمة للنداء نحو : يا فَسَاق ، ويا خَبَاث . وفي قياس هذه خلاف يأتي .

أو أمراً نحو : نَزال ، وتَراك ، ودَراك ، وحَذار . وفي قياسها أيضاً خلاف يأتي . وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً . وكلّ هذه الأنواع معدولة عن مؤنث .

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنّث معرفة ، وإن لم يستعمل في كلامهم .

وأما الصّفة بقِسْمَيْها (١) ، فعن (٢) وصف مؤنّث غَلَب فصار اسماً كالنّابِغة .

وأما الأمر ، فقال المبرد : إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأوّلَيْن ، وهو الصحيح ، وظاهر كلام سيبويه أنّه معدول عن الفِعْل .

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً ، والبناء كباب حذام . أو مذكّرٌ فأقوال (٣) أحدها : يصرف : كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمّي به . والثاني : يمنع كعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به ، وهو المشهور . والثالث : يبنى كحذام ، وعليه ابن بابَشاذ (٤) .

* * *

(ص) : وكونه صفةً على فعلان ذا فَعْلى . وقيل : فاقِدُ فَعْلانة ، فعلى الأول : يصرف : رَحمن ، ولَحيان . وعلة المنع شِبْه الزيادتين بألف التأنيث . وقيل كون النون مبدلَة منها .

وعلى الثاني : كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء . فان أبدلت [٣٠] النون من همز أصليٍّ صرف غالباً .

(ش) : الرابعة : كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان(٥) بشرط أن يكون مؤنثه

(١) أ « وبقسيميها » ب : « بقسيمها » .

(٢) ط : « ففي » . (٣) أ : « فأنزال » تحريف .

(٤) اسمه طاهر بن أحمد ، وهو نحوي مصري ، ومن مؤلفاته : شرح الجمل ، والمحتسب في النحو ، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً .
انظر وفيات الأعيان ٢ : ١١٩ ، وحسن المحاضرة ١ : ٢٢٨ .

(٥) ط : « زائدتين » .

على فَعْلى كسَكْران سَكْرى ، وريّان ريّا .

وقيل : الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلانَة ، سواءٌ وجد له مؤنثٌ على فَعْلى أم لا . وينبني على الخلاف مسألتان :

الأولى : لازم التذكير كَرَحْمَن ، ولَحْيَان لكبير[(١)] اللّحية [(٢)] ، على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه ، إذ لا مؤنث له . وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر .

قال أبو حيان : والصّحيح فيه الصرف ، لأنا جهلنا النقل فيـــه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . ووجه مُقَابِلِه أن الغالب فيما وجد من فَعْلاَن للصّفة [(٣)] المنع [(٤)] فكان الحمل عليه أولى .

الثانية : علّة منع الألف والنون . على الأول لشبَهِهما [(٥)] بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث . وقيل إن [(٦)] النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء [(٧)]) : صنعاني ، وبهراني .

وعلى الثاني كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء ، من غير ملاحظة الشّبه بألف التأنيث [(٨)] ، ونقل عن الكوفيين .

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف [(٩)] ...

ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كَنَدْمان ، وسَيْفان للرَّجُل الطويل وحَبْلان للمتلئْ غضباً ، ويومٌ دَخْنان [(١٠)] : فيه كُدْرَة في سواد ، ويوم سَخْنان[(١١)] : حارٌّ ، ويوم ضَحْيان[(١٢)] : لا غيم فيه ، وبعير صَوْحان : يابس الظهر ، ورجل عَلاّن :

---

(١) أ : « الكبير اللحية » .
(٢) في اللسان : (لحى) أنه يقال للأنثى : لحيانة ، وعلى هذا يصرف .
(٣) أ ، ط : « الصفة » .
(٤) « المنع » ساقطة من أ ، ب .
(٥) ط : « لشبهها » .
(٦) ط : « كون النون » .
(٧) أ : « صنعاء وبها » تحريف .
(٨) أ ، ط : « بألفي التأنيث » وفي ب : « بألف التأنيث » ، والمراد بها كما جاء في هامش النسخة ب : ألف التأنيث الممدودة .
(٩) بياض بالنسخة ط ، ولم تشر النسختان أ ، ب إلى هذا البياض . ولعل الناقص كلمة : « غالباً » المذكورة في المتن .
(١٠) أ ، ب : « أختان » تحريف .
(١١) أ ، ب « لخنان » باللام لا بالسين تحريف .
(١٢) ب ، ط : « صحيان » صوابه بالضاد المعجمة كما في أ .

صغير حقير. ورجل قَشْوان[1] : دقيق الساقين ، ورجل مَصّان : لئيم ، ورجل مَوْتان الفؤاد : أي غير حديده[2] ، ورجل نَصْران : أي نصراني ، ورجل خَمْصَان بالفتح : لغة في خُمْصان ، وكبْش أَلْيَان[3] .

فهذه أربعَ عَشْرَةَ كلمةً لا غير ، مؤنثاتها بالتاء .

* * *

(ص) : ووِفاقُه لوزن فِعْل خاصٍّ بــه ، أَوْ أَوْلَى لازم ، لم يخرُجْ إلى شَبَه الاسم ، لا مَسْتَوٍ ، خِلافاً ليونس مطلقا ، ولعيسى في المنقول من فِعْل مع علميــة أو وصفيّة غير عارضة ، وعدم قبول التاء خلافاً للأخفش في أرمل ، وقدرت بِقِلّة في أَجْدَل وأَخْيَل ، وأفعى . وألغيت شذوذاً في نحو أبطح .

والأصح أن منه أفعل التفضيل ، ومَنْع أَلْبَب علماً ، وصرف يَعْصُر ، وأنّــه يؤثِّر عُروض[4] سكُونِ تخفيفٍ ، لا بدل همزة أَفْعَل .

(ش) : الخامسة : موافقة وزن الفعل بشروط :

(أحدها) : أن يكون خاصّاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق[5] واستخرج إذا سمّي بهما ، أو في أعجميّ معرّب ، أو غالباً فيه ، ويعبر عنه (بالأَوْلى به) بأن يوجد في الاسم والفعل ، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع ، وهو قسمان :

قسم نقل من الفعل : كيزيد ، ويشكر .

وقسم ليس بمنقول : كأفكل[6] ويَرْمع[7] .

---

(١) أ : « قسوان » بالسين المهملة ، تحريف. (٢) أ : « جديده » بالجيم ، تحريف .

(٣) أليان : كبير الألية من ذكور الغنم ، وتحرّك اللام فيقال : أَلَيان . « اللسان » .

(٤) أ : « وعروض » بالواو . (٥) أ : « كانطق » تحريف

(٦) أ : « كأفعل » تحريف . والأفكل : الرعدة ، وبه سمّي الأفوه الأودي لرعدة كانت به .

(٧) أ ، ب : « يربع » بالباء ، وفي ط : يرفع بالفاء. وفي الأشموني ٣ : ٢٥٩ : «يرفع» ، والصواب ما ما أثبتنا . واليرمع أصله : الحصى البيض تلألأ في الشمس .

والتعبير بالأوْلَى أحسن من التّعبير بالغالب، لأنه يَبْطُل بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر ، إذ ما من فعل ثلاثيّ إلاّ وله أفعل اسماً ، إمّا للتفضيل ، أو لغيره .

وقد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل ، كأجْدَل [١] وأخْيَل [٢] ، وأرنب . وأيضاً فإن فاعَل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلاّ في نحو خاتَم ، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى ، كضارَب [٣] وقاتَل . ولو سمّي بخاتَم صرف ، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم . ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني[٤] ، ولا معنى لها في الاسم ، فكانت لذلك أصلاً في الفعل .

أما الوزن الخاص بالاسم ، أو الغالب فيه ، فلا شبهة [٥] في عدم اعتباره .

وأما المشترك بينهما على السّواء ، ففيه مذاهب :

أحدها : عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِل من الفعل أم لا ؟ وعليه سيبويه والجمهور ، لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل ، وهو منقول من كَعْسَب : فَعْلَل ، وهو : العَدْوُ الشّديد مع تداني الخُطَى .

والثاني : تأثيره مطلقا ، وعليه يونس .

والثالث : يؤثّر إن نقل من فِعْل ، ولا يؤثر [٦] غيره ، وعليه عيسى بن عمر واستدلّ بقوله :

٣٧ — * أنا ابنُ جَلا [٧] *

فلم يصرفه . وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل ، فَحُكِي .

---

(١) الأجدل : الصقر .

(٢) الأخيل : طائر ذو خيلان ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء : جمع خال ، وهو النقط المخالفة لبقية البدن .

(٣) أ : « كضار » بسقوط الباء . (٤) أ : « معالى » باللام تحريف .

(٥) أ : « والغالب فيه شبهة » بسقوط : « فلا » تحريف .

(٦) « إن نقل من فعل ولا يؤثر » العبارة ساقطة من أ .

(٧) لسحيم بن وثيل الرياحي في أول الأصمعيات وتمامه :

. . وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

الشرط الثـــاني : أن يكون لازماً ، ليخرج (١) نحو : امرُؤٌ وابنُمٌ علَميْن ، فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخْرُج ، وفي النصب كاعلمْ وفي الجر كاضْرِب ، ولا يمنعان من الصرف ، لأن الوزن (٢) فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمّي بهما على لغة [٣١] من يَلْتَزِمُ الفتحَ (٣) مُنِعَا .

الشرط الثـــالث : أن يخرجه إلى شَبَه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليَخْرُج نحو : رُدَّ . وقيل : إذا سمّي بهما ، فإنهما يصرفان ، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم ، فصارا نحو : مُدّ . وقيل : هذا إذا كان السكون قبل التسمية . فإن طرأ بعدها كأن تسمّي رجلاً بضَرَب ، ثم تسكن الرّاء تخفيفاً ، ففيه قولان : حكيتهما آخراً ، أصحّهما الصّرف أيضاً ، وعليه سيبويه ، لأنه صار على وزن الاسم ، والأصل الصرف .

والثاني : المنع ، لعُرُوض التّخفيف ، فلا يُعْتَدّ به . وعليه المبرد والمازني ، وابن السّرّاج ، والسّيرافي .

ويجري القولان في (يَعْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه ، وعليه سيبويه لورود السّماع به ، فيما حكاه أبو زيد ، وخروجه إلى شَبَه الاسم .

والثاني منعه ، وعليه الأخفش لعُروض الضّمّة ، فلا اعتداد بها ، ويجريان أيضاً في (ألْبُب) (٤) علماً ، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ . والأصح — وعليه سيبويه — منعه ، ولا مبالاة بفكه ، لأنه رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح مثل : استَحْوذ (٥) ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً ، فكذا الفكّ ، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشْدِدْ في التعجب ، ولم يَرْدُدْ ، وأَلِلَ (٦) السّقاء ، فلم يباينه .

(١) أ : « فيخرج » بالفاء. (٢) ط : « لا في الوزن » تحريف .

(٣) ط : « على لغة ملتزم الفتح » . (٤) بضم الباء ، وانظر حاشية الصبان ٣ : ٢٦١ .

(٥) لأنها لو لم تصح الواو فيها لقال استحاذ ، لانطباق القاعدة ، وهي تحرّك الواو ، وانفتاح ما قبلها .

(٦) أ : « وألد » تحريف . ط : « وألك » تحريف كذلك ، والصواب ما أثبتنا من نسخة ب .
وألل السقاء : تغيرت ريحه ، وألت أسنانه : فسدت . وهذا أحد ما جاء بإظهار التضعيف ، اللسان : (ألل) .

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل : كهَراق ، أصله : أراق ، علماً ، والأصح فيه المنع ، ولا مبالاة بهذا البدل .

الشرط الرابع : أن يكون معه علميّة : كخَضّم اسم العنبر[(١)] بن عمرو بن تميم ، وبذّر : اسم بئر ، وعثّر : اسم واد بالعقيق ، وأحمد ، ويزيد ، ويشكر ، وأجمع وأخواته في التوكيد . أو وصفيّة : ولها شرطان :

(أحدهما) : أن تكون أصلية كأحمر ، بخلاف العارضة : كمررت برجل أرْنَبٍ ، أي ذليل ، وبنسوة أرْبَعٍ ، فإنهما مصروفان ، لأن الوصفيّة بهما عارضة .

الثاني : أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو : مررت برجل أبَاترٍ[(٢)] وأُدابرٍ[(٣)] فانهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفيّة الأصلية ، لدخول التّاء عليهما في : امرأة أبَاترة ، وأُدابرة .

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء ، وما لا مؤنث له من لفظه ، بل من معناه : كرجل آلى[(٤)] ، وامرأة عجزاء ، ولا يقال : ألْيَاء ، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث : كرجل أكمر ، وآدر ، وألْحَى ، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه ، وذلك أفعل التفضيل مع (مِنْ) .

قال أبو حيّان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل،وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو : أرمل وأرملة ، فمذهب الجمهور صرفه . ومنعه الأخفش كأحمر ، قال : ثم إنه لا توجد الوصفيّة مع الوزن المختص . ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصّة .

وهنا مسألتان :

إحداهما : أجْدَل للصّقر ، وأخيل لطائرٍ ذي خيلان[(٥)] ، وأفعى للحيّة ،

---

(١) أ : « لعبير » تحريف ، وفي ط : « اسم لعنبر » . (٢) الأُباتر بالضم : القاطع رحمه .
(٣) الأُدابر بالضم : الذي لا يقبل نصحاً . (٤) آلى : عظيم الألية .
(٥) ط : « خسلان » بالسين بعد الخاء . تحريف والصواب ما ذكرنا ، وانظرما مضى في ص ٩٨ .

أسماء لا أوصاف ، فأكثر العرب تصرفها ، وبعضهم يمنعهما ملاحظةً للوصفيّة ، فلحظ في أجدل معنى: شديد ، وأخيل : أفعل من الخيلاَن، وأفعى : معنى : خبيث منكر . وقيل : إنه مشتق من فَوْعَة السُّم ، وهي حرارته ، وأصلُه : أفْوَع ، ثم قلب فصار أفعى .

الثانية : ما أصله الوصفيّة ، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوى ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان ، الأكثر منعه اعتبارا بأصله ، ولا يعتدّ بالعارض ، وشذ صرفه إلغاءً للأصل، واعتداداً بالعارض [1] .

* * *

(ص) : ومع العلمية زيادتا فعلان فيه ، أو في[2] غيره ، ومبنى حسّان ونحوه على أصالة النّون .

(ش) : السادسة : وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلميّة : الألف والنون الزائدتان ، سواء كانتا في فَعْلان : كحَمْدان ، أو غيره : كعِمْران ، وعُثْمان ، وغَطَفَان[3] .

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ، ثانيهما مضعّف ، فلك اعتباران : إن قدّرْت أصالة التضعيف فهما زائدتان . أو زيادته فالنون أصليّة ، كحسّان : إن جعلته من الحِسِّ فوزنه : فَعْلاَن ، فلا ينصرف[4] ، أو من الحُسْن ، فوزنه : فَعّال ، فينصرف . وكذا (حيّان) ، هل هو من الحَياة أو الحين ؟

قيل : ويدل للأوّل ما روى في الحديث : « أنّ قوماً قالوا : نحن بنو غيّان ، فقال عليه الصلاة والسلام : « بل أنتم بنو رَشْدان »

فقضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقاً من الغَيْن[5] .

* * *

(١) ب : « ولا يقيد بالعارض » .
(٢) « في » ساقطة من أ ، ب .
(٣) غطَفَان محركة : قبيلة ، وهو ابن سعد بن قيس عيلان .
(٤) أ « ولا ينصرف » بالواو.
(٥) من معانيه : العطش .

(ص) : أو ألف إلحاق مقصورة .

(ش) : السابعة : ألف الإلحاق المقصورة :

وتمنع مع العلمية – بخلاف الممدودة – لشبهها بألف التأنيث المقصورة من [٣٢] وجهين لا يوجدان في الممدودة :

أحدهما : أن كُلاً منهما زائدة ، ليست مبدلةً من شيء ، والممدودةُ مبدلة من ياءٍ .

الثاني : أنّها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كَأَرْطَى [١] ، فهو على مثال : سَكْرى [٢] ، وعِزهَى [٣] فهو على مثال : ذِكْرَى .

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعِلْباء [٤] لا يصلح لألف التأنيث الممدودة [٥] .

(تنبيهان)

الأول : الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة [٦] كلمة على بناء يكونُ رباعيّ الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى [٧] أصول الثلاثي ، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعي الأصول ، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق .

الثاني : قال أبو حيّان : ما فيه ألف التكثير [٨] أيضاً ، إذا سمّى به منع الصّرف

(١) الأرطى : شجرٌ نَوْره كنوْر الخلاف ، وثمره كالعُنّاب مرّ ، الواحدة : أرطاة .

(٢) أ : « ذكرى » بالذّال .

(٣) الكلمة ساقطة من أ . والعزهى : الذي لا يحدّث النساء ولا يريدهن .

(٤) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى ، ومثلها قوباء ، أصلها : قوباى .

(٥) لأن ألف الإلحاق لا تتبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة عن ألف ، لا عن ياء فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير . بهذا علّل ابن أبي الربيع . ووضح الشيخ خالد رأي ابن أبي الربيع بقوله : إن الحرف إذا كان منقلباً عن مانع منع كالهمزة في صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلباً عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء . انظر شرح التصريح ٢ : ٢٢٢ .

(٦) أ : « الثلاث » . (٧) أ : « فبقى » تحريف .

(٨) ألف التكثير : هي الألف التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة نحو : قبعثرى هذه ، فلا يقال : إنّ ألفها للإلحاق ، لأنه ليس في أصول الأسماء سداسي ، فتلحق به ، انظر الصبان ٣ : ٢٦٣ . والتصريح ٢ : ٢٢٢ ، واللسان : (قبعثر) . وفي ب : « التكسير » تحريف .

نحو قَبَعْثَرَى (١) ، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم تنقلب ، ولا تدخل عليها تاء التأنيث (٢) ، كما أن ألف التأنيث كذلك .

* * *

(ص) : أو تركيب مَزْج .

(ش) : الثامنة : تركيبُ المَزْج ، ويَمْتَنِعُ مع العلمية ، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجُزَه يحذف في الترخيم كما تحذف ، وأن صَدْرَهُ يصغر كما يصغر ما هي فيه ، ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها . وضابِطُهُ : كُلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً — لا بالإضافة (٣) ، ولا بالإسناد (٤) — بتنزيل ثانيهما من الأَوّل منزلة هاء التأنيث : كبَعْلَبَكَّ ، ومَعْدِي كَرِب .

واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب (٥) العدد : كخمسةَ عَشر ، والإسناد (٦) كبرَقَ نَحْرُه ، والإضافة (٧) : كامرئِ القيس .

* * *

(ص) : أو عجمة (٨) شخصيّة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلاّ صُرِف ، تَحرّكَ الوسط أوْ لا ، خلافاً لمن جوّز المنع إلاّ مع تأنيث . ولا يشترط كونُه عَلَماً خلافاً للدّبّاج .

(ش) : التاسعة : العجمة : وتمنع مع العلميّة بشروط :

أحدها : أن تكون شخصيّة بأن ينقل في أول أحواله عَلَماً إلى لسان العرب كإبراهيم

---

(١) القبعثرى : الجمل العظيم .

(٢) هذا يختلف مع قول الصبّان : « وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق ، فيقال : قبعثراة » الصبان ٣ : ٢٦٣ واللسان : (قبعثر) .

(٣) أ ، ب : « لا بإضافة » .

(٤) أ ، ب : « لا بإسناد » .

(٥) ط : « كترتيب » تحريف .

(٦) ط : « والإسنادي » .

(٧) ط : « والإضافي » .

(٨) أ : « وعجمة »

وإسرائيل، فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما عَلَمَيْن. بخلاف الجنسيّة ، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة : كديباج ، ولِجام ، ونَيْروز ، فإنها لنقلها نكراتٍ أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ ، وتُصُرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها ، والاشتقاق منها .

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم ؟ قولان :

المشهور ، لا ، وعليه الجمهور فيما نقله أبوحيّان :

الثاني ، نعم ، وعليه أبو الحسن الدّبّاج [١] ، وابن الحاجب ، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه .

وينبنى على ذلك صرف نحو : قالون [٢] ، وبُنْدَار [٣] ، فينصرف على الثاني لأنه لَمْ يكن عَلَماً في لغة العجم، دون الأول، لأنه لم يكن [٤] في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيم ، وإسحاق ، فإن [٥] كان ثُلاثياً صرف سواء تحرك الوسط كَشتَر[٦] ، ولَمَك [٧] : اسم رجل ، أوْ لاَ ، كنُوح ، ولُوط . وقيل : يمنع متحرّك الوسط إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع ، كما في المؤنث . وَفرقُ الأوّل بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثّر ، دون الزّيادة على الثلاثة ، وذلك لأنها متوهمّة ، والتأنيث ملفوظ به غالباً ، ولذلك لَمْ تُعْتَبَرْ مع

(١) الدّبّاج : أبو الحسن علي بن جابر بن علي . قرأ النحو على ابن خروف مات ٦٤٦.

(٢) لأنه لم يستعمل علماً ، وإنما استعمل صفة بمعنى : جيد ومنه قول عليّ رضي الله عنه لشريح : « قالون» ، وهو بالرومية بمعنى : أصبت . انظر اللسان : (قلن) .

(٣) البندار بالضمّ واحد البنادرة : وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض .

(٤) أ : « لم يتمكن » تحريف . (٥) أ « وإن كان » بالواو .

(٦) شتر : اسم قلعة من أعمال أرّان بفتح الهمزة ، وتشديد الراء : إقليم بأذربيجان . انظر شرح التصريح ٢ : ٢١٩ ، وانظر استشكال يس على منع صرفه .

(٧) وفي اللسان : لمك أبو نوح ، ولامك جده . وانظر ما أورده الصبان في حاشيته ٣ : ٢٥٧ .

علميّة متجدّدة ، ولا وصفيّة ولا وزن الفعل ، ولا تأنيث ، ولا زيادة .

وقيل : يجوز في الساكن الوسط الوجهان : الصرف ، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ . نَعَم . ، إن كان فيه تأنيث تعيّن المنع ــ كما سيأتي .

ولو كان رُباعيّاً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع ، إلحاقاً له بما قبل التصغير .

* * *

(ص) : وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ النونَ والزّاي الدالَ ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم [(١)] ، وكونه خُماسيّاً أو رُباعيّاً عارياً من الذّلاقة .

(ش) : المراد بالعَجَمِيّ : كل ما نقل إلى اللّسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس ، أو الرّوم، أم الحبشة ، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك .

وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

أحدها : أن تنقل ذلك الأئمة .

الثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العرّبية نحو : إبريسم فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نَرْجِس أو آخره زاي بعد دال نحو : مُهَنْدِز ، فإن ذلك لا يكون في كلمة [٣٣] عربيّة .

الرابع : أن يجتمع في الكلمة من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصّاد نحو : صَوْلَجان ، أو والقاف نحو مَنْجَنيق ، أو والكاف نحو: أُسْكُرّجة [(٢)] .

الخامس : أن يكون عارياً من حروف الذّلاقة ، وهو خماسي أو رباعي . وحروف الذّلاقة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ) . قال صاحب العيْن: لست واجداً في كلام

(١) ط ، ب : «أو الجيم» والوجه ما أثبتنا من أ ، وانظر ما سيأتي في الشرح .

(٢) الأسكُرُّجَة ، بضم الهمزة والكاف ، وتشديد الراء مضمومة ومفتوحة : صحفة صغيرة كانت العجم تستعملها في الكواميخ ، وانظر اللسان : (سكرج) ، والمعرّب للجواليقي ٢٧ ، ١٩٧ .

العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة (١) خاصّة ولا رباعيّة كذلك إلاّ كلمة واحدة ، وهي (عسجد) لخفّة السين وهشاشتها .

* * *

(ص) : وما وافق العربيّ لفظاً فمنعُه على قصد المُسمّى ، فإن جُهِل فعلى العادة في التّسمية . ولا يُنزّل جهالةُ الأصل ، أو كونُهُ ليس من عاداتّهم التسمية به كالعُجْمة على الأصح ، وما بني على قياس العرب وسميّ به ، فثالثها الأصح ، إن كان على قياس مطّرد لحق به ، فإن كان به مانع منع .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : ما كان من الأسماء الأعجمية مُوافِقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو : إسحاق ، فإنه مصدر لأسْحَق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع ، تقول : أسحق الضّرع : ارتفع لبَنُه . ونحو : يعقوب ، فإنه ذكَرُ الحَجَل (٢) ، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبع فيه قصد المُسَمّي ، فإن قصد اسم النّبيّ منع الصرف للعلمية والعجمة ، وإن عُيِّن مدلوله في اللسان العربي صرف . وإن جُهِل قصد المُسَمّي حُمِل على ما جرت به عادة الناس ، وهو القصد بكل واحدٍ منهما موافقة اسم النّبيّ (٣) .

فلو سمّت العرب باسم مجهول ، أو باسم ليس من عادتّهم التسمية به ، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم ، كما أن العجميّ كذلك ، وعلى هذا الفرّاء ، ومثل الأول بسبأ (٤) ، والثاني بقولهم : هـذا أبو صُعْرور (٥) فلم

(١) الحروف المصمتة هي ما عدا حروف « مُرْ بِنَفَلْ » .

(٢) الحجل : ضرب من الطير يصاد . (٣) أي إسحاق ، ويعقوب .

(٤) في جميع النسخ بدون همزة في آخره وأصله الهمز ، وهو تمثيل لاسم مجهول الأصل أعربي هو أم عجمي ؟ بناء على أنه مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن ، واسم القبيلة : سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . أنظر : اللسان (سبأ) .

(٥) أ : « أبو صقرور » بالقاف . تحريف . ومن معاني الصعرور : حمْل شجرة الفلفل وشبهه مما فيه صلابة.

يصرف ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به ، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك .

الثانية : ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُرْثُن [١] من الضرب ، فتقول : ضُرْبُب ، وعلى مثال سَفَرْجَل ، فتقول : ضَرَبَّب ، فهل يلحق بكلام العرب أولا ؟ فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : نعم ، فيحكم له بحكم العربي .

والثاني : لا ، لأنه ليس من كلام العرب ، فصار بمنزلة الأعجميّ .

والثالث : وهو الصحيح ، إن بني على قياس ما اطرّد في كلامهم لحق به ، كأن يبني من الضرب مثل : قَرْدَد فتقول : ضَرْبَب لأنه كثير [٢] الإلحاق بتكرار اللام ، أو على قياس ما لم يطّرد في كلامهم لم يلحق به . كأن يُبْنَى منه مثل [٣] : كَوْثر ، فتقول : ضَوْرب ، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر .

إذا عرف ذلك ، فلو سميّ به ، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربيّ ، فلا يمنع إلا مع علة أخرى .

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة .

* * *

(ص) : أو تأنيث [٤] لفظاً أو معنى ، فإن كان ثُنائياً ، أو ثُلاثياً ساكن الوسط وضعاً ، أو إعلالاً ، فالأصح جواز الأمرين .

وثالثها : إن لم يكن بلدة [٥] ، وأن المنع أجود ، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل ، وتحرّك ثانيه لفظاً، وهو المؤنث دون مذكر . وإن سُمّي مذكّرٌ بمؤنّث مجرّد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديراً ، خلافاً للفرّاء مطلقاً ، ولابن خروف في متحرّك الوسط ، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به ، أو غَلَب . أو بوصفه كحائض صُرِف خلافاً للكوفية ، أو بِوَصْف في لغةٍ اسمٍ في لُغَةٍ فعلى التَّقْديرَيْن .

(١) البرثن : كقنفذ : الكف مع الأصابع ، ومخلب الأسد .

(٢) ط : « كثير » .

(٣) « مثل » ساقطة من أ .

(٤) أ : « وتأنيث » بالواو .

(٥) ط : « إن لم يكن بلدة » .

(ش) : العاشرة : التأنيث ، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظياً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة ؛ أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد .

فإن كان المعنوي ثُنَائيّاً كيدٍ علماً لمؤنث ، أو ثُلاثيّاً ساكن الوسط ، وَضْعاً(١) كهِنْد وجُمْل ، أو إعلالاً (٢) كدار علماً ، أصلها : دوَر بالفتح ، ففيه مذاهب:

أصحها – وعليه سيبويه والجمهور – جواز الأمرين ، فيه الصّرف ، وتركه ، وكلاهما مسموع .

أما المنع : فلاجتماع التأنيث والعلمية ، وأمّا الصّرف : فلِخفّة السّكون فقاوم أحد السببين ، كما دَفَع أثره في نوح ، ولوط (٣) .

والثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج) ،قال: لأن السكون لا يُغَيّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين .

والثالث : وعليه الفرّاء أن ما كـان اسم بلد كَفَيْد(٤) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز ، لأنهم يردّدُون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ، ودعداً ، وجُمْلاً على جماعة من النساء، ولا [٣٤] يُردّدون اسم البلدة على غيرها، فلمّا لم تردّدْ ولم تكثر في الكلام ، لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما ، فالأصح أن الأجود المنع ،قاله(٥) ابن جنيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم .

---

(١) « وضعاً » ساقطة من أ ، ب .
(٢) ط فقط : « وإعلالاً » ، وزاد قبله الأشموني : ما كان عارضاً بعد التسمية نحو : فخذ .
(٣) حيث صرفا ، وإن كانا علمين أعجميين ، وذلك بسكون وسطهما ، وفي جميع النسخ : « دفع أثره » .
(٤) فَيْد : بفتح أوله ، وبالدال المهملة : اسم مكان . ذكره لبيد في قوله :

مُرّيّة حلّت بفَيْد وجاورت أهل العراق ، فأين منك مرامها ؟

(٥) ط : « قال » .

وقال أبو علي الفارسيّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوي (١) : ولاأعلم قال هذا القول أحد قبله ، وهو غلط جليّ .

ويتحتّم المنع على الأصح في صور :

أحدها : أن ينضم إلى ذلك عجمة كحِمْص ، وماه (٢) ، وجُور (٣) ، لأن انضمام العجمة قوّى العلّة ، ولا يقال : إن المنع للعجمة والعَلَميّة دون التأنيث ، لأن العجمة لا تمنع صرف الثّلاثي . وجوّز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً .

الثانية : أن يكون مذكّر الأصل ، كزيد اسم امرأة ، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفّة التي بها صَرَف مَنْ صَرَف هنداً .

وجوّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكّر (٤) ، وهو نَقْلٌ (٥) من ثِقَل إلى ثِقَل .

الثالثة : أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة ، لتنزّل الحركةِ منزلةَ الحرفَ الرّابع .

وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين ، ولم يجعلوا الحركَة قائمةً مقام الرابع ، ولا عبرة بتحريكه تقديراً ، كدار ونار ، علمين .

ولو سميّ مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين :

أحدهما : زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل .

أو تقديرا كَجَيَل مخفف جَيْأل(٦) اسم رجل ، فإن الحرف المقدّر كالملفوظ به. بخلاف الثّلاثي ، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا كَكَتِف وشَمْس اسمَى رجُل .

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً ، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل : العلميّة والتعليق

---

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي ، مات بتونس سنة ٦٤٦ .

(٢) ماه بالهاء .. قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية أي بلد كان ، ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماه البصرة ، وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ٤ : ١١٧٦ .

(٣) جُور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . معجم البلدان .

(٤) « إلى مذكر » ساقطة من أ . (٥) أ : « وهو ثقل » بالثاء ، تحريف .

(٦) أصله : اسم للضبع ، أي الأنثى ، ويقال للذكر : ضبعان .

على ما يُشاكِلُه . ودُفِع بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصّل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع .

الشرط الثاني : أن لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ (١) انفرد به كَدَلاَل ووِصَال ، اسمي رجل فإنه كثرت التّسمية بهما في النساء ، وهما في الأصل مصدران مذكّران ، أو غَلَب(٢) فيه كذِراع ، فإنه في الأصل مؤنث ، ثم غلب استعماله قبل العلميّة في المذكر ، كقولهم : هذا ثوب ذِرَاع (٣) ، أي قصير ، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل ، فإذا سمي به رجل صرف ، لغلبة تذكيره قبل العلمية . ولوسميّ مذكّر بوصف المؤنث المجرد كحائض ، وطامث ، وظَلوم ، وجَريح فالبصرّيون: يَصْرِفُ (٤) رجوعاً إلى تقدير أصالة التّذكير ، لأن تلك أسماء مذكرة ، وصف بها المؤنث ، لأمن اللَّبس ، وحملاً على المعنى ، فقولهم : مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض .

ويدّل لذلك أن العرب إذا صغرّتها لم تدخل فيها التاء .

والكوفيون يمنع (٥) بناءً على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة ، كجَنُوب ، ودَبُور وشَمال ، وَسمُوم ، وحَرُور ، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصَّعود ، والهَبُوط . وعند بعضهم صفات جرت على الريح ، وهي مؤنثة ؛ ففيه الوجهان: المنع كباب زينب ، والصرف كباب حائض .

* * *

(١) « تذكير » ساقطة من أ . (٢) أي غلب فيه التذكير .

(٣) وتقول : أنت ذراعي ، وعضُدي أي : ناصري ومنجدي .

(٤) أ : « تصرفه » ، ط : « تصرف » . (٥) أ ، ط : « تمنع » بالتاء .

(ص) : مسألة . القبائل ، والبلاد ، والكلمة ، والهجاء يبنى على المعنى [١] فإن كان أباً ، أو حيّاً ، أو مكاناً ، أو لفظاً أو حرفاً صرف . أو أُمّاً ، أو قبيلةً ، أو بُقْعة ، أو سُورة ، أوكلمة منع .

وقد يجب اعتبار أحدهما . وقد تسمّى قبيلة باسم أب ، أوحيٌّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن ، و يؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع .

(ش) : صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم [٢] وحروف الهجاء ومنعها ، مبنيّان على المعنى ، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعدّ ، وتميم ، أو الحي كقريش وثقيف صُرِف [٣] أو الأم كباهلة ، أو القبيلة كمجوس ويهود ، منع للتأنيث مع العلَمية . وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبَدْر وثَبير [٤] صرف . أو البقعة كفارس وعمان منع . أو بالكلمة اللفظ نحو : كتب زيد فأجاد ، أي فأجاد هذا اللفظ صرف . أو الكلمة نحو فأجادها منع . وكذلك الأفعال ، وحروف الهجاء ، والسور . وقد يتعين اعتبار الحي ، أو القبيلة ، أو المكان ، أو البقعة .

فالأول : ككلب ، والثاني : كيهود ومجوس ، والثالث : كبدر ونجد ، والرابع : كدمشق ، وجِلّق ، والحجاز ، والشام ، واليمن ، والعراق . وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء ، وذلك ثلاثة [٣١] أقسام : قسم يَغْلب [٥] فيه اعتبار التذكير ، كقريش ، وثَقيف ، ومِنىً ، وهجَر [٦] ، وواسط [٧] وحُنَين .

---

(١) أ : « على المنع » . (٢) ط : « والكلمة » .

(٣) « صرف » ساقطة من أ .

(٤) ثبير ككبير : جبل بمكة ، وكانوا يقولون : « أشرق ثبير ، كيما نغير » .

(٥) أ : « يطلب » بالطاء ، تحريف .

(٦) هجر بفتح أوله وثانيه : مدينة البحرين . معجم ما استعجم ٤ : ١٣٤٦ .

(٧) واسط : اسم يطلق على عدّة مواضع : فواسط مدينة الحجاج التي بنيت بين بغداد والبصرة ، وواسط أيضاً من بلاد بني كلاب . بالبادية ، وواسط : حصن .

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث : كَجُذام (١) ، وَسَدُوس (٢) ، وفارس ، وعمان .
وقسم استوى فيه الأمران : كثمود ، وسبأ ، وحراء ، وقُباء ، وبغداد .

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم ، أو الحيّ باسم الأم ، كباهلة ، فيوصفان بابن ، وبنت ، فيقال : تميم بن مُرّ ، أو بنت مُرّ وباهلة بن أعصُر أو بنت أعصُر (٣) ، مراعاةً للأصل ، أو المسمّى .

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع الصرف كقوله :

٣٨ ـ شادوا البلاد ، وأصبحوا في آدمٍ بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا (٤)

أي في قبائل آدم ، أو أولاد آدم ، فحذف المضاف ، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنثاً في قوله « بلغوا بها » ، ولم يمنعه الصرف ، لأنه راعى المضاف المحذوف .

* * *

(ص) : وما سمي من السّور بذي أل صُرِف (٥) . أو عارٍ ولم تضف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديراً فلا ، حيث لا مانع . أو بجملة فيها وصل قطع ، أو تاء قلبت هاء في الوقت . وأُعرب ممنوعاً ، أو بحرف هجاء حكي ، أو أعرب ممنوعاً ومصروفاً أضيف إليه سورة أو لا ، أو موازن أعجمي كحاميم ، فأوجب ابن عصفور الحكاية ، وجوّز الشّلَوْبين إعرابه ممنوعاً ، ويجريان في المركب كطا سين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء ، ومضافاً إليه ، ولو تقديراً مع فتح النون ، وإعرابها مضافة ، وليس في كَهيعَص ، وحَم عَسَق إلا الوقف خلافاً ليونس .

(١) انظر لجذام جمهرة أنساب العرب ٢٤٤ ، ٤٢١ ، ٤٧٧ .

(٢) كل سدوس في العرب بفتح السين إلاّ سُدوس بن أصمع فهو بالضم . جمهرة أنساب العرب ٢٢٩ ، ٣١٧ ، ٤٠٤ .

(٣) أ ، ب : « باهلة ابن أو بنت أعصر » .

(٤) من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨ وروايته : « سادوا » بالسين . وبيض الوجوه : مشاهير الناس ، والفحول : السادة .

(٥) ط : « حرف » بالحاء تحريف .

(٦) في أ ، ط : « حمعسق » منتصلة صوابه في ب ورسم المصحف .

(ش) : أسماء السور أقسام :

أحدها : ما فيه ألف ولام ، وحكمه : الصّرف ، كالأنفال ، والأنعام والأعراف .

الثاني : العاري منها ، فإن لم يضف إليه سورة منع الصرف نحو : هذه هُودُ[1] ، وقرأت هودَ ، وإن أضيف اليه (سورة) لفظاً أو تقديراً صرف نحو : قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو : قرأت سورة يُونُسَ[2] .

الثالث : الجملة نحو : «قل أوحِيَ[3] إليّ» و[4] «أتى أمْرُ الله[5]» فتحكى فإن كان أوّلها همز وصل قُطِع ، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلاّ في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها — أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف ، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء . وتعرب[6] لمصيرها أسماء ، ولا موجب للبناء ، ويمنع الصرف للعلميّة والتأنيث نحو : قرأت اقتربَتْ ، وفي الوقف : اقتربه .

الرابع : حرف الهجاء : كصَ ، ونَ ، وقَ ، فتجوز فيه الحكاية ، لأنها حروف[7] فتحكى كما هي ، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء ، وعلى هذا يجوز فيها الصرّف وعدمه بناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا ؟ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد ، بالسكون[8] والفتح[9] منوّناً وغير منوّن .

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين[10] فأوجب ابن عصفور

---

(١) يقول سيبويه ٢ : ٣٤ ، ٣٥ : «إن جعلت هوداً اسم السّورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، والسُّوَر بمنزلة النساء» .

(٢) المانع في يونس: العلميّة والعجمة بخلاف هود ، فإنه ثلاثي ساكن الوسط ، فيصرف .

(٣) الجن ١ ، وغيرها . (٤) «الواو» ساقطة من أ . (٥) النحل ١ .

(٦) أ «وتعرف» بالفاء ، تحريف . (٧) أ : «لأنها حرف» .

(٨) بالسكون على الحكاية . (٩) بالفتح على الإعراب

(١٠) ط : «كحميم ، وطسين ، ويسين» وفي المخطوطتين رسمت الكلمات بالألف ، وهو الأوضح ، لأنها في مقابلة الاسم الأعجمي : قابيل ، وهابيل .

فيه الحكاية ، لأنها حروف مقطعة .

وجوّز (الشّلوبين) فيه ذلك ، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل ، وقابيل ، وقد قرئ « ياسينَ » بنصب النون [1] ، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا ؟

السادس : المركّب كطاسين [2] ميم : فإن لم يضف إليه « سورة » ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ، ورأي ثالث : وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر .

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً ، ففيه الرأيان [3] ، ويجوز على الإعراب فتح النون [4] ، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك ، وإجراؤه على النون مضافا لما بعده ، وعلى هذا في (ميم) الصّرفُ وعدمُه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه . أمّا (كهيعص) [5] ، حم عسق [6] فلا يجوز فيهما إلاّ الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا ؟ ولا يجوز فيهما الإعراب ، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة ، ولا تركيب المزج ، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة .

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُه [7] مفتوحةً ، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربهُ ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة .

* * *

(ص) : مسألة ينوّن في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً ،

(١) على أنها مفعول لفعل محذوف : اذكر ياسين ، انظر الكتاب ٢ : ٣٦ .
(٢) ط : « كطسيم » .
(٣) أي بناء الجزء الأول على الفتح ، وهو : طاسين وإجراء الإعراب على الميم .
(٤) قال سيبويه : « وأما طسم ، فإن جعلته اسماً لم يكن بد من أن تحرّك النون ، وتُصيّر ميماً كأنك وصلتها إلى طاسين ، فجعلتها اسماً بمنزلة : بعلَ بكّ . سيبويه ٢ : ٣٦ .
(٥) مريم ١ .
(٦) أ ، ط : « حمعسق» ووجهه من ب : كما أثبتنا ، لأنهما في المصحف آيتان ، لا آية واحدة .
(٧) ط : « كلمة » تحريف . أ ، ب : « كلمسه » وهو الصواب ، والمراد بالكلم الحروف التي تتكون منها : كهيعص .

ولا تظهر الفتحة جرّاً خلافاً لقوم مطلقاً ، وليونس في العَلَم [٣٦] .

(ش) : ينوّن جوازاً[١] في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تَلِي كسرة، سواء كان جمعاً نحو : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بِجَوارٍ ، قال تعالى : «ومن فَوْقِهِم غَواشٍ »، «والفَجْرِ وليالٍ عَشْرٍ[٢]» أم مصغرا كأُعَيْمٍ ،[٣] أم فعلاً مسمى به كَيَغْزٍ ، وَيَرْمٍ ، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً — كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق : كصحَارَى ، وعذَارى بعد صحارٍ ، وعذارٍ . ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها . وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِها ، وعليه قول الشاعر :

٣٩ — * ولكنّ عبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا * [٤]

وقيل يجوز في العلم دون غيره ، وعليه يونس ، واستدل بقوله :

٤٠ — * قد عَجِبَتْ مِنِيّ ومِن يُعَيْلِيَا * [٥]

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة .

* * *

(ص) : مسألة :

ما منع صَرْفَهُ دون علميّة منع معها وبعدها ، إلاّ أفعل تفضيل مجرداً مِن (مِنْ) .

---

(١) « جوازاً » ساقطة من أ . (٢) « عشر » ساقطة من ب ، ط .

(٣) أعيم : تصغير أعمى .

(٤) للفرزدق ، وصدره :

* فلو كان عبدالله مولى هجوته *

(٥) للفرزدق ، وعجزه :

* لما رأتني خلَقاً مقلوليا *

ويُعَيْل : تصغير يعلى اسم رجل ، والألف للإطلاق .

وفي أ : « مني من » بدون واو .

وخالف الأخفش في (أحمر) .

وثالثها : إن لم يكنه . ورابعها : يجوزان. وفي فَعْلان، وأُخَر، ومعدول العدد ، وَجمعٍ مُتَناهٍ ، ومركب كحضرموت آخرُهُ وزنُ المتناهي أو ألفُ التأنيث . وما منع معها صُرِف دونها وِفَاقاً .

(ش) : ما منع صرفه دون علميّة [١] ، وهو الذي ليس أحد عِلّتيه العلميّة خمسة أنواع : فإذا سمّي بشيء منها [٢] لم ينصرف أيضاً . وكذا إذا نُكّر بعد التسمية .

واستُثْني من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سمّي به ثم نكّر انصرف بإجماع ، لأنه لم يبق فيه شَبَهُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلاّ بِمِنْ ظاهرة أو مقدّرة . فإن سمي به مع (مِنْ) ثُم نكّر مُنِع قولاً واحداً . وخالف الأخفش [٣] في مسائل :

الأولى : باب أفعل الوصف كأحمر إذا سمّي به ، ثم نكّر ، فذهب إلى أنه يصرف : لأنه ليس فيه إلاّ الوزن : ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية .

وأجاب الجمهور بأنه شبيه [٤] بالوصف ، وشَبَهُ العِلة [٥] في هذا الباب عِلّة [٦] . وفيه رأي ثالث : أنه ان سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير : لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى .

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف ، لخلوص الاسمية ، وذهاب معنى الوصفيّة ، وعلى هذا الفرّاء وابن الأنباري .

---

(١) ط : « دون علميته » .
(٢) أ : « شيء منها » .

(٣) هو سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش الأوسط وليس علي بن سليمان : أبو الحسن الأخفش الأصغر . والأخفش سعيد خالف سيبويه في حواشيه على كتابه ، ووافقه في كتابه : الأوسط . مات سنة عشر وقيل : سنة خمس عشرة . وقيل : إحدى وعشرين ومائتين .

(٤) الحقّ ما قاله الدنوشري : إن مذهب الأخفش هو الصواب ، لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن معنى : أحمر حينئذ شخص مسمّى بهذا الاسم . انظر حاشية . ياسين ٢ : ٢٢٧ .

(٥) أ ، ب : « العليّة » .
(٦) أ ، ب : « عليّة » .

ورابع : أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، وعليه الفارسي ، راعى فيه الأصل والحال كأبطح [١] .

الثانية : باب فعلان الوصف كَسَكْران ، إذا سمي به ثم نكّر . ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف ، وسيبويه على المنع ، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر .

الثالثة : أُخَر ، إذا سميّ به ثم نكر بعد التسمية ، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لأن العدل قد زال ، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف [٢] ، فلا يؤثر في غيره . والجمهور على المنع لشبهه بأصله .

الرابعة : معدول العدد : إذا سميّ به ثم نكّر بعد التسمية . ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لما تقدّم في أُخَر ، وخالفه الجمهور .

الخامسة : الجمع المتناهي : إذا سميّ به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، وخالفه الجمهور .

السادسة : المركب المزجي : اذا ختم بمثل مفاعل ، أو بذي ألف التأنيث ، كمحاريب مساجد ، أو عبد بشرَى ، أو عبد حمراء[٣] ، إذا ركّبا وسمي به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، لأن المانع فيه حال التسمية التركيبُ مع العلميّة ، لا الجمع والتأنيث ، وقد زالت العلميّة بالتنكير . والأصح عند ابن مالك وغيره المنع ، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم .

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين .

* * *

(١) الأبطح : مسيل واسع ، فيه دقاق الحصى . جمعه : أباطح ، وبطاح .

(٢) وذلك لأن أُخَر جمع أُخْرى ، أنثى آخر ، بمعنى مغاير : فهو وصف . وقد زال هذا الوصف بالتسمية ، ويترتب على زواله زوال العدل حيث إنه معدول عن الألف واللام عند أكثر النحويين ، والعدل لا يظهر إلاّ في مجال الوصف .

(٣) في النسخ الثلاث : « حمرا » بالقصر ، جرياً على مألوف الكتابة القديمة .

(ص) : مسألة :

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث ، وأعجمي إلاّ المرخم ، ومركب ، وشبه فعلَى [١] ، ومضارعٍ قبله أو بعده ، ويمنع المصروف به ، إن أكمل موجبه .

(ش) : إذا صغّر مالا ينصرف صرف ، لزوال سبب المنع بالتصغير ، كزوال العدل في عُمَير ، والألف المقصورة في عُلَيق تصغير عَلْقَى [٢] . والألف والنون في سُرَيْحين تصغير : سِرحان . والوزن في شُمَيِّر تصغير شمّر . وصيغة الجمع في جُنَيدِل تصغير جنادل .

ويستثنى من ذلك المُؤَنّث ، والعجمي ، والمركب المزجي ، وشِبْه فَعْلَى [٣] ، وهو باب سكران ، وشبه الفعل المضارع كتغلب ، ويشكر ، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير ، لبقاء السبب .

وقولي : قبله أو بعده ، أي سواء [٣٧] كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير ، كالمثالين المذكورين ، أو عارضاً فيه كأُجَيْدِل تصغير : أجادل ، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْطِر بخلافه قبله .

واحترزنا بالمضارع عن الماضي ، فإن مشابهته تزول بالتصغير . وقولي : في الأعجميّ إلا المرخّم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصّرف نحو : بُرَيْه وسُمَيْع في إبراهيم ، وإسماعيل ، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير ، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك . نبّه عليه أبو حيّان .

وقد يكون الاسم منصرفاً ، فإذا صغّر منع ، لحدوث سبب المنع فيه كتوسُّط مسمًّى به ، فإنه مصروف ، فإذا صغّر على تُوَيْسِط [٤] أشبه الفعل فيمنع . وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التاء فيتعيّن فيه المنع بعد أن كان جائزاً .

* * *

(١) أ ، ب : « شبه فعلا » .

(٢) أ : « تصغير عليقَى » تحريف ، والعَلْقَى كسكرى : نبت يكون واحداً وجمعاً .

(٣) أ ، ب : « وشبه فعلا » .

(٤) أ : « تربط » تحريف .

(ص) : مسألة : يصرف لتناسب ، وضرورة ، واستثنى الكوفيّة ، أفعل مِن . وقوم ذا ألف التأنيث . قيل : ومطلقاً في لغة .

(ش) : يجوز صرف مالا ينصرف ، لتناسب ، أو ضرورة .

فالأول : نحو : « وجئْتُكَ من سَبَأٍ بِنَبَإٍ [(١)] ». « سلاسلاً وأغلالاً [(٢)] » « وَدّاً ولا سُواعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونسراً [(٣)] »

والثاني : كقوله :

٤١ — • تَبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظَعَائنٍ [(٤)] •

واستثنى الكوفيّون أفعل التفضيل ، فلم يجيزوا صرفه لذلك ، واحتّجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل « مِنْ » فلا يجمع بينه وبينها ، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة . والبصريون بنوا الجوازعلى المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٌ منك، وشرٌ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضّرورة ، وعلّلوه بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستَوٍ في الرّفع والنصب والجرّ ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فينقص بقدر ما زيد [(٥)] .

وأجيب [(٦)] بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون ، فيلتقي بساكن [(٧)] فيكسر ، ويكون

---

(١) النمل ٢٢ . (٢) الإنسان ٤ .

(٣) نوح ٢٣ .

(٤) من معلّقة زهير ، وعجزه :

• تحملن بالعلياء من فوق جُرْثُم •

وقد نسبه العيني إلى امرىءالقيس الكندي ، وتمامُه :

• سوالك نقباً بين حزْمَى شَعَبْعَبِ •

(٥) نص عبارة الأشموني في هذا الموضع : « إذ يزيد بقدر ما ينقص » ٣ : ٢٧٤ .

(٦) نص عبارة الصبّان : « وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ، ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن » . انظر حاشية الصبان ٣ : ٢٧٤ .

(٧) أ ، ب : « فيلتقي الساكن » .

محتاجاً إلى ذلك .

وزعم قوم: أن صرف مالا ينصرف مطلقاً ، أي في الاختيار . لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش ، قال : وكأنّ هذه لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

* * *

(ص) : ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان عَلَماً.

(ش) : في منع المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا حتى في الاختيار ، وعلى ذلك أحمد بن يَحْيَى فانه أنشد :

٤٢ ـ أؤمِّل أَنْ أَعيش وَأَنَّ يَوْمِي بِأَوَّلَ أو بأَهْوَنَ أو جُبَـارِ
أو التَّـالِي دُبارِ فإن أَفُتْهُ فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ[1]

فقيل له : هذا موضوع ، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما ، فقال : هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر ؟ قال أبو حيّان : فدل هذا الجواب على إجازته اختيـاراً .

---

(١) البيتان في الدرر واللسان منسوبان لشاعر جاهلي لم يعرف اسمه .
وانظر اللسان : (وأل ، هون ، جبر ، دبر ، أنس، عرب ، شير) .
وأول : اسم يوم الأحد في أسمائهم القديمة .
وأهون : الاثنين .
وجُبار : الثلاثاء .
ودُبار : الأربعاء .
ومؤنس : الخميس .
وعَروبة : الجمعة .
وشِيار : السبت .
ويروى : « فإن يفتني » وفي اللسان: « عرب » تعليقاً على « فمؤنس » أراد : فبمؤنس وترك صرفه على اللغة العادية القديمة ، وإن شئت جعلته على لغة من رأى ترك صرف ما ينصرف .

والثاني : المنع مطلقا حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض [1] من الكوفيين ، قالوا : لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر ، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء .

والثالث : وهو الصّحيح : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين . واختاره ابن مالك ، وصحّحه أبو حيّان قياساً على عكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله :

٤٣ ـ فما كانَ حِصْنٌ ولاحابس يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع [2]

والرابع : يجوز في العَلَم خاصة .

* * *

(ص) : ولا واسطة ، وزعمها ابن جني في ذي أل ، والمضاف [3] والتثنية والجمع :

(ش) : الاسم : إما منصرف ، أو غيره ، ولا واسطة بينهما ، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل ، والمضاف ، قال : فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه ، ولا غير منصرف لعدم السبب قال : وكذلك التثنية والجمع على حدّها [4] ليس شيء من ذلك [٣٨] منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفةً كان أو نكرة ، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارسيّ .

---

(١) هو سليمان بن محمد بن أحمد ، أبو موسى النحوي البغدادي ، المعروف بالحامض ، مات لتسع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ .

(٢) استشهد به على منع مرداس من الصرف ، وهو مصروف ، وقائله : العباس بن مرداس من جملة أبيات يعاتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) « والمضاف » ساقطة من أ ، ب .

(٤) وفي ط : « حدهما » تحريف . أي الجمع الذي على حد التثنية ، وهو جمع المذكر السالم .

الباب الثالث : الأسماء الستّة

(ص) : الثالث : ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبّراً من : أب ، وأخ ، وحم غير مماثل قَرْوٍ [1] وقَرْءٍ [2] وخَطَأٍ [3] ، وفم بلا ميم ، وذي كصاحب ، و (هن) ، خلافاً للفراء ، فبالواو رفعاً ، والألف نصباً ، والياء جرّاً .

(ش) : الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشروط :

أن تكون مضافة ، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : « إنّ له أباً » [4] و « له أخٌ » [5] .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرة .

وأن تكون مفردة ؛ أي غير مثناة ولا مجموعة ، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع .

وأن تكون مكبّرة ، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو : أُخَيّ زيد .

ويختص الحم [6] بشروط : أن لا يماثل [7] قَرْوٍ وقَرْءٍ [8] ، وخَطَأٍ [9] ، فإنه إن ماثل

---

(١) أ « فزواً » تحريف ، ط : « قرء » تحريف .

(٢) أ : « وقراء » ب : « قرءاً » ط : « وقرأ » والوجه ما أثبتنا .

(٣) ب : « وخطّا » تحريف . وانظر الأشموني ١ : ٧١ .

(٤) يوسف ٧٨ .

(٥) النساء ١٢ ، وقبله : « وإن كان رجل يورث كلالة وله أخ » .

(٦) أ : « الاسم » تحريف . (٧) ب ، ط « أن لا يماثله » .

(٨) ط : « قرء وقرأ » تحريف . والقرو : القصد والتتبع وقدح من الخشب .

(٩) أ : « مرآء » تحريف . والقَرء : الجمع ، والحيض ، والطهر .

ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا حَمْوُك وحَمْؤُكَ وحَمَؤُك [١] .

ويختص الفم بشرط : أن تزال منه الميم ، فإن لم تزُل أعرب بالحركات نحو : خُلُوف فم الصائم .

ويختص ذو بشرط : أن يكون بمعنى صاحب ، فإن كانت للإشارة أو موصولة ، فإنها مبنيّة .

وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول ، ومنع ذلك في (هَن). وتابعه قوم . وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها . وهو كناية عما لا يُعرف اسمه ، أو يكره التصريح باسمه .

والحم [٢] : أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

* * *

(ص) : وهل بها أو بمقدّرة ، أو بما قبلها . والحروف : إشباع أو منقولة ، أوْلا ، أو بهما ، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً ، والبقاء رفعاً . أو فوه ، وذو بمقدرة ، والباقي بها ، أو عكسه ، أو الحروف دلائل ، أو الرفع بالنقل ، والنصب بالبدل ، والجرّ بهما ؟ أقوال : أشهرها الأول ، وأصحّها الثاني .

(ش) : في إعراب الأسماء الستة مذاهب :

أحدها : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قُطرب [٣] ، والزّيادي [٤] ، والزّجّاجيّ [٥] من البصريين ،

(١) في النسخ الثلاث : حموك ، وحموك ، وحماك والوجه أن تكتب كما أثبتنا ، لأن حمْو الأولى : وزان قَرْوٌ ، وحمء الثانية : وزان قَرْء ، وحمَأ الثالثة : وزان خَطَأ .

(٢) الوجه : « الأحماء » بالجمع .

(٣) هو محمد بن المستنير : أبو عليّ المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، مات ٢٦٦ .

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي . قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، مات سنة ٢٤٩ .

(٥) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج . ومن تصانيفه : الجمل ، مات ٣٣٩ .

وهشام [1] من الكوفيين .

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً [2] ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [3] ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [4] وصلاً وابتداء وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً .

الثاني : وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله أَبَوُك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو [5] ، فقيل : أَبُوُك ، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : أَبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا . واذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله : بأبَوِك ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت ، وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء .

واستدل لهذا القول: بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

---

(١) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، توفي ٢٠٩ .

(٢) يعلّق الأشموني على هذا الرأي بأنه أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف ، كما نص على ذلك شرح التسهيل . ويبيّن الصبّان السرّ في هذا فيقول : إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدّرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف ، لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة ، إذا صلح له كما جعلوه في المثنّى والمجموع على حدّه من نفسها . انظر الأشموني والصبان ١ : ٧٤ .

(٣) لأن الأصل في أب ، وأخ ، وحم ، وذو : أَبَوٌ ـ أخَوٌ ، حَمُوٌ ـ ذَوَوٌ .

(٤) يقول ابن يعيش : «وذهب الزيادي : إلى أنها أنفسها إعراب ، وذلك فاسد ، لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال» . شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٥) أ : «حركة الباء حركة ، لواو» بدون لام الجرّ .

المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازني [١] والزّجاج [٢] .

وردّ بأن الإشباع بابه الشعر ، وببقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد .

الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي [٣] .

ورد بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو في الرفع ، لأجل الضّمّة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، والفاً [٤] لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم [٥] وابن أبي العافية [٦] .

وَرُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث ، وقد تبيّن فساده ، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

السادس : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً .وعليه الكسائي والفراء . وَرُدّ [٣٩] بأنه لا نظير له .

السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وعليه الجَرْمي [٧] .

---

(١) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني قال عنه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه كتابه المشهور : التصريف. مات ٢٤٩ .

(٢) إبراهيم بن السريّ بن سهل : أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه : معاني القرآن . مات ٣١١.

(٣) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعيّ ... أخذ عن السيرافي ، ولازم الفارسي عشر سنين .

(٤) ط : « والفاء » تحريف.

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشّنتمريّ . مات ٤٧٦ .

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية . مات ٥٨٣.

(٧) صالح بن إسحاق ، أبو عمر . مات ٢٢٥ .

ورد بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثّراً شيئاً ، وبأن العَدَم لا يكون علامـــة .

الثامن : إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف ، وأن أباك ، وأخاك ، وحماك ، وَهناك ، معربة بالحروف ، وعليه السّهيلي [١] والرُّنْدِيّ [٢] .

التاسع : عكسه .

العاشر : إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش . واختلف في معناه :

فقال الزّجّاج والسّيرافي[٣] : المعنى : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف الّتي قبل حروف العِلّة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تَطْلُب حركاتٍ من جنسها .

وقال ابن السّرّاج [٤] : معناه : أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير . وقد عُد هذان القولان مذهبين [٥] فتصير أحد عشر .

الثاني عشر : إنها معربة في الرفع بالنقل ، وفي النصب بالبدل ، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً ، فالأصل في : جاء أخوك : جاء أَخَوُك ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء .

والأصل في رأيت أخاك : رأيت أَخَوَكَ ، فأبدلت الواو ألفاً ، والأصل في مررت بأخيك : بأخَوِك ، نقلت حركة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

---

(١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الأندلسي توفي ٥٨١ .

(٢) الرُّندى : بضمّ الراء ، وسكون النون ، أبو علي الأستاذ النحوي .
وقال السيوطى في حواشي المغنى : أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على جمل الزجاجي .

(٣) السيرافي : الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد ، توفي ٣٦٨ .

(٤) ابن السراج : محمد بن السري البغدادي النحوي : أبو بكر بن السراج ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه . ومن أشهر كتبه : كتاب الأصول الكبير مات ٣١٦ .

(٥) ط : « وقد عدّ هذان القول مذهبين » ، تحريف .

حكاه ابن أبي الربيع وغيره ، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب .

* * *

(ص) : وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النّكرة وقفاً ، خلافاً للجوهري . ونقص هَنٍ أعرف ، وأب وأخ وحم دون قَصْرِها ، وفوق تشديد: هَنٍ ، وأبٍ ، وأخٍ .وجعل أخٍ كدَلْو . وفتحُ فاء فم منقوصاً كيد ودم ؛ لا يمنع قصرهما [1] . وتشديد (دم) مشهور ويضم[2] ويكسر ، ويثلّث مقصوراً، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء ، وعيّنَي امرئ وابنم على الأشهر فيها . وقابِلاً إضافةً سائغٌ نصباً ، وكذا إثبات ميمه مضافاً . وقيل ضرورة . والأصح أنّ وزنها فَعَل إلاّ فاه[3] فَفَعْل، وأن لام (حمٍ) واوٌ ، و (ذي) ياءٌ ، وأنّها المحذوفة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : زعم الجَوْهري[4] صاحب الصحّاح في كتاب له في النحو أن (مَنْ) [5] في حكاية النكرة في [6] الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة ، فإنك تقول لمن قال : جاءني رجل : مَنُو ، ولمن قال: رأيت رجلا : مَنَا ، ولمن قال : مررت برجل : مَنِي .

قال ابن هشام : وليس بشيء ، لأن هذا ليس بإعراب ، بدليل أنه لا يثبت في الوصل ، ولأن وضعها وضع الحرف ، فلا تستحق إعراباً ، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه .

---

(١) أ : « لما مع قصرهما » تحريف . ب : « لمانع قصرهما » تحريف كذلك .
(٢) « ويضم » ساقطة من أ ، وفي ب : « تضم وتكسر » بالتاء .
(٣) ط : « إلافاه » صوابه من أ ، ب .
(٤) الجوهري : إسماعيل بن حماد صاحب كتاب الصحاح في اللغة . مات ٣٩٣ .
(٥) « من » ساقطة من أ . (٦) « في الوقف » ساقطة من أ .

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: «فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه» (١). ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ ــ ألا ليت شعري ؟هل أبيتن ليلة وهَنّي . . . . (٢)

وفي أب النقص كقوله:

٤٥ ــ بأبه اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومن يشابهْ أبَه فما ظَلَمْ (٣)

والقصْر كقوله:

٤٦ ــ إن أباها، وأبا أباها (٤) *

والتشديد نحو: هذا أبُّك. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

---

(١) قال الصبان: الحديث مذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي.
وقد ذكره الأشموني بلفظ: «من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا.
وفي رواية الجامع الصغير: إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه».. الخ. وقد اقتصر ابن الأثير في «النهاية» على ما في الشرح.
ومعنى الحديث: إنه من انتسب إلى الجاهلية فقولوا له: عضّ على ذكر أبيك، استهزاء به.
ومعنى . لا تكنوا: اذكروا له صريح الاسم بدون كناية، وهي: الهن.
انظر: الأشموني والصبان ١: ٦٩.

(٢) تمامه:

* وَهِنّي جاذٍ بينَ لِهْزِمَتَيْ هَنٍ *

ويروى: «لهزمتي هند».

(٣) البيت لرؤبة بن العجّاج يمدح عديّ بن حاتم الطّائي الصحابي، رضي الله عنه.

(٤) عجزه:

* قد بلغا في المجد غايتاها *

والضمير في أباها يعود على ريّا المذكورة في بيت قبل الشاهد، وهو:

واهاً لريّا ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها

والرجز لأبي النجم العجلي، وقيل: لرؤبة.

وفي أخ الثلاثة : سمع في القصْر : « مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَل (١) » .

وحكى أبو زيد (٢) : جاءني أَخُــك . وفيه أَخْوٌ (٣) ، بسكون الخاء بوزن دَلْو ، قال رجل من طيّ :

٤٧ — ماالمَرْأَ،أَخْوَكَ إن لم تُلْفِه وَزَراً عند الكريهة مِعْوانا على النُّوَب (٤)

وفي حم النقص والقصر . وفي فم عشر لغات : النّقص، والقصر، وتشديد الميم ، مع فتح الفاء وضمّها وكسرها ، فهذه تسع لغات . والعاشرة : إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب . ومما ورد في القصر :

٤٨ — * يا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا (٥) *

وفي التشديد :

٤٩ — * يا لَيْتَها قد خَرَجت من فَمِّه (٦) *

ويشاركه في القصر يد ودم ، قال :

٥٠ — يا رُبَّ سارٍ بات مــا تَوسّدا إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا (٧)

---

(١) مثل يُضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه .

(٢) أبو زيد : سعيد بن أوس بن نايف بن بشير كان إماماً نحوياً .
قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته به . مات ٢١٥ .

(٣) أ : « فيه أخوك » . (٤) البيت مجهول القائل .

(٥) في ط : « سليما » . والبيت مجهول القائل .

(٦) من أرجوزة للعجاج ، وبعده :

* حتى يعود المُلْك في أسطمّه *

وأسطم الشيء : وسطه ومعظمه .

(٧) أ : « ذراع الكبش ، أو كف اليد » ، تحريف . ويروي ابن خالويه الشاهد على النحو التالي :

يا رب سار بات لن يوسّدا تحت ذراع العنس أو كف اليدا

والعنس بفتح العين ، وسكون النون : الناقة الصلبة . انظر : الحجة لابن خالويه ١٧٩ .

وقـــال :

٥١ ـ غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تَطْلُبُــهُ فــإذا هي بِعِظــامٍ ودَمَــا [١]

وفي التضعيف دمّ ، قال : [٤٠]

٥٢ ـ أهان دمَّكَ فرْغــاً بعد عِزّته يا عمرو بَغْيُكَ إصراراً على الحَسَد [٢]

ويشاركه في الإتباع فاء (مرء)، وعينا[٣] (امرئ) و(ابنم)، تقول: جاء المُرءُ،ورأيت المَرْأ ومررت بالمِرِء[٤] بإتباع الميم الهمزة ، وقال تعالى : « إن امرُؤٌ هَلَكَ[٥] »، « ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ [٦] » ، «لكلِّ امْرِئٍ[٧]» بإتباع الراء [٨] الهمزة ، ومثلـه : ابنـــم .

وقيل : إنهما معربان من مكانين ، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع . وفيهما لغة أخرى : فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة . وفي امرئ ثالثـة : ضمّ الراء على كل حال . وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن . وثالثة كسرهـــا مطلقاً . ورابعة ضمها مطلقاً، وقرئ بهما « بين المرء وقلبه [٩] » .

الثالثة : يجوز إفراد أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، من الإضافة لا ذو ، كما سيأتي في باب الإضافة .

وأما فوك فلا يفرد إلاّ ويصير بتلك اللغات .

(١) لم يعرف قائله .

(٢) فَرغاً: نائب عن مصدر: أهان، فهو نائب عن ملاقى فعله في الاشتقاق ،لأن فرغاً من الثلاثي، وأهان رباعي، فهو على حد: اغتسل غسلاً. فَرْغاً:أي باطلاً وهدراً. والبيت مجهول القائل.

(٣) أ ، ب : « وعيني » تحريف .

(٤) أ : « جاء المر ، ورأيت المر ، ومررت بالمر » بدون همزة .

(٥) النساء ١٧٦ . (٦) مريم ٢٨ . (٧) عبس ٣٧ .

(٨) أ : «بإتباع الهمزة الراء». ب : «بإتباع الراء والهمزة» . والوجه ما أثبتنا من ط .

(٩) الأنفال ٢٤ .

وقال العجّاج :

٥٣ ــ * خالط مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا [١] *

فأفرده [٢] لفظاً حالة النصب ، فخصّه البصريون بالضرورة . وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ، ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله ، أي : خياشيمها وفاها . وأما عكس ذلك ، وهو إبقاء ميمه حال الاضافة [٣] فمنعه الفارسيّ إلاّ في الشعر ، وتابعه ابن عصفور [٤] وغيره من المغاربــة .

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ، ففي الحديث : « لخُلُوف فمِ الصائم » .

وقال الشاعر :

٥٤ ــ * يُصْبِحُ ظَمآنَ وفي البحر فَمُهْ [٥] *

الرابعة : الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء : فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على : أفعال إلاّ فوك فوزنه : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين .

وذهب الفرّاء : إلى أن وزنها فَعْل بالفتح والإسكان . وفوك فُعْل بضم الفاء والإسكان .

وذهب الخليل : إلى أن وزن (ذو) : فَعْل بالفتح والإسكان ، وأن أصله : ذَوْوٌ [٦]

---

(١) رجز للعجاج ، استشهد به على إفراد (فماً) لفظاً في حالة النصب .
والخياشيم : جمع خيشوم ، وليس للإنسان إلاّ واحد ، وإنما جمعه بما حوله ، كما في قولهم : عظيم الوجنات ونحوه .

(٢) أ : « فأفرد » . (٣) أ : « حالة الإضافة » .

(٤) عليّ بن مؤمن : أبو الحسن ، توفي ٦٦٩ ، ومن أشهر مؤلفاته : « المقرّب » .

(٥) لرؤبة بن العجّاج. (٦) رسمت في ط : « ذو » .

فلامها واو . وعلى [١] الأول أصله: ذوي، فلامها ياء . وقال ابن كيسان [٢] : يحتمل الوزنين .

قال أبو حيان : والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس ، والعين في قول أهل قرطبة . قال : والظاهر الأول [٣] .

واختلف في (حم) أيضاً : هل لامه واو أو ياء؟ على قولين : أصحهما الأول كأب ، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل : إنها ياء من الحماية ، لأن أحماء المرأة يحمونها [٤] .

---

(١) ط : « على الأول » بإسقاط الواو .

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن . توفي سنة ٢٩٩ .

(٣) من قوله : « وقال أبو حيان » إلى قوله : « والظاهر الأول » ساقط من أ .

(٤) النص السابق المحذوف من أ ، والمشار إليه برقم (٣) أعلاه أعيد ذكره فيها بعد قوله : « لأن أحماء المرأة يحمونها » .

الباب الرابع: المثنّى

(ص) : الرابع المثنى ، فبالألف والياء . ولزوم الألف لغة ، وعليه : « لا وِتران في ليلة ». وألحق به مفيد كثرة ككرّتين . وقد يغني عنه عطف أو تكرار ، وجمعٌ معنى كأخويكم . ونحو : كَلْبَتَيْ الحدّاد، وحوالَيْنا . وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، ومطلقاً في لغة ، وليسا مُثَنَّيي اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية ، بل ألف كلا والتاء عن واو . وقيل : ياء . وألف كلتا تأنيث . وقيل : إلحاق . وقيل: أصل . وقيل : تاؤها زائدة لا لإلحاق . وقيل : له . ولك في ضميرهما وجهان . واثنان واثنتان . وبلا همزة لغةٌ ، مفرداً ، ومضافاً ، ومركباً . وقيل : الأصل اثْن . وثنايان ، ومِذْرَوَانِ . وما غُلِّب لشرف كأبوين ، أو تذكير كقمرين ، أو خِفّة كَعُمَرَيْن . وقيل : في فرْدٍ محْضٍ .

(ش) : الباب الرابع من أبواب المثنى : وهو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها ، وعطْفِ مثله عليه ، فإنه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء نحو : «قال رَجُلان (١) » .

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهُجَيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل، وزُبيد، وخَثْعم ، وهَمْدان ، وفَزَارة (٢) ، وعُذْرة . وخرّج عليها قوله تعالى : « إنّ هذان لساحران(٣) ». وقوله صلى الله عليه وسلم وآله : « لا وتْران في ليلة » ، وأنشد عليها قوله :

---

(١) المائدة ٢٣ .

(٢) أ : « ومزادة » ط : « مزادة » ، والتصويب من ب ، وفزارة : أبو قبيلة من غطفان .

(٣) طه ٦٣ .

٥٥ — * تزوّد منّا بين أذْناهُ طعنةً (١) *

وقولـــه :

٥٦ — * قد بلغــا في المجــد غايتاهــا (٢) *

وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه ، وليست بمثناة حقيقة لفقْد شرط التثنية :

منها : ما يراد به التكثير نحو : « ارجع البصر كرّتين (٣) » لأن المعنى كرّات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرّتين ، بل كرّات . ومثله قولهم : سُبْحان الله وحنانَيْه (٤) .

وقولـــه :

٥٧ — * ومَهْمَهَيْن قَــذَفين مَرْتَيْن (٥) *

أي مَهْمه بعد مهمه (٦) . وهذا النوع يجوز فيه التّجريد من الزيادة ، والعطف ، كقولـــه :

٥٨ — تَخْدي بنا نُجُبٌ أفنى عرَائكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ ، وتأويبٌ وتأويبُ (٧)

وقد يغني التكرير عن العطف ، كقوله تعالى : « صفّاً صفّاً (٨) » و « دكّاً دكّاً (٩) »

---

(١) لا يعرف قائله ، وعجزه :

* دعته إلى هابي التّراب عقيم *

(٢) سبق الكلام عليه رقم ٤٦ .

(٣) الملك ٤ . (٤) أي حناناً بعد حنان .

(٥) المهمه : المفازة البعيدة . وقذفين : تثنية قَذَف بفتح القاف والذال المعجمة ، بعدها فاء : البعيد من الأرض . والمرت بفتح الميم ، وسكون الراء المهملة . بعدها مثناة فوقية : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . وبعده :

* ظهراهما مثل ظهور التّرسين *

(٦) أ : « مهمة بعد مهمة » تحريف .

(٧) تخدي : تسرع ، يقال : خدت الناقة أي : أسرعت . والعرائك : جمع عريكة ، وهي الطبيعة . والخِمس بكسر الخاء : من أظماء الإبل : وهو أن ترعى ثلاثة أيام ، وترد اليوم الرابع ، وفي ب : « تحدى » تصحيف . والتأويب : الرجوع ، والبيت لجرير في ديوانه ٣٦ .

(٨) الفجر ٢٢ . (٩) الفجر ٢١ .

أي صفاً بعد صفّ ، ودكاً بعد دكّ .

ومنها : ما هو في المعنى [٤١] جمع كقوله تعالى : « فأصْلِحوا بين أخوَيْكُم (١) » ، وقوله ﷺ : « البيِّعان بالْخِيار » ، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة .

ومنها : ما لا يصلح للتجريد ، فمن (٢) ذلك ما هو اسم جنس كالكَلْبَتَيْن لآلة الحدّاد . وما هو علم كالبَحْرَيْن ، والدَّوْنَكَيْن (٣) ، والحِصْنَيْن .

ومنه : اثنان واثنتان ، وثنتان في لغة تميم سواء أُفْرِدا نحو : « ومن الإبل اثنين (٤) » أم أُضيفا نحو : جاء اثناك ، أم ركّبا نحو : « فانفجرتْ منه اثنتا عشْرةَ عيناً (٥) » . « وبَعَثْنَا مِنهُم اثْنَيْ عَشَر نَقِيباً (٦) » . وقيل : إنهما مُثَنَّيان حقيقة ، والأصل (٧) : اثْن .

ومن ذلك : ثِنَايَان لطرفي العِقال ، ومِذْرَوَان لطرفي الألْيَة ، والقوس ، وجانبي الرأس . وقيل : طرفا كل شيء .

ومنها : ما يصلح للتجريد ، ولا يختلف معناه كحَوَالَيْنا ، قال ﷺ : « اللهم حَوَالَيْنا ولا علَيْنا » .

وقال الشاعر في التّجريد :

٥٩ — * وأنا أمشي الدَّأَلى حَوَالَكا (٨) *

(١) الحجرات ١٠ .
(٢) أ : « عبد » تحريف .
(٣) الدونكان : وادٍ بالعالية .
(٤) الأنعام ١٤٤ .
(٥) البقرة ٦٠ .
(٦) المائدة ١٢.
(٧) ط : « الأصل » بدون واو .
(٨) الرجز ينسب إلى الضب فيما تزعم الأعراب . وانظر سيبويه ١ : ١٧٦ ، والحيوان ٦ : ١٢٨ .
ط : « حواليكا » تحريف ، وفي أ : « وأن أمسي الدالى » تحريف كذلك . والدألى : مشية فيها تثاقل .

ومثله حَوْلَه(١) قال تعالى في التّجريد: « فلما أضاءتْ ما حَوْلَهُ » (٢) . وقال الشاعر في التثنية (٣) . . .

ومنها : ما لا يصلح لعطفِ مثلِه عليه ، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم ، والقمرين للشمس والقمر ، والعُمَرين لأبي بكر وعمر ، وهذا النوع مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه .

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول ، قال الله تعالى : « وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ على العرش(٤) » ، وتارة المذكّر كالثاني ، وتارةً الأخفّ كالثالث ، وتارة الأعظم : نحو : مَرَجَ البَحْرَيْنِ(٥) » « وَمَا يَسْتَوِي البَحْرانِ (٦) » . [مبحث كلا وكلتا]

ومنها ما لا زيادةَ فيه ، وهو كِلاَ وكِلْتَا بشرط أن يُضافَا إلى مضمر نحو : « إمّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أو كِلاَهُما (٧) » .

وتقول : رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا .

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها . هذه اللغة المشهورة . وبعض العرب يُجْرِيهما مع الظاهر مُجْرَاهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين ، وعَزَاهـا الفرّاء إلى كنانة . وبعضهم يُجْرِيهما مَعَهُما بالألف مطلقاً .

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين ، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو . وقيل عن ياء . ووزنها فِعَل (٨) كـ«مِعًى» ، ووزن كِلْتا : فِعْلَى كذِكْرَى . وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إما واو ، وهو اختيار ابن جِنّي ، وأصلها : كِلْوَى ، أو ياء وهو اختيار أبي عليّ .

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث ، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث .

---

(١) : « حوله » ساقطة من ب . (٢) البقرة ١٧ .

(٣) كذا في ط مع بياض بعدها في النسخ . لكن « وقال الشاعر في التثنية » لم ترد في كل ، من أ ، ب .
وما سقط هو: ماءٌ رواءٌ وَنَصِيٌّ حوليَهْ، وقد ورد هذا الشاهد في اللسان: «حول» هذا مقام لك حتى تيبيه وسيأتي في صفحة ١٠٢ من الأصل.

(٤) يوسف ١٠٠ . (٥) الرحمن ١٩ . (٦) فاطر ١٢ . (٧) الإسراء ٢٣ .

(٨) في النسخ الثلاث : «فعلى» وهو تحريف.

وذهب بعضهم : إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كِلَوِيّ ، كما يقال في أخت: أَخَوِيّ .

وردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ، ولا بعد ساكن [1] غير ألف .

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق ، والألف لام الكلمة وعليه الجَرْمِيّ . وفي قول : الألف للإلحاق . وفي قول : أصل .

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما [2] مثنى . وأصلهما : كِل ، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله :

٦٠ — * في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ [3] *

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة . وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى ، قال تعالى : «كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ [4]».

وقال الشاعر :

٦١ — كِلاَهُما حين جدّ الجَرْيُ بينهما   قد أَقْلَعَا ، وكلا أَنْفَيْهِما رَابِي [5]

قال ابن مالك : وندر هذا الاستعمال ، أي الإعراب كالمثنى في متمحّض الإفراد كقوله :

٦٢ — على جَرْدَاء يَقْطَعُ أَبْهَرَاهَا   حِزَامُ السَّرْجِ في خَيْلٍ سِرَاعِ [6]

---

(١) أ : «إلاّ بعد ساكن» تحريف.   (٢) أ : «أصلهما» تحريف .

(٣) مجهول القائل ، وبعده :

* كلتاهما قد قرنت بزائدة *

والسُّلامى على وزن حُبارى: عظم في فرسن البعير، عظام صغار طول أصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع : سلاميات .

وانظر لتحقيق مذهب الكوفيين ما ورد في الخزانة ، فهو يقتضي ضبط : «كَلْتَ» بفتح التاء لا كسرها .

(٤) الكهف ٣٣ .

(٥) للفرزدق في ديوانه ٣٣ . أقلعا — كفا عنه . ورابي . يقال : ربا الفرس إذا انتفخ من علو أو فزع .

(٦) الأبهر : عرق في الظهر ، والبيت مجهول القائل .

ثنّى الأبهر وهو عِرْق مجازاً .

(تنبيه) :

قال ابن مالك : هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنّى لا تسمى مثنّاة، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة ، لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمع . انتهى . فأفاد أنها يقال لها : أسماء تثنية كما يقال : أسماءُ جمع .

* * *

(ص) : مسألة :

لا يثنّى ولا يجمع غالباً جمعٌ ، واسمُهُ، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه [١]. وجوّزها ابن مالك في اسم جمعٍ ومكسّر لا متناهٍ [٢] — ولا ما لا ثاني له ، وكل وبعض، ونحو : (فلان) ، وأفْعَلُ مِنْ ، واسمُ فعل ، ومحكيٌّ من جملة، ومختصٌّ بالنفي ، وشرطٌ ، ومبنيٌّ إلا ذَان وتَان ، واللذان واللتان على الأصح . ولا ثواني الكنى [٣] .وأجمع وجمعاء [٤] وإخوته ، خلافاً للكوفيّة فيهما .

والمختار جواز المزج ، وذي وَيْهِ . ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد ، غير مائة وألف [٥] ، وفي مختلفي المعنى . ثالثها : يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجِب للتسمية. ويُنكّر العلَمُ . والأجود أن يحكي إلا نحو : جماديين ، وعمايتين ، وأذرعات [٤٢] ومنع المازني المعدول . وما فيه أل. قيل: يبقى ، وقيل : يعوّض . ولا يغنى غالباً عطف إلا بفصل ، ولو مُقدّراً . ويؤتي بالمحكى بذوا [٦] وذَوُو . وكذا المزج إن مُنِع . واستغْنَوْا بِسِيّان ، وضَبُعان عن سواءان وضِبْعانَان [٧] وحُكَيَا [٨] .

(١) أ ، ط : « عليه بعضه » صوابه في ب .
(٢) أ : « لا مثناه » بالثاء تحريف . والمراد صيغة منتهى الجموع .
(٣) : « ولا مثنى الكنى » والمراد ما بعد الأب والأم كبكر . في قولك : أبو بكر .
(٤) أ : « وأجمع جمعاء » من دون واو ، تحريف .
(٥) أ : « غير مائة ألف »بدون واو تحريف .
(٦) أ ، ب : « بذو ، وذووا » تحريف .
(٧) بعده في أ : « وحصان » .
(٨) : « وحكيا » ساقطة من أ .

ويستوي في التثنية مذكر وغيره ، ولا تحذف التاء إلاّ في : أَلْيَة وخُصْيَة .

(ش) : جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب ، وأنا أشرحه على طريقة أخرى ، فأقول [1] : للتثنية والجمع شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يجوز تثنية المثنى ، والجمع السالم ، ولا المكسّر المتناهي ، ولا جمع ذلك اتّفاقاً ، ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ، ولا اسم الجنس إلاّ إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو : لَبَنين ، وماءين ، أي ضَرْبَيْن منهما .

وندر في الجمع قولهم : لِقَاحانِ سَوْدَاوانِ [2] ، وقوله :

٦٣ — * عند التَّفَرُّقِ في الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ [3] *

وفي اسمه [4] قوله :

٦٤ — * قَوْماهُمَا أَخَوَانِ [5] *

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع ، والجمع المكسر ، فقال : مقتضى الدليل

---

(١) أ : « أقول » بدون فاء .

(٢) تثنية لِقاح ، واللقاح : جمع لَقوح ، بفتح اللام مثل : قَلُوص : وقلاص . ط : « وسوداوان » بإقحام الواو ، ولا وجه له . وفي اللسان (لقح) : « لقاحان أسودان » .

(٣) البيت لعمرو بن العداء الكلبي ، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم . ففي ذلك يقول عمرو بن العداء :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً ... فكيف لو سعى عمرو عقالين

لأصبح الحيّ .. إلخ .

وثنى الجمال ، لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترحّلهم ، وصنفاً لحربهم .

وقد فات العلاّمة أحمد بن الأمين الشنقيطي ذكر هذا الشاهد في درره ، مع أن قائله من الشعراء الذين يحتج بشعرهم . انظر شرح المفصل ٤ : ١٥٣ .

(٤) أي في اسم الجمع .

(٥) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ ، وهو بتمامه :

وكل رفيقي كل رحل وإن هما ... تعاطى القنا قوماهما أخوان

ألاّ يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد ، ومصابيح . وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر ، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

قال : ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع .

قال : ومن تثنية اسم الجمع «قَدْ كَانَ لَكُم آية في فِئَتَيْن [١]»، « يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعان [٢] » اهـ .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنى ، ولا يجمع المبنيّ . ومنه أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال . وأما نحو : يا زيدان ، ولا رجلين ، فإنه ثنّيّ [٣] قبل البناء .

وأما ذان وتان ، واللذان واللتان ، فقيل : إنها صيَغ وُضِعَتْ للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي ، ونسب للمحققين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان .

وقيل : إنها مثنّاة حقيقة ، وأنّها لما ثُنّيَت أعربت . وهو رأي ابن مالك .

وأما الذين فصيغةٌ وضعت للجمع اتّفاقاً ، فلا يجمع [٤] .

الثالث : عدم التركيب . فلا يثنى المركّب تركيب إسناد ، ولا يجمع اتفاقاً نحو : تأبّط شرّاً ، وهو المراد بقولي : « ومَحْكِيٌّ من جملة ».

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه ، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيّون تثنية نحو بعلبك ، وجمعه . واختاره ابن هشام الخضراوي [٥] ،

---

(١) آل عمران ١٣ . (٢) الأنفال ٤١ ، ورسمت في ط : « يوم التقا » خطأ .

(٣) أ : « فإنه مثنى » . (٤) « فلا يجمع » ساقطة من أ .

(٥) ط : « ابن هشام والخضراوي » ، تحريف ، والتصحيح من أ ، ب . سبق ذكره ص ١٠٩ .

وأبو الحسين [١] بن أبي الربيع .

وبعضهم تثنية [٢] ما ختم بويه وجمعه ، وهو اختياري .

قال خطاب [٣] في (التّرشيح) [٤] : فإن ثنّيتَ على مَن جعل الإعراب في الآخر ، قلت : معدى كَرِبان ، ومعدى كَرِبَيْن ، وحَضْرَمَوْتان وحضرمَوْتَيْن [٥]. أو على من أعرب [٦] إعراب المتضايفين قلت : حضرَاموْتٍ ، وحضْريْ موت [٧] . وقال في المختوم بويهِ : تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان ، وسيبوَيهونَ .

وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فيقال : سيبان ، وسيبُون .

ويتوصّل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا ، وإلى جمعه بذوو [٨] ، فيقال: جاءني ذَوا تأبّط شرّاً ، وذُوو [٩] تأبّط شراً ، أيّ صاحبا هذا الاسم ، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه .

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر [١٠] ، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه .

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أبَوا البكرين ، وآباء [١١] البَكْرِين. الرّابع : التنكير ، فلا يثنّى العلم ، ولا يُجمع باقياً على علميته ، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدّر تنكيره ، وكذا لا تثنى الكناياتُ عن الأعلام نحو فلان وفلانة ، ولا تجمع ؛ لأنها لا تقبل التنكير .

والأجود إذا ثُنيّ العلم أو جمع أن يُحلى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلميّة.

---

(١) انظر ص ٢٠ . (٢) « تثنية » ساقطة من أ .

(٣) خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردنيّ مات بعد الخمسين والأربعمائة .
قال السيوطي : وهو صاحب كتاب : «الترشيح» . ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .

(٤) أ : «التوشيح» بالواو ، تحريف .

(٥) العبارة في ب : «قلت معدى كربان ، وحضرموتان ومعدى كربين وحضرموتين» .

(٦) أ : «أو على أن الإعراب» . (٧) «وحضري موت» ساقطة من أ .

(٨) ط : «بذووا» ، تحريف . (٩) ط : «وذووا» ، تحريف .

(١٠) أ : «نحو أبي» بدون «بكر» وهو سقطٌ . (١١) أ : «وأبوو البكرين» .

ومقابل الأجود ما حكاه في [١] (البديع) : أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله ، فيقول زيدان ، وزيدون .

قال أبو حيّان : وهذا القول الثاني غريبٌ جدا لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب .

ويستثنى نحو : جُمَادَيين: اسمي الشّهر، وعَمَايتين: اسمى جبلين، وأذرعات وعرفات ، فإن التثنية والجمع فيها لم تَسْلُبْهَا العلمْية ، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ، ولم تُضَف . قال :

٦٥ — حتى إذا رجب تولّى وانقضى وجُمَادَيَان ، وجاء شهرٌ مقبلُ [٢]

وقال :

٦٦ — * لو أن عُصْم عَمَايتين ويَذْبُلِ [٣] *

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو : عمر ،وجمعه جمع سلامة أوتكسير ،وقال : [٤٣] أقول : جاءني رجلان : كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ، قال أبو حيان : ولا أعلم

(١) « في » ساقطة من أ ، ب .

وفي أ ، ب : « الربيع » وهو تحريف ؛ بدليل قول أبي حيان بعد ذلك : « لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب » أي : « البديع » ، وليس اسم شخص كما هو المتبادر من نسختين أ ، ب .

والبديع في النحو : للشيخ محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وسمّاه ابن الذكي ، وقال : خالف فيه أقوال النحويين . انظر كشف الظنون ١ : ٢٣٦ .

(٢) البيت لأبي العيال الهذلي في شرح الهذليين للعسكري ٤٣٤ ، ولم يقف العيني ولا الشنقيطي في الدرر على قائله . وبعد البيت :

شعبان قدرنا لوقت رحيلهم تسعاً تعدّلها الوفاء فتكمل

(٣) استشهد به على أن : « عمايتين » مثنى « عماية » وأنها باقية على علميتها ، لم تسلب علميتها التثنية .

والعمايتان : جبال حمر وسود ، لأن الناس يضلون فيها ، ويسيرون مرحلتين ، وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل : بالبحرين . والشاهد لجرير في ديوانه ٤٥٠ وعجزه :

* سمعت حديثك أنزل الأوعالا *

وفي ط والدرر : «عصر» بدلاً من عصم ، تحريف .

أحداً وافقه على المنع مع قول العرب : العُمَران ، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى .

وإذا ثنّي ما فيه أل ، كالرجل ، فقيل تبقى فيه أل ، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها ، حكاهما [1] ، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح .

ومما لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد [2] وإخوته خلافاً للكوفيين .

الخامس : اتّفاق اللفظ ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود ، كشمس ، وقمر ، والثريّا ، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق المعنى ؟ فيه أقوال : أحدها : نعم ، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها ، ولحنّوا المعرّي في قوله :

٦٧ — جاد بالعين حين أعمى هواهُ عَيْنَهُ ، فانثنى بلا عَيْنَيْنِ [3]

والثاني : لا ، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري [4] قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : « وإلَه آبائك إبراهيمَ وإسماعيل وإسحاق » [5] . وقوله صلى الله عليه وسلم : « الأيدي ثلاثة ، فيد [6] الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى » .

---

(١) حكاهما يعني : حكاهما المازني ، وقد زيد بعدها في ب كلمة : « كذا » الدالة على الشك ومكان : « كذا » في أ بياض .

(٢) أ : « التأكيد » .

(٣) الشاهد في البيت قوله : « بلا عينين » ، حيث ثنّى العين ، وهي اسم مشترك .
قال الشنقيطي : والبيت ليس للمعري المتوفى ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفى ٥١٦ أورده في مقامته العاشرة . قال الشنقيطي : « وتلحينه ليس بجيد ، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض .
وقد قال ابن الحاجب : هل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار مدلولين كقولك : عينان في عين الشمس وعين الماء لما فيه من خلاف الظاهر ؟ أن جوازه شاذ .

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار : أبو بكر بن الأنباري سمع من ثعلب ، وكان أعلم الناس بالنحو والأدب . مات ٣٢٧ .

(٥) البقرة ١٣٣ .

(٦) أ : « يد » من دون فاء .

وقول العرب : القَلَمُ أحَدَ اللِّسانَيْن ، وخفة الظهر أحد اليسارَين ، والغُرْبة [١] أحد السِّباءَيْن [٢] ، واللّبن أحد اللحمين ؛ والحِمْيَةُ أحد المَوْتَيْنِ ، ونحو ذلك .

والثالث : وعليه ابن عصفور : الجوازُ إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ، وإلاّ فالمنع .

السادس : أن لا يستغني عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء ، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان ، تثنية : سِيّ ، ولاضِبْعانٌ اسم المذكرّ للاستغناء عنه بتثنية ضَبُع اسم المؤنث . على أنّه حكى : سَوَاءَانِ ، وضِبْعَانان .

ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف[٣] للاستغناء عنها ، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثةٍ ستّةٌ ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشَرةٌ ، وعن تثنية عَشَرةٍ عشرون ، وعن جمعها : تسعةٌ ، وخمسةَ عشَرَ ، وثلاثون ، ولمّا لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ، ثُنِّيا وجُمِعَا. واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله :

٦٨ — * لها عند عالٍ فوق سَبْعَيْنِ دائمٍ [٤] *

وأجيب بأنه ضرورة .

ولا يثّنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما [٥] بِكِلاَ وكِلْتَا .

(١) أ : « والغرب » تحريف .

(٢) السباء بالكسر — الأسر ؛ ويقال : سباه الله يسبيه سبياً : لعنه وغرّبه ، أي جعله كالأسير في غربته .

(٣) ط : « مائة ألف » تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وأراد بالسبعين : سبع سموات ، وسبع أرضين ، وصدره :

* فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رسا *

ومثله قول الفرزدق ، وأنشده في اللسان (سبع) :

وكيف أخاف الناس والله قابض ... على الناس والسّبعين في راحة اليد

(٥) أ ، ب : « عنها » ، تحريف .

ولم يجمع (يسارٌ)استغناءً عنه [١] بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التّمام)[٢] .

السابع : أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كلٌّ) ولا يجمع ، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصّة بالنفي كأحَدٍ وعَرِيب ، لإفادتها العموم ، وكذا الشرط ، وإن كان معرباً ، لإفادته ذلك .

الثامن : أن لا يشبه الفعل ، فلا يُثَنَّى ولا يجمع (أفعل من) ، لأنه جارٍ مَجْرى التعجب، ولا (قائم) من: أقائم زيد[٣] — كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شَبِيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان :

إحداهما [٤] : أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه ، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله :

٦٩ — * لَيْثٌ وليثٌ في مجال ضَنْكِ [٥] *

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه ، ويُسَوِّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر نحو : مررت بزيد الكريم ، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجّاج — وقد نُعِي له ابنُه وأخوه : « إنّا لله ، محمد ومحمد في يوم واحد ، محمد ابني ، ومحمد أخي »

الثانية: يستوى في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا مِن:

---

(١) ب ، ط : « عنها » .

(٢) التمام : وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين ، وجاء ذكر هذا الكتاب في الخصائص ١ : ١٢٤ بعنوان : « كتابنا في شعر هذيل » ، وقد طبع كتاب « التمام » في بغداد سنة ١٣٨١ هـ بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي .

(٣) أ : « أقائم زيدان » .

(٤) ب ، ط : « أحدهما » صوابه في أ .

(٥) أ ، ب : « ليث وليث » تحريف . وبعده :

* كلاهما ذو أشَر ومحْك *

قيل : لواثلة بن الأسقع الصحابي ، وصححه الشنقيطي بأنه لجحدر بن مالك في قصة معروفة .

ألية وخُصْيَة، فانهم قالوا: أَلْيَان، وخُصْيَان وكان القياس أَلْيَتَيْن ، وخُصْيَتَيْن[١] ، لكنّه سمع في المفرد أَلْيٌ ، وخُصْيٌ ، فأجروا التّثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس[٢] . وقد صرّح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره .

* * *

(ص) : ولا يتغيّر ، لكن تقلب ألفُ مقصورٍ فَوْقَ ثُلاثي ، أو يائيّ ، أو مقلوبة عن نون[٣] إذن ياءً ، وغيره واواً . وقيل : إلا في ثلاثي واويٍّ مكسور الأول ، أو مضمومه ، وفي الأصلية والمجهولة . ثالثها : الأصح إن أُميلتا ياءً وإلاّ واواً .

ورابعها : إن أُميلت ، أو صارت ياء في حال ، وقلب همز مبدلٍ من ألف التأنيث واواً أولى في الملحقة ، وتركه في المبدل[٤] من أصل ، خلافاً للجُزُولي . وورد تصحيح مبدلة من ألف ، وقلبها والّتي من أصلٍ ياءً ، والأصلية واواً . وحذف زائدة خامسة . وألف وهمز قاصعاء . ولا يقاسُ على الأصح .

وقيل : مِذْرَوان[٥] وثنايان ، لعدم الإفراد . ولا تردّ فاء ثُلاثيّ وعينُه ولامُه إن [٤٤] عُوّض الوصل ، وإلاّ فما عاد في إضافة لا غيره[٦] على الأجود .

ويقال : أبان ، وأخان ، ويديان ، ودميان ودموان ، وفميان وفموان ، بِقلّة . ويجوز في ذات: ذاتا ، وذواتا .

(ش) : اذا ثنيّ الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو ، زيد ،

---

(١) أ : « وكان القياس : أليتان ، وخصيتان » . (٢) أ : « عدم الالتباس »

(٣) أ ، ط « عن ألف أذن » والتصويب من ب ، وذلك لأن نونها تبدل ألفاً عند الوقف عليها .

(٤) أ ، ب «في المبدلة من الأصل ».

(٥) أ : « مدراوان » ط : « مذراوان » صوابهما في ب .

والمذروان بواو بعد الراء : أطراف الأليتين « ليس لهما واحد . وقيل : الواحد : مذرى كما في اللسان .

وفي الأشموني ٣ : ١١٤ : وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفرداً . وحكى عن أبي عبيدة . مذرى ومذريان على القياس .

(٦) أ : « لا غير » .

أم مُعْتَلاً (١) جارياً مجراه ، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان ، نحو : مرميّ ، ومغزوّ (٢) ، وظبْي ، ودلو ، أم منقوصاً نحو شجٍ ، أم مهموزاً غير ممدود نحو : رشأ (٣) ، وماء(٤) ووضوء، ونبيء ؛ أم ممدوداً همزته أصلية نحو : قُرّاء وَوُضّاءفجميع ذلك تلحقه الألفأوالياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة وردّ ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهى، ومُعْطى، ومُسْتَدعى ، أو ثالثة بدلاً عن ياء كرحىً ، أو أصلية أو مجهولة ، وأميلت فيهما (٥) ، كبلى ومتى علَمَيْن ، أو مقلوبة عن نون إذن (٦) علماً فيقال في التثنية : مَلْهَيَان ، ومُعْطَيان ، ومُسْتَدعيان ، ورحَيَان (٧) وبَلَيَان ، ومَتَيان ، وإذَيان (٨) . وما عدا ذلك تقلب واواً : وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوان ، والأصلية غير المُمَالة (٩) كإذا علَماً وإذوان . والمجهولة غير المُمَالة(١٠) كَدَداً ، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث : «لست من الدّد ، ولا الدّد مني (١١)» ومتمّماً (١٢) بالنون نحو دَدَنٌ (١٣) ، وبالدال: دَدٌ (١٤) ،ومقصوراً: (دَدا) ، فلا يدري، هل ألفه عن ياء أو واو ، لأن الألف في الثلاثيّ لا بد أن تكون (١٥) عن أحدهما .

---

(١) أ ، ب : «أو معتلا» .

(٢) أ : «ومغزواً» تحريف .

(٣) الرشأ محرّكة : الظبي إذا قوي ، ومشى مع أمه ؛ جمعه أرشاء .

(٤) «وماء» ساقطة من أ .

(٥) «فيهما» ساقطة من ط .

(٦) في جميع النسخ : «عن ألف إذن» والصواب ما أثبتنا ؛ لأن الكلام على الألف التي ستقلب . وانظر ما سبق من التعليق في الصفحة السابقة .

(٧) أ : «ورحان» ، تحريف .

(٨) ط : «وأذنان» تحريف .«وميتان» تحريف كذلك

(٩) أ ، ط «غير المماثلة» تحريف ، والعبارة من قوله : «غير الممالة» إلى قوله : «والمجهولة» ساقطة من ب .

(١٠) ط : «غير المماثلة» تحريف .

(١١) ورواية اللسان : «ما أنا من دد ، ولا الدّد مني» قال صاحب اللسان : «والكلام جملتان ، وفي الموضعين مضاف محذوف تقديره : ما أنا من من أهل دد ، ولا الدّد من أشغالي .

(١٢) أ : «وتكتبها» ب : «وضمها» ، تحريف .

(١٣) أ ، ط نحو : «دون» بالواو تحريف . والصواب من ب ، واللسان . دَدَنٌ مثل : بَدَنٌ .

(١٤) في النسخ الثلاث : «د د د» تحريف ، والصواب : ددٌ مثل دم ، انظر اللسان .

(١٥) ط : «يكون» .

وذهب بعض النحويين : إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أميلت أم لم تمل . قال ابن مالك : ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي .

وذهب آخر : إلى أنهما بالواو مطلقاً . وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء [١] في حال نحو : لدى وإلى ، قلبت ياء ، وإلاّ قلبت [٢] واواً . فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيّان .

وذهب الكسائي : إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كِرباً [٣] ورِضىً ، أو مضموماً كضُحَىً وعُلاً .

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو : حمراء قلبت واواً نحو: حمراوان، ووَرَدَ تصحيحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم: حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو: عِلْباء وحِرْباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولَى ، والتصحيح نحو : عِلْباوان ، وعِلْباءان [٤] .

وإن كانت مبدلة من أصل نحو : كساء، ورداء جاز فيها الوجهان،والتصحيح أولى نحو : كساءان ، وكساوان ، هذا مذهب الجمهور . وسوّى الجُزُولي [٥] بينها وبين التي قبلها في أنّ الأوْلى إقرار الهمز . وورد في هذه القلبُ ياءً ، حُكِي كسايان، فقاسه الكسائيّ ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .

وإن كانت أصليّة فتقدّم أنها تصحّح ، وقد ورد قلبها واواً، سمع قُرّاوان، ووُضّاوان في تثنية قُرّاء ووُضّاء ، فقاسه الفارسي وخطّأهُ النحاة .

---

(١) « الياء » ساقط من أ .

(٢) « قلبت » ساقطة من أ ، ب .

(٣) أ : « كرياض »: تحريف .

(٤) ط : « علياوان ، وعلياءان » تحريف . وعلباء البعير : عصب عنقه .

(٥) عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي ، أبو موسى . لزم ابن بري بمصر ، وشرح أصول ابن السّراج وله المقدّمة المشهورة بالجزوليّة . توفي ٦٠٧ .

وورد أيضاً حذف الزائدة ، وهي خامسة ، سمع خَوْزلاَنِ في خَوْزلَى[1] .وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود ، سمع : قاصعان ، وعاشوران ، وخنفسان ، وقرفصان ، وبَاقِلان ، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء ، وباقِلاء . فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين ، ومنعه غيرهم لِقِلّة الوارد منه . فَقَوْلي : «ولا يقاس على الأصح » عائد إلى ست مسائل : تصحيح المبدلة ومـا بعده . وقد صحّح العرب مِذْرَوَيْن [2] ، وثِنَايَيْن ، وكان القياس مِذْرَيَيْن [3] ، وثِنَاوَيْن ، أوثِناءَيْن ، لأن الألف الأولى رابعة .

والثاني : مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ، ولم يُسْتعمل فيهما [4] الإفراد — كما تقدم — فَصحتا .

ولا يُردّ في التثنية ما حذف من فاءٍ وعينٍ ولام ، إن عوّض منه همز الوصل ، فيقال في اسم : اسمان .

وإن لم يعوّض منه ، فإن ردّ في الإضافة رُدّ هنا ، وإلاّ فلا . هذا هو الأجود .

فمن الأول : المنقوص ، كقاضٍ [5] ، وأب ، وأخ ، وحم ، فيقال : قاضيان ، وأبوان ، وأخوان ، وحموان .

ومن الثاني : هن ، ويد ، ودم ، وفم ، وسَنَة ، وحِرٌ ، فيقال : هَنَان ، ويَدَان ودَمان ، وفمان ، وسَنَتَان ، وحِرَان .

وشذّ في الأول : أبان وأخان ، وفي الثاني : هَنَوان ، ويديان ، ودميان ودموان وفميان وفموان . وقيل : ليس بشاذ ، وإنما أبان ، وأخان ، على لغة التزام النقص في

---

(١) الخوزلى ، ومثلها : الخيزلى : مشية فيها تثاقل ، ومثلها : الخيزرَى ، والخوزرَى . انظر اللسان (خزل ، خزر) .
وفي أ : « خوذلان في خوذلى » بالذال فيهما . ط : « جوزلان في جوزلا » كلاهما تحريف ، والصواب ما أثبتنا من ب ، والتصريح ٢ : ٢٩٤ .

(٢) أ : « مدروين » بالدال تصحيف .

(٣) أ : « مدريين » بالدال ، تصحيف .

(٤) أ ، ب : « منهما » .

(٥) « كقاض » ساقطة من ط .

الإفراد والإضافة ، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها .

قال أبو حيّان : وأما ذو مال ، فيقال فيها : ذوا مال . فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام ، فهي لم تردّ ، أو العين فكذلك ؛ لأن الواو الموجودة هي اللام .

وأمّا ذات ، فقالوا في تثنيتها : [٤٥] ذاتا على اللفظ بلا رَدٍّ ، وهو القياس كما ثُنِّي ذو على لفظه [١] قال :

٧٠ — • يا دارَ سَلْمَى بين ذاتَي العُوجْ [٢] •

وذواتا على الأصل بردٍّ لام الكلمة وهي الياء [٣] ألفاً ، لتحرك العين وهي الواو قبلها ؛ وهو الكثير في الاستعمال . قال تعالى : « ذَوَاتَا أَفْنَانٍ [٤] » .

(١) ط : « على لفظ » . وفي ظ أيضاً : « ذوا » ، تحريف

(٢) ط : « بين ذواتي » تحريف . وبعد الشطر :

• جرّت عليها كلّ ريح سَيْهُوجْ •

وذاتي العوج : كأنهما موضعان ، ولم يذكرهما ياقوت : وسيهوج : شديدة ، وقال هذا الرجز بعض السعديين كما في اللسان (سهج ، سمهج ، عوج) . ويروى : « بين دارات العوج » .

(٣) « وهي الياء » ساقطة من أ .

(٤) الرحمن ٤٨ .

الباب الخامس: جمع المذكر السالم

(ص) : الخامس : جمع المذكر السالم ، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث ، علماً أو مصغّراً ، أو صفة تقبل التاء إن قُصِد ، أو أفعل تفضيل . وجوّزه الكوفية في ذي التاء ، وصفةٍ لا تقبلها . وحكمه كالتثنية ، لكن يحذف آخر المنقوص ، ويضم ويكسر ، والمقصور يفتح . وقيل : كمنقوص ، وقيل : إن كان أعجمياً ، أو ذا ألف زائدة .

(ش) : الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم ، فإنه يرفع بالواو ، وينصب ويجرّ بالياء .

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها — كما تقدم — ويزيد بشروط :

أحدها : أن يكون لعاقل ، كالزّيدين . أو مشبّه به نحو : « رَأَيْتُهُم لي ساجِدين [1] » . « قالتا أَتَيْنَا طائِعين [2] » . جمع صفة الكواكب والسماء والأرض ، لمّا أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السّجُود ، والخطاب . فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب ، وسابقٍ صفة فرس .

الثاني : أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر ، أم وضع لمؤنّث ثم سمّي به مذكر .

قال أبو حيّان : فلو سمّيت رجلاً زينب [3] أو سلمى ، جُمِع بالواو والنون بإجماع ، اعتباراً بمسمّياتها [4] الآن ، فإن [5] لم يخل منها لم يجمع بها ؛ كأخت ، وطلحة

---

(١) يوسف ٤ . (٢) فصلت ١١ . (٣) أ ، ب : « بزينب » .

(٤) ط : « بمسمّاها » ب : « لمسمياتها » . (٥) أ : « فإذا » .

ومسلمات ، أعلام رجال . قاله [١] أبو حيّان . ولذلك عبَّر بتاء التأنيث دون هائه [٢] ، ليشمل ما ذكر . ثم العلّة لما ذكر ، أنه لا يخلو ، إما أن تحذف [٣] له التاء أوْ لا [٤] ، ويلزم [٥] على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين [٦] ، وعلى الأول الإخلال [٧] ، لأنها حرف معنى ، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تُسجِّل الاسم [٨] ، وتحصرُه من أن يزاد فيه أو ينقص .

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط ، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة ، وحمزة ، وهُبَيرة : طلحون ، وحَمْزون ، وهُبَيْرون ، واحتجّوا بالسماع والقياس .

أما السّماع فقولهم في « عَلانية » للرجل المشهور : « علانون » ، وفي « ربعة » للمعتدل القامة : ربعون .

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير ، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء . قال :

٧١ — * وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ [٩] *

وأجيب عن السّماع بشذوذه ، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ، ولا تأنيث في جمع السّلامة يعقبُها . على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم ، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت ، فلا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبة بمعنى الاعتقاب ، لا العَلَم .

الشرط الثالث : أن يكون علماً كزيد وعمرو . أو مصغّراً وإن لم يكن عَلَماً

---

(١) أ ، ب : « قال »
(٢) أ : « دون كفاية » .
(٣) أ : « إما أن يحذف » .
(٤) ط : « أم لا » .
(٥) أ : « يلزم » من دون واو .
(٦) أ : « مستفادتين » .
(٧) ب ، ط : « إخلال » .
(٨) التسجيل : التوثيق والأحكام .
(٩) انظر الإنصاف ٤٠ ولم يعرف له قائل ، ولا قرين . والشهر الأصم : رجب ، لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ، ولا حركة قتال ، ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم .

كرُجَيْل ، وغليِّم ، وأحيمر ، وسكيران . أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه ، كضارب ، ومؤمن ، وأرْمَل . فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل ، وفتىً ، وغلام ، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث ، كأحمر ، وسكران ، وعانس ، وصبور ، وجَرِيح [١] وقتيل ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة ، وفَروق وَفَرُوقة ، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث .

قال أبو حيان : نَعم ْ ، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصّاً بالمذكر ، كَمَخْصِيٍّ ، وأفعل التفضيل المعرف باللام ، والمضاف إلى نكرة نحو : الأفضلون ، وأفْضَلُو [٢] بني فلان ، فإن تأنيثه بالألف [٣] .

وجوّز الكوفيون : جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

٧٢ — مِنّا الذي هو ما إنْ طَرّ شَارِبُهُ والعَانِسُونَ ، ومنّا المُرْدُ والشّيبُ [٤]

وقوله :

٧٣ — فما وجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائِلَ أسْودِينَ وأحْمَرِينَا [٥]

وذلك عند البصريين من النّادر الذي لا يقاس عليه .

قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلام جعلوه باباً أو فصلاً . وليس بالجيِّد .

قال الأصحاب : وإنما افترق الصفتان ، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث [٦] نحو قامت ، ويعرّى [٧] منها عند التذكير نحو ، قام .

---

(١) ط : « وعانس ، وجريح ، وصبور » . (٢) ط ، ب : « وأفضلوا » بالألف بعد الواو تحريف .

(٣) إذ يقال : الفضلى ، وفضلى النساء .

(٤) أ : « الذي ما إن طر » بإسقاط « هو » . والبيت لقيس بن رفاعة ، أو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري . والعانس : الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج ، ذكراً كان أو أنثى .

(٥) من قصيدة لحكيم الأعور بن عيّاش الكلبي ، من شعراء الشام .

(٦) أ : « عند قصد التأ » ، تحريف . (٧) ط : وتعرى .

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل [٤٦] إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظةُ الواو، كقاموا، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه، وهو فرع التنكير، فأشبه الفعل في الفرعيّة، فحمل عليه، ولهذه العلّة نفسها جُمِع الجامد إذا كان علماً، لأن تعريف العلميّة فرع فأشبه الفعل، والتنكير أصل فلم يشبهه.

وإنما جمع المصغّر دون مكبّره لتعذّر تكسيره [١]، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله.

وأمّا اشتراط خلُوِّه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع، لا لهذا بخصوصه، بل وللتثنية أيضاً — وقد تقدم بيانه هناك.

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُنّي: من لحوق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً، أو معتلاً جارياً مجراه [٢]، أو مهموزاً، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون، وظبيون، وقُرّاءون، ونُبيئون. وقلبِ الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو: حمْراوون في حمراء علم مذكر.

ويستثنى شيئان: المنقوص والمقصور، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبةً للحرف.

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو: «وأنتُمُ الأَعْلَوْنَ [٣]»، «وإنهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ [٤]».

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السّالم. وحكاه ابن ولاّد [٥] لغةً عن بعض العرب.

(١) أ: «كتعذر تكبيره»، تحريف. (٢) أ: «جار مجراه»، تحريف.
(٣) آل عمران ١٣٩. (٤) ص ٤٧.
(٥) الوليد بن محمد التميمي النحوي المصادريّ. نشأ بمصر ثم رحل إلى العراق ولقي الخليل بالبصرة، فلازمه، ثم انصرف إلى مصر، وبرجوعه إلى مصر استطاع أن يغرس النواة الأولى للمدرسة النحوية في مصر. انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٣ طبع ١٩٥٤.

قال أبو حيّان : وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب . وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً ، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب ، فيما قال أبو حيان .

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً ، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى ، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكّر ، بخلاف ما ألفه [١] عن أصل . وقد حكيتُ القولين معاً .

* * *

(ص) : وألحق به سماعاً ، كنحن الوارثون ، وعشرون إلى تسعين ، وأهلون ، وأرضون ، وعالمـــون . وقيل : جمع . وقيل : مبنيّ على الفتـــح . وبنون ، وأبون ، وأخون ، وهنون ، وذوو .

وألحق ثعلب [٢] : فمون ، وابن مالك : حمون ، قياساً [٣] ، وأولو وسنون

وكل ثلاثي لم يُكسّر وعوّض من لامه – قال أبو حيان : أو فائه الهاء .

وكَسْرُ الفاء مكسورةً ومفتوحة أشهر من ضمّها ، وشاعا في المضمومة .

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منوّناً ، أوْ لا . ويلزم [٤] الواو وفتح النون أو يعرب عليها ، وهي لغة في المثنى والجمع . وأجاز ابن مالك الأوّل في عشرين . وقد يقال : شياطون .

(ش) ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ – ليست على شرطه – سُمِعت فاقْتُصِرَ فيها على مورد السماع ولم يُتَعَدّ [٥] .

منها : صفات للباري تعالى ، وهي قوله : « نَحْنُ الوَارِثُون [٦] » و« القَادِرون [٧] »

---

(١) أ : « بخلاف مانعة » تحريف .

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني . مات ٢٩١ .

(٣) أ : « قياساً على » بزيادة : « على » .

(٤) أ : « أو يلزم » بدون لا النافية .

(٥) أ : « ولم تتعد » .

(٦) الحجر ٢٣ .

(٧) المرسلات ٢٣ .

و « الماهِدون (١) » « وإنّا لَمُوسِعُون (٢) » ، فلا يقاس عليه الرحيمون ، ولا الحكيمون ، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي .

ومنها : عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماءٌ مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع ، ورد بأنها خاصة بمقدار معيّن ، ولا يعهد ذلك في الجموع ، ذكره ابن مالك ، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة ، وألاّ يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة (٣) . ذكره الرّضيّ .

ومنها: أَهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلاأنه أجرى مجرى: (مُسْتَحِق)(٤) ، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم : هو أهلٌ لذا (٥) ، قال تعالى: « شَغَلَتْنا أموالُنا وأَهْلونا (٦) » « ما تُطْعِمُون أَهْلِيكم (٧) »

ومِنْها : أَرَضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي مؤنثة(٨) ، واسم جنس لا يعقل ، ففاتَهُ (٩) أربعة شروط ، قال الشاعر :

٧٤ ـ لقدضجّت الأَرَضُون إذقام من بني هَدَادِ خطيبٌ فوق أعْوادِ مِنْبَرِ (١٠)

---

(١) الذاريات ٤٨ . (٢) الذاريات ٤٧ .

(٣) يقول الأشموني : « وليس بجمع ، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو باطل » . الأشموني ١ : ٨٢ .

(٤) أهل : اسم جنس جامد للتعريف بمعنى ذي القرابة وهو على هذا لا يجمع لتجرّده من العلمية والوصفية . وقد اعترض على هذا بأنه يوصف في قولهم : الحمد لله أهل الحمد . وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب ، لا المستحق ، فإن هذا وصف وجمعه : أهلين حقيقي لا ملحق . قال الصبان : ولي فيه بحث ، لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقاً ، أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقاً ، فما الفارق الداّعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة ، والذي بمعنى المستحق صفة : إلاّ أن يختار الثاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه . انظر الصبّان ١ : ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) أ ، ب : « أهل لذلك » . (٦) الفتح ١١ .

(٧) المائدة ٨٩ .

(٨) ظ فقط : « وهو مؤنثه »، تحريف . (٩) أ « ففاقد » .

(١٠) أ : « « همدان » ، تحريف ، وأمّا هداد كسحاب ، فهو حي من اليمن . والرواية المشهورة : « إذ قام من بني سَدوس » وبنو سدوس: قبيلة، يهجوهم الشاعر، ويزعم أنهم ليسوا أهلاً للخطابة. والبيت قائله مجهول .

وقال :

٧٥ ــ وأيّةُ بلدةٍ إلاّ أتينا من الأرضينَ تعلمُهُ نِزارُ(١)

ومنها : عالَمون، وهي اسم جمع لا جمع ، لأنّ العالَم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌّ بالعقلاء ؛ وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفرده ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرَب ، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين (٢) ، والأعراب خاصٌّ بالبادين . وذهب قوم إلى أنه جمع عالم ، قيل : إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة . وقيل : إنه جمعٌ مراد به [٤٧] العموم للعقلاء وغيرهم . وعليهما (٣) فوجه شذوذه أنّ عالَماً اسم جنس لا علَم .

وقيل : إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب ، لأنه لم يقع إلا ملازِمَ الياء . وردّ بقوله :

٧٦ ــ تَنصَّفُهُ البريّةُ وهو سامٍ وتُلْفَى العالَمون له عِيالا (٤)

ومنها : بنونَ ، وأبون ، وأخون، وهنون ، وذوو . ووجهُ(٥) شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقّات .

قال ابن مالك : ولو قيل في حَم : حمون ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنّه سمع . وقال أبو حيان : ينبغي أن يمتنع ، لأن القياس يأباه ، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه . وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون ، وفمين . قال أبو حيان : وهو في غاية الغرابة .

ثم إن ذوو أجريت على حدّ التثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من

(١) ط : « نذار » تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٢) أ : « يعم البادين والحاضرين » . (٣) ط : « وعليها » تحريف .

(٤) تنصفه : تخدمه . والبريّة : الناس . والمعنى : أن الناس يخدمونه لتواضعه وهو مرتفع ؛ ومع ذلك فهو يعولهم . والبيت قائله مجهول .

(٥) ط : « وجه » بدون واو قبلها .

الاستثقال . وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لامانها ، ولم تردّ لالتقائها ساكنة مع حرف الإعراب .

وكذا (ابن) حيث حذف همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حينئذ[١] ، ثم حذفها لما ذكر ، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل :

ومنها : أولو ، وهو وصف لا واحد له من لفظه ، قال تعالى : « ولا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُم والسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي القُرْبَى [٢] » .

ومنها : سنون، ووجه شذوذه كأرضين . وبابه : كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث [٣] ، ولم يجمع[٤] جمع تكسير كـ«ثُبة» وثُبِين بخلاف الرباعيّ ، وثلاثيّ لم يحذف منه شيء كتمرة [٥] ، أو حذف منه غير اللام . نعم ألحق أبو حيّان بذلك : ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء [٦] كعدة ، فإنه يقال : عِدُون . وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم [٧] ، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن ، أو التاء لا الهاء كأخت وبنت ، أو كسّر كشَفَة وشِفاه [٨] ، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع .

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط ، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين ، وعِضَة وعضين [٩] ، ورِئة ورئين [١٠] وعِزَة وعزين [١١] . وقد تضم

---

(١) ط : « لردّ اللام فيه » .
(٢) النور ٢٢ .
(٣) ط : « ياء التأنيث » ، تحريف .
(٤) ط : « ولم تجمع » .
(٥) أ : « كتمر » .
(٦) ط فقط : « اللام » صوابه في أ ، ب .
(٧) أ : « كدم ويد » .
(٨) أ : « كشفه ، وشفاه » تحريف .
(٩) قيل أصل عضة : عضه بالهاء ، وهو : الكذب . وفي الحديث : لا يعضه بعضكم بعضاً » .
وقيل أصله : عضو من قولهم : عضيته : إذا فرقته . فعلى الأول لامها هاء ، وعلى الثاني لامها واو .
(١٠) الرئة : موضع التنفس والهواء من الإنسان ، والجمع : رئات ، ورئون ، وأنشد في اللسان « رأى » :

فغظناهُم حتى أتى الغيظ منهم قلوباً ، وأكباداً لهم ورئينا

وقال ابن سيده : وإنما جمع هذا ونحوه بالنون لأنها أسماء مجهدة منتقصة . وقد رسمت في ط ، ب : «رية وريين » بالتسهيل ، لكن في أ : «ربه وربين » ، تحريف .
(١١) العزة بكسر العين ، وفتح الزاي : أصلها : عزي فلامها ياء ، وهي الفرقة من الناس ، والعزون : الفرق المختلفة .

بقلّة ، حكى الصّغانيّ (١) : عُزين بالضم . وإن كانت مفتوحة كُسِرَتْ كسَنة وسِنين وقد تضمّ ، حكى ابن مالك : سُنون بالضم (٢) .

وإن كانت مضمومة جاز الضّم والكسر كثُبة ، وكُرة ، وقُلة .

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز (٣) وعُلْيا قيس (٤) ، وأمّا بعض بني تميم وبني عامر ، فيجعل الإعراب في النون ، ويلزم الياء

قال :

٧٧ — ● أرى مرّ السّنينِ أخَذْنَ منّيَ (٥) ●

ثم الأوّلون يتركونه بلا تنوين ، والآخرون ينوّنونه ، فيقولون في المنكّر : أقمت عنده سنيناً ، بالتّنوين.

قال :

٧٨ — ● مَتَى تَنْجُ حَبْواً من سِنِينٍ مُلِحّةٍ (٦) ●

---

(١) ط : « الصنعاني » ، تحريف . وهو الحسن بن محمد بن الحسن ، الإمام رضي الدين أبو الفضل الصغاني ، بفتح الصاد المهملة ، وتخفيف الغين المعجمة ، ويقال : الصاغاني أيضاً ، كلاهما نسبة إلى : « صاغنيان » كورة عظيمة وراء النهر وانظر : تاج العروس (صغن) . ومن أشهر تصانيفه : مجمع البحرين في اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب . توفي ٦٠٥ .

(٢) ط : « بالفتح » والتصويب من أ ، ب . (٣) أ : لغة أهل الحجاز .

(٤) أ : « وعليها مقيس » ط : « علياء قيس » وكلاهما تحريف ، والتصويب من ب .

(٥) لجرير في ديوانه ٢٤٦ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وعجزه :

● كما أخذ السّرار من الهلال ●

ورواية الديوان : « رأت مر السنين » . وفي ط: «أخذت» تحريف.

(٦) ط : « هبوا » تحريف . وحبواً نائب عن مصدر « تنجو » . وملحة : مجحفة ، وفي أ : « من ينجوحبا من سنين ملحت » تحريف .

والبيت قائله مجهول ، وعجزه :

● تمَ لأخرى تُنزل الأعصم الفردا ●

وقال :

٧٩ - ألم نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي معدّاً
سِنيناً ما تُعَدُّ لنـــا حِسَـابــا[١]

قال ابن مالك : ولو عُومِل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين . وأباه أبو حيّان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشّذوذ ، فلا نضمّ إليه شذوذاً آخر .

ومن العرب من يُلزمه الواو وفتح النون ، ومن العرب ، من يُلْزِمه الواو ويعربه على النون كَزَيْتون . قال في (البسيط) : وهو بعيدٌ من جهة القياس .

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنّى والجمع على النون أجراه[٢] له مجرى المفرد . حكى الشّيباني : هذانِ خَلِيلانُ . وعليه خرج :

٨٠ - * لا يَزالُون ضَارِبِين القِبابِ[٣] *

وقد يقال : شياطون ، تشبيهاً لزيادتي التكسير[٤] فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل[٥] من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف . قال أبو حيّان : وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوّهم ، وهو شبيه بهمز معائش ، ومصائب ، ومن هذا قراءة الحسن : « وما تَنَزّلَت به الشّياطُون[٦] . »

---

(١) لم نَسْقِ من السقاية ، أو لم نَسُقْ من السوق والقيادة . وفي أ : «ألم نسق الحجيج سفينا معديا لعدلنا حسبانا » وهو ظاهر التحريف .

(٢) ظ : « أجرى له » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* رب حيّ عرندس ذي طَلال *

والعرندس : الشديد ، والطلال بفتح الطاء وتخفيف اللام : الحالة الحسنة .

وقد أجرى الشاعر ضاربين مجرى «غِسلين» في الإعراب ، فصار إعرابه على النون .

(٤) ب ، ط : لزيادتي الكسر فيه » .

(٥) أ : « فتنقل » .

(٦) الشعراء ٢١٠ .

(ص) : وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها ، أو فيها ، أو دلائل [(١)] ، أو بالبقاء والانقلاب ، خلافاً لزاعميها .

(ش) : الجمهور من المتأخرين ، منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيِّيّن ، وقطرب، والزجّاج، والزّجّاجيّ ،على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة .

وقيل : بحركات مقدّرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً ، وهو رأي الأخفش .

وَرُدّ بأنه تقدير في غير الآخر [(٢)] ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يكُنْ [٤٨] يحتاج إلى تغييرها [(٣)] ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلّم .

وقيل : بحركات مقدّرة في الألف ، والواو ، والياء . وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسّهيلي ، كالمقصور ونحوه . وردّه ابن مالك : بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان عن الأوّل : بأنهم لما حملوا حالة النصب [(٤)] على حالة الجرّ ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل .

وعن الثاني : بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنّى بالألف مطلقاً .

وقيل : الحروف دلائلُ إعراب ، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب . وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش .

---

(١) أ : « أو بدلائل » .
(٢) ب ، ط : « بأنه تقدير فيما في غير الآخر » .
(٣) ط : « لم يكن يحتج إلى تغييرها » .
(٤) ط : « إحالة النصب » ، تحريف .

وقيل : الإعراب ببقاء الألف والواوِ رفعاً، وانقلابها نصباً وجرّاً. وعليه الجَرْمي ، والمازنيّ[١] ، وابن عصفور . وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ .

قال ابن غصفور : كان الأصل قبل دخول العامل : زيدان وزيدون ، كاثنان وثلاثون . فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً ، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء ، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر .

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر ، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة .

وأجاب أبو حيّان : بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي ، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم : أبو جاد [٢].

* * *

(ص) : وتليهما نون تكسر في المثنى ، وقد تضمّ مع الألف ، وتفتح في الجمع ، والعكس لغة ، وقيل ضرورة في الجمع ، وقيل : يختص بالياء فيهما ، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد ، لا عوض من حركة ، أو تنوين، أو هما مطلقاً ، أو[٣] إن كانا وإلاّ فأحدهما ، وإلاّ فغير عوض ، أو فارقةٌ بين رفع المثنى ونصب المفرد وحُمل الباقي ، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها .

وتسقط لإضافة[٤] ولو تقديراً ، وشبهها ، وتقصير صلة . وخصّه المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً .

وجوّزه الكسائيُّ في النثر ، وزعمه الأخفش في ضارباك للطافة الضمير ، وتُشَدّد

---

(١) سبق ذكره ص ١٢٥ .

(٢) أ : « أبو حاد » بالحاء وهو تصحيف. وهو قرين : هوّز ، وكلمن، وأخواتها فيما يزعمون .

(٣) « أو » ساقطة من أ . (٤) ط : « الإضافة » صوابه ، من أ ، ب .

في موصولٍ[(١)] ، وإشارةٍ مطلقاً على الأرجح .

(ش) : زيد بعد الألف والياء في المثنى ، وبعد الواو والياء في الجمع نون ، واختلف في أنها زيدت لماذا ؟ على مذاهب :

أحدها : — وهو رأي ابن مالك — أنها لرفع توهّم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين ، والإفراد[(٢)] في الإشارة ، والمقصور ، والمنقوص ، نحو : هذان الجَوْزلانِ ، [(٣)] ومررت بالمهتدين ، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها ، والمفرد بالمثنّى فيما ذكر.

الثاني : أنها عِوضٌ من حركة المفرد ، ونسبه أبو حيان للزجاج ، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون . قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على رأيه أن الحروف إعراب .

الثالث : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان[(٤)] ، ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف ، ولم يعوّض من التنوين شيء ، فكانت النون عوضاً عنه ، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين . وردّ بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وغير المنصرف إذا ثني ، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق ، وإنما حذفت في الإضافة ، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم .

الرابع : أنها عوض من الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاّد ، وأبو علي وابن

---

(١) أ : « وتشدّد في موصوله » .

(٢) أ : « أو الإفراد » ، والمراد لرفع توهم الإفراد .

(٣) أ : « الحوذلان » بالحاء والذال ، ب ، ط : « الحوزلان » بالحاء والزاي ، والصواب : الجوزلان ، بالجيم والزاي . وهو مثنى جوزل ، وهو فرخ الحمام .

(٤) سبق ذكره ص ١٣٣ .

طاهر ، والجزُولي[1] .

وردّ بما سبق في المذهبين قبله ، وبثبوتها في الوقف ، والحركةُ والتنوين لا يثبتان في الوقف .

الخامس : أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده . ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمُثَنّى مالا ينصرف . ومن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده ، كعصاً ، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمُثَنّى حُبْلى، وهذا ، والذي. وعليه ابن جني .

السادس : أنها فارقة بين رفع المثنى ، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيدَا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك . وعليه الفرّاء [٤٩]

السابع : أنها التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تَحَقُّق[2] العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل[3] إليه الحركة والتنوين ، ، فامتنعت[4] الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين ، ولكنّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً . نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان . قال : ولا يَرِدُ أنّه لا تنوين في تثنية مالا ينصرفُ والمبنيّ ، لأنّا نقول : لما ثُنّيَ زال شبه الفعل والحرف ، فرجعا إلى الأصل ، فعاد التنوين .

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى ، والفتح في الجمع ، وإنما حركت[5] لالتقاء الساكنين ، وخولف[6] بينهما للفرق . وخصّ كلٌّ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر ، وثقل الجمع وخفّة[7] الفتح ، فعودل بينهما . وورد العكس وهو فتحها مع المثنى ، وكسرها مع الجمع . فقيل : هو لغة . وقيل : فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة . وقيل : ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع . وعليه أبو حيّان .

(١) سبق ذكره ص ١٤٨ .
(٢) ب : « تحقيق » .
(٣) ط : « أن ينقل » .
(٤) أ : « امتنعت » بدون فاء .
(٥) ط : « وإنما حرك » والوجه من أ ، ب .
(٦) أ : « وخولفت » .
(٧) أ : « وخفت » بالتاء المفتوحة ، تحريف .

ومن أمثلة ذلك قوله :

٨١ — * علـى أَحْوَذِيَّين اسْتَقَلَّـتْ عَشِيَّـةً (١) *

وقوله :

٨٢ — أَعْرِفُ منها الأنف والعَيْنَانَـا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَـا ظَبْيَانَا (٢)

وقوله :

٨٣ — * وأَنْكَرْنا زعَانِفَ آخرينِ (٣) *

وقوله :

٨٤ — * وقد جاوزت حدّ الأربعينِ (٤) *

وقوله :

٨٥ — * إلا الخلائف من بعد النَّبِيِّينِ (٥) *

---

(١) لحميد بن ثور ، من قصيدة بائية يصف بها القطاة ، وعجزه :

* فما هي إلا لمحة وتغيب *

والأحوذيّ: هو الخفيف في المشي ، وأراد بهما هنا : جناحي قطاة ، يصفهما لخفتهما ، وليست الياء فيه للنسبة ، بل مثل ما يقال لنوع من الحصر : برديّ .

(٢) من شواهد الأشموني ، وابن يعيش ، والخزانة ، ويروى : «أعرف منها الجيد» مكان: «الأنف» ويقول العيني : ليس لرؤبة ، ولا قائله مجهول ، والصحيح ما قاله أبو زيد: إنه لرجل من بني ضبّة ، هلك منذ أكثر من مائة سنة . وانظر شواهد العيني (هامش الأشموني) ١ : ٩٠، ونوادر أبي زيد ١٥ .

(٣) لجرير ، وصدره :

* عرفنا جعفراً وبني أبيه *

ويروى : «وبني عبيد» مكان : «وبني أبيه» .

(٤) لسحيم بن وثيل الرياحي ، وصدره :

* وماذا يبتغي الشعراء مني *

ويروى : «وماذا يدّري» يقال : ادّراه ، وتدراه : إذا خدعه .

(٥) للفرزدق ، وليس في ديوانه ، من بيتين يعزّي بهما الحجاج بن يوسف في فقد ولديه ، كما في الكامل ٢٩٢ وهما :

إني لباك على ابني يوسف جزعا ومثل فقدهما للدين يبليني
ما سدّ حيّ ولا ميت مسدّهما إلاّ الخلائف من بعد النبيين

وفي الدرر ص ٢٢ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته وفي آخر الجزء الأول ٢١٤ استدرك في تنبيه، وذكر أنه للفرزدق ، وأكمل الشطر بصدره .

قال ابن جنّي : ومن العرب من يضم النّون في المثنى . وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

وقال الشيباني : ضمُّ نونِ التثنية لغة . قال أبو حيان : يعني مع الألف لا مع الياء ، لأنها شبهت بألف غضبان وعثمان . أنشد المطرز [١] في (اليواقيت) :

٨٦ ـ يا أبتـا أرقَني القِـــذّانُ[٢] فالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَـانُ

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما ، وهو الألف في الإشارة ، والياء في الموصول ، إذ [٣] كان حقّهما الإثبات كألف المقصور ، وياء المنقوص . ثم [٤] مذهب البصريين : اختصاص التشديد بحالة الرفع [٥] .

ومذهب الكوفيين ، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف واليـــاء . وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى : « فذانِّك برهانان [٦] » . « واللّذانِّ يأْتيانِها [٧] » . « إحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِّ [٨] » . و « أرِنا اللّذينِّ [٩] » .

وتحذف هذه النون للإضافة[١٠] ، إما ظاهرة نحو « بل يَدَاهُ [١١] » و « الْمُقِيمِي

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم : أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي ، غلام ثعلب . قال السيوطي : من تصانيفه : « اليواقيت » . توفي ٣٤٥ .

(٢) ط : « القدان » بالدال . والقِذّان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة : البراغيث ، واحده : قُذّة ، بضم القاف . وحكى الدَّميري في كتابه : « حياة الحيوان » أنه بالدال المهملة . انظر حياة الحيوان ٢ : ٢٤٢ .

(٣) ب ، ط : « إذا » .

(٤) « ثم » ساقطة من أ .

(٥) ب ، ط « كآلة الرفع » صوابه في أ .

(٦) القصص ٣٢ .

(٧) النساء ١٦ .

(٨) القصص ٢٧ .

(٩) فصلت ٢٩ .

(١٠) « النون » ساقطة من أ ، وفي أ ، ب : « الإضافة » .

(١١) المائدة : ٦٤ .

الصلاة[١] » ، « غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ [٢] » ، أو مقدّرة كقوله :

٨٧ ـ هما خُطَّتَا إما إسارٍ ومِنَّــــــة وإمَّا دَمٌ والموْتُ بالحر أَجْــدَرُ[٣]

ولشبه الإضافة . ذكره أبو حيان ، ومثّله باثني عشر [٤] واثنتي عشرة [٥] ونحو : لا غلامي لك ، ولبّيك ، وسعدَيْك ، ودواليْك ، وهذاذَيْك[٦] ، على أن الكاف فيها حرف خطاب ، لا ضمير ، وهو رأي الأعْلَم. ولتقصير الصلة . وسواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنّي [٧] أو جمع من الموصول كقوله :

٨٨ خَلِيلَيَّ ما إن أنتما الصّادقا هَوًى إذَا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا[٨]

وقوله :

٨٩ ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتلاَ الملوك، وفَكَّكَا الأَغْلاَلا [٩]

وقوله :

٩٠ ـــ * هُما اللّتَا لو ولَدَتْ تميمُ[١٠] *

قال الفرّاء : صارت الصّلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمَّا طال في كلامهم. وذهب المبرّد إلى أن ذلك خاصٌ باللّذان واللتان لطول الاسم[١١] .ولأنه لم يحفظ

(١) الحج ٣٥ . (٢) المائدة ١ .

(٣) لتأبط شرا في الحماسة بشرح المرزوقي ٨٩ والخزانة ، والعيني ، والمغني . ويروى : « والقتل بالحر أجدر » .

(٤) ط : « بإثنا عشر » . تحريف . (٥) ب : « واثنتا عشرة » . تحريف .

(٦) أ : « وهذاديك » . تحريف . والهذ : سرعة القطع ، وهذاذيك : أي قطعاً بعد قطع .

(٧) أ : « أو ماثني » .

(٨) استشهد به على حذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام ، فالصادقا : أصله : الصادقان

(٩) قاله الأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً . وفي ب : « قتل الملوك » تحريف .

(١٠) نسب إلى الأخطل . وقال البغداديّ : فتشت ديوانه فلم أجده فيه ، وبعده :

* لقيل فخر لهم صميم *

(١١) ط : « بطول الاسم » .

حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب . في المثنى . والبيت المصدّر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيّان: لكنه قد سمع في الجمع ، وقياس المثنى على الجمع قياس [١] جليّ . قال :

٩١ — * الحافِظو عَوْرةَ العشيرة، لا [٢] *

وقال :

٩٢ — * وخَيْرُ الطّالبي التِّرّة الغَشُومُ [٣] *

بنصب « عورة » و « التّرة[٤] » . وخرّج عليه: « والمُقيمي الصّلاة[٥] » بالنصب. ومثّل ابن مالك لحذفها [٦] من جمع الذي بقوله :

٩٣ — إن الذّي حانت بِفَلْجٍ دِماؤُهُم هُمُ القَوْمُ كلُّ القوم يا أُمَّ خَالِدِ[٧]

أي الذين ، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى : « كَمَثَلِ الّذي استوقد [٨] » إلى أن قال: «بِنُورهم» . وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله[٩] :

---

(١) « قياس » ساقطة من ط .

(٢) ط : « قال الحافظ وعورة » ، صوابه في أ ، ب . وعجزه :

« يأتيهم من ورائنا وكَفُ »

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي .

(٣) أ : « نصبر » موضع : « وخير » . تحريف . وفي ط : « الشره » بالشين تحريف كذلك .

والبيت لعبد الرحمن بن زيد العدوي ، وصدره :

« غشوم حين ينقذ مستفاد »

(٤) ط : « والشره » تحريف . (٥) الحج ٣٥ .

(٦) ب ، ط : « حذفها » .

(٧) قيل : البيت للأشهب بن رميلة . وقيل : لِلْحريث بن محفض يرثي بها قومه .

وفلج : اسم موضع ، وقد رسم في ط : « بلفح » تحريف . وقد أشار إليه صاحب الدرر ١ : ٥٢٤ .

(٨) البقرة ١٧ . (٩) أ « كقولهم » .

٩٤ ـ أقولُ لِصاحبي لمّا بـدا لِـي مَعالِمُ منهما، وهمانَجيّا [٥٠] (١)

أي نجيان . وقوله :

٩٥ ـ * لو كنتُم منجِدي حين استَعَنْتُكُمُ (٢) *

وجوزه الكسائي في السَّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان : ويشهد له ماسمع : بيضلك ثنتا ، وبيضي مائتا (٣) أيْ : ثنتان ، ومائتان . قال : وينبغي أن يقيد مذهبه (٤) بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد (٥) ، كما في هذان ، وهاتان . وممّا (٦) تخرّج على رأي الكسائي في الجمع قراءة : « غـير معجزي اللهَ (٧) » . و« لَذائِقو العذابَ (٨) » بالنصب . وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك ، وإنه (٩) منصوب المحلّ ، لأن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة ، وهي غير محقّقة، إذ لا دليل عليها إلاّ حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتّصل عن وقوعه منفصلاً . والذي قاله سيبويه والمحقّقون ، إنه في محل جرّ بالإضافة .

* * *

(ص) : وما سمّي به من مثنّى وجمع على حاله كالبَحْرَيْن ، وعلّيّين . وقد يجري المثنى كَسَلْمَان، والجمع كغِسْلِين، أوهَارُون. أو يلزم الواو ، وفتح النون مالم يجاوزا (١٠) سبعة .

---

(١) ليس للبيت قائل معروف .

(٢) ب : « استغثتكم » بالغين والثاء .

وعجزه :

* لم يقدموا ساعداً مني ولا عضدا *

والبيت قائله مجهول .

(٣) أ : « بيضي ثنتا ، وبيضك مائتا » .

(٤) أ : « أن لا يقيد مذهبه » .

(٥) أ : « بالمفرد » .

(٦) أ ، ط : « وفيما » .

(٧) التوبة ٣ .

(٨) الصافات ٣٨ .

(٩) أ ، ب : « وأن الضمير منصوب » .

(١٠) أ : « ما لم يجاوز » .

(ش) : إذا سمتي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف ، والواو ، والياء كَالْبَحْرَيْن، أصله : تثنية بحر ، ثم جعل علماً لبلد ونحو[1] : ورنكتيسنْ، وكتابيْن علَم موضع ، وعِلّيين، أصله: جمع عِلّيّ[2] ثم سمّي به أعلى الجنة ، قال تعالى: «لفي عِلّيين . وما أدراك ما عِلّيّون [3] » . وكذا صَرِيفُون[4] ، صِفّون ، ونَصيبُون [5] ، وقِنَّسْرُون[6] ، وبيرُون [7] وداروُن [8] ، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء . قال زيد بن عديّ :

٩٦ ــ تركْنَا أخا بكر يَنُوء بِصَدره بِصِفّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدّم[9]

وفي الأثر[10] : شهدت صِفّين[11] ، وبئست[12] صِفّون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى لغة أخرى ، وهي إجراؤه كعِمرانَ وسَلْمَان في التزام الألف ، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف .

وفي الجمع لغات أخرى : أحدها : أن يجعل كغِسْلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً [13] .

---

(١) ط : « نحو » من دون واو .

(٢) عِلّيّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه : فِعّيل من العلوّ . وعلّيون : أمكنة في السماء السابعة إليها يصعد بأرواح المؤمنين .

(٣) المطففون : ١٨ ، ١٩ . (٤) صريفون : قرية كبيرة قرب عُكْبَراء .

(٥) نصيبون : بلدة قاعدة ديار ربيعة .

(٦) مدينة بينها وبين حلب مرحلة، ولم يبق منها إلا خان تنزله القوافل . وقد ضبطها ياقوت بكسر الأول وفتح ثانيه وتشديده ، ثم سين مهملة .

(٧) بيرون من قرى حمص . (٨) دارون : موضع بالشام .

(٩) لزيد بن عدي بن زيد العبادي ، كما في الدرر ١ : ٢٤ .

(١٠) في ط : « وفي الحديث » تحريف ، لأن القائل شقيق بن سلمة ، أبو وائل ، والتصويب من أ ، ب .

(١١) « شهدت صفين » ساقطة من أ .

(١٢) أ: « بئس صفون » . (١٣) أ ، ب « متصرفا » .

الثانية : أن يجعل كهارون [١] في التزام الواو ، وجعل الإعراب على النون غير مصروف [٢] ، للعلميّة وشبه العجمة .

الثالثة : التزام الواو وفتح النون مطلقاً .

وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا[٣] سبعة أحرف ، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات[٤] .

* * *

(ص) : مسألة : قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وقاسه الكوفيون ، وابن مالك : بلا لَبْس[٥] . والجمهور : الجمع في نحو : رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنّى لفظاً أو نيّة ، فإن فرّق متضمّناهُما فخلاف .

(ش) : الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنّى على اثنين ، والجمع على جمع ، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان : مسموع ومقيس .

فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه ، سمع : ضعْ رِحالهما ، يريدون اثنين [٦] . ودينار كم [٧] مختلفة ، أي دنانيركم ، وعيناه حسنة ، أي حسنتان ، وقال امرؤ القيس :

٩٧ — * بها العَيْنانِ تَنْهَلُ [٨] *

أي تَنْهَلاّن [٩]

وقال الآخر :

---

(١) أ : « كعشرون » . (٢) أ : « غير منصرف » .

(٣) أ : « بأن لا يجاوز » .

(٤) أ : « فإن جاوزها لم يعرب بالحركات » .

(٥) « وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا ليس » ساقطة من أ .

(٦) ط : « يريد في اثنين » تحريف . (٧) أ : « ودينار » تحريف.

(٨) أ : « تبتهل » ، تحريف . وقبله :

* لمن زحلوفة زلّ .

(٩) أ : « تبتهلان » ، تحريف .

٩٨ – إذا ذكرتْ عيني الزّمانَ الذي مضى بصحراء فَلْجٍ ظلّتا تَكِفَــان (١)

أي عيناي . وقال :

٩٩ – * كُلُوا في بعض بَطْنِكم تعِفُّوا (٢) *

أي بطونكم .

وقال :

١٠٠ – * لأطْعَمْتَ العراقَ ورَافِدَيْه (٣) *

أي : رافده ، لأن العراق ليس له إلا رافد (٤) واحد . ومنه : لبّيْك وإخوته ، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع ، قالوا : شابت مفارقه وليس له إلا مَفْرِق واحد ، وعظيم المناكب ، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق (٥) ، وعظيمة الأوراك ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه (٦) . وقاسه الكوفيون(٧) ، وابن مالك إذا أمن اللبس (٨) . وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر . قال أبو حيّان : ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت (٩) الموضوعات .

والثاني : ما أضيف إلى متضمّنه وهو مثنّى لفظاً نحو : قطعت رؤوس الكبشــين ، أي رأسيهما . أو معنىً نحو :

---

(١) قائله مجهول .

(٢) لم يعرف قائله ، وعجزه :

* فإن زمانكم زمن خميص *

(٣) منسوب إلى الفرزدق من جملة أبيات يهجو بها عمر بن هبيرة . وعجزه :

* فزاريا أحذ يد القميص *

والأحذ : الخفيف ، وإنما نسبه بالخفة في يده إلى السرقة .

(٤) أ : « مرفد » ، ب : « مراقد » . (٥) أ : « والموافق » تحريف .

(٦) « عليه » ساقطة من أ .

(٧) موضع « الكوفيون » في أ بياض كتب وسطه : « ظ » .

(٨) ب : « اللبسين » تحريف .

(٩) ط : « أو اختلطت » .

١٠١ — * كفَاغِرَي الأفواه عند عَرِين (١) *

أي كأسدين فاغرين أفواههما (٢) عند عرينهما ، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع — والإفراد [٥١] ، والتثنية .

فمن الأول : قوله تعالى: « قد صَغَتْ قُلُوبُكُما (٣) » . وقرأ (٤) ابن مسعود : « والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقطَعُوا أيمَانَهُما (٥) » .

ومن الإفراد : قراءة الحسن : « بدت لهما سوءتهما (٦) » . ومن التثنية (٧) : قراءة الجمهور « سوآتهما » فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضاً ، لفهم المعنى .

وخصّ الجمهور القياس بالجمع ، وقصروا الإفراد على ما ورد . وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ، ولذلك شرط ألاّ يكون لكلٍّ واحدٍ من المضاف إليه إلاّ شيء واحد ، لأنه إن كان له أكثر التبس ، فلا يجوز في : قطعت أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس (٨) ، ومن أمثلة ذلك (٩) :

١٠٢ — * حمامةَ بطنِ الوَادِيَيْن ترنّمي (١٠) *

أي بطنَيْ .

١٠٣ — * بما في فؤادَيْنا من الهمّ والهوى (١١) *

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* رأيت بني البكريّ في حومة الوغى *

(٢) ب : « كأسدين ، وعزمين » ، وكلمة : « أفواههما » ساقطة من أ .

(٣) كذا في النسخ الثلاث: «قد» بدون فاء، وهو وجه جائز في الاقتباس من القرآن الكريم. التحريم ٤.

(٤) أ ، ب : « وقراءة » . (٥) المائدة : ٣٨ . (٦) الأعراف ٢٢ .

(٧) كذا في جميع النسخ . وليست قراءة الجمهور التالية بالجمع مثالا للتثنية .

(٨) أ : « والإفراد للالتباس » .

(٩) أ : « ومن أمثلته » مع سقوط كلمة : « ذلك » .

(١٠) لتوبة بن الحمير ، وعجزه :

* سقاك من الغر الغوادي مطيرها *

(١١) للفرزدق في ديوانه ٥٥٤ ، وعجزه :

* فيجبر مُنهاض الفؤاد المشعف *

١٠٤ – * إذا كان قلبانا بنا يجفان [1] *

١٠٥ – * ظهراهما مِثْلُ ظهور التُّرسَيْن [2] *

١٠٦ – * هما نَفَثا في فيّ من فمويْهما [3] *

١٠٧ – * فتخالسا نَفْسَيْهِما بنوافذٍ [4] *

فإن فرّق متضمّناهما ، كقوله تعالى : « على لسانِ داودَ وعيسى بنِ مريم [5] » فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد ، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين ، وقد زالت بتفريق المتضمّنين [6] ، قال : فالذي [7] يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية . وإن ورد جمع [8] ، أو إفراد اقْتُصِر فيه على مورد السماع .

قال : وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة ، بل الكلام أو الرسالة ، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى .

---

(١) قال الشنقيطي : أظنه لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء . وصدره :

* نذود بذكر الله عنا من السُّرى *

« بنا يجفان » سقطت من أ .

(٢) من شواهد سيبويه ، استشهد به مرتين ، فنسبه في إحداهما إلى خطام المجاشعي ، وفي الأخرى إلى هميان بن قحافة . وابن يعيش والبغدادي نسباه إلى خطام المجاشعي . وفي أ : «لظهيراهما» تحريف .

(٣) للفرزدق ، وعجزه :

* على النّابح العاوي أشدَّ رجام *

وفي أ : « في الفيافي حس من فمويهما » تحريف .

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي . وفي أ : « فتجانسا فنسبتهما بنوافر » تحريف . ونوافذ جمع نافذة : وهي الطعنة تنفذ حتى يكون لها رأسان .

(٥) المائدة ٧٨ .
(٦) أ : « التضمين » .
(٧) أ : « والذي » .
(٨) أ : « الجمع » .

الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة...

(ص) : السادس : المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع [1] أو ياء مخاطبة ، فبالنّون [2] رفعاً ، وحذفها نصباً وجزماً [3] وحذفت رفعاً نثراً ونظماً ، وعليه : « لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا » .

وقد تفتح وتضمّ [4] مع الألف . وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف . والأصح أنها المحذوفة . وقيل : الإعراب بالواو ، والألف ، والياء . وقيل : النون دليل . وقيل : الإعراب فيها .

(ش) : الباب السادس من أبواب النيابة : المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانتْ ، كيقومان الزيدان ، أو ضميراً كالزيدان يقومان . أو واو جمع كذلك ، كيقومون الزيدون ، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند ، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا[5] ، وينصب ويجزم بحذفها نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا، ولن تَفْعَلُوا[6] » . وحمل النّصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل : إن الإعراب بالألف والواو والياء ، كما أنّها في المثنى والجمع السّالم كذلك.

---

(١) أ : « جماعة » . (٢) أ : « فالنون » .

(٣) « نصباً وجزماً » ساقطة من ط . ب : « وحذفها رفعاً » تحريف .

(٤) ب : « وقد تفتح ويضم » وفي ط : « يفتح ويضم » والوجه ما أثبتنا من أ .

(٥) أ : « فإنه يرفع كما مثّلنا » وسقط من ب . « كما مثّلنا » . (٦) البقرة ٢٤ .

وردّه صاحب (البسيط) بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة .

وقيل : الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها ، وعليه الأخفش والسّهيلي . وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النّون له .

وقيل : إنها معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، وعليه الفارسيّ قال : لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللاّمات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربةً ، ولا حرف إعراب فيها [١] .

قال أبو حيّان : وبين هذا القوْل وقول ِ الأخفش مناسبة ، إلاّ أن الأخفش يقول : إن الإعراب فيها مقدّر ، فهو أشبه . وورد حذفُ هذه النون حالَة الرّفع في النثر والنظم قرئ : « ساحران تَظّاهرا [٢] ». وفي الصحيح : « لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تَحَابّوا » . وقال الشاعر :

١٠٨ أبيتُ أسْرِي ، وتبيتي تَدلُكي وَجْهَكِ بالعنبر والمسك الذّكي [٣]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار .

والأصل في هذه النون السكون ، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين ، فكسرت بعد الألف على أصله ، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة ، لا ستثقال الكسر بَعْدَها [٤] . وقيل : تشبيهاً للأول [٥] بالمثنى ، والثاني بالجمع . وقد تفتح بعد الألف أيضاً ، قرئ :

(١) ط : « وفيها » بالواو .

(٢) القصص ٤٨ . وفي النسخ الثلاث : « ساحران تظاهرا » ، وهذه القراءة ليست مرادة هنا ، وإنما القراءة المرادة هي : « قالوا ساحران تظّاهرا » بإدغام التاء في الظاء ، وحذف النون . انظر : حاشية الصبان ١ : ٩٧ .

(٣) في النسخ الثلاث بالزاي : « الزكي » تحريف . والرجز مجهول القائل .

(٤) « طلباً » ساقطة من أ ، و « للخفة » ساقطة من ب. ط . وفي أ : « للاستثقال الكسر » وفي ط « لاشتغال الكسر » .

(٥) ط : « للأولى » .

« أَتَعِدانَنِي أن أُخْرَجَ [١] » بفتح النون ، وقد تضم معها أيضاً ، ذكره ابن فلاح في (مغنيه [٢]) ، واستدلّ بما قُرِئَ شاذّاً : « طعامٌ تُرْزَقَانُه [٣] » بضم النّون . وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفكّ نحو : «أتعدانني»، والإدغام والحذف، وقرئ بهما [٤] : « أتحاجونّي » [٥] . واختلف في المحذوف حينئذ [٦] فمذهب سيبويه : أنّها نون الرفع ، ورجحه ابن [٥٢] مالك لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنّها نائبة عن الضمة . وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو :

« إن الله يأمرْكم [٧] »، « وما يُشْعِرْكُم [٨] » في قراءة من يسكن [٩] ،ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ، ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرَيْن . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط ، والصغير [١٠] ، والمبرد ، وأبو علي ، وابن جني ، لأنها لاتدل على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى . ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر [١١] مع إمكانه المقدّر كالموجود [١٢] .

---

(١) الأحقاف ١٧ .
(٢) سبق ذكره ص ٣٦ .
(٣) يوسف ٣٧ . وكلمة : « طعام » ساقطة من أ .
(٤) « بهما » ساقطة من أ ، ط .
(٥) الأنعام ٨٠ .
(٦) « حينئذ » ساقطة من ط .
(٧) البقرة ٦٧ .
(٨) الأنعام ١٠٩ .
(٩) أ ، ب « من سكن » .
(١٠) علي بن سليمان ، أبو الحسن الأخفش ، قرأ على ثعلب والمبرد . من تصانيفه : شرح سيبويه . توفي ٣١٥ .
(١١) ط : « ولا أثر »
(١٢) أ : « مع إمكانه المقدّر كالموجود » ساقطة من أ . « المقدّر كالموجود » ساقطة من ب .

السابع

الفعل المضارع المعتلّ الآخر

(ص) : السابع : المضارع المعتل ، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، فيحذف آخره جزماً ، والحذف بالجازم. وقال أبو حيّان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه . وقيل : سائغ [١] كحذفه دونه . وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة . وقيل : الباقي إشباع . ويسهّل ما آخره همزة ، وإبداله ليناً محضاً ضعيف ، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور .

(ش) : الباب السابع من أبواب النيابة : الفعل المضارع المعتل :

وهو ما آخره ألف كيَخْشَى ، أو واو كيغزو ، أو ياء كيرمي ، فإنه يجزم بحذف حرف العِلّة نيابة عن السكون .

قال [٢] ابن مالك : وإنّما حَذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة ، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته .

وقال أبو حيّان : التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهذه الحروف ليست علامة ، بل العلامة ضمّةٌ مقدرة ، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، وهذه الحروف منها ، لأنها أصليّة أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه . فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة ، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع [٣] –لو بقيت– لاتّحاد الصورة .

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله :

---

(١) هذا ما في ب . وفي أ : « شائع » وفي ط : « سايع » ، وهذه محرّفة .

(٢) أ : « وقال » .

(٣) أ : « المرفوع بالمجزوم » .

١٠٩ — * ومَنْ يتّقْ ، فإنّ اللهَ مَعَهُ (١) *

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله :

١١٠ — * ولاَ تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ (٢) *

١١١ — * لم تهجو ولَمْ تَدَعِ (٣) *

١١٢ — * ألم يأتيك والأنباء تَنْمي (٤) *

فالجمهور على أنه مختص بالضّرورة ، وقال بعضهم : إنه يجوز في سعة الكلام ، وإنه لغة لبعض العرب ، وخرّج عليه قراءة « لا تخفْ درَكاً ولا تخشى (٥) » . « إنه من يتّقي ويَصْبِرْ (٦) »

ثم اختلف حينئذ ، ما الذي حذفه الجازم ؟ فقيل : الضمة الظاهرة لورودها — كما سيأتي . وقيل : حذف المقدّرة .

---

(١) عجزه :

« ورزق الله مؤتاب وغاد »

المؤتاب : اسم فاعل من ائتاب : افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو . وكلمة : « معه » ساقطة من أ .

(٢) لرؤبة ، وقبله :

« إذا العجوز غضبت فطلّق »

(٣) جزء من عجز بيت هو :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان . . . . . .

(٤) لقيس بن زهير ، وعجزه :

« بما لاقت لبون بني زياد »

(٥) طه : ٧٧ . هي قراءة حمزة ، فإنه قرأ بالجزم على طريق النهي . قال ابن خالويه : « فإن قيل : فما حجة حمزة من إثبات الياء في : « تخشى » ، وحذفها علم الجزم ؟ فقل له : في ذلك وجهان : أحدهما : أنه استأنف « ولا يخشى » ولم يعطفه على أول الكلام ، فكانت لا فيه بمعنى ليس . والوجه الآخر : أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين ، فصارت ألفاً ليوافق رءوس الآي التي قبلها ألف » . انظر الحجة ٢٢٠ .

(٦) يوسف ٩٠ .

قال أبو حيان : وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال : حذف الظاهرة لم يُجِزْ إقرار الألف ، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال : المقدّرة، أجاز إقرارها ، ويشهد له : « ولا ترضّاها » . والأوّل : تأوّله على الحال ، أو الاستئناف .

وذهب آخرون : إلى أن الجازم حذف الحروف الّتي هي لامات ، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولّدت عن الحركات الّتي قَبْلَها .

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم .

والمهموز من الأفعال ، كيقرأ ، ويقرئ ، ويوْضُؤُ [1] ، يجوز تسهيل همزه . ونصّ [2] سيبويه وغيره كالفارسيّ ، وابن جنيّ، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضّرورة .

قال الخضراوي : وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت ، ورفوت [3] لغة ضعيفة ، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له [4] ، لأن حكمه حكم الصحيح [5] ويقدر [6] حذف الجازم الضمة من الهمزة . قال :

١١٣ عجبت من ليلاك وانتيابهــا [7]
من حيث زارتني ولــــم أورا [8] بهـــا [9]

أي ، ولم أورأ [10] أي لم أشعر بها ورائي [11] .

(١) أ : « ويوضأ » ب : « وتوضوا » . وط : « يوضو » . والصواب ما ذكرناه ، يقال : وضُؤ يَوْضُؤ كيكرُمُ .

(٢) أ : « نصّ » من دون واو .

(٣) ط : « ورقوت » ، بالقاف تحريف . وإنما هي : رَفَوْتُ « بالفاء ، وأصلها : رفأ » .

(٤) « له » ساقطة من أ ، ط .

(٥) أ : « لأن له حكم » .

(٦) ط : « يقدر » بدون واو .

(٧) أ ، ط : « وإتيانها » تحريف .

(٨) ط : « ولم أودا بها » بالدال ، تحريف .

(٩) قال الأعلم : الشاهد في تخفيف الهمزة من قوله : « أورأ » ومعنى : « لم أورأبها » لم أعلم بها . والانتياب : القصد : وليس للبيت قائل معروف .

(١٠) أ : « ولم أواري بها » وط : « ولم أدر » وكلاهما تحريف .

(١١) ط : « داري » ، تحريف .

وأجاز ابن عصفور : حذفه إعطاء له حكم المعتّل الأصلي ، كقوله (١) :

١١٤ — * وإلاّ يَبْدَ بالظُّلم يَظْلِم (٢) *

وأجيب بأنه ضرورة (٣) ، أو على لغة بَدَا يَبْدَا ، كبَقَى يَبْقَى .

خاتمة في الإعراب المقدّر

(ص) : خاتمة : تقدر الحركات في المضاف للياء ، وقيل : لا تقدر الكسرة . والحرف المدغم . والمحكي على الأصح . [٥٣] والمقصور ، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة ، خلافاً لابن فلاح ، وفي نحو : يخشى .

(ش) : ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر ، وذلك أربعة أنواع :

الاول : ما يقدّر فيه الحركات كُلّها ، وذلك خمسة أشياء :

الاول : المضاف لياء المتكلّم فتقدر فيه الضّمّة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء ، وأما الكسرة فقيل : لا تقدّر ، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب ، اكتفى بها في المناسبة . وقيل : تقدّر أيضاً ، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال ، واستحقاق الاسم لها قبل التّركيب .

الثاني : الحرف المسكّن للإدغام نحو : « وقتلْ داودُ جالوت (٤) » « وترى النّاسْ سُكَارى (٥) » . « والعادياتْ ضَبْحاً (٦) » ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) .

الثالث : المحكّي في نحو : مَنْ زيداً ؟ لمن قال : ضربتُ زيداً . ومَن زيدٌ ؟ لمن

---

(١) ب : « وكقوله » ط : «ولقوله» : صوابهما في أ .

(٢) جزء من عجز بيت لزهير في معلقته :

جرئ حتى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً ، وإلاّ يبد بالظلم يظلم

(٣) « وأجيب بأنه ضرورة » ساقطة من أ .

(٤) البقرة ٢٥١ . (٥) الحج ٢ . (٦) العاديات ١

ـ : قام زيد . ومَنْ زيدٍ لمن قال : مررت بزيدٍ على رأي البصريين. وعلى الأصحّ
ندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب .

الرابع : الاسم[1] المقصور – وسيأتي في بابه – لتعذّر تحريك الألف. فإن كان غير
صرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه . وقال ابن فلاح اليمني : تقدّر الكسرة ،
نها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل ، ولا ثقل مع التقدير .
الخامس : المضارع الذي آخره ألف ، كيخشى ، لما ذكر في المقصور

* * *

ص) : والضمّة والكسرة في المنقوص ، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تِلْو كسرة .
تقدير فتحة ضرورة ، خلافاً لأبي حاتم [2] في غير المنون إلاّ معديكرب على الأجود ،
كذا ظهورهما . وتقدر في ياء جوارٍ المحذوفة .

(ش) : النوع الثاني : ما يقدر فيه حركتان فقط : الضمة والكسرة وذلك المنقوص .
هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي ، والدّاعي ، بخلاف نحو كرسيّ
تشديدها ، وما جرّه أو نصبه بالياء ، لعدم لزومها ، وظَبْي ورَمْي لسكون ما قبلها ،
علّة التقدير الاستثقال ، ولذا ظهرت الفتحة ، لِخفتّها على الياء وقد تقدّر أيضاً
لكن في الضّرورة ، كقوله :

١١٤– * وكسوتَ عارِي لحمه فتَركْتَهُ[3]

وقوله

١١٦– * ولو أن واشٍ باليمامة دَارُه [3] *

---

(١) « الاسم » ساقطة من أ ، ب .

(٢) سبق ذكره ص ٨٤ .

(٣) البيت قائله غير معروف ، وعجزه :

* جذلاً يسحّب ذيله ورداءه *

وفي ب ، ط : « عار لحمه » وفي أ : « وكسرت عار لحمه » ، كله تحريف .

(٤) وفي أ ، ب : « بالمدينة » . وقائله مجهول ، وعجزه :

* وداري بأعلى حَضْرموت اهتدى ليا *

وقوله

١١٧ — * كأن أيديهن بالقاع القرِق [١] *

وأجازه أبو حاتم السّجستاني في الاختيار . وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة « مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُون أهَالِيكم [٢] » بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن ، وآخر أوّلهما ياء نحو : رأيت معدي كربَ ، ونزلت قالي قلا ، فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف ، استصحاباً لحكمها حالة البناء ، وحالة [٣] منع الصرف .

وقولي « على الأجود » أي إذا أجْرِيَ على الأجود ، أي من أحواله الثلاثة ، وهي حالة الإضافة ، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير .

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص ، كقوله :

١١٨ — *خبيثُ الثّرى كابِيُ الأزندِ [٤] *

وقوله

١١٩ — * تُدْلي بهن دواليُ الزّراع [٥] *

---

(١) نسبه بعضهم لرؤبه ، وبعده :

* أيدي جَوارٍ يتعاطيْن الورِق *

والضمير في : « أيديهن » للإبل . والقــاع : هو المكان المستوي . والقَرِق بفتح القاف وكسر الراء : الأملس . وقيل : الخشن الذي فيه الحصى .

(٢) المائدة ٨٩ . (٣) أ ، ب : « وعلة » .

(٤) لجرير : ديوانه ١٢٩ . وصدره :

* وعرق الفرزدق شر العروق *

ويعني بخبيث الثرى : أنه خبيث الأصل . وكابي الأزنِد من كبا الزند : إذا لم تخرج ناره . والزند : هو العود الذي تقدح به النار .

(٥) في الدرر ١ : ٣٠ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته ، ثم عاد فاستدرك في آخر الجزء الأول ص ٢١٤ فقال ما نصه « وفي ص ٣٠ س ٣ شطر بيت ، وكله هكذا :

وكـأن بين الخيـل في حافـاتـه ترمي بهـن دواليُ الـزراع

وفي أ : « ترمي بهن زوالي والذراع » ، تحريف . وفي ب : « ترمي ببرد والي الزراع » ، تحريف أيضاً . وفي ط : « تدلي » مكان : « ترمي » .

وقوله :

١٢٠ — *لا بارك الله في الغواني هَل[1] *

وقوله :

١٢١ — *ولم يختضب سُمْرُ العَوالي بالدّم[2] *

* * *

(ص) : والضّمة في نحو : يغزو ، ويرمي ، وظهورهَا وتقدير الفتحة ضرورة أوشاذّ . وأجاز الفراء في نحو يحيى — نقل حركة[3] الياء وإدغامها فتظهر[4] .

(ش) : النوع الثالث : ما يقدّر فيه حركة واحدة ، وهي الضمة ، وذلك المضارع الذي آخره واو ، أو ياء، لثقلها عليهما ، ولخفة الفتحة عَلَيْهِما ظهرت، وخلاف ذلك ضرورة ، أوشاذّ لا يقاس عليه . كقوله في ظهور الضمة :

١٢٢ — *تساويُ عَنْزي غيرَ خمس دراهِمِ[5] *

وقوله :

١٢٣ — * إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ[6] *

وقوله في تقدير الفتحة :

١٢٤ — كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيّة ما وَعَدتْني غير مُخْتَلِسِ[7]

وقوله :

(١) لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣ . وعجزه :

* يبتن إلا لمن مُطّلَب *

(٢) قائله مجهول ، ولم نقف على تتمته . (٣) « نقل » سقطت من أ .

(٤) أي الحركة ، وفي ط : « فيظهر » ، بالياء ، تحريف .

(٥) لرجل من الأعراب يمدح عبدالله بن العباس رضي الله عنهما في قصة معروفة .

وفي أ ، ب : « يساوي » بالياء ، صوابه في ط . وصدر البيت :

* فعوضني عنها غناي ولم تكن *

(٦) قائله مجهول ، وعجزه :

* هواجس لا تنفك تغريه بالوجد *

وفي ب : « قبضت » ، تحريف ، وفي ط : « على القلب » ، تحريف .

(٧) لابن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠ ، و « كي » ساقطة من ط ، وقافيته في أ : « مختلف » تحريف .

١٢٥ — *إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها [١] *

وقوله :

١٢٦ — * أرجو وآمل أن تَدْنُو مودّتها [٢] *

وخرج عليه قراءة : « أو يَعْفُوا الّذي بيدِه [٣] » بالسّكون. وذهب الفراء في نحو يُعيِي ويُحيِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى السّاكن قبلها ، وتدْغم [٤] فتظهر علامة الرفع فيها ، وأنشد

١٢٧ — وكأنّها بين النّساء سَبِيكَةٌ
تمشي بسُدَّة بَيْتِها فتُعِيّ [٥] [٥٤]

والجمهور على مَنْع ذلك. قال أبو حيّان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيّ بل إنه يقال يُعْيِي ، هكذا السماع وقياس التصريف ، لأنّ المعتل العين واللام تجري عينُه مجرى الصحيح ، فلا تُعَلّ . قال [٦] : والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله ، فلعله مصنوع ، أو شاذّ لا يعتدّ به .

* * *

(ص) : والسّكون فيما كسر لساكنين ، ومهموز أبدل ليناً ، و « لم يلد » إذا سكن اللام [٧] ، أو وصل بضمير وفتح أو كسر .

---

(١) قائله مجهول ، وعجزه :

* رفعن وأنزلن الحديث المقطعا *

(٢) لكعب بن زهير من قصيدة : « بانت سعاد » وعجزه :

* وما إخال لدنيا منك تنويل *

(٣) البقرة ٢٣٧ .

(٤) في أ : « ويدغم » .

(٥) أنشده في اللسان : (عين) وهو مجهول القائل .

وفي أ : « وغش فيده » ، وفي ط : « تمشي بشدة » كلاهما محرّف .

وسدّة البيت بضمّ السين : فناؤه .

(٦) « قال » ساقطة من أ .

(٧) « سكن » ساقطة من أ .

(ش) : النوع الرابع : ما يقدّر فيه السكون ، وهو ثلاثة أشياء : أحدها : ما كسر لالتقاء الساكنين نحو : « لم يَكُنِ الّذين كَفَرُوا [(١)] » .

الثاني : المهموز ، إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم .

الثالث : « لم يلد » مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أوكسرت كقوله :

١٢٨ — *وذي ولد لم يَلْدَهُ أبَوَان[(٢)] *

* * *

(ص) : ولا توجد واو قبلها ضمة إلاّ في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفها ، أو لا يلـــزم .

(ش) : لا توجد كلمة آخرها واوٌ قبلها ضمة إلاّ في الأفعال كيدعو ، أو المبنيّات كهو ، وذو الطّائية ، أو في الكلام الأعجمي ، كهندو [(٣)] . ورأيت بخط ابن هشام : السُّمندو[(٤)]. أو عرض تطرفّها نحو : (ياثَـمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع .

* * *

(ص) : وحذف حركة الظّاهر ، ثالثها يجوز في الشعر فقط .

(ش) : اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال :

---

(١) البينة : ١ .

(٢) لرجل من أزد السراة ، أو لعمرو الجنبيّ نسبة إلى جنب ، وصدره :

* ألا رُبَّ مولود وليس له أب *

والشاهد فيه سكون اللام من « يلد » إذا وصل بضمير ، وفتحت الدّال أو كسرت .
ويعني عيسى عليه السلام لا أب له ، وآدم عليه السلام ليس له أب ولا أم .

(٣) أ ، ط : « كهند » تحريف .

(٤) أ : « السمند » بدون واو .

أحدها : الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك ، وقال : إن أبا عمرو [١] حكاه عن لغة تميم ، وخرج عليه قراءة : « وَبُعُولَتُهُنَّ أحقّ [٢] » بسكون التاء ، « ورُسُلْنا [٣] » بسكون اللام ، « فَتُوبوا إلى بارِئْكم [٤] » . « ومَكْر السّيّئْ [٥] » « وما يُشْعِرْكُم [٦] » و« يأمُرْكم [٧] » بسكون أواخرها ، وقول الشاعر :

١٢٩ — • وقد بدا هَنْكِ مِن المئزر [٨] •

وقوله :

١٣٠ — •فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ[٩] •

والثاني : المنع مطلقاً في الشّعر وغيره ، وعليه المبرد ، وقال : الرواية في البيتين : « وقد بدا ذاك » و « اليومَ أُسْقَى » .

والثالث : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وعليه الجمهور . قال أبو حيّان : وإذا ثبت نقل أبي عمرو ، وأن ذلك لغة تميم ، كان حجّة على المذهبين .

---

(١) ب ، ط : « أبا عمر » تحريف .
وأبو عمرو : هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار ، قال عنه أبو عبيدة: « أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب ، وتوفي ١٥٤ بالكوفة .

(٢) البقرة ٢٢٨ .
(٣) المائدة ٣٢ ، وغيرها .
(٤) البقرة ٥٤ .
(٥) فاطر ٤٣ .
(٦) الأنعام ١٠٩ .
(٧) البقرة ٦٧ وغيرها .
(٨) للأقيشر بن عبدالله الأسدي ، وصدره :

• رحت وفي رجليك ما فيهما •

(٩) لامرئ القيس ، وعجزه :

• إثماً من الله ولا واغلِ •

النكرة والمعرفة

(ص) : النكرة والمعرفة : قال ابن مالك : حدّ النكرة عَسِرٌ ، فهي ما عدا المعرفة (١)

(ش) : لما كان كثيرٌ (٢) من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا (٣) كثيرى الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء . وقد أكثر الناس في حدودهما ، وليس منها (٤) حدٌّ سالِمٌ . قال ابن مالك : من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه ، لأن مِن الأسماء (٥) ماهو معرفة معنى ، نكرة لفظاً نحو : كان ذلك عاما أوّل ، وأوّلَ من أمس ، فمدلولهما معيّن ، لا شِياع فيه بوجه (٦) ، ولم يستعملا إلاّ نكرتين . وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة ، ودخول (أل) ، ووصفه بالمعرفة دون النكرة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، وهو في الشياع كأسد . وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمّه ، وعَبْد بَطْنه ، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة ، وينصبهما على الحال .

ومثلها ذو اللام الجِنْسيّة ، فمن قِبَل اللفظ معرفةٌ ، ومن قبل المعنى لشياعه نَكِرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ، وبالنكرة اعتباراً بمعناه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة . ثم يقال : وما سوى ذلك نكرة . قال : وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل (٧) عليه اللام ، كالفضل والعباس . ومن النكرات ما لايدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كأَيْنَ ، ومتى ، وكيف ، وعَرِيب (٨) ، ودَيّار .

---

(١) أ : « فهو » .

(٢) ط : « كثيراً » ، تحريف

(٣) أ : « وكان » تحريف .

(٤) أ : « فيهما » ب : « فيها » .

(٥) أ ، ب « من الأشياء » .

(٦) أ : « يوجد » .

(٧) أ ، ب : « وما تدخل » .

(٨) ط : « وغريب » بالغين ، تحريف . انظر حاشية الصبان ١ : ١٠٦ .

(ص) : وهي الأصل خلافاً للكوفية . والجمهور أن المعارف متفاوتة ، فأرفعها ضمير [١] متكلّم ، فمخاطب ، فعَلَم ، فغائب [٢] ، فإشارة، ومنادًى . والأصح أن تعريفه بالقصد ، لا بأل منويّة ، وأنّه — إنْ [٣] كان علماً — باق . فموصول . فذو (أل) . وثالثها : هما سواء . وما أضيف إلى أحدها في مرتبته [٤] مطلقاً ، أو إلاّ المضمر ، أو دونه مطلقاً ، أو إلا ذا أل [٥] . مذاهب [٦] . وقيل العلم بعد الغائب . وقيل [٥٥] بعد الإشارة ، وقيل : هو أرفعها . وقيل : الإشارة . وقيل . ذو أل . ويستثنى اسم الله تعالى .

والأصح أن تعريف الموصول بعهد [٧] الصلة ، لا بأل ، ونيّتها ، وأنّ مَنْ ، وما الاستفهاميتين [٨] نكرتان ، وأن ضمير النكرة معرفة . وثالثها : إن لم يجب تنكيرها . وأرفع الأعلام الأماكن ، ثم الأناسي ، ثم الأجناس . والإشارة القريب ، ثم المتوسط ، وذى أل [٩] الحضوري ، ثم عهد الشخص ، ثم الجنس ، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنّوين واللاّم .

* * *

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل ، والمعرفة فرع . وخالف الكوفيون وابن الطّراوة [١٠] ، قالوا : لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشّلَوْبين : لم يُثْبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود ، لا ما تخيّله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ، لأنّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع

(١) « ضمير » ساقطة من ب : ط .
(٢) ب : « فعلم تعايب » ، تحريف : صوابه في أ ، ط .
(٣) أ : « إن » ساقطة ، ب : « إنه إن » . (٤) أ : « ففي إن نلته » ، ص : « في رتبته » .
(٥) ط : « ذو أل » . (٦) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « ويستثنى » ساقطة من أ
(٧) « بعهد » ساقطة من أ . (٨) أ ، ب : « الاستفهامية » ، تحريف .
(٩) أ : « أل » ساقطة .
(١٠) سبق ذكره ص ٩٢ .

ووضعها على التنكير ، إذ كان [1] الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف ، لاختلاط بعضها ببعض .

قيل : ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ونجد كثيراً من المنكّرات لا معرفه لها . ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله : غلامٌ ، والمضمر اختصار تكرير المُظهَر ، والمشار نائبٌ مناب المُظْهَر ، فهذا يستغنى [2] به عن زيد الحاضر .

(الثانية) : المعارف سبعة ، وقد ذكرتها في طيِّ ترتيبها في الأعرفية ، وهي : المضمر ، والعلم ، والإشارة ، والموصول ، والمعرّف بأل ، والمضاف إلى واحد منها ، والمنادى . وأغفل أكثرهم ذكر المنادى ، والمراد به النكرة المقبل عليها ، نحو يارجلُ ، فتعريفه بالقصد ، كما صحّحه ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة ، وناب [3] حرف النداء منابها . قال أبو حيّان : وهو الذي صحّحه أصحابنا ، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة ، نحو : يارجلا خذ بيدي أنّه باق على تنكيره . وأمّا العلم نحو يازيد ، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية ، وإنما ازداد بالنّداء وضوحاً .

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته . هذا مذهب الفارسيّ . وذهب الأخفش إلى أن مافيه (أل) من الموصولات تعرّف بها . وما ليست فيه نحو « من » و « ما » فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه ، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرّفت بالإضافة . وعدّ ابن كَيسان من المعارف : (من) ، و (ما) الاستفهاميتين ، واستدَل بتعريف جوابهما ، نحو : مَنْ عندك ؟ فيقال : زيد. وما دعاك [4] إلى كذا ؟ فيقال : لقاؤك [5] . والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان ، لأن الأصل التنكيرُ ما لم تقم حُجّةٌ واضحة ،

(١) في جميع النسخ : « إذا كان » والصواب ما أثبتنا لأن المقام مقام تعليل ، كما يدل عليه سياق الكلام .

(٢) أ ، ب : « استغناء » .
(٣) ط فقط : « ونابت » ، والحرف مذكر .

(٤) أ : « وما دعاوك » ، تحريف .
(٥) أ : « تعاون » ، تحريف .

ولأنهما قائمتان مقامَ أيِّ إنسان ، وأيِّ شيء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما .

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم ، إذ يصح أن يقال في الأول : رجل من بني فلان ، وفي الثاني أمرٌ مهمٌ .

الثالثة : مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة .

وذهب ابن حزم إلى أنها كلّها متساوية ، لأن المعرفة [١] لا تتفاضل ، إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا . وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا : أنّ[٢] تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرقه إلى الآخر .

وعلى التّفاوت اختلف في أعرف المعارف :

فمذهب سيبويه والجمهور : إلى أن المضمر أعرفها

وقيل : العلم أعرفها ، وعليه الصّيمري [٣] . وعُزي للكوفيين . ونُسب لسيبويه . واختاره أبو حيّان ، قال : لأنه جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً ، وباقي المعارف كُلّيّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً .

وقيل : أعرفُها اسم الإشارة ، ونُسب لابن السراج .

وقيل : ذو (أل) ، لأنه وضع لتعريفه [٤] أداةٌ ، وغيره لم توضع له أداة . ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفها ، إذ لا يمكن أن يكون أعرف [٥] من المضاف إليه ، وبه تعرّف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . وقال ابن مالك أعرف المعارف[٦] ضمير المتكلّم ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم

---

(١) أ : « لأن المعارف » .

(٢) ب : « إذ » تحريف .

(٣) عبدالله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ .
من مؤلفاته : « التبصرة في النحو » وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه .

(٤) أ : « لتعريف » .

(٥) أ : « أعرف » ساقطة .

(٦) : أي بعد اسم الله تعالى .

صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته . ثم ضمير المخاطب ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله . ثم العَلَم ، لأنه يدل على المراد حاضِراً وغائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السّالم عن إبهام ، نحو : زيد رأيته . فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام (١) ، ونقص تمكنّه في التعريف . ثم المشار به ، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ، لان كلا منهما تعريفه [٥٦] بالقصد ثم الموصول . ثم ذو أل . وقيل : ذو أل قبل الموصول (٢) ، وعليه ابن كيسان ، لوقوعه صفة له في(٣) قوله تعالى: «مَنْ أنزل الكِتابَ الّذي جاءَ به موسَى(٤)» والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجيب بأنه بدل أو مقطوع . أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة . وقيل : هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل . وقيل : لأنّ كُلاّ منهما تعريفه بالعَهْد .

وقال أبو حيّان : لاأعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك . والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه (٥) على الإطلاق ، ثم يليه العلم . وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ، ونسب لابن السراج . واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعَقْلِيّ(٦) وتعريفه عقليّ (٧) فقط ، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو : هذا زيد . ولا حجّة في ذلك ، لأن المعتبر إنما هو زيادةُ الوضوح ، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علَمٌ لا تعرض (٨) له شركة كإسرافيل ، وطالوت .

قال أبو حيّان : قال أصحابنا : أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسيّ ، ثم أسماء الأجناس . وأعرف الإشارات ما كان للقريب (٩) ، ثم للوسط ، ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور (١٠) ، ثم للعهد في شخصي ، ثم الجنس .

---

(١) أ : « وعمرو تطرق كلمته إليه الإبهام » ؛ تحريف .
(٢) ط : « قبل الموصوف » ، وهو تحريف .
(٣) « في » ساقطة من أ .
(٤) الأنعام ٩١ .
(٥) أ : « قالوا » .
(٦) أ : « حسّاً وعقلا » .
(٧) أ : « عقلا » .
(٨) ط : « لا يعرض » بالياء.
(٩) ط : « الإشارة ما كان لقريب » .
(١٠) أ : « ما كان للحضور » وبإسقاط : « فيه » .

واختلف في المعرّف بالإضافة ، على مذاهبَ :

أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتّى المضمر ، لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله ، وعليه ابن طاهر ، وابن خروف [(١)] ، وجزم به في (التسهيل) .

الثاني : أنه في مرتبته [(٢)] إلاّ المضاف إلى المضمر ، فإنه دونه في رتبة العلم ، وعليه الأندلسيون ، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف . ويكون أعرفها شيئين : المضمر ، والمضاف إليه [(٣)] . وعزي لسيبويه .

الثالث : أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل) ، وعليه المبرّد ، كما أن المضاف إلى المضمر دونه .

الرابع : أنه دونه إلاّ المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح [(٤)]). وعبرت في المتن (بأرفع) ، بخلاف [(٥)] تعبير النحويين بأعرف ، لأنّ أفعل التفضيل لا ينبني [(٦)] من مادة التعريف .

(الرابعة [(٧)]) : الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر .

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة ، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أُمته [(٨)] ، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو : رُبّه رجلا . ورد بأنه يخصّصُه من حيث هو مذكور .

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز ، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول .

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ، أبو الحسن بن خروف . صنف : شرح سيبويه ، شرح الجمل . توفي ٦٠٩ .

(٢) أ ، ب : « رتبته » .

(٣) أ : « المضمر المضاف إليه » .

(٤) الكلام من : « وعليه المبرد » إلى هنا ساقط من أ .

(٥) أ ، ب : « خلاف » .

(٦) أ ، ب : « لا يبنى » .

(٧) أ : « الثاني » .

(٨) أ : « إليه دون أخواته » .

(الخامسة [١]) : الجمهور عـلى أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة [٢] . وقال بها بعضهم في الخالي مِنَ التنوين واللام ، نحو : ما ، ومَن ، وأين ، ومتى ، وكيف .

المضمَر

(ص) : المضمر ، ويسمّى الكناية ، قسمان : متّصل : لا يقع أوّلاً ، ولا تِلْوَ إلاّ في غير ضرورة في الأصحّ . وهو تاء تُضَمّ لمتكلّمٍ ، وتُفْتَح لمخاطَب ، وتُكْسَر لمخاطبة . ونون الإناث ، وواوٌ ، وألفٌ لغير متكلم . وياءٌ لِمخاطَبة . وهي مرفوعة . وقيل : الأربعة علامات ضمير مستكِن . ونا لمعظّم ، أو مشارك ، لرفع ونصب وجر . وكافٌ لخطابٍ ، وهاءٌ لغائب ، وياءٌ لمتكلّم منصوبة ومجرورة .

(ش) : هذا مبحث المضمر ، والتعبير به وبالضّمير للبصريين . والكوفيون يقولون الكناية والمكنيّ . ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه ، كما هو اللائق بكل معدود ، كحروف الجر . فنقول هو قسمان : متّصل ، ومنفصل :

فالأول تسعة ألفاظ : منها ما لايقع إلاّ مرفوعاً ، وهو خمسة ألفاظ :

أحدها : التاء المفردة ، وهي مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، وفعل ذلك للفرق . وخُصّ المتكلم بالضمّ لأنه أوّلٌ عن المخاطب ، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى . وقيل : لأنه إذا أخبر لا يكون إلاّ واحداً ، وإذا خاطب فقد يخاطِب أكثر من واحد ، فأُلزِم الحركة الثقيلة مع اسمه ، والخفيفة مع الخطاب ، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض . وكسروا المؤنث [٣] لأن الكسرة من علامة التأنيث . وقيل : لأنه لم يبق حَرَكةٌ غيرها .

---

(١) أ : « الثالث » .

(٢) أ : « بين المعرفة والنكرة » .

(٣) أ : « للمؤنث » .

قال أبو حيّان : وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنّها تعليل وَضْعِيّات ، والوضعيّات لا تُعَلّل .

الثاني : النون المفردة ، وهي لجمع الإناث ، مخاطبات أو غائبات نحو : اذْهَبْن يا هندات ، والهندات ذَهَبْنَ (١) ، وهي مفتوحة أبداً .

الثالث : الواو لجمع الذكور (٢) مخاطبين أو غائبين [٥٧] : كاضربوا ، وضربوا ويضربون (٣) ، وتضربون .

الرابع : الألف للمثنى مذكّراً كان أو مؤنّثاً ، مخاطباً أو غائباً كاضْربا ، وضَربا ، ويضربان ، وتضربان .

فقولي : لغير متكلّم يشمل المخاطب ، والغائب ، وهو عائد للثلاثة .

الخامس : الياء ، وهي للمخاطبة نحو : اضربي ، وأنت تَضْرِبين .

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازنيّ . ووافقه (٤) الأخفش في الياء .

وشُبهة المازنيّ أن الضمير (٥) لما استكنّ في فَعَل وفَعَلَتْ ، استكنّ في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق .

وشُبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنّث . وردّ بأنها (٦) لو كانت حروفاً لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت (٧) الياء في التثنية كتاء التأنيث ، وبأنّ (٨) علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع .

---

(١) أ ، ب : « والهندات يذهبن » .

(٢) أ : « للذكور » .

(٣) « يضربون » ساقطة من أ ، ب .

(٤) أ : « وافقه » .

(٥) ط : « المضمر » .

(٦) أ : « بها » .

(٧) ط : « وليست » تحريف .

(٨) ط : « فأن » .

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة [١] ألفاظ : الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو : ضربكَ ، ومرّ بكِ . والهاء للغائب المذكر نحو : ضربه ، ومرّ به. والياء للمتكلم نحو : ضربني ، ومرّ بي . ومنها ما يقع مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وهو (نا) للمتكلم [٢] ومن معه ، أو المعظّم نفسه نحو : قمنا ، وضربنا ، ومرّ بنا .

ثم حكم هذا القسم ، أعني الضمير المتصل ، أنه لا يبتدأ به ، ولا يقع بعد إلاّ إلا في الضّرورة كقوله [٣] :

١٣١ — * أنْ لا يُجاوِرُنا إلاّكِ ديّارُ [٤] *

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلاّ في الاختيار ، منهم ابن الأنباري .

* * *

(ص) : ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا ، ويحذف آخر [٥] معتَلٍ قبله ، تنقل حركته لِفاء ماضٍ ثلاثي . وتبدل الفتحة بمجانس . ويحذف [٦] آخرُ معتَلٍ مسند إلى الواو والياء. ويحرّك الباقي بمجانس لا محذوف الألف ، والأصح أن فتحة (فَعَلا) هي الأصليّة .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى التاء والنون ، و (نا) سكن آخره كضَرَبْتُ ، وضربْنَ

---

(١) « ثلاثة » ساقطة من أ ، ب .

(٢) ب : « نا المتكلم » وأثبتنا ما في أ ، وفي ط : « وهو حكم تاء المتكلم » : تحريف .

(٣) : « كقوله » ساقطة من أ .

(٤) القائل مجهول وصدره :

* وما نبالي إذا ما كنت جارتنا *

قال الخضري : « جملة : وأن لا يجاورنا » الخ مفعول نبالي . وديّار : بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفي ، أصله : ديْوار ، لأنه من دار يدور . وإذا تأملت في معنى البيت وجدت إلاّ بمعنى غير الاستثنائية ، فيكون في محل نصب على الحال ، والكاف في محل جر بالإضافة لأستثنى ، كما قاله أرباب الحواشي . انظر حاشية الخضري ١ : ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) « آخر » ساقطة من ط ، ب .

(٦) ط : « وتحذف » وكذلك ، « وتحرك » بالتاء .

ويَضْرِبْنَ ، واضْرِبْن ، وضَرَبْنَا (١)

وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وحمل (٢) المضارع على الماضي ، وأما الأمر فيسكّن (٣) استصحاباً .

وضعّف ابن مالك هذه العلّة بأنها قاصرة إذْ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثيّ الصحيح وبعض الخماسي ، نحو : انطلق ، والكثير لا يتوالى فيه ، فمراعاته أولى ، وبأنّ تواليها لم يهمل ، بدليل عُلَبِط(٤) وعَرَتن(٥) ، وجنَدِل(٦) . ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرّضوا له دون ضرورة ، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو : شجرة . قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو : أكْرَمْنا ، وأكْرمَنَا ، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال . قال أبو حيّان : والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرُّص (٧) على العرب في موضوعات كلامها .

والتعبير بآخر مسند أولى من لامه ، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو : اغْرَنْديت (٨) ، قاله أبو حيان .

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو : خِفْت ، ولا تَخَفْن ، وخِفْنَ . وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي (٩) كانت له قبل

---

(١) « وضربنا » سقطت من ط . (٢) ط : « ثم حمل » .

(٣) أ ، ب : « فمسكن » .

(٤) أ : « غلبط » بالغين ، ط : « عليط » بالياء ، كلاهما محرف . والعلبط ومثله العلابط : الضخم العظيم .

(٥) العَرَتَنُ محرّكة وتضمّ التاء : شجر يدبغ بعروقه . وفي ب : « علتن » ، تحريف .

(٦) جَنَدِل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ، ويقال كذلك بضمّ الجيم فيما حكاه كراع : هو الموضع الكثير الحجارة .

(٧) ط : « تخرجن » ، تحريف ، والتخرص : الافتعال ، والتظنّي فيما لا تستيقنه .

(٨) اغرنداه - علاه وغلبه . (٩) أ ، ب : « الذي » .

اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي ، نحو: خِفْتُ ، وطُلْت، إذ الأصل : خَوِف، وطَوُل[١] مراعاة لبيان البِنْيَة .

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر ، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمّة أو كسرة ، فإن كانت فتحة لم تنقل ، لأن ذلك لا يدلّ على البِنْيَة ، لأن أوّل [٢] الفعل مفتوح قبل النّقل ، بل تبدل حركةً تجانس الحرف المحذوف ، وتنقل إلى الفاء . فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ ، أو ياء أبدلت كسرة كَبِعْتُ .

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير ، كيضْرِبُون وتَضْرِبِين . فإن كان معتلاً حذف ، لالتقاء الساكنين ، وهما [٣] حرف العلة والضّمير . ثم له صور :

الاولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كتَدْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركةٌ مجانسة ، وهي أصلية لا مجتلبة .

الثانية : أن يكون آخره ياء ، ويسند إلى الياء كترمِين [٤] يا هند فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة [٥٨] أصلية .

الثالثة والرابعة : أن يسند إلى الواو وآخره ياء ، أو عكسه ، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير ، كترمُون يا قوم ، وتَدْعِين يا هند .

وقد شمل الصور الأربع قولي : « ويحرّك الباقي بمجانس » .

الخامسة : أن يكون الآخر ألفاً نحو : يَخْشَوْن ، وتَخْشَيْن ، فالحركة الاصلية باقيةٌ بحالها، ولا تُجتلب حركة مجانسة للضمير ، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف»[٥]

وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا ، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين .

(١) من باب شَرُف .
(٢) « أول » ساقطة من أ .
(٣) « وهما » ساقطة من أ .
(٤) ط : « كتوبين » صوابه في أ ، ب .
(٥) ط فقط : « لا تحذف الألف » صوابه في أ ، ب .

وقال الفراء : ذهبت تلك ، واجتلبت هذه لأجل الألف .

(ص) : وتوصل التاء والكاف والهاء ، بميم [1] وألف في المثنى ، وميم فقط في الجمع ، وسكونها أحسن . فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجبٌ . وقال سيبويه ويونس راجح . ونون مشددة للإناث . وألفٌ للغائبة [2] . وقيل مجموعها ضمير . وأجاز قوم حذفها وقفاً .

(ش) : الضمائر السابقة [3] أصول ، وهذه فروعها :

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة ، زيد على التّاء في الرفع ، والكاف والهاء في النصب والجر ميم وألف نحو : ضَرَبْتُما للمذكّر والمؤنث ، وضمت التاء فيهما [4] إجراء للميم مُجْرى الواو لقربهما مخرجاً ، وضربتُكما ، ومرّبِكُما ، وضَرَبَهُما ، ومرّ بِهِما .

وإذا اريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو : ضَرَبْتُم ، ضَرَبَكُمْ مرّ بِكُم ، ضَرَبَهُم [5] ، مرّ بِهِم .

وفي هذه الميم أربع لغات : أحسنها السكون ، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس ، والضّم قبل همزة قطع ، والسكون قبل غيرها .

فإن وليها ضمير متصل ، فالضم واجبٌ عند ابن مالك ، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس [6] ، نحو : ضَرَبْتُموه ، ومنه « أَنُلْزِمُكُمُوها [7] » . وقرئ

---

(١) أ : « وتوصل التاء والهاء والكاف بميم » .

(٢) ط : « للغاية » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « السبعة » صوابه في أ ، ب فإن الضمائر التي سبق الكلام عليها تسعة ألفاظ لا سبعة .

(٤) أي في المذكر والمؤنث .

(٥) أ : « وضربهم » .

(٦) يونس بن حبيب الضبيّ الولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . توفي ١٨٢ هـ .

(٧) هود ٢٨ .

« أنلزِمُكُمْهـــــا(١)» بالسكـــــون .

ووجه الضم أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً ، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو ، كما أشبع ضمير التثنية بالألف ، وإنما ترك للتخفيف .

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشدّدة نحو : ضربتُنّ ، ضَرَبَكُنّ مرّ بِكُنّ ، ضَرَبَهُنّ ، مرّ بِهِنّ .

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو : ضربها ، ومرّ بها . هــذا هو الصحيح ، كما قال أبو حيّان ؛ إذْ (٢) الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث .

وقال قوم : إن الضمير مجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك . وادّعى السّيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف ، سواء اتّصلت بضمير نحو : أعطيتها ، أم لا (٣) .

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف ، وحملوا عليه «والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بهْ(٤)»

١٣٢ — * ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفْعَلَهْ (٥) *

---

(١) قال الزمخشري : وحكي عن أبي عمرو : إسكان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً . والإسكان الصريح لحن عنـد الخليل وسيبويه وحذاق البصريين ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشعر .
ويردّ عليه أبو حيان فيقول : والزمخشري على عادته في تجهيل القراء ، وهم أجلّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون ، وقد حكى الكسائي والفراء : « أنلزمْكموها » بإسكان الميم الأولى تخفيفاً . انظر البحر ٥ : ٢١٧ .

(٢) ط : « إن » .

(٣) أ : « أعطينها هو أم لا » . والمراد أن تقول : أعطاها أو أعطيتها .

(٤) في شذور الذهب أنّ هذه العبارة حكاها الفراء ، سمع بعض السّؤال يقول في المسجد الجامع : « بالفضل ذو فضلكم الله بهْ ، والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ » .

(٥) لعامر أو لعمرو بن جوين الطائي ، وصدره :
* فلم أر مثلها خُباسة واحـد *
ونسب أيضاً إلى امرئ القيس كما في اللسان : « خبس » .
ونهنهت : كففت . والخباسة : الغنيمة .

أي : بها ، وأفعلَها

(ص) وقد تحذف الواو مع الماضي ، وتبقى الضّمة ، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضميرَ . وقلّ إن فصل ساكن . ولغة الحجاز الضم مطلقاً . والأفصح اختلاسها بعد ساكن ، ولو غير لين على[1] المختار ، وإشباعها بعد حركة ، وقيل : هي والواو الناشئة ضمير . وقلّ إسكانها . وإن حذف الساكن جاز الثلاثة ، وكسْر هاء التثنية والجمع كالمفرد . وقد تُكْسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة ، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس . وضمها قبل ساكن ، وسكونها قَبْل حركةٍ أشهر . وقد تكسر قبله مطلقاً .

(ش) : فيه مسائل :

١٣٣ - الأولى : قد تحذف الواو ضمير الجمع[2] مع الماضي ، ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله . • فلو أن الأطِبّا كانُ حَوْلي[3] •

وقوله :

١٣٤ — • هَلِعٌ إذا ما الناس جاعُ وأجْدَبُوا[4] •

وقوله :

١٣٥ — • إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادَوا[5] •

---

(١) « على » ساقطة من أ . (٢) « ضمير الجمع » ساقطة من أ ، ب .

(٣) مجهول القائل ، وعجزه :

• وكان مع الأطبّاء الشّفاة •

ويروى : « الأساة » .

وفيه شاهد آخر ، وهو قصر الممدود ، فإن الأطبّا أصله : الأطباء .

(٤) مجهول القائل ، وصدره :

• يا رُبّ ذي لُقُحٍ ببابك فاحشٍ •

واللقح : النوق التي قبلت اللقاح .

(٥) مجهول القائل . وعجزه :

• ولا يألو لهم أحد ضرارا •

قال بعضهم : من العرب من يقول في الجميع : الزيدون قامْ ، ولم يسمع ذلك مع المضارع ، ولا الأمر [١] .

الثانية : هاء الغائب : أصلها الضم كضَرَبْتَهُ ، ولهُ ، وعندهُ ، وتكسر بعد الكسرة نحو : مرّ بِهِ ، ولم يعطِهِ ، وأعطِهِ ، وبعد الياء الساكنة نحو : فيهِ وعليهِ ، ويرميهِ ، إتباعاً [٢] ما لم تتصل [٣] بضمير آخر ، فإنها تضمّ نحو : يعطيهُمُوه [٤] ، ولم يُعْطِهُمُوه [٥] . فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها [٦] ، ومنه قراءة ابن ذكوان : « أرجِئْهِ وأخاه » [٧] ، ثم كسْرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين – أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا ، وبها قرأ حفص [٥٩] – : « وما انسانيهُ [٨] » ، « بما عاهدَ عليهُ الله [٩] » وقراءة حمزة : « لأهلهُ امكثُوا [١٠] » .

الثالثة : إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فالأفصح اختلاسها ، سواء كان صحيحاً نحو مِنْه ، وعنه ، وأكرمه ، أو حرف علّة نحو : فيه ، وعليه . هذا رأي المبرد ، وصحّحه ابن مالك ، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة . وقال : الأفصح بعد غيره الإشباع . واختاره [١١] أبو حيّان . أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع اجماعاً . ومن غير الأفصح قوله :

---

(١) الشنقيطي في الدرر ١ : ٣٤ : « والحق أنه سمع مع المضارع كقوله :

وإذا احتملت لأن تريدهم تقىً فرّوا فلم يزدادُ غير تمادِ

وسمع أيضاً مع الأمر كقوله :

جزيت ابن أوفى بالمدينة قرضه فقلت لشفّاع المدينة أوجفُه

يريد : أوجف ، فسكن للوقف .

(٢) ط : « أتباع » تحريف.

(٣) ب ، ط : « ما لم يتصل » بالياء .

(٤) أ : « تعطهيموه » تحريف .

(٥) أ : « ولم تعطهمِوه » . ب : « ولم تعطيهموه » كلاهما تحريف .

(٦) أ : « قيل كسرها » تحريف .

(٧) الأعراف ١١١ ، والشعراء ٣٦ .

(٨) الكهف ٦٣ .

(٩) الفتح ١٠ .

(١٠) طه ١٠ .

(١١) ط : « فاختاره » .

١٣٦ — • له زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ (١) •

الرابعة : الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها ، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقويةً للحركة . وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة : إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها : « إنّ الانسانَ لِرَبِّهْ لكنود (٢) » ومنها قوله :

١٣٧ — • إلاّ لأنّ عيونَهْ سيل واديها (٣) •

السادسة : إذا كان قبلها (٤) ساكن ، وحذف لعارض من جزم أو وقف ، جاز فيها الأوجه الثلاثة : الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة . والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن . والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه(٥) الإسكان لو لم يكن معتلاّ . مثال ما حذف جزماً : « يؤدِّهْ إليك (٦) » . « ونُصْلِه جهنم (٧) » ووقفاً « فألْقِه إليهم (٨) » .

السابعة : كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد ، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين ، ويضم فيما عداهما ، وعند الحجازيين مطلقاً . قال أبو عمرو : والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة .

الثامنة:قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو : بكِم ، وفيكِم، وبكِما ، وفيكِما ، هذه لغة حكاها (٩) سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال : إنها رديئة جداً .

---

(١) للشماخ في ديوانه ٣٦ . وعجزه :

• إذا طلب الوسيقة أو زميرُ •

(٢) العاديات ٦ .

(٣) مجهول القائل . وصدره :

• وأشرب الماء ما بي نحوه عطشٌ •

وفي أ : « لأن عبرته » ، وفي أ ، ب : « سال وايها » تحريف .

(٤) « قبلها » ساقطة من أ .

(٥) أ : « وخفة » تحريف .

(٦) آل عمران ٧٥ .

(٧) النساء ١١٥ .

(٨) النمل ٢٨ .

(٩) « حكاها » ساقطة من أ .

وحكاها الفرّاء في الياء عن الهمزة .

التاسعة : إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم [١] إتباعاً ، وهو الأقيس ، وضمّها على الأصل ، وسكونُها ، وقرئ بها [٢] : « أَنْعَمْتَ [٣] عليهِمُ ». والضم أشهر إن وليها ساكن . والسكون أشهر إن وليها متحرك ؛ ولذا قرأ الاكثر بالضم في « بهِمُ الأسباب [٤] » وبالسكون في « ومَنْ يُوَلّهِمْ [٥] » .

العاشرة : قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن ، وإن لم تكسر الهاء كقوله :

١٣٨ * وهُمِ الملوكُ ومنهم الحكماء [٦] *

(ص) : ويعود على جمع سلامة : واوٌ . وتكسير : هي أو التاء . واسم جمع : هي أو كمفرد . وقد يخلفها نونٌ لتشاكل . وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل مِن) كغيره . وقيل : قد يأتي مفرداً مذكّراً ، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ، ونون في القلة ، وفي العاقلات [٧] نون مطلقاً .

(ش) لايعود على جمع المذكر السالم ضمير إلاّ الواو ، نحو : الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة [٨] .

وأمّا جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو : الرجّال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو : الرجال خرجت ، ومنه : « وإذا الرّسل أُقِّتَتْ [٩] » .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو : الرّهط خرجوا ، والركب سافروا ؛ أو ضمير الفرد نحو : الرهط خرج ، والركب سافر .

---

(١) كلمة : « جاز » ساقطة من ط .

(٢) ط فقط : « بهما » . وانظر إتحاف فضلاء البشر ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣) الفاتحة ٧ . (٤) البقرة ١٦٦ . (٥) الأنفال ١٦ .

(٦) قائله مجهول ، وصدره :

* فهم بطانتهم وهم وزراؤهم *

(٧) أ : « في المعاقلان » تحريف .

(٨) ط : « لجماعة » باللام . (٩) المرسلات ١١ .

وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: «اللهم ربّ السموات وما أظْلَلْنَ وربَّ الأرضين وما أَقْلَلْنَ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْنَ»، والأصل: وما أضلّوا[1]. وإنّما عُدل عنه لمشاكلة أظْلَلْن، وأقْلَلْنَ، كما في: «لا دريت ولا تليت[2]» و «مأزورات[3] غير مأجورات».

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين[4] وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث «خير النساء صَوالِحُ قريشٍ[5]: أحناهُ على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده». وقول الشاعر:

١٣٩ — وميّةُ أَحسنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً ... وسالفة وأحسنُهُ قَذَالا[6]

وهذا رأي ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ، اقتصر[7] فيه على السماع، ولا يقاس عليه.

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها[8] في الرفع، وها في غيره[9]. وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون. فالجذوع انكسرت وكسرتُها، أولى من انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس. وقد قال تعالى: «اثنا عَشَرَ شَهْراً ... منها أربعةٌ حرم» إلى أن قال: «فلا تَظْلِموا فيهِنَّ أنْفُسَكم[10]» أي في الأربعة. والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً،

(١) «وما» ساقطة من ط.
(٢) أصلها: «تلوت» بالواو. وفي حديث عذاب القبر: إن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد صلى الله عليه وسلم، وما جاء به فيقول: لا أدري. فيقال: لا دريت، ولا تليت».
(٣) أصلها: «موزورات» بالواو.
(٤) أ: «أحسن الرجل» تحريف.
(٥) أ: «خير نسائكن الإبل صوالح» الخ تحريف. ب: «خير نساء ركبن الإبل نساء قريش».
(٦) لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة. وفي أ: «وأحسنهم قذالا»، والوجه ما أثبتنا من ب، ط، وهي رواية أصل الديوان.
(٧) أ، ب: يقتصر.
(٨) «وحدها» ساقطة من أ، ب.
(٩) ط: «وهاء مع التاء في غيره»، والوجه ما أثبتنا من أ، ب.
(١٠) التوبة. ٣٦، «وأنفسكم» ساقطة من ب، ط.

سواء كان جمع كثرة . أو قلّة ، تكسيراً أو تصحيحاً [١] ، فالهندات خرجن وضربتهن ، أولى من خرجت [٦٠] وضربتها . قال تعالى : « والمُطَلَّقات يَتربَّصْن [٢] » ، «والوالداتُ يُرْضِعْنَ [٣]». «فطلِّقُوهن لعِدَّتِهِن [٤]» . ومن الوجه الآخر : قوله تعالى : « أزواجٌ مُطَهَّرة [٥] » فهو على طَهُرت ، ولو كان على طَهُرْن ، لقيل : مطهَّرات ، وقول الشاعر :

١٤٠ — * وإذَا العَذَارى بالدُّخَان تلفَّعتْ [٦] *

* * *

(ص) : الثاني منفصل : وهو للرفع (أنا) للمتكلم ، وألفه زائدة على الأصّح . والأفصح حذفها وصلاً ، لا وقفاً . ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً . وقيل : المجموع ضمير ، وقيل : التاء فقط . وقيل : (أنا) مركب من ألف [٧] (أقوم) ونون (نقوم) . و(أنت) منهما ، وتاء (تقوم) . ولا يقع (أنا) موقع التاء . وثالثها في الشعر ، و (نحن) له معظِّماً ، أو مشاركاً . وقيل أصله : بضم الحاء وسكون النون . وهي وهو وهما وهم وهنّ لغيبة . والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط . وثالثها : الأصل : هو وهي ، والباقي زوائد . وقد يسكن هاء هو وهي ، بعد واو ، وفاء ، وثم ، ولام ، وهمز استفهام ، وكاف جرّ . وسكون الواو والياء ، وتشديدهما لغة ، وحذفهما ضرورة . وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة .

---

(١) أ : « تصحيحاً أو تكسيراً » .
(٢) البقرة ٢٢٢ .
(٣) البقرة ٢٣٣ .
(٤) الطلاق ١ .
(٥) البقرة ٢٥ .
(٦) البيت لسلمى بن ربيعة ، وعجزه :

* واستعجلت نصب القدور فملّت *

استشهد به على أن العاقلات يجوز إعادة ضمير المفردة عليهن . والأفصح أن يقول : تلفعْنَ ، واستعجلن . وفي أ : « تعلقت » تحريف .

(٧) « من ألف » ساقطة من أ .

(ش) القسم الثاني مِنْ قِسْمَيْ الضمّير : المنفصل ، وهو نوعان : ما للرفع ، وما للنصب . ولا يقع مجروراً .

فالأول ألفاظ : أحدها : (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلّم ، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف ، لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، كقول حاتم : « هَذَا فَزْدِي أنَه (١) »

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً ، هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك : أن الضّمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة . قالوا : والهاء في (أنَهْ) بدل من الألف . وفي الألف لغات ، إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع . وقال أبو النّجم :

١٤١ ــ • أنا أبو النّجْم وشِعْرِي شِعْرِي (٢) •

وحذفها فيهما ، وحذفها وصلاً ، وإثباتها وقفاً ، وهي الفصحى ولغة الحجاز . وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً (٣) ، وهي حرف خطاب لا اسم ، وهي كالتاء الاسمية لفظاً ، فتفتح في المذكّر ، وتكسر في المؤنث ، فيقال : أنتَ ، وأنتِ . وتصرّف (٤) ، فتوصل بميم في جمع المذكر ، كأنتم ، وبميم وألف في المثنّى كأنتما ، وبنون في جمع الإناث كأنتن . وتضم التاء في الثّلاثة ، لما تقدم (٥) ، هذا مذهب البصريين .

---

(١) أ : « هذا فوادي » تحريف . ب : « هذا قزدي » بالقاف والدال ؛ تحريف . ط : « هــذا فروي » بالفاء والواو .
والصواب ما ذكرنا ، فقد حكى عن بعض العرب : « وقد عرقب ناقته لضيفه : « أي قطع عصب رجلها » . فقيل له : هلا فصدتها وأطعمته دمها مشويا ؟ فقال : « هذا فصدي أنَهْ » .
والفصد : شق العرق . والفصيد : دم كان يوضع في مِعىً ويشوى .
انظر : شرح المفصل ٣ : ٩٤ واللسان (فصد) .

(٢) عجزه :

• لله درّي ما أجَنَّ صدري •

(٣) « لفظاً » ساقطة من ط .

(٤) ظ : « وتصرفا » ، تحريف .

(٥) « لما تقدم » ساقطة من أ .

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء) . وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع [١] التاء فقط ، وهي (تاء) فعلت ، وكثّرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتثنية ، والنون للتأنيث. ورُدّ بأن التاء على ما ذكر للمتكلّم ، وهو منافٍ للخطاب .

وذهب بعض المتقدمين إلى أنّ : (أنا) مركّب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، وردّها أبو حيّان . وفي (شرح التسهيل)لأبي حيّان ، قال سيبويه نصّاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت ، لا يجوز أن يقال : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه : فعل أنا . واختلف مُجيزوه ، فمنهم من قَصَره على الشعر ، وعليه الجَرْميّ . ومنهم من أجازه في الشعر وغيره ، وعليه المبرد . وادّعى أن إجازته على معنىً ليس في المتصل ، لأنه يدخله معنى النفي والايجاب . ومعناه : ما قام إلا أنا . وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك :

١٤٢ ـ أَصرمْتَ حبل الحَيِّ أم صَرَمُوا   يا صاح، بل صَرَم الحبال هُمُ

انتهى[٢]

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن .

الثاني : نحن للمتكلّم معظِّماً نفسه نحو : « نَحْنُ نَقُصُّ »[٣] . أو مشاركاً نحو :

١٤٣ ـ * نَحْنُ اللّذُون صَبّحوا الصَّبَاحَا [٤] *

واختلف في عِلّة بنائه على الضمّ ، فقال الفراء وثعلب : لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوِّي بأقوى الحركات . وقال الزّجّاج : نحن لجماعةٍ ومن علامة الجماعة الواو ، والضمة من جنس الواو . وقال الأخفش الصغير : نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع . وقال المبرد : تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار[٥] عن اثنين فأكثر .

---

(١) أ ، ب : « الصيغ » .

(٢) لطرفة في ديوانه ١٥ .

(٣) يوسف ٣ . الكهف ١٣ .

(٤) أ : « نحن الذين » . وبعده :

* يوم النخيل غارة ملحاحا *

والرجز لرؤبة أو أبي حرب الأعلم . وقيل : لليلى الأخيلية .

(٥) « الإخبار » ساقطة من أ .

وقال هشام : الأصل : نَحْنُ بضم الحاء وسكون النون ، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء .

والبواقي من الألفاظ للغيبة ، وذلك : هو للغائب، وهي للغائبة ، وهما لمثناهما ، وهم للغائبين ، وهن للغائبات . واختلف في الأصل منها : فعند البصريين أن : هو وهي فقط أصلان (١) ، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة (٢) ، وزيدت (٣) الميم والألف والنون في المثنى والجمع .

وقال أبو علي : الكل أصول . ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد (٤) .

وقال الكوفيون [٦١] والزجاج ، وابن كيسان : الضمير مِن (٥) هو وهي الهاء فقط ، والواو والياء زائدان كالبواقي ، لحذفهما (٦) في المثنى والجمع ، ومن المفرد في لغة . قال :

١٤٤ — * بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها (٧) *

وقال :

١٤٥ — * دار لِسُعْدى إذْهِ مِنْ هواكا (٨) *

---

(١) أ ، ب : « أنه هو وهي فقط » وكلمة «فقط» ساقطة من ط ، كما أن « أصلان » ساقطة من أ، ب .

(٢) أي باعتبار الحروف الأصلية وزوائدها في التثنية والجمع .

(٣) أ : « زيدت » بدون واو .

(٤) أ ، ب : « ولم يجعل الميم والألف والنون » .

(٥) أ : « في » بدلاً من « من » . « من » ساقطة من ب .

(٦) أ : « يحذفهما » بالياء .

(٧) في ب ، ط : « بنيناه » تحريف ؛ والصواب ما أثبتنا . وأصله : بينا هو . وقد استشهد به على أن الضمير في هو ، وهي : الياء . والياء والواو زائدتان .
والبيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه وعجزه :
* حيناً يعلّلنا ، وما نعلّله *

(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله مجهول . وانظر قصة الخلاف والكلام على البيت في الإنصاف ٢ : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، وقبله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وهذا المذهب هو المختار عندي .

وقد تسكن هاء هو، وهي بعد الواو ، والفاء ، وثم ، واللام ، وقرئ بذلك في السبع : « وَهْوَ معكم [١] » ، « فَهْوَ وليُّهم [٢] »، « ثم هْوَ يوم القيامة [٣] » ، « لَهْيَ الحيوان [٤] » . وبعد همزة الاستفهام كقوله :

١٤٦ — • فقلت : أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ [٥] •

وبعد كاف الجر كقوله :

١٤٧ — • وقد علموا ما هنّ كَهْيَ ، فكيف لي [٦] •

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله :

١٤٨ — • وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا [٧] •

وقوله :

١٤٩ — • حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تخابى [٨] •

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدان كقوله :

١٥٠ — • وهوَّ على من صبّه الله علقم [٩] •

---

(١) الحديد ٤ . (٢) النحل ٦٣ .
(٣) القصص ٦١ . (٤) العنكبوت ٦٤ .
(٥) من مقطوعة للمرار العدوي في الحماسة ؛ وصدره :
• فقمت للطيف مرتاعاً فأرّقني •
(٦) البيت مجهول القائل ، وعجزه :
• سلوٌّ ولا أنفك صباً متيّما •
(٧) في ط : « ما هي كهي » ، تحريف وعجز البيت :
• فأصبحتُ قد جاورْت قوماً أعاديا •
(٨) قائله مجهول . وصدره :
• إن سلمى هي التي لو تراءت •
وفي أ ، ب : « لو تخليا » . وفي ط : « لو تخلفا » ، تحريف .
(٩) قائله مجهول ، وصدره :
• وإن لساني شهدة يشتفى بها •

وقوله :

١٥١ — • وهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطفِ تأتمر[1] •

وحذفهما[2] ضرورة كالبيتين السابقين .

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة : حكي : أنا كأنت ، وكهو .

وقال :

١٥٢ — • فلولا المعافاة كُنّا كَهُمْ[3] •

• • •

(ص) : وللنصب إيّا ، ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره ، اسماً مضافاً إليه عند الخليل ، وحرفا عند سيبويه ، وهو المختار .

وقيل : اللواحق هي الضمائر ، وإيّا حرف دعامة . وقيل : اسم ظاهر مضاف[4] . وقيل : بين الظاهر والمضمر . وقيل : المجموع الضمير . والصواب أنّ إيّا غير مشتقة ، وقد تخفف كسراً وفتحاً ، مع همزة وهاء .

(ش) النوع الثاني من المضمر[5] المنفصل : ما للنصب ، وهو لفظ واحد وذلك (إيّا) ، ويليه دليل ما يراد به من متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، فيقال : إياي ، إيّانا[6] ، إيّاك ، إياكِ ، إيّاكما ، إياكم ، إياكنّ ، إيّاه ، إيّاها ، إيّا هما ، إياهم ، إياهن .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

• والنفس إن دعيت بالعنف آبية •

وفي أ ، ب : « فأتمر » بالفاء .

(٢) أي حذف الواو والياء من : هو ، وهي .

(٣) لأبي محمد اليزيدي النحوي ، معلّم المأمون. وهو لا يحتج بكلامه إلاّ على رأي من يرى أن العالم اللغوي يحتج بقوله ، كما يحتج بروايته . وعجزه :

• ولولا البلاء لكانوا كنا •

(٤) ب : « مضافه » ، ط : « مضافاً » .

(٥) أ ، ب : « الضمير » .

(٦) أ : « إيان » تحريف .

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في : أنت ، وأنتما ، وأنتم وأنتن ، وكاللّواحق في اسم الإشارة . هذا مذهب سيبويه والفارسيّ ، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش . قال أبو حيّان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازنيّ ، واختاره ابن مالك ، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا) ، لظهور الإضافة في قولهم : « فإيّاه وإيّا الشّوابِّ [1] » . وهو مردودٌ لشذوذه ، ولم تعهد إضافة الضمائر . قال أبو حيان : ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها ، لأنها ملازمة لمّا ادّعوا إضافتها إليه ، والمبنيّ إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى ، لأنّ إيا لا تنفك ، وأي قد تنفك عن الإضافة .

وذهب الفراء : إلى أنّ اللواحق هي الضمائر ، فإيا حرف زِيد دعامةً يعتمد عليها اللّواحق ، لتنفصل عن المتّصل . ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر [2] إلاّ أنه قال : إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جرٍّ به .

وقال ابن درستويه [3] : إنه بين الظاهر والمضمر . وقال الكوفيّون : مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير . فهذه ستة مذاهب .

وإيّا على اختلاف هذه الأقوال [4] ليست مشتقة من شيء . وذهب أبو عبيدة [5] وغيره : إلى أنها مشتقة . ثم اختلف فقيل [6] اشتقاقها من لفظ [7] (أوْ) مِن قوله :

---

(١) ويروى : « وإيّا السوءات » كما في حاشية الصبان في باب الإغراء .

(٢) ط : « ضمير » .

(٣) عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه ، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة . مات سنة ٣٤٧ . وله من المصنفات :

الإرشاد في النحو . شرح الفصيح . المقصور والممدود . معاني الشعر . أخبار النحاة .

(٤) ط : « الأحوال » .

(٥) سبقت ترجمته في ص ٦٨ .

(٦) ط ، ب : « هل » ، تحريف . (٧) أ : « من لفظه » .

١٥٣ — * فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتُها [١] *

وقيل : من الأيّة ، فتكون عينها ياء ، ثم اختلف في وزنها ، فقيل : إفْعَل. والأصل: إوْوَوْ [٢] — أو — إأْوَى [٣] . وقيل : فِعْيَل : إوْيَو — أو — إوْيَى [٤] . وقيل فِعْوَل ، والأصل : إوْوَو [٥] — أوْ — إوْيِى [٦] . وقيل : فِعْلَى ، والأصل : إوْيَا — أو — إوْوَى .

وفي إيّا سبع لغات قرئ بها : تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة ، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحةً ، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد . فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ، ومع الفتح قراءة عَلِيّ ، ومع كسر الهاء قراءة . والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد [٧] ، ومع الفتح قراءة الرَّقاشي ، ومع كسر الهاء قراءة . ومع فتحها قراءة ابي السَّوَّار الغَنَوِيّ [٨] .

---

(١) عجزه :

* ومن بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ *

وقد ذكره ابن جني في باب « قلب لفظ إلى لفظ بالصيغة والتلطف » في كتابه « الخصائص » ٢ : ٨٩

(٢) ط : « وإأوى » . تحريف . (٣) ط : « وإأوى » ، تحريف .

(٤) ط : « وإوى » ، تحريف . (٥) ط : « إوو » ، تحريف .

(٦) ط : « وإوى » ، تحريف .

(٧) عمرو بن فائد الأسواري ، أحد القراء المعتزلة ، ونسبته إلى نهر الأساورة بالبصرة . انظر لسان الميزان ٤ : ٣٧٢ ، وطبقات القراء ١ : ٦٠٢ ، ٦٠٣ . وقد أثبت له ابن الجزري هذه القراءة .
وفي ب : « قراءة » وبعدها بياض .

(٨) أبو السَّوّار بفتح السين وتشديد الواو ، الغنويّ . قال القفطي : أعرابي فصيح ، أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه .
وفي أ : « أبي السداد » . بالدال : تحريف . وقد أثبت أبو حيان في البحر ١ : ٢٣ هذه القراءات مع اختلاف يسير ، فقال ما نصه : « وأمّا لغاته ، فبكسر الهمزة ، وتشديد الياء وبها قرأ الجمهور. =

(فائدة)

علم ما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ : التاء ، والكاف والهاء ، وياء المتكلم ، وأنا [1] ، ونحن . وتضم إليها على المختار ستة أخرى : النون ، والواو ، والألف ، وياء المخاطبة ، ونا ، وإيّا. ويضم إليها على رأي البصريين، هو ، وهي . وعلى رأي قوم: ها. ورأيِ قوم أنت. فتكمل ستة عشر . وعلى رأي أبي عليّ: هما ، وهم ، وهُنّ . فهذه مجموع الضمائر باتّفاق واختلاف .

* * *

(ص) : مسألة : يجب استتار مرفوع أمر ، ومضارع غير غيبة ، واسمهما ، والتعجّب ، والتّفضيل ، وفعل الاستثناء [2] [٦٢] ويجوز في غيرهـا .

(ش) : من الضمائر[3] ما يجب استتاره ، وهو ما لا يخلفه ظاهر ، وهو المرفوع[4] بفعل الأمر كاضرب ، والمضارع للمتكلم كأضْرِب ونَضْربُ. أو المخاطب : كتضرب . واسم فعل الأمر : كَصَهْ ، ونزالِ . ذكره في (التسهيل) . واسم فعل المضارع كأوّه ، وأفّ . زاده أبو حيان في شرحه . والتعجّب : كما أحسن زيداً . والتفضيل : كزيد أفضل من عمرو . وأفعال الاستثناء : كقاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً [5] ، ولا يكون خالداً ، زادها ابن هشام في (التوضيح) وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان.

= وبفتح الهمزة ، وتشديد الياء ، وبها قرأ الفضل الرقاشي . وبكسر الهمزة ، وتخفيف الياء ، وبها قرأ عمرو بن فائد عن أُبيّ . وبإبدال الهمزة المكسورة هاء ، وبإبدال الهمزة المفتوحة هـاء ، وبذلك قرأ ابن السوّار الغنويّ . وصوابه : « أبو السوّار » .

(١) ط : فقط « وأن » .

(٢) وفي أ ، ب : « وقبل الاستغناء » تحريف .

(٣) أ ، ب : « من الضمير » .

(٤) « المرفوع » ساقطة من أ .

(٥) ط : « عمرواً » تحريف .

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ[١] ـ ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، لأنه عائد على مفرد مذكر . والتقدير : خلا هو ، أي : بعضهم زيـــداً .

وذهب المبرد : إلى أنه عائد على مَن[٢] المفهوم من معنى الكلام المتقدّم ، فإذا قلت : قام القوم ، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام ، فإذا قلت : عدا زيداً ، فالتقدير : عدا هو ، أي عدا مَن قام زيداً [٣] . وقال ابن مالك : الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطّرد ، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه . قال : وكذا ليس ولا يكون ، اتّفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار ، ثم قال البصريون : هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق .

وقال الكوفيّيون : على المصدر المفهوم من الفعل السابق . وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم . قال : وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه [٤] ، وهي إلاّ ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد ، فكذلك بعد ما جرى مجراها . انتهى .

وما عدا ذلك جائز الاستتار [٥] ، وهو المرفوع بالمـــاضي كضرب ، وضربت ، واسم فعله كهيهات ، والمضارع الغائب كيضرب ، وتضرب هند ، والوصف كضارب ومضروب ، والظرّف كزيد عندك ، أو في الدار .

***

(ص) : مسألة : أخَصّ الضمائر الأعرف [٦] . ويغلّب في الاجتماع . ومتى

---

(١) في أ ، ط : « إذا نصب » تحريف .

والمراد : إذا اعتبرت هذه الكلمات أفعالاً لا حروفاً .

(٢) « من » ساقطة من ب . (٣) « زيداً » ساقطة من أ .

(٤) « التي هي أصل فيه » ساقطة من أ . (٥) أ ، ب : « جائز الاستثناء » ، تحريف .

(٦) ط : « الأرفع » تحريف . وفي أ : « أخص الأعرف » .

أمكن متّصل تعين اختياراً . ويتعيّن الفصل إن حصر بإنما . وزعم سيبويه (١) أنـــه ضرورة ، وخيّر الزجاج . أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب (٢) ، أو بصفة (٣) جرت على غير صاحبها ، أو أضمر عامله أو أخّر ، أو كان معنوياً ، أو حرف نفي ، أو فَصَلَهُ متبوعٌ ، خلافاً لمن خصه بالشعر . أوْ وَلِيَ (٤) واوَ مع ، أو إلا ، أو إمّا ، أو لاماً فارقة . أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة . وربمّا اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً ، وجازا رتبة (٥) .

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً . فإن أخر تعيّن الفصل . وقيل : يحسن . وثالثها : يحسن في ضمير مثنّى أو ذكور . قيـــل : أو إناث ، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه (٦) ، في الإخبار على الأصح فيهما . وانفصال ثاني : ضَرْبيه (٧) ، وضربكه ، ومعطيكه . وكذا خلتكه ، وكنته . وقيل : وصلهما . وثالثها وصل (كان) دون خِلْت . ويتعيّن الفصل في أخوات كان . ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت (٨) ، وكذا اثنانِ أو واحدٌ اتصل .

(ش) : أخصّ الضمائر أعرفها . فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب ، وذلك لقلة الاشتراك .

وإذا اجتمع الأخص وغيره غُلِّب الأخصّ تقدّم أم تأخر ، فيقال : أنا وأنت ، أو أنت وأنا فعلنا ، ولا يقال : فعلتما وأنت وهو ، أو هو وأنت فعلتُما، ولا يقال : فَعَلا .

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل ، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير ، إلاّ في الضرورة ، كقوله :

---

(١) أ ، ب : « وقال سيبويه » .
(٢) أ : « لمنصوبه » .
(٣) ط : « أو صفة » .
(٤) ط : « أولى » تحريف .
(٥) ب نقط : « وجازا » بالجيم .
(٦) في أ ، ب : « وخلت ثانية » . وفي ط : « وخلف ثانيه » والوجه ما أثبتنا .
(٧) أ : « ضربنيه » تحريف .
(٨) « كأعطيت » ساقطة من أ .

١٥٤ — بالباعث الوارثِ الامواتِ قد ضَمِنَتْ
إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهــــارير[1]

ويتعيّن انفصال الضمير في صور :

أحدها أن يحصر بإنّما ، كقوله :

١٥٥ — .....وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أوْ مِثْلي[2]

هذا ما جزم به ابنُ مالك . وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجّاج فأجازه ، ولم يخصّه[3] بالضرورة ، ولم يوجبه

الثانية : أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، كعجبت من ضربك هـــــو ، قال : [٦٣]

١٥٦ — • بنصرِكُم نحنُ كُنْتم ظافرين فقد[4] •

الثالثة : أن يرفع بصفةٍ جرت على غير صاحبها ، كزيد هند ضاربها هو .

قال :

١٥٧ — غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فحِجَاه بانَ أو كَرَبَا[5]

---

(١) للفرزدق من قصيدة يمدح بها بني مروان . (٢) أ ، ب : « أنا ومثلي » تحريف .
وصدره :

• أنا الذائد الحامي الذّمار وإنّما •

من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً .

(٣) ط فقط : « ولم يخص » .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

• أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا •

وفي رواية الدرر:

• بنصركم نحن كنتم واثقين وقد •

(٥) أ : مكان « مية » : « لعبة » ب : « هية » ، تحريف .
وفي ط : « قال غيلان » وبعده إنشاد البيت . والحق أن « غيلان » كلمة من البيت .
وفي أ ، ب : « محجاه » والصواب : « فحجاه » والحجى : العقل . وفي أ : « بأن أولياه » تحريف
والبيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه .

الرابعة : أن يضمر عامله كقوله :

١٥٨ — • وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيْمَهــــا [١] •

وقوله :

١٥٩ — • فإن أنتَ لم ينفعك عِلْمُكَ فانْتَسِبْ [٢] •

الخامسة : أن يؤخر عامله : كـ (إيّاكَ نعبد) .

السادسة : أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو : أنت تقوم .

السابعة : أن يكون عامله حرف نفيٍ نحو :

« ما هُنَّ أمهاتِهم [٣] » . « وما أنتُم بِمُعْجِزِين [٤] »

١٦٠ — • إنْ هو مُسْتَوْلِياً على أحد [٥] •

الثامنة : أن يفصله متبوع كقوله :

١٦١ — • فالله يَرْعى أبا حَرْب وإيّانا [٦] •

وخصّه بعضهم بالضرورة . ورُدّ بقوله تعالى : «يُخْرِجُون الرّسول وإيّاكُم [٧] »

---

(١) للسموءل بن عادياء ، وعجزه :

• فليس إلى حسن الثناء سبيل •

(٢) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

• لعلك تهديك القرون الأوائل •

(٣) المجادلة ٢ . (٤) العنكبوت : ٢٢ .

(٥) لم ينسب إلى قائل معين ، وعجزه :

• إلا على أضعف المجانين •

والبيت أغفله الشنقيطي في هذا الموضع ، فلم يتحدث عنه في « الدرر » في هذا الموضع ، وإنما تحدّث عنه في شواهد إعمال إنْ النافية ١ : ٩٦ .

(٦) صدره :

• مبرأ من عيوب الناس كلّهم •

ورواية الشنقيطي :

• فالله يرعى أبا حفص وإيّانا •

(٧) الممتحنة ١ .

التاسعة : أن يلي واو (مع) كقوله :

١٦٢ — * تكون وإيّاها بها مثلاً بعدي [١] *

العاشرة : أن يلي (إلاّ) نحو : « أمَر ألاّ تَعبُدُوا إلاّ إيّاه » [٢] ، ما قام إلاّ أنا :

الحادية عشرة : أن يلي (إمّا) نحو : قام إما أنا وإمّا أنت .

الثانية عشرة : أن يلي اللّام الفارقة كقوله :

١٦٣ — إن وجدتُ الصّديقَ حقّاً لإيّـــاك فَمُرْني : فلن أزال مُطيعا [٣]

الثالثة عشرة : أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، إن اتّحدا رتبة نحو : علِمْتَني إياي ، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ ، وعلمتُهُ إيّاه ، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً ، كالتاء من علِمْتُني ، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها . وأمّا إذا لم يتحّدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ، والآخر لغيره ، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعيّن ، بل يجوز الوصل والفصل [٤] نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . نعم قد يتّحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل ، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما . حكى الكسائي : « هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها » ، وقال الشاعر :

١٦٤ — بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ
أنا لَهُماهُ قَفْوُ أكْرَمِ والِدِ [٥]

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن . فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل .

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متّصلة . فإن [٦] اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخصّ ، فيقدم المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب ، نحو : الدرهم أعطيتكه . فإن أخّر

---

(١) لأبي ذؤيب وصدره :
* فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدة *
(٢) يوسف ٤٠ . (٣) ط : « فلا أزال » .
(٤) أ : « الوصل الفصل » من دون واو .
(٥) قائله مجهول ، وصدره ساقط من أ ، ب . (٦) ط : « بأن » بالباء ، تحريف .

الأخص تعيّن الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياك . وندر قول عثمان [(١)] : « أَراهُمُنِي[(٢)] الباطِلُ شيطاناً » ، والقياس : أرانيه [(٣)] .

وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء: إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن ، لاواجب ، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهوك .

وذهب الفرّاء : إلى تعيّن الانفصال إلاّ أن يكون ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال ، والانفصالُ أحسن ، نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك . ووافق الكسائي الفراء . وزاد : جواز الاتصال ، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتُهنّكُنّ[(٤)] . وإذا كان الفعل يتعدّى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الأصل ، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، والوصل أرجح عند ابن مالك ، ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشَّلَوْبين [(٥)] . فهذه ثلاثة مذاهب .

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو : الذي أعطيته زيداً درهم ، والذي أعطيت إياه زيداً درهم [(٦)] . والوصل أرجح عند المازني وابن مالك ، لأنه الأصل . والفصل أرجح عند قوم ، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار .

---

(١) ب : « قول عمر » .

(٢) هذا ما في ط ، أ ، وهو الموافق لما في التصريح ١ : ١٠٨ . وقال الشيخ خالد معقباً : « والأصل أراهم الباطل إياي شيطاناً . والمعنى : أرى الباطل القوم أني شيطان . وفي ب : « أراه بمعنى الباطل شيطاناً » .

(٣) ب : « ألف هي أراتيه » مكان : « والقياس أرانيه » : تحريف .
ومع ذلك فالتعقيب غير واضح ، وانظر الحاشية السابقة .

(٤) في ب ، ط : بالفصل « أعطيتهن كن » والكلام يقتضي الوصل كما في أ .

(٥) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله .
من مصنفاته : تعليق على كتاب سيبويه . شرحان على الجزوليه . التوطئة في النحو . توفي ٦٤٥ .

(٦) ب ، ط : « أعطيت زيداً إياه درهم » والوجه من أ ، ليقابل الاتصال في المثال الذي قبله .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل [١] أو مفعول ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول ، نحو : زيد عجبت من ضَرْبَيْه ، وضَرْبي إياه ؛ ومن ضربكه ، وضربك إياه . والدّرهم زيدٌ معطيكه ، ومعطيك إياه . والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف . ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل) .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل ، كثاني باب ظن وكان نحو : خلتكه ، وخلتك اياه ، وكنته وكنت إياه . وفي الأرجح مذاهب :

أحدها : الفصل فيهما ، وعليه سيبويه ، لأنه خبر في الأصل ، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل ، فكان بعد الناسخ راجحاً .

والثاني : الوصل فيهما . ورجّحه ابن مالك في (الألفية) ؛ لأنه الأصل .

والثالث : التّفصيل ، وهو الفصل في باب ظن ، والوصل في باب كان [٢] ورجحه ابن مالك في (التسهيل) ، وفرق بأن الضمير [٦٤] في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلافه في كنته ، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشراً لَهُ [٣] ، فهو شبيه بهاء ضربته ؛ ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما .

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله :

١٦٥ — ليس إيّاي وإيّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا [٤]

وشذ قولهم : ليسي وليسك [٥] .

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر ، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت

(١) أ : « وهو فاعل » .
(٢) « باب » ساقطة من ط .
(٣) ط : « مباشر » مع سقوط كلمة : « له » تحريف .
(٤) لعمر بن أبي ربيعة من ديوانه ٤٣١ ، وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٨١ ، والخزانة ٢ : ٤٢٤ .
(٥) أ ، ب : « ليتني وليكه » ، تحريف .

وإن كان بعضها ظاهراً ، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله ، أو اثنين : أوّل وثان (١) ، فكأعطيته ، أو ثان وثالث فكظننت .

* * *

(ص) : مسألة : يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفةٍ نونُ وقاية ، وحذفُها مع التعجّب وليس (٢) وليت وقد وقط ومِنْ وعن شاذٌ على الأصح . ومع بَجَلْ (٣) ولعلّ أجود. ولَدُن وأخوات ليت جائز ، وقيل: أجود. وقال قوم: المحذوف من أخوات ليت المدغمة ، وقومٌ : المدغم فيها . ويجري في نحو: أنّا . ويجب في لد. وقد تلحق أفعل من ، واسم الفاعل . وقيل : إن نحو(٤) أمُسْلمني (٥) تنوين (٦). والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيْنِي (٧) ، خلافاً لابن مالك .

(ش) : يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية ، وذلك بأن ينصب بالفعل : ماضياً ومضارعاً وأمراً كأكرمني ويكرمني وأكْرِمْنِي ، متصرفاً كما مثل ، أو جامدا كهبني ، وعساني ، وليسني وما أحسنني . واسم الفعل نحو : رويدني ، وعليكني . أو الحرف نحو : إنني ، وكأنني ، وليتني ، ولعلّني ، ولكنّني .

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجرّ ، ولذا(٨) لم تلحق الوصف نحو : الضاربي .

وأصل اتّصالها بالفعل ، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به .

---

(١) أ ، ب : «أول وثان ، أو ثالث» بزيادة : «أو ثالث» . (٢) أ : «وليست» ، تحريف.

(٣) بجل : بمعنى نعم . (٤) ط : «إنه» .

(٥) أ : «مسلمين» ب : «مسلمي» ، ط : «مسلمتي» بالتاء ، وهو تحريف في النسخ الثلاث . والصواب ما ذكرنا ، وسيأتي في الشرح : «أمسلمني إلى قومي شراح» .

(٦) ط : «تنوينه» ، تحريف .

(٧) أ : «قبلي» ، ط : «فليسني» ، تحريف . والصواب : «فليني» كما في ب ، والشرح .

(٨) ط : «وكذا» ، تحريف .

وقال ابن مالك : بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل : أكرمي ، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه (١) ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو : ضَرْبِي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أكْرِمي ، ولم يبال به، انتهى.
وكـذا يجب إلحـاق النّون إذا جُرّت بمن أو عن ،أو قد ، أو قط ، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب ، أو لدن، فيقال : مِنّي ، وعنّي، وقدني ، وقطني وبَجَلْنِي ، ولَدُنِّيَ .

وورد حذفُها في بعض ما ذكر ، وهو أقسام :

قسم شاذٌّ خاصٌّ بالضرورة ، وذلك في سبعة ألفاظ :

فعل التعجّب ، وليس . قال :

١٦٦ — * إذ ذهب القوم الكِرام ليسي (٢) *

وليت . قال :

١٦٧ — * كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي (٣) *

وقد . قال :

١٦٨ — * قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي (٤) *

وقط ، ومن ، وعن ، قال :

---

(١) ط : « ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه » .

(٢) لرؤبة ، وقبله :

* عددت قومي كعديد الطيس *

والطيس : الرمل الكثير .

(٣) لزيد الخيل ، وعجزه :

* أصادفه ، وأفقد جُلَّ مالي * .

(٤) من أرجوزة لحميد الأرقط ، وبعده :

* ليس أميري بالشحيح الملحد *

وقدنيَ : اسم فعل ، وكذلك : قدي الثانية . ومعنى قدك : اكْتَفِ ، ومعنى قدني : لأكتف . فالأول أمر للمخاطب ، والثاني أمر للمتكلم نفسه .

و « الخُبَيْبَيْن » : مثنى خبيب ، قيل : هما عبدالله وأخوه مصعب ، وقيل : عبد الله بن الزبير ، وابنه خبيب .

١٦٩ ـ أيّهـــا السّائِلُ عَنْهُـم وعَنِّي لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِي (١)

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعَة (٢) من فعل التعجب ، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف . وأجازه قوم في ليس . وأجازه الفراء في ليت . وأجازه البدر بن مالك (٣) بكثرة في قد ، وقط . وأجازه الجُزُولي في : من وعن . فقولي (على الأصحّ) راجعٌ للسبعـــة .

وقسم راجح : وذلك في لفظين : بَجَلْ ، ولعل ، فإن الأعرف فيها بجلي ولَعلّي ، وهو الوارد في القرآن ، قال تعالى : « لعلّي أبْلُغُ الأسباب (٤) » . ومن لحاقها قوله :

١٧٠ ـ * فقلت أعِيرَاني القَدُوم لَعلّني (٥) *

وقسم جائز الحذف واللحوق (٦) من غير ترجيح لأحدهما ، وذلك في : لدن وإنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، قال تعالى: « مِنْ لدنّي عُذْراً (٧) » . قرئ في السَّبع مشددا ، ومخفّفاً . وقال «إنّني أنا الله (٨) » . « إني آمنت بربكم(٩) » . وإنما لحقتها النون تكميلاً ، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله .

وإنما شذّ الحذف في ليت دون البواقي ، لأنها أشبه بالفعل منهن ، بدليل إعمالها مع

(١) من الأبيات التي لم يعرف قائلها .

(٢) ط : « في السبعة » ، : تحريف ، وفي أ « في النثر » .

(٣) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، الإمام بدر الدين . من تصانيفه : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته . توفي سنة ٦٨٦ .

(٤) غافر ٣٦ .

(٥) عجزه :

* أخط بها قبراً لأبيض ماجد *

(٦) ط : « جائز مساو للحوق » وأثبتنا ما في أ ، ب .

(٧) الكهف . ٧٦ . (٨) طه ١٤ .

(٩) : « بربكم » ساقطة من أ . الآية ٢٥ من يس .

(ما) دونَهُنّ ، ولاجتماع الأمثال في الأربعة ، والمتقاربات [١] في لعلّ [٢] .

وذهب بعضهم : إلى أن الحذف فيها وفي لَدُن أجود من الإثبات . وعليه ابن عصفور في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون ، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال ، لأنها بمنزلة مع .

وذهب آخرون : إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية ، بل نون الأصل ، لأن تلك دخلت للفرق ، فلا تحذف . ثم اختُلِف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إليه الاعتلال . وقيل : الثانية المُدغم فيها ، لأنّها طَرَف .

ويجري هذا الخلاف في : إنّا ، وأنّا ، ولكنّا ، وكأنّا . فقيل : المحذوف النون الأولى . وقيل : الثانية . ولم يقل أحد بحذف الثالثة [٣] لأنها اسم ، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفيّة) . وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً ، كأفعل التفضيل [٦٥] كحديث : « غير الدّجال أخوفني عليكم » تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى ، خصوصاً فعل التعجب . وكاسم الفاعل في قوله :

١٧١ — * أمُسْلِمُني إلى قومي شَراحِي [٤] *

وقوله :

١٧٢ — * وليس الموافيني ليُرفَدَ خائبا [٥] *

---

(١) أ : « والمقاربات » ب : « والمعاربات » بالعين تحريف

(٢) قال ابن يعيش يعلّل ذلك : أما لعلّ فإنها وإن لم يكن في آخرها نون ، فإن في آخرها لاماً مضاعفة ، واللام قريبة من النون ؛ ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى : « من لَدنه » (النساء ٤٠ ، الكهف ٢) ولا يدغم في النون غير اللام. انظر شرح المفصّل ٣ : ٩٠ .

(٣) ط : « قيل أحد بخلاف الثانية » . وهذا تحريف .

(٤) ليزيد بن محمد الحارثي ، وصدره :

* فما أدري وكلّ الظنّ ظني *

وكان القياس : « أمسلمي » بالتخفيف . وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

(٥) ط : « ليرتد » بالتاء ، تحريف .

والشاهد قائله مجهول ، وعجزه :

* فإنّ له أضعاف ما كان أملاّ *

تشبيهاً له أيضا بالفعل .

وذهب هشام إلى أن النون في : أمُسلِمُنّي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين ، وأجاز: هذا ضارِبُنْك ، وَضَارِبُني . وردّ بوجودها مع اللام [1] ، وأما قول الشاعر :

١٧٣ ــ تراه كالثَّغام يُعَلّ مسكـاً يسوءُ الفالياتِ إذَا فَلَيْنِي [2]

أي فلينني . فاختلف [3] : أيّ النونين المحذوفة :

فقال المبرد : هي نونُ الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل ، فلا تحذف[4] . وهذا هو المختار عندي . ورجّحه ابن جني ، والخضراوي ، وأبو حيان وغيرهم . وحكى صاحب (البسيط) الاتفاق عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث . واختاره ابن مالك قياساً على « تأمروني » [5] . قال أبو حيان : هو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف [6] ضرورة لا يقاس عليها [7] : كما صرّح به في (البسيط) ، قال أبو حيّان : وسهّله اجتماع المثلين .

* * *

(ص) مسألة : الأصل تقديم مفسِّر الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو لفظهُ ، أو ما يدُلّ عليه حِساً أوعِلْماً ، أو جزؤه أوكُلُّهُ أونظيره ، أومصاحِبه بوجه . ويجوزتقديم مكمّل معمولِ فعل أو شبهه على مفسِّر صريح إن كان مؤخر الرتبة .

ومنع الكوفية نحو : ضَارِبهُ ضربَ زيدٌ ، وما رأى أحبَّ زيدٌ . والفراء : زيداً غلامُه ضربَ بتصريفه . والجمهور : ضرب غلامُه زيداً . وأجازه الطُّوال ، وابن

---

(١) انظر المغني ٢ : ٢٥ .

(٢) نسب لعمرو بن معد يكرب ، وانظر الحجة لابن خالويه : ١١٨ .

(٣) ط : « واختلف » .

(٤) ط : « فلا يحذف » .

(٥) الزمر ٦٤ .

(٦) أ : « هذا الخلاف » .

(٧) أ ، ب : « لا يقاس عليه » .

جنّي ، وابنُ مالك .

ويجب تقديم مرفوع باب نِعْمَ ، وأوّل المتنازعين ، ومجرور رُبَّ ، وما أُبدِل منه مفسّره على الأصح . قال الزمخشري : أو أُخبر عنه به ، وضميرُ الشأن . وهو لازمُ الإفراد ، وتذكيره مع مذكّر ، وتأنيثه مع مؤنّث أجود . وأوجب [١] الكوفيّة . وابنُ مالكٍ [٢] التذكير ما لم يلِهِ مؤنّثٍ ، أو مشبّه به ، أو فعلٌ بعلامة ، فيرجّح تأنيثه . ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصحّ فيهما ، ومنصوباً في باب إنّ وظنّ ، ويستتر في كان وكاد . ومنعه قوم . وإنما يفسّره جملةٌ خبرية صرّح بجزأيْها خلافاً للكوفيّة في : ظننته قائماً ، وإنه [٣] ضرب أو قام . ولا يتقدّم خبره ولا جزؤه ، خلافاً لابن السّيرافي . ولا يتبع بتابع ، وزعمه ابنُ الطّراوة حرفاً .

(ش) : ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما المشاهدة . وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة ، فاحتيج إلى ما يفسّره .

وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً ليعلم المعنّى بالضمير عند ذكره بعد مفسِّره [٤] ، وأن يكون الاقرب نحو : لقيت زيداً وعمراً يضحك ، فضمير يضحك عائد على عمرو ، ولا يعود على زيد إلا بدليل ، كما في قوله تعالى : « ووَهَبْنَا له إسحاق ويعقوب وَجَعلْنَا في ذُرِّيَّته النُّبُوَّة والكتاب [٥] » ، فضمير (ذُرِّيَّته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب ، لأنه المحدّث عنه من أوّل القصة إلى آخرها . ثم المفسّر ، إما مصرّح بلفظه ، وهو الغالب : كزيد لقيته .

وقد يستغني عنه بما يدل عليه حِسّاً نحو : «قال هِيَ رَاوَدَتْنِي عن نَفْسِي[٦] » ، و « يا أبتِ اسْتأجِرْه [٧] » إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ : (زَلِيخا) و (موسى) ، لكونهما كانا حاضرين . أو عِلْماً نحو : « إنا أنزلناه في ليلة القدر [٨] » أي : القرآن . أو جزئه ، أو كلّه نحو : « والذّين يَكْنِزُون الذّهب والفِضّةَ ولا يُنْفِقُونَها [٩] » أي :

---

(١) ط : «وأوجبه» .
(٢) « وابن مالك » ساقطة من أ .
(٣) ط : «وإنما» ، تحريف .
(٤) « بعد مفسره » ساقطة من أ ، ب .
(٥) العنكبوت ٢٧ .
(٦) يوسف ٢٦ .
(٧) القصص ٢٦ .
(٨) القدر ١ .
(٩) التوبة ٣٤ .

المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة . وقوله :

١٧٤ — أماويّ ما يغني الثّراءُ عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[(١)]

أي : النفس التي هي بعض الفتى . وجُعل من ذلك « اعدِلوا هو أقْرَبُ[(٢)] » أي :

أي : العدل الذي هو جزء مدلول الفعل ، لأنه يدل على الحدث والزمان .

١٧٥ — * إذا نُهِي السفيهُ جرى إليه[(٣)] *

أي : السَّفَه الذي هو جزء مدلول السّفيه[(٤)] . لأنه يدل على ذاتٍ متّصفة بالسّفه . أو نظيره نحو : عندي درهم ونصفه : أي : ونِصْفُ درهم آخر . ومنه « وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِه[(٥)] » أي : عمر معمّر آخَر[(٦)] .

١٧٦ — قالت ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فَقَدِ[(٧)]

أي : ونصف حمام آخر مثله في العدد .

أو مصاحبه بوجهٍ ما ، كالاستغناء بمستلزِمٍ عن مستلزَم نحو : « فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه [٦٦] شيء فاتِّبَاعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه[(٨)] » ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عُفِيَ) ، « حتى تَوارَتْ بالحِجاب[(٩)] » أي : الشمس ، أغنى عن ذكرها ذكر (العَشِيّ) .

---

(١) من قصيدة مشهورة لحاتم الطائي يخاطب بها امرأته ماويّة ، وكانت تعذله على كثرة العطاء .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) كذا ورد الشطر غير مسبوق بعبارة إنشاد . والبيت مجهول القائل ، وعجزه :

* وخالف والسفيه إلى خلاف *

(٤) أ ، ب : « مدلول الفعل » والوجه ما أثبتنا من ط . (٥) فاطر ١١ .

(٦) بعده في ط فقط : « قالت » ، والصواب حذفها كما في أ ، ب .

(٧) من قصيدة للنابغة الذبياني يسترضي بها النعمان بن المنذر .

(٨) البقرة ١٧٨ . (٩) ص : ٣٢ .

وقد يخالف الأصل السّابق في تقديم المفسِّر ، فيؤخر عن الضمير ، وذلك في مواضع : أحدها : أن يكون الضمير مكمّلاً معمول فعل أو شبهه ، إن كان المعمول مؤخّر الرتبة ، ولذلك صور : ضرب غلامَه زيدٌ ، وغلامَهُ ضرب زيدٌ[1] ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، لأنّ المضاف إليه يكمل المضاف .

وأمثلة شِبه الفعل : أضاربٌ غلامَهُ زيد ، أضارب غُلاَمَ أخيه زيد . وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخّر الرتبة ، والمفسّر في نية التقدم .

هذا رأي البصريين ، ووافقهم الكوفيون في صورٍ ، وخالفوهم في صور ، فقالوا : إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل ، فإن اتّصل الضمير بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو : زيدٌ غلامَهُ ضرب[2] وغُلاَمَ ابنِه ضَرَبَ زيدٌ .

وإن اتّصل به منصوباً لم يجز نحو : ضَارِبَهُ ضَرَبَ زيدٌ . وإن لم يتّصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو : ما رأى أحبَّ زيد ، وما أراد أخذ زيد ، قالوا : لأنّ في رأى ، وأراد ضميراً مرفوعاً ، والمرفوع لا يُنوى به التأخير ، لأنّه في موضعه .

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حينئذ متّصل بالمنصوب ، والمنصوب يُنوى به التأخّر ، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع . فإن قدم العامل نحو : أحبَّ ما رأى زيدٌ ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً . هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين .

وقال ابن مالك : غَلِط[3] في النقل عنهم .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان ، في آخر النائب عن الفاعل : لو تقدّم المفعول على الفعل نحو : زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازهُ المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه[4] . وقال ابن كَيسان : عندي بينهما[5] فصل ، لأنك إذا قلت :

(١) «وغلامه ضرب زيد» ساقطة من ط. (٢) أ ، ب : « غلامه ضرب زيد » .

(٣) ط : « خلط » بالخاء .

(٤) من قوله : « غلامه » إلى قوله : « وقع بعد الكلام » سقط من أ. (٥) ب : « فيهما » .

زيداً ضرب غلامُه ؛ فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام ، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك[١] : ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد ، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد . فإذا كانا جميعاً بعد العامل ، فكلّ واحد منهما في موضعه . انتهى .

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير [٢] مقدّم الرّتبة نحو : ضرب غلامُهُ زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم ، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ونيّة . وحكى الصّفّار [٣] الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبدالله الطُّوال من الكوفيين ، وعزى إلى الأخفش . ورجحه ابن جني . وصححه ابن مالك ، لوروده في النظم كثيراً كقوله :

١٧٧ — * جزى ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتم [٤] *

وقولــه :

١٧٨ — * كسا حِلمُهُ ذا الحِلم أثوابَ سُؤْدُدٍ [٥] *

وقولــه :

١٧٩ — * جزى بنُوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ [٦] *

والأوّلون قصروه على الشعر .

قال أبو حيان : وللجواز وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثُر تقدّمه على الفاعل،

---

(١) ب : « ولذلك » . (٢) ط : « الضم » ، تحريف .

(٣) هو القاسم بن علي البَطَلْيَوْسِيّ ، صحب الشَّلَوْبين وابن عصفور . شرح كتاب سيبويه . وتوفي بعد ٦٣٠ .

(٤) ينسب إلى أبي الأسود ، وقيل للنابغة ، وعجزه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

(٥) مجهول القائل ؛ وعجزه :

* ورقّى نداه ذا الندى في ذرى المجد *

(٦) لسليط بن سعد ، وعجزه :

* وحُسْن فعل كما يجزي سنّمار *

فيجعل لكثرته كالأصل . وصورة المسألة عند المجيز أن [١] يشاركه صاحب الضّمير في عامله بخلاف نحو : ضرب غلامَها جارَ هند ، فلا يجوز إجماعاً ، لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل ، لأنّه مرفوع بضرب ، وهي مجرورة بالإضافة ، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به ، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول . فإذا لم يشارك [٢] لم يحصل الإشعار به ، فيتأكد المنع ، ثم التقديم في هذا الموضع جائز ، وفي المواضع الآتية واجب .

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بِنِعْم وبابه نحو : نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً زيد ، وظَرُف رجلاً زيد .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو :

١٨٠ — • جَفَوْنِي ولم أجفُ الأَخِلاءَ إنّني [٣] •

الرابع : أن يكون مجرور (رُبَّ) نحو :

١٨١ — •ورُبَّهُ عَطِباً أنقذْتُ من عَطَبِهْ [٤] •

الخامس : أن يبدل منه المفسّر نحو : «اللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيم» . هذا مذهب الأخفش . وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان . ومنع ذلك قومٌ . وقالوا : البدل لا يفسّر ضمير المبدل . وردّه أبو حيان بالورود قال :

١٨٢ — • فلا تلُمْه أن ينـــام البَائِسَا [٥] •

---

(١) ط : « بأن » بالباء . (٢) ط : « لم تشاركه » .

(٣) لم يعرف قائله . وعجزه :

• لغير جميل من خليلك مُهْمِلُ •

(٤) أنشده ثعلب ، ولم ينسبه ، وصدره :

• واهٍ رأبت وشيكاً صدع أعظمِهِ •

(٥) قبله :

• قد أصبحتْ بقرقري كوانسا •

قال أبو حيان في شرح التسهيل : الضمير المنصوب في : « تلمه » عائد على ما أبدل منه ، وهو البائس .

وقـــال :

١٨٣ — * فاستَاكَتْ به عُودَ إسحِلِ [١] *

السادس : أن يخبر عنه بالمفسّر نحو : « إن هي إلاّ حياتنا [٢] » .

قال الزمخشري : هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يَتلُوه من بيانه ، وأصلُه: إنْ الحياة إلاّ حياتنا الدنيا ، ثم وضع في موضع الحياة ، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها ، قال : ومنه :

١٨٤ — * هي النفس تحمــل ما حُمِّلَتْ [٣] *

وهي العرب تقول ما شاءت . قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه .

السابع : ضمير الشأن ، فإنّ مفسّره الجملة [٦٧] بعده ، قال أبو حيان : وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاّ على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه . وتُسمّيه [٤] البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً ، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً ، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسمُ المقدر ، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير . ولا يحتاج فيها إلى رابط به ، لأنّهـــا نفس المبتدأ في المعنى . والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه ، ولا يتقدّم خبره عليه ، ولا يفسّر بمفرد . وسمّاه الكوفيون : ضمير المجهول ، لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه .

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب اليه ابن الطّراوة من زعمه [٥] أنه حرف ، فإنه إذا دخل على إنّ [٦] كفّها عن العمل ، كما

(١) لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٧ ، وينسب أيضاً لعمر ، وللمقنع ، وهو بتمامه :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(٢) الأنعام ٢٩ .

(٣) شطر بيت لم يعرف قائله ، وفي ط : « يتحمل ماحملت » صوابه من أ ، ب، وانظر المغني ٢ : ١٠٢ ، ولم يذكره صاحب الدرر .

(٤) ط : « وسمته » .

(٥) ط : « من زعم » .

(٦) ط : « أن » بفتح الهمزة .

يكفها (ما) ، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها ، وتُلغى كما يلغى باب ظن [1] .
ومال أبو حيان إلى موافقته .

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشأن أن تكون خبريّة ، فلا يفسّر [2] بالإنشائية ولا الطّلبيّة . وأن يصرّح بجزأيها ، فلا يجوز حذف جزء منها ، فإنه جيء به لتأكيدها ، وتفخيم مدلولها ، والحذف منافٍ لذلك ، كما لا يجوز ترخيم المندوب ، ولا حذف حرف النداء منه ، ولا من المستغاث . وزعم الكوفيون أنه يفسّر بمفرد . فقالوا في ظننته قائماً زيد : إن الهاء ضمير الشأن ، وقائم يفسره . وزعموا أيضاً : أنه يجوز حذفُ جزء الجملة ، فيقال : إنه ضرب ، وإنه قام على حذف المسند إليــه من غير إرادة ولا إضمــــار .

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها . قال ابن هشام في المغني : وقد غلط يوسف بن السّيرافي ، إذ قال في قوله :

١٨٥ — * أسكرانُ كان ابنُ المرَاغة . . . * [3]

إنّ (كان) شانية ، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كـــان .

وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر ، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك ، نحو : «قُلْ هُوَ اللهُ أحد» [4] . «فإذا هي شاخِصةٌ أبصارُ الّذِين كفروا [5] » ،

---

(١) ط : «وتلغى كما تلغى في باب ظن» ، والوجه ما أثبتنا من أ ، ب .

(٢) ط : «فلا تفسير» .

(٣) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٤٨١ وقد غفل عنه صاحب الدرر ، فلم يثبته في «درره» ، وهو بتمامه :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً بجوف الشام أم متساكر

(٤) الإخلاص ١ . (٥) الأنبياء ٩٧ .

«فإنّهالا تَعْمَى الأبصار[١]» . ويجوز التذكير مع المؤنث ، حكي « إنّه أمةُ الله ذاهبة[٢]» والتأنيث مع المذكّر ، كقراءة : « أوَ لَمْ تَكُنْ لهم آيةً أنْ يَعْلَمَهُ [٣] » بالفوقيّة ، فإن الاسم (أن يعلمه) ، وهو مذكّر .

وأوجب الكوفيون الأوّل ، وهو مردود بالسّماع ، حكي : إنه أمةُ الله ذاهبة [٤] ». وفصّل ابن مالك ، فقال : يجب التذكير كما يجب الإفراد . فإن وليه مؤنث نحو : إنها جاريتك ذاهبة ، أو مذكّر شبّه به [٥] المؤنث نحو : إنها قمر جاريتك ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو : « فإنّها لا تعْمى الأبصار » فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التّذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ .

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو : « قُل هُوَ الله أَحَدٌ » . واسم (ما) كقوله :

١٨٦ — وما هو من يأسو الكُلُوم ويُتَّقى به نائباتُ الدّهر كالدائم البُخلِ [٦]

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ ، وقالا [٧] : لا يقع إلا معمولاً .

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما .

ويبرز منصوباً في بابي : إن وظنّ ، نحو : « وأنّه لما قام عبدُالله [٨] » .

وقوله :

١٨٧ — • علِمتُه الحقّ لا يَخْفى على أحَدِ [٩] •

---

(١) الحجّ ٤٦ . (٢) هذه العبارة سقطت من كل من أ ، ب .

(٣) الشعراء ١٩٧ .

وفي أ ، ب : « يكن » صوابه في ط ، وهي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر ٢٣٤ ، وفي أ : « تعلمه » تحريف .

(٤) « حكى إنه أمة الله ذاهبة » ساقطة من ط . (٥) أ : « شبه بالمؤنث » .

(٦) من شواهد الدّماميني في شرح التسهيل . (٧) ط : « وقال » ، تحريف .

(٨) الجن : ١٩ . (٩) قائله مجهول ، وعجزه :

• فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر •

ويستكنُّ [١] في باب كان وكاد ، نحو :

١٨٨ ــ إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ   وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنَعُ [٢]

وقال تعالى : « مِنْ بَعْدِ ما كاد يَزِيغُ قلوبُ فريقٍ مِنْهم [٣] » في قراءة «يزيغ» بالتَّحتيَّة [٤] . ومنع الفرّاء وقوعه في باب كان ، وطائفةٌ وقوعه في باب كاد .

* * *

(ص) : الفصل [٥] ، ويسمّى عماداً ، ودعامة ، وصفة : ضمير رفع منفصل ، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخٍ [٦] . بعده معرفةٌ ، أو كهي في منع اللام ، جامداً أو مشتقّاً ، لا إنْ تقدّم متعلّقهُ في الأصح .

قال ابن مالك : وقد يقع بلفظ غيبةٍ بعد حاضر مقام مضاف . وجوّز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها . وقوم بين نكرتين كمعرفة . وقومٌ مطلقاً . وقومٌ بعد اسم لا . وقوم قبل مضارع . ويتعيّن كونُه فصلا إنْ وليه نصب ، وولى ظاهراً منصوباً ، أو قُرِن بلام الفرق على الأصحّ . ويحتمله والابتداء قبل رفع ، والبدل [٧] أيضاً بعده ، والتوكيد أيضاً بعد ضميره . ويتعيّن الابتداء قبل رفع ما ينصب .

قال سيبويه : وفاء الجزاء . والبصرية : تلو إلاّ . والفراء : وإنّما ، ولا النافية ، وقبل عارض أل ، وفي باب (ما) . ورجحه في (ليس) .

---

(١) ب ، ط : «ويسكن» صوابه في أ .

(٢) الشاهد فيه استتار ضمير الشأن في كان ، هذا على رواية الرفع . وأما من رواه : « صنفين » فلا شاهد فيه ، لأنه خبر كان . والبيت للعجير السلولي .

(٣) التوبة ١١٧ .

(٤) هي قراءة حمزة ، وحفص ، والأعمش . انظر إتحاف فضلاء البشر ٢٤٥ .

(٥) أ : «ص . الفصل» ساقطه .   (٦) ط : «أو منسوخاً» .

(٧) ط : «رفع البدل» بدون واو .

[٦٨] وتميم مطلقاً . والأصحّ وجوب رفع معطوفٍ بالواو ، ولا ولكن ، إن كرّر الضمير ، والجزأين إن اتفقا . ونحو : ما بالُ زيد هو القائم ، ومررت بعبدالله هو السّيد ، وظننت زيداً هو القائم جاريته .

وثالثها : إن كان غيرَ خلفٍ ، ومنع هي القائمة . ووقوعه بين ضميرين وخبَرين . وتصديره . وتقدمه مع الخبر . وتوسطه بعد كان وظنّ . ويجوز بين مفعولي ظنّ المتأخر . قال أبو حيّان : وفي المتوسط نظر . والأصحّ أنه اسم ، ولا محلّ له . وقيل : محلّه كتاليه . وقيل : «كمتلوّه[1] » . وفائدته : الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع . والتأكيد . قال البيانيّون : والاختصاص .

(ش) : هذا مبحث الضمير المسمّى عند البصريين بالفصل ، لأنه فصل بين المبتدا والخبر . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والنعت . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأنّ الفصل به يوضّح كون الثاني خبراً ، لا تابعاً ، وهذا أحسن ، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو : كنت أنت القائم ، إذ الضّمير لاينعت .

والكوفيون يسمّونه : عماداً ، لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أن الثّاني خبرٌ لا تابع .

وبعض الكوفيين يسمّيه : دعامة ، لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوّى به ويؤكّد ، والتأكيد من فوائد مجيئه .

وبعض المتأخرين[2] سمّاه : صفة . قال أبوحيّان : ويعني به التأكيد .

ومذهب الخليل ، وسيبويه وطائفةٍ : أنّه باقٍ على اسميته .

وذهب أكثر النحاة : إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور ، كالكاف في الإشارة

وإذا قلنا باسميّته ، فالصحيح أنه لا محّل له من الإعراب ، وعليه الخليل ، لأن الغرضَ به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتَدّ شبهه بالحرف[3] ، إذ لم يُجأ[4] به إلاّ لمعنىً في غيره ، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب[5] .

(١) ط : «متلوه» . تحريف .
(٢) ط : «بعض المتقدمين» .
(٣) أ : «فشبه» بالحرف ب : «فأشبه الحرف» .
(٤) ط : «لم يجاء» تحريف .
(٥) ط : «من الإعراب» .

وقال الكسائي : محله محل ما بعده (١) . وقال الفرّاء : كمحلّ ما قبله ففي : زيد هو القائم ، محلّه رفع عندهما . وفي : ظننت زيداً هو القائم محلّه نصب عندهما . وفي : كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب ، وعند الفراء رفع . وفي : إن زيداً هو القائم ، بالعكس .

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلّم والخطاب والغيبة . ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو : زيد هو القائم . « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ (٢) » . « إنّ هذا لَهُو القَصَصُ (٣) » . « تَجِدُوه عند اللهِ هو خَيْراً وأعْظَم أجْراً (٤) » .

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة (٥) كالأمثلة الأُول (٦) ، أو شبيهٌ بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير ؛ سواء كان ظاهراً أم مضمراً ، أم مبهماً أم معرّفاً باللام ، أم مضافاً جامداً ، أم مشتقاً لم يتقدم متعلّقه عليه ، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً .

هذا مذهب الجمهور في الجميع . وفي كلٌّ خلاف :

فذهب ابن مالك : إلى أنه قد تنتفي المطابقة ، فيقع (٧) بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف ، كقوله :

١٨٩ — وكائِنْ بالأباطح من صَدِيقٍ   يَرَاني لو أُصِبْتُ هـو المُصابَـا (٨)

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل ، وهو الياء في يراني على حذف مضاف ، أي: مصابي هو المصاب (٩) ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف (١٠) إليه مقامه . وحمله

---

(١) ط : « محل ما من بعده » بزيادة : « من » .
(٢) المائدة ١١٧ .
(٣) آل عمران ٦٢ .
(٤) المزمل ٢٠ . « وأعظم أجراً » ساقطة من أ، ب.
(٥) ط : « بعده الاسم إلا معرفة » .
(٦) ط : « كأمثلة الأول » .
(٧) ط : « فتقع بالتاء » .
(٨) قائله جرير .
(٩) أ : « هو المضاف » ، تحريف .
(١٠) « المضاف » ساقطة من أ .

العسكري في (المصباح) [١] على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر ، والمصاب مَصْدر ، أي يظن مصابي المصاب أي : يَحقِر كُلّ مصاب دونه . وقال غيره : هو عند [٢] صديقه بمنزلة نفسه ، فإذا أصيب في نفسه فكأن [٣] صديقه قد أصيب ، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره ، لأنه هو [٤] في المعنى مجازاً واتّساعاً ، فهو من باب : زيد زهير .

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة : « هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » [٥] بنصب (أطهر) [٦] . وتقول : هذا زيد هو خيراً منك .

وردّ بأن (أطهر) نصبٌ بلكم على أنه خبر « هُنّ » فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرّفي .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو [٧] . وذهب قوم من الكوفيين : إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً ، وخرّجوا عليه : « أن

(١) لم تنسب كتب الطبقات المتداولة لواحد ممّن لقبوا بهذا اللقب هذا الكتاب .

(٢) ط : « عنده » ، تحريف .

(٣) ط : « فكان » بدون همزة ، تحريف .

(٤) : « هو » ساقطة من أ .

(٥) هود ٧٨ .

(٦) « هي قراءة سعيد بن جبير . والحسن بخلاف ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحاق قال أبو الفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وانما قبح ذلك عنده ، لأنه ذهب إلى أنه جعل « هن » فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك كقولك : ظننت زيداً هو خيراً منك . وكان زيد هو القائم . وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل : « هُنَّ » أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً « بناتي » كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل « أطهر » حالاً من « هن » أو من « بناتي » والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جـــالساً ، أو نحو ذلك . فعلى هذا مجازه فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال » .

انظر المحتسب ١ : ٢٣٦ .

(٧) « هو » ساقطة من ط .

تكونَ أُمَّةٌ هيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ [١] » .

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو : لا رجل هو منطلق .

وذهب آخرون : إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو : كان زيد هو يقوم .

وذهب الفراء : إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام ، فلم يُجِز : كان زيد هو أخاك ، وكان زيد هو صاحب الحمار ، [٦٩] ونحوه . وأوجب ابتدائيّة وَرفْع ما بعده ،

وكذا لم يجوّز [٢] وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائيّة . وجوّز في (ليس) الوجهين ، ورجّح الابتدائية .

وذهب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ ، نحو : ما بالُ زيد هو القائمَ ، وما شأن عمرو هو الجالسَ ، ومررت بعبد الله هو السيّد ، بنصب الجميع .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق ، تقدمَ [٣] ما ظاهره التعلُّق به نحو : كان زيد هو بالجارية الكفيلَ بشرط أن لا يقصد كونُ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ : « وكَانُوا فيه من الزَّاهِدينَ [٤] » فإن قصدته [٥] لم يجز إجماعاً .

وذهب الفرّاء : إلى جواز وقوعه أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر ، وجَعَلَ منه : « وَهُوَ مُحَرَّمٌ عليكُمْ إخْراجُهُم [٦] » .

وذهب آخرون إلى جواز تقدمّه مع الخبر نحو : هو القائم زيد [٧] ، وهو القائم كان زيد ، وهو القائم ظننت زيداً .

وذهب آخرون : الى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأوّل [٨]

---

(١) النحل ٩٢ ، وفي ط : « يكون أمة » بالياء تحريف .

(٢) ط فقط : « لم يجز » . (٣) ط . « فقدم » بالفاء .

(٤) يوسف ٢٠ . (٥) أ ، ب : « فإن قصدت » .

(٦) البقرة ٨٥ ، وفي أ : « ومحرم عليكم » ، تحريف .

(٧) « هو » ساقطة من أ . (٨) « بين » ساقطة من ط .

نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيداً .

ووجه المنع في الكُلّ عند الجمهور : أن فائدته صونُ الخبر من توهمه تابعاً ، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه ، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً [١] ، إذ التّابع لا يتقدّم على المتبوع . فلو تقدّم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوعُ الفصل بينهما نحو : زيداً هو القائم ظننت . وإن تقدّم الأول وتأخّر الثاني نحو : زيداً ظننت هو القائم ، ففي جواز ذلك نظر ، قاله أبو حيّان . وقال : ولا يقع بين الخبرين ، فلا تقول : ظننت هذا الحلوهو الحامض ، لأنّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده .

وقيل بدخوله بينهما . قال : وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو : زيد [٢] ظننته هو إيّاه خيراً من عمروٍ [٣] ، عند سيبويه ، لأنه تأكيد في المعنى لهذه [٤] الثلاثة ، وكلٌّ منها يُغنِي عن صاحبه . فإن فَصلْتَ وأخّرْتَ البدل جاز ، نحو ظننته هو القائمَ إياه ، لأنه في نية الاستئناف ، وصار بذلك بمنزلة إنّ واللامِ في كلامٍ واحد ، إذا تأخّرت اللام . وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني ، أو بظرف معمول الخبر نحو : ظننته هو يوم الجمعة إيّاه القائم [٥] . فإن كان أحدُهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ، لعدم الضميرين المُؤْذِنين بالضعف نحو : ظننته هو نفسه القائم .

وإنّما يتعيّن فصليّةُ هذا الضمير في صورتين :

الأولى : أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو : ظننت زيداً هو القائمَ ، إذ لا تمكن الابتدائية فيه [٦] لنصب ما بعده ، ولا البدليّة لنصب ما قبله ، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكّد الظاهر .

والثانية : أن يليه منصوب ، ويقرن بلام الفَرْق نحو : إن كان زيدٌ لهو الفاضلَ [٧] ،

(١) ط : « يمنع من كونه تابعاً » صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « زيداً » بالنصب .

(٣) أ : « خيراً من بكر » ، وبعده فيها : « وعند سيبويه » . والواو مقحمة .

(٤) ط : « بهذه الثلاثة » .

(٥) ط : « العالم » .

(٦) « فيه » ساقطة من ب ، ط .

(٧) ط : « إن كان زيداً لهو الفاضل » بنصب « زيد » تحريف .

وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التّبعية، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو : كان[1] زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأً ثانياً، وأن يكون بدلاً . فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو : أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتّوكيدَ أيضاً .

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ ، أو عكسه ، نحو : كان زيد هو القائمَ ، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائمُ، وإنك أنت القائم ــ احتمل في الأولى ما عدا الابتداء ، وفي الثانية ما عدا البدل .

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو : ظننتك أنت القائم .

ويتعيّن فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع . وهو معنى قولي[2] : «قبلْ رفع ما ينصب» نحو : ظننت زيداً هو القائم ، وظننتك أنت القائم[3] .

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومــا بعده خبر مطلقاً ، ويقرؤن : «إن تَرَنِي أنا أقلُّ[4]» ، «تَجِدُوه عِندَ اللهِ هو خَيْرٌ[5]» .

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السّامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد . وأضاف إلى ذلك البيانيون ، وتبعهم السُّهيلي : الاختصاصَ ، فإذا قلت : كان زيد هو القائمَ ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره ، وعليه : «إن شانِئَكَ هو الأبتَر[6]» . «وأُولئِكَ هُمُ المُفْلِحُون[7]» .

---

(١) «كان» ساقطة من ط .

(٢) في ب : «قولي بعد قبل» بزيادة : «بعد» ، تحريف . وفي هامش ب : «في خط المؤلف بعــد ، عوض : قبل» .

(٣) من قوله : «وتميم» إلى : «وأولئك هم المفلحون» ساقطة من أ ، ب .

(٤) الكهف ٣٩ . (٥) المزمّل ٢٠ .

(٦) الكوثر ٣ . (٧) البقرة ٥ ، وغيرها .

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمَّا زيد هو فالقائم (١) ، فقال سيبويه: يتعيّن للابتدائية ولا يجوز الفصل ، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت . وجوّزه المبرد .

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلاّ هو الكريم، فقال البصريون يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائي .

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما (٢) نحو: كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح(٣). فقال الفراء : تتعيّن الابتدائيّة (٤) ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقةً بين النعت والمنعوت .

وإن وقع بعده مشتقٌ رافعٌ للسببي، فإنْ طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه ، أو هو [٧٠] القائمة أو القائم جاريته ، فقال البصريون: تتعيّن الابتدائية (٥) ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه الكسائي . وفصّل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي ، أو غير خَلَف فيوافق البصريين (٦) .

وإنْ لم يطابق نحو : كان زيد هي القائمة جاريته ، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا ، لا يرفع ولا ينصب ، لتقدّم الضمير على الظاهر ، وجوّزه الكسائي على الفصل .

ويجري ما ذُكِر في باب ظن ، وفي (٧) ثاني وثالث باب أعلم .

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو ، فإن كُرِّر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا (٨) نحو : كان زيد هو القائمُ وهو الأميرُ . وأجاز هشام نصبه. ورفعُ المعطوف

(١) ط : «ما زيد» ، تحريف ، وفي أ : «فهو القائم» تحريف .
(٢) أ ، ط : «وإنما» .
(٣) في جميع النسخ «وكان عبدالله» بزيادة الواو . وفي ط : «والصالح بدون لا» .
(٤) ب : «يتعيّن الابتدائية» .
(٥) «تتعيّن الابتدائية» ساقطة من أ . وفي ب : «يتعيّن الابتداء» .
(٦) أ : «فوافق البصريين» ، وفي ط : «فيوافق البصريون» ، وهذه محرّفة .
(٧) ط : «في» بدون واو ، تحريف . (٨) ط : «إن اختلف» ، تحريف .

والمعطوف عليه إن اتّفقا نحو : إن كان زيد هو المُقبِلُ وهو المُدْبِرُ . وأجاز هشام والفراء نصبهما . فإن لم يكرّر الضمير جاز اتّفاقاً نحو : كان زيد هو المقبل والمدبر .

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر ، نحو : كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا القاعد(١) ، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد(٢) .

العَـلَم

(ص) : العلم هو ما وضع لمعيّن لا يتناول غيره ، فإن كان التَّعَيّن(٣) ذهناً فعلم الجنس . وحكمه كمعرفةٍ لفظا ونكرةٍ معنى . قيل : ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي . أو خارجاً فالشخص .

* * *

(ش) : العلم ما وُضِع لمعيّن لا يتناول غيره . فخرج بالمعيَّن النكرات ، وبما بعده سائرُ المعارف ، فإن الضمير صالحٌ لكل متكلّم ومخاطَب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيَّن خاص بحيث لا يستعمل (٤) في غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئيّاً ، ولم يَشْرَكه أحد فيما أسند اليه . واسمُ الإشارة صالح لكلٍّ مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد . وأل صالحةٌ لأن يعرّف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحدٍ عرَّفته وقَصَرته على شيء بعينه . وهذا معنى قولهم: إنها كُلّيَاتٌ وضعاً (٥) ، جزئياتٌ استعمالاً .

(١) « أو لا القاعد » ساقطة من ط .

(٢) ط : « أو لكن القاعدة » ، تحريف .

وما سقط من أ ، ب من قوله : « وتميم » الي : « وأولئك هم المفلحون » فيما سبق أثبت هنا بعد قوله : « أو لكن هو القاعد » .

(٣) ط : « اليقين » ، تحريف . ب : « التعيين » وأثبتنا ما في أ .

(٤) أ : « بأن لا يستعمل » . (٥) ط : « وصفاً » بالواو ، تحريف .

ثم التعيّن (١) إن كان خارجياً (٢) بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشّخص . وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيّناً في الذهن ، أي ملاحَظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس .

وأمّا اسم الجنس : فهو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن (٣) ، كالأسد (٤) اسم للسبع ، أي لماهيتّه .

هذا تحرير الفرق بينهما ، فإنهما ملتبسان ، لصِدقِ كُلٍّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . ولهذا ذهب بعضهم : إلى أنهما مترادفان ، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة ، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز . ورُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثُعالة ، مجرى علم الشخص ، في امتناع دخول أل عليه ، وإضافته ، ومنع الصرف مع علة أخرى ، ونعته بالمعرفة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، نحو : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً . وأجرى (٥) اسم الجنس كأسدٍ مجرى النكرات وذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً .

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا إذا (٦) وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد (٧) منه أمثال ، فوضع على الشّياع . وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة (٨) التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص ، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص .

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه (٩) .

* * *

---

(١) أ ، ب : « التعيين » .
(٢) أ ، ب : « خارجاً » .
(٣) ط : « في الخارج والذهن » بالواو ، لا بأو ، تحريف .
(٤) أ ، فقط : « كالأسد » .
(٥) ط : « وأجرت » ، تحريف .
(٦) « إذا » ساقطة من ط .
(٧) أ : « لا يمتنع لا يوجد » تحريف .
(٨) ط : « المعقولية » ، تحريف .
(٩) الأشباه والنظائر ٢ : ١٧٤ .

(ص) : فمنه مفردٌ عرّي من إضافة ، وإسناد ، ومزج . ومضاف : اسم ، وكنية بدئت بأب أو أمّ أو ابن أو بنت ، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذماً . ويؤخر عن الاسم غالباً ، وكذا عن الكنية على المختار . ثم إن أفردا دون أل أضيفا ، وجوّز الكوفية الإتباع . وإلا أتبع أو قطع . ومَزْجٌ ، فإن ختم بويه كسر . وقد يُعرب ممنوعَ الصرف . وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخرِ الأول غير الياء والمنوّن ، ومضافاً . والأصحُّ جواز منعه حينئذ وبنائه .

(ش) : ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام :

أحدهما : مفرد ، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج ، كزيد .

الثاني : ذو الاسناد ، وهو المحكي من جملة نحو : برق نحره ، وتأبط شرّا ، وشاب قرناها . وأشرت إليه بقولي بعد ذلك : « ومنقول [٧١] من جملة » وسيأتي مبسوطا فى باب مستقل ، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس .

الثالث : ذو المزج ، وهو كل اسمين نُزّل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، (١) وهو نوعان : مختوم بويه : كسيبويه ، ونفطويه . وفيه لغات : الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب ، وبعلبك ، ففيه ثلاث لغات : الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن ، أو منوّناً . ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ، ويجري الأول بوجوه الإعراب ، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتّل حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغةحكاها في (التسهيل) (٢) فيفتح نحو : هذا معدي كرب على جعله مؤنّثاً .

والثالثة : بناؤه على الفتح في الجزأين مالم يعتلّ الأول ، فيسكن كخمسة عشر ، وهذه اللغة أنكرها بعضهم ، وقد نقلها الأثبات .

(١) ط : « تاء التأنيث » .

(٢) أ : « حكاها السهيلي » .

الرابع : ذو الإضافة ، وهو اسم ، وكنية ، فالأول : كعبد الله ، وعبد الرحمن ، والثاني : ما صدر بأب كأبي بكر ، أو أم كأم كلثوم . وزاد الرضى : أو بابن أو بنت كابن آوى ، وبنت وردان .

ومن العلم : اللقب ، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى : كزين العابدين ، أو ذمّه كأنف الناقة .

ويُنْطق به مفرداً ، ومع الاسم ، ومع الكنية ، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخّر ، وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان ، كبطّة ، وقُفّة ، فلو قُدّم توّهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخّره ، فلم يعدل عنه . وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم ، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتى به أوّلاً لأغنى عن الاسم وندر قوله :

١٩٠ — * بأن ذا الكلب عَمْراً خيرَهُمْ حَسَباً [١] *

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدُّمُها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك : امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار .

نعم ، لا ترتيب بين الاسم والكنية . قال ابن الصائغ [٢] : والأولى تقديم [٣] غير الأشهر منهما .

ثم إذا تأخّر اللقب عن الاسم ، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو : جاء سعيدُ كُرْزٍ ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، تخلّصاً من إضافة الشيء الى نفسه . وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان ، واختاره ابن مالك ، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

---

(١) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، وعجزه :

* ببطن شريان يعوي حوله الذيب *

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) ط ، فقط : « تقدم » .

فإن كان في الأول أل فليس إلا الإتباعُ وفاقاً نحو : الحارثُ كرزٌ، ذكره أبو حيان وغيره .

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة ، امتنعت الإضافة وتعيّن الاتباع بدلاً أو بياناً ، أو القطع إلى الرفع بإضمار هو ، أو إلى النصب[1] بإضمار أعني .

• • •

(ص) : ومنقول من جملة وسيأتي ، ومصدرٍ ، وعينٍ ، وصفةٍ ، وماض ومضارعٍ ، وأمر . قيل : وصوت . وهو مقيس ، وشاذٌ بفكٍّ أو فتح ، أو إعلالِ ما استحَقَّ خِلافَهُ ، وضِدّها . ومرتجلٌ لم يستعمل قبلُ ، أو جُهِل ، أو لم يُقْصَد به النقل ، أقوال . وقيل : كلها منقولة ، وقيل : مرتجلة ، وغيرُهما [2] . وقيل : ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل . وتحذف في نداء وإضافة حتماً ، ودونهما نزراً ، كأنْ قارنت ارتجالاً أو نقلاً ، وإلا فإن لُمِح الأصل دخلت ، وإلا فلاً . لا منقول من فعل اختياراً .

(ش) : ينقسم العلم إلى منقول ، ومرتجل ، وواسطةٍ بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال . هذا رأي الأكثرين .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلها منقولة ، وليس منها شيءٌ مرتجل ، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُسمّى الأول ، وعُلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمهَا من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجّاج إلى أنها كلها مرتجلة . والمرتجل عنده : ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتُها

(١) ط : « وإلى النصب » .

(٢) كذا في النسخ ، يريد : مرتجلة ، ومنقولة ، وغير مرتجلة ولا منقولة . كما سيأتي في الشرح من مذهب أبي حيّان .

للنّكرات بالعَرَض لا بالقصد . حكى هذا الخلافَ أبو حيّان. وقال قبله : المنقول هو . الذي يحفظ (١) له أصلٌ في النكّرات ، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل : المنقول ، هو الذي سبق له وضعٌ في النّكرات (٢) ، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات ، فحكى قولين . ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قولٌ ثالث في حد المرتجل : أنّه ما لم يُقْصد في وضعه النّقلُ من محل آخر إلى [٧٢] هذا . فلذلك حكيتُ فيه ثلاثة أقوال .

وعندي أنّ الخلاف المذكور : هل كلها مرتجلة ، أو منقولة ، أو متبعضة ؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنيٌّ على الآخر كما بينته في (السلسلة) .

ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين : منقول ومُرْتَجَل بالنظر الى الأكثر ، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً ، وهو الذي علميَّتُهُ بالغلبة . وحكاه ابن قاسم (٣) بصيغة (٤) « قيل » ، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيّان ، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول : اما من جملة ، وسيأتي في باب التسمية . أو من مصدر كفضل ، وزيد ، وسعد . أو من اسم عينٍ كأسد ، وثور (٥) ، وذئب. أو من صفةٍ اسم فاعل : كحارث وطالب ، واسم مفعول كمضروب ومسعود ، أو صفةٍ مشبّهة كحسن ، وسعيد ، أو صيغة مبالغة (٦) كعبّاس . أو من فِعْلٍ ماض كشمّر . أو من مضارع كيزيد ، وأحمد ، وتغلب . أو من أمرٍ : كاصْمت (٧) اسماً لفلاة .

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَبَبَّةَ ، وهو صوت كانت أمه ترقصه بــه وتقول :

---

(١) أ : « هو الذي لم يحفظ له » بزيادة « لم » تحريف .

(٢) من قوله : « والمرتجل هو الذي لا يحفظ » إلى قوله : « في النكرات » ساقطة من أ .

(٣) كذا في النسخ الثلاث ، وهو الحسن بن قاسم وشهرته : « ابن أم قاسم » .

(٤) أ : « بصيغة » ، تحريف . (٥) ط : « نور » بالنون .

(٦) ط : « أو صفة مبالغة » .

(٧) تقال بهمزة الوصل ، وبهمزة قطع مكسورة أيضاً كما في اللسان : (صمت) .

١٩١ ـ لأُنكِحَنَّ بَبَّـــهْ جارِيَـــةً خَـــدِبَّـــه (١)

فلقِّب به . وقال ابن خالويه : ببّة : الغلام السمين ، فالنقل من صفةٍ لا صوت ، قال ابن مالك : وهو الصحيح .

ثم المنقول قسمان :

قسم مقيس : وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات . وشاذٌّ : وهو ما خالف (٢) إما بفكّ ما استحق الإدغام كمَحْبَبٍ ، فإنه مَفْعَل من الحُبّ وقياسه : مَحَبّ بالإدغام . أو بإدغام ما استحقّ الفكّ ، أو بفتح ما استحق الكسر : كمَوْهَب ، والقياس كسر الهاء ، لأن ذلك حكم مفعل مِمّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد ، أو بكسر ما استحقّ الفتح : كمَعْدِي من: مَعْدِي كَرِب(٣) . والقياس فتح الدال كمَرْمىً . أو بإعلال ما استحقّ التصحيح : كداران (٤) وماهان (٥) . والقياس دَوَران (٦) ، ومَوَهان ، كالجَوَلان ، والطَّوَفان . أو بتصحيح (٧) ما استحقّ الإعلال كمَدْيَن ، وحَيْوة ، والقياس مَدان ، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما ، لاجتماعهما وسكون السابق . ومن أمثلة المرتجل : سعاد ، وأُدد .

وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً . وهو ضربان :

---

(١) ط : « حدّبه » بالحاء ، تصحيف : والخِدَبة بكسر الخاء : الجارية المشتدة الممتلئة .
والرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب ، ترقص به ابنها عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي .
وفي أ ، ب : « لا ينكحن » صوابه في ط ، واللسان : (خدب) .

(٢) ط : « ما خالفه » . (٣) « من معدي » ساقطة من ط .

(٤) داران : موضع . قال سيبويه : وإنما اعتلت الواو فيه ، لأنهم جعلوا الزيادة في آخره ، بمنزلة ما في آخره الهاء ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه ، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجَوَلان . اللسان : (دور) .

(٥) الدِّينَوَر ، ونهاوَنْد ، أحدهما : ماه الكوفة ، والآخر : ماه البصرة ، وفي ب ، ط : « موهان »
قال ابن جني : لو كان ماهان عربياً فكان من لفظ : هوم ، أو هيم لكان : لَعْفَان .
ولو كان من لفظ الوهم لكان : لَفْعان ، ولو كان من لفظ : (همأ) لكان عَلْفان .
انظر اللسان : (موه) .

(٦) ب ، ط : « دواران » صوابه في أ . (٧) ط : « والتصحيح » ، تحريف .

مضاف كابن عمر ، وابن رألان(١) ، فكلّ واحد من ولد عمر ، ورألان، يطلق عليه ابن عمر وابن رألان ، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر .

وذو أداة : كالأعشى والنابغة ، إذ غلبا عليه (٢) من بين سائر ذي عشاً ونُبُوغ . ونازع قومٌ في عدّه من أقسام العلم ، وقالوا : إنه شبه العَلَم ، لا علم . وصحّحه ابن عصفور . قال : لأن تعريفها (٣) ليس بوضع اللفظ على المسمّى ، بل بالإضافة أو أل . ثم أل فيما غلب بها لازمة . ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث : « يا رحمن » و « رحمن الدنيا والآخرة » ، وقوله :

١٩٢ — * يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ (٤) *

وقوله :

١٩٣ — * أحقاً أنَّ أخطَلَكُم هَجَانــي (٥) *

وقَلّ حذفُها في غيرهما ، كقوله :

١٩٤ — * إذا دبَرَانٌ منكَ يومــاً لقيتــه (٦) *

وحكي : هذا عَيُّوقٌ طَالعاً (٧)

أما ماغلَب ما بالإضافة ، فلا يفصل منها بحال . قال : ولو قارنت اللاّمُ نَقْلَ

(١) ابن رألان ، وهو جابر كما سيأتي. وفي القاموس : « وجابر بن رألان الشاعر من سنبس طيء ». وهو من شعراء الحماسة . وفي أ : « دألان » ، ط : زالان . صوابهما في ب .

(٢) ط : « لمن غلبا عليه » . (٣) ط : « تعريفهما » .

(٤) من رجز لعمرو بن خثارم البجلي ، وبعده :

* إنك إن يُصرَعْ أخوك تصرع *

(٥) للنابغة الجعدي من قصيدة يهجو بها الأخطل .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد *

والدبران : علَم بالغلبة على الكوكب الذي يدْبر الثريا وحقه أن يصدق على كل مدبر ، ولكنه غلب على هذا الكوكب من بين ما أدبر .

(٧) العيوق : كوكب أحمر مضيء يتلو لا يتقدّمها . ويطلع قبل الجوزاء . سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

علم : كالنّضر والنُّعْمــان ، أو ارتجاله (١) كالّيسع (٢) والسموءل ، فحكمهما حكم ما غلب بها من اللزوم إلاّ في النداء ، والإضافة.قال ابن مالك: بل(٣) هذا النوع أحقّ بعدم التّجرّد، لأن الأداة فيه مقصودةٌ (٤) في التسمية قَصْدَ همزة أحمد ، وياء يشكر ، وتاء تغلب ، بخلافها في الأعشى ونحوه ، فإنّها مزيدة للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع . ولو لم يقارن الأداة النقلُ ، بأن نقل من مجرّد لكنّ المنقول منه صالح لها ، كالمصدر والصفة واسم العين ، نُظِر : فإن لُمِح فيها الأصل دخلت الأداة ، فيقال : الفضل ، الحارث : واللّيث . وإن لم يلمح استديم التجرد . فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل ، كيزيد ، ويشكر ، لم تدخل إلاّ في ضرورة .

* * *

(ص) : وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً ، ومسّماه أُولُو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات ، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً . ومن النوعين مالا يلزم التعريف . ومن الأعلام أمثلة الوزن ، فما فيه مانع آخر منع صرفُه غيرمنكّر ، إلاّ ذا وَزْنٍ مُتَناهٍ (٥) أو ألف تأنث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان ، ومالا فلا . وما حكي به موزونه المذكور ، أو قُرِن بما ينزل منزلته فكهو على الأصح . وكذا بعض الأعداد المطلقة . والمختار صرفها مطلقاً . والأصّح أن أسماء الأيام أعلام ، ولامها للّمح . وكَنَوْا عن اسم العالِم بفلانٍ وفلانة ، وكنيته بأبي فلان وأُمّ فلانة ، وغيره باللام . وجاء في الحديث بدونها ، واسم الجنس بِهَنٍ ، وهَنَة ، وهَنْت . قيل : والعلم ويعرّف ويثنّى ، ويجمع ، ويصغّر . بِهُنَيَّة (٦) . والحديث بكيت[٧٣] وذيت مُثَلّثاً، وذَيّه، وكذا. ولا يُبْطِلُ التّصغير العلميّة ، وقيل : إلاّ الترخيم .

(١) «أو ارتجالاً» في ط .

(٢) ط فقط : «كالبيع» ، تحريف .

(٣) «بل» ساقطة من أ .

(٤) ط : «مقصورة» تحريف .

(٥) ط : «إلا إذا وزن مثناه» ، تحريف ، وفي «الإذو وزن مثناه» وأثبتنا ما في ب . والمراد : صيغة منتهي الجموع .

(٦) ط : «وجاءت بهنيت» ، تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : قد ينكّر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزّيْدين . وما مِنْ زَيْدٍ كزيد ابن ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان : « لا قُرَيْشَ بعد اليوم ». وقول بعض العرب : « لا بَصْرَةَ لكم » وحينئذ يثنّى ويجمع ، وتدخله (أل) ، ويضاف .

الثانية : مسمّيات الأعلام، أُولُو العِلْم من الملائكة والإنس والجنّ ، كجبريل وزيد والولهان . وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسُّوَر [١] والكُتُب، والكواكب ، والأمكنة ، والخيل ، والبغال ، والحمير ، والإبل ، والغنم ، والكلاب ، والسّلاح ، والملابس : كالبقرة ، والكامل[٢] وزُحل، ومكّة ، وسكَاب، ودُلدُل [٣] ، ويَعفُور وشدقم [٤] ، وهَيْلة وواشق ، وذي الفَقار . وأنواعُ معانٍ : كبرّة [٥] للمبرّة ، وفجار للفَجْرة ويسَارِ للمَيْسَرة ، وخيّاب بن هيّاب [٦] للخُسران . وأنواعُ أعيانٍ لا تُؤْلَف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد ، وأبي جعدة وذؤالة للذّئب .

وندر مجيئُها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدّغفاء للأحمق ، وهيّان بن بيّان للمجهول شخصاً ونسباً [٧] ، وقنوّر بن قنوّر لنوع العَبْـد [٨] ، واقعُدِي وقُومِي لنوع الأَمَة ، وأبي المَضَاء لنوع الفرس .

ومن النوعيّ مالا يلزم التعريف. قال ابن مالك : لمّا كان لهذا الصّنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشياعٌ من وجه ، جاز في بعضها أن يستعمل تارةً معرفةً فيعطي

---

(١) أ ، ب : « كالثور » : وإنما هي « السّور » كما في ط ، وقد مثل لها بالبقرة .

(٢) ومنه كتاب : « الكامل » للمبرّد ، ولابن الأثير .

(٣) دلدل ، بضم الدالين : اسم بغلة الرسول عليه السلام . ط : « ذلول » صوابه في أ ، ب .

(٤) شدقم ، بالدال المهملة : فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل . ط ، فقط : « شذقم » تصحيف .

(٥) ط : « البرة » صوابه في أ ، ب . (٦) أ : « هياب بن هياب » ، تحريف .

(٧) ومثله : صلمعة بن قلمعة ، وضل بن ضل كما فى التصريح ١ : ١٢٥ .

(٨) شاهده في اللسان : « قنر » .

أضحت حلائل قنور مجدعة ... لمصرع العبد قنور بن قنور

لفظُه ما يعطاه المعارفُ الشخّصية ، وأن يستعمل تارةً نكرة فيُعْطى لفظُه ما يعطاه النّكرات . ونعني بالنوعيّ نوعيّ المعاني . والطريقُ فيه السّماع . فجاء من ذلك : فينة ، وبُكرة ، وغُدْوة ، وعَشِيّة . تقول : فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين ، أي : الحينَ دون الحين ، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين . وكذلك يتعهدنا غُدْوَةَ ، وبُكْرةَ ، وعَشيةَ ، بلا تنوين ، إذا قصدت الأوقاتَ المعبّر عنها بهذه الأسماء . وبالتنوين أي بكرةً من البكر ، والمراد واحدٌ وان اختلف التقديران . ولم يسمع ذلك في نوعيِّ الأعيان ، بل ما جاء منه ملتزمٌ تعريفُه كأسامَة ، وذُؤالَة . انتهى .

قلت : ومن أمثلة فينة حديث : «لِلمؤْمن ذَنْبٌ يعتاده الفينةَ بعد الفينة»، فأدخل عليه اللام ، وذلك فرع التنكير .

الثالثة : من الأعلام الأمثلةُ الموزون بها ؛ لأنّها دالّة على المراد دلالةً متضمنة الإشارة [1] إلى حروفه وهيئته ، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً ، وتوصَف بالمعرفة كقولنا : لا ينصرف فُعَلُ المعدول ، ويصرف فُعَلٌ غير معدول . ثم هي أربعة أقسام : قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو : فاعل ، إذ ليس فيه سببٌ يمنع مع العلمية .

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة ، وهو ما كان بتاء التأنيث كفَعْلة ، أو على وزن الفعلِ به أولى كأفعل ، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان . أو ألف إلحاق مقصورة ، كَفَعَنْلى وزن : حَبَنْطي [2] . مثال تعريفها : فَعْلة وزن جَفْنَة ، وهكذا. ومثال تنكيرها : كلّ [3] فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلات ، [4] وهكذا .

وقسم لا ينصرف مطلقاً ، لا معرفة ولا نكرة ، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير ، كفاعل ومفاعيل ، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة ، كفعلاء ، وفُعْلى بالضم .

وقسم فيه وجهان ، وهو ما آخره ألفٌ مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كَفَعْلى

---

(١) ط : «للإشارة» .

(٢) أ : «كفعلي وزن خبطي» . تحريف . (٣) «كل» ساقطة من أ .

(٤) بفتح الفاء والعين بخلاف المعتل ، وفي جميع النسخ : «فعلاوات» ولا وجه له .

بفتح الفاء ، فيه اعتباران ، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين ، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف ، وانصرف في التّنكير .

وقال الخضراوي (١) : اتّفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنّها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو : ضَرَبَ وزنه فعل ، وانطلق وزنه : انفعل . وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسُ ما يوزن فحكمها حكم نفسها ، فهي أعلام . فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلميّة لم ينصرف ، كقولك : فَعلانُ لا ينصرف ، وأفعل لا ينصرف . وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك وأريد حكايةُ موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف (٢) ، كقولك : ضاربةٌ وزنها فاعلة ، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة ، لأن هذه الأمثلة أعلام ، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث . ومنهم من قال : يحكي به حالة موزونة ، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة . وإذا قال : عائشة ، وزنها فاعلة منع من الصرف ، إذْ لا حكاية توجب تنوينه . وإن قُرِن مثالٌ بما نزّل منزلةَ الموزون فحكمه حكم ما نزّل منزلته من الصفات . مثاله : هذا رجل أفعلُ حكمه حكم أسودَ ، لأنك تنزّله منزلته ، فامتنع صرفه . هذا رأي سيبويه والمبرّد ، وخالف المازنيُّ وقال : ينبغي صرفه ، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في [٧٤] قولنا : كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنّه لا ينصرف ، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه (٣) ، والمرعيّ حكمه في اللفظ .

الرابعة من الأعلام أيضاً بعض الأعداد المُطْلَقة ، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف ، إنّما تدلُّ على مجرد العدد . وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كُلاًّ منها يدلُّ على حقيقةٍ معيّنة دلالةً خالية من الشركة ، متضمّنةً الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو : ستّةُ ضِعْفُ ثلاثة ، وأربعةُ نصفُ ثمانية .

---

(١) سبقت ترجمته ص ١٠٩

(٢) ط : « فيه خلاف » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « بأنه صفة في المعنى دون المقيس عليه » .

هذا رأي الزمخشري وابن الخباز (١) وابن مالك . ونقل أبو حيّان عن بعض الشيوخ : أنّه يصرفها . وهو المختار عندي .

قال ابن مالك : ولو عُومِل بهذه المعاملة كلّ عدد مطلق لصحّ . يعني أن يُجعل علماً . قال : ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرّطل والقدَح مثلاً يختلف باختلاف المواضع .

الخامسة : مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توُهّمت فيها الصّفة ، فدخلت عليها (أل) التي للمح ، كالحارث والعباس ، ثم غَلَبت فصارت كالدَّبران . فالسَّبت مشتق من معنى : القطع ، والجمعة من: الاجتماع ، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع ، والخامس . وخالف المبرد ، فقال : إنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات .

السادسة : كنّت العرب عن علم المذكّر العاقل نحو زيد ، بفلان ، وعن كنيته بأبي فلان ، أو ابن فلان . وعن علم المؤنّث العاقل نحو هند بفلانة ، وعن كنيتها بأم فلان ، أو أمّ فلانة . وفلان وفلانة علمان لا يُثنيّان ولا يجمعان ، وأمرهما غريب في لَحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق (٢) للفرْق بين الصفات ، والدليل على أنه علمٌ منعُ مؤنّثه من الصرف في قوله :

١٩٥ — * فلانةُ أضحت خلّةً لِفُلان (٣) *

وكنوا عن علم مالا يعقل بالفلان في المذكر ، والفلانة في المؤنث ، فزادوا (أل)

---

(١) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، شمس الدين بن الخباز الأربليّ .
من مصنفاته : النهاية — شرح ألفيه ابن معط توفي ٦٣٧ .

(٢) ط فقط : « يلحق » .

(٣) ط : « أصبحت » ، تحريف، والشاهد قطعة من بيت لعروة بن حزام ، وهو بتمامه كما في نوادر القالي ١٦٠ :

ألا لعن الله الوشاة وقولهم ... فلانة أضحت خلة لفلان

فرقا بين العاقل وغيره . وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنوّوي : أنّه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل ، أخرجه ابن حِبّان ، والبَيْهَقِيّ ، وأبو يَعْلى عن ابن عباس قال : « ماتت شاةٌ لسودةَ ، فقالت : يارسول الله ماتت فلانة ، تعني [1] : الشاة » . الحديث .

وكنّوا عن اسم جنس غير علم (بهن) في المذكر ، و (هنَة) بفتح النون و (هَنْت) بسكونها في المؤنث . ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة ، قاله الشّلوبين [2] ، والخضراوي [3] وابن مالك ، وغيرهم . وقال أبو عمرو : يكنى به عن علم ما لا يعقل . وقال بعضهم : يكنى به عن علم العاقل أيضاً ، كقوله :

١٩٦ ــ الله أعطاك فضلاً مِــن عَطِيَّتِــهِ على هَنٍ وَهنٍ فيما مضى وَهَنِ [4]

يخاطب : حسن بن زيد ، وكنى عن أولاده : عبد الله ، وحسن ، وإبراهيم . وقال ابن بقيّ [5] : يقال في العاقل : (هَنَت) وصلاً ، و (هنه) وقفاً . وفي غيرهم : (هَنَهْ) وصلاً ووقفاً ، فرقاً بينهما .

وقال في (النهاية) [6] : هن وهنة : كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغّران، ويثنّيان ، ويجمعان . تقول : عندي هُنَيَّة أي جويرية ، وهُنَيٌّ أي غُلَيِّم ، وعنده هنوات . زاد غيره : ويعرّفان باللام فيقال : الْهَنُ والهنة .

قال بعضهم : فلانٌ وفلانةُ ، وهنٌ وهنةُ أعلامٌ كني بها عِنْد النّسيان ، أو قصد الإبهام .

---

(١) أ ، ط : « يعني » صوابها في ب .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٢٠ .

(٣) سبق ترجمته ص ١٠٩ .

(٤) لابن هرمة ، وهو من أبيات ساقها صاحب الدرر حول قصة طريفة .

(٥) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو القاسم بن أبي الفضل ، يعرف بابن بقي ، توفي بقرطبة ٦٢٥ وفي أ « وقا إن بقى » ، تحريف .

(٦) النهاية في النحو لشمس الدين بن الخباز ، أحمد بن الحسين الأربلي ، توفي ٩٣٧ .

ولما كان الغرض من الكناية السَّتْر كثُرت الكناية عن الفرْج بهن ، وعن فِعْل الجماع بهَنَيْت . وكذا عن مقدماته .

وكنَّوْا عن الحديث الذي يراد إبهامه ، وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكَيْتَ ، وذَيْتَ ، بفتح التاء فيهما ، وكسرها ، وضمها ، وبذيّة بتشديد الياء والفتح . وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة ، ويقال كيت وكيت [1] ، وذيت وذيت ، وكيت كيت ، وذيت ذيت ، مكرّراً بعطف ودونَه .

السابعة : التصغيرُ لا يُبْطِل العلَمية ، وقيل : يبطلها تصغير التَّرخيم . وردّه ابن جِنِّي بقوله [2] :

١٩٧ — • وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامدا [3] •

يريد الحارث بن وَعْلَة . فلو كان منكّرا لأدخل عليه (أل) .

إسم الإشارة

(ص) : اسم الإشارة : ذا ، وذاك ، وذلك، لمفرد ذكر .

وذي ، وتي ، وتا ، وذِه ، وذهْ ، وتِهِ ، وتِهْ ، وذهِي، وتِهِي ، وذاتُ . وتيك ، وتَيك ، وذِيكَ . ومنعها ثعلب ، وتِيلك ، وتَلك ، وتالك ، لأنثاه .

وذان وتان ، وذيْن وتين ، وذانك وتانك ، وذينْك، وتينْك . وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمثنّاهما .

(١) أ ، ط : « وكيت وكيت » بإسقاط : « ويقال » .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه ٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٦٢ . وصدر البيت :

• أتيت حريثا زائراً عن جنابة •

الجنابة : البعد . وفي الأصول : « جاهداً » صوابه مما سبق .

(٣) وفسر ابن الشجري « جامداً » بقوله : أي لم يعطني شيئاً . وفي الديوان ، وابن الشجري : « عن عطائي » .

وأولاء مدّاً وقصراً . وقد ينوّن ، ويضمّ ، وتشبع [١] همزته . ويقال : هُلاءِ ، وَهَوْلاَ [٢] ، وأولاكَ [٣] . ويقال : ألاك [٤] ، وأولئك ، وأولالك ، لجمعهما .

والمشهور أنّ المجرّد للقريب [٥] ، وذا الكافِ للمتوسّط ، واللام للبعيد. [٧٥] واختلف في أولئك . والبعيد [٦] في المثنى بالتشديد أو بدلِه . والمختار – وفاقاً لابن مالك – أن غير المجرّد للبعيد ، وعُزِي لسيبويه . وقيل : ترك اللام تميمي .

وألف ذا قال البصرية : منقلبة عن ياء أو واو : قولان . ووزنه : فَعَل . وقيل : فَعْل . والكوفية زائدة . والمختار وفاقا للسّيرافي أصل . وقد يقال : ذاءِ ، وذائِه ، وذائِهْ ، وذاؤه .

ووزن أُولَى : فُعَل ، وأولاء : فُعَال . وقيل: فُعَل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرّد : أصل .

(ش) : اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم [٧] (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ ، فاستغنى عن الحدّ ، كما تقدّم في الضمير . فيشار للمفرد المذكر بذا ، وذاك ، وذلك .

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل . فقال بعضهم : هي منقلبة عن ياء ، لقولهم في التصغير ، ذَيّا ، ولإمالتها ، فالعين واللام المحذوفة ياءان .

وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل . وقال بعضهم : عن واو ، وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي : هي زائدة لسقوطها في التثنية . وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد . وأما حذفها في التثنية فلالتقاء

(١) ط فقط : « يشبع » بالياء.

(٢) ط : « وهولاء » بالمدّ ، والصواب من أ ، ب ومما سيأتي في الشرح بعد ذلك .

(٣) « وأولان » من أ ، تحريف .

(٤) في أ : «ألان» ، تحريف .

(٥) « للقريب » ساقطة من أ .

(٦) ط : « والبعد » .

(٧) « أم » ساقطة من أ ، ط .
وسبقت الإشارة إلى التسميتين في ص ٢٤٨ .

الساكنين (١) ، وقد عوِّض منها تشديد النون .

قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء ، إذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أوحرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى . قال : ثم رأيت هذا المذهب للسِّيرافي والْخُشَنِي (٢) ، ونقله عن قومْ .

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه : فَعَل بتحريك العين ، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى . وقيل : فَعْل بسكونها ، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِه بهمزة وهاء مكسورة ، قال :

١٩٨ — * هَذَائِه الدَّفْتَرُ خيرُ دَفْتَرِ (٣) *

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ ، وهي : (ذي) وما بعدها . والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس ، وساكنة . و (ذات) مبنية على الضم . وتزاد (تيك) بكسر التاء ، و(تيك) بفتحها ، و (ذيك) وأنكرها ثعلب ، و (تِلْك) بكسر التاء ، و(تَلْك) بفتحها ، حكاهما هشام . و(تِيلِك) بكسر اللام والتاء (تالِك) بكسر اللام، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ — * بآيَةِ تِيلك الدِّمَن الخَوَالِي (٤) *

وقوله :

(١) ط : « فلالتقاء الساكن » .

(٢) هو مصعب بن محمد بن مسعود ، الخشني الأندلسي الجياني ، كان متقدّماً في إقراء كتاب سيبويه . قال السيوطي : « تكرر ذكره في جمع الجوامع » ، وأبوه أبو بكر الخشني ، نحوي أيضاً ، ذكر السيوطي وفاته ٥٤٤ . وكنيته أبو ذر ويطلق عليه ابن أبي الركب .

(٣) بعده كما في الدرر والتصريح ١ : ١٢٦ .

* في كفّ قرم ماجد مصوّر *

ورواية التصريح : « هذاؤه » بضمّ الهمزة .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

* عجبتِ منازلاً لو تنطقينا *

٢٠٠ — • وأنَّ لتالِكَ الغُمَـــرِ انْقِشاعـــاً [١] •

وللمثنى المذكر : (ذان) و (ذانك) في الرفع . و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر .

وللمثنى المؤنث : (تان) و (تانك) ، و (تين) و تينك) . وقد يقال في المذكر : (ذانيك) و (ذَيْنيك) ، وفي المؤنث : (تانيك) و (تَيْنيك) . وذلك على لغة من شدّد النون بإبدال إحدى النونين ياء .

ولجمع المذكر والمؤنث معاً : (أُولاء) و (أُلاّك) بالتّشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر ، و (أولاء) بالمدّ في لغة الحجاز ، والقصرِ في لغة تميم .

ووزن الممدود عند المبرّد والفارسي . فُعَال كغُثَاء ، وعند أبي إسحاق : فُعَل ، كَهُدَّى ، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة . ووزن المقصورة : فُعَل اتفاقاً . وألفها أصل عند المبرّد لعدم التمكن ، ومنقلبة عن ياءٍ عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة ، حكاها قطرب فيقال : (أولاءٍ) . قال ابن مالك : وتسمية هذا تنويناً مجاز ، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين . والجيِّد أن يقال : إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة ، كنون : ضَيْفَن .

وبناء آخره على الضمّ لغة حكاها قطرب ، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أُولاء) (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو عليّ .

ويقال أيضا : هَوْلاَ بفتح الهاء وسكون الواو ، في لغة حكاها الشّلوبين .

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرَّد من الكاف واللام للقريب . ثم اختلف فقيل : ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد ، وليس للإشارة سوى مرتبتين . وهذا ما صححّه ابن مالك . وقال : إنه الظاهر من كلام المتقدمين . ونسبه الصّفّار إلى سيبويه . واحتجّ له ابن مالك بأن المشار شبيهٌ بالمنادى ، والنحويّون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره . وبأن الفراء نقل : أنّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام

(١) قاله القطامي من قصيدة يمدح بها زفر ويحض قيساً وتغلب على الصلح ، وصدره :

• تعلم أن بعد الغي رشدا •

مع الكــاف ، والحجازيِّين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلّا مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف ، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامعٍ لوجوه الإشارة ، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين . وهي وجوه حسنة ، إلا أن دعوى الإجماع [٧٦] في الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين : إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُرْبي ، ولها المجرّد . ووسطى، ولها ذو الكاف. وبُعْدَى ولها ذو الكاف واللام . وصحّحه ابن الحاجب . واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد ، فقيل : هؤلاء وُسْطَى كأولاك ، وقيل : لِلْبُعْدى كأولالك . قال أبو حيّان : ويستدلّ للأول بقوله :

٢٠١ – يا ما أُمَيْلِح غِزْلانــاً شدَنّ لنا من هَؤُلَيّائِكُــنّ الضّالِ والسّمُرِ[1]

لأن هاء التثنية لا تصحب ذا البعيد . ومن الشواهد على (أولالك) .

قوله :

٢٠٢ – • أولالِك قومي لم يكــــونوا أشابةً[2] •

ومن شواهد (ألاّك) قوله :

٢٠٣ – • من بَيْنِ ألاّكَ إلى ألاّكَــا[3] •

والمثنى توسُّطُه بتخفيف النون، وبُعْدُه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف ، ولزوماً مع الياء عند البصريين ، لمنعهم التشديد معها . قاله أبو حيان .

• • •

(١) من جملة أبيات لكامل الثقفي . وقال العيني : إنه من قصيدة للعرجي .
وقد روى البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبدالله .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :
• وهل يعظ الضّليل إلاّ أولالكا •

(٣) في المطبوعة : « إلى إلاكا » بكسر الهمزة . قال صاحب الدرر : ١ : ٥٠ « والصواب أنها مضمومة كما في التسهيل وشرحه » .

(ص) : وتصحب ها التنبيه المجرّد ، وتقلُّ مع الكاف ، وتُمْنَع مع اللام . قال ابن مالك : والمُثنّى والجمع . وخالف أبو حيان . وقيل : تلزم (تي) الهاء والكاف ، وتفصل بأنا وإخوته ، وقَلَّ بغيرها ، خلافاً للزّجّاج . وقد تعاد بعده توكيداً . وأباه أبو حيّان .

والمعروف في المؤنّث : ها هي ذه مفردة . وحكي : هو ذه ، وهو ذا . والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسميّة. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباعُ ضمّ الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً . وتتصل بأرأيت بمعنى : أخبرني ، فلا يلحق تاءه العلامة استغناءً بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل : الكاف. وقيل محلها نصب. وبحَيَّهَل ، والنَّجاءَ ، ورويد : وقل ببلى ، وكلا ، وأبْصِرْ [1] ، وليس ، ونعم وبئس ، وحسبت . وقد ينوب ذو البعد عن غيره ، وعكسه لِضَعَةٍ أو رِفْعة [2] ، ونحو ذلك . ويتعاقبان ، ومنعه السهيلي .

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : تصحب ها التنبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو : (هذا) ، و (هذى) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله :

٢٠٤ — ٭ ولا أهل هذاك الطّراف المُمَدّدِ [3] ٭

وقوله :

٢٠٥ — ٭ قد احتَمَلَتْ ميٌّ فهاتيكَ دارُهـــا [4] ٭

---

(١) ط : « ونصر » .

(٢) ط : « لنصبة أو رفعة » صوابه من أ ، ب .

(٣) لطرفة في معلقته ، وصدره :

٭ رأيت بني غبراء لا ينكرونني ٭

(٤) لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠ ، وعجزه :

٭ بها السحم تردى والحمام المطوق ٭

وفي ط : « قد احتملت مني » صوابه في أ ، ب . والديوان . ويروي : « بها السحم فوضى » فقط .

ولا تدخل مع اللام بحال ، فلا يقال : هذا لك . وعلّله ابن مالك بأنّ العرب كرهت كثرة الزوائد . وقال غيره : ها تنبيه [١] ، واللام تثنية ، فلا يجتمعان . وقال السّهيلي : اللام تدل على بعد المشارِ إليه ، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، وها تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نَظَره ، فلذلك لم يجتمعا .

قال ابن مالك : ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال : (هذانك) ولا هؤلئك [٢] . قال : لأنّ واحدهما (ذاك) و (ذلك) ، فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه ، لأنّهما فرعاه ، وحُمِل عليهما مثنى (ذلك) [٣] وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى .

قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلاّ مرتَبتان ، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله :

٢٠٦ ــ • من هَؤُلَيّائكــــن الضال والسَّمُرِ [٤] •

وهو تصغير (هؤلائكن) .

وزعم ابن يسعون [٥] أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها . وبالكاف في آخرها .

الثانية : تفصل ها التنبيه من اسم [٦] الاشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو : ها أناذا ، وها نحن أولاء ، قال تعالى : « ها أَنْتُم أولاء [٧] » وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله :

٢٠٧ ــ • تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ الله ذا قَسَماً [٨] •

(١) ط فقط : « الهاء تنبيه » . (٢) : « ولا هؤلئك » ساقطة من ط .
(٣) ط : « مثنى ذاك » . (٤) انظر ص ٢٦١ . وفي ط : « بين الضال » ، تحريف.
(٥) يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. من مؤلفاته : «المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح». توفي ٥٤٠ .
(٦) ط : « من أمر الإشارة » ، تحريف . (٧) آل عمران ١١٩ .
(٨) من قصيدة لزهير ، يهددّ بها الحارث بن ورقاء . وعجزه :
• فاقدر بذرعك ، وانْظُر أين تنسلك •

وقوله :

٢٠٨ — * فقلت لهم هذا لها هـا وذاليـا[1] *

ففصل بالواو .

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً . ذكره ابن مالك ، ومثّله بقوله تعالى : « هَا أَنْتُم هؤلاء[2] » . قال أبو حيّان : وهذا مخالفٌ لظاهر كلامِ سيبويه ، فإنه جعل (ها) السّابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرّد غير مصحوبة لاسم الاشارة ، لا أنّها مقدّمة على الضمير من الإشارة .

(الثالثة) : لا خلاف بين النّحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيِّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث ، فينْصرف كالاسميّة بالفتح والكسر ، ولحوق الميم والألف والنون ، نحو : ذلك ، ذلكما ، ذلكم ، ذلكن . وذاكَ ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكم ذاكّن . وقد يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة ، كما يخاطب المفرد المذكر ، قال تعالى : « فما جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلك مِنْكُم[3] » و « ذلِكَ خيرٌ لَكُمْ[4] » .

وذكر ابن الباذِش[5] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعةٌ تأويلين :

أحدهما : [٧٧] أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته ، والمراد له ولهم . والثاني : أن يخاطب الكلّ ، ويقدّر اسمٌ مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق ، ويا جَمْع ، ونحو ذلك .

قال ابن مالك : وقد يستغني عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف ، كقوله :

وإنّما الهالِكُ ثم التالِـك ذو حَيْرَة ضاقت به المسالِكُ

(١) للبيد بن ربيعة . وصدره :

* نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا *

وفي ط : « فقلت لها ذا الها » صوابه من أ ، ب . لكن في ب : « لها » بدل : « لهم » .

(٢) آل عمران ٦٦ . (٣) البقرة ٨٥ . (٤) المجادلة ١٢ .

(٥) علي بن أحمد بن خلف ، أبو الحسن ابن الباذش . والباذش ضبطه صاحب القاموس كصاحِب أي بكسر الذّال .

٢٠٩ — * كيف يكون النَّوْكُ إلاَّ ذَلِكُ [١] *

أراد : ذلكم ، فحذف الميم ، واستغنى بإشباع ضمة الكاف .

وقال أبو حيّان : لا دليل في البيت ، لأنه يتزن بالإسكان ، وإن صحّت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله :

٢١٠ — سأترُكُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا [٢]

فلا حجة فيه .

وفي الكاف لغةٌ أخرى ، وهي الاقتصارُ عليها بكلّ حال من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع ، تركاً لها على أصل الخطاب ، ثم منهم من يفتحها مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث ، ومنهم من يفتحها معهما .

(الرابعة) : تتصل هذه الكاف — أعني الحرفية — بأرأيت بمعنى : أخبرني نحو : أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع ، وأرأيتَكِ يا هندُ ، وأرأيتكما ، وأرأيتَكُم ، أوأرأيتكن ، فتبقى التاء مفردة دائماً .

ويُغْنِي لَحاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حينئذ مذاهب: أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب . وعليه البصريون .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست باسم ، وإلاّ لطابقت ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء [٣] ، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء ، فكانت أولى

صنف شرح كتاب سيبويه . المقتضب . شرح أصول ابن السراج . شرح الإيضاح . شرح الجمل . شرح الكافي للنحاس . توفي ٥٢٨ .

(١) لم يعرف قائله . وفي أ : « المالك » بالميم صوابه في ب ، ط ، وتاج العروس (تلك) . قال الزبيدي : ومما يستدرك عليه تَالك وهو إتباع لهالك ، هكذا أورده شراح التسهيل في شرح قول الشاعر :

* وإنما الهالك ثم التالك *

(٢) للمغيرة بن جبناء التميمي الحنظلي. (٣) : « وعليه » ساقطة من أ.

بالفاعلية ، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ، ولم يعهد ذلك في الكاف .

الثالث : أن الكاف في موضع نصب ، وعليه الكسائي . وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول ، وما بعده هو الثاني في المعنى [١] ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد ، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأن زيداً هو المفعول الأول ، وما بعده المفعول الثاني . فإن قيلَ : لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدّى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني ؟ أجاب أبو علي بأنّها لم تتعدّ إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ، ولو كانت من هذا الباب لتعدّت إليها . أما أرأيت العلميّة وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاّحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو : أرأيتكَ ذاهباً ، وأرأيتك ذاهبةً ، وأرأيتماكما [٢] ذاهبَيْن ، وأريتموكم [٣] ذاهبين ، وأرأيتنّ كُنّ [٤] ذاهبات ، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب .

الخامسة : تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحَيَهَّلَ ، والنَّجاء ، ورويد ، وهي أسماء أفعال نحو : حَيَّهلَكَ ، أي ائتِ ، والنّجاك أي : أسرع ، ورويدك أي : أمهل ، وقليلاً ببلى وما ذُكِر بعده نحو : بَلاكَ ، وكلاّك ، وأبصِرْكَ زيداً ، تريد : أبصر زيداً ، ولَيْسَكَ زيدٌ قائما [٥] . قال :

٢١١ — * ألَسْتَكَ جا عِلِي كابني جُعَيْل [٦] *

ونِعْمَكَ الرجلُ زيد ، وبِئْسك الرّجل عمرو ، وحَسِبْتُك عمراً قائماً . قال :

---

(١) أ ، ب : « أن يكون المفعول الأول وهو الثاني في المعنى » ، صوابه في ط .
(٢) أ ، ط : « وأرتيكما » صوابه من ب .
(٣) في أ ، ط : « وأراتيكم » وفي ب : « أريتهوكم » والوجه ما أثبتنا مطابقاً لما في اللسان : (رأى) .
(٤) في جميع الأصول : « أرأيتكن » . وفي اللسان : « أرأتن كن » والوجه ما أثبتنا .
(٥) ط : « ولستك » صوابه من أ ، ب .
(٦) استشهد به على اتصال الكاف بليس ، ولا يدري أصدر هو أم عجز ؟ .

٢١٢ — • وحِنْتَ ومَا حسبتُكَ أنْ تَحينـــا [١] •

خرجه أبو علي عليه ، إذ لا يُخْبر بأن والفعلِ عن اسم عين .

السادسة : قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب ، وذو القرب عن ذي البعد إمّا لرفعة المشار إليه والمشير نحو : « ذلك الكتاب [٢] » . « ذَلِكُم الله رَبّيَ [٣] » ، « فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه [٤] » . « إنّ هذا القرآن يَهْدِي [٥] » أو ضَعَتِهما نحو: ذلك اللّعين فَعَلَ ، « أهَذَا الذي يَذْكُر [٦] » ، « فذلكَ الذي يَدُعُّ اليَتيم [٧] » أو نحو ذلك . قال في (التسهيل) كحكاية الحال نحو : « كُلاًّ نُمِدُّ هؤلاء وهؤلاء مِنْ عَطَاء ربّك [٨] » ، « هذَا مِنْ شيعَتِه وهذا مِنْ عَدُوّه [٩] » .

زاد أهل البيان : وكالتنّبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله ، على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلها ، نحو : « أُولَئِك على هُدًى [١٠] » الآية .

وقولي : « ويتعاقبان » هو مذهب الجُرْجَانِيّ وابن مالك وطائفة ، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا ، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى : ذلك ، قال تعالى :« ذَلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ من الآيات [١١] » ، ثم قال : « إن هذَا لَهُو القَصَصُ [١٢] » .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

• لسان السوء تُهديها إلينا •

وفي ط : • « وجيت وما حسبتك أن تجينا » وفي الدرر : • وجئت وما حسبتك أن تجينا •
وفي أ : • وخُنْت وما حسبتك أن تخونا • وأثبتنا ما في ب ، والمغني ١ : ١٥٦ .
وحان يحين : بمعنى هلك .

(٢) البقرة ٢ . (٣) الشورى ١٠ . (٤) يوسف ٣٢ .
(٥) الإسراء ٩ . (٦) الأنبياء ٣٦ . (٧) الماعون ٢ .
(٨) الإسراء ٢٠ . (٩) القصص ١٥ . (١٠) البقرة ٥ .
(١١) آل عمران ٥٨ . (١٢) آل عمران ٦٢ .

وقال الشاعر [١] :

٢١٣ — • تأمّل خُفَافاً إنّني أنا ذلكـــــا •

أي هذا . وردّه السُّهيلي ، قال : إنّ ذلك من النيابة السابقة ، لا التّعاقب .

• • •

(ص) : ويشار للمكان بِهُنَا لازم الظرفيّة ، ويجرُّ بمن وإلى ، ويلحقه لواحقُ ذا ، لكن لا تتصرّف[٢] كافُهُ . وكهنالك [٧٨] ثَمَّ ، وقيل : تجيء مفعولاً به. وهِنّا وهَنّا . وقد يصحبها الكاف وها . ويقال : هُنَه ، وثَمّه ، وقفاً . وهنَّتْ . وقد يشار بهنالك وهنالك وهنا [٣] لزمان . وقال المفضل [٤] : هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

(ش) يشار للمكان القريب بِهُنا ، وهو لازم الظّرفيـــة ، فلا يقع فاعـــلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأً . ويجرّ ببعض الحروف ، كما هو شأن لازِم الظّرفية فيجر بمن ، وإلى ، نحو : تعال من هنا إلى هنا . وتلحقه لواحق ذا ، وهو الكاف وحدها في التوسّط أو البعد ، على القولين ، والكاف مع اللام في البعد .

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة ، وهُناك بقلّة ، ولا تدخل في هنالك . نعم ، تلزم كافهُ [٥] حالةً واحدة ، ولا تتصرّف تصرف كاف ذا .

ويشار للمكان البعيد فقط بثَمّ مفتوحة الثاء المثلثة ، وهي كهنا في لزوم الظّرفية ،

---

(١) هو خفاف بن ندبة الصحابي ، يذكر أخذه بثأر . معاوية بن عمرو أخي الخنساء .
وصدر البيت :
• وقلت له والرمح يأطر متنه •

(٢) ط : « لا ينصرف » صوابه من أ ، ب . والمراد : تصرف كاف الخطاب .

(٣) « وهنا » ساقطة من أ .

(٤) ط : « الفضل » صوابه في أ ، ب ، ومما سيأتي في الشرح .
وقد اشتهر من النحويين واللغويين بهذا الاسم أربعة : المفضل بن سلمة بن عاصم ، أبو طالب الكوفي . والمفضل بن محمد الاصبهاني . والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعرّي . والمفضل ابن محمد بن يعلي الضبي .

(٥) « كافه » ساقطة من ط .

والجرّ بمن وإلى . وقيل : إنها تقع مفعولاً به ، وخُرِّج عليه قولُه تعالى : « وإذا رأيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ[1] » . ورُدَّ بأن المفعول محذوفٌ اختصاراً أي الموعود به[2] أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية .

ويشار للبعيد أيضا بِهِنّا بكسر الهاء وهَنّا بفتحها ، والنون مشددّة فيهما .

قال :

٢١٤ — كأنَّ وَرْساً خالَطَ الْيَرَنّا خالَطَهُ من هنا هُنَا وهَنّا[3]

وقد تصحبها الكاف دون اللام ، فيقال : هِنّاك ، وهَنّاك . وقد تصحبها ها التنبيه ، فيقال : ها هِنّا .

ويقال في هُنَا المخففة : هُنَهْ ، في الوقف . قال

٢١٥ — قد أقْبَلَتْ من أمكنَهْ من ها هنا ومن هُنَهْ[4]

ويقال أيضا في ثَمَّ في الوقف : ثَمّهْ .

وقد يقال في هنّا المشددة : هَنّتْ مشدداً ساكن التاء ، قال .

٢١٦ — • وذكرها هَنّتْ ولاتَ هَنّتِ[5] •

وقد يشار بهنا[6] وهنالك وهنّا المشددة للزّمان ، كقوله تعالى : « هُنالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون[7] » ، أي في ذلك الزمان لقوله قبل[8] : « إذْ جاؤكُم من فَوقِكُمْ

---

(١) الإنسان ٢٠ .

(٢) ط فقط : « إلى الموعود به » صوابه في أ ، ب .

(٣) الورس : صبغ أصفر . ط : « كان درينا » أ : « كأن درسا » ، صوابهما في ب .

(٤) وفي رواية ابن يعيش في شرح المفصل ٣ : ١٣٨ .

• قد وردت من أمكنه من ها هنا ومن هُنَهَ •

• إن لم أروّها فَمَهْ •

(٥) لم يعرف قائله ولا قرينه . (٦) ط : « بهناك » .

(٧) الأحزاب ١١ .

(٨) ط : « كقوله » صوابه في أ ، ب ، وسقطت كلمة : « قبل » من أ .

ومِنْ أَسْفَلَ مِنْكُم [١] » . وقوله : « هُنالِكَ تَبْلُو كلُّ نفسٍ ما أَسْلَفَتْ [٢] » وقول الأَفْوَه :

٢١٧ – وإذا الأمور تعاظمت وتَشابَهَتْ
فهناكَ يَعْتَرِفُون أينَ المفزع [٣]

وقول الآخر [٤] :

٢١٨ – • حنَّت نوارِ ولات هَنَّا حَنَّتِ [٥] •

أي ولا حنّت [٦] في هذا الوقت .

وذهب المفضّل إلى أن: هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

(١) الأحزاب ١٠ . (٢) يونس ٣٠ .

(٣) استشهد به على أن : « هناك » قد يشار بها إلى الزمان .
وأصل وضعه في الإشارة إلى المكان . وفي أ « فهنا » بدون كاف ، تحريف .

(٤) هو شبيب بن جعيل .

(٥) عجزه :

• وبدا الذي كانت نوار أجنّت •

وفي ب : « حنت نذار » بالذال ، تحريف .

(٦) ط : « ولاحان » ، تحريف .

أداة التعريف

(ص) : أداة التعريف . قال الخليل وابن كيسان وابن مالك : أل . فالهمزة قطع ، وقيل : وَصْل ، وعليه[1] سيبويه . قال أبو حيان وجميع النحاة : اللام . وتخلفها أمْ . وقيل فيما لا يدغم فيه .

(ش) النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي خَتْم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) الخارجة عن الموصوليّة ، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب ، وكونها مفردة بخاتمة أنسب ، وفيه توفيةٌ بعادتي في هذا الكتاب ، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السّبكي في (جمع الجوامع) الأصلي ، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف . وانضمّ إلى ما صنعته هنا مناسبتان :

الأولى : أن هذا الباب مختصر ، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة ، ومن عادة المصنِّفين تقديم ما هو الأخصر ، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات .

الثانية : أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل ونيتّها[2] ، فكانت لذلك كالأصل له ، فناسب تقديم ذكرها عليه ، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة ، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة ، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة .

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين :

أحدهما : أنها (أل) بجملتها ، وعليه الخليل وابن كيسان ، وصححه ابن مالك . فهي حرفٌ ثنائيُّ الوضع بمنزلة قد ، وهل . قال ابن جني : وكان الخليل يسمّيها أل ، ولم يكن يسمّيها الألف واللام ، كما لا يقال في (قد) القاف والدال . ثم اختُلف

---

(١) « وعليه » ساقطة من ط .

(٢) انظر ما سبق في ص ١٩٠ .

على هذا ، هل الهمزة قطعٌ أو وصل ؟ على قولين

والمذهب الثاني : أنّها اللام فقط ، والهمزة وصل اجتليت [٧٩] للابتداء بالساكن وفتحت [١] على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دوْرها . وعليه سيبويه ، ونقله أبو حيان عن جميع النحويّين إلا ابن كيسان . وعزاه صاحب (البسيط) إلى المحقّقين .

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل : أن الموضوع للتعريف على هذا اللامُ وحدها ، ثم اجتُليبَت همزة الوصل ليمكن النُّطقُ بالساكن ، وعلى ذالك هي معتدّ بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه . وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم. فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرّك ما قبلها ، وعلى الثاني لم يكن ثَمّ همزةٌ البتّةَ ، ولم يُؤْتَ بها لعدم الحاجة إليها .

ورجّح مذهبُ الخليل لسلامته من وجوه كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل، وموجبة لعدم النظير . منها : وضع كلمةٍ مستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن ، وافتتاح حرفٍ بهمزة وصل ، ولا نظير لهما . وبأنّ العرب تقف عليها ، تقول : ألي ، ثم تتذكّر فتقول : الرجل ، كما تقول : قَدِي ، ثم تقول : قد فعل .

وقال الشاعر [٢] :

٢١٩ — دع ذا ، وعجّل ذا ، وألْحِق ذا بِذَال ْ
بالشحم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ [٣]

---

(١) « بالساكن وفتحت » سقط من ط .

(٢) هو ذو الرمة ، أو غيلان بن حريث . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٦٤ ، ٢٧٣ . وليس في ديوان رؤبة ، ولا ملحقاته .

(٣) كذا في ط ، ورواية سيبويه وغيره : « وألحقنا بذال » . وفي أ : « وألحق ذا بذاك بالنجم » ، تحريف. وفي ب : « وألحق ذا بذالك » ، تحريف كذلك .

وبجل : بمعنى حسب . وقال العيني : ضبطه بعض شراح أبيات الكتاب : « بخل » بالخاء المعجمة ، أراد به : الخلّ المعهود ، والباء مكسورة ، لأنها حرف جر حينئذ ، وهو اتجاه خاطىء .

ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين .

واستدلّ للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلاً . وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفاً ، وبأن العامل يتخطّاها (١) ، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ، ولم يتخطّها .

وأجيب بأنّ تقدير الانفصال لا يترتّب على كثرة الحروف ، بل (٢) على إفادة معنىً زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يرتّب (٣) على إفادة معنىً ممازج لمعنى المصحوب كسوف .

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد ، وهو التنوين ، فوجب كون التعريف كذلك ، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَل على نظيره .

وأجيب بأنه غير لازم ، بل الاختلاف بها (٤) أولى ، وإن سُلّم فشرطه تعذّر الحمل على النظير . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي شيئاً ، ولا ينبغي أن يُتشاغَل به .

وقد تخلُفها (أم) في لغة عُزِيَتْ لطيئ وحمير . قال ابن مالك : لمّا كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً ، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة ، جعَل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً ، لأن الميم لا تدغم إلاّ في ميم .

قال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف : رجل ، وناس .

قال ابن هشام : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم ، بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس من امبر امصيام في امسفر» . أخرجه أحمد . وقول الشاعر :

(١) وذلك نحو : مررت بالضارب ، فالمجرور «ضارب» . ولا موضع لأل . الأشموني ١ : ١٥٧ .
(٢) الكلام بعد كلمة : «بل» إلى «معنى ممازج» .ساقط من أ .
(٣) ب : «رتب» . (٤) ط : «بهما» .

٢٢٠ — • يَرْمِي ورائي بامْسَهمْ وَامْسَلِمَهْ [١] •

• • •

ص : فإن عُهِد مصحوبها بحضورٍ حِسّي أو علميّ فعَهْدِيّة . ويَعْرِضُ فيها الغَلَبة واللّمْح ، وإلاّ فجِنْسِيّة . فإن لم يَخْلُفْها [٢] كلّ فلتعريف الماهية . أو خلَفَها حقيقةً فللشمول ، فيستثنى من مدخولها . وقد ينعت بالجمع ويضاف [٣] إليه أفعل ، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة . قيل : ويعرِضُ فيها الحضور. قيل : وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة ، وأيّ ، والزمن الحاضر . وقيل : للحقيقة فيها . وزعم ابن معزوز [٤] اختصاص اللاّم بالعهدية ، وابن بابشاذ العهديّة بالأعيان ، والجنسيّة بالأذهان .

(ش) : (أل) نوعان : عهديّة وجنسيّة:

(فالأولى) ما عُهِد مدلولُ مصحوبها بحضور حسّي بأن تَقدّم [٥] ذكرُه لفظاً ، فأعيد مصحوباً بأل ، نحو : « أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فعصي فِرْعونُ الرَّسول[٦] » أو كان مشاهداً كقولك : القرطاس ، لمن سدّد سهماً .

أو علمي بأن لَمْ يتقدم له ذكر [٧] ، ولم يكن مشاهداً [٨] حال الخطاب نحو : « إذْ هُما في الغار [٩] » . « إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجرَة [١٠] » . « إذْ ناداه ربُّه بالوَادِ المُقَدّس [١١] » .

---

١) لبجير بن عنمة الطائي ، وصدره :

• ذاك خليلي وذو يواصلني •

(٢) أ ، ط : « تخلفها » والوجه ما في ب .

(٣) ط : « مضاف » بالميم .

(٤) يوسف بن معزوز القيسي ، أبو الحجاج ، من أهل الجزيرة الخضراء. ألف شرح الإيضاح للفارسي والرّد على الزمخشري في مفصله . مات بمرسية ٦٢٥ .

(٥) ط : « يقدم » . (٦) المزمل ١٥ ، ١٦.

(٧) ط : « بأن يتقدم له ذكر » ، تحريف . (٨) أ : « شاهداً » والشاهد : الحاضر .

(٩) التوبة ٤٠ . (١٠) الفتح ١٨ . (١١) النازعات ١٦ .

قال أبو حيان : وذكر أصحابنا أنه يَعْرِض في العهديّة الغلبة ، ولمح الصفة . فالّتي للغلبة كالبيت للكعبة ، والنجم للثريّا ، دخلت لتعريف العهد ، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والّتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف ، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل ، لكن لمح فيه معنى الوصف ، فسقط تعريف العلميّة فيه [1] ، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً ، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك .

(والثانية) : إمّا لتعريف الماهية ، وهي الّتي لا يخلفها (كل) لا حقيقة [٨٠] ولا مجازاً نحو : «وجَعَلْنَا من الماء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ [2]» ، وقولك : والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثّياب .

وإمّا لاستغراق الأفراد ، وهي الّتي تخلفها (كلٌّ) حقيقةً نحو : « وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً [3] » . وعلامتها أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو : « إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ إلا الّذين آمنوا [4] » . وصحة نعته بالجمع ، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو : « أو الطِّفْل الذين لم يَظْهَرُوا [5] » وقولهم : أَهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ ، والدِّرهمُ البيضُ .

وإمّا لاستغراق [6] خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذّم ، وهي الّتي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً نحو : زيد الرجل علماً ، أي الكامل في هذه الصفة . ومنه : « ذَلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيهِ [7] » .

قال الجُزُولي وغيره : ويعرض في الجنسيّة الحضور [8] نحو : خرجت فإذا الأسد ، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص ، وإنّما أردت : خرجتُ فإذا هذه الحقيقة ، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة ، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس .

وقال ابن عصفور : لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو : جاءني هذا الرجل ، وأيٍّ في النداء ، نحو يأيها الرجل ، وإذا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، أو في اسم

---

(١) « فيه » ساقطة من أ . (٢) الأنبياء ٣٠ . (٣) النساء ٢٨ .
(٤) العصر ٢ ، ٣ . (٥) النور ٣١ .
(٦) ط : « وما للاستغراق » ، تحريف . (٧) البقرة ٢ .
(٨) ط : « الحصور » بالصاد تحريف .

الزمان الحاضر نحو : الآن ، والسّاعة ؛ وما في معناهما . وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور ، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك .

وقال ابن هشام : فيما ذكره ابن عصفور نظر ، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك : لا تشتم الرجل ، فهذه للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالة التكلُّم ، فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة [1] لا معرّفة .

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسيّة هو مذهب الجمهور . وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز ، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهدية ، فإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه : هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا . فاللام للعهد أبداً لا تفارقه .

وقال ابن عصفور : لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذْ فهموها ، والعهد : تقدّم المعرفة . وقال ابن بابشاذ : [العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان] [2] .

* * *

(ص) : والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير . قال ابن مالك : لا في الصلة .

(ش) : اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه ، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين . وخرّجوا عليه : « فإن الجنّةَ هي المأوى [3] » . ومررت برجلٍ حسنٍ الوجه . والمانعون قدروا (له) و (منه) .

وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة .

---

(١) هذا النص من المغني . ١ : ٥٠ من قوله : « وقال ابن عصفور » . إلى قوله : « إنها زائدة » . وبعده في المغني : « لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

(٢) التكملة مما سبق في المتن ، وقد ترك لها بياض في أ ، وكتب بدله في ب : « كذا في الأصل » . وفي هامش ط : « بياض بالأصل » .

(٣) النازعات ٤١ .

وقال الزّمخشري في «وعلّم آدَمَ الأسماء [١]» : إنَّ الأصل أسماءُ المسمَّيات، فجوّز إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة [٢] في قوله : « بدأت ببسم الله في النظم»: إنَّ الأصل في نظمي . فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم .

قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب [٣] .

• • •

(ص) : وزيدت لازماً في اليسع — وقيل : للّسمح — والذي . قيل : والآن . ونادراً في علمٍ ، وحالٍ ، وتمييز ومُضَافِه . قال الأخفش : ومررت بالرجـــل مثلِك وخير منك . والخليل ما بعده نعت [٤] لنيّتها . وابن مالك بدلٌ ، وابن هشام كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ [٥] » .

(ش) : تقع أل زائدة . وهي نوعان :

لازمة : وهي التي في الموصولات بناء على أنَّ تعريفها بالصلة . والتي في اليسع ، وقيل إنها لِلّسمح ، والتي في الآن على أحد القولين فيه .

وغير لازمة : وهي نادرةٌ كالداخلة على بعض الأعلام في قوله :

٢٢١ — • باعَدَ أمَّ العَمْرِ من أسيرِهَا [٦] •

والأحوال كقولهم : ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، أي أوّلاً فأوّلاً ، وقوله :

---

(١) البقرة ٣١ .

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام شهاب الدين الدمشقي المشهور بأبي شامة توفي ٦٦٥ .

(٣) انظر لجميع ما ذكر في هذا الفصل : المغني : ١ : ٥٤ .

(٤) ط : « ما بعده منعته » : تحريف . (٥) يس ٣٧ .

(٦) قائله مجهول ، وبعده :

• حراس أبواب على قصورها •

٢٢٢ — • دُمْتَ الحَمِيد فما تنفكُّ منتصِراً [١] •

أي حميداً . والتمييز في قوله :

٢٢٣ — • وَطِبْتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرو [٢] •

أي نفساً . والمضاف إليه التمييز في قوله :

٢٢٤ — إلى رُدُحٍ من الشِيزَّي مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ [٣]

واختلف في نحو : مررت بالرجل مثلك ، وبخير منك ، مما أتبع فيه المقرون بأل بهما ، فقال الأخفش : إنه نكرة وأل [٨١] فيه زائدة ليصح إتباعه بهما ، إذ ليسا بمعرفتين . وقال الخليل : بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله ، كما نُصِب الجَمَّاءَ الغفيرَ على نِيَّة إلغاء أل . وقال ابن مالك : عندي أن أسهل مِمّا ذهبا إليه [٤] الحكم بالبدليّة ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما ، فيكون بدل نكرة من معرفة . وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه .

وقال ابن هشام : كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ [٥] » .

---

(١) لا يعرف قائله . وعجزه :

• على العدا في سبيل المجد والكرم •

(٢) لراشد بن شهاب اليشكري ، والبيت بتمامه :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(٣) الردح : جمع رداح ، وهي الجفنة العظيمة . أ . ط : « درج » صوابه في ب .
والبيت لأبي الصلت ، أو لأمية بن أبي الصلت .

(٤) ط : « إن أحسن ما ذهبنا إليه » ، تحريف .

(٥) في أ بياض بعد قوله : « وقال ابن هشام » .
وفي ب عبارة : « هكذا في الأصل » .
وأشار المصحح في حواشي ط إلى أن هناك بياضاً بالأصل . والتكملة من المتن . ومراده أن مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح أن يقدر حالاً أو وصفاً ، ثم ذكر هذه الآية (يس ٣٧) . انظر النوع الرابع من حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات في المغني ٢ : ٤٨٠ .

الموصُول

(ص) : الموصول منه حرفيّ وهو : ما أُوِّل مع صلته بمصدر ، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف . وقال أبو حيان : إلا الأمر . وكي ، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ، أو تقديراً .

و(أنَّ) وتوصل بمبتدأ وخبر .

و (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريتها الفرّاء ، والفارسي ، والتبريزي ، وأبو البقاء ، وابن مالك . ومنعه الجمهور .

و (ما) ، وزعمها قومٌ اسماً . ويوصلان بمتصرّف غير أمر ، والأكثرُ بماضٍ .

وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية . وثالثها إن نابت عن الظرف . وشرط قوم صحة الذي محلّها . والسهيلّي كون وَصْلِها غير خاص . وتنوب عن زمانٍ ، قيل ، وتشاركها أن .

(ش) : الموصول قسمان : حرفيٌّ ، واسميّ . والثّاني هو المقصود بالباب ، لأنه المعرفة ، وذكر الأول استطراداً ، وبدئ به لأن الكلام فيه أخصر ، وذلك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة . وضابط الموصول الحرفي : أن يؤوّل مع صلته بمصدر . وهو خمسة أحرف :

أحدها : (أَنْ) بالفتح والسكون ، وهي الناصبة للمضارع ، وتُوصَل بالفعل المتصرّف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم (١) . ونصّ سيبويه على وصلها بالأمر. والدليل على أنّها مصدرية دخولُ حرف الجرّ عليها . وقال أبو حيّان : جميع ما استدلّوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيريّة (٢) . ولا يَقْوَى عندي وصلُها به لأمرين: أحدهما : أنها إذا سُبِكَت

(١) ط : « كتبت إليك بأن قم » وبدون واو في أوّلها .

(٢) ط : « على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسيرية » . صوابه في أ ، ب .

والفعلَ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب . والثاني : أنّه لا يوجد في كلامهم : يعجبني أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولا يجوز ذلك ، ولو كانت تُوصَل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع . انتهى .

أما الجامد : كعسى ، وهبْ ، وتعلّمْ ، فلا توصل به اتّفاقاً .

الثاني : (كي) : وتوصل بالمضارع ، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدّرة نحو : جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني .

الثالث (أنّ) بالفتح والتشديد : إحدى أخوات إنّ ، وتوصَل باسمها وخبرها نحو : يعجبني أنّ زيداً قائم .

وهذه الثلاثة متفّقٌ عليها .

الرابع : (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ . واختلف فيها :

فالجمهور : أنها لا تكون مصدرّية ، بل تلازم التعليق ، ويؤيّد ذلك أنه لم يُسْمَعْ دخولُ حَرْفِ جرٍّ عليها .

وذهب الفراء ، والفارسيّ ، والتّبريزي [(١)] ، وأبو البقاء ، [(٢)] ، وابن مالك : إلى أنها قد تكون مصدرية ، فلا تحتاج إلى جواب . وخرّجوا على ذلك : « يَوَدُّ أحدهم لو يُعَمَّر » [(٣)] . « وَدُّوا لو تُدْهِنُ » [(٤)] . ومُفْهِمُ تَمنٍّ يشمل : ودّ ، ويودّ ، وأحِبّ ، وأتَمنّى ، وأختار . والمسموع : وَدّ ، ويودّ .

ومن استعمالها دون مفهم تمنٍّ نادراً :

---

(١) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن أبو زكريا بن الخطيب التبريزي .
له : شرح اللمع . شرح الدريدية . شرح المفضليات . توفي ٥٠٢ .

(٢) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري ، صنف :
إعراب القرآن . إعراب الشواذ . شرح الفصيح . اللباب في علل بناء الإعراب . توفي سنة ٦١٦ .

(٣) البقرة ٩٦ . (٤) القلم ٩ .

٢٢٥ ـ • ما كانَ ضَرّكَ لـــو مَنَنْتَ [1] •

وإنّما توصل بفعل متصرّف غير أمر .

الخامس: (ما) خلافاً لقوم منهم المبرّد ، والمازنيّ ، والسُّهيلي ، وابن السّراج ، والأخفش في قولهم: إنها اسم [2] مفتقرة إلى ضمير ، وأنك إذا قلت : يعجبني ما قمت ، فتقديره القيام الذي قمته . وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرّف غير أمر ، والأكثر كونُه ماضياً نحو : « بِمَا رَحُبَتْ » [3] . ومن المضارع : « لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُم » [4] أي لوصْف .

وجوّز قوم منهم السِّيرافيُّ ، والأعلم ، وابن خروف ، وصْلَها بجملة اسمية كقوله :

٢٢٦ ـ • كما دِماؤكُم تَشْفِي من الكَلَبِ [5] •

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : هي في البيت كافّة . وقيل : يجوز في حال نيابتها عن ظَرْف الزمان . وسيأتي .

وذكر في (البسيط) أنها لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلها ، لأنَّ الموصولة سابكةٌ في المعنى ، لأنّك تَسْبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد . قال أبو حيان : ويرده قوله :

٢٢٧ ـ • يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ اللّيــــالــي [6] •

أي ذهابُ الليالي ، ولا يصح فيه الموصول .

---

(١) لقتيلة بنت النضر بن الحارث ، وهو بتمامه :

ما كان ضرّك لو مننْتَ وربما • منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

(٢) « اسم » ساقطة من أ . (٣) التوبة ٢٥ . (٤) النحل ١١٦ .

(٥) للكميت بن زيد الأسدي في أول ديوانه . وصدره :

• أحلامكم لسقام الجهل شافية •

وانظر الحيوان ٥ : ٣٤٣ .

(٦) البيت على شهرته ، لا يعرف قائله ، وفي أ : « ليس المرء » ، تحريف . وعجزه :

• وكان ذهابهن له ذهابا •

وقال السُّهيلي : إنّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص ، بل مُبْهَماً يحتمل التنويع نحو : ما صنعت ، ولا تقول : ما جلست ، ولا ما تجلس(١) لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما ، فكأنك قلت : يعجبني الجلوس الذي جلست ، [٨٢] فيكون آخر الكلام مفسِّراً لأوله رافعاً للإبهام ، فلا مَعْنَى حينئذ لها . ورُدّ بالبيت السابق .

وتختصُّ (ما) بنيابتها عن ظرف زَمان نحو : « خَالِدِينَ فيها ما دَامت السّمواتُ والأرضُ(٢) » ، لا أصحبهم ما ذرَّ شارق ، أي مُدّة دوامها ، ومُدّة ذُرور شارق .

ومنه قوله :

٢٢٨ – ولن يلبث الجُهَّالُ أن يتَهضَّمُوا   أخَا الحِلْمِ ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ(٣)

وقوله :

٢٢٩ –   • أُطوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي(٤) •

وتسمّى ظرفية ووقتيّة . وذهب الزمخشري : إلى أنّ أنْ تشاركها في ذلك ، وخرّج عليه : « أنْ آتاه الله المُلْكَ(٥) » . « إلاّ أن يَصَّدّقوا(٦) » أي وَقْت أن آتاه ، وحين أنْ يَصَّدَّقُوا(٧) . قال أبو حيان : وأكثر النّحاة لا يعرفون ذلك . ولا حُجّة فيما ذكره ، لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون (أنْ)(٨) ظرفيّة مثل (ما) .

• • •

(ص) : واسْمِيٌّ ، وهو (الذي) لِذَكَرٍ فرْدٍ عالم وغيره . وزعم يونس والفراء وابن مالك وقُوعَها مصدرية . و (التي) لأنثاه . والأصل : لَذِي ، ولَتِي بوزن فَعِل . والكوفية الذال فقط ساكنة . والفرّاء : ذا، وتي إشارة . والسُّهيلي : ذو صاحب . قيل : وقد تعرب ياؤهما . قيل : وتكسر ، وتشديدها كسراً وضماً . وحذفها ساكناً ما قبلها ، أو مكسوراً لغات . وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللتان، واللتين) للمثنى ، و (الذين) لجمع ذكَر عالِمٍ أو شبهه . وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمّناً معنى

(١) « ولا ما تجلس » ساقطة من ط . (٢) هود ١٠٨ . (٣) قائله مجهول .

(٤) للحطيئة في ديوانه ١٢٠ ، وعجزه :

• إلى بيت قعيدته لكاع •

(٥) البقرة ٢٥٨ . (٦) النساء ٩٢ ، وفي ط : « تصدقوا » بالتاء تحريف .

(٧) ط : « أن تصدقوا » ، تحريف . (٨) ط : « على كون أن أن » .

الجزاء ، ودونه قليل . وقيل : هي كَمَنْ . وكالذين (الأُلى) . وقد تقع لمؤنث ، وغير عالم وتملّو (اللاءِ) و (اللائين) . وإعرابه لغــة . وجمع التي : (اللاتي ، واللائي واللواتي) . وبلا ياءات كسراً وسكوناً . و(الـــلا ، واللواء ، واللاءات) مكسوراً ومعرباً . و (ذوات) مضموماً أو معرباً . وقيل : اللائي لمذكر ومؤنث . وقيل : التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي . ولذي ، ولتي . ولذان ، ولذين ولاتي ، لغة . وأنكره أبو حيّان .

(ش) الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ ، فلم يحتجْ إلى حدّ . فمنه : (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره ، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما : لَذِي ، ولَتي بوزن : فَعِل كعَمِي، زيدت عليهما (ألْ) زيادة لازمــة ، أو عُرِّفا بها على القولين .

وقال الكوفيون : الاسم الدّال فقط من الذي ساكنة ، لسقوط الياء في التثنية وفي الشّعر ، ولو كانت أصلاً لم تَسقُطْ ، واللام زيدت ليمكن النّطق بالذال ساكنة . وردّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد .

وقال الفرّاء[1] : أصل الذي : ذا المشارِ بها ، وكذا أصل التي : تي المشار بهـا .

وقال السّهيلي : أصل الذي : ذو بمعنى صاحب ، وقدّر تقديرات حتى صارت الذي — في غاية التعسّف[2] والاضمحلال .

وفي الّذي ،[3] والتي لغات : إثبات الياء ساكنة ،وهي الأصل ، وتشديدها مكسورة قال :

٢٣٠ — وليس المالُ فاعْلَمْــه بمــالٍ وإن أغنـــاك إلا للّـــذيِّ
ينالُ به العَــلاء ويَــصْطَفيـــه لأقرَبِ أقربيــه ولِلْقَصِيِّ[4]

---

(١) ط : « قال الفراء » بدون واو .
(٢) أ : « في غاية النقص » .
(٣) أ : « ثم في الذي » .
(٤) ليس للبيتين قائل معروف .

وقال أبو حيان : لم يُحفظ التشديد في التي ، وإنّما ذكره ابن مالك تبعاً للجُزُولي وأكثر أصحابنا .

وتشديدُها مضمومة قال :

٢٣١ ـ أغْضِ ماستطعتَ فالكريمُ الـذيُّ
يألف الحلـم إنْ جفَاه بَذِيُّ (١)

قال أبو حيّان : وظاهر كلام ابن مالك : أن الكسر والضمّ مع التشديد (٢) بناءٌ . وبه صرّح بعضُ أصحابنا . وصرّح أيضاً مع البناء بجواز الجَرْيِ بوجوه الإعراب . وعليه اقتصر الجُزُولي .

وحذفُ الياء وإسكانُ ما قبلها . قال :

٢٣٢ ـ فلم أرَ بيتاً كان أحسن بَهْجَةً مـن اللَّذْ بـه من آل عزَّة عامرُ (٣)

وقال :

٢٣٣ ـ • فقل لِلتْ تلومُكَ إنَّ نفسـي (٤) •

وحذفها وكسر ما قبلها . قال :

٢٣٤ ـ • واللَّذِ لو شاءَ لكانـت بَـرّا (٥) •

وقال :

٢٣٥ ـ شُغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فمثلُ ما
بِكَ ما بها مـن لَوْعَةٍ وغـرامِ (٦)

---

(١) ليس للبيت قائل معروف ، وفي ط : « اعفن » ، تحريف . والإغضاء : السكوت والصبر على الأذى .

(٢) : « التشديد » ساقطة من أ . (٣) ليس للبيت قائل معروف مع كثرة وروده .

(٤) غير معروف القائل . وعجزه :
• أراها لا تُعوَّذ بالتميم • .

(٥) ليس له قائل معروف . والبَرُّ : خلاف البحر .
وبعده :
• أو جبلاً أصم مشمخراً •

(٦) قائله مجهول .

قال أبو حيان : ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين [١] خاص بالشعر فمذهبُه فاسد ؛ لأن أئمة العربية [٨٣] نقلوها على أنها لغات جارية في السعة .

وذهب يونس ، والفراء ، وابن مالك : إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤوّل بالمصدر . وخرجوا عليه : « وخُضْتُم كالَّذي خَاضُوا [٢] » أي كخوضهم . والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا الآية أي : كالجمع الذي خاضوا . ومن الموصولات الاسميّة (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً ، و (اللذين) له جرّاً ونصباً ، و (اللتان ، واللتين) للمثنى المؤنث .

و (الذين) لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلّها ، ويختصّ بالعاقل نحو : « الَّذين هُمْ في صَلاَتِهِم خَاشِعُون [٣] » ، وما نُزِّل منزلته نحو : « إنّ الذين تَدْعُونَ من دون الله عبادٌ [٤] » نزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل ؛ ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد : « ألَهُم أرجلٌ يَمْشُون بها [٥] » . وإعرابه لغة طيّئ وهُذيل وعُقَيْل ، فيقال في الرفع : اللّذون بالواو .

قال :

٢٣٦ — • نحن اللّذون صبحوا الصّباحا [٦] •

ويقع الذي بمعنى الذين مضمّناً معنى الجزاء بكثرة نحو : «والذي جاء بالصِّدق وصَدّق به [٧] » ودونه بقِلّة نحو [٨] : « كَمَثَل الّذي استوقد ناراً [٩] » بدليل « ذهب اللّهُ بِنُورِهم». وقيل : إن الذي (كَمَنْ) يكون للواحد والمثنّى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش .

قال :

٢٣٧ — • أولئك أشياخي الذي تَعْرِفونَهُم [١٠] •

قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك في المثنى .

---

(١) أ : « بوجيه » تحريف . (٢) التوبة ٦٩ .

(٣) المؤمنون ٢ . (٤) الأعراف ١٩٤ . (٥) الأعراف ١٩٥ .

(٦) قيل : إنه لرجل من بني عقيل جاهلي ، اسمه : أبو حرب . وقيل : هو لليلى الأخيلية ، وبعده:

• يوم النخيل غارة ملحاحا •

(٧) الزمر ٣٣ . (٨) « نحو » ساقطة من ط .

(٩) البقرة ١٧ . (١٠) لم نعرف قائله ولا تتمته .

ومنها : (الأُلَى) بوزن الْعَلَى . والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال :

٢٣٨ — • رأيت بني عمّي الأُلَى يَخْذُلُونني (١) •

وقال :

٢٣٩ — • من الأُلَى يَحْشُرُهم في زُمْرَتِه • (٢)

وقد يقع للمؤنث وما لايعقل ، قال :

٢٤٠ — وتُبْلِي الألى يَسْتَلْئِمُون على الألى
تَراهُنّ يوم الرّوع كالحِدَأ القُبْلِ (٣)

وقد تمدّ قال :

٢٤١ — • أبي اللهُ الشُّمُّ الأُلاءِ كَأَنَّهم (٤) •

ومنها : (اللاء) كالذين ، قرأ ابن مسعود : « واللاء آلَوْا من نِسائِهم » (٥)

---

(١) قيل : لبعض بني فقعس ؛ وقيل : لمرّة بن عداء الفقعسي . وعجزه :
• على حدثان الدهر إذْ تَتَقلبُ •
وفي ط : « الأولى » .

(٢) قائله مجهول ، وقبله :
• وأن يكونوا من خيار أمته •
وفي ط : « الأولى » .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي . في ديوان الهذليين ١ : ٣٧ .
وفي ط : « ويأبى » ، تحريف .

(٤) لكثير عزّة في ديوانه ٢ : ٥٠ ، وعجزه :
• سيوف أجاد القَيْنُ يوماً صِقالها •
وفي ط : « الأولاء » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٢٦ .
ونسبة هذه القراءة إلى ابن مسعود لم نجد لها سنداً ، فالذي في تفسير أبي حيان ٢ : ١٨ : « قرأ عبدالله : للذين آلوا بلفظ الماضي » . ونحوه في تفسير الفخر الرازي ٢ : ٢٣٩ : « قرأ عبدالله آلوا من نسائهم » . وما أثبتناه هنا عن نسخة ب ، ط مع تحريف في ب ، إذ رسمت في ب : « واللائي الواو من نسائهم » . . وفي ط : « اللاء آلوا من نسائهم » مع إسقاط الواو في أوّل الآية . وهو جائز في الاقتباس لكن أثبتنا الواو لورودها في ب . أما في أ فقد جاءت : « اللاءييسوا من نسائهم » . وهذه محرّفة بلا ريب .

وقال :

٢٤٢ — فما آباؤنا بأمَنَّ منـــــه علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا [١]

و (اللاّئين) . قال :

٢٤٣ — * وإنّا مِنَ اللاّئِين إنْ قدَرُوا عفَوْا [٢] *

وتُعرب في لغة كالذين [٣] . قال :

٢٤٤ — * هُمُ اللاّؤن فكّوا الغُلَّ عنّي [٤] *

ومنها لجمع المؤنث: اللاّتي ، واللائي [٥] ، واللواتي . وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه . واللا ، والّلوا بقصرهما . واللاءات بالبناء على الكسر ، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم . وذوات بالبناء على الضمّ في لغة طيىء ، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاءُ ابن النحاس [٦] . ومن شواهدها قوله تعالى: «واللاّتي يأتِينَ الفاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكم [٧] » « واللاّئي يئسن من المحيض من نسائكم [٨] » . وقرئ: « واللاّي يئسن [٩] » بالياء . وقال الشاعر :

٢٤٥ — * وكانت من الّلا لا يعيّرها ابنهـا [١٠] *

---

(١) لرجلٍ من بني سليم .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبُو عفُّوا *

(٣) ط : « كالذين » ، تحريف .

(٤) قائله مجهول ، ونسب في أمالي ابن الشجريّ ٢ : ٣٠٨ إلى الهذلي : وليس في أشعار الهذليين ، وعجزه :

* بمرْوالشاهِجانِ وهُمْ جناحي *

(٥) « اللائي » ساقطة من أ .

(٦) « البهاء » ساقطة من ط . والبهاء هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي . شرح كتاب : « المقرب » مات ٦٩٨ .

(٧) النساء ١٥ . (٨) الطلاق ٤ . (٩) الطلاق ٤ .

(١٠) قائله مجهول ، وعجزه :

* إذا ما الغلام الأحمق الأم عيّرا *

وقال :

٢٤٦ — • من اللّوا شربن بالصِّرار[١] •

وقال :

٢٤٧ — • وأخدانُك اللاءات زُيِّنَّ بالكَتَمْ [٢] •

وقال :

٢٤٨ — جمعتها من أَيْنُقٍ سوابِقِ ذواتِ يَنْهَضْنَ بغير سائقِ [٣]

وحذف (أل) [٤] من الذي ، والّتي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي لغة حكاها ابن مالك . وقرىء: « صِرَاط الذين أنعمت» [٥]. قال أبو حيان : ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة ، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً ، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها » [٦] .

• • •

(ص) : وبمعنى الذي وفروعه (مَن) ، و (ما) ، و (ذو) الطائية ، و (ذات) لمؤنث . وحُكي إعرابهما ، وتثنيتهما ، وجمعهما . و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما وكذا مَن، خلافاً لابن الأنباري . ومطلقاً ، وجميع الإشارات عند الكوفيّة . و (ماذا مجرّداً من الاستفهام خلافاً لابن عصفور . و (أل) وزعمها المازنيُّ حرفاً ، والأخفش معرفة . وأيّ خلافاً لثعلب ، مضافاً إلى معرفة . قيل : ونكرة لفظاً أو نيّة . وإلحاق علامة الفروع لغة . وأوجب الكوفية تقديمَ عاملها ، واستقبالَه . وثالثها إن كان فعلاً وجعلوا من الموصول كلَّ معرف بأل وإضافة .

---

(١) قبله :

• جمعتها من أينق عكار •

وفي أ : « شرسين من الضوار » محرّف .

والصرار : خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• أولئك إخواني الذين عرفتهم •

(٣) الرجز لرؤبة ، وفي أ : « سابق » ، تحريف .

(٤) « أل » ساقطة من أ . (٥) الفاتحة ٧ . (٦) « عليها » ساقطة من أ .

(ش) : من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد ، والمثنى ، والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد . وهو ألفاظٌ : مَنْ ، وما — وسيأتي اعتبارُ ما يستعملان فيه . وذو في لغة طيئٍ ، لا يستعملها موصولاً غيرهم ، وهي مبنيّـــة على الواو ، وقد [٨٤] تعرب . قال :

٢٤٩ — فإن المـــاء مـــاء أبي وجدي وبئري ذُو حفرت، وذو طويت (١)

وقال :

٢٥٠ — • فحسبي َمِن ذو عندهم مــــا كَفَانيا (٢) •

ويروى « من ذي » بالإعراب . و (ذات) عندهم أيضاً ، وهي خاصّة بالمؤنث مبنية على الضمّ . حكي « بالفضل ذو فضّلكم اللهُ به ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بهْ (٣) » . وحكي إعرابها كجمع المؤنث السالم ، وحكي تثنية ذو وذات ، وجمعهما ، فيقال في الرفع : ذوا ، وذواتا ، وذوو (٤) ، وذوات. وفي النصب والجر : ذوي، وذواتي وذوي .

ومنها ذا بشرطين : أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء : أن تركب مع (ما) ، فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ كقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ (٥) » أي ما الذي ينفقونه ؟ وقول الشاعر :

٢٥١ — • قد قُلْتُها ليُقَال مَنْ ذَا قَالَها (٦) •

(١) لسنان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيّين من العرب .

(٢) لمنظور بن سحيم الفقعسي . وصدره :

• فإما كرام موسرون لقيتهم •

(٣) قال ابن هشام في شذور الذهب: قوله : بَهْ بفتح الباء ، وأصله بها ، فحذفت الألف ،ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها .

(٤) « وذوو » ساقطة من أ ، ط .

(٥) البقرة ٢١٥ .

(٦) للأعشى في ديوانه . وصدره :

• وغريبة تأتي الملوك حكيمة •

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة ، واستُعمل موصولاً بالشرطين المذكورين .

قال أبو حيّان : ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما) ، وأمّا بعد (مَنْ) فخالف قومٌ ، لأن مَنْ تخصُّ من يعقل ، فليس فيها إبهام كما في ما ، وإنما صارت بالرّد إلى الاستفهام في غاية الإبهام ، فأخرجت ذا [1] من التخصيص إلى الإبهام ، وجذبتها [2] إلى معناها ، ولا كذلك من [3] لتخصيصها .

وأجاز الكوفيّون وقوع ذا موصولة ، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله . :

٢٥٢ – * نجوْتِ وهذا تَحمِلين طَليقُ [4] *

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر ، وطليق خبر ثان . وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات ، وخرّجوا عليه : « وما تِلْكَ بيمينِكَ يا موسى [5] » . وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة . وخرّجوا عليه أيضاً : « هـا أنتم هؤلاء حاججتم [6] » أي الذّين حاججتم .

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً ، فله معنيان :

أحدهما : وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله :

٢٥٣ – يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُم
لا يَستَفِقن إلى الدّيرين تَحْنانَا [7]

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية . وكذلك : من ذا ، كقوله تعالى : « مَنْ ذَا الذي يَشْفَعُ عِندَهُ إلاّ بإذنِه [8] » .

---

(١) « ذا » ساقطة من أ . (٢) أ : « وجردتها » . (٣) « من » ساقطة من أ .

(٤) ليزيد بن مفرغ الحميري . وصدره :

* عدس ما لعباد عليكِ إمارة *

(٥) طه ١٧ . (٦) آل عمران ٦٦ .

(٧) لجرير في ديوانه ٥٩٨ من قصيدة يهجو بها الأخطل . (٨) البقرة ٢٥٥ .

والثاني : أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله :

٢٥٤ ــ دَعي ماذا علِمتُ سأتّقيه ولكــن بالمُغيّب نبّئيني [١]

أي دعى الذي علمت . قال أبو حيّان : واستعمالها على هذا الوجه قليل ، وقيل : خاص بالشعر . وأنكره ابن عصفور أصلاً ، وتأوّل البيت [٢] على أن (ما) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، ودعي معلق بالاستفهام .

ومنها : (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه . وذهب المازنيُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي . وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولةً . واستدلاً بتخطّي العامل لها . ورُدّ [٣] بعود الضمير عليها في نحو : «قدْ أفلَح المتّقي ربّه». ورد الأول بأنّها لا تؤول بمصدر ، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها : (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله :

٢٥٥ ــ • فسلّم على أيُّهم أفضلُ [٤] •

أو نيّةً نحو : يعجبني أيٌّ عندك . وأجاز بعضُهم إضافتها إلى نكرةٍ نحو : يعجبني أي رجل عندك ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجال ، وأيُّ امرأة ، وأيُّ امرأتين ، وأيُّ نساء .

والجمهور منعوا ذلك ، لأنّها حينئذ نكرة ، والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصولة في « أيَّ مُنْقَلَب [٥] ». وقد تلحقها علامة الفروع [٦] في لغةٍ حكاها ابن كيسان ، فيقال :

---

(١) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٥٥٦ : « وزعم العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني أنه من قصيدة للمثقب العبدي ، ثم قال : « وهذا لا أصل له » .
(٢) ط : « وبأول » صوابه في أ ، ب .
(٣) ط : « وردا » صوابه في أ ، ب .
(٤) لغسان بن وعلة ، وصدره :

• إذا ما لقيت بني مالك •

(٥) الشعراء ٢٢٧ ، وفي أ : « كونها موصولة في أي فعل » ، تحريف .
(٦) ط : « وقد يلحقها علامة الفرع » .

أيّهم [١] وأيّاهُم وأيّيهِم [٢]، وأيُّوهم وأيّيهِم[٣]، وأيّتُهُن[٤] وأيّتاهُن وأيّتيهِن [٥] وأيّاتُهُن [٦]. ومن شواهده قوله:

٢٥٦ — إذا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ في الحادثـا ت فَارْضَ بأيّتها قد قُـدِرْ [٧]

والبصريّون على أنه [٨] لا يلزم تقدُّم عاملها ولا استقبالُه، فيجوز: أحبّ أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إنْ كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً، فلا يجوز: يعجبني أيهم قام لأنّها وضعت على الإبهام والعموم، والمضيُّ يخرجها عن ذلك.

وأنكر ثعلبٌ كونَها موصولاً، وقال: لا تكون إلاّ استفهاماً أو جزاء [٩]، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثّقات.

وزعم الكوفيون: أنّ الأسماء المعرّفة بأل يجوز أن تستعمل [٨٥] موصولة: كقوله:

٢٥٧ — لَعَمْري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ
وأَقْعُدُ في أفْيائِـهِ بالأَصائِـلِ [١٠]

---

(١) ب، ط: «أيتهم» بالتاء، تحريف.
(٢) يعني المثنى المضاف في حالَي الرفع، والنصب والجر.
(٣) يعني جمع المذكر المضاف في حالَي الرفع، والنصب والجر.
(٤) «أيتهن» سقطت من ط.
(٥) في ط: «وأيتهن»: تحريف، وهي وما قبلها تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.
(٦) قال الصبان والأشموني: حكى ابن كيسان أنها تثنى، وتجمع، فيقال: أيان، وأيتان، وأيون وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأياتهن وأيوهم، وأياتهن. انظر الأشموني والصبان ١: ١٦٦.
(٧) ليس له قائل معروف. وفي ط: «قد قرّر»، تحريف.
(٨) ط: «أنهم».
(٩) أ: «أو خبراً»، تحريف.
(١٠) لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١: ١٤١. والرواية فيه: «وأجلس في أفيائه». والأفياء: جمع فيء، وهو الظل، وفي جميع النسخ: «أفتائه»، تحريف.

فالبيتُ خبَرُ أنت ، وأكرِم صلة للبيت كأنّه قال : لأنت الذي أُكْرِم أهلَه .

وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل . وخرّجوا عليه قوله :

٢٥٨ — • يا دارَ ميّة بالعليـــاء فالسَّنـــــد [1] •

وتقول : هذه دار زيدٍ بالبصرة . فبالعلياء ، وبالبصرة : صلة دار .

والبصريون منعوا ذلك ، وجعلوا أُكرِمُ خبراً ثانياً ، وبالعلياء حالاً .

• • •

(ص) : مسألة : توصل (أل) بصفةٍ محضة ، وفي المشبّهة خِلاف ، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك ، وقال غيره : قبيح ، وبجملة اسمية وظرفٍ ضرورة .

(ش) : تُوصل أل بصفةٍ محضة ، وذلك اسم الفاعل والمفعول : كالضارب والمضروب ، بخلاف غير المحضة ، كالذي يوصف به وهو غير مشتقّ كأسد ، وكالصفة التي غلبت عليها الاسميّة ، كأبطح ، وأجْرَع وصاحبٍ وراكب . فأل في جميع ذلك معرّفة [2] ، لا موصولة .

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان :

أحدهما : توصل بها نحو : الحسن ، وبه جزم ابن مالك .

والثاني : لا ، وبه جزم في (البسيط) [3] لضعفها ، وقُرْبها من الأسماء .

ورجّحه ابن هشام في (المغني) ، لأنها للثُّبوت ، فلا تؤوّل بالفعل قال : ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتّفاق [4] .

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان :

---

(١) مطلع معلقة النابغة الذبياني . وعجزه :

• أقوت وطال عليها سالف الأمد •

(٢) « معرفة » ساقطة من أ .

(٣) سبق ترجمته ص ٨٢ .

(٤) انظر المغني ١ : ٤٩

أحدهما : توصل به ، وعليه ابن مالك لوروده في قوله :

٢٥٩ – • ما أنت بالحكم التُرْضي حكومته [(١)] •

وقوله :

٢٦٠ – • ما كاليَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحــــاً [(٢)] •

وقوله :

٢٦١ – • إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [(٣)] •

والثاني : لا ، وعليه الجمهور ، وقالوا : الأبيات من الضرورات القبيحة .

ولا توصل بالجملة الاسميّة ولا الظرف ، إلا في ضرورة باتّفاق ، كقوله :

٢٦٢ – • من القومِ الرّسولُ الله مِنْهُم [(٤)] •

وقوله :

٢٦٣ – • من لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ [(٥)] •

أي الذين رسولُ الله ، والّذي معه [(٦)] .

• • •

(ص) : وغيرها بجملة خبرية ، لا إنشائية ، معهودٍ معناها غالباً. وجوّزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر . والكسائي بالطلّبية . وهشامٌ بذاتِ ليتَ ، ولعلَّ ، وعسى .

---

(١) ينسب إلى الفرزدق . وليس في ديوانه . وعجزه :

• ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل •

(٢) ليس له قائل معروف . وعجزه :

• مشمراً يستديم الحزم ذو رشد •

(٣) لذي الخرق الطهوي . وصدره :

• يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً •

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

• لهم دانت رقاب بني معدّ •

(٥) قائله مجهول . وبعده :

• فهو حرٍ بعيشة ذات سَعَهْ •

(٦) أ : « والذين معه » ، تحريف .

وقومٌ بالتعجبيّة . وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسمٍ معرفة، وبمثل . ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير . وبعضُهم بكان . وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها . وابن السّرّاج وقوعَ التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميَّه. وشرطيّةٍ مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول . وزعم بعضُهم إسقاطها في الذي بمعنى : الرَّجُل والداهية .

(ش) : غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملةٍ خبريّة معهود معناها غالباً . فخرج بالخبريّة الإنشائية ، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها ، فلا يُوصل بها .

قال ابن مالك: لأنّ الصلة معرِّفة للموصول، فلا بُدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قـال:

والمشهور عند النحويِّين تقييد [١] الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ، لأنّ الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى : « وإذْ تَقُولُ للذي أنْعَمَ اللهُ عليه ، وأنْعَمْتَ عليه[٢] » . وقد يراد به الجنس ، فتُوافقه صلته كقوله تعالى : « كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونِداءً[٣] » .

وقد يقصد تعظيم الموصول ، فتُبْهَمُ صلته كقوله :

٢٦٤ — • فمثل الذي لا قيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه [٤] • . انتهى .

وخرج أيضاً الطلبية ، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية ، لأنها لم يَحْصُل معناها بعد ، فهي أبعدُ عن حصول الوضوح [٥] بها لغيرها .

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو : الذي اضربْه أو لا تضربْه زيد . وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذي يرحمه الله زيد .

قال أبو حيّان: ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر. وجوّزه هشام بجملةٍ مصدّرة بليت ، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد ،

---

(١) أ : « تسمية » .   (٢) الأحزاب ٣٧ .   (٣) البقرة ١٧١ .

(٤) لا يعرف قائله . وصدره :

• فإن استطع أغلب ، وإن يغلب الهوى •

(٥) « الوضوح » ساقطة من أ .

والذي عسى أن يخرج زيد ؛ قال :

٢٦٥ — وإنيّ لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي ، وإن شَطّتْ نواها أزُورُها [١] [٨٦]

وتأوّله غيره على إضمار القول ، أي أقول: لعلّي ، أو الصلة أزورها وخبر لعلّ مضمر ؛ والجملة اعتراضٌ .

وأمّا جملة التعجب ؛ فإن قلنا : إنّها إنشائية لم توصل بها ، أو خبريّة فقولان : أحدهما الجواز . وعليه ابن خروف نحو : جاءني الذي ما أحسنه . والثاني : المنع ، لأنّ التعجب إنمّا يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون موضحة ، فتنافيا . والصحيح جوازه .

وبجملة القسم نحو : جاء الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه . وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو : الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه .

ومنع قوم المسألتين لخلوِّ احدى الجملتين فيهما من ضميرٍ عائد على الموصول . وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدة ، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتفي بضمير واحد ، كما يكتفي في الجملة الواحدة .

والصحيح أيضاً جوازهُ بجملةٍ صدرها كأنّ . وقيل : لا ، لأنّها غيّرت الخبر عن مقتضاه .

وبشرطٍ حيث تضمّنَ الموصول معنى الشرط نحو : الذي إن قام قام أبوه منطلق . وقيل : لا ، لاجتماع الشرطين ، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأوّل لا نفسه .

وبجملةٍ تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم ، لأن حتّى لا بُدّ أن يتقدّمَها كلامٌ يكون غايةً له .

وبنعم فاعلُه ضمير ، ومنعه الفارسي .

(١) من قصيدة للفرزدق مدح بها بلال بن أبي بردة . انظر الخزانة ٢ : ٤٨١ ، ٥٥٩ .
والنوى : الوجه الذي يقصده المسافر ، وهي مؤنثة لا غير كما ذكر الجوهري .

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل . وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع [1] باسم معرفة بعده، ويستغنى بذلك عن الصّلة كقولك : ضربت الذي إيّاك، وأنه يجوّز الصلة [2] بمِثْلَ ، بناءً على رأيهم أنها ظرف . كقوله :

٢٦٦ – حتى إذا كانا هما اللذَيْن   مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن [3]

والبصريّون قالوا : في البيت مقدَّر ، أيْ: عادا أو صارا .

* * *

(ص) : ويجب معها عائد . وقيل : ما لم يُعطف عليها بفاءٍ جملةٌ هو فيها مطابق . ويجوز الحضور والغيبة في ضميرٍ مخبرٍ به أو بموصوفه عن حاضر، فإن شبّه به فالغيبة، وكذا إنْ تأخَّر ، خلافاً للكسائي . وأوجبها قومٌ مطلقاً . وقوم في غير الشعر . وبعضهم إن لم يتّصل . والأصح اختصاصه بالذي وفروعه . وألحق قومٌ ذو ، وذات . وقومٌ : من ، وما . وقومٌ : أل . وقومٌ : النواسخ . ويعتبران في ضميرين . وخالف الكوفية فيما لم يفصل . والأولى في مَن وأخواتِها ، وكم ، وكأيّن ، مراعاةُ اللفظ ، فإن عَضَد سابقٌ فالمعنى . ويجب لِلَبْس أو قُبْح ، خلافا لابن السَّرّاج في : مَن هي محسنةٌ أمّتُك ما لم تحذف (هي) . ويعتبر بعد اللّفظ المعنى ، ويجوز عكسه . وشرَط قومٌ الفصلَ .

(ش) : لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ، يربطها به . وأجاز ابن الصائغ خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذي يطير الذّباب فيغضب زيد [4] ، لارتباطهما بالفاء ، وصيرورتهما جملة واحدة .

---

(١) ط : « قد يقع » ، تحريف .   (٢) أ ، ب : « يجوز بالقلة بمثل » .

(٣) مجهول القائل .

وفي ط : « المحجلين » ، تحريف . والجديل : الزمام . والمحملج : المحكم الفتل .

انظر شرح المفصل ٣ : ١٥٣ .

(٤) العائد إلى الموصول . هو الضمير المقدّر في : « فيغضب » . وأما زيد فهو خبر الموصول .

وانظر ابن يعيش ٣ : ١٨٥ .

وفي أ : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » . ولا يصلح مثالاً هنا للمسألة .

وحكم الضمير : المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير والحضور ، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به . والحاضر يشمل التكلم والخطاب [1] نحو أنا الذي فعلت [2] وأنا الذي فعل ، وأنت الذي فعلت ، وأنت الذي فعل . قال :

٢٦٧ — ‌ • أنا الذي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَه [3] •

وقال :

٢٦٨ — ‌ • أنا الرجلُ الضَّرْب الذي تَعرِفونه [4] •

وقال :

٢٦٩ — ‌ • وأَنْتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرة [5] •

وقال :

٢٧٠ — ‌ • وأنت الذي آثارهُ في عدوّه [6] •

ومن أمثلة المخبر بموصوفه : « أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنّة » « وأنت موسى الذي اصطفاك الله » . وتقول : أنت فلان الذي فعل كذا . وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد ، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما . ويتعيّن فيما عدا ذلك الغيبة ، أولا ؟ قال أبو حيان : الصواب الأول . قال : وزاد بعض أصحابنا ذو ، وذات الطائية ، والألف واللام . وأجازه بعضهم في جميع الموصولات ، قال :

(١) أ : « والمتكلم والمخاطب » .

(٢) أ ، ب : « وأنت الذي فعلت » ، وهو غير مراد في التمثيل .

(٣) من رجز لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبعده :

• ضرغام آجام وليث قسوره •

وفي الأصول : « سمتني » بالياء خطأ في الرسم

(٤) لطرفة في معلقته . وعجزه :

• خشاش كرأس الحية المتوقد •

(٥) لكثير عزة في ديوانه ١ : ٢٣٠ . وعجزه :

• إليّ ولم تعلم بذاك القصائر •

(٦) ليس له قائل معروف . وعجزه :

• من البؤس والنعمى لهن نُدوب •

وهو وهمٌ منه. فإن تأخّر المخبر عنه وتقدّم (١) الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور ، نحو : الذي قام أنا ، والذي قام أنت ، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع .

وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدم ، ووافقه أبو ذر الخُشَني (٢) . وإن قُصِد تشبيهه بالمخبر به تعيّنت الغيبة اتّفاقاً نحو : أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً (٣) ، [٨٧] لأنّ المعنى على تقدير مِثْل . ولو صُرِّح بها تعيّنت الغيبة .

وأوجب قومٌ : الغيبةَ مطلقاً ، وأوجبها قومٌ في السّعة . وعلى الجواز بشرطه(٤) إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ ، وفي الآخر مراعاة المعنى (٥) .

قال :

٢٧١ — نحنُ الذين بايعوا مُحَمَّدا على الجهادِ ما بَقِينا أبَدا (٦)

وقال :

٢٧٢ — أأنت الهِلاَلِيُّ الذي كنتَ مَرَّةً سمعنا به ، والأرحبيُّ المعلّق (٧)

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفْصل بينهما نحو : أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم : وخرج . والبصريّون أطلقوا .

قال أبو حيان : والسّماع إنما ورد مع الفصل .

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير : مَن ، وما ، وأل ، وأيّ ، وذو ، وذات وكم ، وكأين ، لأنّها في اللفظ مفردة مذكرة . فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً . والأحسن مراعاة اللفظ ، لأنه الأكثر في كلام العرب . قال تعالى : « ومِنْهم مَنْ يَسْتَمِعُ إلَيْك (٨) » وقال : « ومنهُمْ مَنْ يَسْتَمِعون إلَيْك (٩) » .

---

(١) أ : « وتأخر الخبر » . (٢) سبقت ترجمته ص ٢٥٩ .

(٣) الذي قتل مرحبا اليهودي في غزوة خيبر هو علي بن أبي طالب .

(٤) أ ، ب : « شرطه » اصوبه في ط . (٥) « مراعاة » ساقطة من ط .

(٦) منسوب لبعض شعراء الأنصار .

(٧) ط : « المهلب » والرواية الصحيحة : « المغلق » كما في أ ، ب . والدرر ، وقائله مجهول .

(٨) الأنعام ٢٥ . (٩) يونس ٤٢ .

وقال الفرزدق :

٢٧٣ — • تكُن مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبـان[١] •

وقال امرؤ القيس :

٢٧٤ — • لِمَا نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ [٢] •

وإن عُضِد المعنى السابقُ ، فالأولى مراعاته . قال تعالى : « ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُن لِلّهِ ورسولِه وتَعْمَلْ صَالِحاً[٣] » فَسَبْقُ (مِنكنّ) مُقَوٍّ لقوله تعالى : (وتَعْمَل) بالتاء .

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لَبسٌ أو قُبْح . فالأول : أعط مَنْ سألَتْك ، إذ لو قيل : من سألك لألبس . والثاني : نحو مَنْ هي حمراءُ أَمَتُك ، ومَنْ هي محسنةٌ أُمُّك[٤] . إذ لو قيل : من هو أحمر أَمَتُك ، ومن هو محسنٌ أمّك[٥] لكان في غاية القبح .

وسواء كانت الصفة مِمّا يَفْرِق بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة ، أم لا ، كحمراء . ووافق ابن السّرّاج على منع التذكير في الثاني . وأجازه في الأوّل لشَبهه بمُرْضِع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خال من علامة ، بخلاف أحمر ، فإن إجراء مثله على[٦] المؤنث لم يقع . فإن حذف ضمير هي وقيل : مَنْ محسنٌ أمّك[٧] سهل التذكير . وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى ، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللّفظ . قال تعالى : « ومِنَ النّاس مَنْ يَقُول آمنّا باللهِ وباليومِ الآخرِ وما هُمْ بمؤمنين [٨] » ، ويجوز البداءةُ بالمعنى

(١) صدره :

• تعش فإن عاهدتني لا تخونني •

(٢) صدره :

• فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها •

(٣) الأحزاب ٣١ . (٤) ط : « أمتك » بالتاء . (٥) ط : « أمتك » بالتاء .

(٦) ط : « عن » ، تحريف . (٧) ط : « أمتك » . (٨) البقرة ٨ .

كقولك : من قامت وقعد . وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو : مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظُر في أمرنا قومُك . وعُزِي للكوفيين .

وإذا اعتُبِر اللفظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بِقِلّة ، قال تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحديث لِيُضِلَّ عن سبيل الله بِغَيْرِ عِلْمٍ ويتَّخِذَها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ مُهِين . وإذا تُتْلَى عليه آياتُنا ولَّى مُسْتَكْبِراً [1] » وقال : ومَنْ يُؤْمِنْ بالله ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ » إلى قوله : « خالِدِين فيها أبَدا قد أَحْسَنَ الله له رِزْقاً [2] » .

• • •

(ص) : ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُوِي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يَرفَع مُلابِسَ ضمير . ويجب ذكره إن كان خاصاً مطلقاً ، خلافاً للكسائي .

(ش) : يغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهر . حُكِي : « أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِيّ » أي : عنه . وقال :

٢٧٥ — • وأنتَ الذي في رحمة الله أطمعُ [3] •

أي رحمتك . قال الفارسيّ : ومن الناس من لا يجيز هذا .

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منويٌّ معه استقر أوشبهه[4] ، وفاعلٌ هو العائد ، ما لم يرفع ذلك المنويّ ملابس الضمير ، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع نحو : جاء الذي عندك والذي في الدار ، والذي عندك أخوه .

ثم هذا المنويّ واجب الإضمار ما لم يكن خاصاً . فإنه يجب ذكره نحو : جاء الذي ضحك عندك ، أو نام في الدار ، فلا يجوز حذفُه مطلقاً ، سواء كان الظرف قريباً من

---

(١) لقمان ٦ ، ٧ . (٢) الطلاق ١١ . وفي ط : « ندخله » بالنون .

(٣) لمجنون بني عامر . وصدره :

• فيا رب ليلى أنت في كلّ موطن •

(٤) ط : « وشبهه » .

زمن الإخبار أم لا ؟ .

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو : نَزَلْنا المنزلَ الذي أمسِ ، أو الذي [1]البارحة ، أو الذي آنفاً ؛ بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس ، أو الذي يوم الجمعة .

* * *

(ص) : مسألة : يُمْنع تأخير موصول . وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها . والفرّاء : أن . وفصلُه ومتعلقاتها بأجنبي غالباً ، وبغيره في أل ، والحرفيّ غير ما . ومنه قسَم واعتراض خلافاً للفارسي ، ونداءٌ خلافاً لابن مالك فيما ولي [٨٨] غير مخاطب . ولا يتبع[2] ويُخْبرْ ويستثنى قبلَ تمامها. وقد يحذف صلة موصول أوّل[3] اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دلالة .

والمختار وِفاقاً للكوفية جوازُ تقديم متعلّق الصلة . وثالثها إن كان أل المجرورة بمِنْ . وحذف ما عُلم من موصول إلاّ أل ، وحرفي غير أن . وثالثها : إن عطف[4] على مثله . وصلة لغير أل والحرفيّ معمولُها باقٍ .

(ش) : الموصول والصلة ، حرفياً كان أو اسمياً ، كجزء اسم ، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركّب تركيب مَزْج ، ومن ثمّ وجب لهما أحكام :

أحدُها : تقديم الموصول ، وتأخير الصلة ، فلا يجوز عكسه .

وإذا امتنع تقديمُ الصلَة امتنع تقديمُ معمولِها أيضاً . وأجاز الكسائي تقديم معمول صِلة كي عليها ، نحو : جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلم . وأجاز الفرّاء تقديمَ معمولِ صِلة أنْ عليها ، نحو : أعجبني العسلَ أن تشرب .

الثاني : امتناعُ الفصل بينه وبين الصلة ، أو بين متعلّقات الصلة بأجنَبيٍّ ، إلاّ ما

---

(١) « الذي » ساقطة من ط .

(٢) ط : « ويتبع » بدون لا النافية ، وهو خطأ .

(٣) ط : « أولا » ، تحريف .

(٤) ط : « إن عطفت » بالتاء ، تحريف .

شَذَّ من قوله :

٢٧٦ ـ وأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه لساني معشرٌ عنهم أذود (١)

فصل بإليَّ ، وهو أجنبيٌّ ، بين الصّلة ومعمولها ، ومحلّه بعد لساني .

ويجوز الفصل بغير أجنبيٍّ كمعمول الصّلة نحو : جاء الذي زيدا ضرب . ومنه جملة القسم كقوله :

٢٧٧ ـ ٭ ذاكَ الذي وأبيكَ يعرف مالكا (٢) ٭

وجملة الاعتراض كقوله :

٢٧٨ ـ ٭ ماذا ، ولا عيبٌ في المقدور ، رُمْتَ أما (٣) ٭

وجملة الحال كقوله :

٢٧٩ ـ إن الذي، وهو مُثْرٍ ، لا يجود حَرٍ
بفاقةٍ تعتريه بعد إثْرَاءِ (٤)

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله :

٢٨٠ ـ ٭وانت الذي ، يا سعد ، أُبْتَ بمشهد (٥) ٭

قال ابن مالك : فإن لم يكن مخاطَبٌ عدَّ الفصلُ أجنبيّاً ، ولم يجز إلاّ في ضرورة ، كقوله :

٢٨١ ـ ٭ نَكُنْ مِثْلَ من يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ (٦) ٭

---

(١) الدرر ١ : ٦٤ .

(٢) لجرير ، وعجزه :

٭ والحق يدفعُ ترّهات الباطل ٭

ورواية الديوان ٢ : ٤٣٠ « يَدْمغ » مكان : « يدفع » .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

٭ يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل ٭

(٤) قائله مجهول .

(٥) لحسان بن ثابت . وعجزه :

٭ كريم ، وأثواب السيادة والحمد ٭

(٦) سبق ذكره رقم ٣٧٣.

أما أل ، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال ، لا بأجنبيٍّ ، ولا بغيره لأنّها كجزء من صلتها ، وكذا الموصول الحرفي ، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته ، لأن اسميّته منتفية بدونها . ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو : عجبت مما زيدا تضرب ، لأنها غير عاملة بخلاف أنْ ، وأنَّ ، وكي . وتفرَّعَ [١] على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتْبع بتابعٍ من نعت ، أو عطف بيان ، أو نسق أو تأكيد ، أو بدل ، ولا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ، فلا يقال : الذي محسنٌ أكرم زَيداً ، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء [٢] . نعم قد تَرِدُ [٣] صلةٌ بعد موصولين أو أكثر ، فيكتفي بها إمّا مشتركا فيها ، كقوله :

٢٨٢ — * صِلِ الّذي والّتي مَتّا بِآصِرَةٍ [٤] *

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله :

٢٨٣ — * وعند الذي واللات عُدْنَكَ إحْنَةٌ [٥] *

[مسائل]

وبقي في المتن مسائل :

الأولى : في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلة على الموصول ، اسمياً أو حَرْفياً [٦] مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه البصريّون .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكوفيون . وهو اختياري ، للتوسّع فيهما .

والثالث : الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو : « وكانوا فيه من الزاهِدين [٧] » . « إنّي لَكُمَا لمن النّاصِحين [٨] » « وأنا عَلَى ذَلِكُمْ من الشّاهِدين [٩] » . والمنع في

---

(١) ط : « ويفرع » بالتاء تحريف . (٢) « أساء » ساقطة من أ .

(٣) أ : « وقد ترد » بإسقاط « نعم » . وفي ب : « وأنعم وقد ترد » . وفي ط : « أنعم قد ترد » .

(٤) لم يعرف قائله . وعجزه :

* وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم *

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* عليك فلا يغررك كيد العوائد *

(٦) « اسمياً أو حرفياً » ساقطة من ط . (٧) يوسف ٢٠ .

(٨) الأعراف ٢١ . (٩) الأنبياء ٥٦ ، وفي ط : « وأنا على ذلك » ، تحريف .

غير أل مطلقاً، فيها[1] إذا لم تجرّ بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير أل قوله:

٢٨٤ ـ لا تَظْلِموا مِسْوَراً فإنّه لكُمُ ... من الذين وَفَوْا في السّر والعَلَنِ[2]

وقوله :

٢٨٥ ـ ... • وأعرِضُ منهم عمّن هَجانِي[3] •

وقوله :

٢٨٦ ـ ... • كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدا[4] •

وفي غير أل مجرورة بمن قوله :

٢٨٧ ـ ... • فإنك ممّا أَحْدَثَتْ بالمجرِّب[5] •

وقوله :

٢٨٨ ـ ... • ولا في بيوت الحيّ بالمتولّج[6] •

والمانعون مطلقاً قدّروا[7] في الآيات والأبيات متعلقاً من جنس المذكور .

الثانية : في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب :

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون

---

(١) أ ، ب : « ومنها » .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : « ترزقانه لكم » وفي ب : « لا تظلموا شزرافانسه » ، وفي ط : « لا تظلموا سنوّرا فانه » . والصواب في الدرر .

(٣) قائله مجهول . وصدره .

• وأهجو من هجاني من سواهم •

(٤) للعجاج يشكو عقوق ابنه إياه في أرجوزة له في ملحقات ديوانه ٧٦ .

(٥) لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ . وصدره :

• فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها •

(٦) للشماخ في ديوانه ١٠ . وصدره :

• فتى ليس بالراضي بأدنى معيشة •

(٧) ط : « وقدروى» ، تحريف .

والأخفش ، وابن مالك . واحتجوا بالسّماع ، قال :

٢٨٩ ــ فمن يَهْجُو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ وينْصُره سَواءُ (١)

وقال :

٢٩٠ ــ فوالله ما نِلْتُم وما نيلَ منكُمُ بمعتدل وَفْقٍ ولا متقاربِ (٢)

أي ومن يمدحه ، وما الذي نلتم . وقال تعالى : « آمنّا بالّذي أنْزِل إلَينا وأُنْزِل إليْكُمْ » (٣) ، أي والّذي أنزل إليكم ، لأن المُنْزَلَ [٨٩] الينا ليس المُنْزَل إليهم ، وقال : « ومِنْ آياته يُريكُم البرْقَ » (٤) أي أن يريكم وقالوا : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه » ، أي أن تسمع ، وبالقياس على المضاف إذا علم .

والثاني : المنع مطلقاً وعليه البصريون ، وأوّلوا الآيات ، وحملوا الأبيات على الضرورة .

والثالث : الجواز إنْ عُطِف على مثله كالآيةِ والبيت الأول ، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني .

الثالث : في جواز حذف الصّلة إذا عُلِمت قولان : أحدهما الجواز في الاسميّ غير أل ، كقوله :

٢٩١ ــ نحن الأُلَى فاجمع جمو عك ، ثم وجِّههم إلَيْنا (٥)

أي الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم . وقوله :

٢٩٢ ــ * وعز علينا أن يُصابا وعزَّ ما (٦) *

(١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٨ .

(٢) لعبدالله بن رواحة الصحابي .

وفي ط : « ولا نيل منكم » ، أ : « بمعدل رفق » تحريف .

(٣) العنكبوت ٤٦ .

(٤) الروم ٢٤ .

(٥) لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٢٧ .

(٦) للخنساء ، وصدره :

* أصيب به فرعا سليم كلاهما *

ورواية الديون ٨٠ :

أصيب به فرعا سليم كلاهما فعز علينا أن يصاب وترغما

أي : وعزما أصيبا به. وفي الحرْفِيّ إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقا انطلقت ، أي لأن كنت ، فحذف كان وهي صلة أن ، ومعمولها باق . وكذا قولهم : « كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وَذِكْرَهُن [١] » أي ما عدا النساءَ ووصفها [٢] .

• • •

(ص) : ولا يحذف عائد أل . وثالثها : يجوز بقبح لدليل ، وفوقه إن تعدّى وصفُها لاثنين أو ثلاثة . ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره . وخامسُها لضرورة . ومحلّه عند الأخفش نصب ، والمازنيّ جر . والفراء يجوزان . وسيبويه يقاس بالظاهر .

(ش) : في حذف العائد من صلة أل نحو : الضّاربها زيدٌ هند [٣] أقوالٌ : أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجمهور . واختلف في محلّه : أمنصوب هو أم مجرور ؟ فذهب الأخفش : إلى أنه منصوب ، والمازني إلى أنه مجرور ، والفراء إلى جواز الأمرين ، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر ، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو : جاء الضّاربا زيداً أو زيدٍ [٤] جاز في الضمير نحو : الضارباهما غلامُك الزيدان . وحيث وجب في الظاهر النصب نحو : جاء الضارب زيداً وجب في الضمير ، نحو : الضاربُه زيد غلامك .

والثاني : الجواز مطلقاً كقوله [٥] :

(١) أ : « كل شيء مهر ما النساء وذكرهن » . ب : « مهرها والنساء ، وذكرهن » . ط : « مهمه ما النساء » . والصواب ما أثبتنا . والمهه : اليسير الحسن . والنساء نصب على الاستثناء أي ما خلا النساء وذكرهن ، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض . وانظر اللسان : (مهه) . والقاموس : (ما) .

(٢) « ووصفها » ساقطة من ط ، ب .

(٣) ط : « الضاربها زيداً هند » أ : « الضاربها زيد هنداً » ، صوابهما في ب ، والأشموني ١ : ١٧٠ .

(٤) إنما يصح التمثيل بإثبات النون مع الوصف الناصب لما بعده ، وحذفها حين يجر ما بعده .

(٥) ط : « لقوله » ، صوابه في أ ، ب .

٢٩٣ – • ما المستفِزّ الهوى محمودَ عاقِبَــــةٍ [(١)] •

أي المستفزه.

والثالث: إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز. لا تقول: جاءني الضارب زيدٌ، لأنّه لا يُدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفُه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضّاربه [(٢)] زيد. وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين، وفي المتعدّي إلى اثنين أحسن منه في المتعدّي إلى واحد.

قال أبو حيّان: وما علّلَ به قُبْحَهُ [(٣)] من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربتُ، ولم يقل أحد بقُبْحه [(٤)].

والرابع: إن كان الوصف الواقعُ في صلتها مأخوذاً من متعدٍّ إلى واحد، فالإثبات فصيح، والحذف قليل، نحو: الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُن الحذف، لأجل الطول، والحذف من المتعدّي [(٥)] لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو: جاءني الظانه [(٦)] زيد منطلقاً، والمعطيه زيد درهماً والمُعلمه بكر عمراً منطلقاً، وإن شئت: الظان، والمعطي، والمعْلم.

والخامس: أنه خاصٌّ بالضرورة.

• • •

(ص): ويحذف غيرُه إن كان بعضَ معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متّصلاً منصوباً بفعل، قال أبو حيان: تامٍّ [أو ناقص] [(٧)]، أو وصف، أو مجروراً بوصف ناصب [(٨)]، وضعّفه ابن عصفور. وقال الكسائي: أو غير وصف، أو حرف جرٍّ

(١) قائله مجهول. وعجزه:

• ولو أتيح له صفو بلا كدر •

(٢) ط: «جاء من الرجل الضارية زيد»، تحريف.

(٣) ط: «فتحه» تحريف.

(٤) ط: «ولم يقل أحد بفتحه» بالفاء والتاء، تحريف.

(٥) ط: «والحذف للمتعدي». (٦) ط: «جاءني الظان زيد»، تحريف.

(٧) تكملة يقتضيها ما سيَرِدُ في الشرح، لأن أبا حيان هو الذي انفرد بإجازة حذف المنصوب بالفعل الناقص.

(٨) أ: «أو مجروراً بوصفه ناصب». ط: «أو مجرراً أو بوصف ناصب». صوابهما ما أثبتنا من ب.

بمثله معنىً ومتعلّقاً الموصولُ ، أو موصوفٌ به . قال ابن مالك : أو تعيّن أو كان معه مثلُه ، وأباه أبو حيان . أو مبتدأ (١) ليس بعد نفي أو حصرٍ ، أو معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، خلافاً للفراء في الأخيرة . ولا خبره جملة ولا ظرفاً . وشرط البصريّةُ طولَ الصّلة غالباً إلاّ في أيّ .

• • •

(ش) : عائد الصلة (٢) غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلّة جاز حذفه مطلقاً كحذف المعمول نحو : أين الرجل الذي قلت ؟ تريد ، قلت : إنه يأتي ، أو نحوه . وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متّصلاً . فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو : جاء الذي إياه أكرمت ، أو ما أكرمت إلاّ إياه . وإن كان متّصلاً ، فله أحوال : أحدها : أن يكون منصوباً ، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو : « أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولاً (٣) » ، أي بعثه .

٢٩٤ — • ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنهُ بهِ (٤) •

[٩٠] أي : موليكه . أو بغيرهما لم يجز نحو : جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر . وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص نحو : جاء الذي كُنته زيد (٥) . قال ابن قاسم (٦) ، وفيه نظر ، وقال (٧) ابن عقيل : [يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلا بفعل ناقص نحو : جاء الذي كأنه منطلق ، فلا يجوز حذف الهاء] (٨) .

الثاني : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور :

---

(١) أ : « أو مسنداً » ، تحريف. (٢) ط : « عائد صلة عليه » . (٣) الفرقان ٤١ .

(٤) سقط ذكره من الدرر ، وهو من شواهد التصريح والأشموني . وعجزه :

• فما لدى غيره نفع ولا ضررُ •

(٥) ط : « ليته » ، تحريف .

(٦) كذا باتفاق النسخ ، ويقال أيضاً : « ابن أم قاسم » وقد سبقت ترجمته في ص٢٦ .

(٧) ط : « وقال في ابن عقيل » بزيادة : « في » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقال ابن عقيل » : وبعدها بياض في أ ، وفي ب بياض مكتوب فيه لفظ « كذا » .

وفي ط أشير في الهامش إلى أنه : « كذا بالأصل » والتكملة من ابن عقيل ١ : ٨٢ .

إحداها : أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو : « فاقْضِ ما أنت قاض[1] » . أي قاضيه .

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن ، وبأنه منصوب في المعنى . ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي ، فكذلك ما في معناه . فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو : جاء الذي أنا ضاربُه أمس ، أو غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه . وأجازه الكسائي لقوله :

٢٩٥ — أعُوذ بالله وآياتِــــــه من باب مَنْ يُغْلَــق مــن خارج[2]

أي يغلق بابه .

ثانيها : أن يُجَرّ بحرف جرّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً نحو : مررت بالذي ، أو بالرجل الذي مررت ، أي به . «ويَشْرَبُ مما تَشْرَبون[3] » ، أي منه . فإن جُرّا معاً بغير حرف نحو : جاء غلامُ الذي أنت غلامه ، أو لم يُجرّ الموصول أصلاً نحو : جاء الذي مررت به ، أو جر بحرف لا يماثل ما جُرّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللتَ به ، أو ماثله لفظاً لا معنىً ، كمررت بالذي مررت به على زيد ، أو لفظاً ومعنى لا متعلّقاً كمررت بالذي فرحت به ، لم يجز الحذف في الصور كلها .

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط[4] نحو : الذي سرت يوم الجمعة أي فيه ، والذي رطل بدرهم لحم[5] ، أي منه ، فحسّن الحذف تعين المحذوف كما حسّنه في الخبر ، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة . قال : ويمكن أن يكون منه : «ذلك الذي يُبَشِّر الله عبادَه[6] » أي به . وقال أبو حيّان : لم يذكر أحدٌ ذلك[7] في الصلة ، وإنما ذكره في الخبر ، ولا ينبغي أن يقاس عليه ، ولا أن يُذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب .

وجوّز ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُرّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصّلة ،

(١) طه ٧٢ . (٢) قائله مجهول . (٣) المؤمنون ٣٣ .

(٤) « وإن لم يوجد الشرط » ساقطة من ط .

(٥) أ : « بدرهم شحم » بالشين .

ب : « بدرهم ثم » ، تحريف .

(٦) الشورى ٢٣ . (٧) ط فقط : « ولم يذكر ذلك أحد » .

وهو معنى قولي : أو كان معه مثله كقوله [١] :

٢٩٦ ـ ولو أنّ ما عالجتُ لين فؤاده فقسا استُلين به للان الجَنْدلُ[٢]

وأباه أبو حيان ، وقال : إن البيت ضرورة ؛ فقولي : وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك .

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً ، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، لم يجز حذفه نحو : جاءني اللذان قاما أو ضربا ، وجاء الذي الفاضل هو ، أو إن الفاضل هو . وإن كان مبتدأ جاز بشروط :

أحدها ألا يكون بعد حرف نفي ، نحو : جاءني الذي ما هو قائم .

الثاني : ألا يكون بعد أداة حصر نحو : جاءني الذي ما في الدار إلا هو ، أو الذي إنما في الدار هو .

الثالث : ألا يكون معطوفاً على غيره نحو : جاءني الذي زيد ، وهو منطلقان .

الرابع : ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو : جاءني الذي هو وزيد فاضلان . وخالف الفراء في هذا الشرط ، فأجاز حذفه . وردّ بأنه لم يسمع ، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً .

الخامس : ألا يكون خبره جملة ، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: « الذين هم يُراءُون » [٣] . وقولك : جاءني الذي هو في الدار ، لأنه لو حذف لم يُدْرَ أحذف من الكلام شيءٌ أم لا ، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة .

السادس : أن تطول الصّلة . شرط ذلك البصريون ، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا

---

(١) ط : « أو كان معه مثل » ، تحريف .

(٢) نسب إلى الأحوص في الخزانة ١ : ٢٤٨ . والأغاني ١٨ : ١٩٦ .
في جميع الأصول : «لين فؤادها » وصوابه من الخزانة ، فإن الضمير في « فؤاده» للعاذل كما صرح البغدادي . أ : « فعسى استلين » ، تحريف ، وفي ب : « لكان الجندل » ، تحريف كذلك .

(٣) الماعون ٦ .

الحذفَ من قولك : جاء الذي هو فاضل ، لوروده في قراءة : « تماماً على الذي أحسنُ[١] » بالرفع ، أي هو أحسن ، وقوله :

٢٩٧ — • من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهُ[٢] •

أي بما هو سفه ، والبصريون جعلوا ذلك نادراً .

ومحل الخلاف في غير أيّ . أما أيّ فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً ، لأنها مفتقرة إلى الصّلة وإلى الإضافة ، فكانت أطول ، فحسُن معها تخفيف اللفظ .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول : « وهو الّذي في السّماء إله[٣] » أي هو إله .

• • •

(ص) : وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه ، وغلّطه الزجاج . والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابُها . فإن حذف مضافُها أعربَتْ على الصواب كما لو ذُكِر ، أو العائد[٤] . وقيل : تبنى مع الظرف مطلقاً . وتُصرَف مع التاء ، وعن [٩١] أبي عمرو : لا . وقيل : هو فيما إذا سمي[٥] .

• • •

(ش) : لأي الموصولة أربعة أحوال :

أحدها : أن يذكر مضافها وعائدُها ، نحو : جاءني أيُّهم هو[٦] قائم .

والثاني : أن يحذَف مضافها ويذكَر عائدها ، نحو : اضربْ أيّاً هو قائم . وهي

---

(١) الأنعام ١٥٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• ولم يحد عن سبيل المجد والكرم •

وفي ط : « لا ينطق » .

(٣) الزخرف ٨٤ .

(٤) في جميع النسخ : « كما لو ذكرا أو العائد » ، ولم يسبق ما يستوجب التثنية .

(٥) « فيما » ساقطة من أ ، ب .

(٦) « هو » ساقطة من أ .

معربةٌ في هذين الحالين بإجماع .

الثالث : أن تضاف ويحذف عائدهـا ، كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعة أيُّهُم أشدُّ[1] » ، وقول الشاعر :

٢٩٨ — • فسلِّم على أيُّهم أفْضَلُ[2] •

وهي في هذه الحالة مبنيّةٌ على الضم عند سيبويه والجمهور ، لشدّة افتقارها إلى ذلك المحذوف . وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة . وقيل : لا لأن قياسها البناء وإعرابها مخالفٌ له[3]. فلما نقص من صلتها التي هي موضِّحةٌ ومبيِّنةٌ لها ، رجعت إلى ما ما عليه أخواتها[4] ، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ، لأنّه حذفَ من كُلٍّ ما يُبَيِّنُه. وذهب الكوفيون، والخليل ، ويونس ، إلى إعرابها حينئذ ، وأوّلوا الآية على الحكاية ، أو التعليق . على أنّ فيها قراءةً بالنصب[5] .

وقال ابن مالك : إعرابها حينئذ قويٌّ ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً ، فكذا في[6] الموصولة .

الرابع : أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد ، نحو : اضرب أيّاً قائم ، وهي في هذه الحالة معربة . قال ابن مالك : بلا خلاف . وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيّان والرّضي ، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي : على الصواب.

وإذا أنث أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف ، إذ ليس فيها إلا التأنيث . وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بالتعريف بالعلمية ، ولذلك منع من الصرف (جُمَع) المؤكّد به. وفرق ابن

---

(١) مريم ٦٩ .

(٢) قائله غسان بن وعلة ، وقد سقط الشاهد من الدرر في هذا الموضع . وصدره :

• إذا ما لقيت بني مالك •

(٣) أ : وقيل : لا لأن قياسها محالف . ب : وقيل : لأن قياسها مخالف له .

(٤) أ : « أحوالها » ، ط : « إخوتها » .

(٥) انظر لقراءة النصب ما ورد في كتاب سيبويه ١ : ٣٩٦ .

(٦) « في » ساقطة من ط .

مالك بأنَّ شبه (جُمَع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمَع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية.وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار ،فالأخفش يصرف أية، وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلميّة[1] ، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ، لأنه وقع في الوسط .

* * *

(ص) : ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً ، خلافاً لابن السّرّاج وكثيرٍ ، وحالاً ولو مقدّمة ، خلافاً لهشام .

(ش) : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والنسّق عليه نحو : جاءني الذي ضربت نفسَه ، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً ، خلاف . فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع . واختُلف عن الفراء في ذلك .

واتّفقوا على مجيء الحال منه ، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير ، نحو : هذه التي عانقتُ مجرّدةً، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت ، فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

خاتِمَة

(ص) : (خاتمة) : مَنْ للعالِم وشبهه ، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً ، وقيل : مطلقا . وما لغيره غالبا ، ومبهمِ أمره وصفاتِ عالم . وقيل : وله مطلقا ، وقيل : بقرينة.

(ش) : الأصل في (من) وقوعها على العاقل ، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع :

أحدها : أن ينزل منزلته نحو : « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَنْ لا

(١) « والعلمية » ساقطة من أ .

يَسْتَجِيبُ له(١) » . عبرَّ عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عَبَدوها ، وقوله :

٢٩٩ — • أسِرْبَ القَطا هل من يُعيرُ جناَحهُ (٢) •

نزَّل القطا منزلَة العاقل لخطابه ونداثه .

الثاني والثالث : أن يقترن معه في شمول أو تفصيل : فالأول : نحو : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسَبِّحُ له مَنْ في السَّمَوات والأرْض(٣) ». والثاني : نحو : « ومِنْهم مَنْ يَمْشي على أَرْبَعٍ (٤) » ، لاقترانه بالعاقل فيما فُصِّل بِمَنْ في قوله : « خَلَقَ كُلَّ دابَّة مِنْ ماء(٥) » .

وزعم قوم منهم(٦) قُطْرُب وقوع من على غير مَن يعقل دون اشتراط ، أخذاً من ظاهر ما وَرَد من ذلك .

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل ، وقد يقع للعاقل نادراً نحو : «لِمَا خَلَقْتُ بيَدَي(٧) » . و « السَّماءِ وما بَنَاها (٨) » الآيات. « ولا أَنْتُم عابدون ما أعبد(٩) ». وسمع : سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا . ولورود هذا وأمثاله (١٠) زعم قومٌ منهم ابن درستويه ، وأبو عبيدة ومكّيّ ، وابن خروف ، وقوعها على آحادِ من يعقل مطلقا. وقال السُّهيلي : لا يقع على أولي العلم إلاّ بقرينة. ويقع على صفاتِ من يعقل، نحو : « فانْكِحُوا [٩٢] ما طاب لَكُم من النِّساء (١١) » أي الطّيِّب ، وعلى المبهم أمره ، كأن ترى شَبَحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول : أخْبِرني مَا هُنَاك .

• • •

(ص) : ويقعان شرطاً واستفهاماً ، وأنكر الفرّاء نحو : من قائم ، ونكــرتين

---

(١) الأحقاف ٥ .
(٢) للعباس بن الأحنف ، أو المجنون . وعجزه :
• لعلّي إلى ما قد هويتُ أطيرُ •
(٣) النور ٤١ ، وفي ط : « ومن في الأرض » ، تحريف .
(٤) النور ٤٥ . (٥) للنور ٤٥ . (٦) « قوم منهم » ساقطة من ط .
(٧) ص ٧٥ . (٨) الشمس ٥ . (٩) الكافرون ٣ .
(١٠) ط : « ومثاله » ، تحريف . (١١) النساء ٣ .

موصوفتين خلافاً لقوم. وشرط الكسائي (لمَنْ) وقوعها محلّ جائز تنكيرٍ. وبعضهم واجبه. قال الفارسي: وتقع نكرة تامة، وتوصف بما في قولٍ، لتعظيم، أو تحقير، أو تنويع. وخلَتْ نكرة من صفة في ما أفعله. ونِعِمّا، وإنّني مما أنْ أفعل. وقيل: معرفة فيهما. وتزاد. قيل: ومَنْ.

(ش): تقع (من) و (ما) شرطيتَيْن نحو: «مَنْ يعمل سوءاً يُجْزَ به[1]». «وما تَفْعَلُوا من خيرٍ يعلمْهُ الله[2]». واستفهاميَّتين نحو: «مَنْ إلهٌ غيرُ الله[3]». «وما ربُّ العالمين[4]». ونكرتين موصوفتين نحو: مررتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لك. وبما مُعْجِبٍ لك. قال:

٣٠٠ — ألا رُبَّمن تَغْتَشُّهُ لك ناصِحٍ ومؤتَمَنٍ بالغيب غيرِ أمينِ[5]

وقال:

٣٠١ — ربما تكره النُّفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ[6]

وأنكر قومٌ[7] وقوعهما موصوفتين، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما. وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو: الجَمّ الغفير[8]، ويأيها الرجل، و(مَنْ) و(ما) من هذا القبيل.

وزعم الكسائيُّ أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلاّ في موضعٍ يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ كقوله:

٣٠٢ — * رُبَّ مَن أنضجت غيظاً قَلْبَهُ[9] *

وردّ بقوله:

---

(١) النساء ١٢٣. (٢) البقرة ١٩٧. (٣) القصص ٧١ وغيرها.
(٤) الشعراء ٢٣. (٥) قائله مجهول. من شواهد سيبويه.
(٦) لأمية بن أبي الصلت، أو لآخرين. (٧) كلمة: «قوم» ساقطة من ط.
(٨) ط، فقط: «الجماء الغفير» وهما لغتان كما يقال في لغة ثالثة: «جماء الغفير» بالإضافة.
(٩) من قصيدة مفضّليّة لسويد بن أبي كاهل اليشكري. يقال لها اليتيمة. وعجزه:
* قد تمنى لي موتاً لم يطع *

٣٠٣ — • فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا [١] •

وقيل : يكفي الشرط [٢] .

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمُّنُ شرطٍ ولا استفهام كقوله :

٣٠٤— • ونِعْمَ مَن هو في سِرٍّ وإعلان [٣] •

ولم يوافقه أحد على ذلك .

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التعجب ، نحو : ما أحسن زيداً، على مذهب سيبويه [٤] .

الثاني : في باب نِعْم ، نحو : غسلته غسلاً نِعمّا ، ودققته دقّاً نِعِمّا . على خلاف ، فقد قيل : إنها هنا معرفة ، أي نعم الغسل ونعم الدقّ ، قاله ابن خروف .

الثالث : في قولهم : إنّي مما أن أفعل ، أي إني من أمرٍ فِعْلِي . وقيل : إنها هنا معرفة أيضا .

وذهب قوم منهم ابن السِّيد [٥] ، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم

---

(١) من أ « على من عادانا » ، تحريف .

والبيت لحسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك أو عبدالله بن رواحة . وعجزه :

• حب النبيّ محمد إيانا •

(٢) ط : « يكفي في الشرط » .

(٣) لا يعرف قائله ، وصدره :

• ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه •

المزكأ : الملجأ .

(٤) « على مذهب سيبويه » ساقطة من أ ، ب . وانظر الأشموني ٣ : ٣٦ .

(٥) عبدالله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي . من مصنفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل. الحلل في شرح أبيات الجمل . المسائل المنثورة في النحو . توفي سنة ٥٢١ .

كقولهم : « لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ » . و :

٣٠٥ — • لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [١] •

أي لأمر عظيم. ومنه : « الحاقّة ما الحاقة [٢] » . « فغشيَهُمْ من اليمّ ما غَشِيَهُمْ [٣] » ، أو التحقير نحو : أعطيت عطيّةً ما . أو التنويع نحو : ضربت ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب ، وفعلت فعلاً ما . أي نوعا من الفعل . والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة .

وأبطل ابن عصفور الزّيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ، ونحوه .

وتقع (ما) زائدة نحو : « فبما رحمة من الله »[٤] ، « مِمّا خطاياهم [٥] » « أمّا أنت منطلقا » .

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله :

٣٠٦ — آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ ، والأثرونَ مَنْ عَدَدَ [٦]

أي : والأثرون عدداً .

والبصريون أنكروا ذلك ، لأنها اسم ، والأسماء لا تزاد ، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَداً [٧] .

• • •

(ص) : وتقع (أيّ) شرطاً ، واستفهاما ، وصِفَةَ نكرةٍ ، حَذْفُها نادر. وقيل:

---

(١) الشاهد أهمله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ١١٦ ، وينسب إلى أنس بن مدركة الخثعمي ، وصدره :

• عزمت على إقامة ذي صباح •

(٢) الحاقة ١ . (٣) طه ٧٨ . (٤) آل عمران ١٥٩ .

(٥) هذا باتفاق النسخ . وهي قراءة أبي عمرو . وقرأ الباقون : « مما خطيئاتهم » .

(٦) مجهول القائل .

(٧) هذا ما في ب ، وفي أ : « يعد عدا » : تحريف . وفي ط : « تعد عدداً » .

شائع (١) . قال ابن مالك : وحالاً . والأخفش : ونكرة موصوفة .

(ش) : تقع أيّ شرطاً كقوله :

٣٠٧ أيّ حين تُلِمّ بي تَلْقَ ما شئـ ـتَ من الخير ، فاتّخِذني خليلا (٢)

واستفهامية نحو : « فأيُّ الفريقين أحقّ بالأمن (٣) » . وصفة نكرة كقوله :

٣٠٨ — • دعوت امرأً أيَّ امرئٍ فأجابني (٤) •

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشْتُقّ منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارسٍ أيّ فارس، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة ، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفةٍ يمكن أن [٩٣] يثنى بها . فإذا قلت : سررت برجل أيّ رجل ، فقد أثنيت عليه ثناء كافيا (٥) بما في كل ما يمدح به الرجل . وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة . والغالب ذكر هذه النكرة . وقد تحذف كقوله :

٣٠٩ — • إذا حارب الحجّاجُ أيّ منافق (٦) •

أيْ منافقاً ، أيّ منافق. وهذا في غاية الندور ، لأن المقصود بالوصف بأيّ التعظيم ، والحذف منافٍ لذلك .

وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالاً كقوله :

٣١٠ — • فلله عينا حبترٍ أيما فتى (٧) •

(١) ط : « سائغ » بالسين والغين ، تحريف .

(٢) مجهول القائل . (٣) الأنعام ٨١ .

(٤) مجهول القائل ، وعجزه :

• وكنت وإياه ملاذاً وموئلا •

(٥) ط : « ثناء كافيا » ساقطة من ط .

(٦) للفرزدق في ديوانه ٥١٤ . وعجزه :

• علاه بسيف كلما هز يقطع •

(٧) لراعي من مقطوعة في الحماسة ٢ : ١٥٠ بشرح المرزوقي . وهو من شواهد سيبويه وصدره :

• فأومأت إيماء خفياً لحبتر •

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع « أيّما» على الابتداء . والخبر محذوف ، والتقدير : أي فتى هو .

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما) ، نحو : مررت بأيّ كريم . والجمهور منعوا ذلك ، لأنه لم يُسْمَعْ .

تمّ — والحمد لله — الجزء الأول

من كتاب همع الهوامع

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني

وأوّله : « كتاب العمد »

فهرس الجزء الاول

همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع

١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ٢٠٠١/٢٦٢٠

الترقيم الدولى : 2 - 255 - 232 - 977

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

: ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤٢ - ٠١١/٣٣٨٢٤٤

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

عالم الكتب

الإداره : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبه : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الثاني

عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

كان يراودني أملٌ كبير منذ أن عرفت النّحو العربيّ دارساً وباحثاً أن أقوم بتحقيق كتاب : (همع الهوامع) للإمام جلال الدّين السّيوطيّ ، لأنّ هذا الكتاب كان المورد العذب لدارستي النّحوية ، يُسْعِفُني بكلّ ما أريده ، ويبلّ الصّدى في كلّ ما أطلبه .

عرفته من خلال دراستي النّحوية في الماجستير والدّكتوراه فقدّم لي مادّة حيّة خِصْبة في هاتين الرسالتين :

وعلى الرغم من قيمته العلميّة الّتي أشرت إليها في مقدمة الجزء الأول لم يظفر منذ أنْ طبع سنة ١٣٢٧ هـ إلى وقتنا الحاضر بالمحقّق الذي يبدّد تحريفات النسخة المطبوعة ، ويقدّم نصّ هذا الكتاب مُبَرّأً من كلّ عيب ، سليماً من التحريفات الّتي تشوّه جماله ، وتقف عقبة في طريق الإفادة منه ، والانتفاع به .

وعَجِبْتُ لِمَ بقي هذا الكتاب هذه الفَتْرةَ الطّويلة بدون تحقيق ؟ مع أنه كما قلت : عِمْلاقٌ في ميدان النحو ، وفي ميدان اللغة والصرف .

اعتمد عليه القدامى في بحوثهم ، ويكاد يُطِلّ عليك بوجهه في تعليقات الصّبان على الأشموني ، وتعليقات ياسين على التصريح .

واعتمد عليه المحدثون ، فلا تكاد تخلو رسالة جامعيّة ، أو بحث نحويّ من نصوص

هذا الكتاب لتأييد فِكْرة ، أو دَعْم رأي ، أو تقوية احتجاج .

ولعلّ سبب الإحجام عن تحقيق هذا الكتاب يرجع إلى أنّه مملوءٌ بالتحريفات ، والأخطاء النحويّة ، واللّغويّة ، والأسلوبيّة والإملائيّة فضلاً عن الفراغات التي تتخلّل بعض النصوص فتقطع ما اتّصل منها ، والعبارات والجُمَل الساقطة التي تحول بين الدّارس وبين فهم هذه النصوص .

مِنْ أجل ذلك صمّم عزمي على أن أقوم بهذا العبء، عبء تحقيق هذا الكتاب مهما كلّفني ذلك عناءً وتعباً ، وجهداً ومشقّة فإن التّعب في سبيل العلم لذّة ، والمعاناة من أجل المعرفة سعادة .

وعرضت الفكرة على أستاذنا شيخ المحقّقين الأستاذ عبد السلام هارون فباركها ، وشجّعني على أن يكون رفيق الطريق في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب .

بيَدْ أنّ مشاغل أستاذنا العلميّة في مجال التحقيق والتأليف لَمْ تعطه الوقت الكافي لمتابعة تحقيق بقية أجزاء الهمع .

وحبيّ الكبير لهذا الكتاب دفعني إلى أن أحمل وحدي راية التحقيق في الأجزاء الباقية معتمداً على الله وحده ، فبتوفيقه يسهل الصّعب وتذلّل المتاعب ، وتُيَسّر الأمور ، وتحلّ المشكلات .

وكنت أودّ أن أبدأ هذا الجزء بدراسة وافية لهذا الكتاب أبيّن فيه منهج السيوطيّ في التأليف النّحوي ، ومقارنته بمناهج المؤلفات النحويّة الأخرى ، وآراء السيوطيّ ، وأثرها في مجال النحو العربيّ ، والجديد من هذه الآراء ، والمسائل التي انفرد بها ، والموضوعات التي ناقش فيها غيره . غير أنيّ وجدت مادّة هذه الموضوعات غزيرة لا تستوعبها مقدّمة أو تصدير ، فآثرت أن ادّخر ذلك لدراسة أضمّها إلى نهاية الجزء الأخير لتكون خاتمة . وربّما استغني عن هذه الخاتمة وإلحاقها بهذا الكتاب لأخرج هذه الدراسة في كتاب مستقلّ عن : « السيوطي في ضوء كتابه همع الهوامع » .

وأحبّ أن أبيّن للقارىء في مجال التحقيق أني لا أفتخر بما عملت ، فالكتاب من تراث الإسلام والعربيّة ، وما بذل في سبيل هذا التراث ضريبة لا بدّ أن تؤدى .

غير أنه من باب العلم بالشيء أودّ أن أبيّن للدارس ما يأتي :

في هذا الجزء المحقق مجموعة من الشواهد الشعريّة لم يستطع نسبتها صاحب : الدّرر اللوامع لأنها مجهولة القائل بالنسبة له .

وقد استطعت بتوفيق الله إزالة الغموض عن قائليها ، ونسبْتُ كل بيت منها إلى قائله . ومنها على سبيل المثال الشواهد رقم ٣١٨ — ٣٣٣ — ٣٤٩ — ٤٣١ — ٤٣٢ — ٤٣٩ — ٤٨٨ — ٥٢٠ — ٥٦٨ — ٦٣٠ — ٦٣٣ .

ومن الشواهد التي لم يعرف لها تتمّة الشاهد رقم ٥٢٣ وقد استطعت معرفة التّتِمّة .

والشاهد رقم ٣٥٤ عند صاحب الدرر ، ومحقّق كتاب : (الوقف والابتداء) لابن الأنباريّ مجهول القائل . واستطعت أن أنسب الشاهد لقائله .

وهناك شواهد أغفلها صاحب الدّرر ، فلم يتناولها بالبحث في كتابه ، ضَبَطْتُهَا واجتهدت في نسبتها ، وأشرت في التحقيق إلى هذا الإغفال .

وفي مجال النصوص المفقودة من الهمع استطعت أن أعثر على مُعْظَمِها ، وقد سجلتها في هامش التحقيق لتملأ هذا البياض أو هذا الفراغ الذي اشتركت فيه نسخ الهمع المخطوطة ، وتجد هذه النصوص المفقودة في الصفحات رقم ٣١ — ٨١ — ٢١٣ — ٢٧٥ .

أمّا التحريفات العديدة فقد أجهزت عليها بمقابلة النسخة المطبوعة على النسختين المخطوطتين . ومع ذلك فقد أجد التحريف مكرّراً في النسخ الثلاث التي أشرنا إليها في مقدّمة الجزء الأول . وبرجوعي إلى المصادر النحوية واللغوية التي نقل عنها السيوطي استطعت أن أزيل كثيراً من هذه التحريفات .

وقبل أن أختم هذا التصدير أودّ أن أنبّه القارىء الكريم أن شواهد الهمع الشعرية قد تناولها بالدراسة والبحث العالم المدقّق أحمد بن الأمين الشنقيطيّ في كتابه : (الدّرر اللوامع على همع الهوامع) وهو كتاب مستقلّ يحتاج إلى تحقيق ، لأن كثيراً من شواهده يعتريها التحريف ، وقد أنجزت بحمد الله تحقيق الجزء الأول منه وهو في طريقه إلى

القارىء قريباً إن شاء الله . لهذا كان منهجي في تحقيق الشواهد ألاّ أكثر الحديث عنها ، وعن الغرض بالاستشهاد بها ، وما دار حولها من مناقشات ، لأن كتاب الدّرر قد تكفّل بذلك . وقد اكتفيت فقط في مجالها بالتحقّق من نسبة الأبيات إلى قائليها ، ومراجع هذه الشواهد ، وضبطها حتى يسهل على القارىء الانتفاع بها .

وفي خاتمة هذا التصدير أتوجّه بالشكر العميق إلى أستاذي شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون إذْ اشترك معي في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، وأَعْتَرِفُ أنني أفدت من مصاحبتي له في مجال تحقيق الجزء الأول الشيء الكثير الذي كنت أجهله ، فله مني الوفاء ، والإعزاز ، والتقدير . وأسأل الله تعالى أن يهبه العمر المديد ، ويجزيه عنّا أحسن الجزاء .

وأرجو الله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً ، ويساعدنا على إتمام ما بقي من أجزاء هذا الكتاب العظيم ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

عبد العال سالم مكرم
الكويت ١٧ — ١ — ١٩٧٥ .

هَمْعُ الهَوَامِعِ

فِي

شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ

الكتاب الأول في: العُمَد

(ص) : الكتاب الأول : في العُمَد . وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ .

(ش) : العمدة[١] : عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه[٢] الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب .

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان ، وكاد، واسم إنّ ، ولا ، وجُزْءا[٣] ظَنّ ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ، وَنُصِبَتْ .

المبتَدأ والخَبَر

(ص) : المبتدأ : اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار ــ وفاقاً للرّضيّ ــ كُلٌّ أصلٌ .

(ش) : اختلف في أصل المرفوعات، فقيل : المبتدأ ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام .وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ . والفاعل معمولٌ لا غيرُ .

وقيل : الفاعل أصلٌ ، والمبتدأ فرعٌ عنه . وعُزِي للخليل . ووجهه : أن عامله لفظيّ ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ ، فإنه[٤] إنما رُفِعَ[٥] للفَرْق بينه وبين

(١) ب فقط : « العمد » من دون تاء ، بصيغة الجمع . (٢) ط فقط : « إعرابها » .
(٣) ط فقط : « وخبرا ظنّ » بالخاء والباء . (٤) ب فقط : « وإنه » بالواو .
(٥) أ فقط : « وقع » بالواو والقاف ، وقد علق الناسخ في الهامش بقوله : (عله : « رفع » بالراء والفاء لا بالواو والقاف) .

المفعول ، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني .

وقيل : كلاهما أصلان . وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرعٍ عنه. [١] واختاره الرّضيّ . ونقله عن الأخفش وابن السّراج . قال : وكذلك التمييز ، والحال[٢] والمستثنى أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه ، كما هو مذهب النحاة . انتهى .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة .

* * *

(ص) : قالوا : وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوه، مُخْبَرَاً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً — خلافاً للكوفيّة — كافٍ . وشرطه : تقدّم نفي ولو بـ « غير » أو استفهام . وثالثها [٣] يجوز دونه بقبح [٤]

ومنعه أبو حيان في غير « ما » و « الهمزة » . وهو قائم مقام الفعل ، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه .

ولا يُصَغّر ولا يوصف ، ولا يُعَرّف ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » خلافاً لابن حَوْطِ الله[٥] . فإن طابقهما فخبر مقدّم . أو مفرداً . أو مكسّراً . أو ما استوى مفرده [٦] وغيره جاز [٧] .

ودخل بقولنا : « غير زائد » نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ [٨] » . قالوا : و « بِحَسْبِكَ دِرْهم » . والمختار — وفاقاً لشيخنا الكافيَجيّ — أنه خبر [٩] .

---

(١) ط فقط : « وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه » .
(٢) كلمة : « والحال » سقطت من أ . ب . (٣) ط : « وبالهاء » مكان : « وثالثها » ، تحريف .
(٤) ط : « بفتح » بالفاء والتاء . تحريف صوابه من أ ، ب .
(٥) هو عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمن بن سليمان ابن عمر بن حوْط الله الحارثي الأَنْدي ، أبو محمّد . ولد « بأندة » سنة ٥٤٩ ومات بغرناطة سنة ٦١٢.
(٦) في أ فقط : « أو ما استوى معرفة » . تحريف . وانظر الشرح .
(٧) في ب ، ط : « جازا » بألف التثنية . وانظر الشرح .
(٨) فاطر ٣ . (٩) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

« وبنحوه » : رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا .

(ش) : حدّ النحاة المبتدأ بأنّه : الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ .

فقولنا : المجرّد من عامل لفظيّ أخرج : الفاعِلَ ونائبَه ، ومدخولَ النواسخ ، والخبرَ . وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو : الابتداء .

وقولنا : غير المزيد : يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ (١) » ، و«بِحَسْبِكَ درهَمٌ » ، فخالِقٌ ، وحَسْبُكَ مبتدآن ؛ لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته .

وقولنا : « ونحوه » : يدخل نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا ، فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرُبَّ ، لأنها في حكم الزائد ، إذْ لا تتعلّق بشيء .

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عنــدي لأمرين :

أحدهما : أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر ــ كما سيأتي ــ اختياري له . وهو لفظيّ .

والآخر : أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم ، فلذا تورّكْتُ (٢) بقولي : « قالوا » . وما قالوه في « بحسبك درهم» غير مرضِيٍّ أيضاً ، فإن شيخنــا الكافِيَجيّ، اختار أنّ : «بحسبِك درهمٌ» خبر مقدم، وأن المبتدأ «درهم » نظراً للمعنى ، لأنه مَحَطّ الفائدة ، إذْ القصد الإخبار [٩٤] عن «درهم» بأنه كافيه . وما قاله شيخُنا هو الصّواب .

ثم المبتدأ قسمان : قسمٌ له خبر . وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر ، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل(٣) ، أو اسم مفعول ، أو صفةً مُشَبَّهة، أو منسوباً .

وشرطه أن يكون سابقاً ، فليس منه نحو : أخواكَ خارجٌ أبوهما (٤) ، لعدم سَبْقِه .

---

(١) فاطر ٣ .

(٢) تورّك عن الحاجة ــ أخّرها . وفي أ ، ب : « وركت » من دون تاء في أوّله .

(٣) في أ : «كان فاعل» بإسقاط كلمة : « اسم » ، تحريف .

(٤) في أ : «أخوك خارج أبوهما» ، وفي ب : «أخاك خارج أبوهما» ، كلاهما تحريف ، صوابه من ط .

وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو : أقائم أنتما .

ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلا « أقائمان أنتما » بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخراً . قالوا : لأن[1] الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير . ورُدَّ بالسماع .

قال :

٣١١ ــ خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتُما إذا لم تكونا لي على مَن أقاطِعُ[2]

وشرطه أيضاً : أن يكون كافياً ، أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو : « أقائمٌ أبواه زيد[3] » ، فإن الفاعلَ فيه غير مغن ، إذ لا يحسن السّكوت عليه ، فزيد فيه مبتدأ ، وقائم خبر مقدّم .

وشرطه أيضاً : تقدّم نفي أو استفهام بأيّ أدواتِهما . « كما » ، و« لا » ، و «إنْ» ، و « غير » ، نحو : « غيرُ قائمٍ الزّيدان » .

ومنه قوله :

٣١٢ ــ غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهمِّ والحَزَنِ[4]

وكالهمزة ، وهل ، وما ، ومَن ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، وأيّان . هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع « ما » ، والهمزة . وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما ، إذْ لم يُسْمع سواهما . ولمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله[5] غير معتمد .

---

(١) في أ ، ب : « إن » بإسقاط لام الجرّ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٨ ، والأشموني ١ : ١٩١ .

(٣) في أ فقط : « أبوه » مكان : « أبواه » .

(٤) نسبة ابن هشام في المغني ١ : ١٣٨ إلى الحكميّ وهو أبو نواس. من شواهد : ابن عقيل ١ : ٨٩ ، والأشموني ١ : ١٩١ ، والخزانة ١ : ١٦٧ .

(٥) أ ، ب : « في علمه » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقُبْح . وجعل منه قوله :

٣١٣ — * خَبيرٌ بنولِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً (١) *

وأجيب بأن « خبيرٌ » خبرٌ مقدَّم ، ولم يطابق ، لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقةُ. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدَّة شَبَهِه به، ولأجل ذلك مُنِع ما يُمْنَعُ(٢) منه الفعل ، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغَّر ، فلا يقال : أضُوَيْرِبٌ (٣) الزَّيْدان . ولا يوصَف ، فلا يقال : أضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان . ولا يعرّف بأل ، فلا يقال : القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع ، فلا يقال : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتك، على أن « أخواك » ، « وإخوتُك » فاعل إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » ، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك .

وزعم بعضهم : أنّ خبر هذا الوصف محذوف .ورُدّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر : أنه الذي يليه . وزعم ابن حَوْط الله : أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلَّ بحديث: «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» . وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لو ثُنِّيَ وجُمِع جُعِل خبراً مقدّماً ، والمرفوع مبتدأ مؤخراً .

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو: أقائم(٤) زيد. وفي جمع التكسير نحو : أقيام الرّجالُ . وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو : أجُنُبٌ (٥) الزّيدان . .

* * *

(ص) : ورافع المبتدأ ، قال الجمهور : الابتداء . وهو جَعْلُه أوّلاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل : تجرُّدُه ، والخبر المبتدأ (٦) . وقيل : الابتداء (٧) . وقيل : هما . والمختار —

(١) لرجل من الطّائيين ، وعجزه :

* مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطّيرُ مَرَّتِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٦ ، وقطر الندى ٣٨٢ .

وفي أ : « ولانك ملغياً » بالواو .

(٢) أ ، ب : « منع ما يمنعه العقل » . تحريف . (٣) أ ، ب : « أضريب » ، تحريف .

(٤) أ : « أقيام » صوابه في ب ، ط .

(٥) جُنُبٌ من الجَنَابة ، ويستوي مفرده . وجمعه . ومؤنثه وربّما قالوا في جمعه : أجْنَاب ، وجُنُبون

(٦) أ : « والخبر الابتداء » ، تحريف . (٧) : « وقيل : الابتداء » سقطت الجملة من أ .

وفاقاً للكوفيّة وابن جِني وأبي حيّان — ترافعا . وقيل : إن لم يكن في الخبر ذكر ، وإلا فبه (١) .

(ش) : في رافع المبتدأ والخبر أقوال :

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ، وهو الابتداء، لأنه بُنِيَ عليه، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مَبْنِيّ عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء (٢) .

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين ، ولا نظير له .

وأجيب بأن ذلك إنما يُحْذَر (٣) إذا اتّحدت الجِهَة ، وهي هنا مختلفة . وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً ، وهما لا يعملان .

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل ، وعملُ (٤) المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة .

وقيل : العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً ، لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما . وعليه الأخفش وابن السرّاج ، والرُّمّاني .

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل ، وهو الفعل،لا يعمل رفعين ، فالمعنويّ أوْلى .

وقيل : العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً (٥) . وعلى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان . ونظير الثاني تَقَوِّي (٦) الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ ، وبإلاّ في المستثنى ، وتقوّي (٧) المضاف بمعنى : اللام أو مِن .

وذهب الكوفيون : إلى أنهما ترافعا ؛ فالمبتدأ رَفَع الخبرَ ، والخبرُ رَفَع المبتدأَ ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عُمْدَةً .

---

(١) ب ، ط : « فيه » بالياء تحريف صوابه من أ .

(٢) أ فقط : « رفع بالابتداء هو » . (٣) ، ب : « يجوز » مكان : « يحذر » .

(٤) أ فقط : « عمل » بإسقاط الواو العاطفة .

(٥) أ فقط : المبتدأ أو الابتداء معاً . (٦) ط فقط : « يقوى » بالياء .

(٧) في ط : « ويقوم المضاف » مكان : « وتقوّى المضاف » ، تحريف .

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم ، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدّم على معموله . وأجيب [٩٥] بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط ، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: «أياً ما تَدْعُو (١)» . ولو سلّم قلنا : كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر ، فلا دَوْر لاختلاف الجهة .

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة ، وَهُوَ المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه . والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود ، فهو متقدّم في القَصْد . وهذا المذهب اختاره ابن جنّيّ وأبو حيّان . وهو المختار عندي .

وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته ، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع (٢) منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو : القائم زيدٌ ترافعا .

وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء ، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أوّلاً ليخبر عنه . وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية ، أي كونه مُعَرًّى عنها .

* * *

(ص) : والخبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشْتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً ، ولا يحمل غير واحد . وقيل : اثنين إن قدّر خلف موصوف . وثلاثة إن كان بأل . وفي نحو : حُلْوٌ حامِضٌ . قيل : يقدّر فيهما . وقيل : الأول . وقيل : الثاني . وقيل : في المعنى ، لا في واحد .

ويستتر إن جرى على ما هو له . وقيل : يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ . وقال الكوفيّة وابن مالك : ما لم يؤمن لَبْسٌ . وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر ، والفعل كهو . وقال أبو حيّان : إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر .

(١) الإسراء ١١٠ ، وقد رسمت في ب : « أيما تدعو » ، تحريف .
(٢) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقٌّ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتَّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب، ومضروب وحسن، وأحْسَن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. وَنَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره[1]: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما[2] تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم»؛ بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاًّ نحو: «زيد ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ[3] والآخر: للموصوف[4] الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل[5] نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة[6] ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء[7] وصار الخبر إنما هو بتمامهما[8].

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له،

---

(١) كلمة: «وغيره» سقطت من ط.

(٢) أ فقط: «وكما» بالواو. (٣) ظ فقط: «أحدهما الابتداء».

(٤) ط: «والآخر الموصوف»: تحريف.

(٥) ب فقط: «صلة أل» بإسقاط لام الجرّ.

(٦) ط: «ثلاث ضمائر» تحريف.

(٧) أ، ب: «الخبر» مكان: «الجزء» تحريف.

(٨) أ: «بتمامها»، تحريف.

والتّقدير : « هذا حلوٌ فيه حُمُوضة » .

وقال أبو حيّان: الذي أختاره: أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما خبراً على حياله ، لأن المقصود جمع الطّعمين. والمعنى : أن فيه حلاوةً وحُموضةً .

وقال صاحب (البديع) [١] : الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت : هذا مُزٌّ ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ ، ولا انفراد أحدِهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير : « كُلُّهُ حُلْوٌ كُلّه حامض[٢] »، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو : « هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ » . فإن قلنا : لا لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّنَ أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني . وإن قلنا : يتحمّل ، كان من باب التنازع . ولِيتَعَارُضِ أدِلّة الأقوال سكتٌ عن [٣] التّرجيح .

قال ابن جنيّ: راجعت أبا عليّ نَيِّفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير ، قال ابن مالك : بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو : زيد هند ضاربته أي هي .

قال أبو حيّان : وليس كما ادّعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح) [٤] : أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول[٥] : زيد عمرو ضاربه هو [٩٦] فيكون جارياً على من هو له[٦] .

(١) انظر ١ : ٥٤ فقد سبق التعريف به .
(٢) ب ، ط : « كله حلو ، وكله حامض » بالواو العاطفة .
(٣) ط فقط : « سكت على » والمختار « عن » كما في أ ، ب .
(٤) انظر ١ : ٨٩ . (٥) « أن تقول » سقطت من أ .
(٦) في ط . جاءت العبارة على النحو التالي : « فيكون ضارباً على عمرو » و هو « له » وفي ب : « فيكون ضارباً على غير من هوله » تحريف .
وقد اخترت عبارة (أ) لوضوحها ، ولاتفاقها مع النصوص النحوية ، ففي الأشموني ١ : ١٩٩ ما خلاصته : ويبرز الضمير عند خوف اللبس، كما إذا أردنا الإخبار بضاربيّة زيد، ومضروبيّة=

وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً . وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللّبس نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أم أمِن نحو : زيد هند ضاربها هو[1] . هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب ، « كُلَّ ذي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك » أي هي ، وبقوله .

٣١٤ — • قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ[2] •

أي بانوها هُمْ ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ : « إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إنَاه[3] » بجرّ « غير » ، أي : أنتم، وبقراءة : « فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ[4] » ، أيْ هم[5] . وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله .

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمّل الضمير ، واستتاره وإبرازه ، وفاقاً وخلافاً . قال أبو حيّان : إلاّ في مسألة واحدة ، وهي :

= عمرو تقول : زيد عمر وضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ، ومعناه : هو الضاربيّة لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك .

ومراد أبي حيّان على أن الإجماع على استتار الضمير في هذه الحالة غير وارد بدليل ما ذكره في « الإفْصاح » .

(١) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• بِكُنْهِ ذلك عَدْنانٌ وقَحْطَانُ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٥ . وأوضح المسالك رقم ٦٧ ، والأشموني ١ : ١٩٩ .

(٣) الأحزاب ٥٣ . (٤) الشعراء ٤ .

(٥) وعلى رأي الكسائي الذي يعرب : « خاضعين » حال للضمير المجرور ويعني به : « هم » المضاف إليه : من كلمة : « أعناقهم » لا يجوّزه العكبري :

قال العكبري : وهذا بعيد في التحقيق ، لأن : « خاضعين » يكون جارياً على غير فاعل : « ظلّت » فيفتقر إلى إبراز ضمير الفاعل ، فكان يجب أن يكون : « خاضعين هم» .

انظر : إعراب القران ٢ : ١٦٦ .

« مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَميلَيْن » ، « فجميلين » (١) صفة جارية على رجل ، وليست له ، بل للأبوين . ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال : جميلين هما . وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى(٢) ضميره، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه ، جميلٍ أبواه .

والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً نحو : زيد عمروٌ يَضْرِبُه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها (٣) هو على الخلاف . وجوّز أبو حيان في حالة اللَّبس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول (٤) ، فيقال (٥) : زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر . ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم .

* * *

(ص) : وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف . وشرط معموله . وخالف الكوفيّة في المصدَّرة بإنّ . وقومٌ في التَّنفيس ، ومعمول الفعل . وثعلب في القَسَمِيّة . وابن الأنباري في الطلبيّة . وتاليها يقدّر القول . وقال شيخنا الكافيَجي: إنْ اعتبر ثُبوتُه فالثّالث ، أو مجرَّد الارتباطِ فالأوّل . لا ندائية . وذات « لكن » ، وبل ، وحتى ، بإجماع .

(ش) : الجملة ما تضمَّن(٦) جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلُّطٌ على لفظهما ، أو لَفْظِ أحدِهما . فالأوّل : الاسميّة (٧) نحو : زيد أبوه منطلق . والثاني : الفِعليّة نحو : زيد قام أبوه . أمّا نحو : إنْ (٨) زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين . ويندرج في

---

(١) كلمة : « فجميلين » سقطت من أ .
(٢) ط : « على » مكان : « إلى » تحريف .
(٣) في ب: « أو نضربها » بالنون .
(٤) أي ليزول اللبس ، وفي ب : « أن يكون الفاعل الظاهر ليزول » مكان : « أن يكرر الفاعل الظاهر » ، تحريف .
(٥) كلمة : « فيقال » سقطت من أ .
(٦) أ ، «تضمين جزأين» .
(٧) ط : « للاسميّة » بلام الجرّ تحريف .
(٨) ط : « زيد قائم أبوه » بإسقاط : « إنْ » تحريف .
وفي أ : « إن زيداً » بنصب « زيد » ، تحريف ، لأن « إن » في هذه الحالة تكون عاملة ، والمراد إهمال « إنْ » فلا تعمل .

الاسميّة : المُصَدَّرة بحرف عاملٍ نحو : زيد ما أبوه قائماً . وزيد إنّه قائم[١] . ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة ، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ .

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو : زيدٌ [٢] مَنْ يُكْرِمْه أكْرِمْهُ .

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط ، أو باسم شرطٍ معمولٍ لفعله نحو : زيد إن يقم أقم معه ، وزيد أيّهم يضرب اضربه ، والمصدّرةُ بمعمولٍ فعلها نحو : زيدٌ عمراً ضَرَبَ أو يَضْرِب ، أو بحرف تنفيس . وخالف في الأخيرتين [٣] بعض المتأخرين .

والقَسَميّة [٤] منعها [٥] ثعلب . ورُدّ بالسّماع قال تعالى : « وَالّذِين جَاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا [٦] » ، « والّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالحات لندخلنّهم[٧] » .

والطّلبية . ومنعها ابن الأنباري ، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب . والخبر حقّه ذلك . ورُدّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ، ولا يحتمل ذلك ، وبالسمّاع قال :

٣١٥ — قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو
صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَامِ [٨]

وقال ابن السّرّاج : إذا وقعت خبراً ، فالقول قبلها مقدّر ، فنحو : زيد اضربه على تقدير : أقول لك : اضربه . وذلك المقدّر هو الخبر ، والمَذْكُورُ معمولُهُ .

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله : ولا يسوغ [٩] الإخبار بجملة ندائية نحو : زيديا أخاه ، و لا مصدّرة : بـ «لكن» ، أو بل ، أو حتى . بالإجماع في كلّ ذلك .

* * *

(١) كلمة : « قائم » سقطت من أ .
(٢) من قوله : « زيد من يكرمه » إلى قوله : « زيد إن يقم » سقط من أ .
(٣) ب فقط : « الأخيرين » .
(٤) أ : « والتسمية » بالتاء ، تحريف .
(٥) ط : « ومنعها » بالواو .
(٦) العنكبوت ٦٩ .
(٧) العنكبوت ٩ .
(٨) في الدرر ١ : ٧٣ نسب لرجل من طيىء .
(٩) الكلام في ط يدلّ على أن قوله : « ولا يسوغ الإخبار » الخ من كلام الكافيجيّ . وفي أ ، ب مكان : « ولا يسوغ » : « ولا يجوز » وقد سقطت من النسختين عبارة : « قال شيخنا رحمه الله » ومكان العبارة بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » ، وفي ب : بـ « كذا » .

(ص) : ويجب فيها إن لم تكُنْــهُ[١] معنىً ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق . ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو : السَّمْن مَنَوان بدرهم ، أو شذوذ . وقيل: يجوز حذف مبتدأ . وثالثها . ومنصوب بفعل تام متصرّف بِقِلّةٍ . ورابعها بكثرة . وخامسها إن كان المبتدأ استفهاماً ، أو كِلاً ، أو كُلاً[٢] . وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها : إن اقتضى عموماً . وثامنها : إن نصب بجامد . وتاسعها :وصِفةٍ . وعاشرها : ومجرور أصله النّصب . والمختار إن دلّ دليل ، ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا .

(ش) : الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج[٣] إلى رابط نحو: «أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبِيّون من قبلي لا إلَه إلاّ [٩٧] الله[٤] » . وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به .

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو: زيد قام غلامه[٥] . وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها : وعليه الجمهور : أنــه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ ، أو فاعلاً . أو منصوباً بفعل متصرف ، أو جامدٍ أو ناقصٍ ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة ، وهي أن يُجَرّ بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو : « السّمن مَنَوان بدرهم » أي : منوان منــه . بخلاف ما إذا أدّى نحو : الرغيف أكلت . تريد : منه . أو جُرّ بإضافة ، سواء كان أصله النصب[٦] نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه .

وقيل : يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ . وعليه صاحب (البسيط) . قال : لأنه[٧]

---

(١) ط : « إن لم يكنه » بالياء . والمراد : إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ — كما سيذكره في الشرح .

(٢) كلمة : « أو كلاً » سقطت من أ .

(٣) « يحتج » بالياء .

(٤) انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي : الجزء الأول : كتاب ما جاء في القرآن رقم ٣٢ .

(٥) ب فقط : « زيد قائم غلامه » . (٦) ط فقط « للنصب » باللام الجارّة .

(٧) أ : « قال : إنه لا مانع منه » . ب : « قال لا مانع منه » بإسقاط : « لأنه » .

لا مانع منه نحو : زيد هو قائم . وقوله :

٣١٦ — • وَرُبَّ قَتْـــلٍ عـــارُ[١] •

أي هو عار . وَرُدَّ بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا ؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل[٢] تام متصرّف بقلّة . وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر : « وكُلٌّ وعَدَ اللهُ الْحُسْنَى[٣] » أي وعده . وقيل : يجوز ذلك بكثرة . وعليه هشام من الكوفيين نحو : زيد ضربت . وقيل : يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام . أو كِلاَ وكِلْتا . أو كُلاًّ . وعليه الفرّاء كالآية المذكورة . وكقوله :

٣١٧ — • عليَّ ذنباً كُلُّـــه لم أصْنَـعِ[٤] •

وقوله :

٣١٨ — • كِلاَهُما أجِيدُ مُسْتَرِيضَا[٥] •

وقولك : أيهم ضربت . وَوَجْهُهُ[٦] : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم

(١) لثابت قُطْنَة ، وتمام البيت :

• إنْ يَقْتُلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ ∴ عاراً عليك ...... •

من شواهد : المغني ١ : ٢٥ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ . وفي ط : « رب » بحذف الواو .

(٢) ط : « لفعل » باللام ، تحريف . (٣) النساء ٩٥ .

(٤) مطلع أرجوزة لأبي النّجم العِجْليّ . وصدره :

• قدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي •

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤ ، والخزانة ١ : ١٧٣ .

(٥) رجز قائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٧٤ .

وقد نسبه اللسان : (روض) لحميد الأرقط . وروايته :

أرجزاً تريـد أم قريضـا كلاهمـا أجيـد مستريضا .

ورواية الدرر :

أرجزاً تريـد أم قريضـا أمْ هكذا بيْنهمـا تعْريضا

• كلاهما أجيد مستريضا •

وفي الدرر : « أجد » مكان : « أجيد » تحريف . وفي ط : « أحد مستربضا » تحريف .

(٦) ط : « وجهه » بإسقاط الواو .

تقدّم المعمول ، وكون « كُلّ » ، و « كِلا» في معنى «ما»فنحو : كلّ الرجال ، أو كِلاَ الرجلين ضربت في معنى : ما من الرجال ، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت . و « ما » لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده .

وقيل : يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو : « كمْ » و « أيّ » ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو : « مَنْ » ، و « ما » .

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً . ووجهه : بأنه إذا لزم الصدر كثُر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر .

وقيل : يجوز الحذف في « كُلّ » ، وما أشبهها في اقتضاء العموم . حكي عن الفرّاء أيضاً نحو : « رجل يدعو إلى خير أجيب ، وآمر[1] بخير أطيع » .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو : أبوك ما أَحْسَنَ ، أيْ أحسنه . وعليه الكسائي .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو : الدّرهم أنا معطيك .

وقيل : يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو : زيد أنا ضارب ، أي ضاربه ، بخلاف غيره .

والمختار من هذا كله[2] الجواز بشرطين : أحدهما وجود دليل يدلّ على المحذوف. الثاني : ألاّ يؤدي[3] إلى رُجْحانِ عملٍ آخر بأن يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل[4] ، وقطعه عنه كما تقدّم في : « الرغيف أكلت منه » ، و « كأيهم ضربت » ، فإنه يؤدي إلى تسليط : « أكلت » و « ضربت » على نصب الاسم المقدّم[5] . فمتى[6] فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف .

(١) ط فقط : « وآمر » بالمدّ .
(٢) في أ ، ب : « الجملة » مكان : « كله » ، تحريف .
(٣) في أ : « ألا يدل إلى » مكان : « ألا يؤدي » تحريف .
(٤) كلمة : « للعمل » سقطت من أ . (٥) كلمة : « المقدم » سقطت من أ .
(٦) أ ، ب : « ومتى » بالواو .

وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور .

وقال بعضهم : لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط : ألاّ يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه ، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو : زيد ضربته في داره ، ولا إلى إخلال نحو : زيد قام غلامه ، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتّعْريف الذي استفاده الغلام منه ، ولا إلى التّهيئة والقطع ، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما .

(ص) : ويغني عنه إشارة . وخصّه ابن الحاجّ [1] بالبعيد ، والمبتدأ موصول ، أو موصوف ، وتكراره بلفظه . وضعّفه سيبويه . وثالثها يختص بالضرورة . ورابعها بالتهويل . وعموم المبتدأ [2] . وتوقّف ابن هشام .

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء . قال هشام : والواو . والمختار — وفاقاً للزّجاج — جواز نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، وإن لم يعطف ، لا تكراره بمعناه . ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من [3] بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما .

(ش) : الأصل في الربط الضمير ، ولهذ يُرْبَط به مذكوراً ، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء .

أحدها : الإشارة نحو : « ولِبَاسُ التّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ [4] » . « والّذِينَ كَذّبوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولئِكَ أَصْحَابُ النّارِ [5] » . « إنّ السّمْعَ والبَصَرَ ، والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئولاً [6] » .

وخَصّه ابن الحاجّ بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً ، أو موصوفاً . والخبر إشارة للبعيد . فيمتنع نحو زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيليّ . قرأ على الشّلوبين . من مصنّفاته : « مختصر خصائص ابن جني » و « حواش على سرّ الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » . ونقود على « الصحاح » . و « إيرادات على المقرّب » مات ٦٤٧ .

(٢) كلمة : « المبتدأ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « بل الأمر » مكان : « بدلاً من » تحريف ، وانظر الشرح .

(٤) الأعراف ٢٦ . (٥) الأعراف ٣٦ . (٦) الإسراء ٣٦ .

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: « الحاقّةُ ما الحاقّة [١] »، و « أَصْحَابُ اليَمِينِ ما أَصْحَابُ اليَمِين » [٢].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: [٩٨] يختص بالضّرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل يجوز في الاختيار [٣] بِضَعْفٍ، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ — * فأمّا الصَّبر عنها فـــلا صَبْرا [٤] *

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم [٥] أن يجيزوا: « زيد مات الناس»، و « عمرو كل الناس يموتون». و « خالد لا رجل في الدار». قال: وأمّا المثال فيُخَرّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ [٦] بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السَّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠— وإنْسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ [٧]

---

(١) الحاقّة ١، ٢. (٢) الواقعة ٢٧.

(٣) أ، ب: « في الاخبار » بالباء، تحريف.

(٤) نسبه ابن هشام في المغني ٢: ١٠٧ وكذلك الأمير في حاشيته على المغني إلى ابن ميّادة.
وهو من شواهد سيبويه ١: ١٩٣، وأوضح المسالك رقم ٦٨. وتمامه:
ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ .. ...

(٥) ط فقط: « فيلزمهم ».

(٦) أ فقط: « والبيت الرابط إعادة المبتدأ فيه » بتأخير كلمة: « فيه ».

(٧) لذي الرّمّة. ديوانه ٤٧٩.
من شواهد المغني ٢: ١٠٨، والأشموني ١: ١٩٦.

ففي يبدو ضمير عائد على « إنسان » « المبتدأ » ، وهي معطوفة بالفاء على « يحسر الماء » الخبر .

الخامس : عطف الجملة المذكورة بالواو . وأجازه هشام وحْدَهُ ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور ، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز : هذان قائم وقاعد ، دون هذا ن يقوم ويقعد .

السادس : شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على[1] ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو : « زيد يقوم عمرو إن قام » . أجازه الزجاج . وجزم به ابن هشام في المغني . وهو المختار .

السابع : تكرار المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبدالله ، إذا كان كنيته ، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو : « والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصّلاَةَ إنّا لا نضيع أجْرَ المصلحين »[2] .

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : الرابط العموم . ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول . حكى : « أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي »[3] . وتابعه الخضراوي ، وحسّنه ابن جنيّ .

الثامن : وجودُ ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها . أجازه الأخفش أيضاً نحو : « حُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو » ، فـ«أعجبتني» خبر «حُسْن» ، ولا رابط فيها ، فربط بالبــدل الذي هو (هو) إذْ[4] (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في : « أعجبتني » العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن .

* * *

---

(١) أ فقط : « على دليل ضمير مدلول» بزيادة كلمة : « دليل » .

(٢) الأعراف . ١٧ .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن : « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسّكون بالكتاب » صلة « الذين » وجملة : « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة .

وجملة : « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فـإن المصلحين هم الذين يمسّكون بالكتاب في المعنى . انظر التصريح ١ : ١٦٥ .

(٣) المراد : رويت عنه ، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير . وقد سبق ذكر هذه الحكاية في ص ٣٠١ من الجزء الأول .

(٤) أ : « الذي » موضع « إذ » .

(ص) : وظرف أو مجرور تام،عامله . كونٌ منويّ في الأصح . والتحقيق — وفاقاً لابن كيسان — أنه الخبر ، والعامل في مرفوعه . والمختار — وفاقاً لابن مالك — تقديره اسم فاعل لتعيُّنه [1] بعد « أمَّا » . ورجّح ابن الحاجب الفعل . وعليه : هو من قبيل الجملة . وعلى الأول المفرد . وقيل : قسم برأسه مُطْلقاً . وجوّز الكوفية الناقص ، ويتحمّل كمشتق . ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره . وعمله يأتي .

(ش) : إذا وقع الظرف ، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً ، نحو : « زيد أمامك » ، و « زيد في الدار » . بخلاف الناقص ، وهو : ما لا يُفْهم بمجرَّد ذِكْرِه وذِكْر مَعْمُوله [2] — ما يتعلّق به نحو : « زيد بك » ، أو « فيك » ، أو « عنك » ، أي واثق بك ، وراغب فيك ، ومُعْرِض عنك، فلايقع خبراً [3] ، إذ لا فائدة فيه . ثم هنا مسائل :

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً.فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدَّر [4] . وقيل : المبتدأ . وعليه ابن خَرُوف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأوّل في المعنى . ورُدّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل : بالمخالفة [5] . وعليه الكوفيون . وإذا [6] قلت : « زيد أخوك » ، فالأخ هو « زيد » ، أو « زيد [7] خلفك » ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته [8] له عملت النصب .

ورُدّ بأن المخالفة معنىً لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالمعنويّ الأضعف أوْلى .

وعلى الأول : يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقدير في : زيد عندك ، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

---

(١) ط : « ليغنيه » بالغين ، تحريف . (٢) سقطت من أ : « وذكر معموله » .
(٣) ط : « فلا معه خبر » تحريف . وفي أ : « ولا يقع خبراً » بالواو .
(٤) أ : « كون مفرد » تحريف . (٥) ط فقط : « المخالفة » بإسقاط الباء .
(٦) أ فقط : « فإذا » بالفاء . (٧) أ فقط : « وزيد » بالواو .
(٨) أ : « فمخالفته أعملت » بإسقاط : « له » وزيادة ألف قبل « عملت » ، تحريف .

واختلف (١) في الأوْلى منهما . فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله :

٣٢١ — * فأنتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ * (٢)

ولتعيّنه في بعض المواضع ، وهو ما لا يصلح فيه خبراً (٣) الفعل نحو : أمّا عندك فزيد ، وخَرَجْتُ فإذا عندك زيد ، لأن « أمّا » و « إذا » الفجائية لا يليهما (٤) فعل .

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسيّ تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة . وأجيب بالفرق : فإنه في الصّلة ، واقعٌ موقع الجملة [٩٩] وفي الخبر واقع موقع المفرد . ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد . وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة ، فلا يخرج الخبر عن القسمين . وقيل : هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً ، وعليه ابن السّرّاج .

الثانية: ذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تَسْمِيَةَ الظرف خبراً (٥) مجاز ، وتابعه ابن مالك . هذا هو التحقيق .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أن الظرف هو الخبر (٦) حقيقة ، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِياً .

وأجمعوا : أن القولين (٧) جاريان في عمله الرفع . هل هو له حقيقة أو للمقدّر ؟ وفي تحمّله الضمير ، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟. والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة .

الثالثة : البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر .

---

(١) ط فقط : « فاختلف » بالفاء .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ٩٦ . والمغني ٢ : ٨١ .

(٣) كلمة : « خبراً » سقطت من ط . (٤) ط : « لا يليها » تحريف .

(٥) كلمة : « خبراً » سقطت من أ . (٦) « هو الخبر » سقطت من ط . تحريف .

(٧) ط : « والقولان جاريان » . ب: « وأجمعوا أن جاريان » بإسقاط كلمة : « القولين » . تحريف صوابه في أ .

وقال الفرّاء : لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر ، فإن تقدّم فلا ، وإلاّ جاز أن يؤكّد ، ويعطف عليه ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير . ومن تأكيده متأخّراً قوله :

٣٢٢ — * فإنّ فؤادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ[١] *

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع .

* * *

(ص) : ولا يُخْبر بزمان عن عيْن. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار — وفاقاً لابن مالك — إن أفاد . ويخبر عن معنىً . فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلِّهِ ، أو أكثره[٢] ، وهو نكرة كثُرَ . ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما . أو معرفة جاز باتّفاق .

(ش) : والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال : زيد اليومَ ، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في» ، وأنّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : « اليومَ خمر ، وغداً أمر » ، أي شُرْب خمر ، « والليلةَ الهِلالُ » ، أي طُلُوعه . وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرّطب إذا جاء الحرّ . وأجازه[٣] بعض المتأخرين بشرط الفائدة . وعليه ابن مالك .

وضَبْطُهُ بأن يُشابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو : « اللّيلَةَ الهِلالُ » ، و« الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع » ، و «البَلَحُ شهرين » . أو يضاف[٤] إليه اسم معنىً عام نحو : أكُلّ يوم ثوب تلبسه . أو يعمّ ، والزمان خاصّ نحو : نحن في شهر كذا . أو مسئول[٥] به عن خاصّ نحو : في أيِّ الفصول نحن ؟ .

---

(١) لجميل بن معمر العذري . ديوانه ١١٨ .

وصدره :

* فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأرْض سِواكُمُ *

من شواهد المغني ٢ : ٧٩ ، والخزانة ١ : ١٩٠ والأشموني ١ : ٢٠١ .

(٢) ط فقط : « أو أكثر » بدون ضمير .

(٣) ط فقط : « وأجاز » بإسقاط الضمير .

(٤) ط فقط : « أو مضاف » بالميم .

(٥) في ب : « أو مؤول به » مكان : « أو مسئول به » ، تحريف .

ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى (١) .ثم إن كان واقعاً في جميعه: وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: « صِيامُكَ يوم الخميس » بالوجهين. والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو: ميعادُكَ يوم (٢) ويومان. « غُدُوُّهَا شَهْرٌ ورَوَاحُها شَهْرٌ (٣) »، « وَحَمْلُهُ وفِصَالُهُ ثلاثون شَهْراً (٤) ».

وجوّز البصريوّن معه النّصب والجرّ بفي. وكذا إن كان واقعاً في أكثره (٥) نحو: « الحَجُّ أَشْهُرٌ » (٦).

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. وروى بهما قوله:

٣٢٣ — * زَعَم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً (٧) *

* * *

(ص): ورفع مكان متصرّف(٨) عن عَيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان. ويكثر(٩) في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد. فإن قصد بأنت مني فرسخين: أنت من أشياعي ماسِيرْنَاهُمَا(١٠) تعيّن النصب. ونصب « اليوم » مع (الجُمعَةِ) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز، لا غيره: كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور (١١). ورفع ونصب « ظهرك (١٢) خلفك »، « ونعلك أسفلك »، وشبهه.

---

(١) أ: « عن اسم العين »، تحريف.
(٢) ط فقط: « اليوم » بالتعريف.
(٣) سبأ ١٢.
(٤) الأحقاف ١٥.
(٥) ط: « أكثر » بإسقاط الهاء، تحريف.
(٦) البقرة ١٩٧.
(٧) للنابغة الذبياني من قصيدة مشهورة: وعجزه:
* وبذاك خبّرنا الغُدافُ الأسوَد *
(٨) ط: « منصرف » بالنون، تحريف.
(٩) ط فقط: « وبكثرة ».
(١٠) ط: « أنت من أشياء غير ما سرناهما »، تحريف.
(١١) أ: « ولا المشهور »، تحريف. وانظر الشرح.
(١٢) ط: « ظهرك وخلفك » بالواو العاطفة، تحريف.

ويلزم نصب غير متصرّف كـ « فوق » . وقيل : إلاّ فيما كان من الجَسَدِ .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عينٍ ، فإن كان الظرف نكرةً نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ. ونحن قدّام وأنتم خلف جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم .

وعنهم[١] رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله[٢] نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين [٣] .

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر ، أو بما [٤] هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني .

الثانية : إذا أخبر بِمُوَقّت متصرّف من الظرفين عن اسم [١٠٠] عَيْن يقدّر [٥] إضافة: « بُعْد » إليه جاز فيه الرفع والنصب . والموقت المحدود : « كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً ، ويومٌ ويوماً أي : بُعْدُ زيد منّي [٦] .

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو: « أنت منّي فرسخين » : أنت من أشياعي [٧] ما سرنا فرسخين ، تعيّن النصب على الظّرفية ، والخبر متعلّق منّي أي : « كائن » . بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منّي فرسخان .

الثالثة : إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع « اليوم » ونصبه . وكذلك نحو « الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ، والنيّروز ، فإن في الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى: القطْع ، وفي العيـد معنى: العَوْد ، وفي الفِطْر: معنى الإفطار ، وفي الأضحى: معنى التضّحية ، وفي النّيروز: معنى الاجتماع .

(١) « وعنهم » سقطت من ب . (٢) « مثله » سقطت من أ ، ب .

(٣) « عند البصريين والكوفيين » سقطت من أ ، ب .

(٤) أ ، « وإنما هو خير » ،تحريف . ط : « وما هو خبر » .

(٥) ط : « مقدر » بالميم . (٦) كلمة : « منّي » سقطت من ب ، ط .

(٧) ط : « أنت من أشياء عما » تحريف .

وكذا قولك : اليوم يومك ، لأنه على معنى : «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام ، فلا يجوز فيه إلا الرّفع ، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها ، بخلاف ما تقدّم .

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على « الآن» ، أي على معنى : أنّ « الآن » أعم من الأحد ، والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في : «الآن» كما تقول في هذا الوقت : هذا اليوم .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أوّلُ السنة المحرّمُ ، والوقت الطّيّب المحرّمُ .

الرابعة : إذا قلت : « ظَهْرُكَ خلفكَ » جاز رفع « الخَلْف » ونصبه ، أمّا الرفع فلأن[1] « الخلف » في المعنى : الظّهر ، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو : « نعلُكَ أسفلكَ » . قال تعالى: « والركبُ أسفَلَ منكم [2] » ، قرىء بالوجهين .

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو : « رأسك فوْقَكَ » ، و « رجلاك تَحْتَكَ » بالنصب لا غير ، لأن « فوق » ، و « تحت » لا يستعملان إلاّ ظرفاً .

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقَكَ قَلَنْسوتكَ ، وتَحْتَكَ نَعْلُكَ .

* * *

(ص) : ومنعوا الإخبار بـ«وحْده» . وأجازه يونس وهشام . وفي جواز تقديمه خُلْفٌ

(ش) : منع الجمهور الإخبار « بوحده » ، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به . وأجازه يونس وهشام . فيقال : « زيد وحْدَهُ » ، إجراءً له مجرى : «عنده» ، وتقديره : زيد موضع التفرُّد. وعلى هذا ، هل يجوز تقديمه فيقال : وَحْدَهُ زيد ، كما يقال : في داره زيد ؟ . قال يونس وهشام : لا . قال أبو حيان : وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم : « زيد وَحْدَهُ » .

* * *

(١) ط « فلان » بدون همزة . تحريف .

(٢) الأنفال ٤٢ .

(ص) : ويغني عن الخبر مصدرٌ . ومفعولٌ به . وحالٌ . قال الكسائيّ : ووصفٌ مجرور .

(ش) : قد يغني عن الخبر مصدر نحو : زيد [١] سيراً ، أي يسير سيراً . ومفعول به نحو : « إنما العامرِيُّ عِمامَتَهُ » ، أي مُتَعهِّدٌ عمامَتَهُ . وحال . حكى الأخفش : زيد قائماً ، أي ثبت قائماً . وقرىء : « وَنَحْنُ عُصْبَةً [٢] » بالنصب . قال الكسائي : ووصف مجرور ..... [٣]

* * *

(ص) : مسألة : الأصل : تعريف مبتدأ ، وتنكير خبره . فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في : كم مالك ، وخيرٌ منك زيد . عند سيبويه . وقد يعرّفان : فيخيرّ في المبتدأ. وقيل : الأعم . وقيل : بحسب المخاطب . وقيل : المعلوم عنده . وقيل : الأعرف . وقيل : غير الصفة .

(ش) : الأصل تعريف المبتدأ ، لأنه المسند إليه ، فحقّه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد . وتنكير [٤] الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه . فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً [٥] ، عند سيبويه :

إحداهما : نحو : « كم مالُكَ » . ، فإن كم مبتدأ ، وهي نكرة ، وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء [٦] الاستفهام : النكرة[٧] ، والجُمَل ، والظروف .

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائم ، ومَن قام ، ومَن عندك ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل [٨] على الأكثر .

---

(١) كلمة : « زيد » سقطت من أ . (٢) يوسف ٨ .

(٣) بعد قوله : « ووصف مجرور » بياض في أ مشار إليه : بـ « ظ » وفي ب مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) أي : والأصل : تنكير الخبر . (٥) في ط : «استثناء كذا عندسيبويه » بزيادة : « كذا » .

(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من أ . (٧) كلمة : « النكرة » سقطت من أ .

(٨) ط : « للأول » موضع « للأقل » ، تحريف .

الثانية : أفعل التفضيل نحو : خيرٌ (١) منك زيد . وتوجيهه ما تقدّم في : كم .

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة . وقال هشام : (٢) يتّجه (٣) عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين .

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال :

أحدها : وعليه الفارسيّ ، وعليه ظاهر قول سيبويه : أنك بالخيار ، فماشئت منهما فاجعله (٤) [١٠١] مبتدأ .

والثاني : أن الأعم هو الخبر نحو : زيد صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيره .

والثالث : أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله(٥) عن أحدهما بقوله : مَن القائم ؟ فقيل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول الخبر .

والرابع : أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول الخبر (٦) .

والخامس : إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسّابق .

والسادس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائمُ زيدٌ (٧) .

* * *

(ص) : وينكّران بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر . أو عاملاً . أو دعاءً . أو جواباً . أو واجب الصّدر . أو مصغّراً . أو مَثَلاً أو عطف على سائغ للابتداء . أو عطف عليه بالواو ، وقصد به عموم . أو تعجّب . أو إبهام . أو خرق للعادة . أو تنويع أو حصر . أو الحقيقة من حيث هي (٨) . أو تَلا نَفْياً ، أو استفهاماً ، ولو بغير همزة (٩) خلافاً لابن الحاجب. أو لولا . أو واو الحال . أو فاء الجزاء . أو إذا فجاءة . أو بَيْنَا (١٠) . أو بَيْنما . أو ظرفاً أو مجروراً . قال ابن

(١) أ : « غير » مكان : « خير » تحريف .
(٢) ط فقط : « ابن هشام » .
(٣) ط « يتحد » بالحاء والدال ، تحريف.
(٤) ط فقط : « اجعله » بدون فاء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « أو سأله » .
(٦) جملة : « والمجهول الخبر » سقطت من ب .
(٧) جملة : « القائم زيد » سقطت من ط .
(٨) كلمة : « هي » سقطت من أ .
(٩) ب : « ولو بغيرهم » ، بوضع : « هم » مكان : « همزة » تحريف .
(١٠) ب : « أو بينهما » ، تحريف .

مالك وابن النّحاس [١] : أو جملة خبراً .

(ش) : يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بأحد أمور :

أولها : أن تكون وصفاً كقولهم : «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف . والقرملة: شجرة ضعيفةٌ .

الثاني : أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو : « وأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ [٢] » ، « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من مُشْرِكٍ [٣] » . أو مقدّر نحو : « السمْنُ مَنَوان بدرهم » أي منوان منه . « شرٌّ أهر ذا ناب » ، أي شرٌّ عظيم .

الثالث : أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو : « أمرٌ بمعروف صدقةٌ » ، أو جرّاً نحو : غلام امرأة جاءني . وخَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله » . « ومِثْلُكَ لا يبخل» ، « وغَيْرُكَ لا يجودُ » .

الرابع : أن تكون دعاءً نحو: «سَلامٌ على إلْ يَاسِين[٤]»، «ويلٌ لِلْمُطَفِّفِين[٥]».

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً ، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ .

السادس : أن تكون واجبة التصدير [٦] كالاستفهام نحو : مَنْ عندك ؟ والشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه .

السابع : ان تكون مصغّرةً [٧] نحو : رجيل جاءني ، لأنه في معنى : رجل صغير [٨]

الثامن : أن تكون مثلاً ، إذ الأمثال لا تغيّر نحو : «ليس عبدٌ بأخٍ لَكَ [٩] » .

---

(١) سبقت ترجمته ١ :٢٨٧ .

(٢) الأنعام ٢ . (٣) البقرة ٢٢١ . (٤) الصافات : ١٣٠ . (٥) المطففين : ١ .

(٦) ط : « أن تكون واجبة التقدير » ، تحريف . (٧) أ : « أن يكون مصغراً » .

(٨) ط فقط : « حقير » بالحاء والقاف .

(٩) انظر : جمهرة الأمثال ٢ : ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٥٤. وبعد قوله : « بأخ لك » بياض في أ ، ب .

التاسع : أن يعطف على سائغ الابتداء نحو : زيد ورجلٌ قائمان. «قَوْلٌ مَعْروفٌ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ [1] » .

العاشر : أن يعطف عليه ذلك نحو : طاعةٌ وقول معروف ،أي : «أمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر : أن يقصد به عموم نحو : كُلٌّ يموت . أو تعجّب[2] نحو : عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو : ما أحْسَنَ زيداً . أو خَرْقٌ للعادة نحو : شَجَرَةٌ سجدت . وبقرةٌ تكلّمت . أو تنويع .

٣٢٤ — فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ويوْمٌ لَنَا ويوْمٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَر [3]

أو حصْر: نحو : « شَرٌّ أهَرّ ذا ناب» أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شَرٌّ.و«شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء . أو الحقيقة من حيث هي نحو : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة ، و« تَمْرَةٌ [4] خَيْرٌ من جَرادَة » .

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين : أن يسبقه نفي نحو : ما رجلٌ في الدار . أو استفهام نحو « أإلَهٌ مَعَ الله [5] » ؟ هل رجل في الدار ؟ .

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته) [6] على الهمزة المعادلة بأم نحو : أرَجُلٌ في الدّار أم امرأة ؟. قال ابن هشام في (المغني): وليس كما قال [7] . أوْ لولا نحو :

٣٢٥ — * لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ [8] *

---

(١) البقرة ٢٦٣ . (٢) ط فقط : « أو العجب » .

(٣) للنمر بن تولب . من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ .

(٤) ب فقط : « ثمرة » بالثاء . (٥) النمل ٦١ .

(٦) هي منظومة لابن الحاجب شرحها بنفسه ، وقد أشار اليها ابن هشام في المغني ٢ : ٩٣ بقولـه : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له : أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم » . وفي أ : « في الشرح » فقط بإسقاط كلمة : « وافيته » .

(٧) انظر : المغني ٢ : ٩٣ .

(٨) قائله مجهول . وعجزه :

* لمّا استَقَلّتْ مَطاياهُنّ لِلظّعَنِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم : ٧٠ ، وابن عقيل ١ : ٩٩ .

أوْ واو الحال نحو :

٣٢٦ — • سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ (١) •

وفاء الجزاء كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في [الرِّباط] (٢) » ، وعير القوم سَيِّدهُم . أو إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا رجل بالباب . أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو(٣) ....

والخبر وهو ظرف أو مجرور ، أو جملة نحو : « ولَدَيْنا مَزِيد (٤) » ؟ ، « لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب (٥) » ، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ . وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف (٦) والمجرور . ذكره ابن مالك . قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

... فمذ بدا مُحيَّاكَ أخفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٩ ، المغني ٢ : ٩٥ ، والأشموني ١ : ٢٠٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « فعير في الرهط » ، والمثل كما ورد في اللسان (عير) : « إن ذهب العَيْرُ فَعَيْرٌ في الرِّباط » . والعير : هو الحمار الوحشيّ . ومن معانيه : السيد والملك . وعير القوم سيدهم » .

وفي أ : « وعند القوم » مكان : « وعير القوم » ، تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث بياض بعد قوله : « نحو » .... وقد أشير إليه في هامش ط بعبارة : « هكذا في النسخ التي بأيدينا » . ولم أجد في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي من المسوّغات : « بينا » أو : « بينما » مع أنه زاد في الأشباه مسوّغات لم يزدها في الهمع .

وقد رأيت في (اللسان) ما نصه : «المبرد يقول : إذا كان الاسم الذي يجيء بعد « بينا » اسماً حقيقياً رفعته بالابتداء ، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته ، ويكون : « بينا » في هذا الحال بمعنى : «بين» ، قال : فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله ، فقال : هذا الدّرّ .

إلاّ أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد : « بينا » وإن كان مصدرياً ، فيلحقه بالاسم الحقيقيّ ، وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد .

بينا غنى بيت وبهجته ذهب الغنى وتقوّض البيت

وأما « بينما » فالاسم الذي بعده مرفوع . انظر اللسان : (بين) .

(٤) قٓ ٣٥ . (٥) الرّعد ٣٨ .

(٦) ب : « وإلحاق الجملة ذلك بالظرف » وفي أ : « وإلحاق الجملة بالظرف » بإسقاط : « في ذلك » .

وقد رافقه عصريُّهُ البهاء بن النحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب) .

* * *

(ص) : مسألة : الأصل تأخير الخبر . ويجب إنْ اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً ، ولا بيانَ في الأصح . أو كان طلباً ، أو فعلاً . فلو رفع [١٠٢] البارز ، فالجمهور يقدّم [١] .

وثالثها المختار – وفاقاً لوالدي [٢] – إن كان جمعاً ، لا مثنى . أو اقترن بالفاء أو إلاّ ، أو إنّما . قيل : أو الباء الزائدة ، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء ، أو تِلْوَ إمّا .

* * *

(ش) : الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق . ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو : قائمٌ زيد .

ويجب التزام الأصل لأسباب :

أحدها : أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر ، بأن يكونا معرفتين ، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني . فإن كان قرينة جاز التقديم [٣] نحو : أبو يوسف أبو حنيفة . وقوله :

٣٢٧ – * بنُونا بنُو أبنائِنا [٤] *

وقوله :

٣٢٨ – قَبيلةٌ ألأمُ الأحياءِ أكرمُها وأغدَرُ النّاسِ بالجيرانِ وافيها [٥]

أي أكرمها الألأم الأحياء . ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً ، ولم يلتفت إلى إيهام

---

(١) ط : « تقدم » بالتاء . (٢) « وفاقاً لوالدي » سقطت من ب . ط .

(٣) للعلم بخبرية المتقدّم كما يقول الأشموني ١ : ٢١٠ .

(٤) قطعة من بيت نسب للفرزدق . وهو بتمامه :

بنُونا بنُو أبنائِنا وبناتُنا بنُوهنّ أبناءُ الرّجالِ الأباعِدِ

من شواهد : الإنصاف ١ : ٦٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧١ ، وابن عقيل ١ : ١٠١ ، والخزانة ١ : ٢١٣ والأشموني ١ : ٢١٠ .

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو مروان بن منصور . ديوانه ٢٥٩ .

الانعكاس . وقال : الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر . وقد أجاز ابن السّيد في قوله :

٣٢٩ — * شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ (١) *

أن يكون : « شرّ النساء » مبتدأ ، و « البحاتر » خبره ، وعكسه . ومنهم من منع التقديم مطلقاً ، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره .

الثاني : أن يكون الخبر طلباً نحو : « زيدٌ اضْرِبْهُ » ، وزيدٌ هلاّ ضربته .

الثالث والرابع : أن يكون الخبر فعلاً نحو : زيد قام ، إذ لو قدّم لأوهم الفاعلِيّة. فلو رفع البارز فأطلق(٢) الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً(٣) نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون. وخصّه والدي —رَحمه الله— بالجمع ، ومنعه في المثنى ، لبقاء الإلباس على السامع ، لسقوط الألف لملاقاة الساكن . ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف .

ومنع قوم التقديم(٤) مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد ، لأنه الأصل .

الخامس : أن يقترن الخبر بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء (٥) لا يتقدّم على الشرط .

السادس : أن يقترن بإلاّ ، أو إنّما نحو: « وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ (٦) »، « إنّما أنْتَ نَذِيرٌ (٧) » . وشذّ :

٣٣٠ — * وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوّلُ (٨) *

السابع : أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام (٩) نحو : أيّهم أفضل ؟ . والشرط

---

(١) قطعة من بيت لكُثَيِّر . تمامه :

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ....

(٢) كلمة : « فأطلق » سقطت من أ . (٣) كلمة : « مطلقاً » سقطت من ب ، ط .

(٤) ط : « القديم » . تحريف . (٥) أ : « والخبر » تحريف .

(٦) آل عمران ١٤٤ . (٧) هود ١٢ .

(٨) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فيا رَبِّ هَلْ إلاّ بكَ النّصْرُ يُرْتَجى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوّلُ

نسبه في الدرر ١ : ٧٦ للكميت بن زيد .

وهو من شواهد : سرّ الصناعة ١٥٥ ، وروايته : « يُبْتَغى » مكان : « يرتجي » . وأوضح المسالك رقم ٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٩) ط : « حال الاستفهام » مكان : « كالاستفهام » ، تحريف .

نحو : مَنْ يَقُم أقُم معه . والمضاف إلى أحدهما نحو : غلام أيّهم أفضل . وغلام مَنْ يقم أقم معه . وضمير الشأن (١) نحو : هو زيد منطلق . ومدخول لام الابتداء نحو : لَزَيْدٌ قائمٌ .

الثامن : أن يكون المبتدأ دعاء نحو : « سَلامٌ عَلَيْكَ (٢) » . وَوَيْلٌ لزيد .

التاسع : أن يكون المبتدأ بعد « أمّا » نحو : أمّا زيدٌ فعالم (٣) ، لأن الفاء لاتلي أمّا .

العاشر : أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل : نحو : « الكِلاب على البَقَرِ (٤) » ، وهذه الصُّورة هي الآتية في قولي : ويُمْنَع إن قدّم مثَلاً كتأخيره (٥) .

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر (٦) بالباء (٧) الزائدة ، نحو : ما زيد بقائم ، على لغة الإهمال .

[وجوب تقديم الخبر]

(ص) : ويمنع إن قدم مثَلاً كتأخيره (٨) ، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش ، والمازنيّ . أو « كم » الخبرية . أو مضافاً إلى ذلك . أو إشارة ظرفاً . أو مصحّحاً للابتداء (٩) بنكرة خلافاً للجزُولي . أو دالاً على ما يفهم بالتقديم . ومنه : سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ؟ على أن مدخول الهمزة مبتدأ . وقيل : عكسه. وقيل : فاعِلٌ مُغْنٍ . وقيل مفعولٌ ، وسواءُ لا خبر له. أو مسنداً –دون أمّا– إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش ،

---

(١) كلمة : « الشأن» سقطت من أ .

(٢) مريم ٤٧ .

(٣) أ : « فقائم » مكان : « فعالم » .

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة . يعني : لا ضرر عليك فخلّهم . انظر : مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٥) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « الجر » بالجيم ، تحريف .

(٧) ب : « بالياء » تحريف .

(٨) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٩) ط : فقط « أو مصحّحاً الابتداء » بدون لام الجرّ .

أو إلى مقرون [١] بأداة حصر ، أو فاء ، أو ذي ضمير ملابسه . لا إنْ أمكن [٢] تقديم صاحبه .

ومنع الأخفش : في داره زيدٌ . والكوفية : في داره قيام زيد ، أو عبد زيد . وقائم أو ضربته زيد . وقائم . أو قام أبوه زيد . وزيداً أبوه ضرب . أو ضاربٌ . وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم) .

(ش) : يُمْنَع تأخير الخبر . ويجب تقديمه لأسباب :

أحدها : أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ ، لأن الأمثال لاتغيّر كقولهم : « في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد » .

الثاني : أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو : أين زيد ؟ . وكيف عمرو ؟ والمضاف إليه نحو : صبح أيِّ يوم السفر .

الثالث : أن يكون « كم » الخبرية ، أو مضافاً إليها نحو : كم درهمٍ مالُك . وصاحب كم غُلامٍ أنت .

الرابع : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : ثَمّ زيد . وهُنا عمرو .

وقرئ : « ثَمّ الله شَهِيدٌ [٣] » . ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات ، فإنك تقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا .

الخامس : أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنّكرة ، وهو الظرف والمجرور ، والجملة كما سبق .

السادس : أن يكون دالاًّ على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير نحو : لِلّه[٤] درُّك. فلو أخر لم يفهم منه [١٠٣] معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه [٥] : « سواء عليّ « أقمت أم قعدت » ؟ على أنّ المعنى : سواء على القيامُ ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ ، و « سواء » خبره قدّم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

---

(١) ط فقط : « مقترن » . (٢) ب : « لا أن يكون » ، تحريف . (٣) يونس ٤٦ .
(٤) كلمة : « لله » سقطت من ب . (٥) في ب : « ومعه » مكان : « منه » . تحريف .

وقيل : « سواء » هو المبتدأ ، والجملة خبره . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر . والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت ؟

وقيل : هومبتدأ لا خبر له ، والجملة مفعول «بلا أبالي» معيّناً[1] . بـ«سواء»قاله السهيليّ .

السابع : أن يكون الخبر مسنداً — دون أمّا — إلى أنّ المفتوحة المشدّدة ، وصلتها نحو : « وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا[2] » ، إذْ لو أخر[3] ، لالتبس[4] بالمكسورة .

وجوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى « أنْ » المخففة نحو : « وأنْ تَصومُوا خَيْرٌ لَكُم[5] » . فإن ولي « أمّا » جاز التأخير اتفاقاً نحو :

٣٣١ — عِنْدي اصْطِبارٌ، وأمّاأنّي جَزِعٌ يَوْمَ النّوى فلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني[6]

الثامن ، والتاسع ، والعاشر : أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو : ما في الدّار إلاّ زيد ، وإنّما في الدار زيد . أو إلى مقرون بفاء نحوَ : أمّا في الدار فزيد . أو إلى مشتمل على ضَمير مُلابسه نحو : في الدار صاحبُها ، إذ لو أخرّ عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً .

[جواز التقديم والتأخير] :

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر[7] ، وما يمنع عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه[8] . أو ناصباً ضميره . أو مشتملاً عليه[9] . أو علىَ ضمير ما أضيف إليه . أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخَبر .

فالأول[10] : نحو : قائم زيد . والثاني : نحو : قائم أبوه زيدٌ ، أو قام أبوه زيد .

(١) ط : « معنياً » . (٢) يس : ٤١ . (٣) ط فقط : « تأخر » .
(٤) ب فقط : « لألبس » . (٥) البقرة ١٨٤ . (٦) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ١ : ٢١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٧٤ والأشموني ١ : ٢١٣ .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من ب . (٨) أ : « أو سبيله » . تحريف .
(٩) أ : « أو ناصباً ضميراً مشتملاً عليه » . (١٠) أ : « الأول » بإسقاط الفاء .

والثالث : نحو : ضربته زيد . والرابع : نحو : في داره زيد . والخامس : نحو : في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد . السادس : نحو : زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع ، والمفسّر [1] في الأخير إلا هِشَاماً منهم ، فأجاز الأخير بصورتيه . ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية . وهي : زيداً [2] أبوه ضارب ، دون : زيداً أبوه ضرب .

وعضَّدَهُ أبو عليّ [3] بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبيّ ، فَلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل .

وعَضّده [4] غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً ، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله[5] بخلاف اسم الفاعل . وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أوْلى لقوّته .

وأجاز الكسائيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش : التقديم في الرابع على أن « زيد » مرفوع بالمجرور .

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا : قائم زيد . وضربته زيد [6] ، لأنّ الضمير في قولك : « في داره زيد » غير معتمد عليه [7] ، ألاَ ترى أن المقصود : في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض [8] . واحتج البصريّون بالسّماع ، حُكِيَ : « تَميميٌّ

(١) ط : « والمفرد » مكان : « المفسّر » .

(٢) ب : « زيدُ » بالرفع ، تحريف .

(٣) أ : «على أن الأصل» بحرف الجرّ : «على» تحريف.

(٤) من قوله : « وعضده غيره » إلى قوله : « بخلاف اسم الفاعل» سقط من أ .

(٥) ب فقط : « مفعوله » .

(٦) وقد احتج الكوفيون لعدم الجواز « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه يؤدي إلى تقدير ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت ؛ قائم زيد كان في « قائم » ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : قائمان الزيدان . وقائمون الزيدون . ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : « أبوه قائم زيد » . كانت الهاء في : « أبوه » ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره . ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره » . شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٧) كلمة : « غير » سقطت من أ ، وفي أ : « يعتمد مكان : « معتمد » بالميم . ومعنى قوله : « غير معتمد عليه » أي غير معتدٍّ به ، لأنه جاء عرضاً غير مقصود .

(٨) أ : « بالعوض » بالواو . تحريف .

أنا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » .

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز : زيدٌ أخوكَ ، دون : قائم زيد ، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة . وقد أشرت إليه في كتاب : (الاقتراح في أصول النحو) . وتركته هنا لسخافته ..

[جواز حذف المبتدأ والخبر] :

(ص) : مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر [1] . وحيث صحّ فيهما، ففي الأولى قولان . وفي المحذوف من زيدٌ وعمرو قائم .

ثالثها : التخيير . ويقلّ بعد «إذا» .

(ش) : يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر .

فالأول : يكثر في جواب الاستفهام نحو: «وما أدراكَ ما هِيَهْ نارٌ [2]» أي هي نار. « قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذلكم النّارُ [3] » أي : هو النارُ .

وبعد فاء الجواب «مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ [4] »، أي فعَمَلُهُ لنفسه. « وإنْ تُخالِطُوهم فإخْوانُكُمْ [5] »،أي فهم إخوانكم . وبعد القول نحو: « وقالوا أساطيرُ الأوَّلِينَ » [6] ، أي هو .

ويَقِلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السّبع . ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً[7] . ومنه في غير ذلك : « سُورَةٌ أنزَلْناها [8] » ، « بَراءةٌ من الله [9] » . أي هذه .

والثاني : نحو : « أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها [10] » ، أي دائم . «والمُحْصَناتُ مِنَ الّذِينَ أوتوا الكِتابَ [11] » ، أي حِلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأَوْلى كَوْنُ المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر

(١) أ ، ط : « مبتدأ وخبر » بالواو العاطفة. (٢) القارعة ١٠ ، ١١ .

(٣) الحج ٧٢ وفي أ : « قل أنبئكم » تحريف ، وفي ب ط : « قل هل أنبئكم » تحريف كذلك .

(٤) فصلت ٤٦ . (٥) البقرة ٢٢٠ . (٦) الفرقان ٥ .

(٧) ب فقط : « ثباتا » . (٨) النور ١ ، وفي أ : « صورة » بالصاد ، تحريف .

(٩) التوبة ١ . (١٠) الرعد ٣٥ . (١١) المائدة ٥ .

مَحطّ الفائدَة . وقال العَبْدِيّ (١) : الأَوْلى كونه الخبر ، لان التّجوّز في آخر الجملة أسهل . نقل القولين ابن إيَاز (٢) .

ومثال المسألة : «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ» (٣) أي : شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره .

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : زيد [١٠٤] وعمرو قائم ، فذهب سيبويه والمازنيّ ، والمبرد (٤) إلى أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف . وذهب ابن السّرّاج ، وابن عصفور إلى عكسه . وقال آخرون : أنت مخيّر في تقديم أيهمّا شئت .

[وجوب حذف المبتدأ] :

(ص) : ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح ، أو ذَمّ ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو مخصوص نعم ، أوصريح قَسَم، ونحو : من أنت زيد؟. ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ . وبعد: لا سيّما إذًا رفعت .

(ش) : يجب حذف المبتدأ في مواضع :

أحدها : إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو : الحمد لله أهْلُ المدح . أو ذمّ نحو : مررت بزيد الفاسقُ . أو ترّحم نحو : مررت ببكر المسكينُ .

وإنما التزم فيه الحذف ، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح ، والذّمّ ، والترّحم ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار . وأجرى الرفع مجرى النصب .

---

(١) انظر ١ : ٢٨ .

(٢) ط : «ابن إبان» تحريف ، صوابه من أ ، ب .

وابن إياز هو الحسين بن بدر ، العلامة جمال الدين .

من تصانيفه : الإسعاف في الخلاف — شرح فصول ابن معط . مات ٦٨١ .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) كلمة : «والمبرد» سقطت من أ ، ب .

أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط .

الثاني : إذا أخبر عنه بمصدر ، هو بدل من اللفظ بفعله نحو : سَمْعٌ وطاعَةٌ ، أي: أمري سَمْعٌ . والأصل في هذا النصب ، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، فلم يجز إظهار ناصبه ، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه [١] ، ثم حمل الرفع على النصب ، فالتزم إضمار المبتدأ .

الثالث : إذا أخبر عنه بمخصوص في بابِ نعْم ، نَحو: نعْم الرجل زيد أي هو زيد.

الرابع : إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو : في ذِمّتي لأفعلنّ ، أي: يمِيني [٢] .

الخامس : قَول العرب : « مَن أنت زيد » ، أي مذكوركَ زيد .

السادس : قولهم : « لا سواء » . حكاه سيبويه ، وتأوله على حذف مبتدأ ، أي هذان لا سواء ، أو « لا هما سواء » . وهو واجب الحذف ، لأن المعنى لا يستويان . وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره .

السابع : قولهم : لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيَّ[٣] الذي هو زيد .

[وجوب حذف الخبر] :

(ص) : وخبر بعد لولا ، ولو ما للامتناع . قال الجمهور : مطلقاً ، والمختار وفاقاً للرّمانّي ، وابن الشّجري ، [٤] ، والشّلَوْبين ، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصًّا ، ولا دليل. وعليه[٥] : « لولا قَوْمُكَ حَدِيثو عَهْدٍ ». ومعه يجوز . وقيل:الخبر الجواب ،

---

(١) كلمة : «منه» سقطت من أ ، ب .

(٢) ب فقط : أي يمين . (٣) ط فقط : « لاسيما الذي هو زيد » ، تحريف .

(٤) هو هبة الله بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبدالله ، أبو السعادات المعروف بابن الشجريّ .
من مصنفاته : الأمالي — ما اتفق لفظه واختلف معناه . شرح اللمع لابن جني — التصريف الملوكي . مات ٥٤٢ .

(٥) عبارة : « وعليه لولا قومك حديثو عهد » سقطت من ب .

وقيل[1] : تاليها رُفِـع بها . وقيل: بمضمر . وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر . ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيَّة سدّت عنه. والجمهور إنّ منه: حسبك ينم الناس ، وضربي زيداً قائماً . وأن المقدر إذا ، أو إذْ كان . وقيل : ضربه . وقيل : ثابت ، ونحوه بعد الحال . وقيل : يظهر [2] . وقيل : لا خبر ، والفاعل مُغْنٍ . وقيل : هو « قائماً » . وفيها ضميران . وقيل : لا ، وقيل : سدّت عنه . وقيل : ضربي فاعل مضمر ، ورفع « قائماً » ضرورة .

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى « ما » موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال . ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه [3] ، وفي مُؤوّل . ثالثها المختار : إن أضيف إليه . وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود . والمختار — وفاقاً لسيبويه : منع وقوع هذه الحال فعلاً . وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها . وثالثها: [4] إن كانت من ظاهر . ورابعها [5] : إن تعدّى المصدر ، وتوسّطها ، ومعمولها . وثالثها إن لم يفصل . وجوازها جملة بواو لا دونها . ورابعها : إن عرى من ضمير . ودخــول كان على مصدرها وإتباعه . وعلِمْي بزيد كان قائماً على زيادتها . لا أمّا ضَرْبيك [6] فكان حسناً ، صفة للياء والكاف ، والكناية قبلها . وعبد الله وعهدي [7] بزيد قديمين .

(ش) : يجب حذف الخبر في مواضع :

أحدها : إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها ، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب[8] ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد : وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو . وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لِسدّ الجوّاب وحلوله محله . ثم أطلق

---

(١) ط : « وفعل » مكان: « وقيل » ، تحريف .

(٢) كلمة : « يظهر » سقطت من أ.

(٣) أ : « مصدر مضاف ».

(٤) ط : « وتاليها » بالتاء ، تحريف : وانظر الشرح .

(٥) أ : « وثالثها » مكان : « ورابعها » .

(٦) ط : «ضربتك» تحريف ، وانظر الشرح .

(٧) أ ، ب : « عهدي » بإسقاط واو العطف ، تحريف وقد سقطت كلمة : « بزيد » من أ .

(٨) « فالمدلول على امتناعه هو الجواب » سقطت هذه العبارة من أ .

الجمهور وجوب الحذف . ولحنّوا المعرّي في قوله :

٣٣٢ — • فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا [١] •

وقيّده الرّمّانيّ وابن الشّجريّ ، والشّلَوْبين ، وتبعهم ابن مالك : بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كونٌ بَعينِه [٢] لا دليل عليه لم يجز الحذف ، فضلاً عن أن يجب ، نحو : لولا زيد سَالمَنا ما سَلِم . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأسَّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم [٣] » .

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْج. [١٠٥] ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ [٤] كوناً مطلقاً .

قال ابن أبي الرّبيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك . ولولا زيد جالس لأَكْرَمْتُكَ [٥] . وهذا لم يثبت بالسماع . والمنقول : لولا جلوس عمرو ، ولولا قيام زيد . انتهى .

قلت : والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته [٦] : لولا حِدْثَانُ قومك . وهذا جارٍ على القاعدة . وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضّائع وأبي حيان : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية [٧] ، لأنه مرويّ بالمعنى ، لا بلفظ الرسول . والأحاديث رواها العَجَمُ ، والمولدّون ، لا مَنْ

(١) هو لا يحتج بشعره . وقد تمثل به :
المغني ١ :٢١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧٧ ، وابن عقيل ١ : ١٠٦ والأشموني ١ : ٢١٥ .

(٢) ب فقط : « كون مقيد » .

(٣) انظر روايات هذا الحديث في : فتح الباري بشرح البخاري ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » . تحريف .

(٥) ط : « أكرمتك » بإسقاط اللام .

(٦) كلمة : « رواياته » سقطت من أ .

(٧) انظر المبحث السابع عشر من كتاب : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك حيث دافع عن صحّة هذا الحديث من الوجهة النحويّة .
وانظر قصة الخلاف بين النحويين في الاستشهاد بالحديث في خزانة الأدب ١ : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

يُحْسِن العربيّة ، فأدّوها على قَدْرِ ألسنتهم . و«كلولا» فيما ذكر «لوما» نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

وذهب قوم الى أنّ الخبر بعد لولا غير مقدر ، وأنه الجواب . وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد « لولا » ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل . وُردّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ [1] أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم . وذهب الكسائي : إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره : لولا وُجد زيد ، أو نحوه ، لظهوره في قوله :

٣٣٣ — * فقُلْتُ بَلَى لولا يُنازِعُني شُـــغْلِي [2] *

وذهب جماعة من المتقدمين : إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل [3] تقديره : لو لم يوجد ، أو لو [4] لم يحضر .

الثاني : إذا وقع خبرٌ قسَم صريح نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، وأمانة الله . وإنما وجب حذفه ، لكونه معلوماً ، وقد سدّ الجواب مسدّه [5] ، بخلاف غير الصريح ، فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : عليّ عهد الله لأفعلن ، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم .

وقيل : إن أَيْمُنَ الله ، ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ . والتقدير : قسمي أيمن الله .

الثالث : إذا وقع بعد واوٍ بمعنى « مع » نحو : كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه ، أي : مقترنان ، فالخبر محذوف ، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبيّة . وكان الحذف

(١) ط : « الخبر » مكان : « الجرّ » تحريف .

(٢) لم يستطع صاحب الدرر نسبته حيث قال في ١ : ٧٧ : «ولم أقف على قائله». وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١٣٤ .

وصدره :

* ألا زَعَمَت أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهــــا *

وفي أ : « بان عني » مكان : « ينازعني » ، تحريف . وفي ب : « ثناث عني » تحريف أيضاً .

(٣) أ : « لقيامها مناب » ، تحريف . (٤) سقطت « لو » من ب . ط .

(٥) كلمة : « مسدّه » سقطت من أ ، ب .

واجباً لقيام الواو مقام « مع » . ولو جيء [١] بمع لكان كلاماً تامّاً . هـذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن الخبر لم يُحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، فهو كلام « تام » ، لا يحتاج الى تقدير . واختارهُ ابن خروف .

فإن لم تكن الواو [٢] صريحةً في المعيّة ، بأن احتملت العطف نحو : زيدٌ وعمرو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات .

الرابع : اختلف في قول العرب «حَسْبُكَ يَنَمْ النّاس» ، فقيل الضّمة في (حسبك) ضّمة بناء ، وهو اسم سُمّي به الفعل ، وبُنِيَ على الضّمّ ، لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على: قَبْلُ وبَعْدُ . وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء .

والجمهور على أنها ضمّة إعراب . فقيل : هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُكَ السُّكُوتُ ينَم الناس .

وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه : اكْتَفِ [٣] . واختاره ابن طاهر [٤] .

الخامس : مسألة : ضربي زيداً قائماً. وضابِطُها: أن يكون المبتدأ مصدراً عامِلاً في مفسّر [٥] صاحِب حالٍ بعده ، لا يصلح أن يكون خبراً عنه . وهذه المسألة طويلَة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل .

وأقول : هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال .

فقال قوم : « ضربي » مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر ، تقديره : يقع ضربي زيداً قائماً ، أو ثبت ضربي زيداً قائماً . وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه ، لأنه كما يجوز تقدير : «ثبت» يجوز تقدير : «قلّ» ، أو «عَدِم» ، وما لا يتعيّن تقديره لاسبيل إلى إضماره .

---

(١) ط : « جر » مكان : « جيء » ، تحريف.
(٢) كلمة : « الواو » سقطت من أ .
(٣) ط فقط : « اكفف » بفاءين ، تحريف .
(٤) سبقت ترجمته ١ : ١٨ .
(٥) أ : « في ضمير » مكان : « في مفسّر ».

وقال الجمهور : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال .

ثم اختلفوا ، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْلا ؟ .

فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في : أقائم الزيدان . والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، وضّعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصّح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به .

وقال الكسائي ، وهشام ، والفراء ، وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر .

ثم اختلفوا . فقال ألاوّلان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيهما ضميران مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر . وإنما احتيج إلى ذلك ، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود [1] على المبتدأ ، وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين ، حتى لو أكّدت كرّر التوكيد نحو : ضربي زيداً قائماً نفسه نَفْسَه [2] .

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر ، فلا ضمير فيهما من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده ، وتثنيته [١٠٦] وجمعه ، وتَعرِّيها [3] من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو : ضربي زيداً إنْ قام .

وجاز نصب « قائماً » ونحوه على الحال عنده ، وعند الأولين ، وإن كان خبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ ، لأن القائم هو « زيد » ، لا « الضرب » . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف ، لأنه عندهم يوجب النصب . وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عن

---

(١) من قوله : « يعود على المبتدأ » إلى قوله : « قائماً نفسه نفسه » سقط من أ .

(٢) ط : « نفسه » بدون تكرار ، تحريف .

(٣) أ : « وتعريفها » بالفاء ، تحريف . وفي ب ، ط : « وتعربها » بالباء الموحّدة ولا معنى لها ، والصواب : « وتعريها » بالياء كما يدل عليه الأسلوب .

الخبر لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربي زيداً في حال قيامه [١] .

وضعفّ قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين ، فكذا لا يعمله في ضميرين ، وبأن الحال لو ثنّي نحو : ضربي أخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران ،لأنه لوكان[٢] لكان أحدهما مثنىً من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى ،والآخر مفرداً [٣] لعوده على المبتدأ المفرد . وتثنية اسم الفاعل[٤] ، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنـّى في حال واحد ، وهو باطل .

وقول الفرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبريّة ، لأنه لا يفيد ، بل مع[٥] الجواب ، فهو محذوف ، والضمير محذوف معه .

وقول ابن كيسان : بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة[٦] أن يقول: زيد قائماً ، لأنه بمعنى : زيد في حال قيام ، وهو ممنوع إجماعاً [٧] .

وقال الجمهور : بتقدير الخبر . ثم اختلفوا : هل يجوز إظهاره . فقيل : نعم. والجمهور على المنع . ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه ، فحكى البَطْلَيَوْسِيّ[٨] وابن عَمْرون [٩] عن الكوفيين : أنهم قدروه : « ثابت » أو « موجود » بعد « قائماً » .

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه [١٠] ، فإنه كما يجوز تقدير: « ثابت » يجوز تقدير [١١] : « منفيّ » أو « معدوم » .

وقال البصريون : تقدّر قبل « قائماً » . ثم اختلفوا في كيفيّته . فقال الأخفش :

(١) ط فقط : « في حال قيام » بإسقاط الضمير العائد تحريف .
(٢) أ : « لو كان لكان أحدهما » بزيادة : « لكان » . ط : «لو كان الحال أحدهما مثنى » بزيادة : « الحال » تحريف .
(٣) أ : « مفرد » بالرفع ، تحريف .
(٤) ط : « وتثنيته أي الفاعل » مكان : « وتثنية اسم الفاعل » تحريف .
(٥) أ فقط : « موقع » مكان : « بل مع » .
(٦) « مع الجثة » سقطت من أ ، ب .
(٧) المنع يشمل القولين ، قول الفراء ، وقول ابن كيسان .
(٨) سبقت ترجمته ١ :٣١٧ .
(٩) هو محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون . له : شرح المفصل ، مات ٦٤٩ .
(١٠) أ ، ب : « ما لا دليل عليه في اللفظ » بتقديم كلمة : « عليه » .
(١١) جملة : « يجوز تقدير » سقطت من ط .

تقديره : ضربي زيداً ضَرْبهُ قائماً . واختاره ابن مالك ، لما فيه من قِلّة الحذف .

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول . وقال الجمهور : تقديره [١] : «إذْ[٢] كان قائماً» ، إن[٣] أردت الماضي ، و«إذا كان قائماً» ، إن أردت المستقبل، فحذف « كان » ، وفاعلها . ثم الظرف . وجه[٤] تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ، والظّرف أليق به . والزمان دون المكان ، لأن المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به .

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق [٥] إذْ للماضي ، وإذا للمستقبل .

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل ، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدّل الكلام عليه .

ولم يعتقد في : (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير ، وفاعلها ضمير يعود إلى [٦] زيد .

وجوّز الزّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر ، وهو الياء .

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل :

الأولى : لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال : ضربي زيداً قائم ، إلا إن اضطرّ إلى ذلك ، فيرفع لا على أنه خبر « ضربي » ، بل خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : ضربي [٧] زيداً وهو قائم ، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر . وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره .

وجوز الأخفش الرفع [٨] بعد أفعل مضافاً إلى « ما » موصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان ، أو مايكون [٩] الأمير قائم ، برفعه خبراً عن « أخطب » .

ووافقه ابن مالك ، وقال : فيه مجازان : أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه من

---

(١) كلمة : « تقديره » سقطت من أ .

(٢) أ ، ط : « إذا كان » . والصواب : إذ كان بسكون الذّال .

(٣) « إنْ » سقطت من ب . (٤) ب فقط : « وجهه » .

(٥) ط : « للاستغراق » ، تحريف . (٦) أ فقط : « على » مكان : « إلى » .

(٧) ط : « ضربي زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

(٨) ط : « وجوز الأخفش أن الرفع » بزيادة : « أن » .

(٩) من النسخ الثلاث : « او يكون » باسقاط . « ما » .

صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بقائم — مع أنه في الأصل من صفات الأعيان —عن « أخطب ما يكون » مع أنه من المعاني [١] ، لأن [٢] أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدّت بآخرها مرفوعاً .

وقال ابن النّحاس : وجّه ابن الدّهان [٣] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب[٤]» مضافاً إلى « أحوال » محذوفة. تقديره : أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

الثانية : أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم . ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدرٍ إضافة بَعْضٍ لِكُلٍّ ، أو كُلٍّ لجميع[٥] ، نحو : أكثرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً ، ومعظم كلامي معلّماً .

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم .

والثالث : المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين[٦] . والجواز إن أضيف إليه : كأخطب ما يكون الأمير قائماً . وهذا هو الصحيح .

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك .

الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال :

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع . والثاني : الجواز . وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع . قال : [١٠٧]

---

(١) أ : « في الثاني » مكان : « من المعاني » ، تحريف . ط : « في المعاني » بوضع « في » موضع « من » .

(٢) أ : « كون » مكان : « لأن » .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عليّ بن رجاء ، أبو محمد اللغويّ المعروف بابن الدّهان . أخذ العربيّة عن الرّبعي ، ويوسف السّيرافي ، والرمّانيّ مات ٤٤٧ .

(٤) كلمة : « أخطب » سقطت من أ .

(٥) ب ، ط : « للجميع » بلامين .

(٦) كلمة : « المذكورين » سقطت من أ ، ب .

٣٣٤ – ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أباكـا يُعْطِي الجَزِيل ، فَعَلَيْكَ ذاكا [١]

وقال :

٣٣٥ – عَهْدِي بها في الحَيِّ قدسُرْبِلَتْ بَيْضاءَ مثْلَ المُهْرَةِ الضَّامرِ [٢]

والثالث : المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه[٣] ما يكتنف [٤] مذهب الشرط. وعُزِي للفراء .

الرابعة : في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال :

أحدها : الجواز . وعليه البصريون ، سواء تعدّى المصدر أم [٥] كان لازماً نحو : قائماً [٦] ضربي زيداً. أو ملتوتاً [٧] شُرْبِي السَّوِيق .

والثاني : المنع ، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو : مسرعاً قيامُ زيد ، أم مُضْمَرٍ [٨] ، نحو [٩] : مسرعاً قيامُك .

والثالث : الجواز ، إذا كانت من مضمرٍ ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع : المنع إن كان المصدر متعدّياً . والجواز إن [١٠] كان لازماً .

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو : شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان : أحدهما: المنع ، وعليه الكسائي ، وهشام ، والفراء .

(١) لرؤبة بن العجاج ، ملحق ديوانه : ١٨١ .
وروايته : « إياك » بالياء ، ورواية سيبويه ١ : ٩٨ : « أخاكا » مكان : « أباكا » وفي الأشموني ١ : ٢٢٠ « أباكا » بالباء .

(٢) للأعشى . ديوانه ٩٤ ، وروايته : « هيفاء » مكان : « بيضاء » .
من شواهد الإنصاف ٢ : ٧٧٨ . وفي ط : « الطائرة » مكان : «الضامر» ، تحريف ، وتتفق النسخة أ مع الديوان .

(٣) أ : « من » مكان : « في » .

(٤) أ « ما يكسبه » .

(٥) أ فقط : « أو » مكان : « أم » .

(٦) سقطت كلمة : « قائماً » من أ .

(٧) ب : « وملتوتاً » بالواو .

(٨) ط : « أم مضمراً » بالنصب ، تحريف .

(٩) في ط كلمة : « نحو » ساقطة .

(١٠) ب ، ط : « إذا » مكان : « إن » .

قال أبو حيان : وحكي الجواز عن البصريين ، ولعلّه لا يصحّ ، فإنه مشكل ، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله ، بخلاف تقدّمها [١] ، فليس فيه ذلك .

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو : ضربي زيداً فرساً راكباً . قولان :

أحدهما : الجواز ، وعليه البصريون والكسائيّ ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله .
والثاني : المنع ، وعليه الفراء ، لأن راكباً لم يُرَدّ [٢] إلى الاستقبال ، فلا يقدّم معموله عليه .

الخامسة : في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال :

أحدها : المنع سواء كانت بواو أو بدونها [٣] ، وعليه سيبويه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائي ، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله :

٣٣٦ — خَيْرُ اقترابي من المَوْلَى حَلِيفَ رِضاً
وشرُّ بُعْدِيَ عنه ، وهو غَضْبانُ [٤]

والثالث : الجواز بـ « واو » لا دونها . وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع .

السادسة : في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان :

أحدهما : نعم. وعليه السّيرافي ، وابن السّرّاج ، نحو كان ضربي زيداً قائماً .
والثاني : لا ، وعليه ابن عصفور ، لأن تعويض الحال من الخبر [٥] إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر كان قبيحٌ [٦] .

---

(١) ط فقط : « تقديمها » . (٢) ط فقط : « لم يؤد » مكان : « لم يرد » .
(٣) ط : « أو دونها » ب : « وبدونها » .
(٤) قائله مجهول.
من شواهد الأشموني ١ : ٢١٩ . وفي أ : « بعدى منه » بوضع « منه » مكان : « عنه » .
(٥) أ : « لا لغرض الحال بين الخبر » ، تحريف . (٦) ط : « يصح » مكان : « قبيح » ، تحريف .

السابعة : في جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان :

أحدهما : الجواز قياساً . وعليه الكسائيّ وابن مالك . والثاني : المنع ، لأن الموضع موضع اختصار ، ولم يَرِدْ به سماع .

الثامنة : في جواز نحو : علمي بزيد كان قائماً قولان :

أحدهما : لا [١] ، وعليه أبو عليّ ، لأن اسم كان حينئذ [٢] ضمير : « عِلْمي » ، و«عِلْمي» خبر كان من حيث المعنى ، والقائم ليس نفس العِلْم ، ولا مُنَزّلاً منزلته ، ولأن الحال حينئذ من الضمير ، وضمير المصدر لا يعمل .

والثاني : نعم ، على أنّ كان زائدة .

التاسعة : إذا كنّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال ، نحو : ضربي زيداً هو قائماً فقولان :

أحدهما : الجواز . وعليه البصريون . وهو مبتدأ ، « وقائماً » سدّ مسدّ خبره . والثاني المنع ، وعليه الفرّاء .

العاشرة : أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً ، على أن « حَسَناً» صفة للضّرب . ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف .

الحادية عشرة [٣] : أجاز الكسائيّ وهشام: عبد الله وعهدي[٤] بزيد قديمين ، على تقدير : العهد لعبد الله ، وزيد قديمين ، فقدّم: «عبد الله» ، ورفع بما بعده وثنّى : «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد ، وكان [٥] خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً لمصدر .

ومنع ذلك الفراء . وقال أبو حيان : وقياس البصريين يقتضي المنع .

* * *

(١) « لا » سقطت من أ . (٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « الحادي عشر » .

(٤) ط فقط : « عبدالله عهدي بزيد قديمين » بإسقاط الواو .

(٥) أ فقط : « وكان » بدون ألف التثنية .

(ص) : وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز . وقد يغني مضاف [١] إليه المبتدأ عن[٢] معطوف ، فيطابقهما الخبر . ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : اختلف : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ، ومعطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو : « عبد الله والريح يباريها » ؟ فقيل: لا ،لأن: « يباريها» خبر عن أحدهما ، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر . وقيل : نعم ، واختاره ابن الأنباريّ ، وابن مالك. واستدلا على صحته بقول الشاعر : [١٠٨]

٣٣٧ — واعلم بأنّكَ والمنيّــة شارِبٌ بِعُقَارِها[٣]

ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجّهَهُ [٤] مَنْ أجازه من البصريين : على أن الخبر محذوف ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان يباريها ، و « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر ، لدلالتها عليه . ووجّهَهُ [٥] من أجازه من الكوفيين : على أن المعنى : « يتباريان » ، ولم يقدّروا محذوفاً ، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ ، ولو كان العطف بالفاء ، أو بثُمّ ،لم تصح المسألة إجماعاً . ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً .

الثانية : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف[٦] إليه من غير عطف كقولهم : « راكِبُ النّاقة طليحان » ؟ قولان : أحدهما : لا . وعليه أكثر البصريين . والثاني : نعم . وعليه الكسائي ، وهشام . وجزم به ابن مالك على أن التقدير : راكِبُ الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعنى .

وجوّز بعضهم : أن يكون على حذف [٧] مضاف ، أي راكب الناقة أحد طليحين.

---

(١) ط : « مضافه » بالهاء ، تحريف .
(٢) ط فقط : « من » مكان : « عن » : تحريف .
(٣) انظر الدرر ١ : ٧٨ ، وقصة الاستدلال بهذا الشاهد .
(٤) أ فقط : « فوجه » .
(٥) أ فقط : « ووجه » .
(٦) ب ، ط : « والمضاف » باسقاط لام الجرّ .
(٧) كلمة : « حذف » سقطت من

ومثله : غلام زيد ضربتهما .

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال : الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوعُ (١) المُخْبَرُ عنه واحدٌ .

[تَعَدُّد الخبَر]

(ص) : ويتعدّد الخبر بعطف وغيره . وثالثها : إن لم يختلفا بالإفراد والجملة . ورابعها : إن اتّحدا معنىً : كـ « حلوٌ حامض » والأصح في نحوه المرفوع (٢) منع العطف والتقدّم (٣) . وثالثها : تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة . وقيل : خبرٌ مقدّر .

(ش) : اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت (٤) ، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا ؟ فالأول كقولك : زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب (٥) .

والثاني : كقوله تعالى : « وهو الغَفورُ الودُودُ ، ذُو العرْشِ المَجِيدُ ، فَعّال لِما يُريد (٦) » . وقول الشاعر :

٣٣٨ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي (٧)

والقول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة . وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه (٨) الأول خبراً ، والباقي صفة للخبر . ومنهم مَنْ يجعله خَبَر مبتدأٍ مقدّر .

والقول الثالث : الجواز إن اتّحدا في الإفراد ، والجملة. فالأول: (٩) كما تقدّم .

---

(١) كلمة : « والمرفوع » سقطت من ط .
(٢) كلمة : « المرفوع » سقطت من أ ، ب .
(٣) أ فقط : « والتقديم » .
(٤) ب : « المنعوت » ، تحريف.
(٥) أ فقط : « وكاتب وشاعر » .
(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦.
(٧) من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٨ ، ابن عقيل ١ : ١٠٩، شرح المفصل ١ : ٩٩ .
(٨) أ : « اجعل فيه » مكان : « جعل فيه » وسقطت كلمة : « فيه » من ط .
(٩) ط فقط : « فالأولى» .

والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: [1] قصر الجواز على ما كان المعنى منهما [2] واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض، أي: مُزٌّ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط [3]. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن [4] فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو عليّ: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة [5]. فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البديع): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، [6] ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا. ويضاف غير [7] الأول إلى ضمير متلوّه [8]، أو يجاء آخراً بالروابط عكساً. والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الرّوابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله [9] مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا [10] إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

---

(1) أ: «والتوابع» مكان: «والرابع»، تحريف. (2) ط: «منها»، تحريف.

(3) أضبط أي في العمل، لكونه يعمل بكلتا يديه، وكان عمر بن الخطاب كذلك، ولا يقال: أعسر أيسر. انظر: الصبان ١: ٢٢٢.

(4) كلمة: «يتعين» سقطت من أ.

(5) ط: «المفردة» مكان: «المتعدّدة» تحريف. (6) أ فقط: «عند الأكثر».

(7) ب «عن» مكان: «غير» تحريف. (8) ط: «نقلوه» مكان: «متلوّه» تحريف.

(9) أ فقط: «ويجعل» بالياء. (10) ط: «وهذا» تحريف.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه . مثاله : زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم . والمعنى : أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر : أن تجعل الروابط في الأخبار ، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخراً لأوّل ، وتالٍ لمتلوّه (١) . مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها (٢) بإذنه. والمعنى : الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد . قال أبو حيّان : وهذا المثال ونحوه ممّا وضعه النّحويون للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة .

قال : ومثله: من الموصول: الذي التي اللّتان أبوها أبوهما أختها [١٠٩] أخوك أخته زيد(٣). وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النّحويين ، وهي مشكلة جدّاً . انتهى . ولهذا اخترت عدم جرَيان ذلك فيه .

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص) : مسألة : تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن (٤) شرطاً كـ«أل»(٥) موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه . أو غيرها موصولاً بظرف . أو فعل يقبل الشّرطيّة، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ«كل» وشرط فُقد(٦) . نفي. أو استفهام(٧) . أو مضاف إليها، مشعر بمُجازاة . أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف (٨) إليه . وقلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك . وجوّزه الأخفش في

(١) ط : «لمتلو» بإسقاط الضمير العائد ، تحريف . وكذلك في ط : «بها آخر لاول» . تحريف .

(٢) أ فقط : «عبدها» بالباء ، تحريف ، وانظر العبارة التي بعدها في الشرح .

(٣) العبارة في ب : «الذي التي اللذان التي أبوها أختها أخوالك أخته زيد» .
وفي أ : «الذي والتي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد» .

(٤) في ط : «مضمر» مكان : «تضمن» ، تحريف .
وفي ب : «الضمير» مكان : «تضمين» تحريف أيضاً .

(٥) ط : «بحال» مكان «كأل» تحريف .

(٦) كلمة : «فقد» سقطت من ط ، تحريف .

(٧) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : «أو استقبال» وانظر الشرح .

(٨) ط : «أو مضافاً» بالنصب ، تحريف .

كل خبر ، والفراء إن تضمّن طلباً .

(ش) : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء (١) فيه دخلت ، وهو الشرط ، والجزاء .

والمعنى الملاحظ (٢) أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة ، أو الصفة ، وأن يقصد به العموم .

ودخولها على ضربين (٣) : واجب ، وهو بعد أما – كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث . وجائز ، وذلك في صور :

إحداها (٤) : أن يكون المبتدأ (٥) أل الموصولة بمستقبل عام نحو : « الزّانيةُ والزّاني فَاجْلِدُوا (٦) » ، « والسّارِقُ والسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا (٧) » . وهذا ما جزم به ابن مالك . ونقل عن الكوفيين ، والمبرد ، والزّجّاج .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر ، أي : فيما (٨) يتلى عليكم الزانية ، أي حكم ذلك .

الثانية : ان يكون المبتدأ غير أل من الموصولات ، وصلته ظرف ، أو مجرور ، أو جملة تصلح للشرطية ، وهي الفعليّة غير الماضيّة ، وغير المصدّرة بأداة شرط ، أو حرف استقبال ، كالسين ، وسوف . ولن . أو بقد (٩) . أو ما النافية . مثال الظرف قوله :

٣٣٩ – ما لَدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعاراً فمصونٌ ، ومَالَهُ قَدْ يَضيعُ (١٠)

(١) أ فقط : « معنى ما يدخل عليه الفاء دخلت » بزيادة « عليه » وإسقاط : « فيه » .

(٢) ب فقط : « والمعنى الملاحظة » تحريف .

(٣) أ فقط : « ودخولها يكون على ضربين » بزيادة « يكون » .

(٤) ط فقط : « أحدها » .

(٥) كلمة : « المبتدأ » سقطت من ب .

(٦) النور ٢ .

(٧) المائدة ٣٨ .

(٨) ط : « فما » مكان : « فيما » تحريف .

(٩) ب فقط : « أوقد » بإسقاط الباء .

(١٠) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ٧٩ . وفي ب : « ما لذي » بالذال ، تحريف .

ومثال المجرور قوله تعالى : « وَمَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ[1] » ، ومثال الجملة قوله تعالى : « ومَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيدِيكُم[2] » . ويدل على أنّ (ما) موصولةٌ سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر . ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر . وجوز ابن الحاجّ دخولها ، والصّلة جملة اسمية ؛ نحو : الذي هو[3] يأتيني فله درهم .

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو : الذي إن[4] يأتني أكرمه ، فهو مكرم . حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه .

وَرُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف ، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوّز بعضُهم دُخولها والصّلة فعل ماض نحو : الذي زارنا أمس فله كذا . واستدلّ بقوله تعالى : « ومَا أَصَابكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ[5] » ، « وما أَفَاءَ اللهُ علَى رَسُولِهِ مِنْهُم فمـا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ[6] » .

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين ، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم ، وهو بعيد[7] .

وجوّز بعضهم دخولها ، والصلة فعل مطلقاً ، وإن لم يقبل الشرطيّة . حكاه ابن عصفور . فأجاز نحو : الذي مـا يأتيني فله درهم ، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية ، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة ، وإنّما هو مشبّه به[8] . ورُدّ بأنـه غير محفوظ من كلام العرب ، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك ، لما ذكر من أن الصّلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط .

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول ، أو وُصِف ، لذهاب معنى الجزاء بذلك ، وايّد بأن ذلك لا يُحفَظ من كلام العرب .

الثالثة : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحدِ الثلاثة ، أعني الظرف[9] ، والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو : رجل[10] عنده حزْمٌ فهو سعيد . وعبْدٌ للكريم فما

---

(١) النحل ٥٣ . (٢) الشورى ٣٠ . (٣) : « هو » سقطت من أ .
(٤) « إن » سقطت من أ ، ب . (٥) آل عمران ١٦٦ . (٦) الحشر ٦ .
(٧) أ : « مقيد » بالميم والقاف ، تحريف . (٨) أ فقط : « شبه به » .
(٩) ط : « الظروف » . (١٠) كلمة : « رجل » سقطت من أ .

يتضيعُ ، ونفسٌ تسعى في تجارتها فلن تخيب . وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ« كلّ » . والصحيح التعميم .

الرابعة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النّكرة المذكورة ، وهو مشعر بمجازاة كقوله :

٣٤٠ — * وكُلّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولُ[١] *

الخامسة : ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو : « والقَوَاعِدُ من النِّساء اللّاتي لا يَرْجُون نِكَاحاً ، فَلَيْس عَلَيْهِن جُنَاحٌ [٢] » . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأنّ [١١٠] المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم [٣] الشّرط ، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلاّ الفعل، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك . وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ ، والفاء داخل في خبره ، لأنه موصول ، وهو وخبره خبر الأول .

السادسة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول [٤] نحو : «غلامُ الذي يأتيني فله درهم ». ومنه قوله :

٣٤١ — * وكلّ الذي حَمَّلْتَهُ فَهُو حَامِلُهْ [٥] *

وقَلّ[٦] دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن الله » . أو إلى موصوفٍ[٧] بغير ما ذكر كقوله :

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٧٩ ، وصدره :

* نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ *

(٢) النّور ٦٠ .

(٣) أ : « بمشبه الاسم » بإسقاط لام الجر ، وزيادة « أل »، تحريف .

(٤) أ : « المفعول » مكان : « الموصول » ، تحريف .

(٥) لزينب بنت الطّرية ترثي أخاها يزيد . وصدره :

* يسرُّك مَظْلوماً ويُرْضِيك ظَالِماً *

انظر : الدرر ١ : ٧٩ . وفي النسخ الثلاث : « حامل »

(٦) ب، ط : « قبل » بالباء . تحريف صوابه في أ.

(٧) ط : « أو إلى موصوفه » بزيادة ضمير عائد ، تحريف.

٣٤٢ – كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ ، أَوْ مُدانٍ   فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعالِي(١)

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو : زيد فمنطلق . واستدل له بقوله :

٣٤٣ –   ٭ وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم(٢) ٭

وقوله :

٣٤٤ –   ٭ أنت فانظر لأيِّ ذاك تصيرُ(٣) ٭

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة(٤) ، و « أنت » فاعل بمقدّر فسرّه الظاهر .

وجوّز الفراء والأعلم: دخولها في كلّ خبر هو أمر ، أو نهي ، نحو : زيد فاضربْه ، وزيد فلا تضربْه . واستدل بقوله تعالى : « هذا فَلْيَذُوقُوهُ(٥) » ، وقول الشّاعر :

٣٤٥ – ياربَّ مُوسى أظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ   فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ(٦)

٭ ٭ ٭

(ص) : والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و(لكن) على الأصح . قيل : ولعلّ . قيل : وكان مضارعاً ، وفعل اليقين .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : شرح شواهد المغني للسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧ .
وفي ط : « كل امرىء » تحريف . وفي أ : « فمتوسط » مكان « فمنوط » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
٭ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا ٭
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٠ ، ٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسُّيُوطِيِّ ص ٤٦٨ ، والخزانة ١ : ٢١٨ ، ٣ : ٣٩٥ ، ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ .

(٣) لعديّ بن زيد . وصدره :
٭ أرواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ٭
ورواية عجزه في ديوانه ٨٤ :
٭ لك فاعْلَمْ لأيِّ حالٍ تَصيرُ ٭
من شواهد سيبويه ١ : ٧٠ .

(٤) ط فقط : « محذوفاً » بالنصب .   (٥) صٓ ٥٧ .

(٦) رجز لم يعرف قائله . وانظر في الدرر ١ : ٨٠ ما دار في تخريج هذا الشاهد . والخزانة ٢ : ٢٣١ .

(ش) : اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط .

فالجمهور على جوازه . ومنعه الأخفش ، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ [١] باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله . ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ [٢] فإنه يجوز دخول الفاء [٣] معها ، لأنّها [٤] ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير [٥] بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، بخلاف أخواتها : ليت ، ولعلّ ، وكأنّ ، فإنها قويّة العمل ، مغيّرة للمعنى ، فقوي شبهها بالأفعال ، فساوتها في المنع من الفاء .

وقيل : يمنع الفاء مع إنّ وأنّ ، ولكنّ أيضاً ، لأنها تُحقّقُ [٦] الخبر . والشّرط فيه توقّف ، فبعد عن الشّبه [٧] . ورُدَّ بالسماع ، قال تعالى : « إنّ الّذين فَتَنُوا المُؤْمِنِين والمُؤْمِنات ثم لَمْ يَتُوبُوا فلهم عَذَابُ جَهَنّم [٨] » . « وَاعْلَمُوا أنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأَنَّ لله خُمُسَهُ [٩] » . وقال الشاعر :

٣٤٦ — * ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْف يَكُونُ [١٠] *

---

(١) أ فقط : « شبهها » .

(٢) أ فقط : « إن وأن ، ولكن » بالواو العاطفة ، لا بأو .

(٣) كلمة : « الفاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٤) ط : « كأنها » مكان : « لأنها » . (٥) أ : « لم يتعين » ، تحريف .

(٦) ط : « لأنها لا تحقق » بالنفي . تحريف . وفي ب : « لأنها تحقيق » .

(٧) ط : « فبعد عن شبهه » ، ب : « فبعد بعد عن الشبه » تحريف .

(٨) البروج ١٠ . (٩) الأنفال ٤١ .

(١٠) للأفوه الأودي كما نسبه الدرر ١ : ٨٠ ، ونسبه في الأمالي ١ : ٩٩ ط دار الكتب لأبي المطواع بن حمدان . وصدره :

* فوالله ما فَارَقْتُكم قَالِياً لَكُمْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ١٣٧ ، والأشموني ١ : ٢٢٥ .

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم . وقيل : يجوز دخول الفاء مع « لعلّ » إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى . وقيل : يجوز أيضاً دخولها مع « كان » بلفظ المضارع ، لا بلفظ الماضي . ومع فعل اليقين ، كعلمت دون ظننت ، وعليه ابن مالك[1] وابن السّراج .

* * *

(ص) : ولا يعطف قبل خَبَر ذي فاء عند الكوفيّة ، وجوّزه ابن السّرّاج .

(ش) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا جئت [2] بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السّرّاج .

* * *

(١) « ابن مالك » سقطت من ط . « وعليه ابن مالك وابن السّراج » سقطت العبارة من أ .
(٢) أ فقط : « جيء » مكان : « جئت » .

نواسِخ الابتِداء

كَانَ وأخَواتهَا

(ص) : نواسخ الابتداء :

الأول : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وصار وليس مطلقاً ، ودام بعد « ما » الظرفيّة، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وَبَرِح ، وفَتِئَ ، وفَتَأَ ، وأفتأ . قيل[1] : وونَى، ورام بمعناها بعد نفي وشِبْهِه. وقد يُفْصَلُ ويقدّر . ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ، ويسمّى اسمها ، وفاعلاً . وقيل: ارتفع لشبهه[2] . وينصب[3] الخبر ، ويسمّى: خبرها ومفعولها[4] . والكوفيّة حالاً . والفراء شَبَهَهُ . ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن .

وثالثها : إلغاؤ . ولا تدخل على ما لزم صدراً . أو حذفاً . أو ابتدائية . أو عدم تصرّف. أوخبره جملة طلبيّة، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس،على ما خبره[5] مفرد طلبيّ على الأصح . ولا صار . ونحوها : دام ، وتلوها على ذي ماض . وشرط الكوفيّة في الباقي: قد . وابن مالك في ليس على قِلّة : الشأن .

وألحق قوم بصار: آض ، وعاد ، وآل ، ورجع وحار[6] ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حَرْبة .

---

(١) كلمة : « قيل » سقطت من ب تحريف .
(٢) كلمة : « لشبهه » سقطت من ب . تحريف .
وعبارة : « وقيل : ارتفع لشبهه » سقطت من ط ، تحريف . والصواب من أ .
(٣) ط : « أو ينصب » بأو العاطفة ، تحريف .
(٤) ب ، ط : « ومفعولاً » .
(٥) ط : « وليس على خبره » بإسقاط : « ما » .
(٦) أ : « وحاد » بالدّال . ط : « وحال » باللام . كلاهما تحريف . صوابه في ب . وانظر الشرح .

وقَوْمٌ : غدا ، وراح . والفراء : أسحر [١١١] (١) وأفجر ، وأظهر .

وقوم : كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه .

والكوفية : هذا وهذه مراداً (٢) بهما التقريب(٣) مرفوعاً بعدها ما لا ثانيَ له ، وسمّوهما : تقريباً ، والرّفع اسم التقريب .

(ش) : أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء . وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها . وكاد وأخواتها . وإنّ وأخواتها . وظننت وأخواتها . وما ألحق بذلك .

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ . ويسمّى اسمها . وربّما يسمّى (٤) فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عبارة المبرّد . وعبّر سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باق على رفعه .

واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل إلا بالعامل .

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين ، ويسمّى خبرها . وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه (٥) به . عبّر بذلك المبرد . وعبّر سيبويه باسم المفعول .

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً(٦) ، لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر (٧) الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه(٨) .

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو

(١) ط «آأسحر»، تحريف.

(٢) ط : « مراد » بالرفع ، تحريف .

(٣) ط : «التعريف» مكان: «التقريب»، تحريف.

(٤) أ فقط : « سمى » .

(٥) ب فقط : « لشبه به » .

(٦) كلمة : « شيئاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) أ : « معيّن » مكان : « تغير » ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « بنيت له » .

ضرب [١] ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول . هذا مذهب سيبويه .

وذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده : بـ «جاء» زيد ضاحكاً .

وذهب الكوفيون : إلى أنه انتصب على الحال .

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال . واعترض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، ولا يقع المفعول كذلك .

وأجيب بالمنع . بل تقع الجملة موقع المفعول نحو : قال زيد : عمرو فاضل . والمجرور نحو : مررت بزيد . والظّرف إذا توسّع فيه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان . وأنكره الفراء . ورُدّ بالسّماع قال :

٣٤٧ — إذا مُتّ كان الناس صِنْفان شامتٌ
وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ [٢]

وقال :

٣٤٨ — * وَلَيْس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [٣] *

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنّ في : (كان) ضمير الشأن اسمها. والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي : أنّ كان ملغاة ، ولا [٤] عمل لها ،

---

(١) « نحو ضرب » راجع إلى تشبيه كان بالأفعال الصحيحة . وسلامة العبارة أن يقول : « وإنما عملت في اسمين تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة نحو : « ضرب » .

(٢) للعُجَيْر السّلوليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٣) لهشام بن عقبة أخي ذي الرُّمّة . وصدره :
* هي الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٤) أ فقط : « فلا » بالفاء .

ووافقه ابن الطّراوة . والمتفق على عدّه (١) من هذه الأفعال ثلاثة عشر . ثمانية لا شرط لها . وهي : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس .

وواحدٌ : شرطُهُ أن يقع صلة لِـ«ما» الظرفية . وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها : التوقيت ، وهو دام نحو : « وأوْصَاني بالصَّلاَةِ والزَّكَاة ما دُمْتُ حيّاً (٢) » ، أيّ مدة دوامي حيّاً .

وأربعةٌ : شرطها : تقدّم نفي ، أو شبهه وهو : النهي والدّعاء . وهي : زال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبرح ، وفتىء . والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين . وسواء كان النفي بحرف ، أو فعل ، أو اسم كقوله :

٣٤٩ – لَنْ تزالوا كذلكُمْ ثم لا زِلْـ ... ـتُ لكم خالداً خُلـود الجبالِ (٣)

وقوله :

٣٥٠ – ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتـزازٍ ... كُلُّ ذي عِفّةٍ مُقِلٍ قَنُوعِ (٤)

وقوله :

٣٥١ – غيرُ مُنْفَكٍّ أسيـرَ هـوًى ... كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِـرُ (٥)

ومثال النهي :

٣٥٢ – صَاحِ شَمِّر ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ فنِسْيانُهُ ضَلاَلٌ مُبِيـنُ (٦)

ومثال الدعاء :

(١) ب : « عدته » . ط : « عدّة » بالتاء ، تحريف . (٢) مريم ٣١ .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧٠ .

وانظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٨٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٧ .

وفي العيني : وضبط الشيخ أبو حيان : مقلّ قنوعُ برفع قنوع على الابتداء ، ومُقَلّ خبره مقدّماً .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٨١ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٨ .

٣٥٣ ـ * ولا زال مُنْهلاً بجرْعائِكَ القَطْرُ (١) *

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل ، أم مقدَّراً كقوله : « تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ (٢) » ، أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

٣٥٤ ـ تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيــــتَ بِهَالِكٍ حتّى تكُونَهْ (٣)

أي لا تَنْفَكُّ . وقوله :

٣٥٥ ـ * لَعَمْرُ أَبِي دَهْماءَ زَالَتْ عَزِيزَةً (٤) *

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ ـ وأَبْرَحُ ما أدام اللهُ قَوْمِي بحمد الله مُنْتَطِقاً مُجِيــــدا (٥)

أي لا أبرح . وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ ـ ولا أراها تَزال ظَالِمــةً تحدِثُ لي قَرْحَةً ، وتَنْكَؤُها[١١٢] (٦)

(١) لذي الرّمّة : ديوانه ٢٩٠ . وصدره :

* ألا يا اسْلَمِي يا دارَمَيّ على البِلَى *

من شواهد : الحجة لابن خالويه ٢٤٦ . وشروح سقط الزند ، القسم الرابع ص ١٥٢٨ . وابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني والصبان ١ : ٢٢٨ .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) لخليفة بن براز كما في الخزانة ٤ : ٤٨ . وفي الدرر ١ : ٨١ . لخليفة بن نزار بالنون ، تحريف.
والبيت من شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٧ ، وقد ذكر محققه أنه لم يعرف قائله .
وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ٢ : ٨٢٤ ، وشرح المفصّل ٧ : ١١٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* عليّ وإن قد قلّ منها نَصِيبِيا *

انظر : الدرر ١ : ٨١ .

(٥) قائل: لخداش بن زهير.
من شواهد ابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني ١ : ٢٢٨ .

(٦) لإبراهيم بن هرمة .
من شواهد : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٦٥٦ . والمغني ٢ : ٥٣ . وفي ب : « فرجة » بالجيم ، تحريف .

واحترز بماضي يزال[١] من زال التي مضارعها: يزول.وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل . والتي مضارعها يَزِيلُ ، وهو فعل متعدّ بمعنى : ماز [٢] .

والمشهور في فتئ كسر العين . وفيها لغة بالفتح . وثالثة : أفتأ[٣] . قال في المحكم [٤] : ما فَتِئْتُ أفعل، ومَا فَتَأْت[٥] أفتَأُ فَتْأً ، وفُتُوءاً [٦] ،وما أفْتَأْتُ. الأخيرة : تميميّة [٧] . وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد ، وذكر الصّغانيّ : فَتُؤ يَفْتُؤ على وزن ظَرُفَ، لغة في: فَتِيءَ [٨] .

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب [٩] ما قبلها . فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له[١٠] كذلك ، نحو : ما زال زيد عالماً . وإن كان [١١] قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو : ما زال يعطي الدراهم

قال ابن مالك : وكذا العمل في[١٢] : « ونى » ، و « رام » بمعناها [١٣] . قال : وهما غريبتان . ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُني باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالهما قوله :

٣٥٨ ـ لا يَنِي الخِبُّ شيمَةَ الحَبِّ ما دَا
مَ فلا يَحْسَبِنّهُ ذَا ارْعِوَاءِ [١٤]

---

(١) ط فقط : « زال » تحريف . وفي ط : « وقوله واحترز » بزيادة : « وقوله » تحريف .
(٢) كلمة : « ماز » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .
(٣) ط فقط رسمت : « أفتى » بالياء . (٤) ب : « المحلم » باللام ، تحريف .
(٥) أ فقط : « وما فتيت » .
(٦) كلمة : « فتوءاً » سقطت من ب . وفي ط : « فتوا » بدون همز .
(٧) في اللسان (فتأ) : وما فتِئتُ، وما فَتَأْتُ لغتان بالكسر والنصب فَتْأً: فَتْأً وفُتُوءاً. وما أفْتأت. والأخيرة تميميّة .
(٨) أ ، ب : رسمت : « فتأ » . (٩) أ : « على خبر » ، تحريف .
(١٠) لفظ « له » سقط من ط . (١١) لفظ « كان » سقط من أ ، ب .
(١٢) العبارة في أ : « وكذلك في العمل » . وفي ب : « وكذاك في العمل » .
(١٣) ط فقط : « معناها » بإسقاط حرف الجرّ ، تحريف .
(١٤) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٢ .
وفي النسخ الثلاث : « الحب » بالحاء المهملة ، تحريف .
وفي الدرر : الخب الأولى بكسر الخاء : الخداع ، والثانية ، بفتحها صفة لمن قام به .

وقوله :

٣٥٩ — إذا رُمْتَ مِمّن لا يَرِيمُ مُتَيَّمــاً
سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ الْمرمَى (١)

قال : واحترزت بقولي : بمعنى : زال من : ونَى بمعنى : فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحوّل . انتهى (٢) .

وقال أبو حيان : ذكر أصحابنا أن : «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نحو : ما ونى زيد قائماً .

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها (٣) لها في العمل ، ألا ترى أن : ظل زيد قائماً ، معناه : أقام زيد قائماً النهار . ولم يجعل العرب لـ«أقام» اسماً ، ولا خبراً ، كما فعلت ذلك بـ«ظلّ» . قالوا : والتزام التنكير (٤) في المنصوب بها دليل على أنه حال .

وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض . أي لا يني عن شيمة الحبّ(٥) . والثاني : يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار : ما كان بمعناها . وذلك عشرة أفعال : آض : كقوله :

٣٦٠ — رَبَّيتُهُ حتى إذا تَمَعْــــدَدا وآض نَهْداً كالحِصَان أجْرَدا (٦)

وعاد: كقوله :

٣٦١ — * فلِلَّهِ مُغْوٍ عاد بالرُّشْدِ آمرا (٧) *

(١) قائله مجهول. وانظر الدرر ١ : ٨٢. وفي أ: «سلو» بالرفع ، تحريف. وفي ط : «مرومك» تحريف أيضاً.
(٢) كلمة : «انتهى» سقطت من أ. (٣) في أ : «مساوتها» ، تحريف .
(٤) في ب : «التذكير» مكان : «التنكير» ، تحريف . (٥) ط : «الحب» بالحاء. تحريف .
(٦) للعجاج ، وتكملة الرجز :

* كان جزَائِي بالْعَصا أنْ أُجْلَدا *

من شواهد الشافية ٤ : ٢٨٥ ، والخزانة ٣ : ٥٦٢ .
وفي أ : «كاعصا أحودا» ، تحريف ظاهر .
(٧) لسواد بن قارب الصحابيّ . وصدره :

* وكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ *

من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .
وفي ط : «فلله مغن» بالنون ، تحريف وفي ب : «أمر» ، تحريف .

وآل بالمد : كقوله :

٣٦٢ – ثم آلــت لا تكلّمنـــــا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبـــا [1]

ورجع : كقوله :

٣٦٣ – • وَيرْجِعن بالأكبـــاد مُنْكَسِرات [2] •

وفي الحديث : « لا ترجعوا بعدي كفاراً[3] »

وحار بالمهملة : كقوله :

٣٦٤ – وما المرء إلا كالشّهاب وضوْئه يحُورُ رماداً بعدَ إذْ هو ساطِعُ [4]

واستحال : كقوله :

٣٦٥ – إن العداوةَ تستحيل مودّةً بتداركِ الهفَواتِ بالحسَنات [5]

وفي الحديث : « فاستحالتْ غرْباً[6] » . وتحول : كقوله :

---

(١) قائله مجهول .

وفي اللسان : « عقب » أنشد ابن الأعرابي :

وعَرُوبٍ غير فاحشة قد مَلَكتُ وُدَّها حقَبا
ثم آلت لا تُكلّمنا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبا .

قال في اللسان :

ومعنى قوله : « مُعْقَب عُقَبا » أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها ، وعُقْبةُ الطائر : مسافة ما بين ارتفاعه وانحطاطه . وفي أ : « أن لا تكلمنا » بزيادة « أن » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• تُعِدُّ لكم جزْرَ الجَزُورِ رماحُنا •

وانظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٣) رواه أبو بَكْرَة رضي الله عنه . وانظر : « فتح الباري بشرح البخاري » ٤ : ٣٢٤ .

(٤) للبيد بن ربيعة الصّحابي . ديوانه ١٦٩ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ١ : ٨٣ .

(٦) في حديث : « الرؤيا » : « فأخذ عمر الدّلو فاستحالت في يده غرْباً » .

والغرْب بسكون الراء : الدّلو العظيمة ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » انظر ٣ : ٣٤٩ من كتاب : النهاية في غريب الحديث .

٣٦٦ — * فَيالَكِ من نُعْمَى تَحوّلْـنَ أبْؤُسا (١) *

وارتدّ : كقوله تعالى : « فَارْتَدَّ بَصِيراً (٢) » .

والتاسع قولهم : « ما جاءت حَاجَتُكَ » . قيل : وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم . ويروى برفع « حاجتُك » على أن (ما) خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام . والتقدير : أيّة حاجة صارت حاجتك . وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر (٣) .

والعاشر : قَعَدَتْ كأنها حَرْبَة (٤) من قولهم : «شَحَذ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَت كأنها حَرْبَةٌ » ، أي صارت كأنها حربة . فـ«كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون (٥) طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار . وجعلوا من ذلك : « جاء البرُّ قَفِيزَيْن وصَاعَيْن » ، « وقَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها » ، أي : صار . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : « فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً (٦) » .

وغيرهم : قَصَرُوهُما (٧) على ذينك (٨) المثالين . وقالوا في الثمانية الأُوَل : إن المنصوب فيها حال ، وإن آلت بمعنى : حلفت . « ولا تُكَلِّمُنا (٩) » جواب القسم . ووافق عليه ابن مالك في آل ، وقعد .

وألحق قوم منهم الزمخشري ، وأبو البقاء ، والجُزُوليّ ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب : غدا ، وراح بمعنى : صار ، أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغدوّ والرَّواح . وجعل من ذلك حديث : « اغْدُ عَالِماً » ، وحديث : «تَغْدو خِمَاصاً ، وتَرُوح

(١) لامرىء القيس : ديوانه : ١٠٧ ، وصدره :

* وَبُدِّلْتُ قُرْحاً دَامِياً بعد صِحّةٍ *

من شواهد المغني ١ : ٢٢٣ ، والأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٢) يوسف ٩٦ . (٣) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

(٤) جملة : « قعدت كأنها حربة » سقطت من ط .

(٥) ط : « فالملحوقون » ، تحريف . (٦) الإسراء ٢٢ .

(٧) أ ، ب : « قصروها » بدون تثنية . (٨) كلمة : « ذينك » سقطت من أ .

(٩) ط : ولا يكلمنا » بالياء

بِطَاناً [١]» . وتقول [٢] : غدا زيد ضاحكاً ، وراح عبدالله منطلقاً ، أي صار في حال ضحك وانطلاق . ومنع ذلك[٣] الجمهور . منهم ابن مالك . وقالوا [٤] : المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يوجد إلاّ نكرة .

وألحق الفرّاء بها: أسحر، وأفجر [١١٣] وأظهر . ذكرها في كتاب (الحدود) .

قال أبوحيّان : ولم يذكر لها [٥] شاهداً على ذلك ، وبهٰ تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما [٦] إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب، نحو : «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً » ؟، و«كيف أخاف البردَ [٧] وهذه الشّمسُ طالعةً» .

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو : « هذا ابن صياد أشقى الناس » فيعربون « هذا » تقريباً [٨] ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى ، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس[٩] بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران. وأيضا فالخليفة والشمس[١٠] معلومان ، فلا يحتاج إلى تبْيينِهما بالإشارة إليهما . وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه [١١] بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من : كان زيدٌ قائِماً .

وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو ، قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدّثاً . فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الجزري ٢ : ٨٠ .
(٢) ط : « ويقول » . (٣) كلمة : « ذلك » سقطت من أ . (٤) أ ، ط : « وقال » . تحريف .
(٥) كلمة : « لها » سقطت من ط . وفي ب : « ولم يذكرها » .
(٦) ب : « في احتياجها » ، تحريف . (٧) أ : « وكيف أخاك » ، تحريف .
(٨) أي يراد بها: التقريب . (٩) أ : « وعن التمر » ، تحريف .
(١٠) أ : « والتمر » ، تحريف . (١١) أ فقط : « مخبر » بالميم .

فإذا [1] عرف ذلك فشرط المبتدأ [2] الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم [3] الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبريّة ، والمقرون بلام الابتداء ، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية ، كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، والكلاب على البقر ، لجريانه كذلك مثَلاً . وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ«أيمن» في القسم ، و«طوبى للمؤمن» ، و «ويلٌ للكافر» ، و« سلامٌ عليك » . ولا خبره جملة طلبيّة . وشذ قوله :

٣٦٧ — * وكوني بالمكـــارم ذَكـِّريني [4] *

وشرط ما تدخل [5] عليه دام ، وليس ، والمنفيّ بـ«ما» من جميع أفعال هذا الباب — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره مفرداً [6] طلبيّاً ؛ لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدّم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد .

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها .

ولم يشرطْهُ [7] الشّلَوْبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشتَرط ذلك في المنفيّ [8] بغير « ما » ، كـ«لَمْ» ، و « لا » ، و « لن » ، ولا في غير المنفي إجماعاً .

وشرط ما تدخل عليه صار ، وما بمعناها . ودام ، وزال ، وأخواتها — زيادة على ما سبق — ألاّ يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد عَلِم . وكذا البواقي ، لأنّها تفهم الدوام على الفعل ، واتّصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا .

---

(١) أ فقط : « إذا » بدون فاء . (٢) أما ب : « فشرط ذلك الذي » الخ .
(٣) أ فقط : «له» مكان : «لزم» .
(٤) قائله مجهول . وعجزه كما في الخزانة ٤ : ٥٧ :
* ودلّي دَلَّ ماجدةٍ صَناعِ *
(٥) ب فقط : « لما دخل » .
(٦) من قوله : « مفرداً طلبياً » إلى قوله : « ألا يكون خبرهُ فعلاً ماضياً » . سقط من أ .
(٧) ب فقط : « ولم يشرط » بإسقاط الضمير . (٨) ب فقط : «النفى» .

وهذا متّفقٌ عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً . وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس . قال تعالى : « إن كان قَمِيصُه قُدَّ[1] » ، «إن كُنْتُ قُلْتُهُ[2]» ، «إن كُنْتُم آمنتم[3]» ، « أوَلَمْ تَكُونوا أقْسَمْتُم [4] » . وقال الشاعر :

٣٦٨ — • ثُمّ أضحوا لَعِبَ الدّهْرُ بِهِمْ [5] •

وقال :

٣٦٩ — • وقد كانوا فأمْسى الحَيُّ ساروا [6] •

وحكى الكسائي : « أصبحت نظرت إلى ذات التنانير [7] » يعني : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك : اقترانه بـ«قد» ظاهرة ، أو مقدّرة . وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها. ألا ترى أن المفهوم من : زيد قام ، ومن : كان زيد قائماً[8] شيء واحد. واشتراط « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال .

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : « ليس خَلَق اللهُ أشْعَرَ منه » . قال أبو حيّان : وليس هذا التخصيص بصحيح ،

(١) يوسف ٢٦ . (٢) المائدة ١١٦ . (٣) الأنفال ٤١ وغيرها . (٤) إبراهيم ٤٤ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ٨٣ لعديّ بن زيد . وعجزه :

• وكذاك الدّهْرُ حالاً بعد حالْ •

وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

• فأمسى مُقْفِراً لا حيّ فيه •

انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٧) في النسخ الثلاث : « التنانير » بالتاء والنون .

وقد رأيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٦٢ : أن « ذات التّنانير » عقبة بحذاء زبالة .

(٨) أ : « قام » مكان : « قائماً » ، تحريف .

فقد[١] حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فإن قيل : ليس لنفي الحال ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان . وأما المُقَيَّدة ، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد .

* * *

(ص) : وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم ، ولا تنصبه على الأصحّ . وقيل : لم يلفظ به ، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب .

(ش) : اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث . فمنعه قوم : منهم المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن بَرْهان ، والجرجانيّ ، والشّلَوبين. والمشهور والمنصور أنها تدل عليه كالزمان ، كسائر الأفعال .

وذهب ابن خروف [١١٤] وابن عصفور : إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها . وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولا تكون[٢] من الأصول .

وردّ هذا والأول بالسّماع قال :

٣٧٠ – * وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ[٣] *

وحكى أبو زيد : مصدر فتىء . وحكى غيره : ظللت أفعل كذا ظلولاً . وبت[٤] أفعل كذا بَيْتُوتةً . ومن كلام العرب : « كونك مُطِيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنك عاصياً مع الغِنى » .

ويبنى[٥] الأمر ، واسم الفاعل منهما[٦] ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف[٧] عملها[٨] في الظرف ، والجار والمجرور . فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله : « أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً[٩] » بكان . ومن

---

(١) ط فقط : « بعد أن » مكان : « فَقَدْ » .
(٢) ط فقط : « ولا يكون » .
(٣) قائله مجهول . وصدره :

* ببذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفَتَى *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٣ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٤) ط فقط : « فبتّ» بالفاء.
(٥) أ ، ب : « ومن بناء الأمر واسم الفاعل » .
(٦) ب ، ط : «منهما» ، تحريف.
(٧) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .
(٨) أ فقط : « عملهما » .
(٩) يونس ٢ .

قال : لا يدلّ (١) عليه منعه . وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ . ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر . انتهى .

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف (٢) والمجرور في عملها في الحال . فمنْ منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ . ومَن جوّزه قال : الحال (٣) يعمل فيه هذا، وليس فِعْلاً فكان أوْلى . أما نَصْبُها المصدر ، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها ، لأنهم عوضوا (٤) عن النطق به الخبر .

وأجازه السيرافيّ وطائفة ، فيقال : كان زيد قائماً كوناً .

***

[تعدّد خبرها]

(ص) : وتعدد خبرها كما مرّ . وأوْلى بالمنع .

(ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ . والمنع هنا أولى ، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه ، وابن أبي الربيع . وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد ، فلا يزاد على ذلك .

والمجوّزون قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى .

* * *

(ص) : وترد الخمسة الأُوَل قيل (٥) وبات، كصار خلافاً لِلْكَذَة في ظلّ .

(ش) : ترد كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل بمعنى صار ، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى :

---

(١) أ فقط : « لا تدل » بالتاء.
(٢) ب فقط : « الظروف ».
(٣) كلمة : « الحال » سقطت من أ .
(٤) أ : « عرضوا » بالراء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « قبل » بالباء .

« وبُسَّت الجِبَالُ بَسّاً. فكانت هَبَاءً مُنْبَثّاً ، وكُنتم أزواجاً ثلاثة » (١) . «فأصبَحْتُم بنعمته إخواناً (٢)» ، « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً (٣) » . وقول الشاعر :

٣٧١ — ثم أَضْحَوْا كأنّهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فألوَتْ به الصبًا والدَّبُورُ(٤)

وقوله :

٣٧٢ — * أمْسَتْ خَلاءً (٥) *

وزعم لُكْذة (٦) الأصبهاني ، والمَهابادي (٧) شارح (اللمع) : أنّ ظَلَّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النّهار . وقال بعضهم : هو مشتق من الظلّ ، فلا يستعمل إلا في الوقت الذي للشمس فيه ظِلّ ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها .

وزعم الزمخشري : أنّ بات يأتي (٨) بمعنى : صار . قال ابن مالك : وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التّتبّع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ(٩) » . وضعّف(١٠) بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون

---

(١) الواقعة ٥ ، ٦ ، ٧ . (٢) آل عمران ١٠٣ . (٣) النحل ٥٨ ، والزخرف ١٧ .

(٤) لعديّ بن زيد ديوانه ٩٠ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٠ .

(٥) قطعة من بيت للنابغة الذّبياني . وهو :

أمْسَتْ خَلاءً وأمسى أهْلُهـا احتملوا أخْنَى عليها الّذي أخْنَى على لُبَدِ

وفي ط : « أمسيت خلا » ، تحريف في الكلمتين .

(٦) هو الحسن بن عبدالله أبو عليّ الأصبهاني المعروف بلُكْذة أخذ عن الباهليّ ، صاحب الأصمعيّ . ومن تصانيفه : نقض علل النحو ، ومختصر في النحو .

وفي أ ، ط : « لكزة » بالزاي . تحريف صوابه من ب والبغية ١ : ٥٠٩ .

(٧) أ : « والماباري » ، وب : « والماباذي » ، ط : والبهاباذي . كله تحريف . صوابه : « والمهابادي » وهو : أحمد بن عبدالله الضرير . وقد ورد ذكره في كشف الظنون نهر ١٥٦٣ ضمن شرّاح « اللمع » .

(٨) كلمة : « يأتي » سقطت من ط .

(٩) انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء باب ٢٦ .

(١٠) أ فقط : « وضعفه » ، تحريف .

الجملة (١) ليلاً . قال : ومن أحسن ما يحتج به له (٢) قوله :

٣٧٣ ـ أجِنّي كلّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيتُ كأنَّنِي أكْوَى بِجَمْرِ (٣)

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات .

[تصرّفها]

(ص) : وكلها تتصرف إلا ليس . قيل : ودام ، ولتصاريفها ما لها كغيرها .

(ش) : جميع هذه الأفعال تتصرف ، فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف (٤) ، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلاّ ليس ، فَمُجْمَعٌ (٥) على عدم تصرّفها .

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف ، وهو مذهب الفرّاء . وجزم به ابن مالك .

قال ابن الدّهّان : لا يستعمل في موضع دام : يدوم ، لأنه جرى كالمَثَل عندهم .

وقال ابن الخبّاز : لا تتصرف ما دام ، لأنها للتوقيت والتأبيد (٦) ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها ، وكذا سائر الأفعال . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « قُلْ كونُوا حِجارةً أو حديداً أَوْ خَلْقاً » (٧) . « ولم أكُ بَغِيّاً » (٨) . وقول الشاعر :

---

(١) أ : « مضمون جملة » بدون « أل » . (٢) لفظ : « له » سقط من أ ، ب .

(٣) قائله مجهول ، انظر : الدرر ١ : ٨٤ . وفي اللسان (جن) منسوب إلى الهُذَليّ .
وفي أ : « أحنّي » ، وفي ط : « أجن » ، كلاهما تحريف . صوابه في ب ، واللسان . وفي النسخ الثلاث : « أطوى » بالطاء .

(٤) أ فقط : « الوصف والمصدر » على التقديم والتأخير .

(٥) ب فقط « فجمع » تحريف . (٦) ط : « والتأبيد » بياءين ، تحريف .

(٧) الإسراء ٥٠ ، ٥١ ، وقد سقطت من أ ، ب : كلمتا : « أو خلقاً » . (٨) مريم ٢٠ .

٣٧٤ — وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائنًا
أخاكَ إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا (١)

وقوله :

٣٧٥ — قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً
أُحبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ (٢) [١١٥]

* * *

[مسائل]

(ص) : ووزن كان (٣) : فَعَل . وقيل : فَعُل . « وليس » : فَعِل . والأكثر فيها : لَسْتُ(٤) . وحكي كسر اللام وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة، وأبي عَلِيّ. وفي نفيها و«ما». وثالثها: الأصحّ(٥) : الحال ما لم يقيّد مدخولَها بزمان فَبِحَسَبه . والأشهر في زال: يزال فهي فَعِل. وحُكِي يَزيل (٦) ، ففَعَل . (٧) والصحيح تلقّي القسم بها .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصح أن وزن « كان » : فعَل بفتح العين . وقال الكسائي : فَعُل بالضم . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه : كائن ، لأن الوصف من فَعُل: فعيل .

(١) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٤ ، وابن عقيل ١ : ١١٢ والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٢) مطلع قصيدة للحسين بن مطير الأسدي .
وقد رواه : زهر الآداب ٢ : ٩٨٠ : « أن لست بارحاً » مكان : « أن لست زائلاً » .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٥ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٣) ب : « كال » باللام ، تحريف . (٤) ب : « ليست » ، تحريف .
(٥) في ط : « وما ثالثها . والأصحّ الحال». وفي ب : « وما ثالثها الأصحّ الحال » وقد اخترت عبارة أ لاتفاقها مع الشرح .
(٦) ط : « وحكي يزيد » بالدال ، تحريف .
(٧) ط فقط : « فعل » بإسقاط فاء العطف ، وانظر الشرح .

وأمّا ليس فمذهب الجمهور : أن وزنها : فَعِل بالكسر ، خفّف ، ولزم التخفيف ، لثقل الكسرة على الياء . واستدلّ لذلك ، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى « لاسَ » بالقلب كباع ، أو بالضم لقيل فيها : « لُسْتُ » بضم اللام . ولا يقال : إلا لَسْتُ بفتحها .

قال أبو حيّان: على أنه قد [1] سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ[2] مرّةً على فَعِل ، ومرّة على فَعُل . وحكى الفراء : أن بعضهم: قال : لِستُ[3] بكسر اللام .

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً : يَزِيل على وزن يبيع . وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح .

قال أبو حيّان : وحكى ثعلب عن الفراء : « لا أزيل أقول كذلك » ، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يفْعِل ، وفَعِل يفْعَل ، كنَقَم ينْقِمُ ، ونَقِمَ ينْقَمُ[4] .

الثانية : ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و « ما » مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له .

وذهب آخرون [5] إلى أنهما ينفيان الحال والماضي ، والمستقبل .

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشلَوبيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن[6] أصلهما لنفي الحال ، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه .

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ«ليس» قوله تعالى: «ألا يَوْمَ يَأْتِيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم[7] » ، « وَلَسْتُم بِآخِذِيه إلاَّ أنْ تُغْمِضُوا فيه[8] » . وقول حسّان :

---

(١) لفظ : « قد » سقط من ب .

(٢) ط فقط : « تثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف . (٣) ط فقط : « ليست » .

(٤) نَقَم ينْقِمُ من باب : ضرَب يَضْرِبُ ، ونَقِمَ ينْقَمُ من باب « تَعب » .

(٥) أ : « والصحيح أنهما » مكان : « وذهب آخرون إلى » .

(٦) كلمة : « أن » سقطت من أ . (٧) هود ٨ . (٨) البقرة ٢٦٧ .

٣٧٦ — * وليس يكونُ — الدَّهْرَ — ما دام يَذْبُلُ[1] *

وبـ«ما» ، «ومَا هُمْ بِخَارجينَ من النّار[2]» ، «وما هُمْ عَنْها بِغَائِبين[3]» .
ومن أمثلة المنفيّ بـ«ليس» قول العرب «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ» .

الثالثة : حكى أبو عمرو بن العلاء : أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» ، بالرفع على الإهمال[4] ، ولا ضمير فيها . وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر[5] . فقال له أبو عمرو ، نِمْتَ يا أبا عمر وأدلج الناس . ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب ، ولا تَمِيميّ إلاّ وهو يرفع . ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر[6] ، وأبا محمد اليزيدي[7] إلى بعض الحجازيين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه[8] الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه[9] النصب فلم يفعل ، ثم رجَعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُقْتَ النّاس .

---

(١) صدره :

* فما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ *

انظر . ديوان حسان ٢٠٠ .

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) البقرة ١٦٧ .

(٣) الانفطار ١٦ ، وفي أ : «بغافلين» ، تحريف .

(٤) ط فقط : «إهمالها» .

(٥) بصريّ من متقدمي نحاة البصرة ، وهو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي . من مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب المكمل وكلاهما في النحو . مات ١٤٩ هـ .
وانظر ترجمته في الفهرست ٦٨ ، وإنباة الرواه ٢ : ٣٧٥ ، ومراتب النحويين ٢١ .

(٦) سبقت ترجمته ١ : ٨٥ .

(٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي . من مصنفاته : مختصر في النحو — المقصور والممدود — النقط والشكل . النوادر . مات ٢٠٢ هـ .

(٨) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف .

(٩) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف .

وزعم أبو نِزار ، الملقّب بمَلِك النُّحاة (١) : أن الطيِّب اسم ليس (٢) ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف . تقديره : إلا المسك أفخره . والجملة (٣) في موضع نصب خبر ليس .

وزعم أبو عليّ : أن اسم ليس ضمير الشأن ، والطِّيبُ مبتدأ ، والمسك خبره ، أو الطّيب اسمها ، والخبر محذوف ، وإلاّ المسك بدل . كأنه قيل : ليس الطِّيبُ في الوجود (٤) إلا المسك . أو الطيب اسمها ، وإلاّ المسك نعت ، والخبر محذوف . كأنه قيل : ليس الطيِّب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود . وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير .

وضعّف بأن الإهمال — إذا ثبت — لغةً ، فلا يمكن التأويل .

الرابعة (٥) : ....

* * *

(١) ملك النحاة هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، أبو نزار . من مصنفاته : الحاوي في النحو . العمدة في النحو . المقتصد في التصريف . المسائل العشر المتعبات إلى الحشر . مات ٥٦٨ .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ب .

(٣) ط : « والجملة ثمّ موضع نصب » بوضع : « ثم » مكان : « في » .

(٤) من قوله : « في الوجود » إلى قوله : « والخبر محذوف » سقط من أ .

(٥) كلمة : « الرابعة » بعدها بياض في أ ، ب إلى قوله : « ص » وفي ط : (ص) الرابعة ، من كلمات المتن . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

وقد استطعت بحمد الله — أن أعثر على هذه المسألة الرّابعة التي سقطت من نسخ الهمع . وذلك أن هذا النص منقول بتصرّف من المغني ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وقد ذكر المغني هذه المسائل الثلاث التي نقلها السيوطي في الهمع ، ثم ختمها بالمسألة الرابعة أو الحكم الرابع لليس فقال :

« الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النَّقلة. واستدلوا بنحو قوله :

أين المفرّ والإلــه الطّــالب والأشرم المغلوب وليس الغالب

وخرّج عن أن الغالب اسمها : والخبر محذوف .

قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل ، عائد على الأشرم أي : ليسه الغالب ، كما يقول : الصديق كانه زيد ، ثم حذف لاتصاله ، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه ، وفيه نظر » .

(ص) : وتسمّى ناقصة ؛ فإن اكتفت بمرفوع فتامّة . ولزم النقص ليس ، وزال خلافاً للفارسيّ [١] ؛ وفتئ خلافاً للصّغاني [٢] . قيل : وظلّ . ومن النـاقصة ذات الشأن . وثالثها ، لا . ولا .

(ش) : هذه الأفعال تسمّى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث ، بناءً على أنها لا تفيده .

وقيل : وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب . ثم منها ما لزم النقص ، وهو ليس باتّفاق ، وزال ، خلافاً للفارسيّ ، فإنه أجاز في «الحلبيات» [٣] : أنها [٤] تأتي تامة قياساً لا سماعاً . وفتئ خلافاً للصّغانيّ [٥] فإنه ذكر في « نوادر الأعراب » استعمالها تامّة ، نحو : فتئت عن الأمر فتْأً : إذا نسيته .

وزعم المهابادي [٦] : أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامّة .

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين . فإذا [٧] استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، فتكون كان بمعنى : ثبت « كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ — • إذا [١١٦] كان الشّتاء فأدْفئوني [٨] •

---

(١) أ ، ب : « لأبي عليّ » .
(٢) ط فقط : « الصاغاني » سبقت ترجمته ١ : ١٥٩ .
(٣) مخطوط رقم ٢٢٦ نحو – تيمور . دار الكتب المصريّة .
(٤) ب ، ط : « أن تأتي » .
(٥) ط فقط : « الصاغاني » .
(٦) ب ، ط : « البهاباذي » بالذال ، وفي أ : « البهاباري » . كله تحريف ، وقد سبق تحقيق اسمه انظر ص ٧٦ .
(٧) أ ، ب : « وإذا » بالواو .
(٨) للربيع الفزاريّ . وعجزه :

• فإنّ الشّيْخَ يُهْرِمُهُ الشّتاءُ •

من شواهد شذور الذهب ص ٣٥٤ .

وحضر نحو : « وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ [١] ». ووقعَ نحو : « مَا شاء الله كان » . وكفل ، وغزل . يقال : كُنْتُ الصَّبِيَّ: كفلته ، وكُنْتُ الصُّوفَ : غزلته .

وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ الله حين تُمْسُونَ ، وحين تُصْبِحُونَ [٢] » . وقول الشاعر :

٣٧٨ - ومِنْ فَعَلاتي أنّني حسَنُ القِرَى
إذا اللّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيدُها [٣]

وظل بمعنى : دام ، أو طال ، أو أقام نهاراً [٤] . وبات بمعنى : أقام ليلاً ، أو نزل بالقوم ليلاً . وصار بمعنى : « رجع » [٥] نحو : « ألا إلى الله تَصِيرُ الأمور [٦] » ، و « ضم » ، و« قطع » نحو : « فَصُرْهُنَّ إليْكَ [٧] » . ودام بمعنى : بقى [٨] ، نحو : «ما دَامَتْ السّموات والأرْض [٩] » . وانفَكَّ بمعنى : خلص ، أو انفصل نحو : انفَكَّ الأسير [١٠] أو الخاتم . وبرح بمعنى : ذهب ، أو ظهر . وبالمعنيين فسّر قولهم : «برح الخَفَاء» . وونى [١١] بمعنى فتر [١٢] وَضَعُفَ . ورام بمعنى : ذهب وفارق .

وذكر ابن مالك : أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى : كسر ، أو أطفأ . حكَى الفرّاء : فَتَأْتُهُ عن الأمر : كسرتُه ، والنار : أطفأتُها . قال [١٣] أبو حيّان : وهذا وهْم وتصحيف ، إنما ذاك بالتاء المثلثة كما في الصّحاح والمُحْكَم .

---

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) الرُّوم ١٧ .
(٣) من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٦ . قائله : عبد الواسع بن أمامة .
(٤) أ : « أقام ناراً » ، تحريف . (٥) أ : « بمعنى : وقع » ، تحريف .
(٦) الشّورى ٥٣ . (٧) البقرة ٢٦٠ .
(٨) كلمة : « بقي » سقطت من ب . (٩) هود ١٠٨ .
(١٠) ب فقط : « الأمير » مكان : « الأسير » .
(١١) أ فقط : « ونى » ، تحريف . (١٢) كلمة : « فتر » سقطت من أ .
(١٣) من قوله : « قال أبو حيان » إلى قوله : « وقد اختلف » سقط من ط .

وقد اختلف في كان الشأنية [١] : فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة . وذهب صاحب البديع : إلى أنها من أقسام التامّة . وذهب أبو القاسم ابن الأبرش [٢] : إلى أنها قِسْمٌ برأسِها .

[حذف أخبارها] :

(ص) : وحذف أخبارها لقرينة ضرورة [٣] . وثالثها إلاّ ليس ولو دونها .

(ش) : قال أبو حيان : نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها : ولا حذف خبر هـا لا اختصاراً ولا اقتصاراً . أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ [٤] بالفاعل ، وأمّا الخبر ، فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إن رُوعِي أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فإنه يجوز حذفه . أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر ، لأنّه في معناها ، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها .

قالوا : وقد تحذف في الضرورة كقوله :

٣٧٩ — رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالـدي بَرِيئاً ، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني [٥]

وقوله :

٣٨٠ — لَهْفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حين ليس مُجِيرُ [٦]

أي ليس [٧] في الدنيا . وكُنْتُ بريئاً [٨] .

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً .

---

(١) أ : « التامة » مكان : « الشانية » تحريف .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ .

(٣) ط : « ضرورة » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « يشبه » بالياء .

(٥) لعمرو بن أحمر الباهليّ . من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ .

(٦) في الدرر ١ : ٨٥ نسب إلى التميميّ الحماسيّ . وقد نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٦٨ إلى شمردل بن شريك . والشاهد من شواهد المغني ٢ : ١٦٨ . وأوضح المسالك رقم ١٠٩ .

(٧) كلمة : « ليس » سقطت من أ .

(٨) ب : « يرميا » ، تحريف . وفي ط : « بريا » .

وفصّل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ؛ ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ«لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه «ليس أحد» ، أي : هنا . وقوله :

٣٨١ — * فامّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[1] *

وقوله :

٣٨٢ — يَئِسْتُمْ وَخِلْتُمْ أنّه ليس ناصر فَبُوِّئْتُم من نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[2]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء[3] . وقال : يجوز في « ليس » خاصة أن يقول : « ليس أحَدٌ » ، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس . أو نكرة[4] كقوله : ما من أحد .

[دخول الواو على أخبار الباب]

(ص) : وقد تلي الواو جملة ، وخبراً لليس ، وكان منفية بعد إلاّ ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله :

٣٨٣ — وكانوا أناساً ينْفحون ، فأصبحوا
وأكثرُ ما يُعْطُونه النّظر الشزْرُ[5]

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* ألا يا ليل ويحك نبّئيني *

وفي أ : « وأما » بالواو . وانظر الدرر ١ : ٨٥ .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : « يعينه » مكان : « يئستم » . وفي ط : تبسّم ، تحريف .

(٣) كلمة : « الفراء » سقطت من أ . (٤) أ : « ونكرة » بالواو .

(٥) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٨٦ إلى قائل معين .

وقوله :

٣٨٤ – فظلُّوا ، ومنهم سابِقٌ دَمْعُهُ لَــهُ
وآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العَيْنِ بالمهلِ [١]

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك .

والجمهور : أنكروا ذلك ، وتأوّلوا الجملة على الحال ، والفعل على التّمام [٢] .

الثانية : ذهب الأخفشُ ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله :

٣٨٥ – ليس شيء إلا وفيه إذَا مَــــا قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعتِبَارُ [٣]

وقوله :

٣٨٦ – ما كَانَ منْ بشَرٍ إلاَّ وميتَتُــه محتُومةٌ ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ [٤]

وقوله :

٣٨٧ – إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِينَ لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُكَ أنْوَرُ [٥]

والجمهور : أنكروا ذلك ، وأوّلوا الأول . والثاني على حذف الخبر ضرورة ، أو على زيادة الواو . وقالوا : الخبر [١١٧] في الثالث : « لنا » [٦] .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٨٦ .
وفي أ ، ب : وقوله : « وآخريثني » بزيادة كلمة : « قوله » بين الشطرين . تحريف .
(٢) « والفعل على التمام » سقطت الجملة من أ .
(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .
(٤) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .
(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ ، وفي أ : وجهه : مكان : « وجهك » .
(٦) لفظ : « لنا » سقط من أ .
وفي ب : « ما » موضع : « لنا » تحريف ، وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » .

[توسّط أخبارها]

(ص) : ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً . وابن مُعْطِ [١] في دام . وبعضهم في ليس .

(ش) : أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين [٢] الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : « وكان حقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِين [٣] » ، وقال : « ليس البِرَّ أن تُوَلُّوا [٤] » . وقال الشاعرُ :

٣٨٨ – لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ [٥]

وقال :

٣٨٩ – فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ [٦]

ومنعه الكوفيّون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدّم على ما يعود عليه .

ومنعه ابن مُعْطٍ [٧] في «دام» . ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع .

---

(١) أ فقط : « وابن معطى » بالياء .

(٢) ط : « من » مكان : « بين » ، تحريف . (٣) الرّوم ٤٧ . (٤) البقرة ١٧٧ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٦ ، وابن عقيل ١ : ١١٣ .

(٦) للسموءل بن عادياء . وصدره :

« سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاس عنّا وَعَنْهُمُ »

انظر : ديوان السموءل ٩٢ ، وقطر الندى ١٨١ . وهو من الشواهد الّتي تجاوزها صاحب الدرر .

(٧) أ : « ابن معطي » بالياء .

ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ«ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.

[جواز تقدّم أخبارها]:

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ«ما»، و«ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها [1] الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرَوْد [2]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و«ما». وفي دام خلاف.

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ «ما».

أمّا دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة، بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفيّ بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها[3] صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيّون على الثاني.

وأما ليس فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّرّاج، والسّيرافي والفارسيّ، وابن اخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسى، ونِعْمَ، وبئس، بجامع عدم التصرف. وقدماء [4]

---

(١) ط فقط: «وثالثها» بالواو.

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر الملقب بدَرَوْد بفتح الدّال، والواو، بينهما راء ساكنة. وفي ط: «دُرَيْود» على التصغير كما ذكر ذلك السيوطي في البغية ٢ : ٤٥. له: شرح كتاب سيبويه. مات ٢٣٥.

(٣) : «لها» سقطت من أ.

(٤) ط: «وقدم ما للبصرين». تحريف.

البَصريين، ونسبه ابن جنّي إلى الجمهور، واختاره [١] ابن برهان [٢] ، والزّمخشريّ ، والشّلوبين ، وابنعصفور،على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يَأتيهم لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهم» [٣] . وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة .

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال :

أحدها : المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها . وعليه الفراء [٤] .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه سائر الكوفيين ، لأن « ما » عندهم ليس لها الصدر [٥] كغيرها .

والثالث : وهو الأصحّ ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ « ما » لأن لها الصّدر ، والجواز إن نفيت بغيرها ، كـ «لا» ، ولم، ولن، ولما ، وإنْ. وألحق دَرْوَد [٦] : لم ، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما .

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط [٧] بينهما [٨] نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه . وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم ، لأن الفعل مع «ما» كحبذا ، فلا يفصل بينهما .

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح) ، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز ، لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها [٩] ، ولأن دام لا يتصرّف .

وقال أبو حيّان : القياس الجواز [١٠] ، لأن « ما » حرف مصدري غير عامل ، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ « دام » لا تتصرف فيتّجه المنـع .

---

(١) ط فقط : « وأجازه » .

(٢) هو عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن بَرْهان بفتح الباء . أبو القاسم الأسدي العكبري . مات ٤٥٦ .

(٣) هود ٨ .

(٤) سقطت كلمة « الفراء » من أ .

(٥) سقطت كلمة « الصدر » من أ .

(٦) ط : « ديود » ، تحريف .

(٧) ط فقط : « يوسط » بالياء .

(٨) أ ، « بينهما » بالتاء ، تحريف .

(٩) أ : « بعمولها » ، تحريف .

(١٠) أ فقط : « الجواز القياس » وفي ب : « الجوان » بالنون ، تحريف .

[وجوب توسّط الخبر أو تقديمه] :

(ص) : ويجبان ، ويمنعان لما مرّ .

(ش) : قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه . وقد يُمْنع كُلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة [١] في خبر المبتدأ .

مثال وجوب التوسيط : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ . ومثال وجوب التقديم : أين كان [٢] زيد ؟ وكم كان مالك ؟ . ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير : كان في الدّار ساكنها . وكان في الدار رجل . يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره . ومثال منعهما [٣] ، ووجوب التأخير : كان بعلُ هند حبيبها ، لأجل الضمير . وصار عدوي صديقي للإلباس .

* * *

(ص) : وفي تأخير الجملة . ثالثها : يجب إن رفع ضمير الاسم . ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه ، وفي منصوب ، لا ظرف . ثالثها يقبح [٤] لا ظاهر [٥] إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغَيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا [١١٨] ظرف . ويجوز مع خبر وتقدّمه .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال :

أحدها : يجب مطلقاً ، ولا يجوز تقديمه ، ولا توسيطه سواء كانت اسميّة : نحو:

---

١) ب ، ط : « والمانعة » بالواو .
٢) ب : « أين ما كان زيد » بزيادة : « ما » .
٣) ط : « مانعهما » ، تحريف .
٤) ط : « بفتح » بالباء ، والفاء ، تحريف .
٥) ب : « لا ظاهراً إعراب مشارك » . أ : « لا طاهر » بالطاء المهملة ، تحريف .

كان زيد أبوه قائم[١] أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد[٢] يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه[٣].

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ – إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحَـارِبٍ أبوه، ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهْ[٤]

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: «أهَؤُلاءِ إيّاكُم كانوا يَعْبُدُونَ»[٥]. «وأنْفُسَهُم كانوا يَظْلِمُونَ»[٦]، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعليّة الرّافعة[٧] لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون[٨] (يقوم) خبراً مقدّماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو: آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح[٩] التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف

---

(١) أ فقط: «قام».
(٢) كلمة: «زيد» سقطت من ب. (٣) أ فقط: «السماع».
(٤) للفرزدق. ديوانه ٣١٢، والمغني ١: ١٠٧ وابن عقيل ١: ١٠١.
(٥) سبأ ٤٠. (٦) الأعراف ١٧٧.
(٧) ط: «الواقعة» بالواو والقاف، تحريف.
(٨) كلمة: «يكون» سقطت من أ، ب.
(٩) ط: «يصح» بالياء والصاد، تحريف، وانظر نصّ المتن، وعبارة الشرح بعد ذلك.

والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك .

الثالثة : تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير ، ولا بيان [١] . ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب ، لأن نصب الخبر يبينّه ، فيجوز : كان أخاك زيد . ولم يكن خيراً [٢] منك أحدٌ [٣] .

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو : صار عدوّي صديقي ، وكان [٤] فتاك مولاك .

الرابعة : مذهب أكثر البصريين : أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول ، وحال ، وغيرهما [٥] إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، ولا كان طعامَك آكلاً زيدٌ . وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان ، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ .

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه [٦] للتوسّع في الظروف والمجرورات . وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّرّاج : أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله :

٣٩١ — « بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا [٧] »

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، « وعطيّة » مبتدأ ، خبره «عوّدا» ، والجملة خبر كان ، فلم يَلِ العامل (كان) ، بل [٨] ضمير الشأن .

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة .

---

(١) ب : « والبيان » مكان : « ولا بيان » ، تحريف .

(٢) ب : « خبراً » بالباء ، تحريف . (٣) ط : « الأحد » تحريف .

(٤) أ : « وصار » مكان : « وكان » .

(٥) ط : « وغيرها » تحريف . (٦) أ ، ب : « وتقدمه » .

(٧) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه . وروايته في الديوان ٢١٤ .

« قنافذ درّامون خلف جِحاشهم »

من شواهد المغني ٢ : ١٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ٨٨ . والخزانة ٤ : ٥٧ . وابن عقيل ١ : ١١٥ .

(٨) : « بل » سقطت من أ .

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلا طَعَامك زيدٌ ؛ وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو : طعَامَك كان زيدٌ آكلاً . وعليه قوله تعالى : « وأَنْفُسَهُم كانُوا يَظْلِمُون [1] » .

واعلم أنه يتأتّى في : «كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر) [2] وكلها جائزة عند البصريين إلا كان : طعامَك زيدٌ آكلاً ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ ، وآكلاً كان طعامَك زيدٌ .

[اجتماع معرفتين] :

(ص) : وإذا اجتمع معرفتان فأقوال : المبتدأ . وقيل : الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير ، وإلا أنْ ، وأنّ . وقيل : ما يراد ثبوته مطلقاً . وقيل : إن قام مقامه ، أو شُبّه به . وقيل : ما صحّ جواباً . أو نكرتان [3] بمسوّغ تخيّر . وفي الإخبار هنا ، وإن بمعرفة عن نكرة . ثالثها سائغ إن أفاد ، والنكرة غير صفة محَضْة .

(ش) : إذا اجتمع في باب كان معرفتان ، ففي ما يتعيّن [4] اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَر . فقيل : تَخيّرٌ ، فأيهما شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن طاهر ، وابن خَرُوف وابن مضاء وابن عُصْفُور . وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال : وإذا كانا [5] معرفتين ، فأنت بالخيار ، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته [١١٩] ونصبت الآخر .

وقيل : تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلومُ الاسمَ ، والمجهولُ الخبرَ نحو : كان أخو بكر عَمْراً ، إذا [6] قدّرت [7] أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل [8] كونه عمراً . وكان عمرو أخا بكر ، إذا كان

(١) الأعراف ١٧٧ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٥٧ .
(٣) كلمة : « نكرتان » سقطت من ب .
(٤) ط فقط : « ما تعين » .
(٥) لفظ : « كانا » سقط من أ .
(٦) ط : « وإذا » بالواو ، تحريف .
(٧) ب فقط : « عرفت » مكان : « قدرت » .
(٨) أ ، ب : « وجهل » .

علم عَمْراً ، ويجهل كونه أخا بكر . وعلى هذا السِّيرافيّ ، وابن الباذَش (١) ، وابن لضائع(٢) . وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه . قيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة لاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضّمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت(٣) بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه ، أمّا مع المضمر فلا ، ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا .

وإلاّ إن كان أحدُهما « أنْ » ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيـــار جعلهما الاسم ، والآخر (٤) الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء : « فما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا (٥) » بنصب « جواب » لشبههما بالمضمر من حيث أنّهما لا يوصفان ، كما لا يُوصف ، نحوِيلا مُعَامَلَته إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم ، لأنه أعرف .

وقيل : الخبرُ : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عقُوبَتُك عَزْلَكَ ، وكان زيدٌ زُهَيراً (٦) ، وقول الشاعر :

٣٩٢ — * فكان مُضلِّي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ (٧) *

---

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٤ .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ بالضاد المعجمة والعين المهملة .
له : شرح الجمل — شرح كتاب سيبويه . مات ٦٨٠ .
وفي أ فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين .

(٣) ط : « اغتنت » تحريف .

(٤) أ فقط : « وللآخر » .

(٥) النمل ٥٦ .

(٦) ب : « زهير » بالرفع ، تحريف .

(٧) سبق ذكره رقم ٣٦١ . وفي أ : « مصلي » بالصاد ، تحريف .

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال : فكان هاديَّ من أضْلِلْتُ به لأثبت [١] الإضلال ، وعلى هذا ابن الطراوة .

وقيل : الخبرُ ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً [٢] به كالمثالين [٣] الأولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيّان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها [٤] . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخرُ الخبر .

وإن عرفهما أو جهلهما ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن [٥] كان أحدهما « أنْ أو أنَّ » المَصْدَرِيَّتَيْن ، فإنه يتعيّن جعله الاسم .

قال : وضمير النّكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة ، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود : أما أن تعلم [٦] مَنْ هو في نفسه فلا .

وإذا اجتمع نكرتان ، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء ، فلك الخيار ، فما شئت جعلته [٧] الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان رجل قائماً ، أو كان قائمٌ رجلاً [٨] .

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم ، والآخر الخبر نحو

---

(١) ط : « لا يثبت الإضلال » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « ومُشَبَّهاً » بالواو دون « أو » .
(٣) أ : « كالمقالين » بالقاف ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « نفيها بجمعها » ، تحريف .
(٥) ط : « إن كان » بإسقاط الواو : تحريف .
(٦) أ فقط : « يعلم » بالياء .
(٧) أ : « جعلته غير الاسم » بزيادة كلمة : « غير » تحريف .
(٨) أ : « وأكان قائم رجل » ، ب : « وأكان قائم رجلا » .

كان كل أحد قائماً . ولا يجوز كان قائم كلَّ أحد .

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر . هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة . قال : لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع [1] ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن وروده قوله :

٣٩٣ ـ كأن سُلافَةً مِن بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ [2]

وقوله :

٣٩٤ ـ * ولا يكُ موقِفٌ مِنْكِ الوداعا [3] *

قال : وقد حمل هذا الشبه في باب « إنّ » على أن جُعِل فيه[4] الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً كقوله :

٣٩٥ ـ وإنّ حراماً أن أسُبَّ مُجاشِعاً بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضَارِمِ [5]

وأجاز سيبويه : إنّ قريباً [6] منك زيد .

* * *

(١) العبارة في أ : جاز أن يغني تعريف المنصوب من غير تعريف المرفوع ، وهي محرّفة . وفي ب : « جاز أن المعنى يغني تعريف المرفوع » وهي محرفة أيضاً .

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ١٢ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ ؛ والحجة لابن خالويه ١٤٧ . والمغني ٢ : ٨٤ ، ١٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٠٠ ، واللسان : سبأ .

(٣) للقطامي : ديوانه ٣١ . وصدره :
* قِفِي قبل التفرُّق يا ضُبَاعا *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ ، والإيضاح ٩٩ ، وابن يعيش ٧ : ٩١ ، والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ : ٦٤، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(٤) أ فقط : « في » بإسقاط الضمير .

(٥) للفرزدق : ديوانه ٨٤٤ . وروايته :
* وليس بِعَدْلٍ إنْ سَبَبْتُ مُقَاعِساً *

(٦) ط : « قريناً » بالنون ، تحريف .

(ص) : وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل . ولو[1] قرن بتنفيس ، أو قد . أو لم خلافاً للفرّاء . لا زال وإخوته . ولا يكون اسم هــذه نكرة . وثالثها : يجوز مع الماضي . ويكثر في « ليس » و « كان »[2] بعد نَفْيٍ وَشِبْهِهِ .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الاولى : إذا قصد إيجاب خبر منفيٍّ أيّاً كان ، قُرِن[3] بإلا إن قَبِل ذلك نحو : كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً . وسواء هذا الباب وغيره نحوَ: ما ظننت زيداً إلا قائماً .

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل[١٢٠] إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه ، نحو : ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً . وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً .

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب[4] ، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك : كان زيد عالماً . وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك . وأمّا قول ذي الرمّة :

٣٩٦ ــ حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكّ إلا مُناخَــةً
على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا[5]

فقيل : خطأ منه ، ولهذا لمْ[6] يحتج الأصمعيّ بشعره . ولكثْرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه[7] .

---

(١) ط : « وإن » مكان : « ولو » ، تحريف .
(٢) ط : « ولأن » مكان : « وكان » ، تحريف .
(٣) ط : « وقرن » بالواو ، تحريف .
(٤) ط : « يجاب » . تحريف .
(٥) لذي الرمّة . ديوانه ٢٤٠ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٨ ، والخزانة ٤ : ٤٩، والأشموني ١ : ٢٤٦ .
وحراجيج : جمع حُرجُوج كعصفور ، وهي الناقة السمينة أو الضامرة .
(٦) في أ : « لا » مكان : « لم » .
(٧) العبارة في ط « لكثْرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه » .

وقيل : مؤوّل على زيادة إلاّ ، أو تمام ينفكّ ، ومُناخةً : حال . ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون (١) ...

الثانية : يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة ، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله :

٣٩٧ – كَمْ قد رأيتُ ، وليس شيء باقياً
مِنْ زائر طَيْفِ الهوى ، ومَزُورِ (٢)

ويشاركه (٣) في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله :

٣٩٨ – إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنّ التأسّيَ دَواءُ الأسَى (٤)

وقوله :

٣٩٩ – ولو كان حيٌّ في الحياة مخلّداً خلدْتَ ، ولكن ليس حيٌّ بخالدِ (٥)

وقد (٦) يلحق بها في ذلك (٧) باب زال وإخوته .

(ص) : وترادف كان لم يزل . وتزاد وسطاً . قيل : وآخراً فمضارعة(٨) . وقيل (٩) : فاعلها (١٠) ضمير مصدرها (١١) . وشذ بين جار ومجرور . وزاد الكوفية : أصبح ، وأمسى . والفرّاء يكون . والباقي إن لم ينتقص (١٢) المعنى . وقومٌ كلّ فعل لازم .

---

(١) أ فقط بياض بعد قوله : « مقرون » إلى قوله : « الثانية » . وقد أشير إليه بـ « ظ » ، وليس في ب ، ط ما يشير إلى أن هناك بياضاً . والعبارة ناقصة مما يؤكد بياض أ .

(٢) قائله مجهول .
وفي الدرر ١ : ٨٩ « طرق الهوى » مكان : « طيف الهوى » .

(٣) ب فقط : « ويشاركها » .

(٤) قائله مجهول . وفي ط : « التناسي » مكان « التأسّي » . صوابه في : الدرر ١ : ٨٩، أ ، ب.

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٩ .

(٦) أ ، ب : « وهل » مكان : « وقد » .

(٧) في ط سقطت كلمة : « ذلك » .

(٨) ب : « فقارغة » ، ولعل المراد تضارع زيادة ظن آخراً . وفي ط : « ففارقة » تحريف وفي ا : فمضارعة .

(٩) ط : « وقبل » بالباء ، تحريف .

(١٠) أ ، ط : « وفاعلها » بالواو .

(١١) أ : « صدرها » . تحريف ، وانظر الشرح .

(١٢) ب : « ينقض » بالضاد ، تحريف . وانظر الشرح .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : تختص كان بمرادفة : لم يزل كثيراً ، أي أنها تأتي دالة على الدوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر ، كما قال أبو حيّان . أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين . وجزم به ابن مالك .

ومِنْ الدالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو : « وكان اللهُ سميعاً بَصِيراً [1] » ، أي لم يزل متّصفاً بذلك .

الثانية : تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط :

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطةً بين مسند ومُسْنَد إليه نحو : ما ـ كان ـ أحسن زيداً ، ولم يُرَ ـ كان ـ مِثْلُهُم [2] . ومنه حديث : « أو بَنِي ـ كان ـ آدم » .

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارِع كقوله :

٤٠٠ ـ * أنْتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ [3] *

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً [4] نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخِراً .

وردّ بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح [5] في غير مواضعها المعتادة .

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

---

(١) النساء ١٣٤ .

(٢) أ : « لم يرد كان » تحريف وب : « لم يرد مثلهم » ، تحريف .

(٣) لفاطمة بنت أسد ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب وعجزه :

* إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بليلُ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١٦ ، والأشموني ١ : ٢٤١ .

(٤) ط فقط : « أخيراً » . (٥) ب ، ط : « يستباح » .

٤٠١ – سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَى على كان المسوَّمةِ العِراب (١)

قال أبو حيّان : ولا يحفظ في غير هذا البيت .

وجوّز الكوفيون : زيادة أصبح ، وأمسى . وحكوا : « ما أصبح أبردها » ، و« ما أمسى أدْفأها » . وحمل على ذلك أبو عليّ قوله :

٤٠٢ – عدوّ عَيْنَيْكَ وشانيهما أَصْبَحَ مشغولٌ بمشْغُولِ (٢)

وقوله :

٤٠٣ – أعاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فأوِّبي كثيراً أرى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي (٣)

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا (٤) الباب ، وكلّ فِعْل لازمٍ من غير هذا الباب(٥) ، إذا لم يَنْتَقِصْ(٦) المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيداً ، وزيدٌ (٧) أضحى قائم ، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في(٨) نحو قوله :

---

(١) قائله مجهول .

ويروى : سَراة بفتح السّين جمع : سريّ . ولا يعرف فَعيل على فَعَلة غيره .
ورواية ابن جنّي في : « سر صناعة الإعراب » ٢٩٨ : « جياد » مكان : « سراة » ، وفي النسخ الثلاث : « تساموا » مكان « تسامى » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ . وابن عقيل ١ : ١١٦ ، والخزانة ٤ : ٣٣.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤١ .

(٣) قائله مجهول .

وفي ط : « قومي » بالميم ، تحريف . والصواب من أ ، ب والأشموني ١ : ٢٤٢ .
وفي أ : « فأربى » مكان : « فأوبى » تحريف و « ثوني » مكان : « ذنوبي » ، تحريف .

(٤) أ : « سائر الأفعال هذا الباب » ، تحريف .

(٥) : « وكل فعل لازم من غير هذا الباب » سقطت هذه العبارة من أ .

(٦) أ : « تنقص » بالتاء ، تحريف. (٧) ط : زيداً ، تحريف . (٨) « في » سقطت من أ .

٤٠٤ ــ فاليوم قرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّام من عَجَبِ[1]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب .

والصحيحَ أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف في كان المزيدة : هل لها فاعل ؟ .

فذهب السّيرافي والصَّيْمَرِيُّ : إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل ، كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها لا فاعل لها ، لأن الفعل[2] إذا [١٢١] استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه ، بدليل: أن «قلّما»[3] فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي . واختاره ابن مالك . ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوّها من الإسناد .

[حذف كان]

(ص) : ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ « ولو » بكثرة ، و « هلا » وإلاّ بقلّة .

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير : (فيه) أو (معه) ، وإلاّ فلا .

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ«إنْ لا» ، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبرَ مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حال ، أو مفعول بلائق . وإضمار الناقصة قبلها أوْلى . وقَلّ[4] بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن).

---

(١) قائله مجهول مع كثرة الاستدلال به .
انظر : الكامل للمبرّد ٢ : ٧٤٩ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، ومفاتيح الغيب ١ : ١٣١ ، والحجة لابن خالويه ٩٤ . والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ ، وسيبويه ١ : ٣٩٢ ، والأشموني ٣ : ١١٥ . وفي النسخ الثلاث : « قدبت » .

(٢) ط : « لأن الفاعل » ، تحريف .

(٣) قلّما « رسمت في ط مفصولة : « قلّ ما » . وفي ب : « فلما » بالفاء ، تحريف .

(٤) ط فقط : « وقيل » بالياء ، تحريف .

وقلّ: بعد (أن) معوّضاً منها «ما» .

وقيل : هي التامّة ، والمنصوب حال . وقيل : العامل « ما » . وقيل : غير عوض فيظهران .

(ش) : تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام :

الأول : ما يجوز بكثرة ، وذلك بعد « إنْ » ، و «لو» الشّرطيتين ، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب ، أو حاضر . مثاله بعد « إن » مع الغائب ، قوله :

٤٠٥ — قدقِيل ذلك إن حقّاًوإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا (١)

ومع المتكلّم قوله :

٤٠٦ — حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضِنّة كلُّها إنْ ظالِماً فيهم وإنْ مَظْلوما (٢)

ومع المخاطب قوله :

٤٠٧— لا تقربَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلُومَــا (٣)

ومثاله بعد « لو » مع الثلاثة قوله :

---

(١) للنعمان بن المنذر في قصة مشهورة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٨٨ ، والدرر ١ : ٩٠ .

(٢) للنابغة الذبياني .

ديوانه ١٣١ ، وسيبويه ١ : ١٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٩٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي ط : « ضبة » بالباء ، وهي رواية الأشموني. ورواية سيبويه: «ضنة» بالنون، وهو ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة.

(٣) لليلى الأخيلية .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٢ ورواية الدرر ١ : ٩١ : « لا تقربوا » مكان : لا تقربنّ . .

وفي أ : « إن ظالماً منهم » مكان : « إن ظالماً أبداً » .

٤٠٨ ــ لا يَأْمَنُ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُهُ ضاق عنها السَّهلُ والجَبَلُ(١)

وقوله :

٤٠٩ ــ عَلِمْتُكَ منّاناً فلستُ بآمل نَدَاكَ ، ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عَارِيا (٢)

وقوله :

٤١٠ ــ انْطِق بحقٍّ ولو مُسْتَخْرِجاً إِحَناً فإنَّ ذا الحقِّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبَا (٣)

ولو أظهر الفعل في نحو (٤) هذه المُثُل لجاز . قال سيبويه : وإن شئت أظهرتَ (٥) الفعل .

ولا يجوز عند (٦) عدم الاظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان . وربما يجوز فيه الرفع والجرّ . فالأول إذا حَسُن هناك تقدير : « فيه » ، أو « معه » ، أو نحو ذلك كقولهم : «الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خَيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ» ، و«المرء مقتول بما قتل به إن سيْفا فسيفٌ وإن خِنْجراً فَخِنْجَرٌ» ، فانتصاب خيراً وشرّاً ، وسيفاً وخنجراً على تقدير : إن كان العملُ خيراً ، وإن كان المقتول به سيفاً . وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير : إن كان في أعمالهم خيرٌ (٧) . وإن كان معه . سيف . أو على تقدير : كان التامة . والأول أوْلى . وهو معنى قولنا : وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء (٨) أولى ، أي من التامّة . وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال (٩) على سنَنٍ واحد ، ولا يختلف العامل .

ومثاله بعد لو : الإطعام ولو تمراً . فالنصب على تقدير : ولو يكون الطّعام تمراً .

---

(١) قائله : اللّعين المنقريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٥ . وشرح شواهد المغني للسيُوطي ص ٥٨ . الأشموني ١ : ٢٤٢ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٤) كلمة : « نحو » سقطت من ط . (٥) أ : « لظهرت » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « عندهم » مكان : « عند » ، تحريف . (٧) ب : « أخيراً » بالنصب . تحريف .

(٨) ط : « أي الناقصة » مكان : « أي الفاء » ، تحريف .

(٩) ط : « الاستعمالان » .

والرفع على تقدير : ولو يكون (١) عندكم تمرٌ (٢) ، أو على تقدير : كان تامّة (٣)

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة . ومثّله سيبويه بقولك : امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً ، وإن عمْراً .

والثاني : بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا ، كقولهم : مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً (٤) فطالحٌ . وامرر بأيهم أفضل إن زيداً (٥) وإن عمراً ، « فصالح » ، و « زيد » بالنصب على تقدير : إنْ لا يكن (٦) صالحاً ، وإن يكن زيداً .

وحكى يونس فيه : الجرّ على تقدير : إن (٧) لا أمرّ بصالح ، أو إلا أكن مررت بصالح فقد (٨) مررت بطالح . وأجازه في « زيد » على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . فوافقه ابن مالك على اطّراده . وقصره غيرهما (٩) على السّماع ، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس .

قال أبو حيّان : والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف ، ولم يسمع مثل ذلك بعد « لو » أصلاً .

وقولي : وجعل تالي الفـــاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم : « فخير » من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب . والأول أرجح ، لأن المحذوف معه شيء واحـــد وهو المبتدأ ، ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر . والتقدير في الرفع ، فالذي يجزى به خير . والنصب على حذف كان واسمها ، أي كان الذي يجزى به خيراً ، أو على الحال ، أي : فهو يلقاه خيراً ، أو على المفعول [١٢٢] بفعل لائق ، أي فهو « يجزى » أو « يعطي » خيراً .

---

(١) أ : « ولو يكن » ، تحريف . (٢) ب « تمراً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أو على كان التّامّة » بإسقاط كلمة : « تقدير » .

(٤) أ فقط : « إن لا صالح فطالح » بالرفع .

(٥) في النسخ الثلاث : « إن زيد » و« إن عمرو » بدون ألف في آخرهما تدل على نصبهما . والأسلوب يعيّن النصب .

(٦) أ ، ب : « إن لا يكون » .

(٧) من قوله : «إن لا أمر بصالح » إلى قوله : « إن مررت بزيد » سقط من أ .

(٨) ب : « وبعد » مكان : « فقد » تحريف . (٩) أ ، ب : « غيره » .

وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة : « إن خيراً فخير » (١) أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ، ورفع الثاني . وأضعفها عكسه . وبينهما نصبُهما، ورفعهُما .

ثُمّ قال الشَّلَوْبين : إنهما متكافئتان ، لأن ما في نصب(٢) الأول من(٣) الحسن يقابله قبح رفعه (٤) ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه (٥) .

وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن ، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما .

القسم الثاني : ما يجوز بقلّة (٦) ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية : بعد هلا ، وألا . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير (٧) الاستعمال .

الثالثة بعد لدن كقوله :

٤١١ ــ * من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها (٨) *

اي من لد أن كانت شَوْلاً . والشَّوْل بفتح المعجمة : الّتي ارتفعت ألبانها من النُّوق . واحدها : شائلة ، أو شائل . وإتلاؤها : (٩) أن يتلوها أولادها .

وقولي : ونحوها ، وقول التسهيل : « وشبهها » مثاله قوله :

٤١٢ ــ أزمانَ قومي والجَمَاعَةَ كالّذي
لزم الرِّحالةَ أن تَميل مَمِيلا (١٠)

---

(١) أ فقط : « إنْ خيراً فخيراً » بنصب الكلمتين .
(٢) ط : « نصبه » . (٣) كلمة : « من » سقطت من ب .
(٤) أ : « لأن ما في نصب الأول من القبح يقابله حسن رفعه » .
(٥) « وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه » سقط من أ .
(٦) ب : « نقله » بالنون ، تحريف . (٧) ب فقط : « بكثْرة » .
(٨) قائله مجهول .
من شواهد سيبويه ١ : ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ . والخزانة ٢ : ٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٣ .
(٩) أ ، ب : « وإيلاؤها » ، تحريف .
(١٠) للرّاعي . من شواهد سيبويه ١ : ١٥٤ ، وروايته : « منع » مكان : « لزم » . والتسهيل ص ١٠٠ ، والخزانة ١ : ٥٠٢ . وأوضح المسالك رقم ٩٨ .

قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة .

القسم الثالث : ما يجب . وذلك في صورتين :

الأولى : بعد أن المصدرية إذا عوّض منها « ما » كقوله :

٤١٣ — * أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ [١] *

أي : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير وجيء بـ « ما [٢] » عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه . والمرفوع بعد « ما » [٣] اسم كان . والمنصوب خبرها . هذا هو الصحيح في المسألة .

وبقي فيها أقوال أُخَر . فزعم بعضهم : أن كان المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال .

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ : أن (ما) هي الرافعة الناصبة ، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل . وزعم المبرّد : أن (ما) زائدة لا عوض ، فيجوز إظهار كان معها نحو : أمّا كنت منطلقاً انطلقت .

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغيّر ، وليس هذا المَوْضع من [٤] مواضع قياس زيادة (ما) .

الثانية : بعد « إنْ » الشرطية إذا عوّض منها « ما » ، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم : افعل هذا إمّا لا ، أي [٥] إن كنت لا تفعل غيره . وقول الراجز :

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابيّ . وعجزه :

* فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

من شواهد سيبويه ١ : ١٤٨ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ وأوضح المسالك رقم ٩٧ ، والأشموني ١ : ٢٤٤ .

(٢) ب : « بها » مكان : « ما » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « بعدها » مكان : « بعدما » تحريف .

(٤) « من » سقطت من أ .

(٥) من قوله : « أي إن كنت » إلى قوله : « أي إن كنت لا تجد غيرها » سقط من أ .

٤١٤ ــ أمرعت الأرض لَوَ انّ مـالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمـالا
أوثَلَّةً من غَنَمٍ إمّالا (١)

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و (ما) عوض من كان .

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف . ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا .

ولو قلت (٢) : إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً (٣) . ولا يجوز : إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان .

[حذف نون كان]

(ص) : ويحذف نونها (٤) ساكنة جزماً ، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس .

(ش) : يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط :

أن يكون من مضارع . بخلاف الماضي والأمر . مجزوماً(٥) بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف .

وألاّ توصل بضمير نحو: «إن يَكُنْهُ فلَنْ تُسلّطَ عليه(٦)»، ولا بساكن(٧) نحو: «لم يكن الّذين كفروا(٨) » . مثال ما اجتمعت فيه الشروط :

«ولَمْ أكُ بَغِيّاً(٩)» ، «لَمْ نَكُ من المُصَلِّين(١٠)» ، «ولا تَكُ في ضَيْقٍ(١١)» ، « فلم يَكُ يَنْفَعُهُم(١٢)» .

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا ، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو : « وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ(١٣)» بالرفع .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٥ .
(٢) ب : « الوقت » مكان : « ولو قلت » ، تحريف . وفي أ : « لو » بدون واو .
(٣) ب : « لا عوض » بالرفع . تحريف . (٤) ط فقط : « لامها » مكان : « نونها » .
(٥) ط فقط : « مجزوم » بالرفع .
(٦) انظر : صحيح البخاري : « كتاب الجنائز » باب ٨٠، وكتاب : « الجهاد » باب ٧٨ .
(٧) ب : « ولا ساكن » بإسقاط باء الجرّ .
(٨) البيّنة ١ . (٩) مريم ٢٠ . (١٠) المدّثر ٤٣ . (١١) النّمل٧٠. وقد سقطت من ط .
(١٢) غافر ٨٥ . (١٣) النساء ٤٠ .

قال أبو حيّان : وحذف هذه النون شاذّ في القياس ، لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوّغه كثرة الاستعمال ، وشبهُ النون بحروف العلّة . وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، كما ردّ نون « لَدُ (١) » إذا أضيفت إليه ، فقيل : « لدنه » ، ولا يجوز : لده . ولا عند الساكن . لأنها تحرّك حينئذ ، فيضعفُ الشّبه .

وأجاز يونس حذفها مع الساكن . ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو : قوله :

٤١٥ — لم يَكُ الحقّ سِوَى أن هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تَعَفّتْ بالسَّرَرْ(٢)

وقوله :

٤١٦ — * فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامةً (٣) *

وقوله :

٤١٧ — * إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى (٤) *

والجمهور ، قالوا : إن ذلك ضرورة ، ومـا قاله ابن مالك : من أن النون حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ ، فيكون الحذف حينئذ أولى.

ردّه (٥) أبو حيان : بأنّ التخفيف ليس هو العلّة ، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها [١٢٣] بحروف العلة ، وقد ضعف الشّبه كما تقدم ، فزال أحد جزأيها ، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها .

---

(١) ط فقط : « لدن » .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ٩٣ إلى حسيل بن عرفطة شاعر جاهلي . وفي أ : « قد تقفى » بالقاف والفاء . وفي ب : « قد نقض » وفي ط : « قد يقعن » كله تحريف .

(٣) لابن صخر الأسدي ، وعجزه :

* فقد أبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٩ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ والأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التّمائِمِ *

وانظر الدرر ١ : ٩٣ .

(٥) ط فقط : « وردّه » بالواو .

ما أُلحِقَ بلَيسَ

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ألحق بـ«ليس» أحرف : أحدها [١] «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفيّة: النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلاّ أو إنما.

وثالثها : ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل. ورابعها : إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار. لا بغير.

وجوز الفرّاء رفعه، وفَقْد إن. وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية، خلافاً لهم، و « ما » خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً، والأخفش مع « إلاّ ». وقيل : نصبه لغة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنعـه الرمّاني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدّم الظرف. ثالثها : الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدّم معمولٌ على [٢] « ما » بحال. وثالثها : يجوز إن قصد الردّ.

(ش) : أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو: قلمّا. أو تركّب مع غيره نحو: حبّذا. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأمّا الحرف، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه [٣] ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصّ، أو اختصّ ولكن [٤] تنزّل [٥] منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و« ما » من قبيل غير

---

(١) كلمة : « أحدها » سقطت من ب، وبقي منها الحرف الأول وقد رسم هكذا : « آ ».

(٢) كلمة : « على » سقطت من ط.

(٣) كلمة : « عليه » سقطت من أ.

(٤) كلمة : « ولكن » سقطت من أ.

(٥) أ : « ونزل » مكان : « تنزل »، وفي ب : « وينزل » بالياء.

المختص ، ولها شبهان : أحدهما : هذا . وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم [١] يعملوها .

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونهـا للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر ، وتخلص [٢] المحتمل للحال ، كما أن « ليس » كذلك . وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها [٣] المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها [٤] الخبر خبراً لها. قال تعالى: « ما هَـذا بَشَـراً [٥] » ، « ما هُنَّ أمّهاتِهِـم [٦] » . هذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا [٧] منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . ورُدّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها [٨] .

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس : شروط :

أحدها: بقاء النفي ،فإن انتقض بإلاّ بطل العمل نحو: «وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٩]» . وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو : ما زيد شيءٌ إلاّ شيء لا يُعْبَأُ به [١٠] ، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه .

وخالف قومٌ في هذا الشرط ، فجوّز يونس والشّلَوبين النصب مع إلاّ مطلقاً ، لوروده في قوله :

---

(١) أ : « ولم » بالواو . (٢) أ : « وتختص » ، تحريف .
(٣) ب : « لها » باللام . (٤) كلمة : « بها » سقطت من ط .
(٥) يوسف ٣١ . (٦) المجادلة ٢ . (٧) ب : « عوضاً » ، تحريف .
(٨) رسمت في أ : « ما بعده با » ، تحريف . (٩) آل عمران ١٤٤ .
(١٠) ب : « ما زيد إلا شيء » ، تحريف . وفي أ : « ما زيد بشيء إلا شيئاً » تحريف . والصواب من ط ، والصبّان . ١ : ٢٤٧ .

٤١٨ — وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله   وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبا[١]

وقوله :

٤١٩ — وما حَقّ الذي يَعْثُو نَهـــاراً   ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَـــالا [٢]

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أي ينكل نكالاً ، ويعذب معذباً ، أي تعذيباً ؛ ويدور دَوَرَان منجنون ، أيْ : دولاب[٣] .

وقال قوم : يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو : ما زيدٌ إلا زهيراً .

وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو : ما زيدٌ إلاّ قائماً .

وقال الصّفّار في البدل : يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء ، لا البدليّة .

وإن انتقض بغير إلاّ [٤] لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز الفرّاء الرفع .

الشرط الثّاني : فقد « إنْ » ، فإن زيدت بعد « ما » [٥] بطل العمل كقوله :

٤٢٠ —   ٭ فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ [٦] ٭

---

(١) في الدرر ١ : ٩٤ : زعم العيني أن قائل هذا البيت لم يعرف . ونسبه ابن جنّيّ لبعض العرب :
وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢١٩ : أن ابن جنّيّ نسبه في « ذا القد » إلى بعض بني سعد .
ورواية المغني ١ : ٦٩ : « أرى الدهر » مكان : « وما الدهر » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٢) قائله مفلس بن لقيط. وفي ب: «يعتو» بالتاء مكان: «يعثو» بالثاء.
وفي الدرر ١ : ٩٤ ما نصه : « ورواية الأصل : « يعثو » بالمثلثة ، ومعناها : يفسد .
والذي تلقيناه : « يعتو » بالمثناة الفوقية . ومعناها يستكبر . والروايتان تناسبان المَعْنَى .

(٣) أ : « دولا » بإسقاط الباء ، تحريف .   (٤) أ : « لم » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٥) لفظ « ما » سقط من أ .

(٦) لفروة بن مسيك الصّحاني . وعجزه :
٭ مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرِينـــا ٭
وفي أ : « جبار » مكان : « جبن » ، وفي ب : « طنباً حين » . تحريف .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ١٢١ .

وقوله :

٤٢١ — بني غُدَانَة ماإنْ أنْتُمُ ذَهبٌ ولا صَريفٌ ولكن أنتم الخَـــزَفُ [١]

قال ابن مالك : لمّا كان عمل « ما » استحساناً ، لا قياساً [٢] شرط فيه الشروط المذكورة ، لأنّ كلاً منها حالٌ أصْلِيّ ، فالبقـــاء عليها تقويةٌ ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهينٌ . وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه [٣] الخلوّ من مقارنة « إنْ » لأنّ مقارنة [٤] « إنْ » تزيل شبَهَها بليس ،لأنّ « ليس » لا يليها إن ، فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال ، وبطل [٥] الإعمال . انتهى .

وذهب الكوفيون : إلى جواز النصب مع «إن » ، ورووا قوله : « ماإن أنتم ذهباً ولا صريفاً » بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه .

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن [١٢٤] يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

الشرط الثالث : أن لا تؤكّد بـ«ما» ، فإن أُكِّدت [٦] بها بطل العمل نحو : ما ما زيد قائم . قال في (الغُرّة) [٧] : وهي كافةٌ . وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

٤٢٢ — لايُنْسِكَ الأسَى تَأسِّياً فمــا مامن حِمام أحدٌ مُعْتَصِمـــا [٨]

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٧ .
(٢) ب : « استحسانا لا قياسيًا » ، تحريف . (٣) : « عند عدمه » سقطت من أ .
(٤) عبارة : « إن لأن مقارنة إن » سقطت من ب .
(٥) أ : « بطل » بإسقاط واو العطف . (٦) أ فقط : « أكد » .
(٧) لعله : « الغرّة المخفيّة » في شرح الدرّة الألفية في النحو .
انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .
وهو لابن الدهّان ، وقد نقل السُّيُوطِيّ منه كثيراً من النصوص في كتابه : « الأشبـــاه » .
(٨) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٩٥ .
وفي أ : « ما في حكم أحد منعها » مكان شطر البيت الثاني. تحريف .
وفي ب : « حلم » مكان : « أحد » . تحريف .
وفي ط : « معتما » مكان : « معتصماً » . تحريف .

وأجيب بأنه شاذٌّ ، أو مؤول ، أي : فما [١] يجدي الحزن، ثم ابتدأ « ما » ، فليست مؤكدة .

الشرط الرابع : تأخير الخبر . فإن تقدّم ارتفع كقوله :

٤٢٣ — * وما حَسَنٌ أن يمدح المرءُ نَفْسَهُ [٢] *

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو : ما قائماً زيدٌ . وجوّزه الأخفش مع إلاّ [٣] نحو: ما قائماً إلا زيدٌ . وحكى الجَرْمي : أنّ ذلك لغيّة ، سمع : « ما مُسيئاً مَنْ أعْتَبَ » ، وقال الفرزدق :

٤٢٤ — * إذْ هم قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ [٤] *

وقال الآخر :

٤٢٥ — * نجرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ [٥] *

والجمهور : أوّلوا ذلك على الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، والخبر محذوف، وهو العامل فيها ، أي ما مثلهم في الوجود .

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم [٦] معموله أوْلى نحو : ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على « لا » ، و « لن » ، و « لم »[٧]

---

(١) « فما » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتُحْمَد *

انظر الدرر ١ : ٩٥ . (٣) « إلا » سقطت من أ .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٢٢٣ . وصدره :

* فأصبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم *

من شواهد : الخزانة ٢ : ١٣٠، وسيبويه ١ : ٢٩، والأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . انظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٦) « ففي تقدم » سقطت من ب .

(٧) أ ، ب : « على الأولين ولم » ، تحريف .

وبعد « لم » بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » وفي ب : بـ « كذا » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

فإن تقدم الخبر ، أو معموله . وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو : مـــا في الدار أو ما عندك زيد . وما بي أنت معنياً (١) . فأقوال :

أحدها : منع النصب كغيرهما . والثاني : الجواز للتوسّع فيهما. والثالث : جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه . وصرّح به في « الكافية الكبرى » وشرحها ، وابن هشام في « الجامع » (٢) .

وعندي عكس هذا ، وهو النصب ، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله .

* * *

(ص) : وما عطف على خبرها بلكن وبـل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز ، ولا تُحْذَفُ(٣) خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها ، وخبرها ما لم تكفّ (٤) بـ«إن» . وشذ بناء النكرة معها .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا عطف على خبر « ما » بـ«لكن» ، أو بل تعيّن في المعطوف الرفع (٥) نحو : ما زيد قائماً لكن قاعدٌ (٦) ، أو بل قاعدٌ ، على أنّه خبر مبتدأ محـــذوف، أي: هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف (٧) بهما موجب ، و« ما » لا تعمل إلاّ في المنفيّ . أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران . والنصب أجود نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً . ويجوز : ولا قاعدٌ على إضمار: « هو » .

---

(١) أ : « معينا » بتقديم الياء على العين : تحريف .

(٢) له : كتابان مسميان بهذا الاسم هما : الجامع الصغير ، والجامع الكبير .

(٣) ب : « ولا تحذف » مكان : « ولا الحذف » .

(٤) أ : « تكتف » تحريف .

(٥) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « قاعداً » بالنصب ، تحريف .

(٧) ب فقط : « المعطونة » .

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً ، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما ، نحو : ليس زيد قائماً ، لكن قاعدٌ [١] ، أو ولا قاعدٌ [٢] . والمعروف خلافه .

الثانية : إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو : أما زيد قائماً ، كما تقول : ألست قائماً .

الثالثة : أجاز الكسائي إضمار « ما » ، فأنشد :

٤٢٦ — فقلت لها ، والله يدري مُسافِرٌ إذا أضْمَرَتْهُ الأرضُ ماالله صَانِـعُ [٣]

أي مايدري . ومنع البصريّون ذلك .

الرابعة : لا يجوز حذف اسم « ما » قياساً على ليس وأخواتها. فلا تقول : زيد [٤] ما منطلقاً تريد : ما «هو» ، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله :

٤٢٧ — * لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ [٥] *

التقدير : فماحديث ولا صال منتبه أي ذو حديث [٦] .

الخامسة : شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا»، سمع : « ما بأسَ عليك » ، كما قالوا : لابأس عليك . وأنشد الأخفش :

٤٢٨ — وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّـةً قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها [٧]

---

(١) أ فقط : « قاعداً » بالنصب ، تحريف .
(٢) « أو ولا قاعد » ، سقطت من ب .
(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٩٦ .
(٤) كلمة : « زيد » ، سقطت من أ .
(٥) لامرىء القيس . وصدره :

* حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ *

ديوانه ٣٢ . وانظر الخزانة ٤ : ٢٢١ .
(٦) العبارة في أ : « ولا صال ينتبه أي ذو حديث » . وفي ط، ب: « أي ذي حديث » ، تحريف .
(٧) قائله مجهول .
من شواهد المغني ٢ : ٦ ورواية الدرر ١ : ٩٦ : « قليلاً » مكان : « قليل » وكذلك في ب ، ط وفي أ : « مقليلا » مكان « قليل » ، تحريف .

[إنْ النافية :]

(ص) : الثاني[١] : إنْ النافية عند أهل العالية بشرط : ترتيب ، وعدم نَقْضٍ ، وأنكرها أكثر البصريّة . وقيل : لا تأتي إلاّ مع إلاّ .

(ش) : إنْ النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ ، [٢] فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء ، وأكثر البصريّة ، والمغاربة ، وعُزِي إلى سيبويه .

وأجاز إعمالها الكسائي [٣] ، وأكثر الكوفيّين ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جِنّي ، وابن مالك . وصحّحه أبو حيّان ، لمشاركتها لـ«ما» في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسّماع . وحكي [٤] عن أهل العالية : « إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك » ، وإنْ أحَدٌ خيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابياً يقول: إنّا قائماً ، فأنكرها [١٢٥] عليه، وظن أنها إنّ المشدّدة، وقعت على قائم. قال : فاسْتَثْبَتُّهُ ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائما [٥] . فترك الهمزة [٦] . وأدغم على حدّ «لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي[٧] » . وقرأ سعيد بن جبير : «إن الذين تَدْعُونَ من دُون اللهِ عباداً أمثالَكُمْ [٨] » . وقال الشاعر :

٤٢٩ — * إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ [٩] *

وقال :

---

(١) الثاني : كتبت في ب بالرقم العددي ٢ .

(٢) « لا تختص » سقطت من ب .

(٣) ب : « كالكسائي » بزيادة الكاف ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « حكى » : بإسقاط الواو .

(٥) أ ، ب : « إن قائماً » . تحريف .

(٦) أي : همزة « أنا » اسم « إنْ » .

(٧) الكهف ٣٨ .

(٨) الأعراف ١٩٤ .

(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ على أضْعَفِ المَجَانِينِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١١، وابن عقيل١ : ١٢٢ والأشموني ١ : ٢٥٥ وسبق ذكره رقم ١٦٠.

٤٣٠ — إن المرءُ مَيْتاً بانْقضاء حَياتِه ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[١]

وذهب بعضهم : إلى أنها إذا دخلت على الاسم ، فلا بدّ أن يكون بعدها [٢] إلاّ نحو : إنِ الْكَافِرُون إلاّ في غُرُور [٣] » . ويردّه ما تقدم .

* * *

(ص) : وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية ، وإلاّ ، وقبل همزة [٤] الإنكار وضَرورةً بعد : « ما » التّوقيتيّة [٥] . قال قُطْرُب : وتَرِد بمعنى : قد . والكوفية : إذْ [٦] .

(ش) : هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني « إنْ » ، فإنها تكون نافية كما ذكر ، وشرطية — كما سيأتي . وزائدة وذلك في مواضع :

أحدها : بعد ما النافية كما تقدم . وأشرت إليه بقولي : « أيضاً » .

ثانيها : بعد « ما » الموصولة كقوله :

٤٣١ — * يرجى المرء ما إنْ لايَرَاهُ [٧] *

أي الذي لا يراه .

ثالثها : بعد « ما » المصدرية كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٥٥ .
(٢) ب : « أحدها » مكان : « بعدها » ، تحريف .
(٣) المُلْك ٢٠ . (٤) أ ، ب : « مدة » مكان : « همزة » .
(٥) أ فقط : « الوقتية » . (٦) ب ، ط : « وإذ » بواو العطف .
(٧) قائله جابر بن رألان الطائي ، وهو شاعر جاهليّ . كما ذكرت ذلك الخزانة ٣ : ٥٦٧ ولم يستطع صاحب الدرر نسبته ، فعنده قائله مجهول . وعجزه :
* وتعرض دون أدناه الخطوبُ *
وفي الدرر : « دون أبعده » . وفي الخزانة : « ما لا إن يلاقي » مكان : « ما إن لا يراه » .
وفي ب : « إن ما لا يراه » . تحريف .

٤٣٢ — * ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ [١] *

رابعها : بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله [٢] .

٤٣٣ — * إلى أنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا [٣] *

خامسها : قبل همزة [٤] الإنكار . قيل لأعرابي : أتخرج إن أخصبت البادية فقال : أأنا إنيه[٥] ؟ منكراً أن يكون رأيه[٦] على خلاف ذلك .

وزعم قُطْرُب : أنّ إنْ تأتي بمعنى « قد » . وخرج عليه « فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى [٧] » .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى : إذْ . وخرّجوا [٨] عليه : «لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِين [٩] » . والجمهور أنكروا الأمرين ، وقالوا : هي في الآيتين شرطيّة . والقصد في الأولى : التهييج [١٠] ، وفي الثانية : التبرّك

[لا]

(ص) : الثالث[١١] : (لا) ، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل : في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها ، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جنّي.

---

(١) للمعلوط القريعي . وقائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٩٧ وعجزه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد *

وقد سقطت كلمة : « الفتى » من أ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٠٦ ، والمغني ١ : ٢٤ . وأوضح المسالك رقم ٨٧ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٢) « كقوله » ، سقطت من أ . (٣) قائله مجهول . وعجزه :

* أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا *

من شواهد المغني ١ : ٢٤ .

(٤) أ ، ب : « مدّة » مكان : « همزة » .

(٥) ط : «أنا» بهمزة واحدة ، تحريف، والصواب: في أ،ب. وانظر المغني ١ : ٢٤ . وحاشية الأمير .

(٦) في أ : « زائداً » مكان : « رأيه » ، تحريف . (٧) الأعلى ٩ .

(٨) أ ، ب : « وخرج عليه » ، بإسقاط واو الجماعة . (٩) الفتح ٢٧ .

(١٠) ط فقط : « التهييج » بياءين . (١١) كلمة : « الثالث » في ب كتبت بالرقم العددي ٣ .

(ش) : (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة . في إعمالها أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها تعمل كـ « ما » ، وإلحاقاً بليس[١] كقوله :

٤٣٤ — تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقِيَا [٢]

الثاني : أنها لا تعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن .

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً . وعليه الزّجّاج . واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله :

٤٣٥ — مَنْ صدَّ عن نِيرانِها   فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ [٣]

وقوله :

٤٣٦ — * بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ [٤] *

وردّ بالبيت السابق . وعلى الأول ، قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل « إنْ » . وقال أبو حيّان : الصواب عكسه ، لأن « إنْ » قد عملت نثراً ونظماً ، و « لا » ،

(١) في ط فقط جاءت العبارة على النحو التّالي: «وهو المشهل كما انها نعمو إلحاقاً بليس» وهي محرّفة.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢ .

(٣) لسعد بن مالك .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٨ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، ٢ : ٩٠ .

والمغني ١ : ١٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٧ . وابن الشجري ١ : ٣٢٣ ، وفي أ : « ابن فتى » ، تحريف .

(٤) للعجاج ديوانه ٤٥٩ . وفي الدرر ١ : ٩٨ يقول صاحبه : « لم أقف على قائله » . وقبلـه:

* والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ *

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٦٨ . وفي هامش الإنصاف ذكر محققه: أنه لم ينسب إلى قائل معين ؛ وانظر ابن الشجري ١ : ٢٨٢ .وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ . والأشباه والنظائر للسيوطي ٤ : ١٦٠ ؛ وقد نسبه السيوطي لرؤبة بن العجاج ، وهو خطأ .

وفي النسخ الثلاث « في الجحيم » بحرف الجرّ في . ورواية الديوان « بي الجحيم » بالباء .

إعمالها قليلٌ جداً ، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيتُ السابق . والبيت والبيتان لا تُبْنى عليهما القواعد .

ولإعمالها أربعة شروط :

الشرطان المذكوران في إنْ . والثالث : ألاّ يفصل بينها [1] وبين مرفوعها . فإن فصل بطل عملها ، لأنّها أضعف من « ما » ، و « ما » شرطها عدم الفصل .

والرابع : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رَجُلٌ قائماً .

ولم يعتبر ابن جِنّي وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

٤٣٧ — وحلّت سَوادَ القلب لاأناباغيا سواها ، ولا عن حُبِّها مُتَراخيَا [2]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لاأرى باغياً ، فحذف الفعل، وانفصل الضمير ، و « باغياً » حال .

[تنبيهٌ] :

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب) ناصر المطرّزيّ ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يُعْمِلها . وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط) : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها [١٢٦] اهـ .

[لات] :

(ص) : الرابعة [3] : (لات) : وهي « لا » زيدت التاء تأنيثاً . وقيل : لغيره. وسيبويه : ركّبت كإنّما. وقيل : فعل ماض . وقيل : أصلها : « ليس » . وقد تكسر .

---

(١) ب : « بنيها » بتقديم النون ، تحريف .

(٢) للنابغة الجعدي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٣ .

(٣) « الرابعة » ، كتبت في ب بالرقم العددي ٤ .

وتختص بالحين . قيل : ومرادفه . ولا تعمل في « هُنَا » خلافاً لابن عصفور ، ولا يذكر جزآها . والأكثر حذف الاسم ، والعطف على خبرها كـ«ما » . وأنكر الأخفش عملها ، وفي قول له كإن[1] . وجرّ الفرّاء بها الزمان . وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً . وقد تحذف حينئذ دون التاء ، وجاءت مفردةً .

(ش) : اختلف في «لات» : فذهب سيبويه : إلى أنها مركبة من: لا والتاء كـ«إنّما» ، ولهذا تحكى عند التسمية بها[2] كما تحكى لو سمّيت بإنما .

وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها «لا» زيدت التاء[3] عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت[4] على ثمّ ، وربّ ، فقيل : ثُمّتَ، ورُبّتَ .

وذهب ابن الطّراوة وغيره : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقوله :

٤٣٨ — * العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ[5] *

أي: حين ما من عاطف .

وذهب ابن أبي الربيع : إلى أنّ الأصل في «لات» : « ليس » أبدلت سينها تاء كما في « ست[6] » ، فعادت الياء إلى الألف ، لأن الأصل في ليس : «لاس» ، لأنّها فَعِل، ولكنهم[7] كرهوا أن يقولوا : « ليت » ، فيصير لفظها لفظ التمنّي، ولم يفعل هذا إلاّ

---

(١) ط : « كان » بإسقاط الهمزة . تحريف

(٢) « بها » سقطت من أ .

(٣) لفظ : « التاء » سقط من أ ، والعبارة في ب : « زيدت عليها التاء » .

(٤) « كما زيدت » ، سقطت من أ .

(٥) نسبه في اللسان « حين » إلى أبي وجزة ، وعجزه:

* والمُسْبِغُون يداً إذَا ما أنْعمُوا *

وفي الهمع والدرر ١ : ٩٨ ، « والمسبغون » وفي اللسان (والمفضلون) .

(٦) « ست » أصلها : « سدس » فأبدل السين تاء وأدغم فيه الدّال .

(٧) أ : « كلهم » مكان : « ولكنهم » . تحريف .

مع الحين ، كما أنّ « لدن » لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع « غُدْوة [١] » .

وفي (البسيط) : ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس ، كما في « ست » ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس ، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ؛ فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها ، وهو الحال .

واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ [٢] . على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه والجمهور : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط) : وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما ، لا لسبب ، كما أعملوا « لَدُن » في « غُدْوة » خاصة ، والتاء [٣] في القسم .

وقيل : لا تقصر على لفظ الحين ، بل تعمل أيضاً في مرادفه «كأوان»، و « ساعة ». وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ — * نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ [٤] *

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها ، بل لا بد من حذف أحدهما . والأكثر كون [٥] : المحذوف الاسم ، وقد يكون الخبر . وقرىء بالوجهين قوله تعالى: « ولاتَ

(١) قال ابن هشام في المغني ١ : ١٣٦ : «حكوا في غدوة الواقعة بعدها أي بعد (لدن) الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار كان التامّة .
وفي اللسان : « لدن » : « وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال : « لدن غدوةً » فنصب : « غدوة » بالتنوين ، لأنه توهّم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضاربٌ زيداً » .

(٢) الأحسن أن يقول : « هل لها عمل أو لا » ؟ ، لأن أم يعطف بها بعد همزة التسوية ، أو يضع الهمزة مكان « هل » .

(٣) في النسخ الثلاث : « والياء » والصواب ما ذكرت لأن التاء وحدها مختصة بالقسم ، بخلاف الباء .

(٤) نسبه العيني إلى محمد بن عيسى التميميّ ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكنانيّ .
ولم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٩٩ . وعجزه :
* والبغيُ مرتعُ مُبْتغيهِ وَخيم *
انظر الأشموني ، والعيني : هامش الأشموني ١ : ٢٥٥

(٥) ط فقط : « والأكثرون » مكان : « والأكثر كون » .

حينَ مناص[١]» ، أي ولات الحينُ حينَ مناص . أو ولات حينَ مناص لهم .

وهل تعمل في « هنا » كسائر مرادف الحين ؟ . قولان :

أحدهما : نعم . وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله :

٤٤٠ — * لات هنّا ذكرى جُبَيْرَة[٢] *

« فهنا » اسمها ، و « ذكرى » : الخبر ، أي : لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة . وقوله :

٤٤١ — * حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ[٣] *

أي : ليس هذا أوان حنين .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة[٤] ، و « هنا » نصب على الظرفية ، خبرُ ما بعده . والفعل بتقدير «أنْ» لأنّ[٥] (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « في » إلاّ بأن يدخل عليه : مِنْ أو إلى . ووافقه أبو حيّان .

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها ، إن كان مرفوعا فمبتدأ ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، أي : ولات أرى[٦] حين مناص . نقله ابن عصفور عن الأخفش ، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي . واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ

---

(١) ص ٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٦٤ . والشاهد قطعة من بيت وتمامه :

.... أو منْ جاء منها بِطائِفِ الأهْوالِ

(٣) قيل: لشبيب بين جعيل.

هذا ، ويجوز في « هنّا » ضم الهاء ، وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها كما قال الصبان ١ : ٢٥٦ .

(٤) أ ، ب : « ومعنى قوله ذكرى وشبهه فهذه » . تحريف في العبارة .

(٥) في ب ، ط : « والفعل خبر ما بعده على تقدير أن » تحريف وقد اخترت عبارة أ لسلامتها ، ووضحتها عبارة الأشموني ١ : ٢٥٦ حيث يقول في نفس الموضع ما نصه : « في لات الواقع بعدها « هنا » ... مذهبان . أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان ، وحنت مع « أن » مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير ، حنت نوار ولات هنالك حنين الخ » .

(٦) في أ : « أي » مكان : « أرى » ، تحريف .

الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين [١] ، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها . فلو حذف اسم لات لكانوا[٢] قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع .

القول الثالث : أنها تعمل عمل إنّ ، وهي للنفي العام ، وعُزِي إلى الأخفش فجعل : « ولاتَ حينَ مَنَاص [٣] » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف ، أي : لهم .

الرابع : أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان [٤] . قاله الفراء. وأنشد :

٤٤٢ — * طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ [٥] *

وقرىء: « ولاتَ حينِ مَناصٍ » بالجر .

ومن أحكام لات : أنها قد تكسر تاؤها ، وأنها قد يضاف إليها « حين » لفظاً كقوله :

٤٤٣ — * وذلك حين لاتِ أوانِ حِلْم [٦] *

أو تقديراً كقوله :

٤٤٤ — * تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينا [٧] *

---

(١) أ : « فيثبت عملها » مكان : « وخبر مثبتين » ، تحريف .

(٢) أ فقط : « كانوا » بإسقاط اللام. (٣) صٓ ٣ .

(٤) أ : « تختص بأسماء الزمان » ، تحريف . (٥) لأبي زبيد الطائي النصراني . ديوانه ٣٠ . وعجزه :

* فأجبنا أن لَيْسَ حينَ بَقَاءِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٦ . واللسان : « أون » .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي *

وأذاتي بمعنى : أذيتي . انظر الدرر ١ : ٩٩ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* وأمسى الشَّيْبُ قد قطع القَرِينَا *

انظر الدرر ١ : ١٠٠ .

أي حينَ لاتِ حين تذكر .

وقد تحذف (لا)[١] حين تقدير[٢] إضافة الحين ، وتبقى التاء كقوله :

٤٤٥ — * العاطِفُونَ تَـحِين ما من عَاطِفٍ[٣] *

أرادَ : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع (لا) . قاله ابن مالك .

وقد جاءت لات غير مضاف إليها « حين » ، ولا مذكورٍ بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه :

٤٤٦ — تركَ النّاسُ لنا أكْتَافَهُمْ وتوَلّـوْا لاتَ لم يُغْنِ الفِرار[٤] [١٢٧]

وهي هنا حرفَ نفي مؤكد بحرف النفي ، وهو لم ، وليست عاملة .

والعطف على خبر « لات » العاملة كالعطف على « ما » ، فتنصب وترفع[٥] في نحو : لات حينُ جزَعٍ ، ولا حينُ طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل[٦] نحو: لات : حين قَلَق ، بل حينُ صَبر ، أو لكن حينُ صبر .

[مسألة] :

(ص) : تزاد الباء في خبر منفيّ بليس ، وما . ولو زيدت كان بعد[٧] اسمها خلافاً للفراء . أو[٨] الخبر مِثْل[٩] خلافاً لهشام . أو ظرف يستعمل اسماً .

وقال هشام :مطلقاً . والكسائي : أو كاف التشبيه ، ولا يختص بالحجازّية خلافاً لأبي عليّ[١٠] ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة ، فيجوز بعد إن، وفي مُقَـدّم .

وثالثها : فيه لهم[١١] ، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا . ومنع قياسهما[١٢] ابن عصفور . ولا التبرئة ،

---

(١) « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « تقدير » ، سقطت من أ ، ب .
(٣) سبق ذكره آنفاً رقم ٤٣٨ .
(٤) في الدرر ١ : ١٠٠ : « وتولّوا حين » مكان : « وتولوا لات » .
(٥) ط فقط : « فينصب ويرفع » بالياء في كليهما .
(٦) كلمة : « مثل » سقطت من أ ، ب . (٧) كلمة : « بعد » سقطت من ط .
(٨) ط فقط : « والخبر » بالواو . (٩) كلمة : « مثل » سقطت من ط .
(١٠) أ ، ب : « الفارسي » مكان : « أبي عليّ » . (١١) أ : « بهم » مكان : « لهم » .
(١٢) ب فقط : « قياسها » . تحريف . وانظر الشّرح .

واسم ليس مؤخّراً . وخبر المبتدأ (١) بعد هل ، ولكن ، وليت ، وأنّ بعد نفي ، ودونه . قال ابن مالك : وحال(٢) منفيّة. وخالفه (٣) أبو حيّان ، والأخفش : وكلٌّ (٤) مُوجَب .

(ش) : تزاد الباء في خبر « ليس » ، و « ما » إذا كان منفيّاً نحو : « أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ(٥) » ، « وما رَبُّكَ بِغافِلٍ(٦) » . وفائدة زيادتها رفع (٧) توهّم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهّمه موجباً ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيد إلا بقائم ، ولا ما زيد إلاّ بخارج (٨) .

فلو زيدت كان بين اسم « ما » (٩) وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقائم .

ولو كان الخبر «مِثْلاً» لم يجز دخول الباء عند هشام . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثْلك (١٠) . ولو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها . وإنْ لم يستعمل اسماً (١١) كحَيْثُ لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام ، نحو : ما زيد بحيث يحبّ .

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر ، إذا كان كاف التشبيه . حكي : ليس بكذلك .

ولا يختص دخول (١٢) الباء بخبر «ما» الحجازيّة ، بل تدخل في خبر ما (١٣) التميميّة ، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن (١٤) الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً ، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في : لم أكن بقائم

---

(١) أ ، ب : « مبتدأ » بدون أل المعرّفة . (٢) ط فقط : « وبحال » بالباء .
(٣) كلمة : « وخالفه » سقطت من ب . (٤) أ : « كل » ، بدون الواو.
(٥) الزمر ٣٦ . (٦) الأنعام ١٣٢ وغيرها. (٧) ط فقط : « دفع » بالدّال .
(٨) أ : « الإ بقائم » . (٩) « ما » سقطت من أ ، ب . ، تحريف .
(١٠) ب : « ما زيد كان بمثلك » بزيادة « كان » ، تحريف .
(١١) كلمة : « اسما » ، سقطت من أ . (١٢) كلمة : « دخول » ، سقطت من أ .
(١٣) كلمة : « ما » . سقطت من ط . (١٤) أ فقط : « وأن » ، بإسقاط اللام .

وامتناعها في : كنت قائماً [١] . ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز ، ولو بطل عمل (ما) [٢] لزيادة إن ، أو تقدّم الخبر في الأصح ، قال :

٤٤٧ – لعَمْرُكَ ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ، ولا بضعيفٍ قُواه [٣]

وقد تزاد [٤] الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو [٥] : لم أكن بقائم ، قال :

٤٤٨ – وإنْ مُدّتِ الأيدي إلى الزّادِ لم أكُنْ بأعْجَلِهِم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ [٦]

وقال :

٤٤٩ – * فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ [٧] *

وقد تزاد في خبر (لا) أخت « ما » كقوله :

٤٥٠ – * فكنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ
بُمغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بن قَارِبِ [٨]

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور .

(١) أ . ب : « كنت بحار » مكان : « كنت قائماً » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ما » سقطت من أ . (٣) لأبي المتنخل.

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٢ . وفي أ : ولا « بصعب قراه »، تحريف .

وبعد قوله : « ولا بضعيف قواه » إلى قوله: « وقد تزاد » . بياض في أ ، ب . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) في أ : « تدخل » مكان : « تزاد » . (٥) كلمة : « نحو » ، سقطت من ب .

(٦) للشنفري الأزديّ . انظر « لامية العرب » ٣١ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ ، وابن عقيل ١ : ١٢١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٩ ، وقد سقط الشاهد من أ ، ب .

(٧) لدُرَيْد بن الصِّمّة . وصدره :

* دَعَاني أخي والخيلُ بَيْني وبَيْنَهُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٨) لسواد بن قارب الصحابي .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٢١ ، والمغني ٢ : ٦٧ . والأشموني ١ : ٢٥١

وقد تزاد في « لا [١] » التبرئة . قالوا : « لا خبر بخيرٍ بعده النّار [٢]» ، أي : خيرٌ.
وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر [٣] . وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله :

٤٥١ — * ألاَ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم [٤] *

وفي خبر لكن كقوله :

٤٥٢ — * ولكِنّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ [٥] *

وفي خبر ليت كقوله :

٤٥٣ — * ألا ليت ذَا العَيْشَ اللّذِيذَ بدائم [٦] *

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه ، كقوله تعالى : « أَوَ لَمْ يَرَوْا أنّ الله » .. إلى قوله . . بقادر [٧]» . وقول الشاعر :

٤٥٤ — * فإنك مهما أَحْدَثْتَ بالمجرّب [٨] *

وذكر ابن مالك : أنها تزاد في الحال المنفية كقوله :

٤٥٥ — * فما رَجَعَت بخائبةٍ رِكَابُ [٩] *

---

(١) كلمة : « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « النار » سقطت من أ .
(٣) بعد قوله : « إذا تأخّر عن الخبر » إلى قوله : « وفي خبر المبتدأ » بياض في أ ، ب . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .
(٤) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ . وصدره :

* يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ ، .
(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* وهل يُنْكَرُ المَعْرُوفُ في النّاسِ والأجرُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٦ .
(٦) سبق ذكره آنفاً ، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك رقم ١١٧ .
(٧) الأحقاف ٣٣ . (٨) سبق ذكره رقم ٢٨٧. وفي ب : « مما » مكان : « مهما » .
(٩) في اللسان : « مني » أنشد ابن خالويه :

تنصّبْتُ السقلاص إلى حكيم خوارجَ من تَبالَة أو مُنَاهـا
فما رجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّبِ مُنتهاهـا

أي : خائبة . ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال ، لا زائدة ، أي : بحاجة[١] خائبة ، أي ملتبسة بحاجة . وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجَبٍ نحو : زيد بقائم ، واستدلّ بقوله تعالى : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا » [٢] . وأوّله الجمهور على حذف الخبر ، أي : واقِعٌ .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ولي عاطف بعد ليس ، (وما) وصف تلاه سببي رفع . وللوصف ماله . أو جعلا مبتدأ وخبراً . أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . ويجرّ إنْ جُرَّ على الأصح . ويجب بعد « ما [٣] » الرفع . وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه ، لا إن حذف لا . وأطلق هشام . فإن تأخر الوصف عن [٤] الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء .

(ش) : إذا عطف على خبر « ليس » ، و « ما » وصف [٥] يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً ، وَرُفِعَ به السببّي ، نحو : ليس [١٢٨] زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه .

ويجوز جعلُ السّببِيّ مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبره ، فتجب مطابقته .

وإنْ تلاه أجنبيّ ، ففي ليس يعطف على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها [٦] ، فينصب نحو : ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو . فعمرو معطوف على « زيد » وذاهباً على « قائماً » . فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو .

(١) أ : « لحاجة » باللام ، و ب : « الحاجة » بأل .
(٢) يونس ٢٧ .
(٣) ط فقط : « بعدها » مكان : « بعدما » ، تحريف .
(٤) ط فقط : « على » مكان « عن » .
(٥) أ : « ووصف ليس يتلوه » ، تحريف وانظر المتن .
(٦) في ب جاءت العبارة على النحو التالي :
« وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف خبره فتجب مطابقته » .
ثم كرّر العبارة مرة أخرى فقال : « وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف المتلوّ على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها » . والعبارة تشتمل على تكرار وخلط فهي محرّفة صوابها في أ ، ط .

ويجوز في الحالتين الرفع (١) على الابتداء والخبر . وقيل : لا يجوز النصب في الأولى ، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع . حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين(٢) . وقيل : لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين . ورُدّ بأنه بباء مقدّرة ، مدلول عليها بالمقدّمة ، وبالسماع قال :

٤٥٦ — فليس بآتيكَ مَنْهِيُّهـــا ولا صارف عنك مأمورُها (٣)

وأمّا في « ما »، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم (٤)جُرّ، لأن خَبَرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خَبَرُ ما عطف على اسمها كقوله :

٤٥٧ — لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقِّـــهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ(٥)

وأجاز الكوفيون النصب ، إن نصب الخبر ، والجر إن جرّ . وحكَوْا : « ما زيد قائماً فمتخلفاً أحد (٦) » ، أي إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارجٍ عمرو بالجرّ، إذا لم تحذف (لا(٧)) . فإن حذفت (لا) نحو «خارج (٨) » امتنع الجرّ عندهم (٩) إلا هشاماً ، فإنه يُجَرّ(١٠)، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام .

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه .

---

(١) « الرفع » سقطت من أ. (٢) ب فقط : « قاعد » مكان : « قاعدين » .

(٣) للأعور الشَّنّي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . وروايته : « ولا قاصرٌ بالرفع . وفي النسخ الثلاث : « ولا صارفاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « أو » مكان : « أم » .

(٥) للفرزدق .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . والخزانة ١ : ١٨١ .

(٦) أ فقط : « فمتخلف » . (٧) في ب : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٨) « لا نحو خارج » سقطت من ط . وسقط من ب . « نحو خارج » .

(٩) ب : « عند » . تحريف . (١٠) ط فقط : « يجيزه » بالياء والزاي .

أفعال المقاربة

(ص) الثاني: كاد، وكرَب، وأوشك، وهلهل، وأَوْلَى، وألَمَّ: لمقاربة الفعل. وجَعَل، وطَفِق كَسْراً وفتحاً، وبالباء [١]، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ: للشروع فيه.

وعسى، واخلولق لتَرجّيه. وزاد ابن مالك وابن طَريف [٢]، والسَّرَقُسْطِيّ: حَرَى [٣]. وثعلب: قام، والبهاريّ [٤]: كارب، وقارب، وقرب، وأحال: وأقبل، وأظل [٥]، أشفى، وشارف، ودنا، وأثر [٦]، وقعد، وذهب، وازْدَلف ودلف [٧]، وأزلف، وأشرف، وتهيأ [٨]، وأسف. وبعضهم: طَار، وانبرى، ونشب. واللخميّ: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى [٩] إشفاقاً. وقيل: هو معناها. وقيل: كرب للشّروع [١٠].

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب؛ إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ: أشهرُها: كاد، وأغربُها أوْلى: ومن شواهدها قوله:

---

(١) أ: «وبالياء» المثناة، تحريف، وانظر الشرح.

(٢) هو عبد الملك بن طريف الأندلسيّ. له: كتاب في الأفعال. مات في حدود الأربعمائة.

(٣) ب: «جرى» بالجيم، تحريف.

(٤) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاريّ له في النحو: المنخل. نقل عنه أبو حيان في الارتشاف في عدة مواضع. و«المتنخَّل» شرح على الجُمَل كما ذكر في آخر الارتشاف. انظر البغية ١: ٤٠٧.

(٥) ط فقط: «وأطال»، تحريف.

(٦) ب: «وأس» مكان: «وأثر»، تحريف.

(٧) ط فقط: «وزلف» بالزاي.

(٨) أ: «ولعنا» مكان: «وتهيأ»، تحريف.

(٩) في أرسمت: «عسا» بالألف.

(١٠) ب: «الشروع» بإسقاط لام الجرّ.

٤٥٨ ــ فعادى بين هادِيَتَيْن منهـــا وأوْلى أن يزيد على الثّلاثِ (١)

والبواقي : كَرَب بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح . وزعم بعضهم : أنها من أفعال الشروع ، وأوشك ، وهلهل . ومن شواهدها قوله :

٤٥٩ ــ وَطِئْنا بلادَ المعتدين فَهَلْهَلَتْ نُفُوسهم قبل الإماتة تَزْهَقُ (٢)

وألَمَّ : ومن شواهدها حديث : « وإنَّ مِمّا ينبت الرَّبيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمّ (٣) » ، أي يلمّ أن يقتل . وحديث : « لَوْلا أنّهُ شيءٌ قضاهُ اللهُ (٤) لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه » .

والثاني : ما هو للشروع في الفعل ، وهو ستة ألفاظ : جَعَل . قال :

٤٦٠ ــ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي فأنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثّمِل (٥)

وطفِق : بكسر الفاء وفتحها ، والكسرُ أشهر . ويقال : طَبِق بكسر الباء ، قال تعالى : « وطَفِقَا يَخْصِفان » (٦) .

وأخذ : قال :

٤٦١ ــ * فأخَذْتُ أسْألُ والرُّسُوم تُجيبُني * (٧)

وعلق : قال :

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد شذور الذهب ١٩١ ، وروايته : « ديار » مكان : « بلاد » .

(٣) في النهاية لابن الجزري ٤ : ٢٧٢ : ما يقتل حبطاً أو يُلِمّ . وانظر صحيح البخاري ، كتاب « الزكاة » باب ٤٧ . وفي ب : « مما تبيت » ، تحريف .

(٤) كلمة : « الله » ، سقطت من أ .

(٥) لأبي حيّة النميري . انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١١ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ ، والخزانة ٤ : ٩٣ . وفي أ : « تثقلني » بالتاء ، « والمتمثل » مكان : « الثمل » . تحريف . وقد سقطت كلمة : « قد » من أ .

(٦) طه ١٢١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ اعتبارَ إجابة وسؤال *

وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .

٤٦٢ — * أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنَا [(١)] *

وأنشأ : قال :

٤٦٣ — * أنشأْتُ أُعْرِبُ عمّا كان مَكْنُونا [(٢)] *

وهبّ ، قال :

٤٦٤ — * هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهَوى [(٣)] *

قاله ابن مالك . وأغربهن : علق ، وهبّ .

الثالث : ما هو لترّجي الفعل ، وهولفظان : عسى ، واخلولق ، نحو : اخْلَوْلَقَت السَّماء أن تمطر . فهذه الأفعال المتّفق عليها في هذا الباب .

وزاد ابن مالك فيها (حرى) للترّجي كقوله :

٤٦٥ — * فحَرِي أن يكونَ ذاك وكانـا [(٤)] *

قال أبو حيّان : والمحفوظ : أنّ حرى اسم منوّن ، لا يُثَنّى ولا يجمع . قال ثعلب : أنت [١٢٩] حري من ذلك أي : حقيق وخليق [(٥)] .

قال ابن قاسم [(٦)] : ولكن ابن مالك ثقة .

---

(١) قائله مجهول : وعجزه :

* وظلمُ الجار إذْلالُ المُجيرِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٦٣ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لمّا تبين ميل الكاشحين لكم *

انظر : الدرر ١ : ١٠٣ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فلجّ كأنّي كنت باللّوْم مُغْريًا *

وانظر : الدرر ١ : ١٠٣ .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٠٣ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه وكذلك نسبه ابن هشام في شذورالذهب ٢٦٨ ، إلى الأعشى وصدره :

* إن يَقُلْ هُنّ من بني عبد شَمْسٍ *

(٥) ب : « وحليق » بالحاء ، تحريف . (٦) المشهور نسبته إلى أمّه : « أم قاسم » .

قلت : ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك . وليس كذلك ، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرَقُسْطِيّ [١] .

وزاد ثعلب في أفعال الشروع : قام . وأنشد :

٤٦٦ — • قامَتْ تَلومُ ، وبعْضُ اللّوْمِ آونةً [٢] •

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ [٣] في كتابه المسمّى : (الإملاء المُنتخل) في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة : كارَب ، وما ذكر بعده . وذلك تسعة عشر فعلاً . زاد [٤] غيره : طار . وانبرى [٥] ، ونشب . وزاد [٦] اللّخْمِيّ : ابتدأ ، وعبأ ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً . قال ابن قاسم :وما زاده البَهارِيّ [٧] ، ومَنْ ذكر [٨] لا يقوم عليه [٩] دليل على أنه من أفعال الباب .

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه ، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهو خيرٌ لَكُمْ وعسَى أنْ تُحِبّوا شَيْئاً ، وهو شَرٌّ لَكُمْ [١٠] » .

* * *

(ص) : ويلزمها لفظ المضيّ . وسمع مضارع : كاد ، وأوشك ، واسم فاعلها . وحكى الجَوْهَرِيّ : مضارع طفق . والأخفش مصدره . وقطرب مصدر كاد . وبعضهم اسم [١١] فاعله . وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَل . وبعضهم الأمر ، والتفضيل من أوشك . وقوم : فاعل كرب .

---

(١) أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرَقُسْطِيّ. له : كتاب «الأفعال وتصاريفها». وترجمته في كتاب الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• مما يضرُّ ولا يبقى له نغل •

والنّغل : فساد الجرح . أو ضغينة القلب . وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .

(٣) سبق ذكره آنفاً ص ١٣١ .

(٤) بعد قوله : « زاد » إلى قوله: « وزاد اللخمي » بياض في ب . وليس في ا ، ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) في أ : « ابترى » بالتاء ، تحريف .

(٦) في ب بعد قوله : « وزاد » بياض .

(٧) أ : « المبارى » بتقديم الماء . تحريف .

(٨) المراد : من ذكر من النحويين .

(٩) في أ : « لايقوم دليلاً على » الخ .

(١٠) البقرة ٢١٦ .

(١١) كلمة : « اسم » سقطت من ب . ط . تحريف .

(ش) : أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ، ملازمة للفظ الماضي .

وعَلّل ذلك ابن جِنّي بأنها [1] لمّا قُصِد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرّف . وكذلك كل فعل يراد به المبالغة ، كنعم وبئس ، وفعل التعجّب .

وعلله ابن يَسْعون [2] بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلاً . وعلّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضياً ، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلاّ وقد استقرّ في نفسك ، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدّوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً .

واستثنى منها : كاد ، وأوشك ، فسمع فيها المضارع ، قال تعالى : « يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيء [3] » . وقال الشاعر :

٤٦٧ — * يُوشِكُ مَن فَرّ مِن مَنِيّتِه [4] *

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي : أنه لا يستعمل ماضيها . وسمع اسم الفاعل من أوشك قال :

٤٦٨ — * فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُودا [5] *

وقال :

٤٦٩ — * فإنّكَ مُوشِكٌ ألاّ تَراهَا [6] *

---

(١) أ ، ب : « أنها » مكان « بأنها » .

(٢) انظر ١ : ٢٦٣ . (٣) النُّور ٣٥ .

(٤) لأميّة بن أبي الصلت .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وابن عقيل ١ : ١٢٦ . والأشموني ١ : ٢٦٢ . وعجزه :

* في بعض غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا *

(٥) لأبي سهم الهذليّ . وعجزه :

* خِلافَ الأنيس وحُوشاً يَبابَا *

من شواهد : ابن عَقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٤ .

(٦) لكثيّر عزّة : وعجزه :

* وتَعْدو دُونَ غاضِرةَ العَوادِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣١ .

وحكى الجوْهريّ : مضارع طفق . قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظّاهر أنه قال ذلك رأياً . وحكى الأخفش : مصدر طَفِق[1] .

وحكى قُطْرُب : مصدر كاد كيداً، وكيدودةً. وقال بعضهم: كَوْداً [2] ومكاداً، نقله في (البسيط) .

وحكى ابن مالك : اسم الفاعل من كاد وأنشد :

٤٧٠ — أموت أسًى يوم الرِّجام وإنّني يقيناً لرهنٌ بالذّي أنا كائِدُ[3]

أي بالموت الذي كدت آتيه .

وحكى عبد القاهر الجُرْجانيّ :المضارع واسم الفاعل من عسى [4] . وحكى الكسائي : مضارع جعل. رُوى : « أن البعير[5] يَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه ». وحكى أبو حيان : الأمر وأفعل التفضيل من أوشك. وأنشد قول زهير :

٤٧١ — • وأوْشك ما لَمْ يَخْشَه يَقَعُ[6] •

وقوله :

---

(١) ط : « طفيء » : تحريف . (٢) ط : « كواداً » ، تحريف .

(٣) لكثيّر عزّة :

وفي النسخ الثلاث : « وإنما » مكان : « وإنني » و « برهن » مكان : « لرهن » ، وفي ب « الزمام » مكان : « الرجام » صوابه في الدرر ١ : ١٠٤ ، والأشموني ١ : ٢٦٥ . وابن عقيل ١ : ١٢٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٢٩ .

(٤) بعد قوله : « عسى » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) أ : « التعبير » مكان : « البعير » ، تحريف .

(٦) قطعة من بيت ، تمامه :

• حتى إذا قبضت أولى أظافره منها ..... •

قال صاحب الدرر ١ : ١٠٤ قد نسبه أبو حيّان في شرح التسهيل لزهير يصف قطاة وصقراً . وليس في ديوانه المتداول بين الناس . وفي الدرر : « مالم يلقه » مكان : « ما لم يخشه » . وفي أ : « بما لم يخشه بيع » ، تحريف . وفي ب : « بما لم تحسه بتع » تحريف .

٤٧٢ — * بأوشك منه أن يساوِرَ قِرْنَــهُ [١] *

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرَب [٢] .

* * *

(ص) : وألف كاد واو . وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلَ . ولا تزاد خلافاً للأخفش. وكسر « عسى » لغة . ومع ضمير رفع قليل .

(ش) : كاد من ذوات الواو . حكى سيبويه : كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا [٣] من الواو . وقيل من ذوات الياء [٤] . وزعم الأخفش : أنّ كاد قد تزاد ، واستدلّ بقوله تعالى : « إنّ الساعة آتيةٌ أكادُ أُخْفِيها [٥] » .

والجمهور : تأولّوا الآية على معنى : أكاد أُخفيها ، فلا أقول : هي آتية .

وكسر السين من عسى لغة . حكى ابن الأعرابي : عَسِيَ فهو عَسٍ .

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو : عَسَيْتُ وعَسَيْنَ ، وعَسَيْنَا ، وعَسَيْتُم ، جاز فيها الفتح والكسر ، والفتح أكثر وأشهر . وقرىء بالوجهين في السبع . أمّا مع ضمير النصب فليس إلاّ الفتح.

[مسألة]

(ص) : مسألة تعمل ككان ،لكن خبرها مضارع مجرّد من (أن) مع هلهل، وما للشروع . ومعها مع « أولى » والرّجــاء. وفي الباقي الوجهان . والحذف مع كاد ، وكرب أعرف . وعسى ، وأوشك . قيل : وقارب بالعكس .

وندر دخول [١٣٠] أنْ مع جعل ، والباء مع أن في أوشك ، والسين عن [٦] أنْ

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إذا شال عن خفض العوالي الأسافلُ *

وانظر الدرر ١ : ١٠٤ ، وفي أ : « أن يبادر » مكان « أن يساور » .

(٢) بعد كلمة : « كرب » بياض بالنسختين أ ، ب . إلى قوله : ص .

(٣) ط : « لا » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٤) بعد كلمة : « الياء » إلى قوله : « وزعم الأخفش » . بياض في أ ، ب .

(٥) طه ١٥ .

(٦) أي أن السين بدل من أن ، وانظر الشرح .

في عسى ؛ ومجيءُ (١) خبرها . وكاد مفرداً. وجعل جملة اسميــة . واسناد عسى الى الشأن . ونفيها ، ونفي خبر كاد .

وزعم الكوفية(٢) : ذا أن(٣) بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل : بتضمين الفعل . وقيل : رفع سادٌّ عن الجزأين .

(ش) : أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ــ كما سيأتي . ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أمّا المقرون بها فزعم الكوفيّون : أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى(٤) في كاد أو عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد ، فقدم الاسم وأخّر المصدر . وزعم المبرد : أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل (٥) ، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجُثّة .

ورُدّ بأن « أن » هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنمّا جيء بها ، لتدلّ على أنّ في الفعل تراخياً . وزعم آخرون : أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر ، لأنــه يسقط كثيراً مع أن .

وقيل : يتضّمن الفعل معنى : قارب .

وزعم ابن مالك : أنّ موضعه رفع ، وأن والفعل (٦) بدل من المرفوع سادّ مسدّ الجزأين ، كما في : « أَحَسِبَ النّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا (٧) » .

قال في (البسيط) : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مــع أنها لا تسوّغ في جميعها .

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً . ثم هو ثلاثة أقسام :

---

(١) ط : « وفي » مكان : « ومجيء » . تحريف . (٢) أ : « الكوا » مكان : « الكوفية » . تحريف .

(٣) أي صاحب أن . لأن ذا بمعنى صاحب.

(٤) من قوله : « فالمعنى في كاد » إلى قوله : « وزعم المبرد » . سقط من أ . ب .

(٥) أ : « قارب هذا الفعل » بإسقاط كلمة : « زيد » . ط : « قارب زيد الفعل » بإسقاط كلمة : «هذا» .

(٦) ط : « فإن الفعل » مكان : « وأن والفعل » ، تحريف . (٧) العنكبوت ٢ .

ما يجب تجرّده من « أن » ، وهو خبر : هلهل ، وأفعال الشروع ، لأنّهـا للأخذ في الفعل ، فخبرها [١] في المعنى حال ، وأنْ تخلّص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها : وهو خـبرُ « أولى » ، وأفعال [٢] الرجاء ، لأن الرجاء من مخلّصات الاستقبال ، فناسبه « أنْ » .

وما يجوز فيه الوجهان : وهو خبر البواقي .

والأعرف في خبر كاد وكرب الحذفُ قال تعالى: « ومَا كَادُوا يَفْعَلُونَ[٣] »، « يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ[٤] » .

قال الشاعر :

٤٧٣ — * كَرَبَ القلبُ من جوَاهُ يَذُوبُ [٥] *

ومن الإثبات قوله :

٤٧٤ — * قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا [٦] *

وقوله :

٤٧٥ — * وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا [٧] *

والأعرف في عسى وأوشك الإثبات . قال تعالى : « وعسَى أن تَكْرَهُوا [٨] » ،

(١) أ : « فخبر في المعنى » ، تحريف. (٢) ط : « ويقال » مكان : « وأفعال » ، تحريف .
(٣) البقرة ٧١ . (٤) النّور ٣٥ .
(٥) نسبه في الدرر ١ : ١٠٥ كلحبة اليربوعي.
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .
(٦) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٢ ، وروايته :
رسمٌ عفَا منْ بعْدِ ما قَدِ امَّحَى قد كاد من طُول البِلى أن يَمْصَحا
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإنصاف ٢ : ٥٦٦ . والخزانة ٤ : ٩٠ ، والإيضاح ٨٠ ، وروايته : «امتحى» بالتاء.
(٧) لأبي زيد الأسلمي يهجو إسماعيل بن هشام المخزومي . وصدره :
* سقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً على الظَّمَا *
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .
وفي أ : « قد كربت » بإسقاط الواو . وفي ب : « تقتطعا » مكان : « تقطّعا» . تحريف .
(٨) البقرة . ٢١٦ .

«فعسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ(١)»، «فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا(٢)».

وقال الشاعر :

٤٧٦ — ولو سُئِل النّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إذا قيل : هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا(٣)

ومن الحذف قوله :

٤٧٧ — عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قَرِيبُ (٤)

وقوله :

٤٧٨ — يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيّتِه في بعض غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا (٥)

قال أبو حيّان: وزعم الزّجّاجي: أن « قارب » مما الأجود فيه أن يستعمل بـ « أن ». وَرُدّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلاّ بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست (٦) داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول : قارب زيد القيام .

وندر (٧) دخول « أنْ » في خبر جعل قال (٨) ....

وندر دخول الباء في خبر « أوشك » قال :

---

(١) المائدة ٥٢ . (٢) محمّد ٢٢ .

(٣) لم يعزه الدرر ١ : ١٠٥ إلى أحد .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٣ . وابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦١ ، واللسان : « وشك »

(٤) لهدبة بن خشرم . من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإيضاح ٨٠ . وابن عقيل ١ : ١٢٥ . والمغني ١ : ١٣٣ . والخزانة ٤ : ٨١ . والأشموني ١ : ٢٦١ .

(٥) سبق ذكره . رقم ٤٦٧ . (٦) : « ليست » سقطت من أ . (٧) « وندر » سقطت من ب

(٨) في ط بعد « قال » إشارة في الهامش إلى أن هناك بياضاً بالنسخ التي بأيدينا .

وفي أ ، ب ليس فيهما ما يشير إلى أن في هذا الموضع بياضاً . والبياض إلى قوله : «وندر دخول الباء».

٤٧٩ — * أعَاذِلُ تُوشِكِينَ بأن تَرَيْنِي [١] *

وندر دخول السين في خبر « عسى » عوضاً من « أن » قال :

٤٨٠ — عسى طيِّءٌ منْ طيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ   سَتُطْفِيءُ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانِحِ [٢]

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً قال :

٤٨١ — * لاتَلْحني إنِّي عَسِيتُ صَائِما [٣] *

وقال :

٤٨٢ — * فَأَبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبـا [٤] *

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل .

وندر مجيء [٥] خبر جعل جملة اسمية كقوله :

٤٨٣ — وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سُهَيْلٍ   من الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ [٦]

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٠٧ .

* صريعاً لا أزورُ ولا أُزَارُ *

وفي أ : « يوشكن بأن يريني » ، تحريف . وفي ب : « يوشك بأن تريني » تحريف .

(٢) لقسام بن رواحة :

من شواهد : المغني ١ : ١٣٣ ، والخزانة ٤ : ٨٧ . وفي أسقطت : « من طيء » و « علات » بالعين ، تحريف .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِما *

ورواية الهمع في النسخ الثلاث : « لاتلحني » مكان « لاتكثرن » .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٤ ، والمغني ١ : ١٣٣ والخزانة ٤ : ٧٧ ، والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٤) لتأبط شرّاً . وعجزه :

* وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ *

من شواهد : الإنصاف ، : ٥٥٤ ، وابن عقيل ١ : ١٢٤ ، وأوضح المسالك رقم ١١٨ ، والخزانة ٣ : ٥٤٠ . والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٥) كلمة : « مجيء » سقطت من أ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١٩٣ ، والخزانة ٤ : ٩٢ وروايتها : « قلوص بني زياد »

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن ، حكى غلامُ ثعلب [١] : « عسى زيد قائم »

[مسائل] :

(ص) : ولا يتقدّم خبرها ، ويتوسط بلا أن . ومعها بخلف . ويحذف إن علم . ولا يرفع أجنبياً مطلقاً ، ولا سببياً غالباً ، إلاّ خبر عسى .

وقد يجيء اسمها نكرةً محضة .

ويسند أوشك وعسى ، وكذا اخلولق في الأصح إلى : « أن يفعل » ، فيغني عن الخبر [١٣١] وقيل : هي تامة حينئذ[٢] . فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْود [٣] : وهو أجود . وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعلّ . وقيل : خبراً مقدّماً . وقيل : نائب المرفوع . وقيل : هي حرف حينئذ . وقد يقتصر عليه . ونفي كاد نفي للمقاربة . وقيل : يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل : إثباتها . بنفيه[٤] ، وعكسه :

* * *

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل . فلا يقال : أن يقوم عسى زيد اتّفاقاً ، كما حكاه في (البسيط) .

ويتوسّط [٥] بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ«أن» اتفاقاً نحو : طفق يُصَلِّيان الزيدان .

قال ابن مالك : والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً ، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل . وأيضاً ، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرّف فلها حال [٦] ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها

(١) محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز ، أبو عمر ، غلام ثعلب . انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٢١٨ .

(٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ.

(٣) سبقت ترجمته ٢ : ٨٨ .

(٤) ط فقط : « بنفيه » بالباء.

(٥) من قوله : « ويتوسط » إلى قوله : « الزيدان» .سقط من أ، ب.

(٦) كلمة : « حال » سقطت من أ.

كان وأخواتها ، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف ، فأجيز توسّطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها .

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسّط قولان : أحدهما : الجواز كغيره . وعليه: المبرّد، والسّيرافي . وصححه ابن عصفور . والثاني : المنع وعليه الشّلَوْبين .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: «فَطَفِقَ مَسْحاً[1]» أي يمسح لدلالة المصدر . والأحسن كما قاله مصعب الخُشَنيّ[2] : أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في : صائماً ، وآيباً . ومن الحذف حديث : « من تأنّى أصاب أو كاد . ومن عجل أخطأ أو كاد » . وقوله :

٤٨٤ — ٭ وقد ذاق طَعْم الموت أو كَرَبَا[3] ٭

الثالثة : يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضميرٌ إلى[4] الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا[5] أجنبياً ، ولا سَبَبِياً ، فلا يقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه ، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس[6] بهذا الفعل، وشرع فيه، لاغيره

ويستثنى عسى ، فإن خبرها يرفع السّببيّ كقوله :

٤٨٥ — ٭ وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغ جُهْدُهُ[7] ٭

---

(١) ص ٣٣ . (٢) سبقت ترجمته ١ : ٢٥٩ .

(٣) قطعة من بيت للحطيئة ، ديوانه ١٨ ، وتمامه :

٭ مَا كان ذَنْبِيَ في جار جَعَلْتُ له عيشا ..... ٭

ورواية الديوان :

٭ وقد كان ذاق الموْتَ أو كرَبا ٭

(٤) في ط : « على » مكان : « إلى » . (٥) أ : « إلاّ » مكان : « لا » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « تلبس » بالتاء .

(٧) نسبه العينيّ للفرزدق ، وليس في ديوانه .

وعجزه :

٭ إذا نحن جاوزْنا حفير زيَاد ٭

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٢ ؛ والأشموني والعيني ١ : ٢٦٤ .

على رواية رفع « جهده » .

وقولي : « غالباً » أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السّببيّ كقوله :

٤٨٦ - وأسْقيه حتى كاد مما أبثُّـــهُ تُكَلِّمني أحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ (١)

وقوله :

٤٨٧ - * وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي... (٢) *

قال أبو حيان : وذلك عند أصحابنا لا يجوز . وتأوّلوا ما ورد من ذلك .

الرابعة : حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة ، أو مقارناً لها كما في باب كان . وقد يرد نكرة محضة كقوله :

٤٨٨ - * عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنّهُ (٣) *

الخامسة : يسند أوشك ، وعسى ، واخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر ، ويكون (أن) والفعل سادّة مسدّ الجزأين ، كما سدت مسد مفعولَيْ « حسب » .

وقيل : بل هي حينئذ تامّة ، مكتفية بالمرفوع كما في كان (٤) التامة ، كقوله تعالى : «وعَسَى أنْ تَكْرهوا شيئاً (٥) » ، « عَسَى أن يَبْعثَك ربُّك مَقاماً مَحْموداً (٦) » ، وقال الشاعر :

---

(١) لذي الرمّة : ديوانه ٥٢ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٦٠ .

(٣) نسبه المرحوم الشيخ محي الدين في هامش شذور الذهب ٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل ، وصاحب الدرر ١ : ١٠٩ يقول : « لم أقف على قائله ». وعجزه :

* له كُلّ يوم في خليقته أمْرُ *

وقد ذكر الخضري في حاشيته ١ : ١٢٥ بيتين قبله ، وهما :

عليك إذا ضاقت أُمُورُك والتَـوتْ بصَبْرٍ ، فإن الضّيق مفتاحه الصبر
ولا تشكُوَنْ إلاّ إلى الله وحـدَهُ فمِنْ عنده تأتي الفوائد والبِشْرُ

وانظر ابن عقيل ١ : ١٢٥ .

(٤) كلمة : « كان » سقطت من ط . (٥) البقرة ٢١٦ .

(٦) الإسراء ٧٩ ، وفي ط : « عسى ربك أن يبعثك » ، تحريف .
وقد سقطت كلمتا « مقاماً محموداً » من ط .

٤٨٩ ــ سَيُوشِكُ أن تُنِيخَ إلى كَرِيمٍ ينالُكَ بالنّدى قَبْلَ السُّؤَالِ (١)

وتقول : اخلولق أن تمطر السماء . وقال الخضْراويّ : لا يجوز ذلك في اخلولق ، بل يختص بأوشك وعسى .

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو : زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى « أن يفعل » ، كما تقدّم . وجَعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق ، « وأن يفعل » الخبر . فعلى الأول يجرّد(٢) الفعل من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث نحو: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يَقُمْنَ . وكذا أوشك ، واخلولق . وعلى الثاني يلحق بها ، فيقال في الأمثلة : عسَيَا ، وعَسَوْا وعَسَيْتُ (٣) ، وعَسَيْن . والتّجريد أجود كما قال دُرَيْود .

وقال أبو حيان : وقفت من قديم على نقل ، وهو أن التّجريد لغة لقوم من العرب ، والإلحاق لغة لآخرين ، ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين ؛ وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين. انتهى .

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ « أن يفعل » بحال .

السادسة : حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلاّ بصورة المرفوع ، هذا هو المشهور في كلام العرب . وبه نزل القرآن .

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، عساه. قال : [١٣٢]

٤٩٠ ــ * يا أبتا علّك أو عَسَاكا (٤) *

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالَيْهما من الإسناد السابق إلاّ أنّ الخلاف وقع في العمل ، فعكس (٥) العمل بأن نصبتْ الاسم ، ورفعتْ الخبر حملاً لها

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٠٩ إلى كثيِّر عزّة .

(٢) ط فقط : « تجرّد » بالتاء. (٣) أ ، ط : « وعَسَتْ » بتاء التأنيث.

(٤) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ١٠٩ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨٨ ، ٢ : ٢٩٩ . والخزانة ٢ : ٤٤١ ، والأشموني ١ : ٢٦٧ ، ٣ : ١٥٨ . وفي أ ، ب : « عليك » مكان « علك » تحريف .

(٥) أ : « فتكس » بالنون ، وفي ب : « فنكسر » كلاهما ، تحريف .

على لعلّ . وقد صرح به في قوله :

٤٩١ ‏ • فقلت عساها نارُ كأسٍ وعَلّها (١) •

برفع نار .

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد ، إذ جعلا(٢) المخبر عنه خبراً ، والخبرَ مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً .

ومذهب الأخفش وابن مالك : إقرار (٣) الأمرين : العمل . والإسناد ، لكنه تجوّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم : أكرمتك أنت . وأنا كأنت (٤) .

ومذهب السّيرافي : أنها حينئذ حرف كـ«لعلّ» .

وقد يقتصر ، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدّر به ، فيكون الخبر محذوفاً ، كما يقع ذلك في لعلّ السابقة .

وزعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر ، وإثباتها نفي له . وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزاً فيها :

٤٩٢ — أنَحوِيَّ هذا العصر ما هي لفْظَــــةٌ

جرَت في لسانَيْ جُرْهُم وثَمُودِ

إذا استُعْمِلَتْ في معرض الجَحْدِ أثبتَتْ

وإن أثْبتَتْ قامت مقــام جُحــودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى : « فَذَبَحُوها وما كَادُوا يَفْعَلون (٥) » ، وقد ذبحوا . وبقوله : « يكادُ زَيْتُها يُضِيء (٦) » ، ولم يضئ .

(١) لصخر بن الجَعْدِي كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ١ : ١٣٤ ، وفي الدرر ١ : ١١٠ لصخر ابن جعد الخضري ، وعجزه .

• تشكّى فآتِي نَحْوَهَا فأعُودُها •

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٧ .

(٢) ط : «جعل» من دون ألف التثنية ، تحريف . (٣) أ : «إفراد» مكان : «إقرار» ، تحريف .

(٤) أ : «كاتب» مكان «كأنت» . تحريف . (٥) البقرة ٧١ . (٦) النّور ٣٥ .

والتحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلا أن معناها : المقاربة لا وقوع الفعل ، فنفيها نفي لمقاربة الفعل [١] . ويلزم منه نفي[٢] الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل . واثباتها إثبات لمقاربة الفعل [٣] ، ولا يلزم من مقاربته الفعل [٤] وقوعه . فقولك : كاد زيد يقوم . معناه : قارب القيام ولم يقم . ومنه : « يَكَادُ زَيْتُها يُضِيء [٥] » ، أي يقارب الإضاءة ، إلا أنه لم يضيء . وقولك : لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدُر مِنْهُ. ومنه : « إذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاها [٦] » ، أي لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى . « ولا يَكَادُ يُسِيغُهُ[٧] » ، أي لا يقارب إساغته ، فضلاً عن أن يسيغه. وعلى هذا الزّجاجيّ وغيره .

وذهب قوم منهم ابن جنّي : إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء ، لآية : « وما كَادُوا يَفْعَلُون » ، فإنهم فعلوا بعد بطء .

والجواب أنها محمولة على وقتين ، أي فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ، ولا قاربوا الذبح ، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم : « أَتَتَّخِذُنا هُزُوًا [٨] » .

---

(١) أ ، ب : «نفي للمقاربة للفعل»

(٢) كلمة : « نفي » سقطت من أ .

(٣) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٤) كلمة : « الفعل » سقطت من ب . ط .

(٥) النّور ٣٥ .

(٦) النّور ٤٠ .

(٧) إبراهيم ١٧ .

(٨) البقرة ٦٧ .

إنَّ وأخَواتها

(ص) : الثالث : إنّ للتأكيد ، ولكنّ للاستدراك . قيل : والتوكيد . وهي بسيطة . والكوفية [١] : مركّبة من « لكنِ أنْ » أو « لا كأنْ » ، أو « لا أن » ، أقوال . وكأنّ[٢] للتشبيه زاد الكوفية : والتحقيق ، والتقريب ، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً . وتدخل في تنبيه ، وإنكار ، وتعجب . والأصح أنها مركبة ، وأنه لاتعلّق لكافها ، وليت للتمني ، ويقال : «لت » . ولعلّ لترجّ وإشفاق . قال الأخفش : وتعليل . والكوفية : واستفهام . والطّوال [٣] . وشك [٤] . وهي بسيطة ، ولامها أصل . وقيل : زائدة، وقيل : ابتداء . ويقال : علّ ، ولعلّ [٥] ، ولعنّ ، وعنّ [٦] ، ولأنّ[٧] ، وأنّ ، ورعنّ . ورغنّ [٨] ، ولغنّ ، ورعلّ [٩] ، وغنّ ، ولعلت [١٠] ، ولعا ، ولوان [١١] .

(ش) : الثالث : من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل . وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب) ،وابن السّراج في (الأصول) ، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون [١٢] ، لأن أنّ وإنّ واحدة . وإنما تكسر

---

(١) أ فقط : « والكوفيون » (٢) ط : « وكان » تحريف .

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي أحد أصحاب الكسائي مات ٢٤٣ .
وفي ط : « المطوال » ، تحريف .

(٤) أ : « والشك » (٥) « ولعلّ » سقطت من ط .

(٦) ب فقط : « وغن » بالغين . (٧) في النسخ الثلاث : « ولان » بإسقاط الهمزة .

(٨) ب فقط : « وزغن » بالزاي والغين . تحريف وانظر الشرح .

(٩) ب : «ورغل » بالغين . تحريف . وانظر الشرح . ورعل سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : « ولعت» . تحريف .

(١١) ب : « ونون » مكان : « ولوان » . تحريف وانظر الشرح .

(١٢) « كما صنع آخرون » سقطت من أ ، ب .

في مواضع ، وتفتح في مواضع ، وإن كانتا غيرين [١] ، فالثانية فرْع الأولى .

قال ابن مالك : فإن قيل : ينبغي ألاّ تُعَدّ : كأنّ [٢] ، لأن [٣] أصلها : إنّ زيدت عليها الكاف [٤] . فالجواب أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ؛ بخلاف أنّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة ، فإنّ للتأكيد ، ولذا [٥] أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك : والله لزيد قائم .

وزعم ثعلب : أنّ الفرّاء قال : إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير : والله إن زيدا لقائم . وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر [٦] ؛ وفيه إشكال ذكرته في : (الفتح القريب على مغني اللبيب) .

ولكنّ للاستدراك . ومعناه : أن يُثْبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر . ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده [٧] ، أو [٨] ضِدّاً له [١٣٣] أو خلافاً [٩] على رأي ؛ نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك . وما هذا أسود لكنه أبيض . وما هذا قائم لكنه شارب . ولا يجوز : زيد قائم لكن عمراً [١٠] قائم بالإجماع .

وذكر ابن مالك ، وصاحب (البسيط) : أنها للتأكيد أيضاً . قال في (البسيط) : معناها الاستدراك لخبر [١١] يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم ، فإنه يُؤْتى [١٢] به لرفع ذلك التوهّم وتقريره [١٣] ، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم [١٤] زيد لكـنّ

(١) أ : « غيرتين » ، ب : « عشرين » ، كلاهما تحريف .
(٢) ط : « كان » تحريف .
(٣) أ ، ب : « لأصلها » مكان : « لأن أصلها » ، تحريف .
(٤) كلمة : « الكاف » سقطت من أ .
(٥) أ ، ب : « ولذلك » مكان : « ولذا » .
(٦) ب . ط : « كما ذكروه » .
(٧) ب فقط : « لما بعدها » .
(٨) أ فقط : « وضدّاً » بالواو .
(٩) أ ، ب : « وخلافاً » بالواو .
(١٠) أ ، ب : « لكن بكرا » مكان : « لكن عمراً » .
(١١) أ : « بخبر » بالباء الجارّة .
(١٢) أ ، ب : « فأتى به » مكان : « فإنه يؤتى » .
(١٣) أ ، ب : « وتقديره » بالدّال .
(١٤) من قوله : « ما قائم زيد » إلى قوله : « أو ملابسة » سقطت من أ .
وفي ط : « وما قائم » بالواو .

عمراً قاعد ، لما قيل [١] : ما قائم زيد . فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبه بينهما . أو ملابسة فيرفع [٢] ذلك التّوهم بالاستدراك . ونحو : لو قام فلان لقمت لكنّه لم يقم ، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن .

واختلف فيها : أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول ، وأنها منتظمة من خمسة أحرف ، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف . والكوفيون على الثاني .

ثم اختلفوا : فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، «وأنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة ، فحذفت نون « لكن » لملاقاتها الساكن .

وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من: « لا » و « أن » ، حذفت الهمزة ، وزيدت الكاف . وقال آخرون منهم : هي مركبّة من : « لا » و «كأن[٣]» . واختاره [٤] السّهيليّ . فإذا قلت : قامَ زيد ، لكنّ عمراً لم يقم ، فكأنك[٥] قلت : لا، كأن عمراً لم يقم . والمعنى : فِعْل زيد لا كَفِعْل عمرو . ثم رُكّبتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة ، وكسر الكاف .

وقال السّهيليّ : لما كان أصل : كأن [٦] إن المكسورة ، وفُتِحتْ للكاف كُسِرتْ الكاف [٧] عند حذف الهمزة ، لتدل على المحذوف ، لكثرة التغيير [٨] .

و(كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله :

٤٩٣ ــ فأصبح بطنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرض ليس بها هِشامُ [٩]

أي إن الأرض، لأنه قد مات ، ورثاه بذلك . وخرّجه ابن مالك : على أن الكاف للتّعليل كاللام ، أي لأن الأرض .

---

(١) ب : « لما قبل » بالباء ، تحريف .
(٢) أ : « ترفع » مكان « فيرفع » ، ب : فرفع .
(٣) ط : « وكان » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وأجازه » .
(٥) أ فقط : « فإنك » .
(٦) أ : « لكن » مكان : « كأن » ، تحريف .
(٧) أي من : « لكينّ » .
(٨) ط : « لكثرة لتغيير » ، تحريف .
(٩) للحارث بن خالد . من شواهد المغني ١ : ١٦٣ .

قلت : وعندي تخريج أحسن من هذا ، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله :

٤٩٤ ـ أيا شَجَرَ الخَابُورِ مالك مُورِقاً كأنكَ لم تَجْزَع على ابن طَرِيفِ[1]

وزعم الكوفيون : أنها تكون للتقريب في نحو : كأنك[2] بالشتاء مُقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن [3] ، وبالآخرة لم تزل[4]، إذ [5] المعنى : تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج [6] ، وزوال الدنيا ، وبقاء الآخرة .

وزعم الكوفيون والزَّجاجيّ: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو : كأن زيداً أسد [7] ، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة : ظننت ، وتوهمت نحو : كان[8] زيداً قائم ، لأن الشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه [9] . وأجيب بأن الشيء يُشَبَّه [10] في حالة ما به في حالة [11] أخرى، فكأنك شبّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً . أو التقدير : كأنَّ هيئة زيد هيئة قائم .

ووافق الكوفيين[12] على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد ، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً ، أو جملة ، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة .

وقد تدخل « كأنّ » في التنبيه ، والإنكار ، والتعجّب ، تقول : فعلت كذا ، وكذا كأني لا أعلم ، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ [13] » ، فهي للتعجب على جعل « وي » مفصولة .

واختلف في كأن أبسيطة أم[14] مركبة ؟ فقال بالأول : شِرْذِمة . واختاره أبو حيّان ، لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون[15] حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف .

---

(١) لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد. انظر : الدرر ١ : ١١١ .

(٢) ب : « كأنك ، كأنك » بتكرار الكلمة ، تحريف .

(٣) أ ، ط : « ولم تكن » بالواو .

(٤) ط فقط : « ولم تزل » بالواو .

(٥) « إذ » سقطت من أ .

(٦) أ ، ط : « الفرح » بالحاء .

(٧) أ : « مالكٍ » مكان : « أسد » . ب : « ملك » . وفي ط : « كان» تحريف .

(٨) ط : «كانْ » تحريف .

(٩) أ : « لا يشبه نفسه» .

(١٠) كلمة : « يشبه » سقطت من أ .

(١١) ب فقط : « حال » بحذف التاء .

(١٢) ب : ووافق الكوفيون مع ذلك ابن الطّراوة ، تحريف لأن ابن الطّراوة فاعل : « وافق» .

(١٣) القصص ٨٢ .

(١٤) ب : « أمر » مكان : « أم » ، تحريف .

(١٥) كلمة : « تكون » سقطت من ب .

وقال بالثاني الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفرّاء ، وأنها مركبة من « أن » و « كاف » التشبيه . وأصلُ كأنّ[١] زيداً أسدٌ : إن زيداً كأسدٍ ، فالكاف للتشبيه ، وأن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة[٢] ؛ فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها[٣] إلى أولها ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على « إنّ » وجب فتحها ، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ .

وادّعى الخضراويّ : أنه لا خلاف في أنها مُركّبة من ذلك .

واختلف على هذا : هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين : أحدهما : وهو الصحيح : لا ، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف[٤] زال ما كان لها من التعلّق . وعلى هذا الرّضيّ[٥] وابن عصفور . والثاني [١٣٤] نعم . وعليه الزّجاج . قال : الكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف . فإذا قلت : كأني[٦] أخوك ، فالتقدير : كأخُوّتي إياك موجودة . ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره . وعلى عدم التعلّق : هل هي باقية على جرّ مدخولها أوْلا[٧] ؟ احتمالات لابن جنيّ ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها .

وليت للتمني : ويقال : لَتَّ بابدال الياء تاء ، وإدغامها في التاء ، وتكون[٨] في الممكن وغيره نحو : « ليت الشّباب يعودُ » .

ولعلّ للترّجي في المحبوب ، وللإشفاق في المكروه نحو : « لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ[٩] » « فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ[١٠] » . ولا تستعمل إلاّ في الممكن .

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : التعليل . وخرّج[١١] عليه « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى[١٢] » .

---

(١) ط : « كان » تحريف. (٢) ب : « عقدوا عليه الجملة » ؛ ط : « عليه عقدوا الجملة » .

(٣) ب : « وقدموها » بالواو العاطفة . تحريف. (٤) ط فقط : « محذوف » بإسقاط الباء . وفي ط : « يتعلق » .

(٥) ط فقط : « ابن جنيّ » مكان : « الرّضي » . (٦) ط : « كاني » تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث « أم » وأم لا تعطف بعد : « هل » . (٨) ط : ويكون

(٩) الشورى ١٧ . (١٠) الكهف ٦ .

(١١) من قوله : « وخرّج عليه » إلى قوله : « لعله يزكّى » سقط من أ .

(١٢) طه ٤٤ .

وزاد الكوفيون في معانيها : الاستفهام. وخرّج عليه «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى[١]». وحديث «لعَلَّنَا أعْجَلْنَاكَ[٢]» . وزاد الطُّوال[٣] في معانيها، وأكثر الكوفيين[٤] : الشكّ .

والبصريون رجّعوا هــذه المعاني كلها[٥] إلى : الترجّي ، والإشفاق .

والجمهور على أن «لَعَلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في : (البسيط) عن الكوفيين وأكثر[٦] النحويين . وقيل : مركّبة من : علّ ، واللام الزائدة . وقيل : من لام الابتداء . وفيها لغات أخر[٧] . عدّتها ثلاثَ عشرةَ لغةً :

علّ بحذف اللام قال :

٤٩٥ — لا تُهِينَ الفقيرَ عَــلَّكَ أن تَرْكَعَ يوماً ، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[٨]

ولعنّ : بإبدال اللام نوناً قال :

٤٩٦ — • أخُوكَ ولا تَدْرِي لعنَّكَ سَائِلُهْ[٩] •

وعنّ : بحذف اللام من هذه .

ولأن : بإبدال العين همزة ، واللام نوناً ، قال :

---

(١) عبس ٣ . (٢) انظر صحيح البخاري. كتاب الوضوء باب ٣٤ .

(٣) ط : «المطوال» تحريف ، وقد سبق التعريف به ٢ : ١٤٦ .

(٤) «وأكثر الكوفيين» سقطت من أ .

(٥) «كلها» سقطت من أو في ط : «رجعوا عن هذه المعاني كلها».

(٦) «عن الكوفيين وأكثر» سقط من ط . (٧) أ ، ب عشر لغات

(٨) للأضبط بن قُرَيع. شاعر جاهليّ .

وأصل : لا تهين : لا تُهِينَنْ ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة .

من شواهد : المغني ١ : ١٣٥ ، والخزانة ٤ : ٥٨٨. وفي أ ، ب : «أن توضع» مكان : «أن تركع».

(٩) قائله مجهول . وصدره :

• ولا تحرم المولى الكريم فإنه •

انظر : الدرر ١ : ١١١ وفي أ فقط : «لايدري بالياء» .

٤٩٧ — عُوجا على الطّلل المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكي ابنُ حِذام [1]

وأنَّ : بحذف اللام من هذه ، وخرّج عليها : « وَمَا يُشْعِرُكُم أنّها إذا جاءت لا يُؤْمِنُون[2] » . وحكي : « ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً [3] » . وَ(رَعن) : بإبدال اللام راء ، كما في : رَجُل ، ورجُر [4] . و (رغن)[5] ، و(لغن)[6] بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة . و(رعل) بالمهملة . حكاه في (الغرّة) . و(غَنّ) : بالمعجمة . حكاها أبو حيان وثعلب [7] . و (لعلت [8]) ، وهي أقلها استعمالاً ، كما قال الفارسيّ في «تذكرته» . و(لعا) و(لو ان) . حكاهما [9] ... وحكي (لوان) القالي في «أماليه» . وقال : قال رجل يَتَمَنّي : مَن يدعو إليّ المرأة [10] الضّالّة ؟ فقال أعرابي : لَوَ انَّ عليها خماراً أسْوَدَ . يريد : لعلّ عليها .

وأنشد على (لغَنّ) بالمعجمة قول أبي النّجْم :

٤٩٨ — اغدُ لَغنّا في الرِّهان نُرْسِلُه [11]

---

(١) لامرئ القيس . ديوانه ١١٤ .

وفي ب : « خزام » بالخاء والزاي . وفي ط : « حزام » بالحاء والزاي . صوابه من أ والدرر ١ : ١١١ ، لأن ابن حذام شاعر قديم يقال : إنه أول من بكى الديار ؛ وأما عروة بن حزام فإنه إسلامي وفي ط : « عل » مكان علي . تحريف.

(٢) الأنعام ١٠٩ .

(٣) في ط : « أبت للسوق عليك أن تشتري » ، تحريف واضح و «شيئاً» سقطت من أ . وفي ب : «تستري» بالسين ، تحريف .

(٤) أ : « ودحر » بالدال والحاء ، و ب : « ووجود » ، كلاهما تحريف .

(٥) كلمة : « ورغن » سقطت من ب . ورسمت في أ : و « دحر » ، تحريف .

(٦) ب : « وزغن » مكان : « ولغن » : تحريف .

(٧) كلمة : « وثعلب » سقطت من أ ، ط .

(٨) « ولعلت » سقطت من ب ، وفي أ : « ولعت » تحريف ، وانظر اللسان : « لعل » حيث يقول : وقالوا : لعلّت . فأنّثوا لعلّ بالتاء ، ولم يبدلوها هاء في الوقف ، كما لم يبدلوا في : ربت ، وثمت ولات ، لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرّفه .

(٩) بعد كلمة : « حكاهما » بياض في أ ، ب . وفي ط : « حكاها » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(١٠) ب : « البراة » مكان : « المرأة » : تحريف . وفي ط : « الصالة » بالصاد تحريف.

(١١) رواية ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٩٥ : « لعنا » موضع : « لغنا » كما نص عليها السيوطي ، بالغين المعجمة .

قال عيسى [١] بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تعمل عكس كان ، وقال الكوفية : الخبر باق وتعدّده ككان ، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا[٢] تدخل على ما لا يدخله دام . وفيما خبره نهي" خُلْف .

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت . ومبرَمان [٣] : الماضي للعلّ . ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت. وابن سلاّم، وابن الطّراوة: الباقي . وتقع أنّ اسماً لها بفصل ، ولليت بدونه ، فيسدّ عن الجزأين .

وألحق الأخفش بليت: لعلّ ، وكأنّ[٤] ، ولكنّ . والفرّاء: إنّ ، وأنّ .

(ش[٥]) : لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في[٦] لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعيّة[٧] ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعُمَد [٨] ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما [٩] . ولا خلاف بين الفريقين : أنها النّاصبة[١٠] للاسم .

واختلف في الخبر . فمذهب البصريين : أنها الرّافعة له[١١] أيضاً .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها . واستدلّ له السّهيلي بأنها أضعف من الأفعال ، فلم يجز أن تعمل عملهن [١٢] .

---

(١) عيسى بن عمر سبقت ترجمته ٢ :٨٠ وفي ط: «يحي بن عمر » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) « ولا » سقطت من ط .

(٣) في ب بعد كلمة : « ليت » كررت عبارة ومبرمان الماضي إلى قوله : « ابن سلاّم » .

(٤) ط : « وكان » . تحريف.

(٥) «ش » سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٦) ب : « من » مكان : « في » .

(٧) أ : « على أن الفرعيّة » بزيادة : « أنّ » .

(٨) ب : « كالعهد » بالهاء ، تحريف .

(٩) ب فقط : « إعرابهما » .

(١٠) أ : « النّاصب » مكان : « الناصبة » .

(١١) كلمة : « له » سقطت من أ ، ب .

(١٢) ط : « علمهن » ، تحريف .

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها . فقيل (١) : هو مؤوّل ، وعليه الجمهور . وقيل : سائغ في الجميع ، وأنه لغة . وعليه أبو عُبَيد (٢) القاسم بن سلاّم ، وابن الطّراوة وابن السِّيد . وقيل ، : خاص بليت . وعليه الفرّاء . ومن الوارد في ذلك قوله :

٤٩٩ — * إن حُرَّاسَنا أُسْـــدًا (٣) *

وقوله :

٥٠٠ — * إنَّ العجوز خبّـــةً جَرُوزًا (٤) *

وقوله :

٥٠١ — كأنَّ أُذْنَيْه إذا تشوَّفـــا قادمةً ، أوْ قلَمـــاً مُحرَّفـــا (٥)

وقوله :

٥٠٢ — * ألا يا ليْتني حجـــراً بِوادٍ (٦) *

---

(١) ب : « قل » بإسقاط الياء .

(٢) إمام عصره في كل فن من العلم . له : الغريب في القرآن . وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود . والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، مات ٢٢٣ . وفي ب : « عبيدة » بالتاء . تحريف .

ومن قوله : « أبو عبيد » إلى قوله : « إن حراسنا » سقط من أ .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . وتمامه

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتكُنْ خُطاكَ خِفافاً .....

من شواهد : المغني ١ : ٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٩ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* تأكل ما في مقعدها قفيزا *

والجروز : كثيرة الأكل كما في اللسان : جرز ، وفي ب : « جزوزا » بزايين . تحريف . صوابه في أ ، ط .

وفي النسخ الثلاث : « حية » بالحاء والياء . وقد رواها صاحب الدرر ١ : ١١٢ « خبة » بالخاء والباء والخبة : الخداعة .

(٥) لمحمد بن ذؤيب ، وقيل : إنه لأبي نخيلة .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٧٠ . وفي أ : « محرقاً » بالقاف . تحريف .

(٦) قائله مجهول . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١١٢ .

* أقام وليت أمّي لم تلدني *

وفي أ ، ب : « أيا ليتني » ، وفي ط : « ألا ليتني » . صوابه في الدرر .

وقوله :

٥٠٣ ــ ٭ يا ليتَ أيّام الصِّبا رَوَاجِعـا [1] ٭

وسمع : « لعل زيداً أخانا » .

والجمهور أولوا ذلك [١٣٥] وشبهه على الحال ، أو[2] إضمار فعل ، وحذف الخبر .

وبقي في المتن مسائل : ــ

[مسائل]

الأولى : في جواز تعدّد خبر هذه الأحرف خلاف[3] :

قال أبو حيّان : والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب .

الثانية : لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنّ فلا يقال : إن زيداً وإن عمراً منطلقان من جهة أنّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين ، وهو لا يجوز .

الثالثة : ألاّ[4] يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبياً ، كما لا يكون في دام كذلك .

واختلف في جُمْلة النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنَا لقوله [5] :

٥٠٤ ــ إنّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سيّدَهُـمْ
لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عــن لَيْلِكم نَامَا[6]

قال أبو حيّان : وينبغي تخصيص ذلك بإنّ وحدها[7] ، لأنها مورد السماع . قال : والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً ، وتأوّلوا البيت على إضمار القول .

---

(١) قائلــه : العجـــاج .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٧٠ .

(٢) أ فقط : « وإضمار » بالواو .
(٣) ب : « خلافاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) ط : « لايكون » .
(٥) أ : « كقوله » . ط : « كقولهم » .

(٦) لم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٩١٤ ، ونسب في الدرر ١ : ١١٣ إلى أبي مُكَيْت . وفي أ : « قتلتم سيدهم أمس » ، تحريف . و« لا يحسبوا » بالياء و « من » مكان : « عن » ، وتافيا مكان : « ناما » ، تحريف .

(٧) كلمة : « وحدها » سقطت من أ .

ومنع (مَبْرمان)(١) : وقوع الماضي خبراً للعلَّ - فلا يقال : لعلَّ(٢) زيداً قام .

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت ، فلا يقال : ليت زيداً سوف يقوم ، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ(٣) .

واختصَّ خبر لعلَّ بجواز دخول « أنْ » فيه حملاً على عسى قال :

٥٠٥ - * لعلّهُما أن يبغيا لك حيلةً(٤) *

وفي الحديث: « لعل أحَدَكُم أنْ يكون ألْحَنَ بحجتِه » . وقولي : (بالممكن) مرَّ تقريره .

الرابعة : تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاَّ ليت بلا(٥) شرط ، نحو: إنَّ عندي أنك فاضل. وكأنَّ(٦) في نفسي أنك فاضل . ولا يجوز : إنّك فاضل(٧) ونحوه . ويجوز في ليت نحو : ليت أنّك عندي ، فيكون أنَّ ومعمولاها سادَّة مسد جُزْأيْ(٨) « ليت » . وألحق الأخفش بـ «ليت » في ذلك: « لعل » ، و « كأن(٩) » ، و «لكن » ، نحو : لعلَّ أنّك منطلق ، ولكن أنك منطلق ، وكأنَّ(١٠) أنّك منطلق .

قال الجَرْمي : وهذا رديء في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ ، و« أنَّ » لا يبتدأ(١١) بها . وأجاز هشام: إنَّ أنَّ زيداً منطلق حق، بمعنى : إن انطلاق زيد حق .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، أبو بكر السكري المعروف بمَبْرَمان . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه لم يتم . شرح شواهده . شرح كتاب الأخفش توفى ٣٤٥ .

(٢) ب : « للعل » بزيادة لام في أوّله ، تحريف. (٣) أ ، ب : « ثبت » .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* وأن يُرْحِيا صَدْراً بما كنت أحْصَرُ *

وفي ديوانه ١٢٥ « لعلّهما أن تطلبا لك مَخْرجاً » .

(٥) ب : « فلا » بالفاء . (٦) وفي النسخ الثلاث : « وكان » تحريف.

(٧) « ولا يجوز إنّك فاضل » سقطت من أ .

(٨) في أ : « مسد خبر ليت » بوضع : «خبر» مكان : « جزأي». (٩) ط : « وكان » تحريف .

(١٠) ط : « وكان » تحريف. (١١) ط: « لا يبتدأ » بياءين . تحريف .

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنَّ لقوله :

٥٠٦ ــ وَخُبِّرْتُ أَنَّ أَنَّما بين بيتِــه   وتَجْرانَ أَحْوَى، والْجَنَابُ رَطِيبُ[1]

قال الفرّاء : أدخل (أنّ) على أنّما. وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول : أنّ أنك قائم يعجبني [2] .

قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ ، (أنّ) يجوز الابتداء بها .

[مسائل]

(ص) : ولا يتقدّم خبرها بحال . ويتوسّط ظرفاً . ومع معموله ، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء . ويجب لما مرّ . ويتوسّط [3] المعمول ظرْفاً خلافاً للأخفش ، وحالاً ، وفاقاً [4] لِلْجَلُولِيّ [5] . ويحذف لقرينة خبر . وقيل: بشرط تنكير الاسم .

وقيل [6] : والتّكرير [7] . ويجب [8] مع واو مع ؛ وسدّ حـــال . وكذا : « لَيْتَ شِعْرِي » قبل [9] استفهام في الأصحّ . واسم . وقيل : يختص بالشّعر.

وثالثها : إن أدّى إلى ولاء فِعْلٍ قَبُحَ [10] في غيره .

ورابعها : فيهما . وخامسها [11] : ما لم يؤد إلى ولاءِ اسم يَصْلُح لِعَمَلِها .

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٣ . وفي أ فقط : « بثينة » مكان: « بيته » . وفي الدرر : « خبر تما » بألف التثنية.

وفي أ : « أطيب » مكان : « رطيبُ » . وفي ب : « أحرى » بالراء مكان : « أحوى » .

(٢) ط فقط : « تعجبي » بالتاء .

(٣) ط فقط : « وتوسط » مكان : « ويتوسط » .

(٤) أ : « خلافاً » مكان : « وفاقاً » .

(٥) ترجم له السيوطي في الشرح . وقد ذكره كشف الظنون نهر ٢١٣ .

(٦) أ : « قيل » بإسقاط الواو .

(٧) ب : « والتنكير » مكان : « والتكرير » . تحريف .

(٨) أ : « يجب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « قيل » بالياء . تحريف.

(١٠) ب فقط : « قبيح » .

(١١) أ : « خامسها » بدون واو .

وسادسها : يختص [١] بـإن. وأكثر ما يكون الشأن [٢] . ولا يجوز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة .

(ش) : [٣] فيه مسائل :

الأولى : لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة ، فلم يتصرّفوا فيها . وأمّا تقديمه على الاسم دونها [٤] ، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً ، لما ذكر ، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو : « إنّ لَدَيْنَا أنْكَالاً [٥] » ، « إن عَلَيْنَا لَلْهُدَى ، وإنّ لنا للآخِرَةَ والأولى [٦] » .

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن [٧] يتصل بالاسم ضميره نحو : إنّ في الدار ساكِنَها ، وإنّ عند هند أخاها [٨] .

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها ، فلا يقال : إن طَعَامك زيداً آكلٌ ، بالإجماع . فإن كان [٩] ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله :

٥٠٧ — فلا تَلْحَنِي فيها فإن بِحُبِّها أخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ [١٠]

ومنع الأخفش قياس ذلك ، وقصره على السماع .

وإن كان حالاً ، فالجمهور على المنع . وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون [١١] الأسديّ [١٢] المعرف بالجلُوليّ في نُكَتِه على « إيضاح [١٣] » الفارسيّ . قال : لأنهم قد

---

(١) ب : « يخفض » : تحريف . (٢) أ : « الشام » مكان : « الشأن » ، تحريف .
(٣) « ش » سقطت من أ ، ومكانها بياض . (٤) كلمة : « دونها » سقطت من أ ، ط .
(٥) المزمّل ١٢ . (٦) الليل ١٢ ، ١٣ . وفي ط : « علنيا » بتقديم النون على الياء . تحريف .
(٧) ط : « كان » تحريف .
(٨) أ : « إن عندي أخاها » ، تحريف . (٩) « كان » سقطت من أ .
(١٠) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٠ . وابن عقيل ١ : ١٣٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩ ، والخزانة ٣ : ٥٧٢ وفي ب : « مضاف » مكان : « مصاب » : تحريف .
(١١) أ ، ب : « مدون » بالميم . وط : « حمدون » بالحاء .
(١٢) أ ، ب : « الأسدي » ، ط : « الآمدي » . (١٣) ب : « الإيضاح الناسيّ » . تحريف .

أجروا الحال مجرى الظرف نحو : إنَّ [١٣٦] ضاحكاً زيداً قائم .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره . سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت « إنَّ (١) » أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه . قال : يقول الرجل : هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم . فيقول (٢) : إنَّ زيداً وإنَّ عمراً . أي : إنَّ لنا . وقال :

٥٠٨ — * إنَّ محلاً وإنَّ مُرْتَحَلا (٣) *

أي : إنَّ لنا في الدنيا محلاً ، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحَلاً (٤) .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة .

وذهب الفرّاء : إلى أنه لا يجوز في (٥) معرفة ولا نكرة (٦) إلاّ إن كان (٧) بالتكرير كالبيت والمثال .

ورُدّ المذهبان بالسماع ؛ قال تعالى : « إنَّ الّذين كَفَرُوا بالذّكر لمّا جاءَهُم (٨) » . الآية (٩) . أي يُعذّبُون ، وقال الشاعر :

٥٠٩ — أتَوْني فقالوا يا جَميلُ تَبدّلت بُثَيْنَةُ أبْدالاً ، فقلت : لَعلّها (١٠)

أي : تبدّلت .

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدّه واو المصاحبة . حكى سيبويه : « إنك ما وخيراً (١١) » ، أي إنك مع خير ، و(ما) زائدة. وحكى الكسائي : « إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه » بإدخال اللاّم على الواو .

---

(١) « إنّ » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « فتقول » بالتاء . وفي سيبويه ١ : ٢٨٤ « إن الناس ألبٌ عليكم فيقول » .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧١ . وعجزه :

• وإنّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلاً •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٤ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٢ وابن يعيش ١ : ١٠٣ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ . وفي النسخ الثلاث : « إذ مضوا » مكان : « ما مضى » .

(٤) أ : « مرتحلاً عنها » بتأخير الجار والمجرور .

(٥) أ : « من » مكان : « في » .

(٦) أ : « ومن نكرة » مكان : « ولا نكرة » .

(٧) « إن كان » سقطت من أ ، ب .

(٨) فصّلت ٤١ .

(٩) كلمة : « الآية » سقطت من أ .

(١٠) نسبه في الدرر ١ : ١١٣ لجميل بثينة .

(١١) أ : « وخبراً » بالباء . وفي ب : « كما وخيراً » بزيادة « الكاف » تحريف .

أو سدّ (١) مسدّه حال كقوله :

٥١٠ ــ إن اختيارَكَ ما تبغيه ذَا ثقَــــةٍ بالله مُسْتَظْهِراً بالحزْمِ والجَلَدِ (٢)

وكذا : « ليت (٣) شعري » ، إذا أُردف باستفهام كقوله :

٥١١ ــ * ألا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِها (٤) *

فشِعْري مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف . والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، أو واقع . وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر (٥) . وعِلّة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسد الجملة بعده عن المحذوف .

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج : إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت . والتقدير : ليت علمي واقعٌ بكَيْفَ حَادِثٌ وصلها (٦) ثم حذف ، وأضاف اتّساعاً . ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية ، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

الثالثة : في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه الأكثر . حكى سيبويه عن الخليل : « إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ » ، أي : إنه . وحكَى الأخفش : « إن بك مأخوذٌ أخَوَاك » . وقال الشاعر :

---

(١) ب : « وسد » بالواو ، تحريف .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١١٤ .
وفي أ ، ب : « يبغيه » بالياء ، « وذايقة » بالياء مكان : « ذائقة » ، تحريف .
وفي أ ، ط : « مستظهر » بالرفع صوابه في ب ، والدرر .

(٣) كلمة : « ليت » سقطت من أ .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تُراعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ *

وفي ط : « كيف جادت بوصلها » . وقد سقطت كلمة : « حادث » من أ .

(٥) أ فقط : « المصدريّة » .

(٦) أ : « جادت وصلها » وفي ط : « جادت بوصلها » ، تحريف كما بيّنت آنفاً .

٥١٢ — فلو كنت ضَبّيّاً عرَفْتَ قَرابتي
ولكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ (١)

أي ، ولكنك . وقال :

٥١٣ — * فليت دَفَعْتَ الهمّ عنّي ساعةً * (٢)

أي فليتك .

الثاني : أنه خاصّ بالشّعر . وصححه ابن عصفور ، والسّخاويّ(٣) في : (شرح المفصل) .

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره ، مالم يؤد حذفه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام . قيل : وفي الشعر أيضاً . وهذا هو القول الرابع ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال .

الخامس : أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف (٤) إلى أن يلي « إنّ » وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو : إنّ في الدار قام (٥) زيد . وقوله :

---

(١) للفرزدق ، يهجو رجلاً من ضبّة . ديوانه ٤٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٧٨ .
وفي أ : « جنيا » مكان : « ضبيّا » ، و « غرابتي » بالغين ، مكان : « قرابتي » ، وفي ط : « عرابتي » بالعين المهملة . تحريف . وفي ب : « صبييّنا » بالصاد . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١١٤ .

* فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيْ بالِ *

وفي أ : « إليهم » مكان : « الهمّ » . تحريف . وفي ط : « رفعت » بالراء .

(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عبد الصمد ، الإمام علم الدين أبو الحسن السّخاويّ .
له : شرحان على المفصل — سفر السعادة — شرح أحاجي الزمخشري النّحوية — شرح الشاطبيّة .
مات ٦٤٣ . وفي أ : « السحاري » بالحاء ، والراء ، تحريف .

(٤) كلمة : « الحذف » سقطت من ط .

(٥) أ : « قائم » مكان : « قام » .

٥١٤ ـ كأن على عِرْنينِه وجَبينِــــه أقام شُعَاعُ الشَّمس أو طلَع البدْرُ [١]

وقوله :

٥١٥ ـ إنّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يومــــاً يَلْقَ فيها جَآذراً وظِبــاءَ [٢]

فإن الشرط لا يحسن [٣] عمل إنَّ فيه ، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو : إنه [٤] زيد قائم ، فلا يجوز حذف الضمير .

السادس: أنّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها . ونقله أبو حيان عن الكوفيين . وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدَّم في : ولكنك ، وليتك .

الرابعة : لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي . وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا : قائماً اسم إنَّ . والزيدان فاعل به سدَّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز : ظننت قائماً الزيدان ، ومَنْ منَع مَنَع . وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب إنَّ ، وظَنَّ [٥] . وفرّق بأن إعمال الصفة عَمَلَ الفعل فرعُ إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم [٦] الزيدان جواز : إنَّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنّ ، وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما [٧] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١١٥ .

(٢) للأخطل .
من شواهد المغني ١ : ٣٥ ، والخزانة ١ : ٢١٩ ـ ٢ : ٤٦٣ . وفي ط : « حآذراً » بالحاء تحريف

(٣) أ : « لا يصلح » .

(٤) ط : « إن » باسقاط الضمير .

(٥) أ فقط : « ظننت » .

(٦) أ فقط : « قام » مكان : « قائم » .

(٧) ب : « بعدها » ، تحريف .

[أحوال إنّ] :

(ص[١]) : مسألة تكسر إنّ صلةً ، وحالاً ، ومحكيّةً بقول . وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً ، وللفرّاء [٢] إن طال .

وكذا [١٣٧] خبر عيْنٍ ، ومبدوءاً[٣] بها في الأصح ، وجوابَ قسم .

وجوّز قوم : الفتح . واختاره قوم . وأوجبه الفرّاء .

وتفتح بعد لولا ، ولو ، وما الظّرفيّة [٤] ، وحتّى غير الابتدائية . وأمّا بمعنى حقّاً ، ولا جرَم [٥] غالباً ، وموضع جرّ ، أو رفع فعل : أو ابتداء ، أو نصب غير خبر . وتؤول حينئذ بمصدر . وأنكره السّهيلي. ويجوزان بعد إذا فجأة ، وفاء جزاء ، وأي المفسّرة ، وأول قولي . وفي الكسر بعد مذ ، ومنذ خلاف .

[وجوب الكسر] :

(ش[٦]) : لإنّ ثلاثة أحوال :

أحدها : ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة [٧] . وذلك في مواضع :

الأول : أن تقع صلة نحو : « وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ [٨] » .

الثاني : أن تقع حالاً نحو : « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ، وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ [٩] » .

الثالث : أن تقع محكيّة بالقول[١٠] نحو : « قَالَ إنِّي عَبْدُ اللهِ[١١] » .

الرابع : أن تقع قبل[١٢] لام معلّقة نحو : « واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ [١٣] » .

---

(١) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٢) ط فقط : « والفرّاء » بدون إعادة اللام الجارّة .

(٣) ط : « وامبتدأ » .

(٤) أ : « الطرفية » بالطاء المهملة ، تحريف .

(٥) أ : « ولا جر » بإسقاط الميم ، تحريف .

(٦) أ : « ش » سقطت ، ومكانها بياض .

(٧) جملة « وذلك إذا قدّرت بالجملة » سقطت من ط .

(٨) القصص ٧٦ .

(٩) الأنفال ٥ وفي أ : « وإن كثيراً » مكان : « وإن فريقاً » : تحريف .

(١٠) أ : « محكية أن تقع بالقول » .

(١١) مريم ٣٠ .

(١٢) أ : « بعد » مكان « ، « قبل » تحريف .

(١٣) المنافقون ١ .

الخامس : أن تقع[١] خَبَر اسْمِ عَيْنٍ نحو : زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين .

والكوفيون يمنعون صحّة هذا التركيب أصلاً ، فالخلاف [٢] عائد إلى أصل المسألة ، لا الكسر ، وهما متلازمان .

السادس : إذا وقعت مبدوءاً بها نحو : « إنّا أنزلناهُ » [٣] .

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً[٤] عليه، فقد ذهب بعض النحويين : إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام ، فتقول : أنّ زيداً قائم عندي .

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث ، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : اجلس[٥] حيث إنّ زيداً جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح .

السابع : إذا وقعت جواب قسم نحو : « واللهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين ، وبه ورد السماع .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر . وقيل : يجوزان [٦] مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي ، والبغداديون .

وقيل : يجب الفتح. وعليه الفراء .

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَيْ القسم والمقسم عليه ، هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل [٧] القسم أوْ لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكمُ إنّ اذا وقعت مفعولاً . ومن قال : لا ، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه كسَر . ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

* * *

(١) ط : « الاتقع »
(٢) أ : «والخلاف» بالواو.
(٣) القدر : ١ .
(٤) ط : «مجمع» تحريف .
(٥) ط فقط : « جلس » بصيغة الماضي .
(٦) أ : « يجواز ان » بزيادة ألف بعد الواو ، تحريف .
(٧) أ : « من فعل » مكان « لفعل » ، تحريف .

(وجوب الفتح) :

الحال الثاني : ما يجب فيه الفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد لولا : نحو : « فَلَوْلا أنّهُ كان من المُسَبِّحِينَ (١) » .

الثّاني : بعد لو نحو : « وَلَوْ أنّهُمْ صَبَرُوا (٢) » .

الثالث : بعد (ما) الظرفية (٣) نحو : لاأُكَلِّمُكَ ما أنَّ في السّماء نجماً .

الرابع : بعد حتى غير الابتدائية ، وهي العاطفة والجارة نحو : عرفت أمورك حتى أنّك فاضل . فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب ، أو جارّة ففي موضع جرّ . أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو : مرض (٤) حتى إنه لايُرْجَى .

الخامس : بعد « أمَا » المخفّفة إذا كانت بمعنى حقّاً . فان كانت بمعنى : ألا الاستفتاحية كسرت بعدها . وروي بالوجهين قولهم : « أمَا أنك ذاهب » ، فخرجت على المعنيين.

السادس : بعد لا جرم (٥) غالباً . قال تعالى (٦) : « لا جَرَمَ أنَّ لهم النّار (٧) » أي حقّاً . وبعض العرب أجراها مجرى اليمين ، فكسر إنّ(٨) بعدها.

السابع : إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة نحو : « ذَلِك بأنَّ الله (٩) » « مِثْلَ مَا أنّكُمْ (١٠) » .

الثامن : إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة ، أو نائباً عنه نحو : «أوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أنْزَلنا عَلَيك(١١)» «قُلْ أوحِيَ إليّ أنّه اسْتَمَعَ (١٢)». أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو : «وَمِنْ آياته أنّكَ ترى الأرض خاشِعةً (١٣)» بخلاف ما إذا وقعت

---

(١) الصّافات ١٤٣ . (٢) الحجرات ٥ .

(٣) أ : « الظرفية » بالطاء ، تحريف . (٤) كلمة : « مرض » سقطت من ط . تحريف .

(٥) أ : « بعد لام الجرّ » مكان : « بعد لا جرم » ؛ تحريف .

(٦) كلمة : « تعالى » سقطت من أ . (٧) النّحل ٦٢ .

(٨) ط « فكسر ان » . تحريف .

(٩) الحجّ ٦ . (١٠) الذاريات ٢٣.

(١١) العنكبوت ٥١ ، وقد سقطت كلمة : « عليك » من ب . ط .

(١٢) الجنّ ١ . (١٣) فصّلت ٣٩ .

في موضع رفع على الخبر ، فإنها تكسر كما تقدم .

التاسع : إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو : « ولا تَخَافُون أنَّكُم(١) » بخلاف نحو : حسبت زيداً إنه قائم ، فإنها في موضع نصب ، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

[مصدرها تأويل]:

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو : بلغني أنك منطلق ، أو تنطلق، أي : انطلاقك . ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : بلغني أن زيداً عندك ، أو في الدار ، أي: استقراره . ومن الكون إن كان اسماً جامداً نحو : بلغني أن هذا زيد(٢) أي : كونه زيداً(٣) . وأنكر ذلك السّهيليّ . وقال : إنما يؤول بالمصدر أنْ النّاصبة للفعل ، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف ، وأن المشدّدة إنما تؤول بالحدث(٤) ، لأن خبرها قد يكون جامداً ، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر ، لأنه لا فعل له . وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم .

[جواز الأمْرَيْن] :

الحال الثالث : ما يجوز فيه الأمران : فباعتبار تقديرها جملة تكسر ، وباعتبار تقديرها [١٣٨] بمصدر(٥) تفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد إذا الفجائية كقوله :

٥١٦ ـ وكنت أرى زيداً كما قيل سَيِّداً إذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللّهازِمِ(٦)

روي بالكسر على عدم التأويل ، وبالفتح على معنى : إذا عُبودِيّتُهُ حَاصِلَةٌ .

الثاني : بعد فاء الجزاء نحو : « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمُ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثم تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنّه غَفُورٌ رَحِيمٌ(٧) » ، قرئ بالكسر، وبالفتح على معنى : فالغُفْرانُ حاصِلٌ . ومنه نحو : أما في الدار فإن زيداً قائم .

---

(١) الأنعام ٨١ .
(٢) أ فقط : « زيداً » بالنصب . تحريف .
(٣) كلمة « زيد » سقطت من ط .
(٤) أ : « الحديث » مكان : « الحدث » ، تحريف .
(٥) أ : « مصدر » بإسقاط الباء .
(٦) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
انظر : سيبويه ١ : ٤٧٢ . وابن عقيل ١ : ١٣٢ والخزانة ٤ : ٣٠٣ ، والأشموني ١ : ٢٧٦ .
(٧) الأنعام ٥٤ .

الثالث : بعد أيْ المفسِّرة .

الرابع : إذا وقعت إنَّ خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد نحو : أَوَّلُ ما أقول ، أوْ أوّل قَوْلي أني أحمد الله فالفتح على تقدير : حَمْدُ الله .

الخامس : بعد « مذ » ، و « منذ » ، نحو : ما رأيته مذ أومنذ أنّ الله خلقني ، أجاز الأخفش الكسر ، وصححه ابن عصفور ، لأن « مذ » ، ومنذ يليهما الجمل . ومنعه بعضهم ، لأن الجملة بعدهما [1] بتأويل المصدر. وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه . ولم يقل أحد بتعيّن الكسر ، وامتناع الفتح .

[مسألتان]

(ص) [2] : والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة . وثالثها أصلان [3] . والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد « لو [4] » فاعل ثبت مقدّراً . وقال سيبويه : مبتدأ لا خبر له . أو مقدّر [5] قبل أو بعد . أقوال . ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافيّ مطلقاً ، ولابن الحاجب في المشتقّ .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد [6] ، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق [7] به جملةً من كل وجه، أومفرداً [8] من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه،ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة ، والمجرّد من الزيادة أصل . ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة . ولأن المكسورة

---

(١) أ ، ط : « بعدها » ، تحريف . (٢) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٣) أ : « اختلاف » مكان : « أصلان » ، تحريف . (٤) أ ، ط : « بعد أل » ، تحريف .
(٥) أ : « أو مفرداً » مكان : « أو مقدرٌ » ، تحريف . (٦) أ : « بالمفرد » .
(٧) أ : « المعطوف » مكان : « المنطوق » ، تحريف . (٨) أ : « ومفرداً » بواو للعطف .

تفيد معنىً واحداً ، وهو التأكيد . والمفتوحة تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها [١] . ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة ، والمفتوحة[٢] عاملة ومعمولة . ولأنها مستقلة . والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره .

وقال قوم : المفتوحة أصل المكسورة [٣] . وقال آخرون : كلٌ واحدةٍ أصلٌ برأسها . حكاهما أبو حيّان .

الثانية : إذا قعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا .

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء ، ولا خبر له لطوله [٤] ، وجريان المسند والمسند إليه في الذّكر . وذهب الكوفيون والمبرّد ، والزّجاج [٥] ، والزمخشريّ ، وابن الحاجب : إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو [٦] تقديرهُ « ثبت » . وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر [٧] ، وإبقاء « لو » على حالها من الاختصاص بالفعل .

ثم ذهب قوم منهم [٨] الزمخشريّ والسّيرافيّ : إلى أنه [٩] يجب وقوع خبر أنَّ والحالة هذه فعلاً ليكون جَبْراً [١٠] لما فات « لو » من[١١] إيلائها الفعل ظاهراً نحو : « وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [١٢] ». ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك .

وقال ابن الحاجب : هذا إذا كان مشتقاً ، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته . فإن كان اسماً جامداً جاز . وجوّز الخضراويّ وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقّـاً غير فعل . وهو الصواب لوروده . قال تعالى [١٣] : « ولو أنَّ ما في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقْلامَ [١٤] »،

---

(١) العبارة في أ : « والمفتوحة تفيد تعلّق ما بعدها بما قبلها » .
(٢) ب : « والمعمولة » مكان : « والمفتوحة » ، تحريف.
(٣) كلمة : « المكسورة » سقطت من أ .
(٤) كلمة : « لطوله » سقطت من ب.
(٥) كلمة : « والزجاج » سقطت من أ .
(٦) « بَعْدَ لَوْ » سقطت من أ ، ط .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من أ .
(٨) لفظ « قوم منهم » سقط من أ .
(٩) لفظ : « أنه » سقط من أ .
(١٠) في ب : « خبراً » بالخاء ، تحريف .
(١١) ب : « في » مكان : « من » .
(١٢) الحُجُرات ٥ .
(١٣) ب : « قال الله تعالى » :
(١٤) لقمان ٢٧ .

وقال الشاعر :

٥١٧ ـ لو أن حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ [(١)]

[مسألة]

(ص) : مسألة : تدخل اللّام اسم المكسورة المفصول [(٢)] ، والعماد ، والخبر المؤخر . وأول جزأي الاسميّة أولى . وفي معموله متوسّطاً ظرفاً .

ثالثها : الأصح : إن جرد الخبر ، قيل: وحالاً ، ومفعولاً به . وتوقّف أبوحيّان ، لا متأخّراً . وجوّزه الزّجاج [(٣)] مع دخولها على الخبر . فإن تأخر عنه دون الاسم ، فأجازه ابن خروف قياساً ، ولا شَرْطاً . وجوّزه ابن الأنباري في الجواب ، وماضياً متصرّفاً .

قال سيبويه : وجامداً إلا بقد ، وأطلق خطاب . ولا معموله . ونفياً . وواومع ، وحالاً سادة. وواوه[(٤)] . وخبر إنّ ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ .

ومنعها الكوفية في تنفيس . والفرّاء في شرط معترض ، وأظنّ وإلى ، وحتّى ، ومذ ، ومنذ [(٥)] . [١٣٩] وجوّز دخول اللامين [(٦)] ، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين . وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في « ما [(٧)] » . وهشام والطّوال : جواب قسم مقدر . وقد تدخل على كان . وشذّت في خبر مبتدأ ، وأمسى ،وزال ، ورأى، وما . وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه [(٨)] . وقيل : هي لام قسم . وقيل: أصله: له[(٩)] أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ ، أو ماضياً متصرّفاً دون « قد » نوى قسم ، وفتحت[(١٠)] .

(١) للبيد بن ربيعة ، ديوانه ٣٣٣ .
انظر المغني ١ : ٢١٤ . وهو من الشواهد التي أغفلها السيوطي في شرح شواهد المغني .

(٢) ط : « والمفصول » بالواو . تحريف ؛ وانظر الشرح .

(٣) كلمة : « الزّجاج » سقطت من أ .

(٤) ط : « سادة واوه » بإسقاط واو العطف . تحريف .

(٥) في أ : « ومنذ » ساقطة .

(٦) في أ : « لامين » بدون « أل » .

(٧) في ط : رسمت : « فيما » . وفي ب مكانها : « مقابلة للباقي » ؛ تحريف .

(٨) في أ : « ودونه أو ماضياً » بزيادة : « أو ماضياً » ؛ تحريف .

(٩) ط : « أصلي له » . تحريف

(١٠) في أ : « فتحت » بإسقاط واو العطف .

(ش) : تدخل اللام بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول ، إما بالخبر نحو : « وإنّ لك لأَجْراً [١] » . أو بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً راغب . أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ . وعلى ضمير الفصل نحو «إنّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الحَق » [٢] . وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو : « وإنّ رَبَّك لذُو فَضْلٍ [٣] » بخلاف المقدم عليه ، فلا يقال : إنّ لعندك زيداً . فإن كان الخبر جملةً اسميَّةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا ، وعلى الثاني . والأول أوْلى ، لتعيّنه في الفعلية نحو : « وإنّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ [٤] » . ومن دخولها على الثاني قوله

٥١٨ — فإنك مَنْ حَارَبتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ [٥]

وفي دخولها [٦] على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر ، وهو ظرف أو مجرور أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً . وإن دخلت على الخبر أيضاً [٧] . وعليه المبرّد . وصححه ابن مالك وأبو حيّان . حكي : إن زيداً لبك لواثق [٨] ، وإني لبحمد [٩] الله لصالح ، وأنشدوا :

٥١٩ — * إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ [١٠] *

والثاني : المنع مطلقا . والثالث : وهو الأصح عندي تبعاً للسيرافيّ ، وابن عصفور :

---

(١) القلم ٣ . (٢) آل عمران ٦٢ . (٣) النمل ٧٣ . (٤) الصافّات ١٦٥ .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٥ ، وفي أ : « وإنك » مكان : « فإنك » .

(٦) أ : « وفي دخوله » . (٧) كلمة : « أيضاً » سقطت من أ ، ب .

(٨) في أ : «إن زيداً ليله لواني » . وفي ب : « إن زيداً لبك لآتي » . كلاهما تحريف .

(٩) أ فقط : « بحمد الله » بدون اللام .

(١٠) قائله مجهول . وتمامه :

* وإنّ حِلْمي إذا أُوذِيتُ مُعْتَادُ *

وانظر الدرر ١ : ١١٦ .

الجواز إنْ لم تدخل على الخبر (١) كقوله

٥٢٠ ـ إن امرأً خصني عمداً مودّته على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ (٢)

والمنع إن دخلت عليه ؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة .

فإن كان حالاً ، أو مفعولاً به ، فقيل يجوز إجراؤهما(٣) مُجرى الظرف نحو : إن زيداً لضاحكاً مُقبِلٌ ، وإن زيداً لطعامك آكلٌ . قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك فيهما ، فينبغي أن يتوقّف فيه . ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما . وممّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج ، وابن ولادّ ، وابن مالك . ونصّ الأوّلان على المنع في الحال ، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمّة . وحكي صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح . وقال : من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز . ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز . ثم قال : وينبغي ألا يجوز في المفعول . انتهى .

قال أبو حيّان : وأمّا إذا كان المعمول مصدراً ، أو مفعولاً له نحو : إن زيداً لقياماً قائم ، وإن زيداً لإحساناً يزورك ، فهو مندرج في عموم قولهم : إنها تدخل على معمول الخبر . وينبغي أن يتوقف في ذلك ، ولا يقدم عليه إلا بسماع .

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم ، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه . وإن لم يجرّد فقولان : أحدهما : الجواز ، وعليه الزّجّاج نحو : إن زيداً لقائم لفي الدار . والثاني : وهو الصحيح (٤) . وعليه المبرِّد المنعُ (٥) ، لأنه لم يسمع .

---

(١) في ط فقط بعد قوله : « على الخبر » أسقط كلمة « كقوله » والبيت . وبعد قوله : « إلا في ضرورة » ذكر البيت المستشهد به .

(٢) يذكر صاحب الدرر ١ : ١١٦ أنه لم يعثر على قائله . وهو لأبي زبيد الطائي . ديوانه ٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ وقد نسبه إلى أبي زبيد .

(٣) ط : « يجوز إجرائهما » بالجرّ ، تحريف . وفي ب : « إجراما » ، تحريف .

(٤) أ فقط : « المصحّح » . (٥) سقطت كلمة : « المنع » من أ .

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم . فقال ابن خروف : القياس أن يجوز دخولها عليه ، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو : إن عندي لفي الدار زيداً ، وإن عندي لقائماً صاحبك .

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط [(١)] . فلا يقال : إنّ زيداً لئن أكرمني أكرمته ، حذراً من التباسها بالموطّئة . فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً ، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة [(٢)] . نحو : إن زيداً من يأته ليحسن إليه . قال ابن مالك : إلاّ أنه لم يسمع . فالأجود ألاّ يحكم بجوازه [(٣)] . ووافقه أبو حيّان . وقال : إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه . ونصّ الفراء أيضاً [(٤)] على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنّ وخبرها نحو : إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ .

ولا تدخل [(٥)] على فعل ماض متصرّف خال من « قد » . فلا يقال : إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع ، فإنها تدخل عليه نحو : إن زيداً ليقوم . لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها ، وبخلاف الماضي المتصرف مع « قد » نحو : إن زيداً لقد قام ، فإن (قد) قرينة في [(٦)] الحال . فأشبه المضارع . وبخلاف الجامد نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور ، فأشبه المضارع ، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم ، والمتصرّف الخالي [١٤٠] من قد خالٍ من الشبه بكل طريق . هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك . ونقل أبو حيان كالصفّار ، وابن السّيد عن سيبويه : أنه منع دخولها على الجامد أيضاً : وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم ، والفرّاء ، لأن نعم وبئس عنده اسمان ، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ، ولغيره . ووافقهما اكثر الكوفيين ، والأندلسيين .

وذهب خطّاب بن يوسف الماردِيّ صاحب (التوشيح) [(٧)] : إلى أنها لا تدخل على

---

(١) ط : « على أداة الخبر إذا كان شرطاً » ، تحريف .

(٢) أ : « للشرطية » مكان « للتوطئة » تحريف .

(٣) ب : « نحوان » مكان : « جوازه » ، تحريف . (٤) كلمة : « أيضاً » سقطت من ط .

(٥) في أ ، ب من قوله : « ولا تدخل على فعل ماض » إلى قوله : « بخلاف المضارع » ساقط .

(٦) ب : « من » مكان : « في » .

(٧) في البغية ١ : ٥٥٣ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .

« الترشيح » بالراء ، تحريف ، صوابه في الهمع في نسخه الثلاث وكشف الظنون ١ : نهر٥٠٧

الماضي مطلقاً ، لا مع « قد » ، ولا خالياً عنها ، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، قال : وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم ، لا الابتداء .

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرِّف الخالي من « قد » ؛ فلا يقال : إن زيداً لطعامك آكل . وأجازه الأخفش ، والفرّاء .

وَرُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وهي لا تدخل على الخبر المذكور ، فكذا معموله ، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل .

ولا تدخل على خبر منفيّ : قال ابن مالك : لأن اكثر النفي بما أوله لام ، فكره [1] دخول اللاّم على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد . وأجازه بعضهم لقوله :

٥٢١ — وَأَعْلَمُ إنّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ [2]

وأجيب بأنه نادر .

ولا تدخل [3] أيضاً على واو « مع » المغنية عن الخبر . وجوّزه الكسائي . وحكى : «إن كُل ثوب لو ثمنه » . ولا تدخل [4] أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر . وأجازه الكوفيون نحو : إنّ أكلي التفاحة لنضيجة . ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر ، وأجازه الكسائي نحو : إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون . ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة ؛ وجوّزه المبرّد ، وقرئ « أَلاَ أَنَّهُم لَيَأْكُلُون [5] » بفتح الهمزة . وانشدوا :

٥٢٢ — أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللهِ العليِّ أنّ مطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ [6]

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ .

ولا على خبر لكن . وجوزه الكوفيون لقوله :

---

(١) أ : « وكره » بالواو .

(٢) لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣٦ ، وابن عقيل ١ : ١٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .
ورواية الأشموني أن بفتح الهمزة ، تحريف وانظر الصبّان .

(٣) ط : « يدخل » بالياء .

(٤) « ولا تدخل أيضاً » سقطت من أ . ط .

(٥) الفرقان ٢٠ ، وفي ب سقطت كلمة : « ألا » .

(٦) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١١٦ .
وفي ب : « يكن » مكان : « تكن » بالتاء .

٥٢٣ — * وَلَكِنَّني من حُبِّهــــا لَعَمِيدُ (١) *

وأجيب بما تقدّم .

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (٢) » .

وقال بعض المغاربة : امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج (٣) ، وطرْد الباقي .

ومنع الفرّاء نحو : إن زيداً لأظن قائم (٤) ، وإن زيداً لغير شك قائم ، وإن زيداً لئن شاء الله قائم . قال ابن كيسان : لأنه كلام معترض (٥) به من إخبارك عن نفسك ، كيف وصفت الخبر عن زيد شكّاً كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد ، لا لخبرك عن نفسك ، لأن (٦) « إنّ » لاتتعلق بخبرك ، وهي متجاوزة إلى الخبر . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو : إن زيداً للقد قام ، وأنشد :

٥٢٤ — فلَئن يوماً أصابــوا عِـــزّةً وَأَصِبنـــا مـــن زمانٍ رنَقَـــا
لَلَقَدْ كانوا لــدى أزْمَانِنـــا بِصَنِيعَيــن لِبأسٍ وتُقَـــى (٧)

(١) في الدرر ١ : ١١٦ لا يعرف له قائل ولا تتمة . وقد عثرت على تتمته في ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، وروايته :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

والشاهد ذكره الإنصاف ١ : ٢٠٩ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٢) الضحى ٥ . وقد سقطت من ب ، ط : «ربُّك فترضى » .

(٣) أ : « شبه دحرج » تحريف ، ط : « لستدحرج » تحريف .

(٤) في أ : « قائماً » ، تحريف. (٥) ب فقط : « يعترض » بالياء .

(٦) « لأن » سقطت من ب .

(٧) قائلهما مجهول كما في الدرر ١ : ١١٧ .

وفي أ ، ب : « لباس رتقا » ؛ و ط : « لباس رنقا » . وفي ط أيضاً : « عزة » بالزاي ، وفي الدرر : غرة : بالراء .

ومنع ذلك البصريون ، وقالوا : الرواية: فلقد .

الثانية : اختلف في اللام الدّاخلة على خبر « إنّ » . فالبصريّون : على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد . فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد . والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة . وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما .

قال الأخفش : وإنما بدءوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة ، واللام غير عاملة ، فجعلوا الأقوى متقدّما في اللفظ .

وقال ابن كيسان : أخرت لئلا يبطل عمل[1] (إنّ) لو وليتها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله . وذهب مُعاذ الهرّاء[2] وثعلب : إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً[3] منطلق ، جواب: ما زيدٌ منطلقاً[4] . وإن زيداً لمنطلق ، جواب ما زيد بمنطلق[5] .

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوال : إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنّ .

وعلى القول بأنها للتأكيد ، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها ؛ او للخبر وحده و(إنّ) توكيدٌ[6] للاسم ؟ البصريون على الأول ، والكسائي على الثاني .

الثالثة : شذّ دخول اللام في غير خبر[7] « إنّ » وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :

٥٢٥ — • أمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[8] •

وخبر أمسى كقوله : [١٤١]

---

(١) أ ، ب : « على » مكان : « عمل » ، تحريف .

(٢) ط : « الفرّاء » مكان : « الهرّاء » تحريف .
وفي أ : « البراء » تحريف ، ومعاذ الهرّاء مات ١٨٧ ، وانظر البغية ٢ : ٢٩٠ .

(٣) ب : « إن زيد » بالرفع ، تحريف .

(٤) « ما زيد منطلقاً » سقطت من ب.

(٥) في أ : « ما إن زيد بمنطلق » بزيادة « ان » ، تحريف .

(٦) ب : « وإن توكيد الاسم » .

(٧) ط : « وخبر » بزيادة الواو ، تحريف.

(٨) قيل : لرؤبة ، وقيل لعنترة بن عروس . وعجزه .
• ترْضى من اللحم بعظم الرَّقبة •
انظر ديوان رؤبة . ملحق ١٧٠ .

٥٢٦ — • فقالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا [١] •

وخبر زال كقوله :

٥٢٧ — وما زِلْتُ من لَيْلَى لَدُنْ أن عرَفْتُها
لَكَالْهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ [٢]

وخبر رأى . حكى قطرب : « أراك لَشاتِمي » .

وخبر (ما) كقوله :

٥٢٨ — • وما أبانُ لَمِنْ أعلاجِ سُودانِ [٣]

وقيل همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله [٤] :

٥٢٩ — • لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ [٥] •

وقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

• مرّوا عجالى فقالوا كيف صاحبكم •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وروايتهما : « من سئلوا » مكان : « من سألوا » كما رواه الهمع والدرر ١ : ١١٧ .

(٢) لكثيّر عزّة .
من شواهد المغني ١ : ١٩٢ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وفي ب : « ألدن » بزيادة الهمزة ، تحريف . وفي أ : « سواد » مكان « مراد » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• أمسى أبانُ ذليلاً بعد عزّته •

من شواهد المغني ١ : ١٩١ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٤) « كقوله » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول ، وعجزه :

• على هَنَوات كاذب مَنْ يَقُولُها •

وفي أ : « عنيسة » مكان : « لعبسيّة » ، و « عبشة » مكان : « لوسيمة » . كلاهما تحريف .
وانظر الدرر ١ : ١١٨ .

٥٣٠ — * لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ [١] *

هذا ما اختاره ابن جنّي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ) ، لتغيّر لفظها بالبدل . وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي .

وذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن . قال سيبويه : وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين .

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة[٢] والفارسيّ . وصحّحه ابن عصفور : إلى أنّ الأصل : « لَهُ إنّك » فهما كلمتان . ومعنى : « له » : « والله ». « وإنّ » جواب القسم. وقد سمع : له [٣] ربي لا أقول : يريد: واللهِ ربّي ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، كما حذفت في نحو : « إنّها لإحْدَى الكُبَر [٤] » .

وضعّف أبو حيّان القولين الأوّلَيْن بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد [٥] . والثالث بأن فيه أربعة [٦] شذوذات : حذف حرف القسم ، وإبقاء الجرّ من غير عوض ، وحذف أل والألف بعد اللام من « الله » ، والهمزة من إنّ ، وبأنه لم يجىء مع إقرار الهمزة في موضع .

قال أبو حيّان : ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله :

٥٣١ — * وقمت تَعْدُو لَكأنْ لَم تَشْعُرِ [٧] *

---

(١) نسبه اللسان : « لهن » إلى محمد بن مسلمة . وصدره :
* ألا ياسَنَا برْقٍ على قُلَلِ الحمَى *
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠٢ .

(٢) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٨ .
وفي أ : « والموصل » مكان : « والمفضل » ، تحريف .

(٣) في أ : رسمت : « لاه » .

(٤) المدّثر ٣٥ .

(٥) أ فقط : « توكيد » مكان : « تأكيد » .

(٦) في النسخ الثلاث : « أربع شذوذات » .

(٧) ليس له قائل معروف ولا تتمة .
انظر الدرر ١ : ١١٨ .

الرابعة : إذا صحبت[1] اللامَ بعد إنّ نونَ تأكيد أو ماضياً متصرّفاً عارياً من « قد » نُوي قَسَمٌ . ويكون اللام جوابه ، لا لام الابتداء نحو : إن زيداً لَيَقُومنّ ، وإنّ زيداً لقام . وحينئذ[2] يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو : علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام . وإنما امتنع الكسر ، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في : علمت إنّ زيداً لمنطلق ، فإنها تكسر معها ، لأنها مقدمة في النيّة . معلّقة للفعل عن فتح إن . وإنما أخرت للعلّة السّابقة .

[مسألة]

(ص)[3] : مسألة : ترد إنّ كَنَعَمْ خلافاً لأبي عُبيدة ، فتهمل .

(ش)[4] : اختلف : هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى : نَعَمْ ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش . وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك . وأنكره أبو عبيدة .

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له : لعن اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك : إنّ وَرَاكِبَها . ولا عمل لها حينئذ . وخرج الأخفش عليها قراءة[5] : « إنّ هذان لساحران[6] » .

[إن المكسورة المخففة]

(ص) : وتخفّف فتهمل غالباً . وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية

وثالثها : إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها . وعلى الأصحّ تكسر في : «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً» . ولا تعمل في ضمير . ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض ، أو مضارع خلافاً لابن مالك . وقاس كالأخفش : إن قتلت[7] لَمُسْلِماً . ولا تخفّف وخَبَرُها[8] ماض . ولا تعملها الكوفية ، بل نافية واللام كإلاّ . وقال الكسائي : إن دخلت على فعلية ، وإلاّ عملت . والفرّاء : هي كقد .

---

(١) ب : « صحت » مكان : « صحبت » . تحريف .

(٢) من قوله : « وحينئذ يمتنع الكسر » إلى قوله : « وإنما امتنع الكسر » سقط من أ .

(٣) (ص) سقطت من أ . (٤) (ش) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « قراءة » سقطت من أ . (٦) طه ٦٣ .

(٧) ط : « إن قلت » مكان : « قتلت » تحريف . (٨) ط : « وخيرهما » بالتثنية : تحريف .

(ش) : تخفف إنّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب[١] إهمالها . وقد تعمل على قِلّة . وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة، تقول: إنّك قائم بالتشديد، ولا يجوز: إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف .

وأمّا في دخول اللام ، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء .

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها [٢] وبين « إنْ » النافية لالتباسها حينئذ بها نحو : إن زيدٌ لقائم [٣] ، ومن ثَمّ لا تلزم مع الإعمال ، لعدم الإلباس .

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله [٤] :

٥٣٢ — أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيمِ من آل مَالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادنِ[٥]

لأنه للمدح ؛ ولو كانت نافية كان هَجْـواً .

ولا حيث كان بعدها نفي نحو : إنْ زيد [٦] لن يقوم ، أو لم يَقُمْ ، أو لمّا يَقُمْ أو ليس قائماً ، أو ما يقوم [٧] ، لعدم الإلباس في الجميع .

واختلف في هذه اللاّم : فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير ، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر [٨] وابن عصفور : إلى أنها لام الابتداء الّتي تدخل مع المشدّدة لزمت للفرق .

وذهب الفارسيّ [١٤٢] وابن أبي العافية ، والشَّلَوْبين ، وابن أبي الربيع : إلى أنها

---

(١) ب : « ونعلب » بالنون ، والعين ، تحريف . (٢) ب : « بينهما » بالتثنية ، تحريف .
(٣) أ ، ب : « إن زيداً لقائم » بالنصب ، تحريف .
(٤) أ : « كقولك » . (٥) للطرمّاح .
من شواهد ابن عقيل ١ : ١٣٨ ، وأوضح المسالك رقم ١٤٦ والأشموني ، ١ : ٢٨٩ .
وفي أ : « وإن مالكاً » بالنصب ، تحريف . وفي ب : « أباة الضمير من أين » مكان « أباة الضيم من آل » ، تحريف .
(٦) أ « إن زيداً » بالنصب ، تحريف . (٧) كلمة : « يقوم » سقطت من ط .
(٨) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيليّ . توفي بأشبيلية ٥١٤ .

لام أخرى غير تلك التّي[١] اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التّأخير[٢] من تقديم: وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل[٣] ما قبلها فيما بعدها: بخلاف تلك. لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنّها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك.

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح[٤] أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيـــل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة. فتكون لام الابتداء[٥]، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيّان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلّق، وإن كانت لام الابتداء علّقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور[٦]: «قد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن[٧] الأخضر، وابن أبي العافية: فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء[٨] فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسيّ وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: «وإنْ كانت لَكَبيرةً[٩]»، «وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين[١٠]» «وإنْ يَكادُ الذّين كَفَرُوا[١١]»، «وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِين[١٢]». وقرأ أُبَيّ

(١) كلمة: «التي» سقطت من ط
(٢) ط فقط: «بالتأخير» بزيادة الباء.
(٣) أ فقط: «لا يعمل» بزيادة: «لا» النافية.
(٤) في أ: «تقع» مكان: «تبيح»: وفي ب: «تفتح» بالتاء والفاء، وهي محرّفة.
(٥) أ فقط: «ابتداء» بدون أل.
(٦) أ فقط: «الشريف».
(٧) ب: «إن» مكان: «ابن»: تحريف.
(٨) أ، ب: «الابتداء» بإسقاط لام الجرّ.
(٩) البقرة ١٤٣.
(١٠) الأعراف ١٠٢.
(١١) القلم ٥١.
(١٢) الشعراء ١٨٦.

« وإنْ إخَالُكَ يافرعون لَمَثْبُوراً (١) » .

وزعم ابن مالك : أنه لا يليها إلاّ الماضي ، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ ، ولا يقاس عليه . قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقاً . انتهى .

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود « إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلاً (٢) » . وقول الشاعر :

٥٣٣ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً (٣) *

وما حكي : « إن قَنَّعْتَ كاتبك (٤) لَسَوْطاً » ، « وإنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ، فالبصريّون إلاّ الأخفش : على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه(٥) وذهب الأخفش : إلى جواز القياس عليه . ووافقه ابن مالك .

ولا تخفّف وخبرها ماضٍ متصرّف فلا يقال : إن زيداً (٦) لذهب(٧) ، لعدم سماع مثله ، ولأنه يلزم منه(٨) أحد محذورين: إمّا دخول اللام على الماضي . أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع . هذا كله مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون: إلى أن المشدّدة لا تخفف أصلاً، وأنّ (أنْ)المخففة إنما هي حَرْفٌ ثُنَائِيّ الوضع ، وهي النافية ، فلا عمل لها البتّة ، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاّ ، ويجيزون (٩) دخولها على الناسخ وغيره .

---

(١) الإسراء ١٠٢ .
قال أبو حيّان في البحر ٦ : ٨٦ : « قرأ أُبَيّ : « وإنْ إخالك يا فرعون لمثبوراً » . وهي إنْ الخفيفة واللام الفارقة .
وفي أ : « وإني إخالك » وفي ط : « إن لاخالك » كلاهما تحريف صوابه من ب . والبحر .

(٢) الإسراء ٥٢ .

(٣) لعاتكة بنت زيد الصحابيّة رضي الله عنها ، تخاطب قاتل الزبير بن العوّام زوجها . وعجزه :
* حلّت عليك عُقُوبة المتعمّد *
من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٤) ط : « كابنك » ، تحريف.

(٥) « عليه » سقطت من ب .

(٦) ط : « إن زيد » بالرفع .

(٧) « ذهب » بإسقاط اللام في أ .

(٨) ب : « فيه » مكان : « منه » .

(٩) ب : « يجوّزون » .

وذهب الكسائي : إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة ، كما قال البصريون . وإن دخلت على الفعـل كانت للنّفي ، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون .

وذهب الفرّاء : إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة : « قد » ، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء . وكل ذلك لا دليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال نحو : « وإنْ كُلاًّ لما لَيُوفِّيَنَّهم [١] » . « إن كُلّ نَفْس لما عَلَيْهَا حَافِظ [٢] » ، قُرِئا بالنصب [٣] . وسمع : « إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق » .

* * *

(أنْ المفتوحة المخفّفة)

(ص)[٤] : وتخفف أنَّ. فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر[٥]. ولا يلزم أن يكون الشأن [٦] على الأصحّ. والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا. أو شرط. أو رُبَّ[٧]. أو فعلية . فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو « لو » أو « قد ». أو تنفيس .

(ش) : تخفف أنَّ المفتوحة [٨] ، وفي إعمالها حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا [٩] في ظاهر ، ولا في [١٠] مضمر ، وتكون[١١] حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون .

الثاني : أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر نحو : علمت أن زيداً قائم ، وقرئ : « أنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها [١٢] » . وعليه طائفة من المغاربة .

---

(١) هود ١١١ وانظر في توجيه هذه القراءة : « إعراب القرآن للعُكْبُرِيّ ٢ : ٤٦ » .

(٢) الطّارق ٤ .

(٣) إن كانت « إنْ » مهملة كانت : « لما » مخفّفة . ومن شدّدها فإنْ « إن » نافية ، و« لما » بمعنى إلاّ . انظر شرح شذور الذهب ٢٨٢ .

(٤) (ص) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « لا ظاهر » سقطت من ط .

(٦) ط : « الثاني » مكان : « الشأن » ؛ تحريف .

(٧) كلمة : « ربّ » سقطت من ب .

(٨) عبارة ب : « أن تخفف المفتوحة » .

(٩) كلمة : « لا » سقطت من أ . ب .

(١٠) كلمة : « في » سقطت من أ .

(١١) ب : « ويكون » بالياء .

(١٢) النّور ٩ .

الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

قال ابن مالك : فإن قيل : ما الذي دعا إلى تقدير [١] اسم لها [٢] محذوف ، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها ؟ وهلا قيل : إنهـا ملغاة ، ولم يتكلّف الحذف . فالجواب أن سبب [٣] عملها الاختصاص بالاسم ، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة . وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل . ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن ، كما زعم بعض المغاربة ، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر ، أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا [٤] قدّر سيبويه في : « أنْ يا إبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا [٥] » : أنَّكَ .

ولا يكون خبرها مفرداً ، بل جملة ، إمّا اسميّة مجرّدة ، صدرها المبتدأ نحو : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ لِلّه[٦] » . أو الخبر نحو :

٥٣٤ — * أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٧] *

أو مقرونة بلا، نحو: [١٤٣] « وأنْ لا إلهَ إلاّ هُوَ [٨] » . أو بأداة شرط ، نحو : « أنْ إذَا سَمِعْتُم آياتِ الله [٩] » . أو برُبَّ نحو :

(١) ب : « تقديم » مكان : « تقدير » ، تحريف . (٢) أ : « بها » مكان : « لها » .

(٣) أ : « ثبت » بالثاء والباء . تحريف وفي ب « سبت » بالسين والباء ، تحريف أيضاً .

(٤) أ ، ب : « كذا » مكان : « ولذا » . (٥) الصافّات ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٦) يونس ١٠ ، وفي ب فقط بزيادة : « رب العالمين » .

(٧) للأعشى . ديوانه ١٤٨ . وصدره :

* في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْد قد عَلِمُوا *

غير أن عجزه في الديوان مختلف عن رواية الهمع فهو :

* أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذي الحيلة الحِيَلُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٠ ، والإنصاف ١٩٩ . والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩ . وابن الشّجَريّ ٢ : ٢ ، والخزانة ٣ : ٥٤٧ . وابن يعيش ٨ : ٧٤ .

(٨) هود ١٤ .

(٩) النساء ١٤٠ ، وفي ب « إذا سمعتم » بإسقاط أن . تحريف.

٥٣٥ ـ تيقّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خائناً
أمينٌ ، وخوّانٍ يُخالُ أميناً [١]

أو فعلية . فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو : « وأنْ ليْسَ للإنْسانِ إلا ما سعَى [٢] » ، « وأنْ عَسَى أنْ يكُونَ [٣] » .

٥٣٦ ـ * أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِياعِ إذَا [٤] *
« والخامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا [٥] » .

وإنْ كان متصرِّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو : « أفلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إليْهِم قَوْلاً [٦] » . « أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ [٧] » ، « أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ [٨] » .

قال أبو حيّان : ولم يحفظ في « ما [٩] » ولا في « لما » ، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع .

أو بلو نحو : « أنْ لَوْ نَشاءُ أصَبْناهُم [١٠] » . « وأنْ لَوْ اسْتَقامُوا علَى الطّرِيقَةِ [١١] » . « أنْ لَو كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ [١٢] » « أن لَوْ يَشاءُ اللهُ لهَدَى النّاسَ [١٣] » .

أو بقد نحو : « ونَعْلَمَ أنْ قد صَدَقْتَنا [١٤] » .

---

(١) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي ب : « وهوان » مكان : « وخوان » ، تحريف .
(٢) النّجم ٣٩ . (٣) الأعراف ١٨٥ .
(٤) لزهير يمدح هرم بن سنان . وعجزه :
* خبّ السّفيرُ وسابِىءُ الخمر *
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي أ ، ب رسمت «إذا» : « إذن » بالنون .
(٥) النّور ٩ . (٦) طه ٨٩ . (٧) القيامة ٣ . (٨) البلد ٧ .
(٩) ط : رسمت « في » مع « ما » متصلة : « فيما »
(١٠) الأعراف ١٠٠ ، وفي أ مكانها : « أن لو يشاء الله لهدى الناس » الآية الآتية .
(١١) الجنّ ١٦ و« على الطريقة » سقطت من أ .
(١٢) سبأ ١٤ . (١٣) الرعد ٣١ . (١٤) المائدة ١١٣ .

أو بحرف تنفيس نحو : « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ (١) » .

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله :

٥٣٧ — * عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا (٢) *

وخرّج عليه قراءة : « لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ (٣) » بالرفع .

وكذا ندر إعمالها في بارز كقوله .

٥٣٨ — * فلو أنْكِ في يَوْمِ الرخَاءِ سَألْتِنِي (٤) *

* * *

(كأن المخفّفة)

(ص) : وكأنّ (٥) فأقوالها ، ويأتي خبرها مفرداً ، واسمية ، وفعلية مع لم ، أو لمّا أوْ قد .

(ش) : تخفف كأنّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في « أن » : أحدها : المنع . وعليه الكوفيون . والثاني : الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله :

٥٣٩ — * كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان (٦) *

---

(١) المزمّل ٢٠ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* قَبْلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ * من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٢ .

وفي أ : « أن يملون » ، تحريف . والسؤل بالضم : بمعنى المسئول .

(٣) البقرة ٢٣٣ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* طَلاقَكِ لم أبْخَلْ وأنْتِ صديقُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٠٥ ، والأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٥) ط : « وكان » . تحريف

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* وصدْرٍ مُشْرِقِ النَّحرِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨١ ، والإنصاف ١ : ١٩٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤١ ، والخزانة ٤ : ٣٥٨ ، والأشموني ١ : ٢٩٣ وفي ط : « كان » . تحريف .

وكقوله :

٥٤٠ — * كأن ظبيةٌ تَعْطُو [١] *

في رواية النصب فيهما .

والثالث [٢] : الجواز في المضمر ، لا في البارز ، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً ، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: « كأن ظبيةٌ في رواية الرفع . وجملة اسمية كقوله : « كأنْ [٣] ثَدْياه حُقّان » في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ [٤] » .

أو بلمّا الجازمة . قال أبو حيّان : ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه .

أو بقد نحو :

٥٤١ — * لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ [٥] *

أي وكأن[٦] قد زالت .

* * *

[لكن المخفّفة]

(ص) : ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس .

(ش) : تخفف (لكن) ، فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ، إذ صارت يليها الاسم والفعل ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ ، وأنْ ، وكأنْ [٧] .

---

(١) قطعة من بيت نسب إلى كعب بن أرقم وهو بتمامه :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

ونسبه سيبويه ١ : ٢٨١ إلى ابن صريم اليشكريّ .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٣ .

(٢) أ : « الثالث » بإسقاط واو العطف . (٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) يونس ٢٤ . وفي ط : « كان » تحريف .

(٥) للنابغة الذبياني : ديوانه ١٤٣ . وصدره :

* أزف الترحّل غير أن ركابنا *

من شواهد : قطر الندى ٢٢٢ . وفي ط : « وكان » . تحريف .

(٦) ط : « وكان » تحريف . (٧) ط : « وكان » . تحريف .

(لعل المخفّفة)

(ص) : لا لعلّ . وجوّزه أبو عليّ [١] . وينوي [٢] الشأن .

(ش) : لا تخفف لعلّ ، وقال الفارسي : تخفّف ، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً .

* * *

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تلي « ما » ليت ، فتعمل ، وتُهمل . ولايليها الفعل بحال [٣] في الأصحّ . والباقي فلا تعمل . وجوّزه الزّجّاجيّ فيها . والزجّاج ، والحريريّ [٤] في لعلّ ، وكأنّ [٥] . وأوجبه الفرّاء في ليت ، ولعلّ . وهي زائدة كافّة . وقيل : نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً . وقيل : نافية ، والأكثر أنّ (إنْ) معها تفيد الحصر . وأنكره أبو حيّان . قال التّنُّوخيّ والزّمخشري والبيضاوي : وإنّ .

(ش) [٦] : توصل ليت بـ « ما » ، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ « ما » . وروى بالوجهين قوله :

٥٤٢ — * قالت : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا [٧] *

ويوصل بها الباقي ، فتكفّها عن العمل . وتلزم الإهمال نحو : « إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ [٨] » ، « أنّما إلهُكم إلهٌ واحدٌ [٩] » ، والفرق بينها [١٠] وبين ليت : أنّ ليت أشبه بالأفعال منها ، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي . وأنّها باقية الاختصاص

---

(١) ب فقط « الفارسي » . (٢) أ ، ب : « ونوى » .

(٣) ب « ولا يليها الفعل الفعل في الأصحّ » بتكرار كلمة « الفعل » . وإسقاط كلمة : « بحال » ، تحريف .

(٤) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصريّ ؛ الإمام أبو محمّد الحريري . مات بالبصرة ٥١٦ .

(٥) ط : « وكان » . تحريف . (٦) « ش » سقطت من أ .

(٧) للنابغة الذبياني . ديوانه ٢٧ ، وعجزه :

* إلى حمامتِنا ونِصفُه فقَدِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٢ ، والإنصاف ٤٧٩ .

وأوضح المسالك رقم ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ : ٥٨ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٨) النساء ١٧١ . (٩) الكهف ١١٠ .

(١٠) ب فقط : « بينهما » . بألف التثنية .

بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو : « إنّما يُوحَى إليَّ [١] » . « أنّما خلَقْنَاكُم عبَثاً [٢] » . «كأنّما يُساقون إلى الموت[٣] » .

٥٤٣ — * ولَكِنّما أسعَى لِمَجْدٍ مُؤثَّلٍ [٤] *

٥٤٤ — .. لعَلّمَا أضاءت لك النّارُ الحِمَار المُقَيّدا [٥]

فلهذا تعيّن فيها [٦] الإلغاء .

وجاز في (ليت) الإعمال راعيـاً لقوة اختصاصها ، والإهمال إلحاقاً بأخواتها .

قال أبو حيّان : ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القَزْوِينيّ في النحو ، ذكر فيه : أن ليتما تليها الجملة الفعْليّة ، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين ، لكن الأخفش على سعة حفظه [٧] قال : إنه لم يسمع قط : ليتما يقوم زيد .

ونقل أبو حيّان عن الفراء : أنه جوَّز إيلاء الفعل [٨] ليت ، لأنها بمعنى : « لو ». وأنشد حفظه الله [٩] .

٥٤٥ — * فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنّي ساعةً [١٠] *

وخرّجه البصريون على حذف الاسم .

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين[١١] [١٤٤] بقولي : ولا يليها الفعل بحال، أي

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) المؤمنون ١١٥ .

(٣) الأنفال ٦ : « إلى الموت » سقطت من ب ، ط .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٣٩ . وعجزه :
* وقد يُدْرِكُ المجْدَ المُؤثّلَ أمْثَالي *
انظر : شرح شواهد المغني ص ٦٤٢ . وفي أ : « يسعى » مكان : « أسعى » ، تحريف .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢١٣ ، وتمامه :
* أعد نظراً يا عبد قيس * ... الخ
من شواهد : « الإيضاح ١٢٧ ، وشذور الذهب ٢٧٩ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٦) أو ط : « فيه » مكان : « فيها » .

(٧) كلمة : « حفظه » سقطت من ط .

(٨) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « الله » سقطت من ط .

(١٠) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

(١١) أ ، ب : « الحالتين » .

لا [١] مع (ما) ، ولا مجرّدة [٢] .

ويحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال :

وذهب الزّجّاجيّ : إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع . حكى : « إنّما زيداً قائم »، ويقاس في الباقي . ووافقه الزمخشري وابن مالك ، ونقله عن ابن السّرّاج .

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع : إلى أنه يجوز[٣] في ليت، ولعلّ وكأنّ[٤] خاصة .

ويتعيّن الإلغاء في : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ . وعُزي إلى الأخفش . ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَرِ، فإنّهن لا يُغَيّرْنَ مع الابتداء .

وذهب الفرّاء : إلى وجوب[٥] الإعمال في ليت ، ولعلّ ، ولم يجوّز فيهما الإلغاء .

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِراً على السّماع . وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها [٦] . ثم « ما » المذكورة زائدة كافة عن العمل ، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل . هذا هو المعروف .

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين : أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم : والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، ومفسّرة لها كالتي بعد [٧] ضمير الشأن .

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ : أنها نافية ، واستدلّ بأنها أفادت[٨] معها : الحصر نحو : « إنما الله إلهٌ واحِدٌ [٩] » كإفادة [١٠] النّفي والإثبات بإلاّ .

---

(١) سقطت : « لا » من ط .

(٢) ط : « وما لا مجرّدة » ، بزيادة « ما » ، تحريف .

(٣) ب : « لا يجوز » بزيادة : « لا » النافية . (٤) ط : « وكان » تحريف .

(٥) أ فقط : « إلى جواز » مكان : « إلى وجوب » . (٦) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٧) كلمة : « بعد » سقطت من ب ، ومكانها بياض .

(٨) العبارة في ا ، ب : «أفادت معنى الحصر» .

(٩) النساء ١٧١ . (١٠) أ ، ب : « كما أفاده »

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين . وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم : أبو حيّان .

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة : أنّما المفتوحة . فقال : إنها تفيد الحصر ، لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « قل إنّما يُوحَى إليّ أنّما إلـٰهُكم إلـٰهٌ وَاحِدٌ [١] »، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد .

وأجيب بأنه حصر مقيّد ، إذ الخطاب مع المشركين ، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك [٢] ، فهو قصر قلْبٍ على حَدّ : « ومَا مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٣] » إذ ليست[٤] صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرّسالة ، وإن كان قصر إفراد .

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ [٥]. وسبقه التّنُوخيّ [٦] في (الأقصى القريب) [٧] . ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت .

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) أ : « الاشتراك » ، تحريف .

(٣) آل عمران ١٤٤ .

(٤) ب : « أنت » مكان « ليست » تحريف .

(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمّد بن علي ، أبو الخير ، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاويّ . له : شرح الكافية لابن الحاجب مات ٦٨٥ .

(٦) هو : الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي المتوفي ٧٤٨ .

(٧) اسمه في كشف الظنون حـ ١ نهر ١٣٧ : « أقصى القُرْب » .

لا النافيَة للجنسْ

(ص)[١] : مسألةٌ : كإنَّ[٢] (لا) إنْ لم تتكرّر ، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها ، لَكِنْ إنْ كان غير مضاف ، ولا شبيهه ، ركّب معها ، وبني على ما ينصب به .

وتمنعه الباء غالباً . وقيل : معرب[٣] مطلقاً ، وقيل : مثنىً[٤] وجمعاً . وقيل : إن ركبت لم تعمل في الخبر . قيل[٥] : ولا الاسم . وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه ، أو يفتح ؟ أقوال : والأصحّ جواز الأخيرين .

ويجب تنكير الخبر ، وتأخيره ولو ظرفاً . وذكره إنْ جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً[٦] . والتزمه تميم . ويكثر[٧] مع إلاّ . ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم ، وقيل : « لا » معه . وقيل : ضمير الخبر . وقيل : خبراً لـ « لا » مع اسمها .

ويجوز نصبه خلافاً للجَرْمي . وربّما حذف الاسم دونه . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » . وربّما ركّب مع لا الزائدة .

والجمهور : أن « لا أبالك » ، ولا « يدي لك » مضافٌ ، واللام زائدة . وابن مالك : عومل كهو . واللام متعلقة بمقدّر[٨] غير خبر .

والمختار وفاقاً لأبي عليّ[٩] ، وابن يسعون ، وابن الطّراوة : على لغة القصر . (ولك) الخبر .

ولا تحذف اللاّم اختياراً . ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس . وقيل : الخلف في

(١) (ص) سقطت من أ .
(٢) ط : «كان . تحريف .
(٣) أ : «يعرب» بالياء .
(٤) ط : «مبني» بالباء والنون ، تحريف .
(٥) كلمة : «قيل» سقطت من ب .
(٦) أ ، ب : «غالب» بالرفع .
(٧) ب : «ويكسر» بالسين ، تحريف .
(٨) كلمة : «بمقدر» سقطت من أ
(٩) أ ، ب : «الفارسيّ» .

الناقص ، ويجوز باعتراض . والجمهور ينزع [١] تنوين شبه مضاف . وجوّزه ابن مالك بقلّة [٢] ، وابن كيسان بِحُسْن .

وبني أهل بغداد النّكرة إن عملت في ظَرْف . والكوفية : المطوّل . ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ، ومضاف لِكُنْيَة ، ولله ، والرحمن ، والعزيز . وللفرّاء [٣] في ضمير غائب ، وإشارة .

(ش) [٤] : تعمل [٥] « لا » عمل إنّ إلحاقاً بها ، لمشابهتها لها [٦] في التصدير [٧] والدّخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلْحَاقُها بليس قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال . وله شروط :

الأول : ألاّ تكرّر ، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها ، بل يجوز - كما سيأتي - في التوابع .

الثاني : أن يقصد بها النفي العام ، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم . فإن لم يقصد العموم ، فتارة تلغى ، وتارة تعمل عمل ليس .

الثالث : أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ، لأن عموم النفي [١٤٥] لا يتصوّر فيها . وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فأجاز [٨] الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد . والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد [٩] ، أو لله ، او الرّحمن ، والعزيز ، نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز .

---

(١) أ ، ب : « لا ينزع » بزيادة لا النافية ، تحريف. وانظر الشرح .
(٢) ب : « نقلة » بالنون ، والقاف ، تحريف .
(٣) أ ، ط : « والفرّاء » .
(٤) (ش) سقطت من أ .
(٥) في أ : « لا تعمل عمل إن » بتقديم : « لا » تحريف .
(٦) لفظ : « لها » سقط من أ .
(٧) أ ، ب : « في النصب » مكان : « في التصدير » . تحريف .
(٨) ب فقط : « أجاز » » .
(٩) ب : « أيا محمد » بالياء المثناة ، مكان : « أبا » ، تحريف .

ووافقه الفرّاء على لا عبد الله . قال : لأنه حرف مستعمل [١] : يقال لكل أحد : عبد الله . وخالفه في الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما [٢] ، كما لزم عبد الله .

والكسائيّ : قاسهما عليه [٣] . وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك . وكل ذلك خطأ عند البصريين .

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرى بَعْدَه ، وإذا هَلَكَ قَيْصَر ، فلا قَيْصَر بَعْده » . وقوله : « قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها [٤] » . وقول الشاعر :

٥٤٦ — * تَكِدْن ولا أُمَيّةَ في البِلادِ [٥] *

وقوله :

٥٤٧ — * لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لِلْمَطِيِّ [٦] *

---

(١) في أ : « تارة يستعمل » بزيادة : « تارة » وبالياء في « يستعمل » .

(٢) ب : « لم يكن بها » مكان : « لم يلزم فيهما » . (٣) أ فقط : « عليها » .

(٤) نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه كما في شرح الجامع : لا شطر بيت ، ولهذا لم يذكره العيني في شواهده . وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . فقول البعض هو من كلام علي رضي الله عنه ، وهو من الكامل ، ودخله « الوقْص » في جزأيه : الأول والثاني خبط فاحش » . انظر حاشية الصبان ٢ : ٤ .

(٥) لعبدالله بن الزّبير الأسدي .

* أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والأشموني ٢ : ٤

وفي أ ، ب : « يكون » مكان : « تكدن » ، و « أمير » مكان : « أمية » ، وفي ط : « يكون » مكان : « تكدن » . كله تحريف صوابه من كتب النحو والشواهد .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٢٤ إلى بعض بني دبير . وعجزه .

* ولا فتىً مثْل ابن خيْبريّ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والخزانة ٢ : ٩٨ ، والأشموني ٢ : ٤ . =

وقوله :

٥٤٨ ــ * تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ (١) *

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير : « مثل » .

وأمّا قولهم : «لا أبا لك» ، و«لا أخا لك» ، و«لا يَدَيْ لك» ، و«لا غلامي لك» ، قال :

٥٤٩ ــ أَهَدموا بَيْتَكَ لا أبا لَكَـا وزعموا أنّكَ لا أخا لَكَا (٢)

وقال :

٥٥٠ ــ لا تُعْنِيَنَّ بما أسبابُه عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامرىءٍ إلّا بما قُدِرَا (٣)

ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلّق (٤) ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كهي في : « مثلك » و « غيرك » ، لأنه لم يقصد في أب ، أو أخ معيّن ، فلم تعمل « لا » في معرفة ، وزيدت اللام تحسيناً للفظ ، لئلا تدخل لا على ما ظاهرة التعريف (٥) .

= وفي أ : « لاهيم » مكان : « لا هيثم » ، تحريف . وفي ط : « لاهيتم » بالتاء تحريف أيضاً . وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل . وابن خيبري : هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة إلى جدّه الرابع .

(١) قائله مجهول . وعجزه .

« يرئ من الحمّى سليم الجوانح »

انظر الدرر ١ : ١٢٤ .

(٢) نسبه سيبويه ١ : ١٧٦ لابن همّام السلولي .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) أ فقط : « ولا تتعلّق » بتاءين .

(٥) ترتيب هذا النص في أ . ب متفق . ولكنه في ط مختلف .

ففي أ ، ب بعد قوله : « وأما قولهم : لا أبا لك ولا أخا لك ، ولا يدي لك ، ولا غلامي لك يقول : « فزيدت اللام » الخ . ثم يقول : « ففيه أقوال » ويسرد القول الأول إلى أن يصل إلى قوله : « فلم تعمل لا في معرفة » ثم يستدل بالبيتين المذكورين . مع ملاحظة أن الاختلاف في التّرتيب فقط . وأما النص فإنه كامل في النسخ الثلاث .

الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها [١] . وهي متعلّقة بمحذوف . والخبر أيضاً محذوف . وعليه هشام ، وابن كيسان . واختاره ابن مالك . قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر . والمجرور باللام هو الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن يَسْعون ، وابن الطّراوة . وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أب لك ، ولا أخ لك ، ولا يَدَيْن لك قال :

٥٥١ — * أبي الإسلام لا أب لي سِواه [٢] *

وقال :

٥٥٢ — * تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمَرْءِ صَارِفاً [٣] *

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام .

وردّ بحذفها في الضرورة . قال :

٥٥٣ — أبِا المَوْت الذي لابُدّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني [٤]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةٍ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر

---

(١) في أ : «بها» مكان : «لها» .

(٢) لنهار بن توسعة اليشكري . وعجزه :

* إذا افتخروا بقيس أو تميم *

انظر الدرر ١ : ١٢٥.

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* عنايته عن مَظْهر العبرَات *

وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) لأبي حيّة النميري .

انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٩٦ ، والعقد الفريد ٢ : ٤٨٨ .

نحو : لا أبا اليوم لك ، ولا يدي — بها — لك . وجوّزه يونس في الاختيار . كذا حكاه ابن مالك .

وقال أبو حيّان : الذي في كتاب سيبويه : أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف (١) بين النّاقص والتّام ، فيجيزه بالأول دون الثاني .

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها ، ولا في باب كان ، فلا يجوز : إن عندك زيداً مقيم ، وإن اليوم زيداً (٢) مسافر ، وكذا في (٣) كان . فإذن لا فرق بين الناقص والتام .

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو : لا أبا — فاعلم — لك .

الشرط الرابع : ألاّ يفصل بين « لا » والنكرة بشيء ، فإن فصل تعيّن الرفع لضعفها عن درجة إنّ نحو : « لاَ فِيهَا غَوْلٌ (٤) » .

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى(٥) : « لا — كذلك — رجلاً » ، و« لا — كزيد — رجلاً » ، و« لا كالعشية (٦) زائراً » .

وأجيب بأنّ اسم « لا » في الأولّين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تمييز . والثالث(٧) على معنى : لا أرى .

الشرط الخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير « لا (٨) » ، بخلاف نحو : جئت بلا زاد ، فإن النكرة فيه معمولة للباء ، ونحو : « لا مرحباً بهم » ، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر .

فإذا اجتمعت هذه (٩) الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر

---

(١) ط : « في الظرف » بوضع « في » مكان : « الباء » ، تحريف .
(٢) في أ : « إن عندك زيدٌ مقيم وإن اليوم زيدٌ » برفع « زيد » في الجملتين ، تحريف .
(٣) « في » سقطت من أ . (٤) الصّافّات ٤٧ .
(٥) في أ : « على » مكان : « حكى » ، تحريف . (٦) أ : « الفتية » بالفاء والتاء ، تحريف .
(٧) ط فقط . « والثاني » ، تحريف . والمقصود بالثالث المثال الثالث : وهو : « ولا كالعشيّة زائراً » .
(٨) أ ، ب : « لغيرها » مكان : « لغير لا » . (٩) كلمة : « هذه » سقطت من ط .

نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو : لا صاحب بِرٍّ ممقوت ، أو شبهه [١] بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو : لا طالِعاً جَبَلاً حاضرٌ ، ولا راغِباً في الشَّرِّ محمودٌ .

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهه [١٤٦] رُكِّب معها وبُني [٢] .هذا مذهب أكثر البصريين .

واختلف في موجب البناء ، فقيل : تضمنّه معنى « مِنْ » ، كأنّ [٣] قائلاً قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار [٤] ، لأنّ نفي « لا » عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام . وكذلك [٥] صرح بـ « من » في بعض المواضع ، قال :

٥٥٤ — * ألاَ لاَ مِنْ سَبِيلِ إلى هِنْـــد [٦] *

وصححه ابن عصفور . وردّ بان المتضمِّن معنى « من » هو « لا » : لا الاسم .

وقيل : تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل . وصححه ابن الصّائغ . ونقل عن سيبويه . وقيل : لتضمّنه [٧] معنى اللام الاستغراقية . وَرُدَّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أمْس الدابر .

وذهب الجَرْمي والزّجاجي والسِّيرافي ، والرّمّاني : إلى أن المفرد معها معـــرب أيضاً . وحذف التنوين منه تخفيفاً [٨] لا بناء . ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى ، وبــأنه لم يعهد حذف التنوين إلاّ لمنع صرفٍ أو إضافة ، أو وصف العلَـــم بابن ، أو ملاقاة ساكن ، أو وقْف ، أو بناء . وهذا ليس واحداً مما قبل البناء ، فتعيّن البناء .

وذهب المبرّد : إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها . لأنه لم يعهد فيهمـــا

---

(١) ب : « أو شبهها به » .

(٢) ط : « على هذا مذهب البصريين » بزيادة : « على » .

(٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) المثال في ب : « لا رجل في الدار يجيبه » .

(٥) أ . ب : « ولذلك » باللام .

(٦) قائله مجهول وهو قطعة من بيت ، تمامه .

* فقام يذَودُ النّاسَ عَنْها بسيفه وقال : ... الخ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٩ .

(٧) ط فقط : « تضمنه » بدون اللام .

(٨) ب : « تحويفاً » مكان : « تخفيفاً » ، تحريف .

التركيب مع شيء آخر ، بل ، ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع [١] مبنيّان . ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء ، فكذا هنا . وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به . فالمفرد ، وجمع التّكسير على الفتح نحو : لا رجل ، ولا رجال في الدار . والمثنى والجمع على الياء كقوله :

٥٥٥ — * تعزّ ، فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا [٢] *

وقوله :

٥٥٦ — * أرَى الرَّبْعَ لا أهْلِين في عَرَصَاته [٣] *

وقوله :

٥٥٧ — يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنين ولا آ باءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُئُونُ [٤]

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ، لأنّه علامة نصبه .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح ، وعليه المازني والفارسيّ [٥] .

الثالث : جواز الأمرين ، وهو الصحيح للسماع ، فقد روى بالوجهين قوله :

---

(١) في أ فقط : « مثنى ولا جمع » بزيادة : « لا » النافية .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولَكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٧ ، وشذور الذهب ٨٣ ، والأشموني ٢ : ٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* ومن قبلُ عن أهْليه كان يضيقُ *

انظر الدرر ١ : ١٢٦ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٨ ، والأشموني ٢ : ٧ .

وفي أ : « علمتم » مكان : « عنتهم » ، تحريف . وفي ط : « قد علتهم » باللام ، تحريف .

(٥) في أ : « الفارسي والمازني » على التقديم والتأخير .

٥٥٨ — ٭ ولا لذّات للشّـيب [١] ٭

وقوله :

٥٥٩ — لا سابغات ولا جَأْوَاءَ باسِلَةً [٢]

قال أبو حيّان: وفرع بعض[٣] أصحابنا بناء [٤] الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ . فمن قال : إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر . ومن قال : إنها [٥] حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر ، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات ، و « لا » . ومن جوّز الوجهين راعى الأمرين . ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً ، فلا ينوّن [٦] كما هو ظاهر .

وإن بني على الكسر فقيل : لا ينوّن ، وعليه الأكثرون ، كما لا يُنوّن في النداء نحو : يا مسلمات . وبه ورد البيتان السّابقان .

وقيل : ينوّن ، وعليه ابن [٧] الدّهان وابن خروف ، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت [٨] في : لا مسلمين لك [٩] .

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو : لا مسلماتِ زيد لك ، أو لا مسلمات لك .

---

(١) قطعة من بيت لسلامة بن جندل التميميّ ، وهو بتمامه:

أوْدَى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ ، ولا لذّاتِ للشّيبِ

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٦ ، وروايته : « إن الشباب » مكان : « أودى الشباب » . وابن عقيل ١ : ١٤٣ ، والأشموني ٢ : ٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه

٭ تَقِيي المَنُونَ لدَى اسْتِيفَاءِ آجالِ ٭

من شواهد الأشموني ٢ : ٩ . وفي أ : « بأسلحة » ، مكان : « باسلة » ، تحريف .

(٣) كلمة : « بعض » سقطت من أ

(٤) كلمة : « بناء » سقطت من ب ، ط . (٥) « إنها » سقطت من ب . ط .

(٦) في أ : « فلا تنوين » .

(٧) « ابن » سقطت من أ . وقد سبقت ترجمة ابن الدّهان ٢ : ٤٦ (٨) أ : « يثبت » مكان : « ثبت » .

(٩) أ : « مسلمين لك » بإسقاط لا النافية ، تحريف .

ومن قوله بعد ذلك : « فإن أضيف » إلى قوله : « ويمنع التركيب » سقط من أ .

ويمنع[١] التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو : بلا زاد . وسمع [٢] : « جئت بلا شيْءَ » بالفتح ، وهو نادر .

والإجماع على ان « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبّرد، والسيرافي، وجماعة . وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ .

وقيل : إنها لم تعمل فيه [٣] شيئاً، بل « لا » مع النكرة[٤] في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ . وصححه أبو حيان ، وعزاه لسيبويه .

واستدل لجواز [٥] الإتباع هنا [٦] بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنّ .

وذهب بعضهم : إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب ، لأنها [٧] صارت منه بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل] :

الأولى : يجب تنكير خبر « لا » ، لأن اسمها نكرة ، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخره عنها ، وعن الاسم ، ولو كان ظرفاً او مجروراً لِضَعْفِها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ، ولا بأجنبيّ .

الثانية : حذف خبر هذا الباب – إن علم – غالب [٨] في لغة الحجاز ، ملتزم في [٩] لغَة تميم ، وطيّء ، فلم يلفظوا به أصلاً نحو : « لاَ ضَيْرَ [١٠] » . « فَلا فَوْتَ [١١] ». و« لا ضَرَرَ ولا ضِرار » . و« لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ »، « لا بأس » .

وإنما كثر أو وجب، لأن « لا » ، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة

---

(١) أ : « ومنع » مكان : « ويمنع » .
(٢) أ : « ومنع » مكان : « وسمع » ، تحريف .
(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .
(٤) ط : « المنكرة » بالميم . تحريف .
(٥) أ ، ب : « بجواز » بالباء .
(٦) ب فقط : « هذا » مكان : « هنا » ، تحريف .
(٧) ب : « لا أنها » مكان : « لأنها » ، تحريف .
(٨) ب : فقط : « غالباً » بالنصب .
(٩) « لغة الحجاز ، ملتزم في » سقطت هذه العبارة من ب .
(١٠) الشعراء ٥ .
(١١) سبأ ٥١ .

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» ، ونعم ، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً . وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : « لا إلَـه إلا الله [1] » ، « لا حَوْل ولا قُوَّة إلاّ بالله » .

وإنْ لم يعلم بقرينة قالِيـّة [2] أو حالِيـّة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب . نحو : لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ الله . قال ابن مالك : ومن [١٤٧] نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط ، لأن حذف خبرِ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . يشير إلى الزمخشريّ والجُزُوليّ .

وربما حذف الاسم وبقي الخبر ، قالوا : « لا عليك » ، أي لا بأس عليك . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » .

الثالثة : إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو : « لا سيف إلا ذو الفَقَار [3] ، وذَا الفَقَار » . « ولاَ إلَـهَ إلاّ اللهُ ، وإلاّ اللهَ » ، فالنصب على الاستثناء .

ومنعه الجَرْمي ، قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إلهٌ .

ورُدّ بأنه تَمّ بالإضمار والرفع على البَدَل من مَحلّ الاسم .

وقيل : من محل « لا » مع اسمها . وقيل : من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . وقيل : على خبر لا مع [4] اسمها ، لأنهما في محل رفع بالابتداء .

الرابعة : نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله :

٥٦٠ — * لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوبَ لَهَا [5] *

(١) الصافّات ٣٥ . (٢) القول ، والقال ، والقيل ، والقالة ، مصدر : « قال » .

(٣) ذو الفَقَار بفتح الفاء : سيف العاص بن مُنَبِّه قتل يوم بدر كافراً ، فصار سيفه إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم ثم صار إلى عليّ .

(٤) أ ، ب : « على الخبر للا مع اسمها » .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٨٣ . وعجزه .

* إذاً لَلاَمَ ذَوُو أحْسابِها عُمَرا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٤ .

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه[1] مجرد اللّفظ . وهو نظير تشبيه « ما » الموصولة بـ « ما » النافية في زيادة أن بعدها .

الخامسة : الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده [2] يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً . وذهب ابن كَيسان : إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراء له مُجْرَى المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام .

وذهب ابن مالك : إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله :

٥٦١ — * أراني ولا كُفْران لله آيَــةً [3] *

وذهب البغداديون : إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : « ولا جِدَال في الْحَجّ[4] » ، بخلاف المفعول الصريح .

وذهب الكوفيون : إلى جواز بناء الاسم المطوّلَ نحو : لا قائل قولاً حسناً . ولا ضارِبَ ضرباً كثيراً .

* * *

(ص) : وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهاماً خلافاً لَلشَّلَوْبِين فلا تغير [5] . وتمنياً فلا تلغى ، ولا خبر [6] ، ولو مقدّر [7] ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد .

---

(١) ط : « المحوظ فيه » . تحريف

(٢) عبارة ب : « إذا كان عاملاً فيها بعد » ، تحريف .

(٣) يذكر صاحب الدرر ١ : ٢٨ أن البيت لكثيّر عزّة ، وروايته :

ولم أر من ليلي نوالاً أعــده   ألا رُبّما طالبت غير منيل

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وعجزه في الدرر ١ : ١٢٧ .

* لِنَفْسِيَ لقد طالبْتُ غَيْر منيل .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠ ، فقد نسبه محققه إلى ابن الدمينة ديوانه ٨٦ .

وفي أ : « ولا كران » مكان : « ولا كفران » ، تحريف . وفي ط : « بالله » مكان « لِلّه » .

(٤) البقرة ١٩٧ . (٥) ب : « فلا يغير » بالياء .

(٦) أ ، ب : « ولا خبراً » بالنصب . (٧) أ : « ولو » مكان : « ولا » . ط : «ولا مقدراً» بالنصب

(ش) : إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » كانت على معان :

أحدها : أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ، ولا توبيخ خلافاً للشَّلَوْبين ، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله :

٥٦٢ — ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لها جَلَدٌ [١] *

الثاني : أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير ، والإنكار ، والتوبيخ كقوله [٢] :

٥٦٣ — * ألا طِعانَ ألاَ فُرْسانَ عَادِيَةً [٣] *

وقوله :

٥٦٤ — ألا ارْعِواء لمن ولّت شَبِيبتُهُ [٤] *

وحكم لا في هذين المعنيين [٥] حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها ، وإعمالها عمل إنّ ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث : أن يدخلها معنى التّمني . فمذهب سيبويه والخليل والجرمي : أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة ، ولا يكون لها خبر ، لا في اللّفظ . ولا في التقدير [٦] ، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة . ولا يُلغَى [٧] بحال . ولا تعمل عمل « ليس »

---

(١) نسب لمجنون بني عامر . وعجزه :

* إذَا ألاَقِي الذّي لاقاهُ أمْثالِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٥ .

(٢) « كقوله » سقطت من أ .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت ، وقيل : لخداش بن زهير وعجزه :

* إلاّ تجشُّؤُكُمْ حَوْلَ التّنانيرِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٨ ، والأشموني ٢ : ١٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وآذنَتْ بِمَشيبٍ بعده هرَمْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢١٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤٦ .

(٥) كلمة : « المعنيين » سقطت من أ.

(٦) « ولا في التقدير » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٧) رسمت في أ : « يلغا » بالألف .

نحو : ألا غُلام لي ، ألا ماءَ بارداً[١] وألا أُبالي ، ألا غُلاَمَ لي[٢] ، ألا غُلاَميْن ، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً [٣] .

وذهب المبرّد والمازني إلى جعلها كالمجردّة ؛ فيكون لها خبر في اللفظ ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع . ويجوز أن تلغى ، وأن تعمل عمل ليس .

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى : أنَّ التّمنيّ واقعٌ على اسم لا على الأول ، وعلى الخبر على الثاني . ومن شواهدها قوله :

٥٦٥ — ألا عُمْرَ ولّى مُستطاعٌ رجُوعه فَيَرْأبَ ما أثْأت يَدُ الغَفَلاتِ[٤]

و « مستطاع » خبر «رجوعه» ، والجملة صفة .

[تكرار لا]

(ص) : مسألة : يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل ، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل ، وفي المفرد من[٥] خبر منفيّ بها ونعت ، وحال ، وماض لفظاً ومعنىً ، وقد يغني حرف نفي . ويعترض [٦] بين جار ومجرور [٧] . وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ « غير » مضافاً .

(ش) : إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل ، أو لكون مدخولها معرفة[٨] ، فمذهب سيبويه والجمهور : لزوم[٩] تكرارها ، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم

(١) ط : « بارد » تحريف

(٢) ط : « ألا غلامي لي » بالياء ، تحريف . وقد كرّر المثال في العبارة

(٣) العبارة في أ : « وألا عسلاً بارداً حلواً » باسقاط ماء ، ورفع «حلو» ، تحريف ، وفي ط : سقطت كلمتا : « ألا ماء » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٧ ، وقد أغفله صاحب الدرر . وفي ط : « يستطاع » بالياء .

(٥) في ب «وفي المبرّد المفرد من خبر» ، تحريف.

(٦) أ: «وتعوض» مكان: «وتعترض» ، تحريف. وفي ط: «وتعرض» .

(٧) «بين الحال والمجرور» ، تحريف.

(٨) ط: « ممعرفة» . تحريف

(٩) ب فقط : « لزم ».

أو لأن العرب جعلتها في جواب : من سأل بالهمزة وأم . والسؤال [١٤٨] بهما لابد فيه من العطف ، فكذلك الجواب .

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل [١] والمعرفة ألاّ تكرر كقوله :

٥٦٦ ــ بَكَتْ أسفاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمّ آذنت رَكائِبُهَا ألاّ إلينا رجُوعُهـا [٢]

وقوله :

٥٦٧ ــ * لا أنت شَانِيَةٌ مِنْ شَأْنِنا شَانِي [٣] *

وذلك عند الجمهور ضرورة . نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر [٤] نحو : « لا نولك [٥] أن تفعل » ، لأنه ضُمِّنَ معنى : لا ينبغي لك [٦] . وكذا : « لا بك السوء » لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع ــ كما سيأتي [٧] .

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد . ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله :

٥٦٨ ــ * حَيَاتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ [٨] *

---

(١) ب : « الفعل » مكان : « الفصل » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والخزانة ٢ : ٨٨ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

(٣) قائله مجهول :
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٥ . والأشموني ٢ : ٥ وصدره :
* أشاءُ ما شئتِ حتّى لا أزال لما *
وفي ط : « شانئة من شاننا »

(٤) ط فقط : « يكرر » بالياء .

(٥) يقال : « نولك أن تفعل كذا » ونوالُك . ومِنوَالُكَ أي : ينبغي لك .
وفي أ : « لا قولك » بالقاف ، تحريف .

(٦) « لَكَ » سقطت من ب ، ط .

(٧) « المضارع كما سيأتي » سقطت العبارة من أ ، ب .

(٨) في الدرر ١ : ١٢٩ : أنه لم يعثر على قائله ، وفي سيبويه نسب لرجل من بني سلول . وصدره :
* وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، وابن يعيش ٢ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

وقوله :

٥٦٩ – قَهَرْتَ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصبةٍ ولكِنْ بأنواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ (١).

وتتكرر (٢) أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو : زيد لا قام ولا قعد ، فلم يبق شيء لا (٣) تتكرر فيه سوى المضارع نحو : زيد لا يقوم .

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها . وهو قليل كقوله :

٥٧٠ – • فلا هو أبْداها ولم يَتَجَمْجَمِ (٤) •

وتزاد « لا » بين الجار والمجرور ، فيتخطاها الجار كقولهم : جئت بلا زاد .

• • •

(١) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨ .

(٢) ب : « وتكرر » بالتاء ، و ط : « ويتكرر » بالياء .

(٣) ط فقط : « إلاّ » مكان : لا .

(٤) لزهير . وصدره .

• وكان طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنّةٍ •

انظر : المعلقات العشر ص ٨٢ .

ظنّ وأخواتها

(ص) : الرابع : الأفعال الدّالّة على ظن : كحجا يحجو ، لا لغلبة ، وَقَصْدٍ وَرَدّ ، وَسَوْقٍ ، وكَتْم ، وحِفْظ وإقامة وبُخْل .

وعدّ لا لحساب . وأنكره أكثر البصريّة .

وزعم لا لكفالة ، ورياسة ، وسِمَن وهُزال .

وجعل لا لتصيير ، وإيجاد ، وإيجاب ، وترتيب ، ومقاربة .

وهَبْ جامداً . ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ . وأنكره البصريّة .

أو يقين كَعَلِمَ ، لا لِعُلْمَةٍ وعرفان .

ووجد لا لإصابة . وغِنىً[1] ، وحُزْن ، وحِقْد .

وألفى ، كهي . وأنكرها[2] البصريّة . ودرى لا لختل . وأنكرها المغاربة . وتعلّمْ كاعلم جامداً . وقال أبو حيّان : تتصرّف أو هما كظن ، لا لتهمة . وأنكر العبدريّ كونها لِلْعِلْمْ . وزعمها الفرّاء للكذب . وحسبَ لا لِلَوْن[3] . وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلْع[4] . ورأى لا لإبصار . وضرب رِئة[5] . قال الفارسيّ وابن مالك : ولا رأى . وما مرّ[6] قلبيّ . أو تحويل كصيّر ، وأصار . وجعل . وهَبْ[7] جامداً . وَرَدّ ، وكذا

(١) أ : «أو تمن» بالتاء والميم مكان : «أو غني» ، تحريف .

(٢) ب فقط : «وأنكره» .

(٣) ب : «لا لكون» ، تحريف . و ط : «لا لون» .

(٤) أ فقط : «طلع» بالطاء ، وهو تحريف . وانظر الشّرح .

(٥) أ : «وحزب ربه» بالباء ، تحريف . وانظر الشرح .

(٦) أ : «وما صد» بالصاد والدال : مكان : «وما مرّ» ، تحريف .

(٧) ط : «ووهب» .

ترك . واتّخذ وتَخِذ [1] في الأصح .

وألحق العرب بأرى العلمية « الحُلْميّة » . والأخفش بعلم : « سمعَ » معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت . وقوم بصيّر : «ضرب» مع مَثَل ،وابن أبي الربيع : مطلقاً . وهشام : عرف وأبصر . وابن دُرُستويه : أصاب وصادف ، وغادر . وابن أفلح : أكان . وخطّاب : كل متعدّ لِواحدٍ [2] ضُمِّن تحويلاً . وبعضٌ : خَلَقَ [3] . والسّكّاكِيّ : توهّم وتيقّن ، وشعر وتبين ، وأصاب [4] واعتقد ، وتمنى وودّ ، وهبْ كاحسب

(ش) : الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ،فتنصبهما مفعولين، وهي أربعة أنواع :

الأول : ما دلّ على ظنّ في الخبر ، وهو خمسة أفعال : أحدها : حجا. والمضارع يحجو . قال :

٥٧١ — * قد كنت أحْجُو أبا عَمْرو أخا ثِقَةٍ [5] *

أي : أظن . فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة ، أو قَصد ، أو ردّ أو ساق ، أو كَتَم ، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط . أو بمعنى : أقام أو بَخِلَ فلازمة .

ثانيها : عدّ : أثبتها الكوفيّون ، وبعض البصريين [6] . ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله :

٥٧٢ — * فلا تَعْدُد الْمولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى [7] *

---

(١) كلمة : « وتخذ » سقطت من ط .

(٢) أ : « كل متعدّي » بإثبات الياء ، تحريف وفي النسخ الثلاث « واحد » بدون لام الجرّ .

(٣) « خلق » رسمت في أ هكذا « معه » . تحريف. (٤) كلمة : « وأصاب » سقطت من ط .

(٥) قيل لتميم بن مقبل . وقيل لغيره . وعجزه :

* حتى ألَمّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والشذور ٣٥٧ ، والأشموني ٢ : ٢٣ .

(٦) ب : « وبعض البصريون » ، تحريف تَحويّ .

(٧) للنعمان بن بشير الأنصاري ، وعجزه :

* ولكنّما المولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ *

انظر : شعر النعمان بن بشير الأنصاري ص ١٥٩ .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢ .

وقوله :

٥٧٣ — * لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن (١) *

أي : لا تظن ، ولا أظن . وأنكرها أكثرهم . فإن كانت بمعنى :حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود (٢) تعدّت إلى واحد. وخرج عليه :

٥٧٤ — * تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضَل مَجْدِكُم (٣) *

على أن « أفضل » بدل .

ثالثها : زعم بمعنى : اعتقد، كقوله :

٥٧٥ — * زعمتني شيخاً ولست بشيخ (٤) *

وقوله :

٥٧٦ — * فإن تَزْعُميني كنتُ أَجْهلُ فيكُم (٥) *

ومصدره : الزَّعْم ، والزُّعْم (٦) .

---

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٣٠ إلى أبي دؤاد الإياديّ وعجزه :
* فَقْدُ مَنْ قد رُزِئْتُهُ الإعْدَامُ *

(٢) أ : « العدد » مكان : « المعدود » .

(٣) لجرير . ديوانه ٣٣٨ . وعجزه :
* بني ضَوْطَريَ لولا الكميّ المقنّعا *
من شواهد : المغني ١ : ٢١٦ ، والخزانة ١ : ٤٦١ : وروايته الديوان : « هلا » مكان : « لولا »
وفي أ : «غير البنين » مكان : « عقر النيب » ، تحريف . وفي ب : « غير النيب » ، تحريف .

(٤) لأبي أميّة الحنفيّ ، وعجزه :
* إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيباً *
شرح شذور الذهب ٣٥٨ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر .

(٥) لأبي ذؤيب. وعجزه:
* فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجهْل *
من شواهد : سيبويه ١ : ٦١ ، وابن عقيل ١ : ١٤٩ واللسان : زعم .

(٦) مثلثة الفاء كما في القاموس ، وقد سقطت كلمة : « الزعم » الثانية من أ.

وذكر صاحب (العَيْن) : أن الأحسن أن توقع على: « أنْ وأنّ » ؛ ولم يرد[1] في القرآن إلا كذلك .

قال السِّيرافي [2] : الزَّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ .

وقال ابن دُرَيد : أكثر ما يقع على الباطل . وفي (الإفصاح)[3] : زعم: بمعنى علم في قول سيبويه . وقال غيره : يكون بمعنى [4] : اعتقد ، فقد يكون عِلْماً ، وقد يكون تَنَكُّراً [5] ، ويكون أيضاً ظنّاً غالباً . وقيل : يكون بمعنى الكذب .

فإن كانت بمعنى :كفل تَعدّت إلى واحد [١٤٩] . والمصدر : الزعامة كقوله :

٥٧٧ — * على اللهِ أرزاقُ العِبادِ كما زَعَمْ [6] *

أو بمعنى :رَأَس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ . أو بمعنى :سَمِن أو هُزِلَ فلازمة . يقال : زعمت الشاة بمعنى : سَمِنت ، وبمعنى : هُزِلَتْ ؛

رابعاً : جعل بمعنى : اعتقد نحو : « وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذّين هُمْ عِبَادُ الرَّحْمن إناثاً [7] » . أي : اعتقدوهم . فإن كانت بمعنى : صيّر — فستأتي في أفعال التصيير . وبمعنى أوجد نحو : « وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ [8] » ، أو أوجب نحو : جعلت للعامل [9] كذا ، أو ألقى نحو : جعلت [10] بعضَ متاعي [11] على بعض تعدّت لِلى واحد[12] . أو بمعنى : المقاربة فقد مرّت في باب كاد .

---

(١) أ : « لم يرد » بإسقاط الواو .

(٢) « قال السِّيرافي » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « الإيضاح » مكان : « الإفصاح » .

(٤) كلمة : « بمعنى » سقطت من ب .

(٥) في ط : « تقليداً » مكان : « تنكّراً » ، تحريف .
وفي أ : « منكرا » .

(٦) لعمرو بن شأس . وصدره :

* تقول هلكنا إنْ هلكْتَ وإنّما *

وقبل الشاهد كما ورد في اللسان : « زعم » :

وعاذلةٍ تَخْشَى الرّدى أن يصيبني ... تَروحُ وتَغْدُو بالمَلامَةِ والقَسَم

(٧) الزخرف ١٩ .

(٨) الأنعام ١ .

(٩) أ : « جعلت العامل كذا » .

(١٠) كلمة : « جعلت » سقطت من ب .

(١١) أ : « بساطي » مكان : « متاعي » .

(١٢) ب : « لواحد » باللام .

خامسها : هب : أثبته الكوفية ، وابن عصفور ، وابن مالك كقوله :

٥٧٨ — فقلتأجِرْني أبا خالـــــدٍ وإلاّ فهبني امـرأً هـاَلِكا (١)

أي : ظنني ، وقوله :

٥٧٩ — فهبها أمّةً هلكتَ ضَياعَـــاً يزيدُ أميرها وأبو يَزيـدِ(٢)

وهي جامدة . ولم يستعمل منها سوى الأمر ، لا ماض ، ولا مضارع ، ولا وصف ، ولا أمر(٣) باللام . ويتصل به الضمير المؤنث(٤) ، والمثنى والجمع . وزعم الحريريّ...(٥) .

النوع الثاني : ما دلّ على يقين ، وهو خمسة أيضاً :

أحدها : علم نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات (٦) » ، فإن كانت بمعنى : عـرف تعدّت لواحد نحو : « لا تَعْلَمُون شَيْئاً (٧) » ، أو بمعنى : علم علمـةً(٨) فهو أعلم ، أي مَشقُوق الشّفة العليا فلازمة .

ثانيها (٩) : وجد نحو : « وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لفاَسِقين (١٠) » . ومصدرها : وِجْدان عن الأخفش ، ووجود عن السّيرافي .

فإن كانت بمعنى : أصاب تعدّت لواحد نحو : وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً . أو بمعنى : استغنى أو حزن ، أو حقد فلازمة . ومصدر الأولى : وِجْد مثلّث الواو .

---

(١) لابن همام السلوليّ :
شرح شواهد : المغني للسيوطي ٩٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ ، والأشموني ٢ : ٢٤ ، والمغني ، ٢ : ١٥٢

(٢) لعقيبة بن هبيرة الأسدي كما نسبه الدرر ١ : ١٣١ .

(٣) أ ، ب : « ولا أمر ولا وصف باللام » .

(٤) أ : « ضمير مؤنث » .

(٥) بعد قوله : « وزعم الحريري » : بياض بالنسخ الثلاث ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدّرة ١١١ : « ويقولون : هب أنّي فعلت ، وهب أنه فعل ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال هَبْني فعلت ، وهبه فعل » الخ .
وقد ردّ عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال : « وزعم الحريري أن قول الخواص : هب أنّ زيداً قائم لحنٌ . وذهل عن قول القائل : هب أن أبانا كان حماراً » . انظر حاشية ياسين ١ : ٢٤٨ .

(٦) الممتحنة ١٠ .

(٧) النّحل ٧٨ .

(٨) العلْمَة ، والعَلَمة : شق في الشّفة العلْيا .

(٩) ب : « ثامنها » ، تحريف .

(١٠) الأعراف ١٠٢ .

والثانية : وَجْد بالفتح . والثالثة : مَوجِدة .

ثالثها : ألفى بمعنى : وجد . أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله :

٥٨٠ — * قد جَرَّبوه فألفَوه المُغِيثَ إذا (١) *

وأنكرها البصريّة وابن عصفور . وقالوا : المنصوب ثانياً حال ، والألف واللّام فيه في البيت زائـــدة.

رابعها : دَرى بمعنى : علم ، عدّها ابن مالك كقوله :

٥٨١ — * دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يا عَمْرُو فاغْتَبِطْ (٢) *

قال : وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله : دريت به . فإن دخلت(٣) عليهـــا همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها ، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى : « وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ (٤) » .

وقال أبو حيّان : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين . ولعل البيت من بـــاب التضمين : ضمّن : دريت بمعنى علمت . والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتّى يكثر . ولا يثبت (٥) ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد (٦) نحو : دَرى الذّئبُ الصّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه

* ما الرّوع عمّ فلا يلوى على أحَدِ *

انظر : الدرر ١ : ١٣٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٨ ، والشذور ٣٦٠ والأشموني ، ٢ : ٢٣ .

(٣) ب : « فقلت » ، تحريف . (٤) يونس ١٦ .

(٥) العبارة في أ : « حتّى يلتزموا إثبات ذلك » .

(٦) ب : « كواحد » بالكاف ، تحريف .

خامسها : تعلّم بمعنى : اعْلَمْ كقوله :

٥٨٢ — * تَعلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [1] *

قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها [2] إلا الأمر . قال أبو حيّان : وتابع فيه الأعلم . وليس بصحيح ، لأن يعقوب حكى : « تعلمت فلاناً خارجاً » ، بمعنى علِمْت . أمّا تَعلَّمَ لا بمعنى : اعْلَمْ من : تعلّم يتعلّم ، فمتصرّف بلا نزاع ، ويتعدّى لواحد .

النوع الثالث : ما استعمل في الأمرين : الظّن ، واليقين . وهو أربعة أفعال .

أحدها : ظنّ ، فمن استعمالها بمعنى : الظنّ : « إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنّاً وما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِين [3] » ، وبمعنى اليقين : « الذِّين يَظُنُّون أَنّهُم مُلاَقُو رَبِّهِمْ [4] » . وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري [5] : أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ، لأن المؤمنين حتى الصّدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النفّاق على أنفسهم .

وزعم الفرّاء : أن الظن يكون شكّاً ، ويقيناً ، وكذباً أيضاً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

فإن كانت ظنّ بمعنى : اتّهم تعدّت لواحد نحو : ظننت زيداً . « ومَا هُوَ على الغَيْبِ بِظَنِين [6] » .

ثانيها : حسب فمن الظن « ويَحْسَبُونَ أنهم على شَيْءٍ » . ومن اليقين :

---

(١) لزياد بن سيّار كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٥٢ . وعجزه :

* فبالغ بلطف في التّحيُّل والمَكْرِ *

من شواهد المغني ٢ : ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ والأشموني ٢ : ٢٤ .

(٢) ب : « فيها » مكان : « منها » . (٣) الجاثية ٣٢ . (٤) البقرة ٤٦ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العَبْدريّ أبو بكر . من مصنفاته : شرحان على الجمل — شرح أبيات الإيضاح للفارسي . توفي ٥٦٧ .

(٦) التكوير ٢٤ . وفي أ : « بطنين » بالطاء : تحريف .

وفي إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٢٨٢ : بظنين بالظاء أي بمتّهم ، وبالضاد أي بخيل .

٥٨٣ — * حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ [١] *

والمصدر حُسْبان[٢]. فإن كانت لِلَوْنٍ من نحو[٣] حَسِبَ الرّجل: إذا احمرّ لونه وابيض[٤]. أو كان ذا شُقْرة فلازمة.

ثالثها: خال يخال فمن الظن قوله: [١٥٠]

٥٨٤ — * إخَالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هوى[٥] *

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ — دعاني العذَارَى عمّهن وخِلْتُني لِيَ اسمٌ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ[٦]

والمصدر خَيْلاً، [٧] وخالاً، وخَيْلَةً، ومَخَالةً، وخَيَلاَن، ومَخِيلة، وخَيْلُولة[٨]. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق[٩].

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: «إنّهُم يَرَوْنَهُ بَعيداً»، أي يظنونه «ونَرَاه

---

(١) للبيد بن ربيعة الصحابي. وعجزه:

* رباحاً إذا ما المرْءُ أصبح ثاقِلاً *

وانظر ديوان لبيد ص ٢٤٦.

(٢) حُسْبان. وحِسْبان، بضم الحاء وكسرها.

(٣) في أ: «فإن كانت من لون نحو حسب».

(٤) الأحسب: بعير فيه بياض وحمرة. ورجل في شعر رأسه شقرة.

(٥) قائله مجهول. وعجزه:

* يَسُومُكَ ما لا يُسْتطَاعُ من الوَجْدِ *

من شواهد: الأشموني ٢ : ٢٠. وفي ب: «يغصص» بالياء والصاد.

(٦) للنمر بن تولب.

شواهد: ابن عقيل ١ : ١٤٩، والأشموني ٢ : ٢٠.

(٧) ط فقط: «أو خالاً» بوضع أو مكان: الواو. (٨) أ فقط: «وخيولة».

(٩) ط: «لايخيف» مكان: «لا يتحقق»، تحريف.

قريباً[1] » أي نعلمه . فإن كانت بمعنى : أبصر ،أو ضرب الرئة[2] تعدّت لواحد . قال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيّان : وذهب غيرهما : إلى أن التي بمعنى : اعتقد تتعدّى إلى اثنين . ويدلّ له قوله :

٥٨٦ – رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْل رَأْيِه
خَوَارِجَ تَرّاكِين قَصْدَ الْمَخَارِجِ [3]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة . وهي المرادة حيث قيل : أفعال القلوب .

النوع الرابع : ما دلّ على تحويل . وهي ثمانية أفعال : صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال :

٥٨٧ – * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ [4] *

وجعل : بمعنى صيَّر : نحو : « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً [5] » . ووهَب : حكى ابن الأعرابيّ : وهبني الله فداءَك : أي صيّرني . ولا يستعمل بمعنى صيَّر إلاّ الماضي فقط . وردّ نحو : « لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُم كُفَّاراً [6] » . وترك كقوله :

---

(١) المعارج ٦ ، ٧ . وفي ب : بزيادة : « ونراه قريباً » بعد الآية من غير فصل . وفي ب أيضاً بعد : « يظنون » : ونراه ، ونراه قريباً » بتكرير : « نراه » ، تحريف .

(٢) في التصريح ١ : ٢٥٠ : « تأتي رأى بمعنى : ضربت نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته » . وفي أ ، ب : « ريّة » بالياء .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ١٣٣ .

(٤) قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة . وقبلـــه :

* ولعبت طيرٌ بهم أبابيلْ *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٤ والخزانة ٤ : ٢٧٠ ، والأشموني ٢ : ٢٥

(٥) الفرقان ٢٣ . وفي أ : « وجعلناه » بالواو ، تحريف .

(٦) البقرة ١٠٩ ، وفي ب . ط : « لم » مكان : « لو » ، تحريف .

٨٨٥ ــ * وَرَبَّيْتُهُ حتى إذا ما تَركْتُهُ
أَخا الْقَوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[١]*

وتخذ، واتّخذ كقوله تعالى[٢]: «لتّخذْتَ عَلَيْه أَجْراً[٣]»، وفي قراءة: «لَتَخِذْتَ[٤]»، «واتّخَذَ الله إبراهيم خَليلاً[٥]».

وأنكر بعضهم تَعَدّى ترك، وَتَخِذ، واتّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار[٦]: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قِياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النّحاة يقال له: ابن أفلح[٧]، لكن في شرح[٨] الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد ابن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب[٩]. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم[١٠] سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

---

(١) لفرعان بن الأعرف.
من شواهد: ابن عقيل ١: ١٥٠، والأشموني ٢: ٢٥.
(٢) أ: «لقوله»، وإسقاط كلمة: «تعالى».
(٣) الكهف: ٧٧.
(٤) بكسر الخاء مخففة، وهو من: تَخِذَ يَتْخَذُ: إذا عمل شيئاً، ويقرأ أيضاً بالتشديد، وفتح الخاء وفيه وجهان.
أحدهما: هو افتعل من: تخذه، والثاني: أنه من: الأخذ.
وأصله: ايتخذ، فأبدلت الياء تاء، وأدغمت وأصل الياء: الهمزة. انظر إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٠٧.
وفي أ، ط: «لا تخذت»، وفي ب: «لا اتخذت»، وفيها تحريف.
وقد اخترت رسم المصحف: «لتخذت» لاحتماله القراءتين المشار إليهما.
(٥) النساء: ١٢٥.
(٦) ب، ط: «بصار كان»، تحريف. وانظر المتن والشرح.
(٧) في البحر ٣ /٣٦٥: زيد بن أفلح، وهو قارىء.
(٨) ط: «شيوخ» مكان: «شرح»، تحريف، وشرح الأعلم هو الشرح المعروف لكتاب سيبويه.
(٩) في أ: أبي عمرو بن الجبال، تحريف.
(١٠) من قوله: «في اللازم» إلى قوله: «النقل فيه بالهمز قياساً» سقط من أ.

وألحق العرب برأي العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر ، ونصبوهما [١] بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاًّ منهما إدراك بالباطن كقوله [٢] :

٥٨٩ – أراهم رُفْقَتِي حتّى إذا مَـــا تَوَلّى اللّيلُ ، وانْخَزَلَ انْخِزَالا [٣]

وفي التنزيل : « إنّي أرَاني أعْصِر خَمْراً [٤] » ، فأعمل مضارع رأي الحُلْمِيّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد ،وذلك خاص بـ« عَلِمَ » ذات المفعولين، وما جرى مجراها [٥] .

وألحق الأخفش بعلم: « سمع » المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوْت نحو : سمعت زيداً يتكلّم ، بخلاف المعلّقة [٦] بمسموع نحو : سمعت كلاماً ، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ ، وابن عصفور ، وابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك .

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع ، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون .

والجمهور أنكروا ذلك . وقالوا : لا تتعدّى: « سمعت » إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عَيْناً فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة .

واحتج ابن السِّيد لقولهم : بأنها من أفْعال الحواسّ ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد ، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى ، أومن باب ظنّ ، ويبطل

(١) ب : « ونصبوها » ، تحريف.
(٢) أ : « فقولهم » مكان : « كقوله » . تحريف.
(٣) لعمرو بن أحمد الباهلي . انظر الدرر ١ : ١٣٤ .
وفي أ : « تعرى » مكان : « تولى » : تحريف .
(٤) يوسف ٣٦ .
(٥) ب : « جرا بحرها » ، تحريف .
(٦) أ فقط « المتعلّقة » .

الأول: كون الثاني فعلاً(١)، والفعل لا يكون في موضع الثاني(٢) من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

وألحق قوم بصير: «ضرب» مع(٣) المثل نحو: «ضربَ اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً(٤)». «أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضةً(٥)». «واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ(٦)»

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى «ضُرِبَ مَثَلٌ [١٥١] فَاسْتَمِعُوا لَهُ(٧)». فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبي(٨) الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صيّر متعدٍّ(٩) لاثنين مطلقاً مع المثَل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً: ومال إليه أبو حيّان.

وألحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

وألحق بها ابن دُرُستويه: «أصاب»، و«صادف»، و «غادر».

وألحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: «وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً(١٠)». والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطّاب الماردي(١١): أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي(١٢) إلى واحد معنى صيرّ. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدّار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدّار

---

(١) لأن سمع معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت كما سبق.
(٢) كلمة: «الثاني» سقطت من أ. (٣) أ. ط: «على» مكان: «مع».
(٤) النحل ٧٥. وفي ط: «وضرب» بالواو. تحريف.
(٥) البقرة ٢٦. (٦) يس ١٣. (٧) الحجّ ٧٣.
(٨) كلمة: «أبي» سقطت من ب. (٩) أ، ب: «يتعدّى». (١٠) النساء ٢٨.
(١١) أ: «المارزي» بالزاي، تحريف. وقد سبقت ترجمته ١: ١٤١.
(١٢) كلمة: «المتعدى» سقطت من أ.

مسجداً » ، و « قطعت الثوّب قميصاً » ، والجلْد نَعْلاً » ، وصنعت الثوب عِماماً [١] لأن المعنى فيها : « صيّرت » . قال أبو حيّان : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذكر [٢] السكّاكيّ في « المفتاح » فيما يتعدى إلى اثنين : « توهمت » ، و« تيقنت » و« شعرت » ، وو« دريت » ، و« تبينّت[٣] » ، و« أصبت»، و« اعتقدت »، و«تمنيت »، و« وددت [٤] » ، وهب بمعنى : احسب [٥]. نقله عنه في الارتشاف . ثم قال : ويحتاج في نقل [٦] هذه من هذا الباب إلى صِحّة نقل عن العرب .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : مدخولها ككان ، أو ذو استفهام . وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي [٧] ابتداء . وتنصبهما مفعولين . وقيل : الثاني شبه حال [٨] .

(ش) : ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو : أيّهم أفضل ؟ وغلام من عندك ؟ فإنه لا تدخل عليه كان ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يؤخر ، وتدخل عليه: ظننت، ويتقدّم عليها، نحو : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عندك .

---

(١) في أ : « وصنعت الثوب عمّا » . وفي ط : وصنعت الثوب خماسيا. في ب : وصبغت الثوب غَماماً . والعبارات الثلاث محرفة ، ولعل الصواب : وصنعت الثوب عِماماً ، أي صيرته .

(٢) في أ : « وزعم » مكان : « وذكر » . ومن قوله : « في المفتاح » إلى آخر النص سقط من أ .

(٣) كلمة : « وتبيّنت » سقطت من ب .

(٤) ط : « ورديت » ، تحريف . وانظر المتن. وفي ب : « وودرت »، تحريف .

(٥) ط : « حسب » تحريف . وانظر المتن .

(٦) ط : « في جعل هذا » بوضع « جعل » مكان : « نقل » .

(٧) أ ، ب : « جزي » مكان : « جزأي » . تحريف .

(٨) ب فقط : « خال » بالخاء ، تحريف ، وانظر الشرح .

وإذا [١] دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبتهما مفعولين . وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الاسمين . هذا مذهب الجمهور .

وزعم الفراء : أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين : أحدهما مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيداً ضاحكاً .

واستدل بوقوع الجمل [٢] ، والظروف ، والمجرورات موقع [٣] المنصوب الثاني [٤] هنا ، كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه بالمفعول به . قال أبو حيّان [٥] : ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ [٦] بدونه ، وليس ذلك [٧] شأن الحال ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبّه [٨] بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه . وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه [٩] ليس بمفعول حقيقيّ ، بل مُشَبّه به عندهم .

واستدلّ البصريون [١٠] بوقوعه [١١] معرفة [١٢] ، ومضمراً ، واسماً جامداً كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً ، ولا يقدح وقوع الجملة [١٣] والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو : قال : زيد عمرو منطلق ، ومررت بزيد .

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع [١٤] مفعولها ابتداء . قال : والذي حمل النحويين على ذلك أنهم

---

(١) أ : «فإذا» بالفاء .
(٢) ط فقط : «الجملة» .
(٣) ط فقط : «موضع» بالضاد .
(٤) «الثاني» سقطت من أ .
(٥) «قال أبو حيّان» سقطت من ب ، ط.
(٦) ط فقط : «لا يقوم» .
(٧) «ذلك» سقطت من أ .
(٨) أ فقط : «يشبه» بالياء .
(٩) «إنه» سقطت من أ .
(١٠) ب : «واستدل البصريين» ، تحريف.
(١١) أ : «بوقوعها» .
(١٢) «معرفة» سقطت من أ .
(١٣) أ ، ب : «الحمل» بالحاء ، تحريف .
(١٤) أ : «في» مكان : «مع» .

رأوا (١) أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر ، فَيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر (٢) ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمراً ، ولا (٣) يجوز أن تقول : زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه ، لا شِبْه عمرو.

قال أبو حيّان : والصحيح قول النّحويين ، وليس دليلهم ما توهمّه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال .

[مسائل] :

(ص) : وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها ، وتقديمهما كمجرّدين . وثانيهما (٤) كخبر كان .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنّ المشددة، ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيداً قائم . « أعلم أنّ الله على كل شَيْءٍ قَدِير (٥) » . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول ، ولجرَيَان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة [١٥٢] ثم لا حذف فيه عند سيبويه .

وذهب الأخفش والمبرّد: إلى أن الخبر محذوف . والتقدير : أظن أنّ(٦) زيداً قائم ،

---

(١) ط : « أرادوا » ، تحريف .

(٢) أ : « فيكون بين مفعوليها ابتداء » مكان : « فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » ، تحريف. وفي ب : « فيكون بين مفعوليها ابتداء وخبر » ، تحريف . وفي ط : « من مفعولها» ، تحريف .

(٣) من قوله : « ولا يجوز » إلى قوله : «ظننت زيداً عمراً نفسه» سقط من أ ، ثم أعاد الساقط بعد قوله « لا شبه عمرو » .

(٤) أ : « وعانهما » مكان : « وثانيهما » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٥٩ . (٦) « أنّ » سقطت من ط .

ثابت ، أو مستقر . وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو : «أَحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتْرَكُوا[(١)]» لتضمّن مُسْنَد ومُسْنَد إليه مصرّح بهما في الصّلة .

الثانية : حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا [(٢)] قبل دخول هذه الأفعال . فالأصل تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني ، ويجوز عكسه .

وقد يجب الأصل في نحو : ظننت زيداً صديقك . وقد يجب خلافه في نحو : ما ظننت زيداً إلا بخيلاً [(٣)] . وأسباب الوجوب في الشّقين [(٤)] معروفة في [(٥)] باب الابتداء .

الثالثة : للمفعول الثاني هنا من الأقسام ، والأحوال ، ما لخبر كان [(٦)] وذلك معروف ممّا هناك .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص) : ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما [(٧)] دونه وِفاقاً . ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه ، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي [(٨)] وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن ، لا العلم . وإدريس سماعاً في ظن ، وخال ، وحسب . فإن وقع محلهما ظرف ، أو ضمير ، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه .

(ش) : الحذف لدليل يسمى : اختصاراً ، ولغير دليل يسمّى [(٩)] : اقتصاراً ، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً [(١٠)] كقوله :

---

(١) العنكبوت ٢ .
(٢) ط فقط : « كان » بإسقاط ألف التثنية .
(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والأسلوب يقتضي أن تكون العبارة : « ما ظننت بخيلاً إلا زيداً » كما يقول ابن مالك .

• وخبر المحصور قدّم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا •

(٤) أ : « البيتين » مكان : « الشقين » ، تحريف . وفي ب : « من الشعر معرفة » ، تحريف .
(٥) ط : « من » مكان : « في » .
(٦) في ط جاءت العبارة على النحو التالي : « المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان » ، تحريف ظاهر
(٧) « لا أحدهما » سقطت من ط . وفي ط : « بدليل » بالباء .
(٨) « والجرمي » سقطت من أ .
(٩) « يسمى » سقطت من ب .
(١٠) « وفاقاً » سقطت من أ ، ب .

٥٩٠ ــ بأيّ كتابٍ أم بأيّة سُنّـــةٍ تَرى حبّهم عاراً عليّ . وتَحْسِبُ[١]

أي : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن[٢] ، أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقاً. وعليه الأخفش ، والجَرْمي . ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين [٣] كابن طاهر وابن خَرُوف [٤] ، والشَلَوْبين لعدم الفائدة ، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ مّا ، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك : « النار حارّة » .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السَّراج ، والسِّيرافي .. وصحّحه ابنُ عُصفُور لوروده . قال سبحانه [٥] وتعالى : « أعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى [٦] » ، أي يعلم . وقال [٧] : « وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوْءِ » [٨] . وحكى سيبويه : « من يَسْمَعْ يَخَلْ [٩] » ، أي يقع منه خِيْلة ، وما ذُكِر من عدم الفائدة ممنوع ، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .

الثالث : الجواز في ظنّ ، وما في معناها ، دون عِلمَ وما في معناها. وعليه الأعلم. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول [١٠] دون الثاني ، والإنسان[١١] قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت: أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه [١٢] أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِدْ قوله : « علمت » شيئاً .

---

(١) للكميت .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩١ ، وابن عقيل ١ : ١٥٤ والأشموني ٢ : ٣٥ .
(٢) أ : بعد « أظن » زيادة كلمة : « وفاقاً » .
(٣) أ ، ب : « والجمهور » مكان : « وللمحققين » .
(٤) ب : « ابن حروف » بالحاء المهملة ، تحريف .
(٥) كلمة : « سبحانه » سقطت من أ ، ط . (٦) النجم : ٣٥.
(٧) بعد كلمة : « قال » زيادة كلمة : « وفاقاً » في ب . (٨) الفتح : ١٢ .
(٩) هذا مثل . والمعنى : « من يسمع خيراً يحدث له ظنّ » .
ومن قال : معناه : « يخل مسموعه صادقاً » فقد جعله من الحذف الاقتصاريّ .
انظر : التصريح ١ : ٢٥٩ .
(١٠) العبارة في أ : « ويستدل لحصول في الأول » ، تحريف .
(١١) في أ : « إن الإنسان » بزيادة : « إن » ، (١٢) « لعلمه » باللام .

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً . وعليه أبو العُلا [١] إدريس ، فلا يتعدّى الحذف في : ظننت ، وخلت ، وحسبت لوروده فيها .

وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما . وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور . ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون [٢] كالاقتصار ، وقياساً على باب كان .

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل [٣] . وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه ، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا . وقد ورد السماع هنا بالحذف قال :

٥٩١ ــ ولقد نزلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَه مِنِّي بمنزلة المُحبِّ المُكْرَمِ [٤]

أي واقِعاً ، أو حقّاً .

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار [٥] كُلٍّ منهما إلى صاحبه ،إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر . وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس ، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما [٦] إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد .

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو : ظننت عندك ، أو مجرور نحو : ظننت لك . أو ضمير نحو : ظننته أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف ، لِمَا تَقرّر من أن [٧] حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع .

---

(١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي . أبو العُلا بضمّ العين مات ٦٤٧ .

(٢) ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن مُلكون الحضرميّ أبو إسحاق . مات ٥٨٤ .
وفي حاشية الصبان ٢ : ٣٥ : ضبطه بعضهم بضم الميم .

(٣) أ : « كالفعل » ، تحريف . (٤) من معلقة عنترة المشهورة .

(٥) أ فقط : « لاستناد » موضع : « لافتقار » . (٦) ط : « منها » ، تحريف .

(٧) « أن » سقطت من أ .

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظن، وتلك[1] العلة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار [١٥٤] عليه. ويكون الضمير [2] حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص) : وخص متصرف [3] القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسطاً. والأكثر يخيّر.[4] وهو أولى آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى [5] الأصحّ يجوز: ظننت يقوم [6] زيداً ونعم الرجل زيداً. وآكلا زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَيْ[7] إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء[8] ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء [9] ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يتقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم [10] ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حتْماً.

(ش) : يختص المتصرف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا [11] : هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظا أو مَحَلاً [12] .

---

(١) ب: «ويلك» بالياء، تحريف.
(٢) ط فقط: «الآخر» مكان: «الضمير».
(٣) أ: «مصرف».
(٤) ط: «يخبر» بالباء، تحريف.
(٥) أ: «فعل» مكان: «فعلى»، تحريف.
(٦) ب: «تقوم» بالتاء، تحريف.
(٧) ط: «بعد معمول»، تحريف.
(٨) ط: «إلعاء» بالعين المهملة. تحريف.
(٩) أ: «ومضاف الياء».
(١٠) أ: «يقوم» بالواو، تحريف.
وقد سقطت من ط كلمة: «يقوم» ومكانها بياض، وبعد البياض: «تعمل» بالتاء وإسقاط الواو
(١١) ب: «ما بمنا» مكان: «ماعدا»، تحريف.
(١٢) أ، ب: «لفظاً ومحلاً» بالواو العاطفة.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت . أو توسّط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ، لضعفه [١] حينئذ بتقدم المعمول عليه [٢] كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور : أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال .

وذهب الأخفش : إلى أنه على سبيل اللزوم . واختاره [٣] ابن أبي الرّبيع .

فإن بدأت التحبر[٤] بالشك أَعْمَلْت على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشّكّ رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أوْلى من إعماله [٥] . وفي [٦] المتوسط خلاف : قيل [٧] : إعماله أولى [٨] ، لأن الفعل أقوى من الابتـــداء ، إذ [٩] هو عامل لفظي . وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه ، فضعف لذلك . فقاومه الابتداء بالتقديم .

ومن شواهد إلغاء المتأخر [١٠] قوله :

٥٩٢ — * هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ وإنّمـــا [١١] *

والمتوسّط قوله :

---

(١) ط فقط : « لضعفها » ، وفي أ : « لضعة » بإسقاط الفاء : تحريف .

(٢) كلمة : « عليه » سقطت من ط . (٣) ط فقط : « واختاره عليه » بزيادة : « عليه » .

(٤) ب : « لتخيير » بياءين . تحريف .

(٥) العبارة في أ : « فالفاء الأول أولى من إعماله » ، تحريف .

وفي ط : « فإلعاء المتأخّر » .

(٦) أ : « دون » مكان : « في » . (٧) « قيل » سقطت من أ .

(٨) كلمة : « أولى » سقطت من أ . (٩) كلمة : « إذ » سقطت من ط . وبعدها « وهو » بالواو

(١٠) في ب : « ومن شواهدها الإلغاء المتأخر » . تحريف .

(١١) لأبي أسيده . وعجزه :

* يَسُودَانِنَا إن ايْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا *

وفي ب : « سيدنان » مكان : « سيدانا » ، تحريف .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٦ ، وانظر هامش الحيوان ٦ : ٦٥ .

٥٩٣ — * وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والفشَلُ [١] *

أمّا إذا تصدّر الفعل ، فلا يجوز فيه [٢] الإلغاء عند البصريين . وجوّزه الكوفيون والأخفش . وأجازه ابن الطّراوة ، إلاّ أن الاعمال عنده أحسن . واستدلوا بقوله :

٥٩٤ — * أنّي رَأيْتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدَبُ [٣] *

وقوله :

٥٩٥ — * وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ [٤] *

وقوله :

٥٩٦ — * وإخَالُ إنّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبِعُ [٥] *

بالكسر .

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف [٦] المذكور مسائل :

---

(١) للعين المنقري يهجو العجاج كما في الدرر ١ : ١٣٥ ؛ وصدره :

* أبا الأراجيز يَابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني *

ونسبه في اللسان : (خيل) إلى جرير : وروايته : « الخور » مكان : « الفشل » .

(٢) كلمة : « فيه » سقطت من أ ، ط .

(٣) نسب إلى بعض الفزاريين . وصدره :

* كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صَار مِنْ خُلُقِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ : ١٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٩ .

(٤) لكعب بن زهير . وصدره :

* أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مودّتُها *

وفي ب : « وما أخاك » مكان : « وما إخال » ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩ .

(٥) لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره :

* فَلَبِثْتُ بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ *

ديوان الهذليين ٢ ، وروايته : « فغبرت » مكان : « فلبثت » .

وانظر المغني ١ : ١٩١ . وقد سقطت كلمة : « وإخال » من ب .

(٦) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

[مسائل] :

أحدها : نحو[١] : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً [٢] ، فعند الكوفيين والأخفش ، لا يجوز نصب زيد ، وعند البصريين يجوز ، لأن النية بالفعل التأخير .

الثانية : أظن نعم الرجل زيداً . يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين .

الثالثة : أظن آكلاً زيداً طعامك . يجوز على قول البصريين دون الكوفيين ، فإن تقدم الفعل على المفعولين ، ولكنه [٣] تَقَدَّمَهُ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ .

وقد يقع الملغي بين معمولَيْ إنَّ كقوله :

٥٩٧ — * إنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ [٤] *

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله :

٥٩٨ — * ولكن دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَّمْرُ [٥] *

وبين سوف ومصحوبها كقوله :

٥٩٩ — * وما أدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أدْرِي [٦] *

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو : قام [٧] أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فالإلغاء جائز عند البصريين ، واجب عند الكوفيين . ويؤيد البصريين قوله [٨] :

٦٠٠ — * شجَاكَ أظن رَبْعَ الظَّاعِنِينا [٩] *

(١) كلمة : « نحو » سقطت من أ .
(٢) ط : « وظننت قام زيد » يرفع « زيد » .
(٣) ب فقط : « ولكن » .
(٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .
(٥) قائله مجهول ، وصدره كما في الدرر ١ : ١٣٦ .

* فما جَنَّةُ الفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي *

(٦) لزهير . وعجزه :

* أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ *

الديوان ٢ : والمغني ١ : ٤٠ ، ١٢٣ ، ٢ : ٥٣ .

(٧) في ط : « قائم » مكان : « قام » .
(٨) كلمة : « قوله » سقطت من أ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* فلم تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٨ .

روي برفع « ربع » ونصبه :

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء ، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، وليسا هنا كذلك ، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل (١) على المبتدأ .

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو : زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع (٢) بين العوض والمعوّض عنه (٣) ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (٤) .

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو : زيد (٥) ظننت ظَنّي قائمٌ ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو : زيد ظننته (٦) منطلق .

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصّريح ، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن(٧) المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره .

ومثاله توكيده باسم إشارة (٨) نحو : زيد ظننت ذاك منطلق .

قال أبو حيّان : واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا ، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء ؟ وجه الأول : أن الضمير يُتَوَهّم (٩) [١٥٤] منه رجوعه إلى زيد .

ووجه الثاني : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهو أشبه بلفظ المصدر .

وتؤكد الجملة بمصدر (١٠) الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنّك،

---

(١) أ : « والفعل » ، ب : « لفعل » ، ط : « الخبر الفعلي » . وقد اخترت عبارة أ لوضوحها .

(٢) أ ، ب : « لايجمع » مكان : « كالجمع » ، تحريف .

(٣) « بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من ط .

(٤) « ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من أ . ب .

(٥) كلمة : « زيد » سقطت من ط . (٦) أ : « ظننتك » .

(٧) ط : « فلان » تحريف . (٨) أ : « الإشارة » بالتعريف .

(٩) في ب : « وجه الضمير أن الأول » ، تحريف . (١٠) أ : « المصدر » بالتعريف .

أي [١] : ظنك زيد منطلق [٢] ، ناب : « ظنك » مناب : « ظننت » ، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل [٣] ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم [٤] حقّاً ، لأن شأن المؤكد التأخير .

وجوّز قوم منهم الأخفش: تقديمه . فعلى الأول : لا يجوز إعمَالُهُ وفاقاً ، لأنه لو عمل لاستحق [٥] التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه ، مؤكّداً . واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال .

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل . ومنهم من أجاز فيقال : ظنك زيداً قائماً .

وفي التقديم قول ثالث : أنه يجوز مع « متى » نحو : متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً ؟ [٦]. قال أبو حيان : من أجاز [٧] الإعمال في: ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز [٨] ، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك [٩] .

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ، ومنعه في : ظنك زيداً قائماً، ابن عصفور.

فإن جعلت : « متى » خبر الظن رفع ، وعمل وجوباً نحو: متى ظنّك زيداً قائماً ؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ، ولا بدل من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل .

[التّعليق]

(ص) : وخص أيضاً بالتّعليق . وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف

---

(١) في ط : « أي » مكان : « أو » .

(٢) أ ، ب : « أو زيد ظنك منطلق » تحريف ، لأن الظن ليس مؤكداً للجملة في هذه الحالة. والمختار عبارة ط .

(٣) ب : « للحمل » بالحاء، تحريف .

(٤) « زيد قائم » سقطت من أ .

(٥) ب : « لااستحق » بزيادة ألف ، تحريف .

(٦) في ط : « حتى ظنك زيد ذاهب » ، بالرفع ، تحريف .

(٧) « من أجاز » سقطت من أ .

(٨) أ : « كان عندها لا يجوز » .

(٩) أ ، ط : « لذلك » مكان : « كذلك » .

له ، أو تال[١] « ما » ، أو «إن» النافية ، او لام ابتداء . قال ابن مالك : أو قسم ، أو «لو» ، وابن السراج أو « لا » ، وأبو عليّ[٢] : أو « لعلّ » . وأنكر ثعلب[٣] تعليق الظنّ ، وقيل : القسم مقدر فيها معلّق[٤] . وقيل في إن ، ولا . وقيل : هو وجوابه المعمول. وقيل : يجوز العمل مع « ما » . واختلف هل يختص بالتميميّة ؟ .

(ش) : يختص أيضا المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق ، وهو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير لمانع ، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب ، لأن محلها نصب .

والمانع[٥] كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيّهم قام . « لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى[٦] » . أو[٧] مضافاً إليه نحو : علمت أبو مَنْ زيد ؟ أومدخولاً[٨] له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ « ما » النافية نحو: « وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيص[٩] ». « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُون[١٠] » . أو لإنْ النافية نحو: « وتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً[١١] » . او للام الابتداء نحو : « ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ[١٢] » .

ووجه المنع في الجميع أنّ[١٣] لها الصدر ، فلايعمل ما قبلها فيما بعدها .

وعدّ ابن مالك من المعلّقات[١٤] لام القسم كقوله :

٦٠١ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتينّ منيّتي[١٥] *

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا ، بل صرح ابن الدهّان في « الغرّة »:

---

(١) أ ، ب : « أو تالى ما » .
(٢) أ ، ب : « الفارسي » .
(٣) أ : « لقلب » باللام والقاف ، تحريف .
(٤) أ : «يعلق » بالياء .
(٥) أ : « والمدافع » ، تحريف .
(٦) الكهف ١٢ .
(٧) أ : « أم » مكان : « أو » .
(٨) أ : « ومدخولاً » بالواو .
(٩) فصّلت ٤٨ .
(١٠) الأنبياء ٦٥ .
(١١) الإسراء ٥٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ .
(١٣) أ : « أن » بإسقاط اللام .
(١٤) ط فقط : « المتعلّقات » .
(١٥) من معلقة لبيد . وعجزه :

* إن المنايا لاتطيش سهامها *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٥٦ ، الخزانة ٤ : ١٣ ، الأشموني ٢ : ٣٠ .

بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً : « لو » كقوله :

٦٠٢ ـ وقد علِم الأقوامُ لوأنّ حاتِماً أراد ثَراءَ المالِ كان لـه وَفْرُ [١]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية . وذكرها النحّاس[٢] نحو : أظن لايقوم زيد .

قال أبو حيان : ولم يذكرها أصحابنا .

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها : « لعلّ » نحو : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى [٣] » ، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ [٤] » . ووافقه أبوحيان ، لأنه [٥] مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولايعمل فيه .

وذهب ثعلب والمبرّد ، وابن كَيْسان : إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق ، ورجّحه [٦] الشلَوْبين ، ووجّهَهُ إدريس[٧] بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد . أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن ، لأنه نقيضه[٨] . وأمّا الاستفهام فتردّد ، والظّنّ أيضا تردّد ، فلا يدخل على مثله .

وذهب بعضهم : إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع [٩] جميع المعلّقات المذكورة ، وأنه هو المعلّق ، لاهي .

وقوم : إلى أنه مقدر في « إن » و« لا » . وقوم: إلى أن [١٠] القسم المضمر وجوابه في موضع[١١] معمول الفعل .

---

(١) لحاتم الطّائي من رائيته المشهورة :

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٦ ، والأشموني ٢ : ٣١ . وفي ط : « راد » تحريف .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس .

من مصنفاته : معاني القرآن ـ إعراب القرآن ، وقد تناولتهما بالدراسة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ص ٢٦٠ ، ٢٧٨ . هذا وتوفي النحاس ٣٣٨ .

(٣) عبس ٣ . (٤) الشورى ١٧ . (٥) كلمة : « لأنه » سقطت من ب .

(٦) أ : « وجهه » مكان : « ورجّحه » . وفي ط : « ورحجه » بتقديم الحاء تحريف

(٧) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ . (٨) ب ، ط : « يقتضيه » بالياء والقاف والتاء ، تحريف .

(٩) ط فقط : « من » مكان : « مع » ، تحريف .

(١٠) كلمة : « أن » سقطت من أ . (١١) أ : « مواضع » ، تحريف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز الإعمال مع « ما » نحو : علمت زيداً ما أبوه قائم [١] . ثم قيل : هذا خاصّ بالتّميميّة ، لأنّ الحجازيّة كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل . فلا يقال : علمت ليس زيداً قائماً . وقيل : عام فيهما [٢] لأنها ليست بفعل .

[مسائل] :

(ص) : وألحق مع استفهام : أبصر ، وتفكّر ، وسأل . قال قوم : ونظر ، وابن مالك : ونسي وما قاربها ، لا غيرها خلافاً ليونس . ونَصْبُ : علمت زيداً أبو من هو ؟ أرجح . وأوجبه ابن كيسان . ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى : أخبرني [١٥٥] ، ولذي استفهام معها ما له دونها . ثم المعلّق إن تعدّى [٣] لاثنين ، فالجملة مسدّهما [٤] . والثاني إن ذكر الأول ، أو بحرف ، فنصب بإسقاطه ، أو لواحد ، فهي هو . فإن ذكر فبدل كُلّ . وقيل : اشتمال . وقيل : حال . وقيل : ثانٍ على تضمينه .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : ألحق بالأفعال المذكورة [٥] في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة : « أبصر » نحو : « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بأَيِّكُمُ المَفْتُونُ [٦] » ، و « تفكّر » ، كقوله :

٦٠٣ — * تفكر آإيَّاهُ يَعْنُونَ أم قِرْدَا [٧] *

و « سأل » نحو : « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّين [٨] » .

وزاد ابن خروف : « نظر » . ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو : « أفَلا

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي هامش أ كتب الناسخ : « لعله : علمت ما زيداً أبوه قائم » .

(٢) « فيهما » سقطت من ط .

(٣) أ : « إلى اثنين » بوضع « إلى » موضع : لام الجر .

(٤) أ : « مسدّها » ، تحريف .

(٥) ط : « المدكورة » بالدال المهملة . تحريف.

(٦) القلم ٥ ، ٦ .

(٧) قائله مجهول . وصدره :

* وحُزُقٌ إذا ما القَوْمُ أبدوا فُكَاهةً *

انظر الدرر ١ : ١٣٧ .

(٨) الذاريات ١٢ .

يَنْظُرون إلى الإبل كَيْفَ خُلِقَتْ[١] » . قال ابن الزّبير[٢] : ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين[٣] .

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ — ‌‌ * ومَنْ أَنْتُمُ إنّا نَسِينا مَن انْتُـم[٤]

ونازعه أبو حيان : بأن « مَنْ » في البيت[٥] يحتمل المَوْصوليّة وحذف العائد، أي : من هم أنتم ؟

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو : أما ترى أي برق هنا ؟ على أنّ رأى بصرية. « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ[٦] » ، لأن استنبأ بمعنى استعلم؛ فهي طلب للعلم. « لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً[٧] » .

ونازعه أبو حيّان: بأن (رأى) في[٨] الأول علمية، (وأيكم) في[٩] الأخير موصولة، حذف صدر صلتها ؛ فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه ، « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعة أيّهم أشَدّ[١٠] » . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو ؟ جاز نصبه بالاتّفاق ، لأن العامل مسلّط عليه ؛ ولا مانع من[١١] العمل .

---

(١) الغاشية ١٧ .

(٢) لعله : علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي ، أبو الحسن المعروف بابن الكوفي . مِن أجلّ أصحاب ثعلب مات ٣٤٨ .

(٣) ط : « المدكورين » بالدال المهملة . تحريف .

(٤) لزياد الأعجم . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٣٧ .

* وَريحُكُمُ من أيّ ريح الأعاصِرِ *

(٥) ب : « بأن البيت » بإسقاط : « من » . أ : « بأن النعت في البيت » بوضع النعت موضع « من » .

ط : « بأن ما » في البيت . كله تحريف . وصوابه ما ذكرت .

(٦) يونس ٥٣ . وفي ب : « ويستغنونه أحق » . تحريف . (٧) المُلْك ٢ .

(٨) ط : « من » مكان : « في » . (٩) ط : « من » مكان « في » .

(١٠) مريم ٦٩ . (١١) ط : « في » مكان : « من » .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم [١] عنه ، إذ المعنى : علمت أبو من زيد ؟ وهو نظير قولك : إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك ، ألا ترى أنّ ، «أحداً» إنما يقع بعد نفي ، لكنه [٢] لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه [٣] ابن كيسان لظاهر [٤] مباشرة الفعل . ورُدّ بالسماع ، قال :

٦٠٥ — فوالله ماأدري غَرِيمٌ لَوَيْتُـــه أَيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ [٥]

الثالثة : يجب النصب بعد : «أرأيت [٦]» بمعنى : أخبِرني [٧] نحو : أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ولا يجوز التعليق فيرفع [٨] كما جاز في : علمت زيداً أبو من هو ؟ لأنها في معنى أخبِرْني . وأخبرني لا تعلّق . هذا مذهب سيبويه .

ونازعه كثيرون . وقالوا : كثيراً ما تعلّق : « أرأيت » . قال تعالى : « قـــل أرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عذابُ الله أَوْ أَتَتْكُمُ السّاعَةُ أَغَيْرَ الله تَدْعُونَ [٩] » . « أرَأَيْتَ إنْ كذّب وتولّى . ألَمْ يَعْلَمْ بأنّ الله يَرى [١٠] » ، في آيات أُخَر . وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي أرأيتكم عَذَابَكُم ؟

وقال أبو حيّان : هي من باب التنازع ، فإن «أرأيت» ، وفعل الشرط تنازعا [١١] الاسم [١٢] بعده ، فأعمل الثاني ، وحذف [١٣] من الأول ، لأنه منصوب ، أي : أرأيتكموه [١٤] ، أي العذاب . ويضمر في : أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط « أرأيت » عليه .

الرابعة : للاسم [١٥] المستفهم به ، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعـــال المذكورة ، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب . فإن كان

(١) ب فقط : « يستفهم » بالياء. (٢) أ ، ب : « لكن » بحذف الضمير .
(٣) ط فقط : « ومنع » . (٤) كلمة : « لظاهر » سقطت من ط ، وفي أ : « وظاهر » .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٣٧ وفي أ : «أنبتك» مكان : «أيشتد» وفي ب : «أيستد» بالسين تحريف
(٦) في ط فقط : « رأيت » بإسقاط الهمزة من أوله . (٧) ب فقط : « أخبر » .
(٨) أ ، ب : « فرفع » . (٩) الأنعام ٤٠ . (١٠) العلق ١٣ ، ١٤ .
(١١) ط : « تنارعا » بالراء . تحريف (١٢) ط : « لاسم » باللام دون : الألف .
(١٣) أ ، ب : « وحذفا » بألف التثنية ، تحريف . (١٤) أ ، ط : « أريتكموه » .
(١٥) ط : « الاسم » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك . وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً بقي كذلك . مثالها : علمت أيُّ النّاسِ صديقك ؟ وأيّهم ضَرَبْتَ ؟ وأيّ قام قمت ؟ ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيداً ؟

الخامسة : الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما [1] . فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في : علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ ؟ فهي [2] في موضع المفعول الثاني .

وأمّا في غير هذا الباب ، فإن كان [3] الفعل مما يتعدّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا [4] صحيح أم لا ؟ .

وجعل ابن مالك منه : « فَلْيَنْظُرْ أَيّها أَزْكَى طَعَاماً [5] » ، أي : «إلى » .

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو : عرفت أيهم زيد ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فالجملة [6] بدل منه ، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك . ثم قال ابن عصفور : هي [7] بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف . والتقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر [8] زيد أبو من هو ؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل [9] منه في المعنى .

وقال ابن الصائغ [10] : هي [11] بدل الاشتمال ، ولا حاجة إلى [١٥٦] تقدير .

وذهب المبرّد ، والأعلم ، وابن خروف وغيرهم : إلى أنّ الجملة في موضع

(١) ط : « مسدّها » بإسقاط ضمير التثنية ، تحريف .

(٢) أ : « كانت » مكان : « فهي » ، تحريف.

(٣) كلمة : « كان » سقطت من أ .

(٤) ب : « ان » مكان : « أهذا » ، تحريف .

(٥) الكهف ١٩ .

(٦) « فالجملة » سقطت من ب .

(٧) « هي » سقطت من أ .

(٨) أ : « أو أبو زيد » مكان : « أو أمر » ، تحريف .

(٩) أ : « لتكون الجملة بدل منه » وبرفع كلمة : « بدل » ، تحريف .

(١٠) ب فقط ابن الضائع وقد ترجم له ٢ : ٩٤ وابن الصائغ ترجم ١ : ٣٦ .

(١١) أ : « في » مكان : « هي » ، تحريف .

نصب [١] على الحال .
وذهب الفارسيّ : إلى أنها في موضع المفعول الثـاني لعرفت على تضمّنه [٢] معنى : علمت . واختاره أبوحيّان .

[إعمال المتصرّف من الأفعال في ضميرين]

(ص) : وخصّ أيضاً ، ورأى بصريّة ، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين ، متّحدَيْ معنىً . والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم ، وفقد [٣] ، ووجد . ويمنع مطلقاً ، إن [٤] أضمر فاعل متّصلاً ، وفسّر بمفعول . ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز .

(ش) : يختص أيضاً المتصرف [٥] من الأفعال القلبية بجواز إعماله [٦] في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما [٧] : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً ، وزيد ظننته [٨] خارجاً . قال تعالى : « أنْ رآه استغنى [٩] » ، وقال الشاعر :

٦٠٦ — * وخلتني لي اسم [١٠] *

وقال :

٦٠٧ — * وكنت إخالني لا أجزع [١١] *

---

(١) كلمة : « نصب » سقطت من ب . (٢) أ ، ب : « تضمينه » .
(٣) في ط : بعد قوله : « عدم » : « وأيضاً المتصرّف من فقد » . بزيادة : « وأيضاً المتصرف من » .
(٤) ط : « فإن » بالفاء .
(٥) « أيضاً المتصرّف من » سقط من ط في هذا الموضع وزيد في غـير موضعه انظر رقم ٣ . وفي ط « تختص » بالتاء
(٦) ط فقط : « إعمالها » . (٧) كلمة : « أحدهما » سقطت من ط .
(٨) ب ، ط : « ظنّه » . (٩) العلق ٧ .
(١٠) قطعة من بيت للنمر بن تولب ، سبق ذكره رقم ٥٨٥ .
(١١) قطعة من بيت ، نسبه أبو حيّان إلى مويلك المرزوم وهو بتمامه .
فَتَحَمَّلْتُهـا وحَفَرْتُ عنـدك قَبْرهَا جَزَعـاً ، وكنت إخَالُني لا أجْـزَعُ
انظر الدرر ١ : ١٣٧ وفي ط : « الأجرع » تحريف .

وقال :

٦٠٨ — * قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ (١) *

وقال :

٦٠٩ — * وحِنْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا (٢) *

وقال :

٦١٠ — * وخَالَهُ مُصابَا (٣) *

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمةً (٤)؟ خلاف (٥).

قال ابن كيسان : نعم . والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال . لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا زيد ضربته (٦) بالاتفاق .

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : « قَالَ رَبِّ إني ظَلَمْتُ نَفْسِي (٧) » .

وقال المبرّد : لئلا (٨) يكون الفاعل مفعولاً .

وقال غيره : لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد . أحدهما (٩) : رفع . والآخر نصب . وهما لشيء واحد .

وقال الفرّاء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على

---

(١) لأبي مِحْجَن الثَّقَفِيّ . وعجزه :

* نزل المَدِينَة عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ *

انظر الدرر ١ : ١٣٨ . واللسان : (فوم)

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيه إلَيْنَا *

المغني ١ : ١٥٦ . وفي أ : « وجيت » مكان : « وحنت » وأن تجيامكان : « وأن تحينا » كلاهما ، تحريف . وسبق ذكره رقم ٢١٢ .

(٣) قطعة من بيت لطرفة ، والبيت بتمامه كما في ديوانه ٧٩ :

وجَاشَتْ إليه النَّفْسُ خَوْفاً وخالَه مُصَاباً ولو أمْسَى على غَيْرِ مَرْصَدِ

(٤) أ : « له » مكان : « عالمة » ، تحريف . (٥) ب : « خلفاً » بالنصب ، تحريف .

(٦) ط فقط : « ضربه » مكان : « ضربته » . (٧) القصص ١٦ .

(٨) ط : «لاشك» مكان : «لئلا» ، تحريف . (٩) «أحدهما رفع ، والآخر نصب» سقطت العبارة من أ.

اسمه إلا [١] بالفصل[٢]. نَعَمْ أُلحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصرية ،والحُلْميّة بكثرة ، وعدم ، وفقد ، ووجد بقلة ، كقول الشاعر :

٦١١ — * ولقد أراني للرِّماح دَرِيئَةً [٣] *

وقوله تعالى : « إنّي أراني أعْصِرُ خَمْراً [٤] » . وحكى الفرّاء : عدمتني ، وفقدتني ، ووجدتني ، وذلك على سبيل المجاز ، لا الحقيقة .

أما قوله : قد[٥] بت أحرسني [٦] وحدي فشاذ ، إذ لمْ يقل [٧] : أحرس[٨] نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو : ما ضربت إلاّ إيّاك .

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل [٩] متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو : ظن زيداً قائماً ، وزيداً ضرب . يريد : ظن نفسه ، وضرب [١٠] نفسه . فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً [١١] إلا هو، وما ظن زيداً [١٢] قائماً إلاّ إياه [١٣] ، وما ضرب زيداً إلاّ هو [١٤] ، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه .

* * *

(١) ب : « لا » مكان : « إلاّ » تحريف .

(٢) في أ : جاءت العبارة على النحو التالي : « لم يرفع فعلق على اسمه إلاّ بالاتصال » ، تحريف .

(٣) لقَطَرِيّ بن الفُجاءة . وعجزه :

* مِنْ عَنْ يَمِيني مرّةً وأمامي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٣٨ والخزانة ٤ : ٢٥٨ وفي أ : « للرماح دومة »، تحريف .

(٤) يوسف ٣٦ .

(٥) « قد بت » سقطت من أ ، ب .

(٦) أ : « أحرمتني » مكان : « أحرسني » وفي ب : « أونسني » ، كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٧) ب ، ط : « ولم » أحرس نفسي ، وفي أ : « إذ يقل » الخ تحريف ، ولعل الصواب : « إذ لم يقل »

(٨) أ : « أحرمتني » وب : « أونسني » ، كلاهما تحريف صوابه في ط .

(٩) أ : « إن أضمر الفعل لفاعل متصلاً » ، تحريف .

(١٠) ط : « ضرب » بإسقاط واو العطف .

(١١) أ : « ما ظن زيدٌ » بالرفع ، تحريف .

(١٢) أ : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٣) ب : « إلاّ هو » .

(١٤) سقط هذا المثال من ب ، وفي أ : « زيد » بالرفع .

[استعمالات القول]

(ص) : مسألة : يحكى بالقول ؛ وتصريفه الجمل ، وفي لفظ الملحونة [١] خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفية وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً . وقيل : نعت مصدر . ومراد [٢] لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متم جملة . وقد يضاف قول . وقائل إلى مَحْكِيّ . ويغني عنه . وحذفه كثير . ويزاد ، ويعمل كظن [٣] مطلقاً ، لكن[٤] في لغة. وقيل : شرطها تضمن[٥] معناه . وبشرط الاستفهام فقط في لغة . وفي المشهور اتصاله ، أو فصله بظرف [٦] أو معمول . قال الأكثر : أو أجْنَبِيّ . وكونه مضارعاً لمخاطب . قال ابن مالك : وحالاً . ومنع[٧] أبو حيان والسّهيليّ. وألاّ يعدّى باللام لمعمول[٨] . وجوّزه السّيرافي في ماض . والكوفية في أمر . فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية . ويجوز معها بل يجب في : أتقول : زيد منطلق ، لمن بلغت عنه .

(ش) : في القول وما تصرّف منه استعمالات [٩] :

أحدها : أن يحكى به الجمل نحو : « قال إنّي عبد الله [١٠] » . « يَقُولُونَ ربّنا آمَنّا » [١١] . « قُولُوا : آمَنّا [١٢] » . « وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أئِذَا كُنّا تُرَاباً [١٣] الآية » . « والقَائِلِينَ لإخْوَانِهِم هَلُمّ إلَيْنَا [١٤] ». مقول لديهم : لازكا مال ذي بخل [١٥] .

---

(١) أ : « الملحوقة » بالقاف ، تحريف. (٢) ب : « ويراد » بالياء .
(٣) في ط : « ويعمل نظر » مكان : « ويعمل كظن » ، تحريف .
(٤) كلمة : « لكن » سقطت من ط . (٥) أ ، ب : « تضمين » .
(٦) أ : « أجني » مكان : « بظرف » ، تحريف. (٧) ط : « وشنع » بالشين . تحريف .
(٨) أ : « بمعمول » بالباء . (٩) أ : « استعمالان » .
(١٠) مريم ٣٠ . (١١) المائدة ٨٣ . (١٢) البقرة ١٣٦ . (١٣) الرعد ٥ .
(١٤) الأحزاب ١٨ ، وفي أ : « والقائلون » ، تحريف .
(١٥) في أ : « فقال لديهم لا زكى مال ذي بخل » وفي ب : فقوله : « لديهم لا زكى ذي بخل » .
وفي ط : « مقول لديهم لا زكى مال ذي بخل » وهي العبارة التي اخترتها .

والأصل: أن يحكي لفظ الجملة كما سمع .

ويجوز أن يحكي على المعنى بإجماع . فإذا قال زيد : « عمرو منطلق » ، فلكَ أنْ تقول : قال [١] زيد : « عمرو منطلق » ، أو « المنطلق [٢] عمرو » .

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في : قول زيد : عمرو قائمٍ بالجر ، قال زيد : عمــرو قائمٌ بالرفـع[٣] .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان : صحح ابن عصفور المنع . قال : لأنهم إذا جوّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم [٤] في الملحونة .

وإذا حكيت كلام متكلّم [٥] عن نفسه نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلقَ ، أوْ إنّه [٦] انْطلقَ ، وهُوَ مُنْطلِق [٧] .

وهل يلحق [١٥٧] بالقول في ذلك معناه : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت و أوحى ؟ قولان . أحدهما : نعم . وعليه الكوفيون نحو : « ونَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٨] » . « فدَعَا ربّهُ إنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر [٩] » بالكسر . «فأوْحى إلَيْهِم رَبُّهم لَنُهْلِكَنّ الظّالِمين [١٠] » . قرأت : «الحمدُ لِلّهِ ربّ العَالَمينَ [١١]» و اختاره ابن عصفور ، وابن الصائغ ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار.

والثاني : لا ، وعليه البصريون. وقالوا : الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر[١٢] للتصريح به في : « نَادَى رَبّهُ نِدَاءً خَفِيّا . قَالَ رَبّ : »[١٣] . « ونَادى نُوحٌ رَبّه

---

(١) « قال » سقطت من ط .
(٢) ب : « والمنطلق » بالواو .
(٣) كلمة : « بالرفع » سقطت من أ .
(٤) ط : « أن يلتزموه » .
(٥) ب : « المتكلم » بأل .
(٦) ب : « وإنه » بالواو.
(٧) ب : « أو هو منطلق » بأو .
(٨) الزخرف ٧٧ وفي ط : « ليقص » بالصاد . تحريف.
(٩) القمر ١٠ .
(١٠) ابراهيم ١٣ .
(١١) الفاتحة ١ .
(١٢) ط : « متضمن » مكان : « مضمر » ، تحريف.
(١٣) مريم ٣ ، ٤ .

فقَالَ رَبِّ (١) » . « ونَادَى أصْحَابُ الأعْرافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُم قَالُوا ما أغْنَى (٢) ». واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد (٣) ، وهو نوعان . أحدهما : المؤدي معنى الجملة (٤) ، كالحديث ، والشعر ، والخُطْبَة . كقلت (٥) حديثاً ، وشعراً ، وخطبة . ونصبه على المفعول به ؛ لأنه اسم الجملة . والجملة إذَا حُكِيَتْ في موضع المفعول به ، فكذا ما (٦) بمعناها . وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً .

الثاني : المراد به مجرّد(٧) اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو : قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجِيّ ، والزمخشريّ ، وابن خروف ، وابن مالك وجعلوا منه : «يُقَالُ له إبْرَاهِيم (٨)» أي يقول له الناس : إبراهيم ، أي يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور : إلى أنه لا ينصب بالقول(٩) ؛ بل يحكى . أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتَمِّ (١٠) الجملة كقوله :

١٢ — * إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ (١١) *

أي : طعمه طعم مُدَامة . (١٢) .

وقد يضاف لفظ : « قول »، ولفظ « قائل » إلى الكلام المحكيّ ، كما يضاف سائر

---

(١) هود ٤٥

(٢) الأعراف ٤٨ .

(٣) ب : « المفروض » مكان : « المفرد » . تحريف. (٤) في أ : « الجملة » ساقطة .

(٥) أ : « كقوله » مكان : « كقلت »

(٦) ب : « فكذا إنما » ، ط : « فكذا هنا » . كلاهما تحريف .

(٧) كلمة : « مجرّد » سقطت من ط . (٨) الأنبياء ٦٠ .

(٩) ط : « بالقول » بالفاء . تحريف (١٠) ب : « على التقدير » فتمّ الجملة » .

(١١) لم ينسب في اللسان : « تجر » . ونسبه في الدرر ١ : ١٣٩ إلى امرىء القيس . وعجزه :

* مُعَتَّقَةٍ ممّا يَجِيءُ به التُّجُرْ *

وانظر ديوان امرىء القيس ١١٠ . وفي ط : « طعم مذاقه » بالذال والقاف .

وفي أ : « قلت ذم مذاقه » ، تحريف . وفي ب : « مزاقه » بالزاي ، تحريف .

(١٢) ط : « مذاقه » مكان : « مدامة » ، تحريف .

المصادر والصفات كقوله :

٦١٣ — قَوْلُ ياللّرجال يُنْهِضُ مِنّا مُسْرعين الكُهولَ والشُبّانا [١]

وقوله :

٦١٤ — * وأجبت قائل كَيْفَ أنْتَ بِصَالِحِ [٢] *

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله :

٦١٥ — لَنَحْنُ الأُلى ، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمُ
بِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبَا [٣]

أي ، قلتم ، نقاتلهم [٤] .

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به ، وهو كثير حتّى قال . ومنه [٥] : « فَأَمّا الّذين اسوَدّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُم [٦] » . أي : فيقال لهم : أَكَفَرْتُم [٧] .

الثّالث : أن يعمل عمل ظنّ ، فينصب المفعولين ، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً . يقولون : قلت زيداً قائماً ، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية :

واختلف : هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمَّن [٨] معنى الظّنّ ؟ على قولين : اختار [٩] ثانيهما ابن جنّي . وعلى الأول الأعلم وابن خروف

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ .
(٢) قائله مجهول . وعجزه :
* حتى مللتُ وملّني عُوّادي *
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ . وفي ط : « وأجيب » . تحريف .
(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٣٩ .
وفي أ : « راعياً » مكان : « رعباً » . تحريف .
(٤) في ط : « أي قلتم فقاتلهم » . تحريف ، أشار إليه الدرر ١ : ١٣٩ وصوّب العبارة : « قلتم نغلبهم » والأولى أن يكون صوابها : « قلتم نقاتلهم » كما في أ . ب .
(٥) « ومنه » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .
(٦) آل عمران ١٠٦ . وفي ط : « فأمّا وأمّا » تحريف وفي ط أيضاً « الاسودت » تحريف .
(٧) « أكفرتم » سقطت من ط . (٨) ب فقط : « يضمن » . (٩) ب فقط : « اختيار » .
وفي ط : « احتار » بالحاء . تحريف .

وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله

٦١٦ – قالت وكُنْتُ رَجُلا فَطِينَا هذا وَربِّ البيت اسْرَائِيِنَا[١]

إذ[٢] ليس المعنى على ظننت[٣] .

وفي لغة جمهور العرب بشروط[٤] : تقدّم[٥] استفهام بالهمزة أو بغيرها[٦] من الأدوات.

واتصاله به . وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله :

٦١٧ – متى تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[٧]

وقوله :

٦١٨ – * عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[٨] *

وحكى الكسائي : « أتقول[٩] للعميان عَقْلا ؟ أي تظن».

فإن فقد شرط[١٠] مما[١١] ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أَوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم ، يستثنى الفصل بالظرف ، والمعمول ، مفعولاً أو حالاً كقوله :

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : « ابن عقيل ١ : ١٥٦ ، وروايته : « لعمر الله » . مكان : « وربّ البيت » ، والأشموني ٢ : ٣٧ .

وفي ب : « اسرابينا » بالياء ، تحريف .

(٢) كلمة : « إذ » سقطت من ب .

(٣) « المعنى على ظننت » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٤) ط : « شروط » بإسقاط الباء .

(٥) ط فقط : « بعد » مكان : « تقدم » .

(٦) ب : « أو لغيرها » باللام . تحريف .

(٧) لهدبة بن خشرم .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٥ والأشموني ٢ : ٣٦ .

(٨) لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وعجزه :

* إذَا أنا لم أطْعَنْ إذَا الخَيْلُ كرّتِ *

من شواهد : المغني ١ : ١٢٦ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .

وأطعن بضم العين وفتحها . انظر الصبان ٢ : ٣٦ .

(٩) أ : « أيقول » بالياء .

(١٠) أ : « الشرط » بأداة التعريف .

(١١) أ : « فيما » مكان : « مما » .

٦١٩ — أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعةً
شَمْلِي بِهِم أم تقـولُ البُعْدَ مَحتُومَا[1]

وقوله :

٦٢٠ — أَجُهّالاً تقول بني لُـــؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيك أمْ مُتجاهلينَا [2]

ونحو : أفي [3] الدار تقول زيداً ؟ وأمحمداً [4] تقول هنداً [5] واصلةً ؟

قال أبو حيّان : وكذا معمول المعمول نحو : أهنداً تقول زيداً ضارباً [6] ؟. وقيل : لا يضر الفصل مطلقاً، ولو بأجنبيّ نحو : أأنت[7] تقول زيداً منطلقاً[8] ؟. وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن[9] الحكاية في غير المضارع ، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافيّ : إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً . وذكر ابن [١٥٨] مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال [10] . وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره . وشرط السهيليّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد : عمرو [11] منطلق ، لأنه حينئذ يبعد [12] عن معنى الظن ، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع .

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٧ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وفي أ : « محترما » مكان : « محتوما »، وفي أ، ب « دوام البعد » مكان: « أم تقول البعد كله» تحريف.

(٢) للكميت .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ : ١٥٦ ، والخزانة ٤ : ٢٣ والأشموني ٢ : ٣٧ .

(٣) أ : « في » بإسقاط همزة الاستفهام .
(٤) أ : « ومحمداً » بإسقاط همزة الاستفهام .
(٥) أ : « هذا » مكان : « هنداً » ، تحريف .
(٦) ب : « ضرب » مكان : « ضارباً » .
(٧) في ط : « أنت » بإسقاط الهمزة .
(٨) أ ، ب : « زيد منطلق » بالرفع ، تحريف ، والأسلوب يقتضي النصب كما في ط .
(٩) أ : « يتعين » .
(١٠) ب : لا للاستفهام .
(١١) أ : « أمير » مكان : « عمرو » .
(١٢) أ : « مبعد » بالميم.

وإذا اجتمعت الشروط[١] فالإعمال جائز ، لا واجب ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو : أتقول : زيد منطلق[٢] ، وكذا إعماله مطلقاً[٣] في لغة بني سليم[٤] جائز لا واجب .

[همزة التّعدية] :

(ص) : مسألة : تدخل الهمزة على عَلِم ، ورأى : فتنصب ثلاثة : أولها : الفاعل ، وحكم الثاني والثالث باق ، ومنع الأكثر : التعليق. وقوم: الإلغاء . وثالثها : إن لم يبنَ[٥] للمفعول .

(ش) : تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل ، وهمزة التّعدية، على عَلِم ورأى المتعدّيين لمفعولين ، فتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل : أولها : الذي كان فاعلاً ، وذلك[٦] أقصى ما يتعدّى إليه الفعل[٧] من المفعول به نحو : أعلمت زيداً عمراً قادماً[٨] ، وأريت زيداً عمراً كريماً ، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم ، ورأى من جواز : الإلغاء ، والتعليق ، وغيرهما .

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت[٩] للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن القوّاس ،[١٠] وابن أبي الربيع ، لأن مبنى الكلام عليهما ، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء .

ومنعهما آخرون إن بنيت[١١] للفاعل وعليه الجُزُولي، لما فيه من إعمالها في المفعول

---

(١) في أ كلمة « الشروط » ساقطة .

(٢) أ : « زيداً منطلقاً » ، تحريف ، لأنه مثل للحكاية .

(٣) ب : « منطلقاً » ، تحريف .

(٤) ب : « تميم » مكان : « سليم » ، تحريف .

(٥) ب : « تبن » بالتاء تحريف .

(٦) ط : « وكذا » مكان : « وذلك » .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .

(٨) سقط هذا المثال من ب .

(٩) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

(١٠) ط فقط : « ابن النحاس » تحريف . وانظر الشرح .

(١١) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

الأول ، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين [١] ، وذلك تناقض ، لأنه حكم بقوّة وضَعْف معاً ، بخلاف ما إذا بنيت [٢] للمفعول به[٣] . ومنع آخرون :التعليق دون الإلغاء[٤] ، وعليه الأكثرون .

ومنع قوم : إلغاء [٥] أعلم دون أرى وعليه الشّلَوْبين ، لأن أعلم مؤثر [٦] فلايلغى[٧] كما لا تلغى [٨] الأفعال المؤثرة ، وأرى بمعنى :أظن فوافقه [٩] في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى .

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً [١٠] متوافقان في المعنى ، فيلزم تساويهما في الإلغـاء .
وقد ورد السماع بإلغائهما : حكى : البركَةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر ، وقال الشاعر :

٦٢١ — * وَأَنْتَ أراني اللهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ [١١] *

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : « يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق[١٢] » الآية . وقول الشاعر :

٦٢٢ — حَذَارِ فقد نُبِّئْتُ إنَّكَ لَلَّذي ستُجْزَى بما تَسْعَى ، فتسعدأوتشقى [١٣]

---

(١) أ ، ب : « الضميرين » مكان : « الأخيرين » ، تحريف .
(٢) ط : « إذا لم يثبت للمفعول » ، تحريف .
(٣) كلمة : « به » سقطت من أ ، ط . (٤) ط : « دون لإلغاء » . تحريف .
(٥) ب : « الألغاء أعلم » ، بالألف واللام ، تحريف .
(٦) أ ، ب : « مؤثرة » بتاء التأنيث . (٧) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٨) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٩) ط : « موافقة » بالميم ، تحريف . (١٠) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .
(١١) قائله مجهول . وعجزه :

* وأرْأَفُ مُسْتَكفىً . وأَسْمَحُ وَاهِبِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٩ .
(١٢) سبأ ٧ .
(١٣) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١٤٠ ، وشرح التصريح ١ : ٢٦٦ .
وفي ط : « حذراً » تحريف ، والتصويب من النسختين أ ، ب . وفي ط : « وتسعد » بالواو ، تحريف . وفي أ : « الذي » مكان : « للذي » ، تحريف .
وفي ب : « أبنيت » مكان : « نبئت » .

[جواز حذف المفاعيل أو بعضها]

(ص) : وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول ، والاقتصار عليه . وجوز الأكثر حذف الأول دونهما ، أو هما دونه . والشّلوبين : حذفه دونهما . والجَرْمي : عكسه .

(ش) : يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك : لمن [١] قال أأعلمت زيداً بكراً [٢] قائماً : أعلمت .

وأمّا الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرِّد ، وابن كَيْسان ، ورجّحه [٣] ابن مالك ، وخطّاب : يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخَرَيْن ، أو الآخرين [٤] بشرط ذكر الأول : كقولك : أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم [٥] ، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية .

الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة [٦] ، لأن الأول كالفاعل ، فلا يحذف ، والآخران كهما [٧] في باب ظن . وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشّلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخَرَيْن نحو : أعلمت كبشك سميناً ، ولا [٨] يجوز حذف الآخَرَيْن دون [٩] الأوّل ، ولا حذف الثلاثة ، ولا حذف الأول وأحد الآخَرَيْن ، ولا حذف أحد الآخرين [١٠] فقط .

(١) ب : « لمن لمن » بالتكرير ، تحريف .
(٢) في ب : « زيد أبو بكر » ، تحريف .
(٣) ط : « ورحجة » بتقديم الحاء تحريف .
(٤) ب : « أو الأخيرين » .
(٥) ط : « العلم » ، تحريف .
(٦) ب : « الثالثة » . تحريف .
(٧) ب : « لهما » باللام ، تحريف .
(٨) ب : « ولا يحذف حذف الأخيرين » ، تحريف .
(٩) سقط من أ : « الآخرين دون » .
(١٠) ب : « ولا حذف الأول ، وأحد الآخرين فقط » بتكرار الجملة السابقة ، وبزيادة كلمة : « فقط » تحريف .

الرّابع : وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخرَيْن فقط؛ لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ ، دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

(ص) : وألحق سيبويه بأعلم: نبّأ . واللّخمي: أنبأ [1] ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى[2] . والفرّاء: خبّر وأخبر . والكوفيّة والمتأخرون: حدّث . والأخفش وابن السراج [3] : أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم . وأوجد . وابن مالك وقوم : أرى الحُلْميّة، والحريريّ: علم . والجُرجاني : استعطى [4] . وبعضهم : أكسى [١٥٩] .

(ش) : المجمع على تعديته إلى ثلاثة : أعلم ، وأرى . وزاد سيبويه : نبأ كقوله:

٦٢٣ — ونبئت قيساً ، ولم أبْلُـــــهُ كما زعموا خيْر أهْلِ اليَمَنْ [5]

وزاد ابن هشام اللّخْميّ [6] : أنبأ ، وعرّف ، وأشعر ، وأدرى . وزاد الفرّاء في «معانيه» : خبّر بالتشديد كقوله :

٦٢٤ — * وَخُبِّرْتُ سوداءَ القُلوب مَرِيضَةً [7] *

وقوله :

---

(١) ط : «نبأ» بإسقاط الهمزة من أوله ، تحريف .

(٢) أ : «وأروى» بالراء والواو . تحريف .

(٣) أ : «والزجاج» مكان : «وابن السراج» ، تحريف . وانظر الشرح.

(٤) أ : «أعطي» . (٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه ٢١٣ . من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٦) هو محمد بن احمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخميّ . من مصنفاته: المُجمل في شرح أبيات الجُمل – نُكَت على شرح أبيات سيبويه للأعلم – شرح الفصيح . وكان حيّاً سنة ٥٥٧ .

(٧) للعوام بن عقبة كما في العيني ، وفي الدرر ١ : ١٤١ . للعوام بن عتبة بالتاء، وعجزه:

* فأقبلتُ من أهلي بِمِصْرَ أعُودُها *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٤١ ، وروايته : «سوداء الغَميم» مكان : «سوداء القلوب» .

٦٢٥ — * وما عليك إذا خُبِّرْتِني دَنِفاً [١] *

وزاد الكوفيون : حدّث . وتبعهم [٢] المتأخرون كالزمخشري وابن مالك . وقال [٣] أبو حيّان : وأكثر أصحابنا كقوله :

٦٢٦ — . . . . . * فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ له علينا العلاءُ [٤] *

وزاد الحريري في شرح « اللمحة [٥] » : علّم المنقولة بالتضعيف . قال أبو حيّان : ولم توجد في لسان [٦] العرب متعدّية إلى ثلاثة .

وزاد ابن مالك : أرى الحُلْمية كقوله تعالى : « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قليلا ، ولو أراكَهُمْ كثيراً [٧] » .

وزاد الأخفش وابن السراج : أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم ، وأرى . ولم يسمع . .

وزاد الجرجاني : استعطى [٨] . وزاد بعضهم : أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين [٩] ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال . .

(ص) : وما بني للمفعول فكَظَنّ .

(ش) : ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ ، فما جاز في ظنّ جاز فيه . قال ابن مالك : إلا [١٠] الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة ، جائزٌ هنا لحصول الفائدة . وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين ، فأغنى عن التصريح باستثبائه [١١] .

---

(١) لرجل من بني كلاب . وعجزه :

* وغاب بَعْلُكِ يَوْماً أنْ تعُودِيني *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٢) ب : « وأتبعهم » . (٣) أ ، ب : « قال » بإسقاط الواو.

(٤) قطعة من معلّقة الحارث بن حلزة اليشكري ؛ والبيت بتمامه هو :

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْألُون فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ له علينا الوَلاءُ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

وفيهما : « الولاء » مكان : « العلاء » . (٥) ب : « الملحمة » تحريف .

(٦) أ : « كلام » مكان : « لسان» . (٧) الأنفال ٤٣ . (٨) أ : « أعطى » .

(٩) ط : «التضمن» (١٠) كلمة : « إلا » سقطت من ب . (١١) أ ، ب : « باستثنائه ».

الفاعـل

(ص) : الفاعل ونائبه .

الفاعل المفرّغ له عاملٌ على جهة وقوعه منه، أوقيامه به .

(ش) : لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل – انحصرت العمد في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه [1] وهذا هو النوع الثاني .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه [2] ، أوقيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو : قام زيد ، وما ضمّن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة ، والأمثلة [3] ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفرغ يخرج نحو : « وأسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا[4] » . وقولنا [5] : على جهة وقوعه منه، كضَرَبَ زيد، وقيامه به، كمات زيدٌ .

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: [6] رافعه الإسناد . وقوم : شَبَهُهُ للمبتدأ . وخَلَفٌ: معنى الفاعليّة . وقوم : إحداثُهُ الفِعْلَ . والكسائي : كونه داخلا في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور : يجب تأخيره ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر [7] ، أو فعل المؤنثة[8] ، أو الجماعة المؤكد .

---

(١) أ : « وما ينشأ عنه» . (٢) كلمة : « منه » سقطت من أ .

(٣) المراد بها : أمثله المبالغة . (٤) الأنبياء ٣ . (٥) أ : « وقولي » .

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير سبقت ترجمته ١ : ١٢٤

(٧) ط : « أو فاعل المصدر » .

(٨) أ : ط : «الاثنين»، تحريف.

ويقدّر في نحو : « ثم بَدَا لَهُم (١) » مُنَاسِبٌ (٢)

وقد يجر بـ « مِنْ » أو الباء الزائدة ، وثعلب (٣) : في كفى . قال ابن الزّبير : إن كانت بمعنى : حسب .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : في رافع الفاعل أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمّن معناه ، كما فهم من الحدّ ، لأنه طالب له .

الثاني : أن رَافِعَهُ الإسناد أي : النِّسبة ، فيكون العامل معنويّاً ، وعليه هشام . ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جعل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح ، وهو هنا موجود .

الثالث : شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر .

ورُدّ بأن الشبه معنويّ ، والمعاني (٤) لم يستقرّ لها عمل في الأسماء .

الرابع : كونه فاعلاً في المعنى . وعليه خَلَفُ (٥) ، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله : مات زيد ، وما قام عمرو .

الخامس (٦) : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . ونقل عن خَلَف : أنّ العامل فيه معنى الفاعلية .

الثانية : الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

---

(١) يوسف ٣٥ . (٢) ط : « منا » بإسقاط السين والباء ، تحريف .

(٣) ا = وثعلب = تحريف.

(٤) كلمة : « والمعاني » سقطت من أ . (٥) انظر ١ : ٨٥

(٦) من قوله : « الخامس » إلى قوله : « معنى الفاعليّة » . سقط من أ ، ومكانه بياض مشار إليه بـ (ظ) .

وجوّز الكوفية (١) تقديمه نحو : زيد قام مستدلين بنحو قوله :

٦٢٧ — * ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً (٢) *

أي وئيداً(٣) مَشْيُهَا. وتأوّله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : «وئيداً» أي : ظهر أو ثبت . وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان ، أو الزيدون قام .

الثالثة : الصحيح أيضاً (٤) . وعليه [١٦٠] البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه . وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثّره (٥) بعامل متلوّه ، وكالمضاف إليه ، فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في (٦) الامتزاج بمتلوّه (٧) ، ولزوم تأخيره (٨) . والخبر مباين (٩) للثلاثة . وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان . وبأنّ من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وذهب الكسائي : إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر . ورجّحه السهيليّ وابن مضاء (١٠) .

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف :

أحدها : مع رافعه تبعاً له : كقولك : زيداً لمن قال: مَنْ أكرم ؟ والتقدير : أكرم زيداً (١١) ، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: «أَوْ إِطْعَامٌ في يوم ذي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً (١٢)».

ثالثها : فاعل فعل اثنين (١٣) المؤنث ، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو: «لَتُبْلَوُنَّ»(١٤)

---

(١) أ ، ب : « الكوفيون » .

(٢) للزبّاء . وعجزه :

* أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا *

من شواهد : المغني ٢ : ١٤٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠١ ، والأشموني ٢ : ٤٦ .

(٣) « أي وئيد » سقط من ب .

(٤) ط فقط : سقطت كلمة : « أيضاً » .

(٥) أ ، ط : « تأثيره » .

(٦) أ : « من » مكان : « في » .

(٧) أ : « متلوه » بإسقاط باء الجرّ ، تحريف .

(٨) أ : « تأخره » .

(٩) أ ، ب : « مبايناً » .

(١٠) أ ، ب : « ابن قضى » تحريف . وفي ط : « ابن مضا » بدون همزة

(١١) ط : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٢) البلد ١٤ ، ١٥ .

(١٣) ا ، ب : «فعل اثنين» تحريف.

(١٤) آل عمران ١٨٦ .

« فَإِمَّا تَرَيِنَّ [١] » ، فإنّ ضمير المخاطبة والجمع حُذِف لالتقاء الساكنين .

فإن قلت : قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه [٢] المواضع المذكورة ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ [٣] » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يَشْرَبُ الخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ [٤] » فالجواب أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في [٥] الآية لدلالة : « بدا » ، والشّارب في الحديث لدلالة : « يشرب » . ويقاس بذلك ما أشبهه .

الرابعة : قد يجر الفاعل « مِنْ » الزائدة نحو : « مَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ [٦] » أي : ذِكْرٌ [٧] ، أو الباء الزائدة نحو « وكَفَى بالله [٨] » . والمحلّ في الصورتين رفع ، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ . وغلبت زيادة الباء في [٩] فاعل كفى نحو : « وكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً ، وكَفَى بِاللهِ نَصِيراً [١٠] » .

[تجرّد عامله]

(ص) : ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وقيل : هو خبر مقدم . وقيل : الثاني : بدل [١١] .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى الفاعل [١٢] الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات [١٣] . ومن العرب مَنْ يلحقه الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوالّ [١٤] كتاء التأنيث ، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث . ومنها قوله :

---

(١) مريم ٢٦ . (٢) أ ، ب : « هذه » ساقطة .
(٣) يوسف ٣٥ . (٤) انظر البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ .
(٥) في أ : « المبتدأ » تحريف ، وفي ط : « البدء » .
(٦) الأنبياء ٢ . وفي ط « وما يأتيهم » . تحريف .
(٧) « أي ذكر » سقطت من ب . (٨) النساء ٦ .
(٩) « في » سقطت من ط . تحريف (١٠) النساء ٤٥ .
(١١) أ : « بقل » مكان : « بدل » ، تحريف .
(١٢) ب : « إذا أسند إليه الفعل إلى الفاعل » بزيادة : « إليه » ، تحريف .
(١٣) في النسخ الثلاث : « وقام الهندات » ، تحريف .
(١٤) ط : « وأل » مكان : « دوالّ » ، تحريف .

٦٢٨ — * وقد أسلماه مبعدٌ وحميـمُ(١) *

وقوله :

٦٢٩ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أهلي ، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ (٢)

وقوله :

٦٣٠ — نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِـــناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحائِبِ (٣)

وقوله :

٦٣١ — * بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ (٤) *

ومن النحويين من جعلها ضمائر . ثم اختلفوا : فقيل : ما بعدها بدلٌ منها . وقيل : مبتدأ . والجملة السابقة خبر . والصحيح الأول ، لنقل الأئمة أنها لغة ، وعُزِيت لطيّء وأزد شنوءة . وكان ابن مالك يسميها لغة « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » وهو مردود ، كما بينته في (أصول النحو) وغيره (٥) .

* * *

(١) لابن قيس الرقيات ديوانه ١٩٦ وصدره :

* تولّى قتال المارقين بنفسه *

انظر ابن عقيل ١ : ١٦١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٠ والأشموني ٢ : ٤٧ .

(٢) نسبه في التصريح ١ : ٢٧٦ لأميّة . ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٣ إلى أحيحة ابن الجلاح .

والبيت من شواهد أوضح المسالك رقم ٢٠٧ . وفي ط : « في شراء » تحريف .

(٣) في الدرر ١ : ١٤٢ يذكر أنه لم يعثر على قائله . وفي حاشية ياسين ١ : ٢٧٦ أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب «يتيمة الدهر» .

(٤) للفرزدق . وصدره :

* ولكنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأمُّهُ *

انظر ديوان الفرزدق ٥٠ ، وسيبويه ١ : ٢٣٦ . والخزانة ٢ : ٣٨٦ ، ٣ : ٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤ : ٥٥٤ . وابن يعيش ٧ : ٧ .

وفي ب : « يجوزان » مكان : « بحوران » ، تحريف .

(٥) عبارة : « كما بينته في أصول النحو وغيره » سقطت من أ ، ب .

[حذف عامله]

(ص) : ويحذف لقرينة(١) كأن يجاب(٢) به نفي ، أو استفهام. ولا يقاس : « لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ » .

وقيل : يجوز إن أمن ، وجوّز قوم : زيد عمراً ، أي « ليضرب » لدليل .

(ش) : يجوز(٣) حذف عامل الفاعل لقرينة كأن(٤) يجاب به نفي أو استفهام ، كـ«زيدٌ» في جواب ما قام أحد ، أو مَنْ قام ؟

ومما حذف فيه لعدم اللّبس قوله تعالى : « يُسَبَّحُ له فيهـا بالغُدُوّ والآصال ، رِجَالٌ (٥) » ، على قراءة بناء يُسَبَّحُ للمفعول ، إذا التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه . ومثله قول الشاعر :

٦٣٢ — * لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ (٦) *

أي يبكيه (٧) ضارع .

واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوّزه الجَرْمي . وابن جِنيّ وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه . فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى : يعظ (٨) رجال لم يجز لـصلاحية(٩) إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ (١٠) ، فإنه يجوز لعدم اللّبس .

وأجاز بعض النحويين : زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً ، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يلبس . ومنع ذلك سيبويه ، وإن لم يلبس ، لأن إضمار فعل

---

(١) ط : « بقرينة » بالباء ، تحريف . (٢) ط فقط : « كجواب » مكان : « أن يجاب به » .

(٣) ط : « الجوار » بالراء مكان : « يجوز » : تحريف . (٤) ط : « كان » تحريف .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ . (٦) لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . وعجزه :

* ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطّوائِحُ *

وهذه النسبة لصاحب الدرر ١ : ١٤٢ ، ونسبه العيني وسيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ إلى الحا ث بن نهيك . وانظر الإيضاح ٧٤ ، والأشموني والعيني ٢ : ٤٩ .

(٧) ط فقط : « يبكيك » . (٨) ط : « لفظ » باللام ، والفاء تحريف .

(٩) أ : « لعدم صلاحية » تحريف لا يتفق مع الأسلوب . وصوابه من ب ، ط .

(١٠) أ ، ب : « زيد » مكان : « يزيد » .

الغائب هو على طريق التّبليغ . وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثر الإضمار [١٦١] ، فرفض (١) .

* * *

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص) : مسألة : الأصل أن يلي فِعْلَهُ . وقد يفصل بمفعول ، لا إن ألبس خلافاً لابن (٢) الحاجّ في مقدّر الإعراب . أو كان ضميراً غير محصور . ويجب إن كان المفعولُ ضميراً . ويؤخر ما حصر منهما (٣) بإنّما ، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً . وللفرّاء ، وابن الأنباري في حصر الفاعل . وحكم المتصل بضمير مرّ .

(ش) : الأصل أن يلي الفاعل(٤) الفعل ، لأنه منزّل منه منزلة الجزء .

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمراً زيد .

ويجب البقاء(٥) على الأصل إذا حصل لَبْس كأن(٦) يخفي الإعراب ،ولا قرينة نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن (٧) الفاعل من المفعول . وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجزُوُلي والمتأخرون . ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده(٨) على « المقرّب » : بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس ، ثم لا يقال بامتناعها (٩) كتصغير عُمَر ، وعَمْرو ، فإن اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما ،

---

(١) كلمة : « فرفض » سقطت من ط .

(٢) أ : « لأن » مكان : « لابن » ، تحريف .

وابن الحاج سبقت ترجمته ٢ : ١٨ .

(٣) ط : « منها » مكان : « منهما » ، تحريف .

(٤) ط : « الفاعل » . تحريف .

(٥) أ : « البغاء » مكان : « البقاء » ، تحريف .

(٦) ط : « كان » تحريف .

(٧) أ : « تتبين » مكان : « تعيّن » تحريف .

(٨) ب : « هذه » مكان : « نقده » ، تحريف .

(٩) عبارة : « ثم لا يقال بامتناعها » سقطت من أ .

مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز ضرب : موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه. انتهى .

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وفاقاً نحو : أكل الكمّثرى موسى ، وأضنت سُعْدَى الحمّى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى .

ويجب البقاء[١] على الأصل أيضاً : إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو : ضربت زيداً ، وأكرمتك ، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

ويجب الخروج عن الأصل : إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو : ضربني زيد .

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس . وكذا بإلاّ على الاصحّ إجراء لها مجرى « إنما » نحو : إنما[٢] ضرب عمراً زيد ، أيَ لا ضارب له غيره . وقد يكون لزيد مضروب آخر . وإنما ضرب زيد عمراً ، أي لا مضروب له غيره ، وقد يكون لعمرو ضارب آخر . وكذا ، إنما ضرب زيداً أنا . وإنما ضربت زيداً أو إياك . وما ضرب عمراً إلاّ زيد . وما ضرب زيد إلاّ عمراً . وما ضرب زيد إلاّ أنا . وما ضربت إلازيداً ، أوإلاّ[٣] إيّاك .

وأجاز الكسائيّ : تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه ، بخلاف إنما . ومنه قوله :

٦٣٣ — * فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُهَا[٤] *

---

(١) أ : « البناء » بالنون ، تحريف .

(٢) من قوله : « إنما ضرب عمراً زيد » إلى قوله : « وإنما ضرب زيد عمراً » سقط من أ .

(٣) أ « وإلاّ » بواو العطف .

(٤) في الدرر ١ : ١٤٣ منسوب إلى مجنون بني عامر ..
وصدره :

* تزوّدت من ليلى بتكليم ساعة *

وهذا الشاهد وجدته في ديوان ذي الرمّة ص ٧١٤ من قصيدة أولها :

مَرَرْنا على دارٍ لميّــة مـــرّة وجاراتها قـد كاد يعفو مقامها =

وقوله :

٦٣٤ — * ولـمّا أبى إلاّ جِماحا فؤادُه [١] *

وقوله :

٦٣٥ — * فلم يَدْرِ إلاّ الله ما هَيّجَتْ لَنَا [٢] *

وقوله :

٦٣٦ — * ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ [٣] *

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو ، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير[٤] من وجه، وهو النيّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدّم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه [٥] .

= غير أن صدره في الديوان مختلف عنه في الدرر ، فقد جاء في الديوان كما يلي :
* تداويت من ميٍّ بتكليمة لها *
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٧ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ . والأشموني ٢ : ٥٧ .

(١) لدعبل الخزاعي . وعجزه :
* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولا أهْلِ *
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ٥٧ .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٣ يقول : « إنه لم يعثر على قائله » .
وقد عثرت على قائله، وهو ذو الرّمة ديوانه ٧١٤ . وعجزه :
* عَشيّةَ أنآء الدّيار وَشامُها *
(ووشامها) روى بكسر الواو وهو جمع وشيمة. وهي كلام الشر. وبفتحها على أنه جمع: شامة. وهي العلامة .
انظر حاشية الخضري ١ : ١٦٦ . وفي الديوان : « أهلة » مكان : « عشية » .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :
* وما جفا قطُّ إلاّ جُبَّأً بَطَلاَ *
من شواهد : الأشموني ٢ : ٥٧ .

(٤) ب : « تأخر » مكان : « تأخير » . (٥) أ : « وجد » مكان : « بوجه » . تحريف .

وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول ، أو عكسه فقد مرّ في مبحث الضمير ، فأغنى عن إعادته هنا .

نائبُ الفَاعِل

(ص) : مسألة : يحذف لِغَرَضٍ ، كَعِلْم ، وَجَهْل ، وضَعة ، ورفعة ، وخوف ، وإبهام ، ووزن ، وسجع ، وإيجاز . فينوب عنه المفعول به فيما له . ويقام الثاني من باب : أعطى ، إذْ لا لَبْس . ومنعه قوم .

وثالثها : إن كان نكرة ، والأول معرفة .

ورابعها : قبيح ، وظنّ ، وأعلم خلافاً لقوم إن أُمن ، أولم يكن جملة ، ولا ظرفاً . قيل : ولا نكرة . والأول أولى.لا ثاني اختار . وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما .

(ش) : قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ ، أو معنويّ كالعلم به نحو : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ (١) » ، للعلم بأن فاعل ذلك هو (٢) الله . أوللجهل به ، كسُرِق المتاع . أو تعظيم فَيُصان (٣) اسمه عن (٤) أن يقترن باسم المفعول كقوله : « مَنْ بُلِيَ منكم بِهَذه القَاذُورَاتِ (٥) » . أو تحقيره ، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك : أوذي فلان إذا عظّم أو حقّر (٦) من آذاه . أو خوف منه . أو خوف عليه : فيستر ذكره . أو قصد إبهامه بان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه نحو : « فَإِنْ أُحْصِرْتُم (٧) » . « وإذَا حُيِّيْتُمْ (٨) » ، « إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا (٩) ». أو إقامة وزن الشعر كقوله : [١٦٢]

(١) البقرة ٢١٦ .
(٢) سقطت كلمة : « هو » من ط .
(٣) أ : « فيصاف » بالفاء . تحريف .
(٤) أ : « على » مكان : « عن » .
(٥) رواية الموطأ . كتاب الحدود ، رقم ١٢ : « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله » وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .
(٦) ط : « وحقر » بالواو .
(٧) البقرة ١٩٦ .
(٨) النساء ٨٦ .
(٩) المجادلة ١١ .

٦٣٧ — وإذا شَرِبْتُ فإنّني مُسْتَهْلِكٌ مالي، وعِرْضي وافِرٌ لم يُكْلَمِ [١]

وإصلاح السجع نحو : « من طابت سريرتُه ، حُمِدت سيرتُه » . أو قَصْدُ الإيجاز نحو : « ومنْ عاقَبَ بمثل ما عُوقِب به ثم بُغِي عَلَيْهِ [٢] » . فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع ، وعُمْدِيَّةٍ ، ووجوب تأخير ، وامتناع حذف . وينزلُ منزلة الجزء .

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر [٣] من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال : أصحّها ، وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً . والأحسن إقامة الأول . والمنع إذا لم يؤمن ويتعين [٤] الأول نحو : أعطى زيدٌ عمراً ، إذ لايدري لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ ؟ .

والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : المنع إن كان نكرة ، والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان . وعزاه أبو ذرّ الخشني [٥] للفارسيّ [٦] .

والرابع : أنه قبيح حينئذ ، أي إذا كان نكرة ، والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا [٧] في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين .

وإن كان من باب ظن أو أعلم [٨] ففيه أيضاً أقوال :

أحدها : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظُنَّتْ [٩] طالعةٌ الشمسَ . وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً .

---

(١) لعنترة من معلقته الشهيرة .
(٢) الحجّ ٦٠ .
(٣) ط : « لاكثر » . تحريف .
(٤) ط : : « فينوب » مكان : « يتعين » . وفي الأشموني ٢ : ٦٨ بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أُعْطِي زيداً عمرو .
(٥) انظر ١ : ٢٥٩
(٦) ب : « الفارسي » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .
(٧) ب : « كان » بإسقاط ألف التثنية .
(٨) ب : « علم » مكان : « أعلم » .
(٩) أ : « ظننت » بنونين .

والمنع إن ألبس [١] نحو : ظنّ صديقك زيداً ، أو أعلم بشراً زيد قائماً ، أو كان جملة أو ظرفاً نحو : ظن في الدار زيداً . وظن زيداً أبوه قائم . وأعلم زيداً غلامك في الدار . وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر . وهذا ما صححه طلحة ، وابن عصفور ، وابن مالك .

والثاني : المنع مطلقاً ، وتعيّن الأول ، لأنه مبتدأ [٢] في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل . فكان بالنيابة عنه أولى . وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي .

والثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنّ قائمٌ زيداً . قال أبو حيّان : فإن عدم المفعول الأول ، ونصبت [٣] الجملة ، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : أعلم [٤] أيهم أخوك ، وصرح به السِّيرافي والنّحاس . ومنعه الفارسيّ .

وإن كان من باب : اختار ، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيّان : وعليه الجمهور [٥] تعيّن الأول . وهو ما تعدّى إليه بنفسه . وعليه الجمهور . وامتناع إقامة الثاني نحو : اختير [٦] زيدٌ الرِّجالَ . وبه ورد السّماعُ . قال : [٧]

٦٣٨ — ومِنّا الذي اختُيرَ الرِّجالَ سَماحةً [٨]

وجوّز الفرّاء وابن مالك : إقامة الثاني نحو : اختير الرجالُ زيداً . وأشار أبو حيّان : إلى أن الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ،

---

(١) ط : « اللبس » بلامين ، تحريف.

(٢) أ : « معتمد » مكان : « مبتدأ » . ب : « معتمداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) ط : « ونصب » . (٤) ط : « علم » بإسقاط الهمزة من أوّله .

(٥) « وعليه الجمهور » سقطت من ط .

(٦) من قوله : « اختير زيد الرجال » إلى قوله : « اختير الرجال زيداً » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قال » سقطت من ب .

(٨) للفرزدق : ديوانه ٥١٦ . وعجزه :

وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازِعُ

وروى : « منا » مخروماً بحذف الواو . « وخيراً » مكان : « وجوداً » .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٨ ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر . وأمّا الثالث من باب : أعلم ، فلا يجوز إقامته . وقال الخَضْراويّ : وابن أبي الرّبيع بالاتّفاق . لكن قال أبو حيّان : ذكر صاحب «المخترع :[١]» جوازه . وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس[٢] نحو : أُعلِم زيداً كبشُك سَمينٌ . وهو مقتضى كلام التسهيل[٣] . وجزم به ابن هشام في الجامع .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص) : فإن فُقِدَ . قال الكوفية والأخفش أوْلَى . قيل : أو تأخر فمصدر متصرف ، لا لتوكيدٍ ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل . قيل : أو هو ، لا صفته خلافاً للكوفية ، أو ظرف مختَصّ متصرّف . وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف . أو مجرور بزائد ، وكذا غيره . وقال هشام : النائب ضمير مبهم . والفرّاء : الحرف . وابن دُرُستويه ، والسّهيلي ، والرّندي[٤] : ضمير المصدر . فعلى الأصحّ لا يقدم . والجمهور لا يقام مفعول له ، وتمييز . ويخيّر في مصدر وغيره . وقدمه ابن عصفور . « وابن مُعْطٍ[٥] » : المجرور . وأبو حيّان : المكان . وهو المختار . وينصب غير النائب بتعدية . وقيل : بالأصل .

(ش) : اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين : أحدهما : لا ، وعليه البصريون ؛ لأنه شريك الفاعل . والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، لوروده . قرأ أبو جعفر « لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبُون[٦] » . وقرأ

(١) لعلّه المخترع في القوافي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفي ٣٣٩ . انظر كشف الظنون نهر ١٦٢٥ .

(٢) في ب : « بشرط أن يكون لا يلتبس » .

(٣) ط : « السهيلي » مكان : « التّسهيل » ، وهو تحريف . صوابه من أ ، ب والتصريح ١ : ٢٩٢ .

(٤) في ب : « والربدري » ، تحريف . والرندي هو : أبو علي عمر بن عبد المجيد سبقت ترجمته ١ : ١٢٦ .

(٥) أ ، ط : « ابن معطى » . (٦) الجاثية ١٤ .

عاصم : « نُجِّي المؤمنين (١) » أي : النَّجاء . وقال الشاعر :

٦٣٩ — * لَسُبَّ بذلك الجِرْوُ الكِلاَبا (٢) *

وقال :

٦٤٠ — * لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاَّ سيِّدًا (٣) *

قال أبو حيَّان : ونقل الدَّهان : أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخُّر المفعول به في اللفظ . فإن تقدَّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به .

قال ابن قاسم : فالمذاهب على هذا ثلاثة . فإن جوَّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر ، أو ظرف ، أو مجرور .

وشرط المصدر أن يكون متَصرفاً بخلاف : سُبْحان الله ، ومَعاذَ الله ، لالتزام

(١) هذا على قراءة : « نُجِّي » بنون واحدة ، وتشديد الجيم . وفيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه فعل ماض ، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف . والقائم مقام الفاعل المصدر ، أي النَّجاء .
وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : تسكين آخر الماضي .
والثاني : إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح .
والوجه الثاني : أنه فعل مستقبل ، قلبت منه النون الثانية جيماً ، وأدغمت وهو ضعيف أيضاً .
والثالث : أن أصله : نُنَجي بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في : « تظاهرون » . وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة ، فحذفها يبعد جداً .
والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما ، بخلاف : « يتظاهرون » .
انظر في هذا الموضع إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٣٦ .
وفي النسخ الثلاث : « النجاة » بتاء التأنيث صوابه من العكبري ، وفي ط : « ننجى » بنونين .

(٢) لجرير يهجو الفرزدق . وصدره :
* ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ *
من شواهد : الحُجَّة لابن خالويه ٢٢٦ ، والخزانة ١ : ١٦٣ .
وفي ط : « لست » بالتاء مكان : « لسب » بالباء ، تحريف .

(٣) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٣ وبعده :
* ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذو هُدَى *
وفي ديوانه : « لم يغْنَ » بالغين المعجمة مكان : « لم يعن » بالعين المهملة .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ والأشموني ٢ : ٦٨ .

العرب فيه النصب . وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في : قام زيدٌ قياماً [١٦٣] لعدم الفائدة ؛ إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل .

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو : سِير سيرٌ شديدٌ ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو : بلى سِيرَ لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ ، فالنائب ضمير في « سير » مدلول عليه بغير « سير » ، وهو القول المذكور . فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك : جُلِس ، وضُرِب . وأنت تريد (١) : هو ، أي: جلوس(٢) وضَرْبٌ لم يجز . قال أبوحيّان : وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه .

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف . فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ : سِير حثيثٌ ، بل يجب نصبه . وأجازه الكوفيون .

وشرط الظرف :أن يكون مختصاً بخلاف غيره . فلا يقال في سرت وقتاً ، وجلستُ مكاناً : سِير وقتٌ ، وجُلِس مكانٌ ، لعدم الفائدة . ويجوز : سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد . وأن يكون متصرِّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمَّ ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو : سِيرَ عليه سَحر ، وجُلِس عِنْدك .

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ . وجوّزه ابن السراج كالمصدر .

وفي نيابة صفة الظرف (٣) الخلاف في نيابة صفة المصدر . فالبصريّون على المنع . والكوفيون على الجواز .

وأما المجرور فإنْ جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته ، وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب (٤) من أحد . فإن جر بغيره ، فاختلف على أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو : سير بزيد كما لو كان الجار زائداً (٥).

(١) ب : « زيد » مكان : « تريد »، تحريف .
(٢) أ : « جليس » مكان : « جلوس » ، تحريف .
(٣) أ ، ب : « كالمصدر في نيابة صفة الظرف » بإسقاط واو العطف تحريف .
(٤) أ : « ما ضربه » .
(٥) ط : « زائد » بالرفع . تحريف .

والثاني : وعليه ابن هشام [١] : أن النائب ضمير مبهم مستتر [٢] في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل [٣] ما يدلّ عليه الفعل من مصدر [٤] ، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها .

والثالث : وعليه الفرّاء : النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في : زيد يقوم في موضع رفع .

قال أبو حيّان : وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم : مُرّ زيدٌ بعمرو .

فمذهب البصريين [٥] : أن المجرور في موضع نصب [٦] ، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع [٧] .

ومذهب الفرّاء : أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول [٨] كان في موضع رفع .

والرابع : وعليه ابن دُرُستويه ، والسّهيليّ ، والرّنديّ : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السّير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل : سِيرَتْ بهند، وَجُلِسَتْ في الدار، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل ، وذلك لا يتصور في المجرور .

ورُدّ بأن العرب تصرّح معه [٩] بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب .

وأجيب عن ترك [١٠] التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضلةً ، فإنها فاعل قطعاً ، ولا يؤنّث (كفى) .

---

(١) ط فقط : « هشام » .
(٢) أ : «يستتر» بالياء .
(٣) أ ، ب : « ليجعل » مكان : « ليتحمل » .
(٤) أ : «المصدر بأل » .
(٥) ب : « فمذهب البصريون » ، تحريف .
(٦) كلمة : «نصب» سقطت من ب .
(٧) ب كررت عبارة : « فإذا بنى للمفعول كان في موضع رفع » مرتين ، وفي المرة الأولى : « نصب » مكان : «رفع » ، تحريف .
(٨) ب : « المفعول » : بإسقاط اللام ، تحريف .
(٩) أ : «معه» سقطت .
(١٠) أ فقط : « وأجيب ترك» بإسقاط : « عن » .

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظيّ .

ويتفرع على هذا الخلاف : جواز تقديمه نحو : بزيد سير . فعلى الأصحّ لا يجوز . وكذا على الثالث . وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيليّ ، وابن أصبغ [١] . وكذا على الثاني .

قال أبو حيّان : ولم يذهب أحد : إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع .

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت . هذا مذهب البصريين . وقيل : يختار [٢] إقامة المصدر نحو : « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ [٣] » . وعليه ابن عصفور .

وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط [٤] . وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان . ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف ؛ والمصدر في الفعل دلالة عليه ، فلم يكن في إقامته كبير [٥] فائدة . وكذا ظرف الزمان ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً [٦] بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة .

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة ، أقيم [٧] أحدها ونصب [٨] الباقي بتعديّ [٩] الفعل المبنيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور . وقيل : لا ينتصب به [١٠] ، وإنما هو

---

(١) ط : « اصبع » بالعين المهملة ، و أ ، ب : « أصبغ » بالغين المعجمة .
وفي البغية علمان يسميان : « أصبغ » بالغين المعجمة .
أحدهما : أصبغ بن عبد العزيز الرعيني كان من دولة الأمويين . وثانيهما : أصبغ بن محمد بن عبدالله أبو القاسم من نحاة الأندلس مات ٣٤٨ . انظر البغية ١ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) من قوله : « يختار » إلى قوله : « وعليه ابن عصفور » سقط من أ ، ب .

(٣) الحاقة ١٣ .

(٤) ب : « وقيل ابن معط » بوضع « قيل » موضع : « عليه » .

(٥) ط فقط : « كثير » بالثاء .

(٦) « معاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) ط فقط : « وأقيم » بالواو .

(٨) ط ، ب : « نصب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « ويتعدى » بالياء .

(١٠) من قوله : « به وإنما هو منصوب » إلى قوله : « في أعطيت زيداً درهماً » سقط من أ .

منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في : أعطيت زيداً درهماً ؛ بقي « درهماً » منصوباً على أصله بفعل الفاعل . واختاره الزمخشري .

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان : إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي : وَقَبِل ، أو[1] أخذ.

وذهب الزّجّاجي : إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في : كان زيد قائماً .

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق .

وفي المجرور بحرف قولان : أحدهما : لا ، بناءً على أن المجرور لا يقام ، ولأنه بيان لعلّة[2] الشيء . وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه . وهذا [١٦٤] ما صحّحه الفارسيّ وابن جنيّ . وقيل : يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور .

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز . وجوَّزه الكسائي وهشام ، فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امْتُلِىء رجالٌ . وحكى : « خُذه مطيوبةً به[3] نفسي » .

قال أبو حيّان : لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها[4] بخلاف المصدر والظرف .

[مسألتان]

(ص) : ويقام في كان . قيل : ضمير المصدر . وقيل : ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها . وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد . وكين يقام[5] . وجعل يفعل فارغاً . والكسائي بنيّة المجهول . وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول ، أو فارغ أقوال .

---

(١) أ : « إذ » مكان : « أو » .

(٢) ب : « أصله » مكان : « لعلّة » ؛ تحريف .

(٣) ب : « خده مظنونة » بالدال في الأولى ؛ والظاء والنون من الثانية ؛ تحريف .

(٤) كلمة : « فيها » سقطت من ب . (٥) أ : « قام » مكان : « يقام » .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : إذا جوّزنا بناء كان للمفعول [١] ، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع : فقيل : ضميرُ مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر . وعليه السّيرافي ، وابن خروف .

وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم والخبر أيضاً . وعليه ابن عصفور . وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو : كين قائم في : كان زيد قائماً ، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في : كان زيد يقوم أو قام . فيقال : كين يُقام أو قِيم ، ولا يقدّر في الفعل شيء .

وجوّزه أيضاً في « جعَلَ » من باب المقاربة ، فيقال : جُعِل يفعل كذلك ، من غير تقدير في الفعل . ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً .

الثانية : إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس . وعليه الزّجاجي وابن السِّيد [٢] . قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المعهود .

الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد [٣] ما يعمل فيه المصدر [٤] ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيّها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : لا يكون الفاعل ونائبه جملة [٥] ، وثالثها : يجوز إن كان قلبيّاً وعلّق .

---

(١) ب : « المفعول » بإسقاط اللام ، تحريف .

(٢) أ : « ابن اليد » بالياء مكان : « ابن السيد » . تحريف.

(٣) ب : «أحدهما » مكان : « أحد » .

(٤) أ « في المصدر » مكان « فيه المصدر » : تحريف .

(٥) أ فقط : زيادة كلمة : « فيه » بعد كلمة : « جملة » .

(ش) : اختلف في الإسناد إلى الجملة. على[1] مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه .

والثاني : الجواز لوروده في قوله تعالى : « ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه [2] » . فأجازوا يعجبني يقوم [3] زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟. وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء[4] المفهوم من «بدا»، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل .

والثالث : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل [5] من أفعال القلوب إذا علّق نحو : ظهر لي : أقام زيد أم عمرو ؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد ؟ بخلاف نحو : يسرّني خرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا لسيبويه .

---

(١) « على » سقطت من أ .

(٢) يوسف ٣٥ .

(٣) أ ، ب : « تقدم » مكان : « يقوم » ، تحريف .

(٤) ب : « النداء » بالنون ، تحريف .

(٥) ط : « لفعل » باللام .

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص) : المضارع[١] يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم . وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك ، وابن الخبّاز . وقيل : تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً . وقيل : الإهمال[٢] . وقيل : نفس المضارعة . وقيل : السبب الذي أوجب إعرابه . وقال البصريّة : وقوعه موقع الاسم . والكسائي : الزوائد .

(ش) : لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع[٣] من الأفعال وهو الفعل المضارع حَالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم .

وفي[٤] عامل الرفع فيه أقوال :

أحدها : نفس التّجرّد ، والتّعرّي من الناصب والجازم ، فهو معنويّ . وهو رأي الفرّاء . واختاره ابن مالك. وقال : إنه سالم من النَّقْضِ . ونسبه لحذّاق الكوفيين . واختاره أيضاً ابن الخبّاز .

والثاني : وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وقال ابن مالك : إنه منتقض بنحو : هلاّ تفعل ، وجعلت أفعل[٥] ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم[٦] لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فيكون عامله لفظياً .

---

(١) ط : « المصارع » بالصاد . تحريف .
(٢) ب : « وقيل الإهمال » سقطت من ب .
(٣) ب : « المرفوعات » .
(٤) « وفي » سقطت من أ .
(٥) أ : « وجعلت لتفعل » ، ب : « وجعل له فعل » .
(٦) أ ، ب : « الفعل » مكان : « الاسم » ، تحريف .

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة . وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان : في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال :

احدها : أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً . وهو مذهب جماعة من البصريين . وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش .

والثاني : التجرّد من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفرّاء .

والثالث : وهو قول الأعلم : ارتفع بالإهمال . وهو قريب من الذي قبله . وهو [١٦٥] على المذاهب الثلاثة عدَميّ .

والرابع : وعليه جمهور البصريين : أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ «يقوم» في نحو : زيد يقوم وقع موقع « قائم » . وذلك هو الذي أوجب له الرفع .

والخامس : وهو مذهب ثعلب : أنه ارتفع بنفس المضارعة .

والسادس : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . وهو على هذه المذاهب الثلاثة [١] ثبوتيّ معنويّ .

والسابع : وهو مذهب الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم[٢] مرفوع بالنون ، وتقوم مرفوع بالتاء ، ويقوم مرفوع بالياء . وهو على هذا لفظيّ .

قال أبوحيّان : ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

[خاتمة]

(ص) : خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو : « يقَالُ لَهُ إبراهيم [٣] » ، وابن عصفور : يرفع العدد المجرّد المتعاطف . فإن حذف العاطف وقف . وجوّز سيبويه إشمام واحدِ الضمّة . ونقل همز أربعة إلى ثلاثة . ومنعهما غيره [٤] .

---

(١) في ط : « وهو على هذه الثلاثة المذاهب » . (٢) ط : « وتقوم » بالتاء . تحريف .

(٣) الأنبياء ٦٠ . (٤) في : أ ، ب : « غيره » سقطت ومكانها بياض .

(ش) : فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف :

أحدها [١] : . . . .

الثاني : الرفع بالإهمال : أثبته الأعلم ، وجعل منه قوله تعالى : « يُقال له إبراهيم [٢] » فارتفع « إبراهيم » عنده بالإهمال من العوامل ، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملاً . والمهمل إذا ضمّ إلى غيره [٣] ارتفع نحو : واحدٌ ، اثنان [٤] .

وسائر الناس أنكروا ذلك . وخرَّجوا الآية على غيره . فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال ، فيكون من حكاية لفظ المفرد ، وكأنه[٥] قال : يطلق عليه هذا اللفظ .

ومنهم من قال : إنه منادى حذف منه حرف النّداء . أي : يا إبراهيمُ ، ومنهم من قال : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : يقال له : أنت إبراهيم . فعلى هذين يكون من حكاية الجمل .

الثالث : قال ابن عصفور : يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً عليه غيره ، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير نحو : واحد . واثنان . وثلاثة وأربعة . فإن عَرِي[٦] من العاطف كان موقوفاً نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة : كأنّ[٧] التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة ، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب ، لكونها لا عن عامل [٨]

(١) بعد قوله : « أحدها » بياض بالنسخ الثلاث ، ولعل العبارة الساقطة : « هي الرفع بالمجاورة » وذلك من نص المتن .

(٢) الأنبياء ٦٠ .

(٣) أ : « غيره » سقطت ، ومكانها بياض .

(٤) « واحد اثنان » سقطا من أ ، ب .

(٥) ط : « وكانه » . تحريف .

(٦) ب : « عزي » بالزاي ، تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث : « كان » .

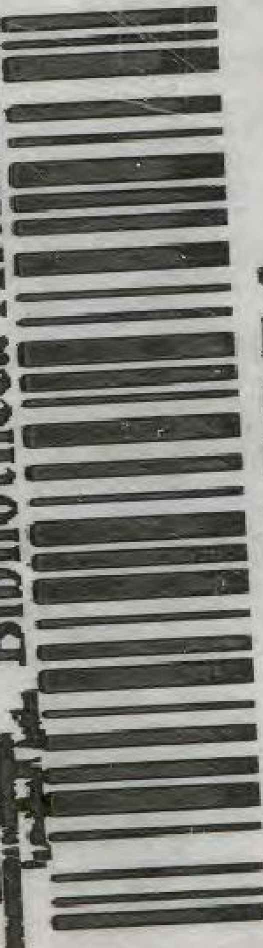
(٨) بعد قوله : « لا عن عامل » جاء في النسختين أ ، ب «ص» « الكتاب الثاني في الفضلات » وبعدها « ش » وبعد ش بياض جاء على النحو التالي :

* كذا * كذا * وفي ب بياض يقرب من ربع الصفحة . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض.

تم الجزء الثاني — والحمد لله — ويليه الجزء الثالث — إن شاء الله — وأوله :

« الكتاب الثاني في الفضلات » .

فهرس الجزء الثاني من همع الهوامع


Bibliotheca Alexandrina
0445251